







# الحكومة المضر

# نظــــارة الداخليــــة

# القوانين الادارية والجنائية

محمروعة

القوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية





الطبعــة الثالثــة المنبعــة الانـــيرية بالقاهرة ســـة ١٩١٤

| (1)   | فهرس الأبواب والفصول                                      |
|-------|---|
| صحيفة | · أحكام نظامية  |
| ۳.    | القانون النظامى   |
| ٥٧    | قانون الانتخاب  |
|       | الجزء الأوّل  |
|       | الادارة الداخليـــة                                       |
| ٧٣    | الباب الأول _ في النظام الادارى                           |
| ٧٧    | الباب الثاني – السلطات الادارية في الأقاليم               |
| ٨٣    | الباب الثالث _ في المستخدمين الباب الثالث _ في المستخدمين |
| ٨٣    | الفصل الأول – في انتخاب المستخدمين                        |
| Á٣    | الفرع الأقل - في المستخدمين الملكيين                      |
| ٨٤    | « الثانى ــ فى مستخدمى البوليس                            |
| 94    | الفصل الثاني ــ في التأديب                                |
| 44    | الفرع الأول - في الأحكام التاديبية العمومية               |
| 1.4   | « الثاني ــ في مجالس التأديب «                            |
| 1.5   | « الثالث ــ ف الحقوق التأديبية المخوّلة للسلطة المحلية    |
| 1.8   | الفصل الشالث - في الانتقال                                |
| 1.4   | « الرابع _ في الاجازات                                    |
| 1.4   | لا الخامس ـ في المعاشات                                   |
| 114   | « السادس - ف المكاتبات السادس -                           |
| 110   | « السابع – في الرتب والنياشين                             |
| - W   | البـاب الرابــع ـــ في عمد ومشايخ البلاد                  |
| IOV   | يد الخامس ـ في خفراء البلاد ابن اب البريكم                |
|       |   |

\* CON!

|       | (1)  |
|-------|--|
| صيفة  |  |
| 109   | الباب السادس ـــ في عمد ومشايخ قبائل العربان       |
| 174   | « السابع – في البلديات »                           |
| 174   | الفصل الأول - في بلدية الاسكندرية                  |
| 174   | الفرع الاقل ــ في القومسيون البلدي                 |
| 4.4   | « الثانى ـــ فى المأمورية البلدية                  |
| 781   | الفصل الثانى ــ في القومسيونات البلدية في الأقاليم |
| 721   | الفرع الأوّل ــ في قومسيون بلدى المنصورة           |
| 475   | « الشانى _ « مدينة الفيوم                          |
| 198   | « الشالث - « طنطا                                  |
| 410   | « الرابـع ــ « « الزقازيق                          |
| ٢٣٦   | « الخامس _ « دمنهور                                |
| 407   | · « السادس ـ « « بنى سويف                          |
| 277   | « السابع – « « المحلة الكبرى                       |
| 44A . | « الشامن ـ « بورسعيد                               |
| ٤٢٠   | « التاسع – « « المنيا                              |
| 245   | .«. العاشر ـــ « ميتغمر                            |
| ££A   | « الحادىعشر « كفو الزيات                           |
| 173   | « الثاني عشر — « ﴿ زَفْتَي                         |
| £AY   | « الثالثعشر — « حلوان                              |
| 190   | · الفصل الثالث ــ في القومسيونات المحلية           |
| ٥٠٧   | الباب الثامن ـ في المجالس الادارية الدينية         |
| ٥٠٧   | الفصل الأول ــ في الطوائف الملية                   |
| 044   | « الثانى ـ في مشايخ الطرق »                        |
| 044.  | » « الثالث – في المعاهد الدينية العامية الاسلامية  |
|       |  |

| 10   |   |
|------|---|
| صيفة | الجزء الثاني  |
|      |   |
|      | في المحاكم الجنائية   |
| ٥٧٣  | الباب الاقل ـــ في النظام القضائي في مواد العقو بات                                       |
| ٥٧٣  | الفصل الأول – في محاكم الجنايات الأهلية   |
| ٥٧٣  | الفرع الأول ــ فى الحك كم الابتدائية والحساكم الجزئية<br>ومحكنى الاستثناف والنقض والابرام |
| 041  |   |
| 044  | « الثالث ــ في محاكم المراكز  |
| ە٨٥  | « الرابع – « الجنايات   |
| 091  | « الخامس _ « الاخطاط «  |
| 7.8  | الفصل الثاني _ في محاكم الجنايات المختلطة   |
| 715  | « الثالث — في المحاكم المخصوصة في مواد الحنايات   |
|      | الفرع الأول ـــ في مجلس سيوه  |
| 710  | « الشانى ــ فى محاكم منع تجارة الرقيق   |
|      | « الثالث ــ فى المحكمة المخصوصــة للحكم فيما يقع من                                       |
|      | الاهالى من التعدّى على عساكر أو ضباط  |
|      | جيش الاحتلال  |
|      | « الرابع _ فىمحاكم ضبط وربط الصحراء الشرقية   |
| 171  | « الخامس – شبه جزيرة سينا   |
| 779  | الفصل الرابع — في النيابة العمومية الأهلية  |
| 721  | الباب الثاني ــ في الاجراآت القضائية في المواد الجنائية                                   |
| 751  | الفصل الأول _ في المتهمين من الأهالي والضبطية القضائية والتحقيق الانتفاقي                 |
|      |   |

| صحيفة                    |   |
|--------------------------|---|
| 708                      | الفصل التاني _ في المتهمين الأجانب                                  |
| 307                      | الفرع الأوّل ــ في اجِراآت البوليس                                  |
| 77.                      | « الثانى ــ اقامة القنصلاتات للدعوى العمومية                        |
|                          | « الثالث _ في الاجراآت المتبعة أمام المحاكم المصرية                 |
| 777                      | المختلطة المختلطة   |
|                          |   |
|                          | الجــــزء الشالث  |
|                          | قانوت العقو بات   |
| 777                      | لباب الفرد ــ في العقو بات القضائية أ                               |
|                          | الفصل الأوّل الجمارُثم الاعتيادية التي تقع من الأهمالي              |
| 777                      | (الخالفات)  |
| 440                      | « الثانى فى الجوائم التى تقع من الأجانب                             |
|                          | الفرع الأوّل ـــ في الجنايات والجنح الحصوصية المتعلقة               |
| ۹۸۶                      | بالقضاء المختلط   |
| 791                      | « الثاني ــ في المغالفات  |
| 790                      | لفهرِس التاریخی   |
| 7VV<br>7A0<br>7A0<br>791 | الفصل الأول من الجسرائم الاعتيادية التي تقع من الأهماني (المخالفات) |

## مقددمة الكتاب

هذه هى الطبعة الثالثة لمجموعة القوانين الادارية والحنائية لنظارة الداخلية . وهى تحتوى جميع النصوص القانونية المعمول بها لغاية طبعها

وقد اتبع فى ترتيب موادها الترتيب الذى اتبع فى الطبعة الثانية وأضيف باب بعنوارف « المجالس الادارية الدينية » ولم يدرج فيها قانون الخول لانعقاد النية على تعديله ، ولمناسسبة طبع النسخة الموربية بعد طبع النسخة الافرنسية فقد أضيف اليها جميع القوانيز واللوائح التى صدرت بعد طبع النسخة الاولى ، وهد ذا هو السبب فى وجود اختلاف طفيف فى نمر المواد بين النسخة العربية والنسخة الافرنسة .

والأمل من النظارات والمصالح التي أدرجت بعض قوانينها ولوائحها في هذه المجموعة أرب تخطر نظارة الداخلية (ادارة خموم الأمن العام) عن كل تقص أرخطاً يظهر لها فيها لاصلاحه .

مجموعة القوانين الادارية والجنائية لنظارة الداخلية

الكتاب الاؤل

## أحكام نظامية

(1)

القانون النظامي

الخاص بتشكيل وتأليف واختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الصادر فأول مايو سنة ١٨٨٣ والمعدل بالاوامر العالية الصادرة في ٣ مارس و ٥ يوليه و ١٩٠٧ سبتمبر سنة ١٩٠٩

البأب الاول

مادة ١ - يتشكل أولا ـ مجالس مديريات فى كل مديرية مجلس ثانيا \_ مجلس شورى القوانين ثالثا \_ جمية عموميــة رابعا \_ مجلس شورى الحكومة (1)

 <sup>(</sup>١) مجلس شورى الحكومة الذى تشكل كذاك بمتضى هــــــــذا القد أنون والامر العال الصادر
 ق ٢٠٣ سبتمبر ســــــــة ١٨٨٣ لم يجتمع قط لانه أوقف عمله بعد مضى بنسمة أشهر طبقا الامر العالى
 الصادر ف ١٣ فرابر سنة ١٨٨٤ لم المحادر المحادرة المحادرة ١٨٨٣ المحادرة ١٨٨٣ المحادرة ١٨٨٨ المحادرة المحادرة ١٨٨٨ المحادرة ١٨٨٨ المحادرة ١٨٨٨ المحادرة ١٨٨٨ المحادرة ١٨٨٨ المحادرة ١١٨٨ المحادرة ١٨٨٨ المحادرة ١٨٨٨ المحادرة ال

#### الااب الثاني

مجالس المديريات

المعدل بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ في اختصاص مجالس المديريات

مادة ٢ ـــ ( أ ) لمجلس المديرية أن يقرر رسوما مؤقتة فى المسديرية لصرفها فى منافع عمومية ومنها التعليم

وللجلس أن يستعمل تلك الرسوم بأكماها للتعليم وقراره فى وضع الرسوم وفى تخصيصها يكون قطعيا ويصدر به الاسر العالى مادام لا يتجاوز الخمسة فى المائة من مجموع الضرائب فى المديرية

فاذا قرر أكثر من ذلك لايكون قراره قطعيا فيما زاد عرب الخمسة فى المسائة. الا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدور الامر العالى

ويتبع في تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم القواعد المتبعة فى الاموال الاميرية وله أن يراقب انستمال مالم يباشر هو صرفه مر\_\_ تلك الرسوم طبقا لنصوص . هذا القانون أو أى قانون آخر

(ب) لايجوز بدون ترخيص خصوصى من ناظر الداخليـــة أن يصرف مبلغ من الأموال التي للجلس صرفها مباشرة الا اذاكان داخلا في الميزانية السنوية التي يقررها المجلس بموافقة الناظر المشار اليه لمدة الني عشر شهرا ابتداء من أقل يناير من كل سنة

(ج) لنظارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديريات

(د) للجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من المصالح الاميرية بالمسديرية كل مايحتاج اليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالاعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها

مادة ٣ ـ فيا عدا الاختصاصات المقررة للجلس بنص صريح في هــذا القانون أو في أيّ قانون آخر يجوز للمـدير ولكل ناظر أن يستشير المجلس في كل مسئلة يرى أخذ رأيه فيها وللجلس أن يبدى من نفسه للدير ولكل ناظر بواسطته وكذلك لمجلس النظار مجالسالمدير يات رغبات فيا يتعلق بحاجات المديرية الممومية وعلى الأخص فى شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم

ومع ذلك :

 غرج من اختصاص مجلس الممديرية جميع المسائل التي تختص بها المجالس المحلية أو المجالس المحلية المختلطة الموجودة في المديرية

(ب) ولا يجوز للجلس أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو تقلهم ولا
 في تأديبهم أو رفتهم

مادة ﴾ \_ أولا \_ رأى المجلس مقدّما لازم فى المشروعات الآتية

(١) تغيير حدود المديرية

(٢) انشاء أو الغاء مجلس محلى فى دائرة اختصاص المديرية

(٣) انشاء المدارس والمستشفيات الامرية أو نقلها أو ابطالها وكذلك الحيانات العموييسة

(٤) مشمسترى أو بيع أو ابدال أو انشاء أو ترميم المبسانى والاملاك الامدية في المديرية أو تغيير استهالها

(٥) سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية أو ابطال ذلك

(٦) اصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية فالمديرية

(٧) تغيير دوائر الاختصاص الادارية والقضائية في المديرية

 (۸) تغییر حدود البنادر أو القری أو انشاء قری جدیدة أو الفاء قری موجودة فی المدرمة

( ٩ ) انشاء سكك حديد زراعية في المديرية وتعيين اتجاهاتها

(١٠) اعطاء الامتيازات لشركات أو لأفراد بالمديرية

ثانيا \_ يجب الحصول على وافقة المجلس على المشروعات الآتية قبل تنفيذها:

مجالسالمديريات

دريات ( أ ) اصدارالمديرلائحة محليـــة تسرى على المديرية كلها أو على قسم منهـــا أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أو الغاء لائحة خاصة بالمديرية

(ب) سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو ابطال ذلك

(ج) اصدار قوار ببيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بسدر أو قرية في المديرية ولا يسرى حكم الفقرات أ و ب وج من هذه المادة على القرارات واللوائح الوقتية التي تصدر أو يؤمر بسريانها في حالة وباء أو في غيرها مر ... الاحوال المستعجلة

وعلى المدير أن يخبر المجلس بالاسباب التي دعت لذلك في أول انعقاد له

ولايسرى حكم هـــذه الفقرات أيضا على المسائل التى تكون من اختصاص مجلس محلى أومجلس محلى مختلط فى المـــديرية وكذلك الاجرا آت المأمور بهــا فى قانون صادر بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ٥ ـ تعرض جداول نظارة الاشغال العمومية السنوية المتعلقة بالمديرية في المسائل الآتية على مجلس المديرية لاخذ رأيه فيها

- (١) انشاء الترع والمصارف العمومية
- (ب) تطهير الترع والمصارف العمومية

فاذا بدأ لنظارة الاشــــخال العمومية مايدعوها للتعديل فيما رآه المجلس وجب طيها أن تأخذ رأى مجلس المديرية في هذا التعديل

(ج) مناو بات الري مدة انخفاض النيل

ومع ذلك فان عرض جداول المناوبات على المجلس لايخل بما لنظارة الاشغال العمومية ومأموريها من حتى تعديل المناوبات فى الاحرال المستعجلة بدور... اخذ رأى المجلس مقدما فيها ... وفى حالة التمديل المذكور يجب اخبار المجلس بالاسباب التي دعت الى ذلك فى أول انعقاد له

مادة ٦ ــ لايقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون مولد أو سوق فى أى جهة مجالس المديريات من جهات المديرية لم تجر الصادة باقامت فيها الا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة رأى مجلس المديرية

> ويبطل المدير بالطرق الادارية كل مولد أو سوق يقام محالفا لحكم هذه المادة ومع ذلك

- ( أ ) لا يسرى حكم هذه المادة على الاسواق التي تقام بناء على امتياز منح قبل العمل بهذا القانون
- (ب) ولا يجوز بمقتضاها اعطاء رخصــة على مايخالف شروط اسّياز منح قبل ذلك التاريخ
- (ج) والرخصة المعطاة طبقا لحكها لا تعفى مر\_ وجوب مراعاة اللوائح الصعية وغيرها المتعلقة بالموالد والاسواق
- مادة ٧ ـــ (١) يقرر مجلس المديرية بمصادقة نظارة الداخلية صد الخفراء اللازميز لكل بندر أو قرية فى المديرية ماصدا البنادر والقرى التى بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة وكذلك يعين بيان درجاتهم
- (ب) يقرر المجلس كذلك مرتبات الخفراء بمواعاة معدل الاجور الجــارية في أنحاء المدرية
- (ج) واذا لم يقرر المجلس قبل أؤل ينايرمن كل سنة احراء تغيير في عدد خفراء بندر أو قرية أو في مر إتهم بيقي ذلك كماكان في السنة المــاضية
- ومع ذلك يجوز لنساظر الداخليــة بعد أخذرأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أيّ يندر أو قرية اذا رأى أن حالة الأمن العامّ تقتضى ذلك

مادة 🐧 ــ أوّلا ــ يختص مجلس المديرية في مسائل العزب بما يأتى :

بمالى المديريات (1) لا تنشأ عزية فى المديرية الا بعد الترخيص بذلك من المديرية بموافقة رأى المجلس ويراعى المجلس مساحة الاطيان التى يمتلكها طالب الرخصة فى الجهة المراد انشاء العزبة فيها وعدد أشخاص المشتغلين بزراعتها والمسافة بين هذه الاطيان وبين قرية أو مكان آخر يتيمر فيه السكنى وامكان اتخاذ الوسائل الكافية لحراسة العزبة بغير مصاريف باهظة

ويهب أن يرفق بطلب الترخيص بانشاء عزبة رسم الموقع المراد انشاؤها فيه ورسم مبانيها وكافة البيانات اللازمة ليتمكن المجلس من اصدار قراره طبقا لأحكام هذه الممادة

(ب) للجلس في جميع الاحوال أن يقرر هدم عزبة ولوكان مرخصا بهــــ اذا صارت ملجاً لذي السيرة السيئة أو مأوى للاشقياء

 (ج) للجلس أن يقرر هدم كل عزبة أنشئت بدون رخصة قبل العمل بهذا القانون أو بعده اذا تعمرت حراستها أو اقتضت تلك الحراسة مصاريف باهظة وذلك نظرا لعدد سكانها وحالة معيشتهم

#### ومع ذلك :

- لا يصدر قرار بالتطبيق للفقرتين ب وج من هذه المادة إلا بعد تكليف مالك العزبة بابداء أقواله للجلس أو للجنـــة يشكلها المجلس وبشرط التصديق على ذلك من مجلس النظار
- (۲) لا پیجوز الترخیص بانشاء عزیة تکون واقعة علی مسافة ماته متر بالاقل من جسر النیل أو من جسر ترعة عمومیة أو مصرف عمومی أو من جبانة أو علی مسافة ۳۰۰ متر بالاقل من برکة موجودة بالجهة البحرية مر المکان المراد انشاء العزیة فیه أو ۲۰۰ متر من برکة واقعة فیجهة أخری
  - (٣) يجوز استثناف رفض طلب الرخصة الى ناظر الداخلية

ثانيا \_ اذا أنشئت عزبة أو شرع فىانشائها بدون ترخيص من المدير أومن ناظر الداخلية فى حالة الاستثناف جاز لجهة الادارة أن تباشر هدمها قبل اتمام بنائها أوفى أثناء ستة شهور من اتمامه و يجرى المدير الهدم بالطرق الادارية وتحصل مصاريف ذلك مر مالك مجانس النديات العزبة أو مالك الاوض التى كانت العزبة تنشأ فيها طبقا لنصوص الامر العالى الرقيم ۲۵ مارس سنة ۱۸۸۰

> مادة ﴾ \_ للجلس زيادة عن ترقية التعليم الأؤلى ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته في المديرية على الطريقة المبينة بعد

> (١) له أن يقرر انشاء أو امتلاك مدارس فى المديرية وإتخاذ مايلزم لادارتها وله كل السلطة التي تجب لذلك

> (ب) له أن يدير مدارس غير التي أنشئت أوصار امتلاكها على وجه ماتقدم بشرط أن يكورن تخصيص بنائها مكفولا على الدوام للتعليم وأن يشتمل عقد تحويلها الى المجلس على الشروط التي تضمن له ادارتها الفعلية

> (ج) للجلس طلبا لتوحيد سير العمل فى جميع أنحاء المديرية أن يضع لوائح و بروجرامات لسير المدارس على اختلاف درجاتها غير المسدارس التي أنشئت أو صار امتلاكها وغير التي تدار طبقا للفقرة السابقة وأن يمنح عنوار... (مدرسة معترف بها) للتي تمسير على مقتضى تلك اللوائح ويقبل صاحبها أو من يتولى شؤونها ماهو لازم من الشروط لهذه المدارس

> (د) له أن يضم اليه أربعة على الاكثر ممن لهم عناية خصوصية بأمور التعليم فى المسديرية يحضرون فى جلساته حال انعقاده للنظر والفصسل فى مسائل التعليم و يكون رأيهم شوريا ويكونون حتما أعضاء فى جلنة التعليم اذاكان ثمت لجنة

ومدة وجود أولئك المختارين في المجلس سنتان الا اذا جدد اختيارهم

(ه) له أن يشكل من أعضائه أو تمن يعنون بأمر التعليم في المسديرية لجانا
 يناط بكل واحدة منها ادارة مدرسة أو أكثر ويحدد اختصاص هذه الجان

( و ) له أن يقبل المال أو العقار الذي يوهب ليستعمل هو أو غلته في شؤون التعليم في المديرية بوجه عام أو في جهة معينة منها

عِالس المدير بات كذلك له أن يقبل الاكتتابات التي يخصصها المكتتبون السمل من الاعمال التي اختص بها المجلس في شؤون التعليم و يجب في هنـــذه الحالة استعمال الاهوال

الكتلب بها فها خصصت له

(ز) على المجلس أن يخصص للتعليم الاقلى ومنه تعليم الزراعة والصــناعات البدوية سبعين في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم والثلاثون في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه

(ح) على المجلس أن يراعى على قدر الامكان في استعمال السلطة الممنوحة له بمقتضى هذه المادة كل لائمة عمومية يصدر بها قانون أو قرار من ناظر المعارف العموميـــة

مادة ١٠ ـ يجب على المجلس أن يتم بحثه وأن يبدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتض نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدّة لائقة من وقت عرضها عليه فان أبي ابداء رأيه أو لم يبد رأيا مطلقا في تلك المدة جاز لمجلس النظار أن يامر باجراء العمل بدون انتظار الرأى المذكور مجالسالمدير يات

#### الباب الثالث

المعمل بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ في تشكيل مجالس المديريات وفي اجرا آتها

مادة ١١ \_ تشكل مجالس المديريات كما يأتي

يكون فى كل مجلس نائبان عرب كل مِّركِ من مراكز المديرية ينتخبهما منسدوبو الانتخاب عن بلاد ذلك المركز ويجب أن يكون السائبان مقيمين فى دائرة المركز

ويراعى فى تطبيق هذه المادة مايأتى :

(١) كل بندر مديرية ذي نظام اداري خاص يعتبر جزأ من المركز الواقع فيه

 (۲) كل مركز لايزيد عدد سكانه على عشرير ألفا وكل قسم ادارى غير مركز يلعحق بأحد المراكز الأخر بقرار يصدر من ناظر الداخلية بموافقة مجلس النظار

ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية فان غاب أو منعه عن العسمل مانع ناب عنه وكيل المديرية

وتعتبر مجالس المديريات المشكلة كما تقسقم أشخاصا معنوية ويكون المدير نائبًا عن المجلس مهذه الصفة في استمال ماله من السلطة وفي أداء ماعليه من الواجبات مما مدخل في دائرة اختصاصه

مادة ١٧ \_ لايجوز انتخاب أحد لمجلس المــــديرية مالم يكن حائزا للشروط. الآتيـــة :

- (١) أن يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة كاملة
  - (٢) أن يكون عارفا القراءة والكتابة

مجالس المدير بات

- (٣) أن يكون يدفع مدة سئتين الى المديرية مال أطيان بالمركز قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا على الأقل فى السنة فيا اذا كان حائزا لشهادة الدراسة العالية والا فيكون مقدار ذلك المبلغ خمسين جنيها مصريا على الاقل (١)
  - (٤) ان يكون اسمه مدرجا في دفتر التخاب المديرية منذ خمس سنين
- (a) أن لايكون موظفا في الحكومة أو ضابطا في الجيش العامل ولا يعتسبر العمد والمشايخ هنا من موظفي الحكومة
  - (٦) أن لايكون عضوا في مجلس مديرية أعرى

مادة ١٣ \_ ينتخب النائبون عرب المراكز ف مجالس المديريات لمدة ست سنوات و يخرج أحد نائبي كل مركز بالدوركل ثلاث مسنين و يستمر الاعضاء الخارجون فى وظائمهم بالمجلس الى أن يتعين بدلهم و يجوز اعادة انتخابهم

مادة 12 ــ يحلف العضو الجديد فى مجلس المديرية أمام المدير قبل مباشرة العمل يمين الاخلاص للجناب الخديوى والخضوع لقوانين البلاد

مادة 10 \_ قرر مجلس المديرية فصل كل عضو تخلف عن الحضور مدى ثلاثة أدوار متنابعة مر\_ أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس ودور الاجتماع هو الجلســـة أو الجلســـات المتنابعة التي يعقدها المجلس بناء على دعوة اجتماع واحدة

مادة 17 ـ تجتمع مجالس المديريات فى المواعيد التى تتقرر فى لائحة الاجراآت الداخلية فاذا لم تكرب لوائح فهى تجتمع كاما دعاها المدير وللدير دعوة المجلس للاجتماع فوق العادة فى أى وقت كان وعليه دعوته اذا طلب ذلك كتابة ثلث الاعضاء على الاقل ولا يجوز لاحد غير الاعضاء أن يحضر جلسات المجلس أو بلحاته

(1911 ==

<sup>(</sup>١) قيمة مال الاطيان المقرر دفيها بمقتض الفقرة الثالثة من الممادة الثانية عشرة مر\_ القانون النظامى ممن ينتخب عضوا بجلس المديرية تتخفض الى خمسة بعنيهات بالنسبة لنائبي مركز اسوان يعنى نائبا مركز الدرمن الشرط المقرد بالفقرة المذكورة أثقا (الفانون نمسرة ٢ الصادرفي ٢ ٢ يناير

الا بدعوة منــــه أو من المدير لفائدة المسائل الحاصل البحث فيها لكن لكل ناظر مجالس المديات تميين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانه عند النظر فىأمر يتماق باحدى المصالح التابعة لنظارته ولهؤلاء المندوبين حق الاشتراك فى المداولات ولا يكون لهم رأى معدود

> ويعتبرالمديرأو وكيله بالنيابة عنه عضوا فى جميع لجان مجلس المديرية ويرأس كل جلسة يحضرها

لاتكون جلسات المجلس قانونية الا اذا حضرها أكثر من نصف أعضائه وتصدر القرارات بالاغلبية واذا تساوت الآراء فالارجحية للجانب الذي فيه الرئيس لناظر الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس النظار لوائح اجرا آت عمومية لسير عالس المديريات (١)

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحة لاجراآته الداخلية بالتطبيق للوائح العامة ويجب التصديق على تلك اللائحة من ناظر الداخلية

مادة 10 مد يجوز حل مجلس المديرية فى كل وقت بأمر عالى يتبين فيه أسباب ذلك وحيلتذ يجب اجراء الانتخابات الجديدة فى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل(٢)

<sup>(</sup>١) أنظرالصحيفة ٢٣ من هذا الكتاب

 <sup>(</sup>۲) استثناء من نص المادة ۱۳ من البـأب الثالث تكون مدة ناشي المراكر في مجالس المدير بات الذين يتضوون أول مرة طبقا لنصوص هذا القانون أربع سين

ويحسل الانتراع لتمين الاعشاء الذين يخرجون في أول دور من أدوار التجدد في آخرالسة الاولى بيق الاعشاء المرجودون الاتن بجالس المديريات في وظاففهم لحين اثباء مددهم وكذلك الاعشاء المشدريون منهم بجلس شورى القوافين

<sup>&</sup>quot; ويعتبركل عضو من أعضاء بمجالس المدير يات نائبا عن المركز الذي هو مه ولو زاد عددهم عن الثين في أحد المراكز

<sup>19.9 2</sup> 

#### مجلس شورى القوانين

## البــاب الرابــــع ف مجلس شوری القوانیزـــ

مادة 1۸ \_ لا يجوز اصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة ادارة عمومية مالم يتقدّم ابتداء الى جلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه (١٠ وانالم تعول الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالاسباب التي أوجبت ذلك انما لا يترتب على اعلانه بهذه الاسباب جواز مناقشته فيها

ادة ١٩ ـــ يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقـــديم
 مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية

مادة . ٢ \_ يجوز لكل مصرى أن يقدّم لنا عريضة فالعرائض التي تبعث الى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو بقبولها

والعرائض التي تقبل تحـــال على ناظر الديوان المختصـــة به لاجراء مايلزم عنها واشعار المجلس بمـــا يتم في شأنها

مادة ٢١ ــ كل عريضة تختص بحقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها

مادة ۲۲ ـ ترسل ميزانية ايرادات ومصروفات الحكومة العمومية الى مجلس شورى القوانين فى أول شهر دسمبر من كل سنة وللجلس المذكور أن يبدى آراءه ورغباته فى كل من أقسام الميزانية

وتبعث هذه الآراء والرغبات الى ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها أن بين الأسباب الداعية لذلك إنما لا يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها

<sup>(</sup>١) انظر شرح هذا النص في الفصل التمهيدي في الكتاب الثاني

مجلس شوری القوانین

مادة ٢٣ – لايجوز لمجلس شورى القوانين أرب يتذاكر أوبيدى رغبة تا فى يركو الاستانة والدين الممومى و بالجملة فيا الترمت به الحكومة بقانون التصفية أو مماهدات دولية

مادة ٢٤ \_ تسمد الميزانية في جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر منك بناء على عرض مجلس النظار قبــل اليوم الخامس والعشرين مر\_\_ شهر دسمبر في كل سنة

مادة ٢٥ ــ يوسل فكل سـنة حساب عموم الادارة المــالية عن الســنة المــاضية التى قفلت حساباتها الى مجلسشورى القوانين لابداء رأيه أو ملحوظاته فيه و يكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجلديدة بأربعة شهور على الأقل

مادة ٢٦ \_ (ممثلة بالقانون بمرة ١٨ الصادر في دوليو سنة ٩٠٩) يلتم مجلس شورى القوانين فى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة ويكون دور انعقاده لغاية آخر شهر مايو من السنة التالية وفضلا عن ذلك يجوز انعقاده بأمر يصدر مناكاما دعت الظروف لاجتاعه وعلى كل حال فان أدوار الانعقاد العادية أو الغير العادية لا يجوز انفضاضها الا بعد أن يكون المجلس قد أرسل رأيه للحكومة عن جميم المسائل المعروضة عليه

و يكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدرمنا وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الاعضاء المندوبين المستجدين في الثلاثة شهورالتالية لتاريخ الانحلال و يكون انتخابهم طبقا لما هو منصوص في المحادة الثانيسة والثلاثين اما الاعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد طبقا المادة الحادية والثلاثيرين

مادة ٢٧ ــ للنظار الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشستراك فيمداولاته ويكون لهم فيها رأى شورى ولهم أيضا في مص المسائل أن يستصحبوا كبار الموظفين في نظاراتهم أو يستنبيوهم عنهم فيها

مجلس شو د ي القوانين

مادة ٢٨ ــ على النظار أن يقدّموا لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده

مادة ٢٩ ــ (معملة بالقانوب بمرة ٣ الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٠٩) تكون جلسات مجلس شورى القوانين علنية حسب الشروط التي يحددهاالمجلس في لائحة داخلية يسنها لذلك (١)

ويستمر قبول النظار والذين يستصحبونهم أوينو بورن عنهــم فى حضور الجلساتكما فى السابق

#### الباب الحامس

ف تشكيل مجلس شورى القوانين

مادة ٣٠ ــ يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا بمــا فيهـــــم. الرئيس والويلانـــــ

وتكون أعضاء هــذا المجلس على نومين أعضاء دائمون وأعضاء مندوبون فالدائمون يكونون أربعــة عشر ومنهــــم الرئيس وأحد الوكيلين واثنا عشر عضوا والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين

مادة ٣١ – تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا أما تعين الوكيلين والأعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار وتربط رواتب الرئيس والوكيلين والاعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم الا بأهم يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار و بمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأى على أعضائه بالأقل

واذا دعى واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين الى منصب النظارة فيعين البدل من النظار المنفصلين وقتها

<sup>(</sup>١) انظر الصحيفة ٣١ من هذا الكتاب

مادة ٧٣ ــ تكون مدة توظف الأعضاء المندويين ست ســـنوات وتجوز مجلس شورى اعادة انتخاجم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

وتخصيص الستة عشر عضوا المندوبين يكون على الوجه الآني

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبور ســـمد والاسماعيلية والعريش وواحد عن كل مديرية من الاربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية نفسها

ويكون انتخاب الأعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في منتهى الثلاث سنوات ينفصل أيضا عن مجلس شورى القوانين ويتنخب مجلس المديرية أحد أعضائه بدلا عنه

وأحدوكيلي مجلس شورى القوانين المعينين بأمرمنا يكون من الاعضاء المندوبين مادة ٣٣٠ \_ يعين رئيس مجلس شورى القوانين العال اللازمين لتأدية الاشغال

### الباب السادس في الجمية العمومية

مادة ٣٤ \_ لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على متقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصرى الا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك واقرارها عليه

> مادة مرم \_ تستشار الجمية العمومية عما يأتى: أوّلا \_ عن كل سلفة عمومية

ثانيا \_ عن انشاء أو ابطال أى ترعة واى خط من خطوط السكة الحديد مارًا أيهما في جملة مديريات

ثالثا 🔔 عن فوز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

الجمعية العمومية

وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التي دعتها لعدم التعويل على ما أبدته جملة من الآراء ولكن لا يترتب على تبليخ هذه الاسباب لها جواز المناقشة فيها

مادة ٣٦ - للجمعية العمومية أن تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى تبعثها اليها الحكومة للبحث فيها ولها أيضا أن تبدى آراءها ورغباتها من بادئ نفسها فى سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية أو المالية وعلى المحكومة اذا لم تعقل الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعمم التعويل عليها أنما لايترتب على الاخطار بهذه الاسباب جواز المناقشة فيها

مادة ٣٧ ــ كل قرار تصـــدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الحلمود المقررة في أمرنا هذا يكونَ باطلا وغيرمعمول به

مادة ٣٨ ــ (معدلة بالقانون نمرة ٣ الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٠٩) تكون جلسات الجمعية العمومية عانية حسب الشروط التى تقررها الجمعيسسة فى لائحة داخلية تسنها لذلك

مادة ٣٩ ــ تعقد الجمعية العمومية مرة بالاقل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضها وتعيين ميعاد انعقادها التـــالى ولنا أيضا حلها

وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات الجديدة في مسافة ستة أشهر

الجلعية العمومية

#### الباب السابع ف تشكيل الجمعية العمومية

مادة . ٤ \_ تشكل الجمعية العمومية :

أوّلا \_ من النظار

ثانيا \_ من رئيس ووكيلي وأعضاء مجلس شو رى القوانين

ثالثا \_ من الاعيان المندويين

مادة ٤١ ــ يكون عد الاعيان المندوبين ستة وأربعين على الوجه الآتى :

|                 |            |     | عادد | 1                        |    | ميادد |
|-----------------|------------|-----|------|--------------------------|----|-------|
| بة البحيرة      | بدير       | س ا | ٣    | , المحروسة               | من | ٤     |
| القليو بية      | 30         | Э   | ۲    | أسكندرية                 | 30 | ۳     |
| الحيزة          | 3)         | 39  | ۲    | دمياط                    | 39 | ١     |
| بنی سو یف       | ))         | ».  | ۲.   | رشيد                     | 39 | ١     |
| الفيوم          | 30         | 3)  | ۲    | السويس وبور سعيد         | В  | ١     |
| المنيب          | 30         | 30  | ۲ .  | العريش والاسماعلية       | D  | 1     |
| أسيوط منهم واحد | <i>)</i> ) | ))  | ٣    | مديرية الغربية منهم واحد | 3) | ٤     |
| لبندر أسيوط     |            |     |      | لبندر طنطبا              |    |       |
| جرجا            | )))        | 1)  | ۲    | مديرية المنوفية          | 3) | ۳     |
| استا (۱)        | ))         | 3)  | ۲    | ر الدقهلية منهم واحد     | 20 | ۳     |
| قنبأ            | Э          | э   | ۲.   | لبئدر المنصورة           |    |       |
|                 |            |     |      | « الشرقية                | )) | ٣     |

مادة ٤٢ \_ مدة توظف الاعيان المندوبين هي ست سنوات وتجوز اعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

<sup>(</sup>١) اسمها اليوم مديرية أسوان

لجعية العمومية

و يكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة فى قانورن الانتخاب الصادر فى هذا اليوم

ولا يجوز انتخاب أحد لأن يكون من الاعيان المندوبين مالم يكن بالغا من العمر ثلاثين سنة كاملة فأكثر عارفا القراءة والكتابة مؤديا (1) منذ خمس سنوات بالاقل في المدينة أو المديرية النائب عنها ويركو أو مالا مقررا على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنويا مندرجا اسمه منذ خمس سنوات بالأقل في دفتر الانتخاب

مادة ٤٣ ــ رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية مادة ٤٤ ــ محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين

مادة وع ـــ على الأعيان المندوبين أن يحلفوا في أقل جلســــة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم يمين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر

## الباب الشامر.. ف مجلس شــودى الحكومة

مادة ٤٦ ـ تبين كيفيــة تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه في أمر يصدر منا فيها بعد (٢)

<sup>(</sup>۱) اشرط المقروق المادة الثانية والاربعين من القانون النظامى الصادر بتاريخ ٤ ٢ جمادى الثانية سنة ١٩٠٠ (أول مايوسة ١٨٨٣) بعدم جواز انخاب أحد عجمسية العمومية الا اذا كان مؤديا منذ خمس سنوات بالاقل مالا قدره ألفا قرش سنو يا لايسرى على من ينتخبون الجمعية العموميسة عن مدن رشيد ودعياط و بو رسعيد والسو يس والاسماعيليسة والعمريش ( الماحة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٩ ستميرسة ١٨٨٣)

 <sup>(</sup> ۲ ) أوف عمل هذا المجلس بالامر العالى الصادر في ١٣ فبرايرسة ١٨٨٤ (راجع حاشية صحيف ١ )

مجلسشوری الحکومة

## الباب التاسيع أحكام وقتية

مادة 2٧ ـ تنف ذ أحكام المواد النامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من أمرنا هذا من أول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين (١)

#### الباب العاشر أحكام عمومة

مادة 24 \_ (معدلة بالقانون نمرة ٢٧ الصادر ف ١٣ سبتمبرسنة ١٩٠٩ ) \_ لا يجوز لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية أن تتداول فى أمر الا اذا كان حاضرا فى كل مجلس منها ثلثا أعضائه بالأقل غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازة قانونية وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فياعدا الاحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثى الأعضاء واذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح ولا يجوز لأحد من الاعضاء أن يستنب عنه غيره فى ابداء رأيه

مادة 23 – (معدلة بالقانون نمرة ٢٧ الصادر ف ١٣ سيتمبر سنة ١٩٠٩) – اذاخلا محل أحد الاعضاء في أحد مجالس المديريات أو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية الممدومية يشرع في انتخاب بلله في خلال شهرواحد ولا تستمر مدة توظف العضو الجديد بالنسبة لمجالس المديريات إلّا الى حين انتهاء مدة سلفه وبالنسبة لمجلس الشورى والجمعية العمومية لحين تجديد الانتخابات العمومية

<sup>(</sup>١) تنص هذه المادة على أحكام وقتية لسمة ١٨٨٣

أخكام عمومية

مادة ٥٠ ــ (معدلة بالقانون نمرة ٢٧ الصادر ف١٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩) ــ علمان شورى القوانين والجمعية العمومية يحرركل منهما لائحته الداخلية (١)

مادة ٥١ ـــ لايسرى قانور أو أمر منا (ديكرتو) ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص بنظارته ذلك القانون أو الامر

مادة ٥٧ ــ كل خلاف يحدث فى تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا بناط فصله فصلا قطميا بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون أحدهما ناظر الحقانية وله الرياسة ومن اشين من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من أعضاء محكمة استثناف القاهرة

مادة ٥٣ \_ كل ماكان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغيا وغير معمول به .

مادة ٤٥ ـ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيا يخصه ويصيرنشره بالكيفية المعتادة وتعليقه فى المدرب وفى بنادر بلاد الوجهين القبلي والمحرى (٢)

<sup>(</sup>١) انظر الصحيفة ٣١ والصحيفة ٥٤ من هذا الكتاب

 <sup>(</sup>٢) أحكام عمومية من القانون نمرة ٢٢ سنة ٩٠٩ الممدل للقانون النظامى :

مادة ٥ ــــ يحسندف ذكر مجالس المديريات من المــادة ٨٤ من القانون النظامى وتنفى الفقرة الثانيسة من المـــادة ٥٠ من الفانون المذكور و يلغى الامر العــــلل الرقيم ٧ فيراير سنة ١٨٨٧ المختص يجالس المديريات

و يلنى الامران الساليان الصادران فى ١٦ فبراير سسنة ١٨٨٨ و ٢٩ يوليسو سنة ١٨٩٩ المختصان بالعزب

مادة ؟ \_ يتفذ هذا القانون من أول ينايرسة ١٩١٠ ويجوز اصدار اللوائح اللازمة لتتفيذه قبل ابتداء العمل به

مادة ٧ ــ على نظار حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيا يخصه

لائحة الاجرا آت العدومية نجالس المدير يات

## قــــرار نظارة الداخليــــة الصادر في أول ينايرسنة ١٩١٠

بعد الاطلاع على المــادة (١٦) من القانون النظامى (المعدّلة بالقانون نمرة ٢٧ الصادر في سنة ١٩٠٩) و بعد موافقة مجلس النظار

#### الباب الأول في الجلسات

مادة ١ ــ تجتمع مجالس المديريات بالكيفية المقررة بالمادة (١٦) من القانون النظامى . مداولات المجلس خارجا عن اجتماعه القانوني تكون لاغية حتماً .

مادة ٧ \_ يجب أن تدرج فى جدول أعمال الجلسة كل المسائل التى تعرض على المجلس للداولة فيها .

برقق بدعوة الحضور جلول بيان الاعمال المقتضى نظرها ويرمسل الى الاعضاء قبل الميعاد المحدد لانعقاد الجلسة شلائة أيام على الاقل .

ويبلغ جدول الاعمال المذكور للنظارة أيضا .

مادة ٣ \_ يحتوى جدول الاعمال على ماياتي :

- (١) المسائل التي تدخل فى اختصاص المجلس بمقتضى الفانون النظامى أو أى قانون آخر .
  - (۲) المسائل المعروضة على المجلس من النظار أو المدير أو أحد أعضائه .

لايجوز للجلس أن يشتغل بالمسائل الغير واردة فى الجلمول المذكور الا ما نص عنه فى المسادة (١٦) من هذه اللائمة . مادة ع ــ يراعي الترتيب الآتي في تحرير جدول الاعمال:

لائحة الاجراآت العمومية لمجالس المديريات

(١) المسائل المستحجلة بحسب أهمية كل منها .

(٢) المسائل المؤجلة بحسب تواريخ تأجيلها .

 (٣) المسائل المعروضة على المجلس الأول مرة بحسب ترتيب نمرها فى الجدول العمومي المنصوص عنه فى المادة (٣٣)

مادة ه \_ تعتبر المسائل الآتية مستعجلة:

- ( أ ) جدول المناوبات
- (ب) المسائل الخاصة بنظام الخفراء
- (ج) الاحتياطات اللازمة ضد الاوبثة وأمراض الحيوانات
  - (د) الميزانية السنوية

مادة ٣ ــ أعضاء المجلس الذين يتخلفون عن الحضور في احدى الجلسات يجب عليهم أن يبدوا عذرهم للرئيس قبل الجلسة ،

وللجلس أن يقرر قبول أورفض الاعذار التي أبديت وبالأخص لفرض تطبيق أحكام المسادة (١٥) من القانون النظامي

مادة ٧ \_ اذا لم تنظر المسائل المعروضة على المجلس كلها فتؤجل الجلسة الى أقرب ميعاد ممكن بدون احتياج الى دعوة جديدة للاجتاع .

مادة ٨ ـ بعد انتهاء المجلس من البعث في المسائل الواردة في جدول الاعمال عند افتتاح دور اجتماعه والمسائل التي تكون قدمت في أثنائه بصفة قانونية يعلن الرئيس انتهاء دور الاجتماع .

لأمحة الاجوا آت العمومية لمجالس المديريات

مادة q \_ فىظرف ٤٨ ساعة من وقت انتهاءكل جلسة ترسل الىنظــارة الداخلية خلاصة المداولات التي حصلت فيها ·

أما محاضر الجلسات فتبلغ لنظارة الداخلية فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ التصديق عليها من المجلس ·

### الباب الثاني

### فى الاحكام الواجب العمل بموجبها في حالة عدم وجود أحكام خاصة باللوائح

مادة ١٠ ـ تفتح الجلسات في الساعة المحدّدة للاجتماع وعند تكامل العدد القانوني للجلس .

اذا لم يتكامل هـذا العدد بعد مضى نصف ساعة من الميعاد المحتد الاجتماع فتؤجل الجلسة ليومين على الاقل أو ثمانية أيام على الاكثر ويدعى الاعضاء الذين غابوا للهضور في الاجتماع الجنديد .

مداولات المجلس في اجتماعه الجديد في المسائل الواردة بجدول الاعمال بشأن ماعرضعليه من مسائل الجلسة التي أجلت تكون صحيحة مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين

مادة ١١ ـ يقوم الرئيس بنظام الجلسة

مادة ١٧ \_ عند افتتاح الحلسة يتلوالسكرتير محضر الحلسة السابقة ويجموز لاعضاء المجلس أن يطلبوا اثبات ملاحظاتهم في المحضر المذكور .

ويحيط الرئيس علم المجلس المكاتبات الواردة من النظارات منذ الجلسة الاخيرة والتلفرافات والافادات والعرائض المختصة بالمجلس .

المصروفات التي صرفت من الرسوم المؤقته التي قررها المجلس تبلغ اليه التفصيل في المواعيد التي يحددها .

لامحة الاجرا آت العمومية لمجانس

المدير يات

مادة 12 \_ لا يجوز قطع الكلام على مر \_ يتكلم الا للرئيس في الاحوال الآتيسة فقط :

- (١) اذا خالف المتكلم حكمًا من أحكام اللاِّحة
  - (٢) اذا خرج عن حمد اللياقة
  - (٣) اذا خرج عن الموضوع

متى نبه الى المحافظة على النظام صرتين ولم يخضع فللرئيس أن يمنعه عن التكلم فىتلك الجلسة بعد أخذ رأى المجلس فىذلك .

مادة م 1 \_ الأعضاء الذين يرغبون ادخال تعديلات على أى مشروع أو اقتراح معروض على المجلس يجب عليهم تدوينها

مادة ١٦ م يجب على كل عضو يريد تقديم اقتراح في أثناء الجلسة أن يدقنه و يقدّمه للرئيس و بعد تلاوته على المجلس يجوز للقترح أن يذكر الاسباب المؤيدة لرئيه فاذا وافق على الاقتراح ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة الااذا رأى المجلس المناقشة فيه حالا .

مادة ١٧ \_ يسوغ لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس فى المسائل التى من اختصاص المجلس ويحرر مريد السؤال الى الرئيس قبل توجيهه بيوم على الاقل اخطارا يتضمن نص السؤال

ولمن وجه السؤال أن يذكر الاسباب التي دعت اليسه بعد أن يحيط الرئيس هيئة المجلس بالمكاتبات وغيرها المنصوص عنها فى المــادة (١٣)

يجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال للجلسة المقبلة .

مادة ١٨ ــ يجوز للرئيس ايقاف الجلسات من تلقاء نفسه أو بعـــد أخذ لانحة الاجراآت العموية لجالس رأى المجلس

ولا تزيد مدّة الايقاف عن ربع ساعة

مادة ١٩ مـ يأمر الرئيس بأخذ الآراء عند قفل باب المنساقشة كاما طلب ذلك عضواري

مادة . ٧ \_ كل ما يتعلق بالنظام و بمراعاة أحكام اللائمة والسؤال الاؤلى وطلب الناجيل والتعديلات المرادادخالها على أى مشروع أواقتراح تحصل المناقشة فيه وتؤخذ غنه الآراء قبل المسألة الاصلية

مادة ٢١ \_ يجوز للجلس أن يقرر أن تكون المناقشة وابداء الآراء على مجموع المشروع أؤلا ثم مادة فمسادة

مادة ٢٧ ــ بيحب تدوين الاسئاة المطلوبالافتراع عليها بكيفية يسهل معرا اعطاء الرأى بلفظ نعم أولا

مادة ۲۳ ــ اعطاء الرأى يكون شفهيا أو برفع اليسد والرئيس يكون آخر من يعطى رأيه

ومع ذلك تؤخد الآراء سرا بكتابة كل عضو رأيه فىءرقة فى الانتخابات ولهما كانت المداولة تختص بأشخاص أو اذا طلعبه ذلك ثلاثة من الاعضاء

مادة ٧٤ \_ يجعب على أعضاء المجلس وأعضاء اللجان أن يتجنبوا المداولة في المسائل التي لهم فيها أيّ صالح شخصي

مادة ٢٥ ـ. يجب تحوير محضر لحلسات المجلس

يحتوى المحضر على ماياتى :

أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسمة وتذكر أسماء الأعضاء الذير...
 ينصرفون من الجلسة في أثناء انعقادها

لأتحة الاجرا آت العمومية لمجالس المدير يات

- (٢) أسماء من غابوا واعتذروا وسبب عذرهم ومن غابوا ولم يقدموا أعذارا
- (٣) أسماء من حضروا الجلسة غير أعضائها طبقا لنصوص المادتين ٩ و ١٦٥ من القانون النظامي
- (a) أسماء الاعضاء الملخصين للتقرير في كل الاحوال التي يقدم فيها تقسر ير
   وفص نقيجة الرأى الموضح بالتقرير .
- (٦) خلاصة المناقشات ونص القرارات وذكر عدد الاصوات بالموافقة أو المعارضة أو الامتناع عن ابداء الرأى
  - (٧) تأجيل الجلسة مع استمرار المناقشة ليوم آخر

عند ما يحلف الاعضاء الحدد اليمين المنصوص عنها بالمسادة ١٤ من القانون النظامي يذكر ذلك في المحضر أيضا

يوقع على المحضر من الرئيس والسكرتير .

# الباب الشالث ف الجان

مادة ٢٦ ــ يقرر المجلس تشكيل اللجنة المنوه عنها في المـــادة ٧ من القانون النظامي للفصل فصلا نهائيا في الشكاوي من توزيع رسوم الحفو علي المنازل

مادة ٢٨ ــ يراعى المجلس عند تشكيل اللجاري انتخاب نواب للاعضاء الاصليين ينوبون عنهم فى حال غيابهم أو حصول عند لهم لأنحة الإجراآت العدومية لمجالس المديريات

### الباب الرابع في الاعمال المتندعة

مادة ٢٩ \_ قرارات المجلس الخاصة بالرسوم المؤقنة يجب أن ترسل لنظارة المسالية بواسطة نظارة الداخلية مشفوعة بالكشوف والاوراق اللازمة لتتمكن النظارة من تقدير الرسوم بوجه التقريب .

مادة ٣٠ \_ فيما يختص بالامور الماليــة وبالأخص عملية الحسابات ومحضير الميزانية تراعى مجالس المديريات التعليات السمومية التي تصـــدر من نظارة المالية وتبلغ اليها بواسطة نظارة الداخلية

لاتمنح أى مكافأة لمستخدى المديرية مر. أموال المجلس الا بمقتضى قرار خاص من نظارة الداخلية بعد موافقة مجلس النظار

مادة ٣١ ــ قرارات المجلس الخاصة بعدد ودرجات الحفراء تدوّن بالكشوف التي تقدم اليه من نسختين .

وكذلك القرارات الخاصة بتقدير أجرالخفر

مادة ٣٧ ــ رأى المجلس بالموافقة على بناء عزبة يجوز أن يكون معلقا على اتباع بعض الشروط التي تذكر في الترخيص المعطى من المديرية

اذا دعى صاحب العزبة المطلوب هدمها لابداء أقواله ولم يحضر أمام المجلس أو اللجنة الممينة لذلك فينظر الطلب فى غيته بعد التحقق من صحة اعلانه .

رأى المجلس بعدم الترخيص بالعزبة وكذلك قراره بالهدم يجب أس يكونا مؤيدين بالاسسباب ومشفوعين بالبيانات المعززة لها لتتمكن نظارة الداخلية عند الاستثناف من النظر فيأمر عدم الترخيص وليتمكن مجلس النظار من تقدير قيمة قرار الهدم .

لاعة الاجوا آت المديريات

مادة سس \_ يعمل جدول تقيد فيه بنمرة متسلسلة كل المسائل المعروضة على السومية لمجالس المجلس سواء كانت لاستصدار قراو منه أو لابداء رأيه فيها

المسائل المعروضة على المجلس بمكاتبات يجب أن تقيد بحسب تاريخ ورود الافادة أو المذكرة المحررة عنها والمسائل المعروضة أثناء انعقاد الجلســة من المدير أو أحد الاعضاء يجب أن تقيد في يوم تقديمها للجلس

مادة ٣٤ \_ يتبع المجلس التعلمات التي تصدر اليه من نظارة الداخلية بشأن مسك الدفاتر والمحررات وانشاء الملفات وبدفترخانة المحلس

مادة ٣٥ \_ نتخابر مجالس المديريات مع النظارات والمصالح بواسطة نظارة الداخلية الافها يأتى:

(١) المسائل التي اعتادت المديريات أنب أتخابر فيهما وأسامع المصالح ذات الشأن

(ب) المسائل المستعجلة

وفي الحالة الاخيرة تخطر نظارةالداخلية بدون تأخير عن المكاتبات التي تبودلت مع النظارة أو المصلحة ذات الشأن

مادة ٣٦ \_ يكلف المدير أحد عمال المديرية ليكون سكرتيرا للجلس حتى يعين المجلس عمالا خصوصيين يستولون على مرتباتهم من الاموال الموضوعة تحت تصدفه ما اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين

# 

## الفصـــل الأوّل في عقـــد الجلسات ونظامها

مادة 1 ــ متى حل ميعاد الجلسة وكان عدد الاعضاء الحاضرين كافيا لعقدها يدعوهم الرئيس الى أخذ محلاتهم بحسب أقدميسة كل منهم فيجلس الدائمون على يمينه والمندوبون على يساره

ثم يفتتح الرئيس الحلمسة ويدير المناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهـاء الحلمة أو امتدادها لميعاد يمدد بعد أخذ رأى المجلس

مادة ٢ \_ للمجلس قبل اتهاءكل جلسة أرب يحدّد موعدالحلسة التاليــة أو يفوّض ذلك للرئيس

وعلى الرئيس أن يخطر الاعضاء الغائبين بميعاد الجلسة المقبلة

وله أن يقرب ميعاد الجلسة الذي حدّده المجلس اذا طرأ مايسـتوجب ذلك

مادة ٣ \_ للرئيس أن يحدّد يوم وساعة انعقاد الجلسة ويدعو الاعضاء اليها اذا لم يكن المجلس قد حدّدها من قبل

وترسل دعوة الحضور قبــل ميعاد الحلسة بثلاثة ايام على الاقل ماعدا الحالة المنزّه عنها في الفقرة الأخيرة من المــادة الثانية

ويرفق بالدعوة جدول ببيان الاعمال المقتضى نظرها اذا لم يكن سبق بيانها

<sup>(</sup>١) نشرت في ملحق الاند بمرة ٣٣ من الجريدة الرسمية في ٢١ مارس سنة ١٩١٠

اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين

مادة ؛ \_ في ابتداء الجلسة تتلى خلاصة محضر الجلسة الماضية المنصوص عنه بالمادة (٥٣) من هذه اللائحة للتصديق عليها

وتشتمل هذه الخلاصة على اسم من عقدت الجلسة تحت وياسسته وعدد من حضرها من الاحضاء وأسماء من اعتذر منهم ومن غاب بغير عذر مع بيا ن نصوص جميع القرارات التي أصدرها المجلس في تلك الجلسة

مادة ه \_ عقب التصديق على خلاصة محضر الجلسة الماضية يخبر الرئيس المجلس بما ورد له من المكاتبات ثم يأمر بتلاوتها

وللجلس أن يقرر طبعها وتوزيعهاكلها أوبعضها

مادة ٦ \_ لا يتكلم أحد في الجلسة إلا باذن مر \_ الرياسة و يعطى الاذن بالترتيب الاول فالاول ويكون المتكلم واقفا و يوجه خطابه دائمًا للرئيس ــ وهذا ماعداكامات الموافقة أو الاستحسان

مادة ٧ ــ (١) يجب على كل متكلم فى الجلسة أن لا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث وأن لايتكلم فىالشخصيات وأن لايتذاكر أويبدى رغبته فيا هو ممنوع بحكم المادة (٢٣)من القانون النظامى

(۲) قطع الكلام على المتكلم ممنوع قطميا

مادة ٨ \_ للرئيس أن ينبه كل مر \_ خالف نصا من نصوص المـــادتين السابقتين الى المحافظة على النظام

مادة ، حسد لايسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرياسة بالمحافظة على النظام ولكن يجوز لمن وجه اليه.أن ينمى عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه بعد إنهاء المناقشة فى الموضوع الذى نبه لإجله

مادة ١٠ ـ من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات فى جلسة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنهيه فللرئيس أن يطلب مر\_\_ المجلس منعه عن النكلم فى ذلك اليوم فى الموضوع الذى نبه لأجله و يصدر قرار المجلس فى ذلك بمــا يراه بدون مناقشة فى سبب المتع بعد سماع اللائحة الداخلة أقوال العضو مالم يكن قد نفى عن نفســـه ما استوجب عليه التنبيه طبقا المــادة للجس شورى السابقة السابقة

> فاذا لم يخضع العضو لهذا القرار فللمجلس أن يقرر اخراجه من القاعة الىأن تتهمى جلسة ذلك اليوم

مادة 11 بـ ليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لف ير سبب قانونى فان حصل خلاف بيز\_ العضو والرئيس وجب على الرئيس أن يأخذ رأى المجلس في ذلك

مادة ١٢ ــ للرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام بدق الجرس فان لم يسد النظام قام الرئيس واقفا ثم يخبر الأعضاء بأنه سيوقف الجلســة فاذا استمروا على مخالفة النظام يقرر الرئيس ايقاف الجلسة مدة ثم يعيدها

فاذا عاد الأعضاء إلى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر مادة ١٣ ــ لايجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاد الجلسة الاباذن من الرئيس

### الفصيل الثاني

في المناقشات \_ وطلب المشروعات \_ والايضاحات

مادة 12 \_ بعد تلاوة المكاتبات المنصوص عنها فى المــادة الخامسة يأمر الرئيس بتلاوة جدول الاعمال وله أن يقدّم عنــد المناقشـــة بعض المشروعات عن البعض الآخر بسبب أهميتها بعد أخذ رأى المجلس فى ذلك

وإذا اشتمل مبحث على جملة مسائل محتلفة فللمجلس أن يقرر تفريقها أو تقديم بعضها على البعض الآخر

اللاعة الداخلية للحلس شورى القوانين

مادة م ١ \_ تكون المناقشة فى المشروعات أو الاقستراحات العائدة م . المجان «المنصوص عنهـا فى المـادة (٣٧) » من هــذه اللائحــة على حسب الترتيب الآتى :

يبدأ بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع أو الاقتراح مادة فمادة أو فقرة ففقرة أصلا وتعديلا

ويتولى رئيس اللجنة أومن تنتدبه ابداء الاســــباب المؤيدة لرأيها ثم تحصل المناقشة فى ذلك وتؤخذ الآراء

مادة ٢١٣ يجوز فى أثناء المنافشة أن يتكلم العضو فى مسألة واحدة معروضة على المجلس أكثر من مرة بابداء أدلة جديدة

مادة ١٧ \_ اذا رأى أحد الأعضاء غير مارأته اللجنة فيصوص المشروعات أو الافتراحات فعليه أن يدترن نص التعديل الذى يراه ويتلي على المجلس « عند المناقشـة فيا رأته اللجنة » ثم يذكر الاسباب المؤيدة لرأيه فينظر المجلس فى ذلك ويقرر ما يراه

مادة ١٨ ـ على الرئيس قبـل أخذ الأراء عن أي موضوع أن يسأل الأعضاء عما اذا كان لدى أحدهم رأى لم يبده أو دليــل جديد لم يقدمه و بعد الاتهاء من ذلك يأمر بأخذ الآراء

ولا تجوز المناقشة ولا ابداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء مطلقا

مادة ١٩ ــ العودة للناقشة فيموضوع أخذتالآراء عنه لاتكون الا بقرار من المجلس

 القوانين

مادة ٢٠ \_ كل طلب خاص بتقديم مشروعات قوانين أو أوامر عاليــة اللائحة الداخلة متعلقة بالادارة العمومية كنص المادة ١٩ من القانون النظامي يجب أن يقدم للجلس شووى للرئيس كتابة مع بيان الاسماب التي دعت اليه فيأمر الرئيس بطبعه وتوزيعه على الاعضاء وَ لدرجه في جدول أعمال الجلسة التالية لتوزيعه وفيها يقرر المجلس ما راه نشأته

> مادة ٧١ \_ يسوغ لكل عضو أن يوجه أســئلة للنظار فيما يختص بالمسائل الادارية ذات المصلحة العامة

> > و راعي في ذلك مؤقتا الشروط الآتية :

(أؤلا) أن يحرر مريد السؤال الى سكرتير الجلس قبل توجيهه بخسية أيام اخطارا بتضمن نص السؤال ممامه

(ثاني) لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أي سؤال برى فيه مساسا بالشخصيات أو باعثا على التنافر بين العناصر المكؤنة لمجموع الامة أو مختصا بالعلاقات والاتفاقات الدولية

(ثالث) يجيب الوزراء على الأسئلة التي توجه اليهم متى كانت مستوفاة للشرائط المذكورة ولهم مع ذلك أن لايجيبوا عنهما اذا اقتضت المصلحة العامة عدم الاحاية

(رابمــا) لايصح أن يكون جواب الوزير علىسؤال العضو موضوعا للناقشة

(خامسا) تدرج الأسئلة والأجوبة في محاضم المجلس

وهذه الشروط لاتسري على الايضاحات المنصوص عنها في المادة ٢٨ من القانون التظامي

اللائحة الداخلية نجلس شو رى القوانين

# الفصيل الشالث في أخذ الآراء

مادة ٢٧ ـ تؤخذ الآراء على كل اقتراح أو تعـديل على حدته وتصـــدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين . أما اذا لم توجد الإغلبية المطلقة فيماد الاقتراع على الموضوع بعينه في الجلسة التالية وفي هذه الحالة تكفى الاغلبية النســــهية

وإذا نساوى عدد الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس

وكل ذلك يكون في القرار المنصوص عنه في المادة ٣١ من القانون النظامي

مادة ٢٣ \_ أخذ الآراء يكون علنا باحدى الطرق الثلاث المنصوص عنها فى المادة الآتية الا اذا قرر المجلس جعله سرا أو نصت هذه اللائحة على ذلك

اذا اشتملت المــادة أو الفقرة من.مبحث على عدة أحكام يؤخذ الرأى فى كل منها على حدة

### مادة ٢٤ \_ ( 1 ) أخذ الآراء علنا له ثلاث طرق :

- (١) رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغيرالموافق لايرفعها
- (٣) النداء بالاسم : ينادى السكرتير أو من يقوم مقامه أسماء الاعضاء بحسب ترتيب جلوسهم مبتدئا بالأحدث عهدا من المندو بين ثم بالدائمين كذلك ويثبت رأى كل عضو أمام اسمه . ونتلي الاسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها
- (٣) الاوراق الملونة: يكون أمام كل عضو أوراق مكتوب عليها اسمه بيضاء وعليها كلمة موافق وزرقاء وعليها غيرموافق وعند أخذ الآراء يلتى العضو احدى الورقتين فى صندوق يدور به أحد خدمة المجلس

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه فى ورقة غير ممضاة يلقى الدعة الداخلة خلس شورى بهــا فى الصندوق القوانن

(ج) متى تم جمع الاوراق يقدم الصندوق للرئيس ليفتح على مرأى منه

(د) على السكرتير العام أو من يقوم مقامه احصاء الآراء موزعة على أنواعها
 تحت مراقبة الرئيس الذي يعلن النتيجة للجلس

### الفصــــل الرابـــع في علانية الجلسات

مادة ٧٥ \_ يسوغ لغير المنصوص عنهم فى المــادة ٢٧ من القانون النظامى الدخول فى قاعة جلسات المجلس بموجب تذاكر

تعين محلات مخصوصة لمن بيدهم هذه التذاكر

مادة ٢٦ \_. تعطى التذاكر المذكورة بواسطة السكرتير العام بناء على طلب يقدّم باسمه يذكر فيه اسم ولقب وعنوان الطالب

توزع هذه التذاكر بحسب ترتيب طلبها الاول فالاول وبيين فيها مكان الجلوس مادة ٧٧ ــ لكل عضو من أعضاء المجلس تذكرة داعة باسمه تبيح الدخول لشخص واحد ليعطيها العضو لمن يريد تحت مسئوليته

ولكل جريدة يومية معترف بهما من الحكومة تصدر بالقطر المصرى تذكرة واحدة دائمة باسمها تبيح دخول مندوب واحدينها تحت مسئولية صاحبها ويراعى فى توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل الاقدم منها

مادة ٢٨ \_ يجب على من برخص لهـم بالدخول أن يجلسوا فى الانماكن المعينة فى تذاكرهم ملازمين السكوت التام وأن لا يبدوا علامات الاستياء أو الاستحسان وأن يراعوا الملاحظات التي يبديها لهم المكلفون بحفظ النظام

اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين

مادة ٢٩ ــ للهيئة أن تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية لايحضرها أحد غير المنصوص عنهــم فى المــادة ٢٧ من القانون النظامى للنظر فى موضوع معينـــــ

مادة . ٣٠ \_ على سكرتارية المجلس تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية والفرنســية تشتمل على القرارات التي أصــدرها المجلس فى تلك الجلسة بمضيها السكرتير العام وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالى للجلسة

فاذا وجد اختلاف بين ما نشرته الصحف و بين ماجاء في المنذكرة وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته لما جاء بالممذكرة أن تنشر «بناء على طلب السكرير العام » الممذكرة بخمامها في المحل الذي نشرت فيه الحمر الخالف فان تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضع الذي أدرجت فيه المذكرة

مادة ٣١ \_ للرئيس أن يأصركل من خالف من أرباب التذاكر في أنساء انعقاد الجلسة نصا من النصوص المتقدمة بالانصراف الى الخارج فان لم ينصرف فلرئيس أن يأصر باخراجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية

للرئيس أن يأمر باخلاء القاعة من حاملي التذاكر اذا حصــل منهم تشويش على أعمال الجلسة

يامتر الرئيس بناء على قرار المجلس بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة خرجت عن حد الاعتدال في انتقادها قرارات المجلس أوآراء الاعضاء أوتعمدت تغيير الحقائق في نقل مايجرى في المجلس

 اللائحة الداخلية لحجلس شورى القوانين

## الفصل الخسامس فى الغياب ــ والتأخر ــ والاجازات

مادة ٣٧ ــ على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور احدى جلسات المجلس أن يكتب للرئيس بذلك مع ايضاح الاسباب

يأسر الرئيس بتلاوة كتب الاعتذار عرب حضور جلسات المجلس في أول جلسة تالية لورودها

مادة ٣٣ ــ من لم يحضر جلسات المجلس بدون اذن ولا اعتدار مقبول الارت مرات فى دور انعقاد واحد ينبهه الرئيس الى عدم التأخر فان عاد لذلك مرة رابعة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر ابلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق وتنشر صورة ذلك القرار منفصلة فى الجريدة الرسمية

مادة ٣٤ ــ من تأخر عن الميماد المحدد لاجتماع جلسمة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخير بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات فيدور انعقاد واحد كتياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

مادة ٣٥ \_ من رام من الاعضاء الحصول على اجازة أشاء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الاسباب ومدة الاجازة

يعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس ويبلغ المضو قراره في يوم صدوره وللرئيس أن يصرّح بالاجازة اذا رأى أن أسسبابها تسستدعى سرعة الاجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

اللايحة الداخلية لمجلس شورى القوان*ان* 

# القصيل السادس في الجان

مادة ٣٧ \_ عند افتتاح دور الانعقاد العادى من كل سنة يشكل المجلس من أعضائه بالاقتراع السرى أربع لجان تحوّل عليها المشروعات والاقتراحات طول مدة ذلك الدور

مادة ٣٨ \_ لا يزيد عدد أعضاء كل لحنة عن سبعة ولا ينقص عن حمسة ويسمى المجلس بالاقتراع السرى لكل لجنة من تلك الججان رئيسا ونائبا للرئيس من أعضائها

مادة ٣٩ ـ يكون اختصاص هذه اللجان الاربعة كالآتى :

- (١) لجنة لدرس المشروعات المالية وكل ما يتعلق بها
- (٢) « « المتعلقة بنظارة الداخلية وبالامور الزراعية
- (٣) « « « بنظارتي المعارف العمومية والحقانية
- (٤) « « « الاشفال العمومية والحربية

مادة . ٤ \_ عقب عرض ملخص كل مشروع على المجلس طبقا لنص المسادة ٧ منهذه اللائحة يجوز للجلس قبل أى مناقشة فى موضوعه أن يحيله على المجتمعة المختصة بهطبقا لما هو مبين بالمادة السابقة

وكذلك الاقتراحات متى تقرر قبولها مبدئيا جاز للجلس أن يحيلها على اللجنة التى يدخل الاقتراح فى اختصاصها

وكمل مشروع أو اقتراح لايدخل فياختصاص احدىهذه اللجان يجوز للجلس أن يقرر احالته على واحدة منها

مادة ٤١ \_ تعقد جلسات المجان في غير المواعيد المحدّدة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثرها من نصف أعضائها لجلس شو ري القوانن

مادة ٤٢ ـ يجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضى ثلاثة أيام اللاعة الداخلية على الاكثر من تاريخ إحالة أي مشروع أو اقراح عليها

> ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس مادة عن اذا خالفت احدى الجان نص المادة السابقة ألفتها رئيس المجلس الى ذلك دفعتين ثم يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

> > مادة عع \_ يعن السكر تبر العام كاتبا لكل لحنة

مادة وو م يحرر لكل جلسة من جلسات الجان محضر مبين فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والكاتب

مادة ٤٦ \_ الجان أن تطلب من رئيس المجلس حضور مندوب من قبل الحكومة يقتم لها الايضاحات الخاصة بالمشروعات المحقلة عليها

وعلى رئيس المجلس أن يخابر بذلك الناظر الهنتص ويبلغ اللجنة ما أجاب به

مادة ٧٧ \_ كل عضو بدا له رأى أو تعـــديل في مشروع أو اقتراح محوّل على لحنة لم يكن من أعضائها ببعث به لرئيسها لعرضه عليها فاذا لم تعوّل عليه اللجنة في تعديلاتها كارز لصاحب ذلك الرأى أن يبديه العجلس عند النظر فما قرته اللحنة

ولكل عضو بعث برأى أو تعديل لاحدى اللجان أن يحضر في جلساتهـــا ليبين لها غرضه بدون أن يكون له رأى معدود

مادة ٨٤ \_ على رئيس كل لحنة أن يقدم لرئيس المجلس جميع التعديلات والملاحظات التي رأتها اللجنة فيكل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويشفع ذلك بتقريريين فيه كل ما تقرر اللجنة عرضه على المجلس

مادة وع \_ يعرض السكرتير العام على رئيس المجلس تقارير وتعديلات اللجان بجرد ورودها فيأمر بطبعها وتوزيعها على الاعضاء في أقرب وقت ودرجها في حدول أعمال الحلسة التالية لتوزيعها

اللائعةالداخلية للجلسشورى القوانيز

مادة . ٥ ـ على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور جلسات اللجنة أرب يكتب بذلك لرئيسها مع ايضاح الاسباب . وعلى رئيس اللجنة أن يأمر, بتلاوة كتب الاعتذار في جلسة اللجنة التالية لورودها البه لأخذ رأيها فيها

مادة ٥١ \_ عضو اللجنة الذى يتأخر عن حضور جلساتها (عند نظر مشروع أو اقتراح واحد) مرتير \_ بدون عذر مقبول ينبهه رئيس المجلس الى عدم التأخر بناء على طلب رئيس المجنة فان غاب بعد ذلك يعرض الأمر على الحجلس ليقرر ما يراه

### 

مادة ٥٢ ــ اذا غاب الرئيس ناب عنه في جميع اختصاصاته وواجباته الوكيل الدائم فان غاب هــذا أيضا ناب عن الرئيس فى ذلك الوكيل المنتدب فأن غاب الثلاثة ناب عن الرئيس أقدم الاعضاء الدائمين الحاضرين

مادة مهم ــ يدقرن الموظفون المكلفون بأعمال الحلسات تحت مراقبة السكرتير العام محضرا لكل جلســة شاملا لأسماء من حضرها ومن اعتذر صنها ولكل مادار فيها من المناقشات والاقتراحات والقرارات ونحوذلك

اذا تلیت فی الجلسنة مذكرات أو مشروعات مطوّلة ولم یؤخذ الرأی عنها
 فی تلك الجلسة لاتكتب فی صلب المحضر بل یكتفی بجملها ملحقا له

مادة 36 ــ يطبع محضركل جلسة ويوزع على الاعضاء فى ظوف أسبوع من تاريخ الحلسة ومن رأى فيه اختلافا عما حصل فى الحلسة يموضه على المحلس فى الحلسة التالية لتوزيع المحضر

مادة ٥٥ مد بعد استيفاء أحكام المادة السابقة بييض المحضر نهائيا ويوقع عليه من رئيس الجلسة ومن السكرتير العام ثم يرسل للجريدة الرسمية لنشره في ملحق لها باقرب ما يمكن لجلي شودى القوانين

تترجم محساضر الجلسات الى أللغة الفرنسسية وتنشرفى ملحق للجريدة الرسمية الملائحة الداخلية الافرنجية في أقرب وقت

> مادة ٥٦ \_ عند انتهاء جلسات كل دور اعتيادي تجمع محاضرها مطبوعة في مجلد وأحد وتوزع بأمر الرئيس

> محاضر جلسات الدور الغير الاعتيادي تضم الى مجموعة محاضر الدور الاعتيادي التالي له

> مادة ٧٥ \_ كل مشروع يرســـل للجلس يعرض على الرئيس فيأمر بطبعه وتوزيعه على الاعضاء ودرجه في جدول الاعمال مع تحرير ملخص عنه يعرض في أول جلسة تعقد بعد توزيعه

> مادة 🗛 ــ السكرتير العــام أو من يقوم مقامه مسئول عن تحــر يرالمحاضر وعليــه امضاؤها مع الرئيس وملاحظة مواعيدها وهو الذي يعرض الاوراق على الرئيس ويراقب الاعمال الكنابية وتسجيل القرارات واعداد صور التعديلات والاقتراحات وكلءايرسل للحكومة وعليه توزيع تذاكر حضور الجلسأت العلانية بحسب ترتيب طلبها وهو الامين على ختم المجلس وجميع أوراقه

> مادة ٥٥ \_ موظفو المحلس والخدمة الخارجون عن هيئة العال تابعون في ادارتهم للسكرتار العام الذي عليه أن يعرض كل ما يتعلق بهم على رئيس المجلس

مادة . ٦٠ \_ يكون للجلس عدا دفاتر الحسابات والقيودات الدفاتر الآتية :

 دفتر لقید المشروعات والاقتراحات بحسب ترتیب و رودها مع بیان آراء اللجان فيها وقرارات المجلس عنها والصورة التي أصمدرتها الحكومة عليها والاسباب التي ترد من الحكومة بخصوصها

 (۲) دفتر احصائی لحصر أعمال المجلس فی كل دور مرتبة بحسب تواریخ ورودها

اللائحة الداخلية لجلس شورى القوانين

(٣) دفتر لحصر أعمال اللجان مرتبة بحسب تواريخ تحويلها مع بيان تواريخ
 الجلسات ومن حضرها من الاعضاء ونحو ذلك

- - (٥) دفتر لقيد تذاكر الحضور بالجلسات العلانية بحسب ترتيب اعطائها
    - (٦) دفتر لقيد الاسئلة التي توجه للنظار وما يتم فيها

. وعدا ذلك من الدفاتر التي يقتضيها نظام العمل

مادة ٢٦ ـ تلني اللائمة الداخلية للجلس الصادرة في ٢٠ فبرايرسنة ١٩٠٤

وتلغى لائحة علانية الحلسات الصادرة في ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٩

مادة ٧٣ \_ يعمل بهذه اللائحة بجرد نشرها بالحريدة الرسمية ما

قرر مجلس شوری القوانین هذه اللائحة نهائیا فی جلسة الجیس ۳ فبرایر

اللائحة الداخلية للجمعية الممومية

اللائحــــــــــــة الداخليـــــــة للجمعية العموميـــــــة الصادرة في ٧ ابريل ســـــــة ١٩١٠ (-)

مادة ١ – متى حل ميعاد الجلســة وكان عدد الاعضاء الحاضرين كافيـــا لعقدها يدعوهم الرئيس الى أخذ محلاتهم

ثم يفتح الرئيس الجلسة ويديرالمناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء الجلسة أو امتدادها لميعاد يحدده بعد أخذ رأى الجمية .

مادة ٢ \_ فى ابتداء الجلسة يقرأ محضر الجلسة المساضية وتؤخذ الآراء على صحته ثم يوقع عليه الرئيس والسكرتير العام .

مادة ٣ ــ عقب التصديق على محضر الجلسة المــاضية يخبر الرئيس الجمعية بمــا ورد له من المكاتبات الرسمية وما تقدمه اليه المجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٣) من المكاتبات الغير الرسمية ثم يأمر بتلاوتها

وللجمعية أن تقور طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

مادة ٤ \_ لايتكلم أحد فى الجلسة الا باذن مر\_ الرياسة ويعطى الاذن بالترتيب الاول فالاول ويكون المتكلم واقصا ويوجه خطابه دائماً للرئيس .

وهذا ماعداكامات الموافقة أو الاستحسان أو الاستقهام

مادة ه ـ (١) يجب على كل متكلم فى الجلســة أن لايخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه وأن لايتكلم فى الشخصيات

<sup>(\*)</sup> نشرت في ملحق للعدد نمرة ١٤٤ من الجريدة الرسمية في ١٩ ديسمبرسة ١٩١٠

اللائحة الداخلية الجمعية العمومية

### (٢) \_ قطع الكلام على المتكلم ممنوع كلية

مادة ٧ ـــ لايسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرياسة بالمحافظة على النظام ولكن يجوز لمن وجه اليه أن ينفى عن نفسه مااستوجب عليه التنبيه بعد التهاء المناقشة فى الموضوع الذى نبه لأجله

مادة ٨ ــ من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات فى جلســة واحدة ثم استمر على مأوجب تنبيهه فللرئيس أن يطلب مر. الجمعية منعه عن التكلم فى ذلك اليوم فى الموضوع الذى نبه لأجله

ويصدر قرار الجمية فى ذلك بما تراه بدمن مناقشة فى سبب المنع بعد سماع أقوال العضو مالم يكن قد نفى عن نفسه ما استوجب عليه التنبيد طبقا للدة السابقة

فاذا لم يخضع العضو لهذا القرار فللجمعية أن تقرر اخراجه من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم

مادة ٩ ــ ليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لغير سبب قانونى فان حصل خلاف بين العضو والرئيس وجب على الرئيس أن يأخذ رأى الجمعيسة فى ذلك .

مادة ١٠ ـ للرئيس أن يلفت الاعضاء الى الحافظة على النظام بدق الجوس فاذا لم يسد النظام قام الرئيس واقفا ثم يجبر الاعضاء بأنه سيوقف الجلسسة فافا استمروا على غالفة النظام يقرر الرئيس ايقاف الجلسة مدة ثم يعيدها .

فالها عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

مادة ١١ ــ لايجوز لأحد من الاعضاء أن ينصرف مر. الجمعيسة حال انعقاد الجلسة الا باذن من الرئيس مادة ١٢ \_ قبل انتهاء كل جلسة تحدد الجمعية موعد الحلسة التالية أو تفوض اللانعة الداخلة تجمية ألممومية ذلك للرئيس وعلى الرئيس أن يخطر الاعضاء الغائبين بميعاد الجاسة المقبلة

اذا طرأ عمل جديد يحدد له الرئيس جاسمة غير التي حددتها الجمعة لنظر هذا

العمل الطارئ

مادة ١٣ \_ ترسل دعوة الحضور إلى أوّل جلسة من انعقاد الجمسة العمومية قبل ميغاد الحاسة بشائية أيام على الاقل

وتربسل الدعوة الى بقيــة الحلسات قبل ميعادها بأربعة أيام على الاقل الا في الحالة المنة، عنها في الفقرة الأخرة من المادة السابقة

و رفق بدعوة الحضور جدول ببيان الاعمال المقتضى نظرها

### الفصيال الثاني في المناقشات وإبداء الرغبات ( الاقتراحات )

مادة ١٤ \_ بعد تلاوة المكاتبات المنصوص عنها في المادة الثالثة يأمر الرئيس بتلاوة جدول الاعمال وله أن يقدم عند المناقشة بعض المشروعات على البعض الآنر سبب أهيتها بعد أخذ رأى الجعية في ذلك

وإذا اشتمل مبحث على جملة مسائل مختلفة فالجمعية أن تقرر تفريقها أو تقديم بعضها على البعض الآخر.

مادة ١٥ \_ يجوز لكل عضو من أعضاء الجمعة العمومية أن سدى وأنه ورغبته كتابة أوشفهيا في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الامورالادارية أو المالية طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون النظامي

مادة ١٦ \_ الآراء والرغبات الكتابية تسارللسكرتارية قبل الحلسة أو في أشائها مكتوب كل منها على حدته في ورقة ببير في أؤلها خلاصة الرغبة مشفوعة بالاسباب المؤيدة لم

اللائحة الداخلية

وعلى الرئيس أن يخبر الجمعية بخلاصة تلك الاقتراحات في نفس الجلســـة التي الجمعية السومية قدّمت فيها

مادة ١٧ \_ الآراء والرغبات الكتابية أو الشفهية المتعلقة بموضوع واحد تضم الى بعضها ثم تقور الجمعية مناقشتها فينفس الجلسة التي قدّمت فيهما أو في جلسة أخرى

مادة ١٨ \_ مد نظر هـ نم الآراء والرغبات تقرر الحممة قبولها أو رفضها . وعند قبولها تقرر إيلاغها للحكومة أو احالتها علىمجلس شورى القوانين ليعيد النظر فيها ويقرر مايراه

مادة ١٩ ... على الرئيس قبل أخذ الآراء عن أي موضوع أن يسأل الأعضاء عما اذا كان لدى أحدهم رأى لم يبده أو دليـــل جديد لم يُقدمه وبعد الانتهاء من ذلك أخذ الآراء ،

ولا تجوز المناقشة ولا امداء زأى جدمد أثناه أخذ الآراء مطلقا .

مادة ٢٠ \_ العودة للناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لاتكون الا بقرار من الجمعة

وعلى من يريد العودة للناقشة قبل أو بعد انفضاض الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع المحكومة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على الجمعية لتقرر فعه ماتراه

# الفضيال الثالث في أخسذ الآراء

مادة ٢١ ــ عند نظر المشروعات تؤخذ الآراء على كل رأى أو تعديل على

وكذلك اذا اشتملت المسادة أو الفقرة من مبحث على عدة أحكام أحذ الرأى على كل منها على حدته أما الاقتراحات « الآراء والرغبات» المنضمة الى بعضها لتعلقها بموضوع واحد اللائحة الداخلة <sup>الج</sup>معة السومية فيؤخذ الرأى عليها مرة واحدة مالم يتقرر غير ذلك

> مادة ٢٢ ــ تصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين أما اذا لم توجد الإغلبية المطلقة فيعاد الاقتراع على الموضوع بعينه فى الجلسسة التالية وفى هذه الحالة تكفى الإغلبية النسبية

> > اذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس

مادة ٢٣ \_ أخذ الآراء يكون علنا الا اذا قررت الجمعية جعله سرا

مادة ٢٤ \_ (١) أخذ الآراء علنا يكون بالطريقة الآتية

ينادى على أسماء الاعضاء بحسب ترتيب جلومهم ويكتب رأى كل واحد منهم أمام اسمه ثم نتلي الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه فىورقة غير ممضاة يلتى بها فى صــندوق يدور به أحد خدمة الجمعية وسى تم جمع الأوراق يقدّم الصندوق للرئيس ليفتيع على صرأى منه

(ج) السكرتير العام يحصى الآراء موزعة على أنواعها تحت مراقبة الرئيس الذي يعلن التنبيجة للجمعية

#### 

وتوزع هـ ذه التذاكر بحسب ترتيب طلبها الاقل فالاقل ويبير\_ فيهامكان الجلوس مادة ٢٦ \_ لكل عضو مر. ﴿ أعضاء الجمعية تذكرة دائمـــة باسمنـــه تبيح الدخول لشخص واحد ليعطيهما العضو لمن يريد تحت مسؤ وليتسه مسدة انعقاد الجمعية

اللائحة الداخلية الممية العمومية

ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصرى تذكرة واحدة دائمة باسمها تبيح دخول مندوب واحد عنها تحت مسؤولية صاحبها

ويراعى في توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل الاقدم منها

مادة ٧٧ ـ يجب على مرب يرخص لهم بالدخول أن يجلسوا في الاماكن الممينة في تذاكرهم ملازمير\_ السكوت التام وأن لايبدوا علامات الاستياء أو الاستحسان وأن ٰيراعوا الملاحظات التي يبديها لهم المكلفون بحفظ النظام

مادة ٢٨ ـ المجمعية أن تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية لايحضرها أحد للنظر في موضوع معين .

ومحاضر ألجلسات الخصوصية تتلي للتصديق عليها في الجلسية ذاتها أو فى الجلسة التالية لها عمومية كانت أو خصوصية بحسب ماتقرره الجمعية إ

مادة ٢٩ - على سكرتارية الجمعية تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العرسة والفرنسية تشتمل على القرارات التي أصدرتها الجمعية في تلك الحلسة عضما السكرتير العام وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالى للجلسة

فاذا وجد اختلاف بين مانشرته بعض الصحف وبين ماجاء في المدذكرة وجب على الصحف التي لم يطابق مانشرته لما جاء بالممذكرة أن تنشر سماء على طلب السكرتير العام المذكرة بتمامها في المحل الذي نشرت فيـــه الخبر المخالف فان تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضع الذي أدريجت فه المذكرة مادة ٣٠ ــ للرئيس أن يأمركل من خالف من أرباب التذاكر في أثناء اللائعة الداخلية انعقاد الجلسة نصا من النصوص المتقدمة بالانصراف المالخارج فان لم ينصرف لجمسة السومية فالرئيس أن يأمر بالحراجه بواسطة المكلفين مجفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية

> مادة ٣١ \_ يأمر الرئيس بنءً على قرار الجمعيـــة بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة أهانت هيئة الجمعيــة بكتاباتها أو تعمدت تغيير الحقائق فى نقـــل مايجرى فى الحلسة

### 

مادة ٣٣ \_ على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور احدى جلسات الجمعية أن يكتب للرئيس بذلك مع ايضاح الأسباب

يامر الرئيس متلاوة كتب الاعتذار عن حضور الحلسات في أوّل جلسة تالية لورودها

مادة ٢٩٣ ـ من لم يحضر جلسات الجمعيسة بدون اذن ولا اعتبذار مقبول ثلاث مرات فى دور انعقاد واحد نبهه الرئيس الى عسم التأخير فان عاد ثلثك صرة رابعسة عرض الرئيس أمره على الهيئة لتقور ابلاغه أسسفها لعسدم مراعاة النبيه السابق

وتنشر صورة ذلك القرار منفصلة في الجريدة الرسمية

اللائحة الداخلية الجممية العمومية

مادة ٣٤ ـ من تأخر عن الميعاد المحقد لاجتماع جلسة الجمعية أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كتياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ لهذلك

مادة ٣٥ ــ من رام من الاعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحًا الاسباب ومدة الاجازة

يعرض الرئيس طلب الاجارة على الجمعية ويبلغ العضو قرارها فيهم صدوره وللرئيس أن يصرح بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعى سرعة الاجابة ويبلغ الجمعية ذلك في الجلسة التالية

# الفصيل السادس في الهان

مادة ٣٦ \_ في أوّل جلسة للجمعية تشكيل لجنة تحوّل عليها جميع المكاتبات الغير رسمية الواردة للرآسة للنظر فيها بحسب ماتراه

مادة ٣٧ \_ للجمعية أن تشكل لجنة أو لجانا من أعضائها تحيل عليها فحص المشروعات أوالآراء والرغبات المعروضة عليها

تنتخب إلجانة رئيسًا لها ونائبًا للرئيس من أعضائها ويعين السكرتير العــام الموظفين اللازمين لكل لجنة

مادة ٣٨٠ \_ تعقد جلسات الجان في غير المواعيــد المحدّدة لانعقاد جلسات الجمعية ويمكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها

مادة ٣٩ ـ بيمتمع أعضاء كل بلعنة بدعوة من رئيسها بعد مضى ثلاثة أيام على الاكثر من تاريخ احالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تتهمى أعمالهم مادة من على ذا خالفت احدى الجمان فص المسادة السابقة ألفتها رئيس الاعة الداخلة المحددة الله المنطقة الداخلة المداخلة الم

مادة 21 \_ يحرر لكل جلسة من جلسات المجان محضر بييز\_ فيه أسمىاء الاعضاء الحاضر بن والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس المجنة والكاتب

مادة ٢٢ ... للجان أن تطلب من رئيم الجمعيــة حضور مندوب من قبل الحكومة يقدّم لهــا الايضاحات الخاصة بالمشروعات المحقلة عليها

وعلى رئيس الجمعية أن يخابر بذلك رآسة مجلس النظار وبيلغ المجنة ما أجابت به مادة ٣٧ ـــ كل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محوّل على لحنة لم يكن من أعضائها فعليه أن يبعث به لرئيسها لعرضه عليها فاذا لم تنول عليه اللجنة في تعديلاتها كان لصاحب ذلك الرأى أن يبديه في الجمعية غند النظر فيا قررته اللجنة

ولكل عضو بعث برأى أو تعديل لاحدى اللجان أن يحضر فى جلساتها ليبين لها غرضه بدون أن يكون له رأى معدود

مادة ٤٤ ... على رئيس كل لجنة أن يقدّم لرئيس الجمعية جميع التعديلات والملاحظات التي رأتها الجمنة في كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويشفع ذلك بتقريريين فيه كل ماتفرو الجمنة عرضه على الجمية

مادة وغ \_ يعرض السكرتيرالعام على رئيس الجمعية تقارير اللجارب بجرد ورودها فيأمر إطبعها وتوزيعها على الأعضاء فى أقرب وقت ودرجها فى جدول أعمال الجلسة السالية

مادة ٢٦ \_ على كل عضو طرأ طيه عذر منه عن حضور جلسات اللجنة أن يكتب بذلك لرئيسها مع ايضـــاح الاســـباب وعلى رئيس اللجنة أن يأمر, بتلاوة كتب الاعتذار فى جلسة اللجنة التالية لورودها اليه لأخذ رأيها فيها .

اللائحة الداخلية الجمعية العموجية

مادة ٧٧ \_ عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها (عند نظر مشروع أو اقتراح واحد) مرتين بدون عذر مقبول ينبهه رئيس الجعية الى عدم التأخر بناء على طلب رئيس اللجنة فان غاب بعد ذلك يعرض الامرعلى الجمعية لتقرر ماتراه

# الفصـــل السابع في الرياسة والكتابة

مادة ٤٨ \_ اذا غاب الرئيس ناب عنه فى الرياسة وفى جميع اختصاصاته أقدم وكيل مجلس شورى القوانين

مادة ٤٩ \_ كل مشروع يرد للجمعية يأمر الرئيس بطبعــه وتوزيعــه على الاعضاء ودرجه في جدول الاعمال

مادة . ه \_ يدون الموظفون المكلفون بأعمال الجلسات تحت مراقبة السكرتير العام محضرا لكل جلسة شاملا لأسماء من حضرها ومن اعتذر عنها ولكل مادار فها من المناقشات والاقتراحات والقرارات ونحو ذلك

مادة ١٥ ـ بعمد تلاوة محضركل جلسمة والتصديق عليه يمضيه الرئيس والسكرير العام ثم يرسل منه نسخة للجريدة الرسمية لنشرها فى ملحق لهما بأقرب. ما يمكن

تترجم بحاضر الحلسات الى اللغة الفرنسسية وتنشر في ملحق للجريدة الرسميسة الافرنجية في أقرب وقت

مادة ٩٧ ـ عنــد انتهاء جلسات كل انعقاد تجمع محاضرها مطبوعة في مجلد
 واحد وتوزع على أعضاء الجمية

وللرئيس توزيمها على غيرهم اذا رأى لزوما لذلك

مادة عهم ـــ موظفو الجمعيــة والخدمة الخارجون عن هيئة العال تابعون في اللايمة الداخلية ادارتهم للسكرير العام الذي عليه أن يعرض كل مايتعلق بهم على رئيس الجمعية للمسوسة

مادة 30 ـ السكرتير العمام مسؤول عن تحرير المحاضر وعليه امضاؤها مع الرئيس وملاحظة نشرها وترجمتها وهو الذي يعرض الأوراق على الرئيس ويراقب الإعمال الكتابية وتسجيل القرارات واعداد صور التعديلات والاقتراحات وكل مايرسل للحكومة وعليه توزيع تذاكر حضور الجلسات بحسب ترتيب طلبها وهو الأمين على ختم الجعية وجميع أوراقها

مادة ه.م ــ اذا غاب السكرير العام ناب عنه فى جميع انختصاصاته السكرتير الثانى فاذا غابا معا ناب عن السكرير العام أكبر موظفى السكرتارية

مادة ٥٦ \_ يكون للجمعية الدفاتر الآتية

- دفتر القيد المشروعات والاقتراحات منضمة الى بعضها بحسب أنواعها
   مع بيان ماقررته الجمعية فيها وما أجابت به الحكومة عنها
- (٣) دفتر لقيسد تذاكر الحضور بالجلسات العلانية بحسب ترتيب اعطائها
   وحدا ذلك من الدفاتر التي يقتضها نظام العمل

تقرر بجلسة الجمعية المنعقدة في يوم الخميس ٧ أبريل سنة ١٩١٠ العمل بهذه اللائمة من الجلسة الآتية

# قانون الانشخاب الصادر فی ۲۶ جمادی الثانیسة سنة ۱۳۰۰ ( أول ما بو سسنة ۱۸۸۳ )

والمعدّل بالأمر العالى الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٠

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب وفى انتخاب المندوبين للانتخاب المدوبون الانتجاب

> مادة 1 ــ لكل مصرى منرعية الحكومة المحلية بالغ من العموعشرين سنة كاملة حق الانتخاب بشرط أن لايكون فى حال من الأحوال المسانعة من حق الانتخاب المبينة فى المسادة السادسسة أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب

> مادة ٢ – على كل منتخب (بكسر الحساء) أن يعطى رأيه بنفسه فى دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسى والموطن السياسى لكل منتخب(بكسرالخاء) هو محل توطنه الذى يجرى فيه مباشرة حقوقه المدنية ويجوزله نقل موطنه السياسى لدائرة انتخاب أحرى بشرط أن يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسى الحالى ومدير الجهة التى يرغب قله البها

مادة ٣ ـــ المنتخبون (بكسر الخام) المعينون فى وظائف أميرية لهم أن يعطوا آراءهم فىدائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

مادة ٤ \_ لايجــوز لاحد من المنتخبين\_ (بكسر الحاء) أن يعطى رأيه في الإنتخاب أكثر من مرة

ون الأنفاب

مادة ه ـ فى الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور أمرنا هــذا يحور دفتر الانتخاب على نسختين بمعرفة مشايخ كل بنــدر أو بلد من بنــادر و بلاد الوجه البحرى والوجه القبلى و يكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء (۱)

أما فى كل ثمن من أثمان القاهرة وكل قسم من أقسام ثغرالاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد وجميل والمريش مدينة من مدن رشيد وجميل والوريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنسة تؤلف فى القاهرة والاسكندرية من مأمور الثمن أو مأمور القسم بصفة رئيس ومن شيخ الثمن أو شيخالقسم ومن مشايخ الحوارى وتؤلف فى كل مدينة من المدن الاخر من مندوب يعينه المحافظ و يكون رئيسا للجنة ومن أربعة من أعيان المدينة ذوى الاملاك يحتارهم المحافظ أيضا

ويشتمل دفترالا تتخاب على جميع المنتخبين ( بكسر الحاء ) المتوطنير\_ أو التناكنين في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحررعنها ذلك الدفتر

مادة أن \_ (معدلة بالامر العـالى الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٠) \_ . الاندرج أسماء الآفي بيانهم في دفاتر الانتخاب :

أولا \_ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالاقامة فى جهة معينة والمحكوم عليهم بسبب السرقة أو النصب أو الحيانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الشهة

"ثَآتِيَّا لَـ المعزولون من وظائفهم الاميرية بمقتضى أحكام قضائية لاختلاسهم الامولية الاحتلاسهم الحصوصية الامواليالاميرية أو لاستخدامهم سلطتهم لقضاء مصالحهم الحصوصية بناء... اضرارا بالمنفعة العمومية أو لقبولهم الرشوة أو لتعتبيهم على الغير لمنمه من محارسة حقوقه السياسية

بالثاب المحكوم باشهار افلاسهم والمحجوز عليهم

<sup>(</sup>١) نص الامر العالى الصادر في ١٣ ما يوسة ١٨٨٣ بامتداد هذا الميعاد الى ٥ يونيوسة ١٨٨٣

> أما فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب فى مكتب كل ثمن أو قسم وفى ديوان الضبطية ويعلق فى مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فى ديوان المحافظة

> > ويكون تعليق الدفتر المذكور ف كل سنة من أول يناير الى غايته

مادة ۸ \_ اذا تراکی لأی مصری أنه أهمل درج اسمـه فی دفتر الانتخاب فله أن يطلب درجه كما أنه لكل منتخب ( بكسر الحاء ) مدرج اسمــه فی دفتر الانتخاب أن يطلب درج اسم كل مصری لم يدرج اسمـه غدرا او رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حتی

وتقدم هــذه الطلبات فى كل سنة من أول فبرايرلغاية ١٥ منه فى المديريات الى مدير الجهة وفى مدينتى القاهرة والاسكندرية الى مأمور الضبطية (١١ وفى باقى المدن المبينة فى المــادة الحامسة الى المحافظ

و يجعل فى كل مديرية دفتر لقيــد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها و يعطى بها وصولات لأربابها

وكل منتخب ( بكسر الحاء ) صارت المعارضة فى درج اسمـــه بدفترالانتخاب يصير اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنتوء عنما فى المـــادة الآتية بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته فى ذلك

مادة q \_ تحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف فى المديريات من المدير بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية وفى مدينتي

<sup>(</sup>١) لما أأنيت شبطينا مصر والاستخدرة في أواض سة ١٨٥٣ وكان المسافنطون هرافقا عُويدًا الآن إعمالها فهؤلاء الموظفون هم المتكلفون في هاتين المدينين بدلا من مأمورى الضبطة باستخدم الطلبات المنصوص عليا في الممادة الخامة وبرياصة الجان المشتكة النظر فيا

قانوناالانخاب القاهرة والاسكندرية من مأمور الضبطية (\*) بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية في كل منهما وفي المدن المبينة في المادة الخامسية من المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان المدينة ذوى الاملاك يختاران من ضمر. المنتخبين (بكسر الخاء) المندرجة أسماؤهم ف دفتر الانتخاب

وتحكم كل لحنة في الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارس من كل سنة والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة بأغلبية الآراء تعلن لارباب كتابة في محلات اقامتهم بدون مصاريف بمصرفة جهات الادارة في التلاثة أيام التالبة لصدورها

واذا لم تحكم احدى اللجان فيأحد الطلبات المحالة عليها أوأبت ذلك فيعتبرهدا رفضا للطلب المذكور

ويجوز لارباب الطلبات أن يستأنفوا قرارات الجان أمام محكمة الاستثناف المقيمين في دائرة اختصاصها في الثمانية أيام التالية لتاريخ اعلانهم بها

أما في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجانب أو ابائها الحكم في الطلب فيضاف علىهذا الميعاد ثلاثة أيام ويسرى منتاريخ ١٥ مارس ويسرى مفعول قرارات اللجان لحين ما تصدر محكمة الاستثناف حكمها بدون مصاريف بعدسماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

مادة ١٠ ــ يبعث بصورة من دفاتر الانتخاب مختوم عليها من الذين حروهما سواء كانوا مشايخ أو لجانا و بالمحضرالمثبت استيفاء احراآت النشر في الموم نفسه الى مدير الجهة عن المديريات أو الى مأمور الضبطيسة(") عن مدينتي القاهرة عليهما منهم وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا يجوز اجراء تبديل فيها إلا في وقت تعديلها السنوى المنوه عنه في المواد السالفة وعلى المدير أو مأمور الضبطية (\*)

<sup>(\*)</sup> راجع حاشية الصحيفة السابقة

أو المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقا لقرارات اللجنة أو لأحكام محكة الاستثناف عانون الانخاب والتوقيع على تلك التصحيحات وصورة أخرى دن تلك الدفاترتحفظ بطرف المشايخ أو المجان بعد أن يصححوها حسب التصحيحات التي يعلنهم بها المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ

> مادة ١١ ــ عند تعديل الدفائر فكل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ أو المجان أسماء المصريين الذين يتحقق لهم أنهم حازوا الصفات المطلوبة قانونا ويحذف منها أولا أسماء من توفوا ثانيا أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة

> مادة ١٢ ــ لايجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مندرجا في دفتر الانتخاب

> مادة ١٣ \_ ينتخب (بفتح الحاء) من كل ثمن من أثمان القاهم,ة ومن كل قسم من أقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من الملك المبينة في المادة الحامسة ومر كل بندر أو بالد من بنادر و بلاد الوجه البحرى والوجه التعبلي مندوب للانتخاب ووظائفه هي المقررة في المواد الآتية

مادة 18 \_ يكون انتخاب المندويين فياليوم والساعة والمحل المعينة في أمر المتحدين (بالكدر) بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسئيية ويناط أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة متحفيين (بالكدر) ذوى معوفة بالقراءة والكابة يختارهم المتحبون (بالكدر) الحاضرون وأعضاء هـذه المجنة يتتخبون أحدهم رئيساً لهم

وتتعين شروط الانتخابات وكيفية اجرائها بمنشور يصدر مر ناظر الداخاية كل مرة يصير الشروع فى الانتخابات انما ينبغى فى ذلك اتباع مانص فى الباب الآتى

ويجوز دائما لناظر الداخلية أن يعين فى اللجنة المذكورة نائبًا عنه يكون له رأى معدود و يتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

#### الامر العالى الصادر في ١٢ نوفيرسة ١٩٠٧

فانون الانتخاب

مادة ۲ \_ يصيرابراء الانتخابات من الساعة 1 بعد شروقالشمس الى قبل غروبها بساعة في مركز كل مديرية عن البنادر الآتية وهى بنها والزقازيق والمنصورة وطنطا وشيين الكوم ودمهور والجغيزة و بني سو يف والفيوم والمنيب فاسسيوط وسوهاج وقدا وأسوان و يكون اجواء الانتخاب عن باقى البلاد في المكان الذي يعينه المدير

مادة ١٥ \_ على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يتفتوا صحة اجراء انتخاب المندوبين في دوائرهم واذا تراكى لهم لزوم اعادة الانتخاب فعليهسم أن يأمروا بذلك حالا مع ذكر الاسباب التي انبنى عليها إلغاء الانتخاب الاقل

مادة ١٦ .. عند صدور الاس أو المنشور المنصوص عنه فى المادة الآتية يجب على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يعطوا الى كل واحد من المندويين الانتخاب تذكرة اعتاد موضحا فيها اسم ومحل اقامة كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب أعضاء مجالس المديريات و بمقتضى هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول الى المحسل الذي سيتم فيسه انتخاب أعضاء مجالس المديريات

# الباب الثاني ف انتخاب أعضاء مجالس المديريات

انضاب اصفاء مادة ١٧ ـ يكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بمعرفة المنتخبين مجالس المديريات (بالكسر) المندوبين وهؤلاء يدعون لهـذا الفوض الى مراكز الممديريات قبل الانتخاب ثبانية أيام بالأقل

و يكون اجتماعهم لاجمراء الانتخابات العموميسة بمقتضى أمر منا وللانتخابات التكيلية بمقتضى منشور يصدر من ناظوالداخلية ويؤدى أعضاء مجالس المديريات وظائفهم بلا مقابل مادة 1۸ \_ لايجوز للمنتخبين ( بالكسر) المندوبين الاشتفال بأمورخلاف انتخاب أعنيا. انتخاب أعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز مجالس المديريات لحلافهم الحضور فى جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح

مادة 19 ــ تساط ادارة الانتضاب فى كل مسديرية بلعجسة انتخاب تؤلف بحضور المسديرمن خمن المندوين و بعضه بنتخبون من ضمن المندوين و بمعرفتهم و يكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من أعضاء المحكة الابتدائية الكائسة بتلك المسديرية فى دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلة

و يتخذ النــاظر المشار اليـــه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الآراء وضيط عملية الانتخاب

مادة . ٢٠ \_ يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب مهما كان عدد المندوبين الحاضرين

وتختار اللجنة لهـــا رئيسا وكاتبا من ضمن أعضائها وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها في آخرالجلسة

مادة ٢١ ـ على رئيس اللجنة أن يذكر المندويين المجتمعين بما نص فى المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامى عما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء رأيهم بالدمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

مادة ٢٧ ــ المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لحنة الانتخاب فان لم يراع مانص فى المـــادة الثامنة عشرة من أحربا هذا بكل دقة فعلى الرئيس أن يتبه بحفظ النظام فان لم يصغ اليه فله أن فصل الحلسة ويؤجلها الى ساعة أخرى وله أيضا ان لم يبق فى امكانه انفاذ التانون أن يستمدّ قوة عسكرية من المدير الذي يحق له دواما ملاحظة جمعيات الانتخاب والتداخل لحفظ الأمن العمومي مى لزم الحال

الخفار اصفا. مادة ٧٣ \_ على الرئيس أن يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انفضاضه عالس المدير على عمرة يشرع في عملية الانتخاب

مادة ٢٤ ـ ينبنى أن يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء المجنة مل الاقل و يحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معا واجب حال الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكله من المنتخبين (بالكسر) الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يعينه من الاعضاء أن يقوم مقامه وإن غاب الكاتب مؤقتا فالرئيس يعين مكانه أحد الاعضاء أو المنتخبين (بالكسر)

مادة ٢٥ ــ تكون أحكام اللجنة قطعية فى كافة المشاكل التى تحسدت حال الانتخاب مع عدم الاخلال بما نصى بالمادة الرابعة والاربعين من أمرنا هذا وعليها أن تبين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ولكن رئيسها يتلو القوار علانية

مادة ٢٦ ــ قوارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فاذا تساوت فرأى الرئيس مرجح ويشار الى ذلك بالمحضر

مادة ٢٧ \_ يشـــتـمـل محضر المجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فان خلا عن ذكرهما فلا يعتبر ذلك سببا لابطال الانتخاب

مادة ٢٨ ــ يكون أخذ الآراء سرا من الســاعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة

مادة ٢٩ ـ يبتدئ أعضاء المجنسة باعطاء آرائهم ثم ينادى أحدهم كلا من المندويين باسمه حسب المنسدرج فى دفتر المديرية العمومى ويعطى كل مندوب رأيه عند المناداة باسمه وتعاد مناداة أسماء المندويين الذين لم يعطوا آراءهم في أول دفعة ومن لم يعط رأيه من المندويين لافى الدفعة الاولى ولا فى الثانية فلا يمنع من اعطائه الى آحرالوقت المعين الأخذ الآراء

مادة ٣٠ \_ على كل مندوب ينادى باسمه أرب يقدم للجنة تذكرة الاعتباد التي بيده ويكون له آراء ممقدار عدد أعضاء مجلس المديرية المزمع التخابهم وله

> مادة ٣٧ ــ الآراء الملقة على شرط باطلة ونشداول اللجنة قطميا فى الحال فصحة أو ابطال الانتخابات مع عدم الاخلال بما نص بلكدة الرابعة والاربعين من أمرينا هذا

مادة ٣٣ ــ لايمكث الانتخاب الا يوما وإحدا اكما أذا طرأت أحـــوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره أو نهوه فيمكن تأجيله الىاليوم التالى ويعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك بالطريقة التي تفررها الجمنة

مادة ٣٤ ــ متى تم أخذ آراء المندويين الحاضرين يعلن الرئيس انهاء عملية الانتخاب ويوقع أعضاء المجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ويعمل رئيس الجلسة ذلك حالا للجمعية ثم تفرز الآراء ويعمل بذلك محضر يمضيه أعضاء اللجنة والمدير

مادة ٣٥ \_ يعلن رئيس اللجنة أسماء الاعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ورسل معضر الانتخاب ورسل من يحضى المنتخاب ورسل هذا المحضر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات الى ناظر الداخلية في خلال ثمانية أيام من تاريخ الحلسة وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للاصل طوف مدر الجلهة

مادة ٣٧ ــ يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير الى كل من الاعضاء المنتخبين (بالفتح) شهادة با تخابه

#### الباب الشالث

فى انتخاب الاعضاء المندو بين لمجلس شورى القوانين

الخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القو انن

مادة ٣٨ ـ ينتخب المتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة

العضو المندوب عن هذه المدينة لحجلس شورى القوانين

و ينتخب المتتخبون ( الكسر ) المندوبون عن مدينة اسكندرية العضو المندوب للجلس المذكور عنها وعن الست مدن الأخر المبينة في المادة الخامسة و يكون اجراء الانتخاب في ديوان ضبطية التاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان ضبطية (١) الاسكندرية عنها وعن باقي المدن

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الامر العالى العسادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧

مادة ٣ \_ يكون ابراه الانتخاب ٢٦ إلكيفية والشروط المقررة لانتخاب أعضاء مجالس المديريات في الباب الثاني من قانون الانتخاب الصادر في أول ما يوسنة ١٨٨٣ مع مراحاة التعديلات الآتية

( أولا ) الجيخالق يتاط بها ادارة الانتحاب تؤلف من ثلاثة أعضاء اثنان منهم من أعضاء المحكمة الابت...ائية التي تكون المدينــة المزمع اجواء الانتحابات فيها داخلة فى دائرة اعتصاصها والثالث مندوب يعينه ناظر الداخلية مله الرياسة

(ثانيا) محافظي مصر والاسكندرية أومندوبيهما عين الاختصاصات المقررة للديرية في الباب الثانى من قانون الانتماب

مادة £ ... الشروط الواجب توفرها فيمن يُتخبون مجلس شورى القوانين هي عينالشروط المقررة في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة (٣) من القانون النظامي في شأن من ينتخبون مجالس المديريات مع مراهاة التعديل الآكي

الخمسة آلاف غرش قيمة المسال الواجب تأديته سنويا للزينسة الحكومة يجوزأن يكون من مال أطيان أرحوا ثد أملاك

<sup>(</sup>١) الآن يجرى الانتحاب في المحافظة (راجع الحاشية في الصحيفه ٥٥)

 <sup>(</sup>۲) فى المدن الا"تية ، مصر والاسكندرية و بورت سميد والسؤيس والاسماعيلية ودمياط ورشيد والعريش

 <sup>(</sup>٣) استبدلت هاتان الممادتان بالممادة ١٢ من القانون الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ( وليحم الصحيفة ١١)

انتخابالاعضاء المندوين لمجلس شورى القوانين مادة ٣٩ ـ ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الأربع عشرة بالقرعة السرّية واحدا من أعضائه ليكون عضوا مندوبا في مجلس شورى القوانين

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

## الباب الرابيع

ف انتخاب الأعيان المندوبين للجمعية العمومية

مادة . ٤ \_ ينتخب المتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة انتخاب الاعان والمنتخبون (بالكسر) المندوبية المندية والمنتخبون (بالكسر) المندوبية المندوبية المندوبية عن المندوبية في المادة الحامسة عدد الأعيان المقرر في القانون السومية النظامي لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية و يكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية (١) كل منهما وعن مدينتي دماط ورشيد في ديوان عافظة كل منهما وعن السويس وبور سعيد في ديوان عافظة الاسماعيلية في ديوان عافظة الاسماعيلية في ديوان عافظة الاسماعيلية في ديوان عافظة الاسماعيلية في ديوان عافظة الاسماعيلية

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

#### الامر العالى الصادر في ١٦ ديسمبرسة ١٩٠٧

مادة ٣ \_ يكون اجراه الانتحاب بالكرفية والشروط المقررة لانتخاب أعضاء مجالس المديريات في الباب الشاني من قانون الانتخاب الصادر في أول مايوسة ١٨٨٣ مع مراعاة التعديلات الآتية .

(أولاً) الجبنة التي يناط بها ادارة الانتخاب تؤلف من ثلاثة أعضاء اثنان منهم من أعضاء المحكمة الابتدائية التي تكون المدينة المزمع اجواء الانتخابات فيها داخلة فى دائرة اختصاصها والثالث متدوب يعيمه فاظر الداخلية وله الرآسة

(ثانيا) الاختصاصات المقررة الدير بتقشفى الباب الثانى من قافون الانتخاب تعطى لمحافظ المدينـــة الجارى فيها الانتخاب أو من ينويب عنه وأما عن مدية رشيد قعطى لمأمور المركز أو من ينوب عنه

 <sup>(</sup>١) الأ"ن يجرى الانتخاب في المحافظة (راجم الحاشية في الصحيفة ٥٥)

اغتاب الاميان مادة ٤١ ــ ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عرب الاربع عشرة المندرين الجمعية الحمية الخمسة والثلاثين عضوا مندوبا للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر السومية في القانون النظامي لكل مدرية

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة فى هذا القانون لانتخاب أعضاء مجالس المديريات

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

# الباب الخامس

أحكام وقتية (١)

أحكام رئية مادة ٤٧ \_ أحكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من أمرزا هذا تعدل في الانتخاب الأولك يا يأتي :

أولا \_ يعلق دفتر فى كل بلد وفى مراكر المديريات مدّة الخمسة عشريوما التالية للخمسة عشر يوما المحدّدة فى المادة الخامســـة لتحرير دفاتر الانتخاب

ثانياً \_ يجوز تقديم الطلبات في الثمانية أيام التالية للحمسة عشر يوما المحدّدة لتعلق دفاتر الانتخاب

را بعا ـ اللجنة المنتوه عنها فى المادة التاسمة تؤلف فى الانتخاب الاول من المندوبين المنتخبين (بالفتح) ومن مأمورالضبطية أوالمحافطة أومدير الجمهة بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جمهة الانتخاب فى دائرة اختصاصها

<sup>(</sup>١) هذه الاحكام لم تسر الاعلى الانتخابات الاولى التي حصلت سنة ١٨٨٣

خامسا \_ الميعاد المضاف عليـه ثلاثة أيام المنصوص عنه في المــادة التاسعة احكام وقية الاستثناف فيحالة عدم صدور قرار مناحدى اللجان أو إبائها الحكم في الطلب يبتدأ من اليوم التالي للثمانيـة أيام المحدّدة لنظر الطلبات والحكم فيها

مادة ٢٣ ــ الملة المقررة فى المادتين الرابعة حشرة والتانية والاربعين من القانون النظامى لدرج الاسماء فى دفاتر إلا تتخاب لاتراعى فى الا تتخابين العموميين المختصين بالمحتسلية ولا تراعى المختصين بأعضاء مجالس المديريات ولا فى انتخاباتهم التكيلية ولا تراعى المختص بالأعيان المندوبين ولا فى انتخاباتهم التكيليسية

## الباب السادس أحكام عمومية

مادة ٤٤ ـــ (معدّلة بالاحرالعالى الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٠) كل طعن أحكام عموية في صحة الانتخاب يجب تقديمه من نظارة الداخلية أومن صاحب الشأن في ظرف ثمانية أيام الى رئيس مجلس شورى القوانين والجمعية الممومية ان كان العضو متتخبا لايهما وإلى المديران كان العضو متتخبا لمجلس المديرية والجمعية العمومية قاذا لم يظهر عدم الاهلية إلا بعد مضى الميماد المذكور فلا يبتدئ الميماد إلا من تاريخ العلم بذلك وعلى الرئيس أو المدير بحسب الاحوال أن يرسله في الثمانية ايام التابية الى رئيس محكة الاستثناف أو المحكمة الابتدئية الآتى بيانهما وعليه أيضا أن يخبر الهيئة بذلك عند التثامها

فالطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء لمجلس شدورى القوانين أو الجمعية العمومية يحال على محكة اسستثناف القاهرة لتحكم فيه بعد سماع أقوال النيابة العمومية حكما قطعيا بغير مصاريف احكام عمومية . وأما الطعن فى صحة انتخاب أحد الاعضاء لمجالس المديريات فيحال على المحكة الابتدائيــة الكائن فى دائرتها مجلس المديرية لتحكم فيه بعد سمــاع أقوال النيابة العمومية حكما قطعيا بغير مصاريف

واذا طرأ على أحد الاعضاء أثناء نيابته ما يوجب عدم أهليته فيسقط من العضوية بقوّة القانون ويأمر ناظر الداخلية بعداطلاعه على الحكم النهائى الصادر على المضو المذكور باجراء انتخاب جديد للحل الخالى على حسب المدوّن في المادة التاسعة والار بعين من القانون النظامى

مادة و ع كل ماكان مخالفا لامرنا هذا منأحكام القوانين والأوامر واللوامح والعادات يكون لاغيا وغير معمول به

مادة ٤٦ ــ على اظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون و يصيرنشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن و بنادر و بلاد القطر المصرى

#### الجنسية المصرية

الامر العالى الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ (٢ ربيع أول سنة ١٣١٨)

الخنسية المصرية

بعد الاطلاع على القـــانون النظامى وعلى قانون الانتخــاب الصـــادر فى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أقرل مايوسنة ١٨٨٣)

وبناء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة 1 \_ عنـــد اجراء العمل بقانورنــــ الانتخاب الصـــادر في أوّل ما يو ســــنة ۱۸۸۳ يعتبر حتما من المصريين الانتخاص الآتي بيانهم وهم

أولا ـــ المتوطنون فى القطر المصرى قبل أؤ ليناير(سنة ١٨٤٨) سنة ١٣٦٤ هجرية وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيه ثانيا ... رعايا الدولة العلية المولودون فىالقطر المصرى من أبوين مقيمين فيه الجنسية المعرية متى حافظ الرعايا المذكورون على محل اقامتهم فيه

> ثالثا ــ رعايا الدولةالعلية المولودون والمقيمون فىالفطر المصرى الذين يقبلون المعاملة بموجب قانونالفرعة العسكرية المصرى سواء بأدائهما لخدمة العسكرية أو بدفع البدلية

> > رابعا ـ الاطفال المولودون في القطر المصرى من أبوين مجهولين

ويستلفى من الاحكام المذكورة الذين يكونور... من رعايا الدول الاجنبية أوتحت حمايتها

مادة ٢ .. يجوز للرعايا المثمانيين المتوطنين في القطر المصرى منذ أكثر من خمس عشرة سنة أن يصبروا مصريين وينالوا الحقوق الممنوحة في قانون الانتخاب الصاحدر في أول مايو سنة ١٨٨٣ اذا كانوا قد أعلنوا هـذه الرغبة الى المحافظة أو المديرية الكائن فيها محل اقامتهم

وتتقرر شروط هذا الاعلان فيقرار وزارى يصدر من اظرى الداخلية والحقانية مادة ٣ ــ يجب على كل من يريد أن يصير مصريا طبقا للـادة الثانية أن يقوم بكل ماتفرضه القوانين المصرية المختصة بالقرعة العسكرية

ومع ذلك فالذين يزيد سنهم عن ١٩ سنة تستبدل خدمتهم المسكرية بدفهرسم قدره عشرون جنيها مصريا ولو يكونون قد قاموا بما يفرضه قانون العسكرية الشمانى مادة ٤ ـ على نظار الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ أمرنا هذا ما

كيفية تنفيذ قانون الجنسية المصرية القرار الصادر من نظارتي الداخلية والحقانية في ٣٠ ونه سينة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المــادة الثانية مر... الأمر العالى الصادر في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) الجنسة الصرية . مادة ١ ــ الاعلان المنصوص عنه فى المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٣٩ يونيو سنة ١٩٠٠) مجرر على ورقة تمغة و يسلم الى المديرية أو المحافظة التي فيها عمل اقامة صاحب الاعلان ويكور مرفقا بالاوراق والمستندات الآتى بيانها التي يجب على صاحب الاعلان استخراجها على نفقته

مادة ٢ \_ يجب على صاحب الاعلان أن يقدم الأوراق الآتية :

أؤلا \_ شهادة الولادة أو مستندا موثوقا به يقوم مقامها دالا على بلوغه سن الرشد المقرر في المــادة الثامنة من الأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

ثانيا \_ شهادة تثبت تابعيته العثانية

ثالثا \_ كافة المستندات المثبتة توطنه فى القطر المصرى مــــدة لا تقل عن خسس عشرة سنة على التوالى بدون انقطاع غير عادى

رابعا ــ شهادة من جهات الادارة المصرية تثبت حالتــه تجاه قانون القرعة العسكرية متى كان أكثر من تسع عشرة سنة

أما فى الحالة المنصوص عنها فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الأمرالعالى فيجب على صاحب الاعلان أن يدفع أيضا مبلغ البدلية الذى يعاد اليه اذارفض طلب قمد اسمه

مادة ٣ ـ يعطى وصل بالاعلانات و بالاوراق والمستندات المرفقة بها

مادة ٤ ــ لا يعطى الوصل فى حد ذاته حقا فى الانتخاب وانما يكون نوال هذا الحق بعد قيد اسم الشخص بصفة قانونية فى دفاتر الانتخاب طبقا للشروط والمواميد والأوقات المحتدة فى القانون الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ما الجـــزء الأول

الادارة الداخليمية

البــاب الأول فى النظام الادارى

#### مستخرج من الامر العالى

الصادر في ١٠ دسمبر سنة ١٨٧٨ بعد التعديل والاضافة

المصالح التابعة اداريا لنظارة الداخلية هي (١)

ديوان العموم ــ الادارة الملكية في المحافظات والمديريات ــ مجالس المديريات ــ البوليس ــ مصالح الصحة ــ السجون ــ المطبوعات ــ الحج الشريف ــ المجالس السلدية (٢)

ثم ان مصلمة منع الرقيق التي كانت أيضا تابعة انظارة الداخلية قدصارت منذ أول ينارسنة ١٩١١ تحت ادارة حكومة السودات وهي منوطة بمراقب. دفة شفيذ القوانين واللوائح الخاصة بمنع الرقيق والنخاسة وهـــنّده القوانين مبنية على الاتفاقات الدولية · وقد نظمت هـــنّده المصلحة طبقا لاتفاق ٢١ نوفيرسنة ١٩٥٥ بين الحكومتين المصرية والانكليزية الوارد ضمن القوانين الخصوصية في الجـــزه الرابع من هذه المجموعة (الكتاب الثاني)

(۲) أعمال التنظيم (ماعدا ما يتملق منها بمديسة مصر) تابعة لنظارة الداخليسة (قسم الجديات)
 رقد تقلت اليها من تظارة الاشغال العمويسة بقرار مجلس النظار الصادر في ۳۰ نوفجرسسة ۱۹۰۸
 (أنظر الباب الخاص بالتنظيم في الكتاب الثاني)

نمسرة ١ المصالح التابعة لنظارة الداخلية اما صلاقات نظارة الداخلية مع هــذه المصالح فهى حسب نصوص القوانين والاوامر العالية واللوائح المختصة بتشكيلها ونظامها (١١)

يشمل ديوان العموم بنظارة الداخلية الاقسام الآتية (٢)

أولا \_ ادارة عموم الامن العام

ثانيب ... قسم الادارة ثالث ... قسم المستخدمين واللوازمات

رابعا \_ قسم البلديات والمجالس المحلية

وقد تحدّدت اختصاصات الاقلام التابعة لهذه الاقسام كما يأتي

(١) كان البوليس من سنة ١٨٨٢ ألى سنة ١٨٩٤ مصلحة تابعة لنظارة الداخلية وقد طرأ على نظامها جملة تغيرات متوالية أما الاتن فليس لهيئة البوليس مصلحة قائمة بذاتها

فانالامر العالى الصادر في ٣ نوفم سنة ٤ ٩ ٨ ١ بالغاء تغتيش عموم البوليس وإيجادرظيفة مستشار لنظارة الداخلية ترتب عليه أثولا الغاء ديوان عموم البوليس الذي كان منوطا بجميع المسائل المتعلقة بالأمن العام رثانيا توسيع سلطة جهات الحكرمة المحلية مع مراقبة النظارة لها بواسطة موظفى التفتيش مها

مجالس المدير يات مبين اختصاصها وتشكيلها في القانون نمرة ٢٢ سنة ٩٠٩

وقد خصت احداهما بالمحافظة على الصحةالمدومية وذلك بمنع دخول الامرياض الوبائية والامراض الحيوانية المصدية الى القطر المصرى أوخر وجها منه وخصت الاخرى بالمحافظة على الصحة العموميسة داخل القطر

برمع أن مصلحة صحوم الصحة تابعة مباشرة لتظارة الداخليـــة ومن فروعها المهمة فان مجلس الصحة البحرية والكورتينيات المؤلف من مندو بين دوليزــــ برآسة موظف معين بأحر عال ليس تابعا لتظارة الداخلية الافيا يختص بعاله و يقتفية قراراته أما معزانيته انتصلة عن مزانية الحكومة العمومية

ومصلحة السجون هي كصلحة عموم ألصحة مصلحة قائمة بداتها تابعة لنظارة الداخليسة مباشرة ولا يتخسن هذا الكتاب بيان النظام الخاص بكل من هاتين المصلحتين

(٢) قدم القضايا قائم بذاته

نمسرة ۲ اختصاصاتأقلام ديوان السوم ادارة عموم الامن العام . (الامر الادارى الصادر في ٢٩ ينا يرسنة ١٩١٣) ديوان العبوم

قلم السكرتارية ، التعليات الاساسية والمنشورات المختصة بالامن العام والمكاتبات الخاصة بعلاقات موظفي وعمال الامر الهام بموظفي النيابة والمصالح الاحرى والشكاوى ضد الموظفين فيا يتعلق بالامن ألعام وتقارير التفتيش الخاصة بالامن العام وأعمال الترجمة والقيودات

القلم الثاني \_ التقاريرا الحنائية وحوادث السكة الحديد ونقط البوليس وصحف السوابق وتحقيق الشخصية

ادارة اللوائح والرخص . القلم الثالث \_ تحضير مشروعات لوائح الامن العام والمكاتبات المتملقة بتفسيرها وتنفيدها والمكاتبات مع النظارات والمصالح الاخرى بشأن لواعمها وقوانينها وتجارة الاسلمة والذخائر وتحضير مجموعة القوانين الادارية والمنائية وتعديلاتها

القلم الرابع \_ المحاكم المركزية وعاكم الواحات وتحضير قانون البوليس وتعديلاته ادارة المطبوعات واستجلاب الحارة المطبوعات واستجلاب الاخبار لا بلاغها الى الجرائد

القلم السادس \_ الاجتاعات العمومية والاعتصابات

قسم الادارة (الامرانالاداريانالصادرانف ابريل وم مايوسنة ١٩١١)(١)

قلم السكرتارية : المخابرات بشأن أعمال الرى والقرعة العسكرية والموالد وتعيين الرؤساء الدينيين وتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية (ويتبعه القلم التركى وقلم فيودات ومحفوظات القسم)

<sup>(</sup>١) قلم افرنكن النظارة القديم ألحق بهذا القسم بالامر الادارى الصادرف ١٦ يتأبرصة ١٩٠٩

ديوان العموم

قسلم مجالس المسديريات والانتخابات: عجالس المديريات وميزانيتها والعزب وانتخاب أعضاء مجالس المسديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والاقتراحات التي تبديها هذه المجالس

قلم الشياخات: العمد والمشايخ في المديريات وقبائل العربان

قلم الترجمة : مكاتبات القسم الانونكية وتقار يرالمفتشين فى المسائل الادارية وتحضير مجموعات القوانين والاوامر العالية ومجموعات القرارات الرسمية

قلم كورنتينة الطور: الحج والمحمل ألشريف

قسم المستخدمين واللوازمات (الامر الادارى الصــــادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩١٢ ) (١)

تفتيش النظام: التفتيش على بوليس المديريات فيا يتعلق بالنظام العسكرى

قــلم المستخدمين : تعيين المستخدميز\_ وترقيتهم ورفتهم وتأديبهم وتحضير ً ومراجعة كشوف صرف الماهيات

قـــــلم النظام والخفر ـــ اللوازمات والعليق والخيول الح والمزادات ومراقبة أحمــــال مخازن البوليس واتخاذ الاجراآت المترتبة على تقارير التفتيش والخفر ( فها عدا صرف ماهياتهم )

ادارة المبانى \_ المبانى والترميات وصيانة الأبنيــة والتلفونات وأدوات الكتابة وتوريد الاصناف اللازمة ومراقبة خدمة الديوان

قسم البلديات والمجالس المحلية (الاسران الاداريان الصادران في ٢٨ و ٣٦ د ٣٠ دسمبر سنة ١٩٠٨)

التنظيم في المجالس البلدية والمجالس المحلية

التنوير والمياه وخلافهما فى الجهات التي فيها مجالس بلدية أو مجالس محلية

<sup>(</sup>۱) قلم الحسابات الذي كان تابعا لحذا القسم صاوفعيله بالامر الاداري الصادرق ۱۲ مارس سنة ۱۹۱۰ الذي تضي ايضا بالحاقه بادارة عموم الحسابات بنظارة المالية

# الباب الشاني في السلطات الادارية في الاقاليم

#### الاصر العالى الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ ( ه ذو الحجة سنة ١٣٠٥ )

( ۵ دوایجهٔ سنة ۱۳۰۵ ) الـاه المار منا اکست ۱۲ درو درو

كل محافظ وكل مديرهو النائب الوحيد عن هيئة الحكومة في المحافظة اوالمديرية تعديد الحقة الموكولة لعهدته (1) وجميع الموظفين الموجودين في المحافظات والمديريات واجب عليهم الاذعان لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفون والديرين في دائرة محافظاتهم ومديرياتهم هي باسم كل من

اجرات الحصين والمديرين في دائره محافظاتهم ومديرياتهم هي باسم كل م نظار دواوين الحكومة وبالنيابة عنه (٢) .

#### مستخرج من الامر العالى

الصادر في ٣١ دسمبر سينة ١٨٨٣ ومن منشوري نظارة الداخلية الصادرين في ٨ نوفجر سنة ١٨٩٤ و ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥ المحافظون والمديرون منوطون بوجه عام باجراء تنفيذ القوانين في دوائر وظائفهم على حسب ما تقتضيه اختصاصاتهم وواجباتهم ولهم أن يصدروا قرارات بعد عرضها على ناظر الداخلية والتصديق منه علها

 (۱) لشبه بزیرة سینا ادارة نخصوصة تابعة لنظارة الحربیة فقط ونظامها الاداری والقضائی صار تحدیده بالقانون نمرة ۱۵ الصادر فی اول یولیوسته ۱۹۱۱ (راجع نمرة ۱۲۲)

 (٢) بما أن هذه المجموعة تاصرة على المصالح التاجة لنظارة الداخلية فلم يدرج فيها هي ، عن اختصاصات المحافظين والمديرين المسالمية أرخلافها

نمسرة ع اختصاصات المحافظيز والمدين في سائل الامن العام وفيا يختص بالأمن العام فهم يباشرون اجراآت الصبط تحت سلطة ناظر الدائرة الداخلية مباشرة مع مسؤليتهم أمام الحكومة عن الأمن والنظام كل في الدائرة التبعة اليمه وحكدارو البوليس هم المعينون للديرين في مراقبة كيفية قيام عمال الادارة بواجباتهم فيا يختص بالمحافظة على الأمن العام في المديريات ويجب على المديرين ارسالهم لاجواء التفتيش المتواتركما أنه يجب عليهم عند حصول حوادث جسيمة أن ينتدبوهم للذهاب الى عمل الواقعة

وللديرين أيضا أن يستعملوا مع اتباعهم القوانين مالديهم من الوسائطالاخرى كالعمد والمشايخ والخفراء ورجال البوليس

ومأمورو المراكز الذين هم الرؤساء لها يكونون مسؤلين أمام المسديرعن تنفيذ الأواجر الممطاة لهم وعن الأمن بمراكزهم

ومعاونو البوليس بالمراكز مكلفون بتنفيذ أوامر,مأمورى المراكز كماتصدر اليهم أما مسائل النظام العسكرى المحضة والترتيب الداخلى لقوّة البوليس فالمسؤل عنها هم الحكدارون ومعاونو البوليس بالمراكز ليس إلّا

# منشور صادر من نظارة الداخلية الى المديرين والمحافظين بشاريخ ۲۷ ابريل سسنة ۱۸۹۵

نمسرة ه مساعة جهات المعادة جهات الادارة الميانة النيابة وانى لاأرى بقا من أن أذ كركم فى هذه المناسبة بأنكم بصفتكم ناثبين عن فالهواد الجائبة هيئة الحكومة في دائرتكم بيجب عليكم أن تراقبوا سيركافة الأعمال العمومية بها بما فيها مايختص بمحاكمة مرتكى الجنايات ومعاقبتهم

(١) راجع الفصل الرابع من الباب الاتول من الجنوء الثاني

وهمنذا الامر الاخير وان كان خاصا بالنيابة الا أن مسؤليتكم عن توطيه الأمن العام فى دائرة اختصاصكم وعن نجاح الابحاث المؤدية لاقامة الأدلة على مرتكي الجرائم توجب اهتامكم بكيفية القيام بهذا العمل ومن مقتضى النظام الذى ورد فى القرار المذكور تحويلكم الحق فى اجراء هذه المراقبة بطريقة فعالة وقد استصوبنا اصدار التعليات الآتية اليكم لتكون دستورا لكم فى كيفية العمل بذلك النظام

أقِلا \_ ينسخى لكم التعويل على رأى النيابة فى جميع الامور القانونية كتأويل القوانين وتقديرقوة الادلة وكفايتها من حيث امكان معاقبة المتهمين والاجراآت المقتضى اتخاذها أمام المحاكم وغيرذلك فان أعضاء النيابة هم بمالم من المعلومات القضائية أقدر على الحكم فى هذه الأمور من أرباب الوظائف الادارية المحضة

ثانيا \_ متى رأيتم ضرورة لتداخلكم فى اجراآت النيابة فليكن شانكم فى ذلك تسيير أعمالها على محور الجد والنشاط ولا ينبنى أن تقوموا أنتم بواجباتها بوسائل أحرى بل يجب أن تلاحظوا أن أعضاها يبذلون الهمة اللازمة فى أعمالهم و ينتقلون الى محل الواقعة كاما رأيتم فائدة فى ذلك

واذا لم ترضكم الكيفية التي يحصل بها التحقيق فتستدعون عضو النيابة الحال عليه القضية أو رئيس النيابة عند الاقتضاء ثم نتداولون معه فيها وتجتهدون في افتاعه لو رأيتم أن اتباع طريقة أخرى يؤدى الى اظهار الحقيقة أكثر من اتباع الطريقة التي استعملت و ينبغي أن تعينوا النيابة بجميع ما لديكم من الوسائل ليسهل علما أداء عملها الذي هو يعد في قهس الأمر من الأعمال المنوطين بها أنستم

ثالثا \_ يجب على المحافظ أوالمدير بوجه عمومى أن يتدارك ماهساه أن ينقص فى حمسل النيابة فيتسم مالدى أعضائها من المعارف القانونية والفنية بمــــ كه من الدواية بأحوال البلاد فى دائرة اختصاصه ومن النفوذ الناشئ عن وظيفته حتى باشتراك الفريقين فى العمل نخبل الحقيقة انجلاء تاما رابعا \_ ينبغي أن تبذلوا مافي وسعكم لحفظ العلائق الحسسنة فعا بين أعضاء النيابة وباقى الموظفين حتى يعمل الجميع بالاشتراكتوصلا للغرض المقصود فانه لايجوز أن يحمدت في أعمال الحكومة مايعرقل سميرها من الشخصيات ومن تمسك بهذه العوامل عادت عليه مسؤلية جسيمة

خامسا \_ لقد ورد في القرار المشار اليه أنه عند حصول اختلاف في الرأي فيها بينكم ومن النبامة وجب علمها أن تخابر نظارة الحقانية في ذلك فمنه ي أن الاحيان تأخير مضر بحسن سير الاعسال واذاكان لابد من الخلاف فراعوا أن يكون رأيكم مبنيا على الصواب

وبناء على ذلك لاترى النظارة بدا من أن تنبهكم الى أنه ليس لكم بعـــد ذلك في المستقبل أن تخلوا مسؤليتكم بوجه ما اذا سارت الاعمال بحالة غير مرضية

# مستخرج من المنشور نمرة ٤٧ الصادر من نظارة الداخلية (فی ۱۳ دیسمبر سےنة ۱۹۰۸)

غيبرة ٢ مسئولية المحافظين والمديرين

المديرون والمحافظون مطالبون باسستنباب الراحة والأمن فى مديرياتهــم لأن سلطتهم وإشرافهم لايعيقهما شئ وليس لهم من صدود سوى ماتقضى به القوانين في مناقل الأمن واللوائح والاوامر الصادرة من الجهات المختصة بذلك وان المسؤلية المترتب على الاعمال الموكولة الى عهدتهم تعود عليهم وحدهم

وأكر المهام الموكولة الى عهدة المديرين هي مهمة الأمن السام فعليهم أن يكونوا شديدي التيقظ لامرالأمن ولا يجب أن ينصرف هذا التيقظ الى البحث عِن الحانين فقط بل لابدُّ من أنب يتناول أيضا وقب ل كل شئ السعى وراء الوسائل التي تمنع وقوع الجرائم بعدم انقطاعهم عن التجوّل بأنحاء الاقاليم التابعة اليهسم والقاء التنبيهات المتكررة على الموظفين وعلى كل من له شأن بأن يقوم كل بالواجب المفروض علمه ومن المعلوم أن تجوّل المديرين لا يكسبهم فقط معرفة دقيقة بأطوار الموظفين الذين هم تحت ادارتهم و بمقدرتهم على العمل بل يمكنهم أيضا بدوام الاحتكاك بالوسط الذى يشرفون عليه من معرفة دائه ووصف دوائه

أما فيما يختص بالوقائع الجنائية فتى كانت هذه الوقائع نما يؤثر على الأمن العام فلا بدّ لهم من تتبع ظروفها والاشراف على التحقيق الذى يجسرى فيها حتى يتوفقوا بأنفسهم للوصول الى الحقيقة وكلما كانت الواقعة ذات أهمية يجب عليهم أن ينتقلوا الى مكانها فى الحال حتى لايفوتهم جميع الاستدلالات الاقلية التى عليها معظم الاهميسة وكشف خيايا الوقائع وعليهم فى هدده الحالة أن يراقبوا التحقيق و يرشدوا العال القائمين به الى أقوم طريق

وليس على الموظفين الاداريين أن يعتبروا أن مهمتهم قاصرة على ما يسمونه (ايجاد الفاعل) وان مسؤليتهم قائمة فقط على تقديم مترم لجلهات القضاء بـل انهم مطالبون بالبحث والسعى وراء الحقيقة بالطرق المشروعة والوسائل القانونية

وليعلم هؤلاء العمال أرب المبادئ المؤسس عليها التحقيق الجنائي هي واحدة الانتغير باخت للاف السلطات المباشرة للتحقيق وان همذه المبادئ قد روعى في تدوينها أمر واحد وهو الوصول الى الحقيقة تسهيلا لمسمل القضاء ، وليعلموا أيضا أن الرجوع الى الاحصائيات اعرفة ما تقدم من القضايا الى الحاكم وما حفظ منها مؤقتا أو قطعيا لايهم بقدر الحرص على ضرورة تحسك العمال الاداريين المتحقيق الجنائي بأن لا يتقادوا في عملهم الالفركة الوصول الى الحقيقة

ويجب على المتوليز التحقيق الادارى أنه متى انتقلوا الى محل الواقعة ورأوا المحمدة أو الشيخ بدأ في التحقيق ولم يصل بعد الى نتيجة قطعية أن لا يضربوا صفحا عب أجرى من التحقيق البسيط أولا لكى لا يحبد التخفيق عن طريقه البسيط الذى هوأقرب للوصول للحقيقة وثانيا لعدم الجاء العمد والمشايخ تخلصا من المسؤلية وارضاء للحقق الى ايجاد أدابة وهرية هى في الغالب أساس عدم ثقة المحاكم بكثير من أعمال هذا التحقيق

ولوحظ أرب المحقق اذا لم يهتد الى الفاعل لاؤل وهلة يوجه بحثه الى أمر الضغائن التى ربما أدّت بالبعض الىارتكاب الجديمة ومتى عثر على ضغينةما تعلق يأهدابها ولوكانت واهية واهنة وترك كل دليل آخر يمكن استنباطه من ظروف الحال وهدذا نتيجة النسرع الذى يشاهد لدى كثير من المحققين الذين فاتهم أن التأنى في التحقيق من أكر شروط النجاح

ويهب أن يكون الوفاق سائدا بين الادارة والنيابة وأن يجتهد المديرون فى ازالة كل سموء تفاهم يمكن حدوثه بين عمال الادارين ، وقد سبق للماخلية أن سقدت كثرا فى هذا الأمر لان فى اتفاق الجهتين ضانا لحسن سير التحقيقات الجنائية و يجب على رجال الادارة المنوطين بضبط الوقائع أنه عند مانتولى النيابة التحقيق أن لا يتركوها وشأنها بل يكونون عونا لها و يساعدونها بالمعلومات والابحاث اللازمة على شرط عدم التشويش

و يجب على المديرين والمحافظين الالتفات مباشرة أو بواسطة مأمور يهم الى عمل كل ضابط ينقصه الاختبار اللازم من الضباط المتخرجين حديثا . وإن يوالوه بالارشاد والنصح والتأكيد حتى تتم له المعرفة والمقدرة المرغو بتان

ويجب على المديرين والمحافظين أن يكونوا دائما رسل الوفاق والوئام بين العائلات وأن يستمملوا نفوذهم لازالة أسباب الجفاء لان فى انشقاق العائلات أكبردواعى الجرائم وهمذا مبدأ لابد من بشمه فى كافة طبقات المأمورين ليكونوا بذلك عونا على استنباب الراحة والطمأ بينة بالانحاء القائمين بالإعمال فيها .

 الباب الشالث (ف المستخدمين)

الفصـــل الأول (انتخاب المستخدمين)

الفـــــرع الأول ( في المـــــتخدمين الملكيين )

نمرة ٧ تسيين الموظفين والمستخدمين التابعين لنظأرة

الداخلية

فصــــــل 1 انتخاب

المستخلمان

مستخرج من الامر العالى ومن قرار النظارة

الصادرين في ٢١ فبرايرسنة ١٨٨٦

رؤساء المصالح التابعة لنظارة الداخلية (مصلحتا الصحة والسجون) يعينون بأمر عال بناء على طلب ناظر الداخلية وللناظر أن يعين مباشرة من يلزم من الموظفين لباق الوظائف الأعرى حسب الشروط المبينة فى اللائمة العموميسة المختصة بدخول وترقى المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة (١)

نمرة ٨ كبار الموظفين في الاقاليم مستخرج من الامرين العالمين الصادرين في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ وأول يونيو سنة ١٨٩٣

المديرون والمحافظون ووكلاء المديريات والمحافظات يعينون بأمر عال بناءعلى طلب ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

(١) اللائحة العمومية الصادرة في ٢٤ يونيوسة ١٩٠١ (انظرالقانون المسالي)

قصسل ا انتخاب المستخدين

نمرة ٩ تعيين بدل لوكيل ظارة الداخلية فاجلسات المجالس الادارية حين غيبامه

### الامر العالى الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٨ . ١٩

اذا خلت وظيفة وكيل نظارة الداخلية أو غاب صاحبها أو عرض له مانع جاز لناظر الداخلية أن ينتدب الموظف الذى ينوب عنه فى حضور جلسات المجالس الادارية والتأديبية و يكون له ذات الاختصاصات والسلطة التى تخولها القوانين واللوائع لوكيل النظارة الا اذا ذكرت قيود مخصوصة فيعمل بها

# الفـــرع الثاني (ف مستخدمي البوليس)

قرار مجلس النظار الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦

أؤلا \_ لاينقل ضابط من الجيش العامل الى البوليس الا برضائه

ثالثا \_ الضباط الذين لا يعودون الى الجيش أثناء مدّة تجربتهم يصير تثبيتهم في وظائفهم بالبوليس (1)

رمن الآن فصاعداً لايجوز اعادة أحد من ضسياط البوليس الى نظارة الحربية والرّب التي يمنحونها فى البوليس لاتعمل لم حقا للتوخلف فى الوظائف الرئيسية بالجيش الا أنها تراعى عند الترقية واحتساب الاقدمية فى خدمة البوليس (راجع فى فصل الماشات منشورتمرة ، ه الصادر فى مايو سنة ١٨٩٦) نمرة ١٠ انخاب ضاط البوليس

<sup>(</sup>١) لا تعمل نظارة الداخلية الآن بهذه الطريقة في انتخاب ضباط البوليس الا نادرا

فاذا كان هؤلاء الضباط من الاجانب يعاملون كباقى مستخدى الحكومة من جمهة الانتخاب وغيره عملا بلائحة ٢٤ يونيوسة ١٩٠١ التي تسرى أحكامها على جميع المستخدمين الملكيين

أما الضياط الوطنيون فهؤلاء يوخذون من مدرسة البوليس آتي تأسست سنة 1۸۹۶ لتخريج صهاط وصف صباط صالحين للحدمة (إنظر قانون مدوسة البوليس الصادر في ۱۸ يوليو سنة ۱۸۹۲ والمدرج في الصحيفة ۸۷٪)

فصــــل ۱ انتخاب المــــتخدمين

# أمر عال صادر فی ۸ دیسمبر سنة . . ۹ ۹ (۱۵ شعبان سنة ۱۳۱۸)

نمرة ۱۱ انخاب عساكر البوليس

بعــد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٩ جمادى الثانية ســــنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) المختص بالخدمة العسكرية)

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ شقال سنة ١٣٠٩(١٣ يونيه سنة ١٨٨٩) القاضى بتعديل المادة ٤ من الأمر العالى المشار اليه

مادة 1 \_ قد صار تعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى من الأمر العالى الصادر فى 18 شوّال سنة ١٣٠٦ الموافق (١٢ يونيه سنة ١٨٨٩) على الوجه الآتى:

«كامل مدة الخدمة العسكرية تكون ١٠ سنوات منها ٥ سنوات فى الجيش العامل و ٥ سنوات فى البوليس أو الرديف »

نمرة ١٣ الخدمة في الموليس

# مستخرج من قانون القرعة العسكرية الصادر في في نوفير سنة ١٩٠٢

الباب السادس عشر \_ الخدمة في البوليس وخفر السواحل

مادة ١١٢ \_ كل عسكرى مقترع يرفت من الجيش ولا تحق له المعافاة
 من خدمة البوليس أو خفر السواحل يجوز انتقاؤه للخدمة في البوليس أو خفر
 السواحل اتا في وقت رفته من الجيش أو في أى وقت آخر خلال سنة بعد ذلك

مادة ١١٣ \_ الرجال المطلوبون للخدمة فى البوليس وخفر السواحل (١) ينتخبون حينا بعد حين من العساكر المقترعين الذين يجوز أغذهم لها وذلك بالاتفاق بين نظارة الحربية ونظارة الداخلية ونظارة المالية بحسب ما تكون الحالة

 <sup>(</sup>۱) مصلحة خفر السواحل تابعة لنظارة المالية

فصـــل ۱ أتتخاب المـــتخدمين

وعند انتخاب الرجال للبوليس وخفر السواحل يفضل المتطوّعون لتلك الخدمة على سواهم بقدر ما يمكن

مادة 11٤ \_ كل عسكرى مقترع موجود فى خدمة البوليس أو خفر السواصل يستحق الرفت من الخدمة فى موجود فى خدمته فى الجيش فاذا مضت ثلاتة أشهر بعد انقضاء المذة ولم يقع فيها ميماد للرفت يحق للمسكرى أن يرفت فى المايتها على كل حال

مادة ١١٥ ــ كل عسكرى مقترع يرفت مر. البوليس أو خفر السواحل بسبب انتهاء خدمت يحرى تسمفيره الى بلده أو المحل الذى يريده على حساب الحكومة أو يعطى مالا يعادل أجرة السفر حسب المبين في المادة ٩٨

ويعطى تذكرة رفت تقرّر أورنيكها ونصها نظارة الداخليــــة أو نظارة المــــالية بحسب ماتكون الحالة

مادة ١١٦ \_ كل عسكرى مقترع انتخب لخدمة البوليس أو خفر السواحل ووجد بعد ذلك غير موافق لهـــا أو رفت منها لسبب آخر قبل انقضاء زمن خدمته يرسل الى الرديف الذة الباقية من زمن خدمته

# مستخرج من تعليات البوليس

نمرة ۱۳ تعييز الكونستابلات الاوروبيين

الكونستبلات الاوروبيون يعينون بمعرفة حكدارى البوليس بمصر والاسكندرية وقسال السويس مع مراعاة الشروط المدونة فى اللوائح الداخلية للبوليس (١) ولا يسوغ رفتهم الا بعد الحصول على تصديق ناظر الداخلية

وهم معتبرون كمستخدمي الحكومة وتسرى عليهم الأحكام المختصة بهؤلاء فيا يتملق بالاجازات والتنقلات والمعاشات

<sup>(</sup>١) راجع قانون البوليس

انتخاب المستخامين

#### القانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٨ يوليوسنة ٢٩١٢ الماص بنظام مدرسة البوليس والادارة

بعــد الاطلاع على القانون نمرة ٩ الصادر في ٣٠ ابريل ســنة ١٩١١ بشأن 18 5,6 القانون النظامي لمدرسة البوليس والادارة القانون النظامي لمدرسة البوليس وبناء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ والادارة رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ \_ مدرسةالبوليس والادارة معدّة لتخريج ضباط بوليس ومعاوني ادارة العرض مزانشا. المدرسة مادة ٧ \_ يكون للدرسة بلمنة ادارة تتألف من :

لحةالادارة

- (١) وكيل نظارة الداخلية أو من ينتدبه ناظر الداخلية النيابة عنه \_ رئيس
  - (٢) ومن أحد مديري الأقالم ... ... ... ... ... ... ...
  - (٣) وحكدار يوليس مصر ... ... ... ... ... ... ... ... ...

اذا طرأ عذر يمنع بعض أعضاء اللجنة من الحضور فيجوز لناظر الداخلية عند الاقتضاء أن منتدب من ينوب عنهم

مادة س. \_ تختص لحنة الادارة بما يأتى:

- (١) اقتراح ادخال تعديلات في القانون النظامي للدرسة
- (٢) توزيع المواد الدراسية المنوه عنها فى المادة الرابعة عشرة على سنى الدراسة وانتخاب كتب التدريس وتقسيم الساعات المقررة في المادة الثالثة عشرة عل العلوم

فصـــــل ۱ انتخاب المستخدمين

- (٣) انتخاب المدرسين وترقيتهم وزيلدة مرتباتهم
  - (٤) انتخاب أعضاء لجان امتحانات آخر السنة
- (٥) النظر في مشروع ميزانية المدرسة عن كل سنة
  - (٦) ماتطلب منها نظارة الداخلية النظر فيه
- (٧) البحث في كافة مايهم نظام المدرسة وتقدّمها واقتراح مايعنّ لها في ذلك

مادة ٤ \_ تجتمع اللجنة بناء على دعوة الرئيس كلماكان لديها مر\_ الأعمال مايستدعى انعقادها وفى الأحوال التي ترى النظارة ضرورة انعقادها

مادة ٥ \_ لاتنعقد اللجنة الا اذا حضر أكثر من نصف أعضائها

مادة ۲ ــ تصدر القرارات بأعلبية الآراء وعند التساوى يرجح الفريق الذى ينضم اليه الرئيس

مادة ٧ \_ قرارات هذه اللجنة تكون نافذة بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

مادة ٨ \_ يشترط فى قبول التلاميذ بهذه المدرسة ما يأتى :

أولا \_ أن يكون الطالب مصرى الجنس وحائزا لشهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف الممومية وإذا لم يوجد المدد الكافى من حملة هذه الشهادة فيؤخذ من ساقطيها بشرط أن يكونوا قد أمضوا امتحان الشهادة الثانوية (قسم أول) وإذا لم يوجد العدد الكافى من هؤلاء فيؤخذ من الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية (قسم أول)

ثاني \_ أن يكون حبد السيرة ولم يسبق الحكم عليه بمـــ يشين سمعته ثالث \_ أن يكون سليم البنية والنظر خاليا من العاهات

رابعًا ... أن لايقل عمره عن ١٨ سنة ولا يزيد عن ٢٣ سنة

خامسا ــ أن يدفع المصروفات السنوية وقدها ثلاثون جنيها

مادة ٩ ـ ينتخب المقبولون حسب ترتيبهم فى جدول الناجحين ويفضل من كان تاريخ حصوله على الشهادة متأخراً أما ساقطوا الشهادة الثانوية فيفضل شروط القبول والاختبارالطبي

 من كان مجموع درجاته فى الامتحان أكثر من غيره وكان امتحانه أقرب عهدا . وعند التساوى يفضل الأصغر ســنا . ويعلن بالجريدة الرسمية عرب الأوراق المقتضى ارفاقها بطلب الانتظام فى ســـــلك تلاميذ المدرسـة وعن الميعاد الذى ينبغى تقديمها فيه

مادة ١٠ ــ لايقبل الطالب الا أذا ظهرت صلاحيته طبيا وأقرت لجنـــة ادارة المدرسة لياقته

وتعلن نظارة الداخلية عن تاريخ الكشف الطبى بالجريدة الرسمية

مادة ١١ \_ مدة الدراسة في هذه المدرسة سنتان

مادة ١٢ \_ ينقسم التعليم الى تعليم علمي وتدريب عسكري

مادة ١٣ \_ تنقسم ساعات العمل في أيام الدراسة كما يأتي :

| سينة الدراسة |    |      | , t | مواد التعليم |
|--------------|----|------|-----|--------------|
| السيا        |    | أولى |     |              |
| ت            | υ  | ت    | υ   |              |
| ٤            | 1. | ٤    | ١.  | تعلیم علمی   |
| ۲            | -  | ۲    | -   | تدریب عسکری  |
| ۲            | _  | ۲    | -   | مذاكرات      |
| ۸            | 1. | ٨    | ١.  | الجمسلة      |

مادة ١٤ \_ المواد التي تدرس هي الآتي بيانها:

- (١) اللفــــة العربية
  - (٢) لغـــة أجنبية
- (٣) الشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية ونظام المجالس الحسية)

مدة الدراسة

( ٤ ) قانون العقو بات (عام ومناص)

فصــــــل ۱ انتخاب المــــتندسن

(٥) قانون تحقيق الجنايات

(٦) قانون البوايس بما فيه اتمسم المالي

( v ) اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب

( ۸ ) القانون الادارى

(٩) انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث

(١٠) اسعافات طبية وقانون الصحة

(١١) محاضرات في الاخلاق والآداب الدينية

مادة ١٥ ــ اللغة العربية هي لغة التعليم

مادة ١٦ ... تبتدئ الدراســـة فى شهر اكتو بر فى اليوم الذى يحدّده ناظر الداخلية بناء على طلب لحنة الادارة وتتمدّ الىنهاية الامتحان العمومى فشهر يونيو وتسامح التلاميذ فى الأيام والأوقات التى تعطل فيها مدارس الحكومة وهــذا فضلا عن المسامحات العمومية التى تعطى لهم فى فصل الصيف

والمسامحات العمومية يقضيها التلاميذ خارج المدرسة . أما المسامحات الوقتية الأخرى فلا يجوز للتلميذ قضاؤها خارج المدرسسة الا اذا أذنت ادارة المدرسسة بذلك بناء على طلب ولي أمره كتابة

مادة ١٧ نـ تقبل جميع التلاميذ داخلية وعليهم القيام بدفع نفقات ملابسهم وأدواتهم الشخصية وما عدا ذلك يكون على طرف الحكومة

مادة ۱۸ ـ يعمل امتحانان فى السنة أولها فى النصف الثانى من شهو يناير ويسمى امتحان وسـط السـنة وثانيهما فى شهر يونيو ويسمى امتحان الانتقال فى السنة الأولى وامتحان الترقى فى السنة الثانية

مادة ١٩ ــ يكون انتخاب الأسئلة فى السنة الاولى من المواد التى درست بها من أقل السنة المكتبية الى وقت الامتحان وفى السنة الثانية من المواد المقرر تدريسها بها وفى المواد المشتركة بينها وبين السنة الاولى فصيسل ١ انتحاب المستخدمين

مادة . ٢ ــ يقوم بامتحان آخر السنة وامتحان الترقى لجان مر\_ الخــارج ننتخب أعضاءها لجنة الادارة ثم تعرض على نظارة الداخلية للتصديل عليها .

أما امتحان وسط السنة فيقوم به المدترسون برياسة مديرالمدرسة أو وكيلها

مادة ٢١ ... تكون الامتحانات فى آخرالسنة بمقتضى جداول أوقات يعملها رئيس لجنة الامتحان بالاتحاد مع مدير المدرسة بحيث تقدّم للجنة الادارة قبل ممعاد الامتحان بأسبوعين على الأقل

مادة ٢٢ ... في جميع الامتحانات تكون النهاية العظمى للدرجات (٣٠) ولا ينقل ناميذ من السنة الاولى الى السنة الثانية ولا يعدّ ناجحا في امتحان الترق الا اذا حصل في كل علم في كلا الامتحانين الشفهى والتحريرى على ثلث هذه النهاية ويشترط أن يكون مجموع درجاته في كليهما مساويا على الأقل لنصف مجموع النهايات العظمى لدرجات جميع المواد ، أما بالنسبة للتدريب العسكرى فيكتفى بوضع إحدى العلامات الآتية :

#### فائق ـــ عال ـــ وسط ـــ دون

وكل تلميذ حصل على درجة «دون» يعرض أمره على بلنة الادارة

مادة ٢٣ \_ يقدّم المعلمون والضباط الدمدير المدرسة البيانات التي تساعده على اعطاء درجات المواظبة والأخلاق للتلاميذ

وتفصل لحنة ادارة المدرسة في رفت كل تاميذ نقصت درجاته في السلوك والمواظبة عن نصف النهاية المظمى وقدرها (٣٠)

مادة ٢٤ \_ ترتيب التسلاميذ فى الفصول يكون بحسب مجموع درجات الامتحان التحريري والشفهي مضافا اليه درجات السلوك والمواظبة

مادة ٢٥ ــ يعطى لكل تاميذ نجح في امتحان الترقى شهادة تؤهله للاستخدام في جهات الادارة ابتداء من وظيفة معاون ادارة أو ملاحظ بوليس

فصدل ۱ انتخاب المستخدسن

مادة ٢٦ ــ تنظر لحنة الادارة فى جدول نتيجة امتحان آخرالســـنة وتبدى رأيها عن التلاميذ الذين لم ينجحوا إما ببقائهم للاعادة أو بفصلهم من المدرســة . ولا يبقى فى المدرسة من يسقط دفعتين فى امتحان آخرالسنة لسنة واحدة

مادة ٧٧ \_ تعلن نظارة الداخلية فى الجريدة الرسمية أسماء التلاميذ الناجحين فى امتحان الترقى

مادة ٢٨ \_ اذا تغيب تلميذ عن امتحان الانتقال لسبب مرض شديد أو أي طارئ لم يستطع منعه فله أن يتقدّم للامتحان في أوّل السنة المكتبية أمام لحنة مشكلة من مدير المدرسة أو الوكيل ومدرسها متى قدّم التلميذ للجنة الادارة ما يقنعها أنه لم يتغيب الا مضطرا ، واذا كان الفياب لسبب المرض وجب عليه ان أمكن أن يقدّم نفسه في الحال لطبيب المدرسة للكشف عليه وتقرير ما يراه في حالته أو يقدّم قبل الامتحان شهادة من اثنين من الأطباء أحدهما موظف بالحكومة

أما تلاميذ السمنة الثانية الذين يتخلفون عن امتحان آخر السنة لاحد السببين المذكورين ويثبت عذرهم فلهم أن يعيدوا دروسهم

مادة ٢٩ ــ العقوبات التي يمكن تقريرها هي :

(١) توبيخ التلميذ منفردا

(٢) توبيحة امام تلاميذ الفصل

(٣) تو بيخه أمام تلاميذ المدرسة

(٤) زيادة عددالتوابير التي يؤديها التلميذ في وقت الفراغ من الدرس والمذاكرة

(٥) حبسه منفردا لمدة لا تزيد عن سبعة أيام متوالية مع غذاء الحزات

(٦) حرمانه من التقدم لامتحان آخر السنة

(٧) رفته نهائيا من المدرسة

العقو بات الخمس الاولى هي من اختصاص مدير المدرسة . وللمدرس معاقبة التلميذ بالعقو بتين الأوليين . أما العقو بتان الاخيرتان فتقررهما لجنــة الادارة بناء على طلب مدير المدرسة التأدب

مادة ٣٠ \_ في أول سنة مر العمل بهذا القانون يجوز لناظر الداخلية يطريق الاستثناء أن يلحق الناجحين في امتحان آخر السنة من تلاميذ السسنة الأولى والثانية بحسب النظام القديم بالفرقة التي تعتبر سنة أولى بحسب النظام الجديد وذلك بدون مراعاة شروط المادة الثامنة

مادة ٣١ ـــ لناظر الداخلية أرـــ يلحق بهذه المدرسة قسها خاصا لتعليم الكونستابلات وأنفار القرعة بقرار منه بيين فيه خطة التعليم ومدة الدراسة . وله اصدار التعلمات المختصة بتنفيذ هذا القانون

مادة ٣٣ ـ يلنى القانون نمرة ٩ الصادر ف ٣٠ ابريل سنة ١٩١١ المشاراليه مادة ٣٣ ـ على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون و يكورن العمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

الفــــرع الاول (في الأحكام التأديبيـــة العمومية)

والمعدَّل بقرار مجلس النظار الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٣

لايسوغ مطلقا للمستخدمين أن يعطوا أخبارا الى الجرائد التى تنشر فى القطر المصرى أو فى الديار الأجنبية باللغة العربية أو بأية لغة كانت ولا أن يبدو ملحوظات فها ولا أن يكونوا مكاتبين لها أو وكلاء عنها

وكل مستخدم نخالف هذا الحكم يطرد من الخدمة بدور. انذار ولا يقبل في المستقبل في خدمة الحكومة

نمرة 10 منع مستخدم الحكومة من اعطاء اخبار للجرائد

فصل ۲ التأديب

نمرة ١٦ فىاعطاءالاخبار لجرائد

القرار الصادر من مجلس النظار في ٢٨ ديسمبر سنة ٩ ١ ٨٩

لما حجرت الحكومة على مستخدمها اعطاء الاخبار الى الجرائد كانت تقصد بذلك عدم التشويش فى المسائل العمومية بسبب نشر أمور لايصح أن تخرج عن دائرة المصلحة لانها خاصة بها وأما الحكومة فلم يكن عندها شئ يمنع من نشر الأمور الى تهم الجمهور لما فى ذلك من المصالح بل تودّه وتودّ أيضا أن يكون هما النشر سهلا مادام أنه لايضاد صالح المصلحة فى أى شئ ولذلك اعتبرت التبلغات التي يمكن اعطاؤها للجرائد من قبيل الحاملة فلا جل ذلك تُقرر

أوّلاً ــ حصر أخبــار الحكومة فى قسم الضــبط بنظارة الداخلية وهو يبلغها الى الجرائد

ثانيا لله النظارات والمصالح التابعة لها في مدينة مصر يبلغون كل يوم هذا القلم كل الأخبار التي تهم الجمهور كالمنشورات والأوام والتعليات المتعلقة بمواضيع لها منفعة عاتمة وأحوال الموظفين من (تعيين واستمفاء ورفت وغير ذلك) وعليهم أن يوضحوا كل شئ يختص بهذه الأخبار أو ماشا كلها

ثالثاً ۔ رؤساء الأقلام فى النظارات والمصالح التابعة لهـــا ملزمون بالبحث عمن أعطى أخبارا للجرائد تخالف ماذكر فى المــادة السابقة

رابعا ــ كل مســتخدم تظهر ادانته فى تبليغ شئةا يعامل بمــا هو مدوّب فى الفقرة ٨١ من الباب الثانى من القانون المــالى

خامسا ــ يحق للنظار والمستشارين ووكلاء النظارات اعطاء الاســـتعلامات التي يرون فيها فائدة الى الجوائد نصــــل ۲ التأديب

نمرة ۱۷ منه مستخدی الحکومة من شراء أواستثمبار أطيان فدائرة وظيفتهم القرار الصادر من مجلس النظار في ۲۷ يونيه سنة ۱۸۹۳ (۱۶ عرم سسنة ۱۳۱۶)

مادة ١ ــ لايجوز لموظفى الحكومة ومستخدميها على الاطلاق أن يبساشروا بأنفسهم أو بواسطة غيرهم الاعمال الآتى بيانها وذلك فى الدائرة التى يمارسون فيها وظيفتهم أو التى يمند اليها نفوذهم الادارى وهى :

أوّلا \_ أن يشتركوا أو أن يكون لهم صالحتًا فىالاعمـــال أو المقاولات التى تكون مراقبتها موكولة لعهدتهم

ثانيــا \_ أن يدخلوا فى المزادات أو أن يشتروا بأية طريقة كانت الاطيــان أو العــقارات التى تطرحهـــا الحكومة أو الســلطة القضائيــة فى المزاد فى دائرة وظائفهم

ثالث ... أن يستأجروا أو يزرعوا أطيان الغير الكائنة في دائرة وظائفهم مادة ع ... (معلة بالقرار الصادرف ٢٦ سبتبرسة ١٨٩٦) :

يجب على كل موظف أو مستخدم فى الحكومة أن يقدّم للصلحة التابع لها كشفا شاملا للمقارات التى يكون مشتخلا أو مالكا أو مستأجرا لها بهواء كانت فى دائرة توظفه أو فى جهة أخرى من جهات القطر ويجب عليه أيضا أن يخطر مصلحته بكل ما يشتريه فى المستقبل سواء كان فى دائرة توظفه أو فى غيرها من جهات القطر

مادة ٣ \_ الموظّفون أو المستخدمون بالمصالح الأميرية الذين يخالفون حكم هــذا المنع أو التنبيه تجرى عليهــم الأحكام التاديبيــة المدوّنة فى الاواس العالية

مــــــل ۲ التأديب

الصادرة فى ٢٤ مايو سنة ٨٥ و ٢٤ ديسمبر سسنة ١٨٨٨ (١) (وذلك فضلا عن رفع الدعوى عليهم أمام الحماكم اذا قضت الحمال) ويكون الحكم بالعقوبات التاديبية طبقا للطرق والشروط المنصوص عنها فى الاوامر العالية الجارى العمل مقتضاها ٢٠)

مادة ٤ \_ ينشر هــذا القرار فى الحريدة الرسمية ويرسل بصفة منشور الى كافة النظارات لكى تبلغه الى سائر المصالح التابعة لهــا

> المنشور الصادر من نظارة الداخلية بنمرة ٦ ه ف ١٨ مايو سنة ١٩٠٢

نمرة ۱۸ الجـــرعل المستخدمين فيبيع المطوء تات

أدلا \_ الالذار

ثانيــا \_\_ استقطاع المساهية مدة لاتنجاو زالشهر ثالثــا \_\_ التوقيف مع الحرمان من المساهية لمدته لاتنجاو ز ثلاثة شهور

رابعا \_ التذيّل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص المساهية مع ابقاً، الوظيفة أو الدرجة خامسا \_ الرفت بدون الحرمان من المعاش (المسادة الاول)

لرؤساء المصالح الحكم بالانذار و بقطع المساهية لمسدة لاتتجاوز حمسة عشر يوماأما العقو بات الاخرى بمسا فيها قطع المساهية لمدة تر يد عن الخمسة عشر يوما وكذلك الحرمان من المعاش كله أو بعضسه فيكون الحكم بها طبقا للشروط المنصوص عنها فى القوانين والاوامر العاليسة الجارى العمل بها وتبق أحكامها مرعية تمسام المراعاة (المسادة التاتية)

كبار الموظفين المسينون أمرعال يحاكمون اداريا أمام المحكمة العايا النَّاديبيـــة المشكلة بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٤ ديسمبرسة ١٨٨٨ ولهـــا أن تحكم بحــا يأتى :

احالة الموظف على المعاش

عزل الموظف بدون حرمانه من المعاش أو المكافأة أو مع حربانه منها كلها أو بعضها

(٢) راجع الاجراآت المدّرنة في القانون المالي

نصل ۲ التأديب

نمرة ٢٦ الاحراآتاللادمة

بشأن موظفي

البوليس

قرار مجلس النظار الصادر في ١٩ مارس سنة ٦ . ٩ ١

لا يجوز على الاطلاق لموظنى ومستخدى الحكومة أن يستغلوا عند الافواد من موظن ومتخدى الحكومة أن يستغلوا عند الافواد من موظن أو الشركات أو في المصالح الخصوصية الا بعد الحصول على الاذن كذابة من ناظر ومتخدى الحكومة ونالاز الثالث الدوران التابعين له ومن خالف ذلك منهم يكونت تحت طائلة المقويات التاديية الافراد النارات أن المصارة في القوانين والاوائح

ملخص منشور صادر من مجلس النظار في ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٣ نيرة ٢٠ من وظني المسالح التابعـــة للنظارات المرة وعملها

موظفوا لحكومة ومحمالها وعمد ومشايخ البلدان ممنوعون منعا قطعيا من التداخل وعمد وشايخ فح أى مشروع كان سواء كان ذلك بصفتهم رؤساء أو أعضاء فى الجحان التي تشكل البلدان التداخل بقصد جمع مال الاكتتابات العمومية والخصوصسية للأعمال الخيرية أو المنافع العموميسة

الاص العالى الصادر فى ٢٩ مايوسنة ١٨٩٣

(١٣١ ذى القعدة سنة ١٣١٠)

والمعدل بالاسر الصائى الصادر في ٢٣ دسمبر سسنة ١٨٩٤ (٢٥ جمادى الثانية سنة ١٨٩٧)

مادة 1 مـ ضباط البوليس والصف ضباط والعماكر والموظفون والمستخدمون بالبوليس أو أقلام الضبيط والربط يحاكمون على مايقع منهم من المخالفات أو من التقصير فى الواجبات أمام مجالس تأديب تشكل وتحكم بمقتضى النصوص المدؤنة في الاصرين العالمين الصادرين في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايوسنة ١٨٨٥ (١١) سواء كان وقوع ذلك منهم أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأدينها

 <sup>(</sup>١) لا يجوز النياية افاءة الدعوى على أحد من الموظفين بسبب ما يقع منه في أثناء تأدية وغلبته
 قبل الاخاق مع الجمهة الرئيسية التابع لها الموظف

فصل ۲ التأديب والعا آنها (1 ا لماءة

والعقويات التأديبية التي يحكم بها هى العقوبات المقررة فىالامرين المشار اليهما آغا (١) ورفع الدعوى التأديبية لايمنع فى أى حال من الاحوال اقامة الدعوى الجنائية أو الحكم بالعقوبات المنصوص عليها فى القوانين العمومية اذا كان الفعل مما يعاقب عليه قانون العقوبات

مادة ٢ \_ تستمر محاكمة ضباط البوليس والصف ضباط والعساكر أمام عالمة على المنافقة للنظام العسكرى من قبيل المخالفات التي لو ارتكبوها أثناء وجودهم في الجيش لكان الحكم فيها من خصائص المجالس المذكرة (٢)

مادة سم \_ (معدلة بالامرالعالى الصادر في ٢٧ دسميرسة ١٨٩٤)

مجلس تأديب الحكدارين والضباط المساوين لهم فى الدرجة أو من درجة أعلى والضباط الموظفين وغيرهم من الموظفين والضباط الموظفين الدخير في مركو الادارة المدومية يعقد فى نظارة الداخلية ومجلس تأديب الضباط الآخرين والصف ضباط والعساكر والمستخدمين الموجودين بكل مديرية يعقد فى مركز المديرية أو المحافظة تحت رياسة المدير أو المحافظة أو الوكيل

ويؤلف كل من هذه المجالس بمقتضى قرار من ناظر الداخلية يصدق عليــــه من مجلس النظار

مادة ٤ \_ اذا لم يصدق ناظر الداخليسة على حكم مجلس التأديب تحال الدعوى على المجلس المخصوص المشكل بمقتضى الاوامر الصادرة فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبرايرسنة ١٨٩٧ و ٤ دسمبرسنة ١٨٩٧

ولا يجوز الطعن في حكم هذا المجلس بأية صورة كانت

مادة ه \_ كل ماكان مخسألفا لامرنا هذا من الاوامر واللوائح يعد لاغيب ولا يعسمل به

<sup>(</sup>١) راجع الحاشية الاولى من المسعيفة ٩٦

 <sup>(</sup>٢) راجع الاجرا آت الواردة بهذا الخصوص في قانون البوليس

فصل ۲ التأديب

### الامر العالى الصادر في ٢٢ دسمبر سنة ٢٠٩٠

نمرة ۲۲ معاملة الملكيين التطويين الحدمة اليوليس اسوة برجال الجيش

مادة 1 ــ تضاف الفقرة الآتية على المادة الثانية من أمرنا الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ المشار اليه

الأثخاص الملكون الذين يتطوّعون للخدمة ضمر رجال البوليس ومصلحة منع الوقيق بواسطة تعهد يؤخذ عليهم لمدّة معلومة من السنين يصاملون فيا يتعلق بالنظام العسكرى أسوة برجال الجيش فتسرى عليهم القوانين واللوائح العسكرية ويسوخ محاكمتهم أمام المجالس العسكرية عما يقم منهم مخالفا لتلك التوانين واللوائح

مادة ٧ - لناظر الداخلية رفت وعزل هؤلاء المتطوّعين لأى سبب كان قبل انقضاء مدّة التعهد ولا يكون لهم في هذه الحالة أدنى حق في تعويض تما مادة ٣ - على تاظرى الداخلية والحربية تنفيذ أمرة اهسـذاكل منهما فيا

يخصيه

نمرة ۲۳ الختاب رجال الخفروتأديبم

### القانون نمرة ١٩ الصادر في ١١ يوليه سنة ١٩٠٩

بعد الاطلاع على الامر العــالى الصادر ف ٢٢ دسمير سنة ١٩٠٢ الخــاص بتعيين وتأديب الاشخــاص الملكيين الذين يتطوّعون للخدمة ضمن رجال البوليس ومصلحة منع الرقيق

مادة 1 مــ الانتخاص الذين يتطوّعون للخدمة ضن رجال الخفر بواسطة تعهد يؤخذ عليهم لمدة معلومة من السنين يعاملون بما يعامل به الملكيون الذين يتطوّعون للخدمة ضمن رجال البوليس ومصلحة منع الرقميق وذلك تطبيقا انتصوص أمرنا الصادر في ٢٣ دسمبر سنة ١٩٠٢ المشار اليه وبغيراخلال بالحقوق التأديبية المخالة المدنية

. فمل ٢ التأديب

نحرة ۲۶ المقويات التأديبية التي يحكن كوقيمها على مستخدى القويمية المختلطة المختلطة مستخدى المعاد مستخدى

قرار نظارة الداخلية الصادر في أقِل أغسطس سنة . ١٩١

القرسيونات مادة ١ \_ العسقو بات التأديبيسة التي يصدير تطبيقها على عمسال وموظفي الحلية المختلفة على عمسال وموظفي المدا مستخدى القونسيونات المحلية المختلطة هي : المدن المحكندية ا

- (۱) الانذار
- (٢) قطع الراتب لمدة لا نتجاوز شهرا
- (٣) الايقاف مع قطع الراتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور
- (٤) التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تخفيض الراتب المقرر لكل منهما
  - (ه) العزل

ويجوز فى القومسيونات الحلية التى بها صـــندوق احتياطى أن يصدر الحكم بالعزل مع حفظ حقوق المعزول فى هذا الصندوق أوحرمانه منها

ويجوز لرئيس القومسيون أمن يعاقب بالانذار وبقطع الراتب لمدة لا لتحجاوز خمسة عشريوما وله أيضا أن يوقف العال والموظفين الجارى محاكمتهم عن مباشرة أعمالهم بصفة مؤقتة

أما العقو بات الأخرى فيكون الحكم فيها من لجنة يعينها القومسسيون مركبة من خمسة أعضاء بمــا فيهم الرئيس

مادة ٢ \_ يجب اعلار للستخدم المحال على مجلس تأديب بالشكاوى المقدمة ضده وبيوم وساعة انعقاد المجنسة الناديبية مع التنبيد عليه بأن يقدم بنفسه أو بمذكرة كتابية الايضاحات التي يراها مفيدة له وسائر مالديه من أوجه الدفاع

و يجوز للستخدم أن يطلع على التحقيق من أقلام المصلحة في بحر السبعة أيام السابقة اليوم المحدد لانحقاد اللجنة مادة ٣ \_ العقوبات التي تصدر بالعزل يجب التصديق عليها من نظارة فعل ٢ اللهب الداخلية

> مادة ٤ \_ مستخدمو الحكومة المنقولون الى أحد القومنسيونات المحلية ً الختلطة مع حفظ حقوقهم في المعاش تستمر معاملتهم بمقتضى الاتفاق الذي يحصل عند نقلهم الى القومسيون المحلى المختلط

> وايم الحق فياستثناف الاحكام التأديبية القاضية بعزلهم اليالحيلس المخصوص المشكل بنظارة الداخلية وهو يقرر مايراه في بقاء حقهم في المعاش أو حربانهم منه مادة ٥ ــ لاتسرى هذه اللائحة على العزل المعينين باليومية أو بصفة مؤقنة في القومسيونات المحلية المختلطة

قرار نظارة الداخلية الصادر في أول أغسطس سنة ١٩١٠ عرة ٢٥ بعد الاطلاع على المسادة السابعة من الامر العالى الصادر في ٢٤ مايو سمنة ١٨٨٥ الخاص بالمجالس التأديية

> مادة ١ \_ العقو بات التأديبية التي يصير تطبيقها على عمال وموظفي المجالس المحلية هي:

> > (١) الانذار

(٢) قطع الراتب لمدة لا تتجاوز شهرا

(٣) الايقاف مع قطع الراتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور

(٤) النتزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تخفيض الراتب المقرر لكل منهما

(٥) العزل

ويجوز لرئيس المجلس المحلي أن يعماقب بالانذار وبقطع الراتب لمدة لانتجاوز خمسة عشر يوما وله أيضا أن يوقف العال والموظفين الجاري محاكتهم عن مباشرة أعمالهم بصفة مؤقتة

أما العقومات الاخرى فيكون الحكم فيها من المجلس المحلى

المقوبات الم يمكن توقيعها على مستخدى المجالس

نصل ٢ التأديب

مادة ٢٠ ـ يجب احلان المستخدم المحمال على مجلس التأديب بالشكاوى المقدمة ضده وبيوم وساعة انعقاد المجلس المحلى مع التنبيه طيه بأن يقدم سفسه أو بمذكرة كتابية الايضاحات التي يراها مفيدة له وسائرما لديه من اوجه الدفاع و يجوز الستخدم ان يطلع على التحقيق في أقلام المصلحة في بحر الثلاثة ايام السابقة لليوم المحدد لانعقاد المجلس

مادة س \_ العقو بات التي تصدر بالعزل يجب التصـــديق عليهـــا من نظارة الداخليــــة

مادة ع \_ مستخدمو الحكومة المتقولون الى أحد المجالس مع حفظ حقوقهم فى المعاش تستمر معاملتهم بمقتضى الاتفاق الذى يحصل عند نقلهم للجلس المحلى

ولهم الحتى في استثناف الاحكام التأديبية القاضية بعزلهم الى المجلس المخصوص المشكل بنظارة الداخلية وهو يقرّر مايراه في بقاء حقهم في المعاش أو حميانهم منه مادة ٥ \_ لا تسرى هذه اللاعمة على العالى المعينين باليومية أو بصفة مؤقتة في المجالس المحلية

الفيرع الثاني ف مجالس التأديب

القرار الصادر من نظارة الداخليسة في 11 دسمبرسنة ١٨٥٥ والمعلل بالقرار الصادر في ه نولمبرسنة ١٩٠٣

مادة ١ \_ تلنى القرارات الصادرة في ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٥ وفي ٩ و ٢٨ يناير سنة ١٨٩٥ <sup>(١)</sup> القاضية بتشكيل مجالس التأديب المختصة بمستخدمى ديوان نظارة الداخلية والمديريات والمحافظات ومصلحة الضبط

(١) وكذاكالقرارالصادرف ١٦ ينايرسة ١٠٩١ الذى صاراستبداله بالقرارالصادرف ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٣

نموة ٢٩ شكيل مجالس التأديب المختصة بمستخدى نظارة الداخلية ومصلحة الضط نسل ۱۰ التأديب

مأدة ٢ ــ (معالة بالقرارالصادرفي ٩ نوفيرسة ٢ - ١٩):

مجلس التأديب الخاص بمستخدمي ديوان النظارة وحكداري البوليس يشكل كا أتى:

الرئيس

مديرقسم المستخدمين والمحاسبة بالنظارة

الاعضاء

اثنان من مديري أقسام النظارة ينتديهما الناظر

أما فيما يختص بالمستخدمين التابعين لنظارة الداخلية في المحافظات والمديريات (ماصدا حكدارى البوليس)(١)

الرئيس

المافظ أو المدير - (وفي حال غيابهما وكيل المحافظة أو المديرة)

الاعضاء

مندوب من نظارة الداخلية

حكمدار البوليس (أو الضابط الذي ينتدبه)

ويقوم معاون البوليس مقام الحكمدار بصفة عضو بالمجلس التأديبي في محافظتى دمياط والعريش<sup>(۱۲)</sup> الغير موجود فيهــما حكمدار (قرار نظارة الداخليــة الصادر في ۱۸ مايو سنة ۱۸۹۸)

مادة ٣ \_ تصدر الاحكام بأغلبية الآراء وعند تساويها يرجح رأى الرئيس

المديرون والمحافظون ووكلاء المديريات والمحافظات يحاكمون ثاديبيا أمام المحكمة الثاديبيــة
 العلما المشكلة بمقتضى الامر العالى الصادر في ٢ ٢ دسمبرسة ١٨٨٨ (راجع القانون الممال)

<sup>(</sup>٢) محافظة العريش صارت الا "ن تابعة لنظارة الحرية

الفــــرع الشـاك (ف الحقوق التأديبية المخولة للسلطات المحلية) مستخرج من منشور نظــارة الداخليــــــة

تمرة ۲۷ حقوقالمديرين التأديبية

فصل ٢ التأديب

للدير الحق أن يجازى ضباط البوليس والمستخدمين الملكيين بالانذار وقطع المرتب لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما وعليه أن يخطر نظارة الداخلية عن هذه الجزاكت

الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥ نمرة ٢

ويجوز له أيضا أن يوقفهم مؤقتا عن وظائفهم مع احالتهم على مجلس التأديب في الحال(١)

> القصيل الثالث (في الانتقال)

مستخرج من الامر العالى الصادر في ١٧ مأرس سنة ١٨٨٦ ومن قوار مجلس النظار

الصادر في ١٩ دسمبر سنة ١٨٩٥

لموظفى نظارة الداخلية وعمالها الذين ينتقلون بأسباب خدمة المصلحة الحق فى مصاريف انتقالهم وفى بدل سنفرية على حسب الاحكام المبينة فى القانون الممالى (٢)

نمرة ۲۸ انتقـال الموظفين التابعيز\_\_ لنظارة المعاطية لاعمـال يختص بالصلحة

الحقوق التأديبية المخولة لحكمدارى ومعاونى البوليس واردة بالتفصيل فى قانون البوليس

<sup>(</sup>٣) تحتسب بدلية سفر ضباط البوايس بواقع ٢ في المائة من ماهية الضابط التي يستولى طليماً فعلا وايس من ماهية رتبته التي يخصم منها الاحتياطي للماش ( افادة تظارة الممالية المؤومنة ٢٨ مارس سسسة ٨ - ١٩)

نعسسل \* الانتقال ولهم كذلك الحق فى مصماريف انتقالم بالعربات وا راكب الا اذا كان لهم مرتب شهرى نظير بدل سفرية أو تعيين لركوبة أو بدل تعيين أو ماهية فيها بدل التعيين

طلب صرف مصاريف انتقال البوليس يكون باستمارات مخصوصة وحكدارو البوليس بالمديريات لهم الحق عند مايمرون بالتفتيش بالمراكز النابعة لمديرياتهم فى بدل سسفرية قدره أربعون قرشا صاغا عن كل ليلة يصرفونها بعيدا عن محل اقامتهم بمسافة عشرة كيلومترات على الأقل

ضباط البوليس الذين يتدبون لأداء وظيفة حكدار والضابط حكدار بوليس محافظة العريش لهم الحق بذات الشروط المذكورة آنف في بدل سفرية قدره عشرون قرشا صاغاً عن كل ليلة

## 

# انتقال الضيباط

نمرة ۲۹ مصاريف انتقال وبدل سفرية ضباط وصف ضباط وصاكر البوليس

مادة ١ \_ يخق لكل واحد من ضباط البوليس والكونستبلات الاورسين لمدى تعيينه حديثا أو نقله أو رفته بالوفر أو احالته على المعاش وكذلك لكل ضابط ينقل بسهب تعيينه تحت التجربة فى وظيفة أعلى :

· تذكرة سفر واحدة بسكة الحديد فى الدرجة الاولى أو فى الدرجة الثانية حسب باهيته .

تذكرتان في الدرجة الاولى أو في الثانية لشخصين من أعضاء عائلته .

تذكرة واحدة فى الدرجة الثالثة لحادم واحد وتفل ستة تناطير من العفش يحب على الضابط أو الكونستال الاوروباوى أن يعرز شهادة من حكمدار البوليس التابم له بأن الأشخاص المسافرين معه هم فعلامن أعضاء عائماته الموجودين

معه بمعيشة وأحدة

قصيسل ٣ الانتقال

مادة ٣ \_ اذا اضطر الضابط أو الكونستابل الاورو باوى الى نقل عدمن الانتخاص أو كمية من المبفش تزيد عما تقدم يجب عليه أن يقدم طلبا بذلك الى حكدار البوليس النابع له ويذكر في طلبه الأسباب التي تسوغ هذا الاستثناء . وبعد أن يتحقق الحكدار صحة أسباب الطلب يعرضه على المحافظ أو المدير الذي يومى نظارة الداخلية به الوافقة أذا كان هو يوافق عليه

ولا يجوز فى أية حالة من الأحوال تجاوز الحد المقرر فىالمـــادة ٢٠٩ مرــــــ الفصل الثانى من القانون المـــالى

مادة ٣ \_ تسرى أحكام المادة ٢١٧ من الفصل الثانى من القانون المالى على الأحكام الخصوصية السابقة الذكر

### انتقال الصف ضيباط والعساكر

مادة ٤ \_ يحق لكل واحد من الصف ضباط وعساكر البوليس لدى تعيينه حديثا أو تقله بصفة نهائية أو رفته لأى سبب كان غير التلاعب وسوء السلوك: تذكرتان في الدرجة الثالثة : الواحدة له والاخرى لشخص واحد من أعضاء عائلته مع نقل تنطارين من العفش

. يجب على النسف ضابط أو العسكرى أن يبرز شهادة من الضابط التابع له بأن الأشخاص المساغرين معه فعلا من أعضاء عائلته الموجودين معه بمعيشة واحدة

مادة ٥ ـ لا يجوز الترخيص بنقل زيادة أشخاص أو عفش الا بعد تقديم طلب من الصف ضابط أو العسكرى الى الضابط التابع له تُدين فيه الأسباب التي تسوع هذه الزيادة. وبعد أن يتحقق الضابط صحة أسباب الطلب يقدمه لحكدار البوليس وهذا يعرضه على المحافظ أو المدير الذي يوصى نظارة الداخلية به الموافقة إذا كان هو يوافق عليه

لايجوز في أية حالة من الأحوال الترخيص للصف ضباط والعساكر بأن ينقلوا معهم غير نسائهم وأولادهم وقنطارين من المفش أما النساء والأولاد فلا يموز أن يتجاوز عددهم الممانيسة 

# بدل سفرية الضباط والكونستبلات الأوروباويين

مادة ٣ ــ تسرى أحكام المادة ٣٣٢ وما يليها من الفصل الثانى من القانون المــالى على مايختص ببدل سفرية الضباط والكونستبلات الاوروباويين

## بدل سفرية الصف ضـــباط والعساكر

مادة ٧ - الصف ضباط والعساكر القائمون بوظائف رجال البوليس يحق لم ان يتقاضوا عن السفريات التى تستدعها الخدمة بدلا قيمته عشرون مليا عن كل ليلة يقضونها خارجا عن المحافظة أو المديرية الموجود فيها على اقامتهم مادة ٨ - الصف ضباط والعساكر والصنايعية والمراسلات غيرالقائمين بوظائف رجال البوليس وكذلك الخدمة السائرة يحق لحم الاستيلاء على بدل السفرية المنصوص عليه فى المادة ٣٣٧ وما يليها من القصل الثانى من القانون المالى ويهب أن لا يقل عن سبعين مليا

### الفصـــل الرابــع ( في الاجازات )

مستخرج من المنشور الصادر من نظارة الداخلية في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥ تمرة ٢

للدير فى مديريتة.الحقى دون سواه فى اعطاء اجازات اعتيادية للضباط والصف ضــــــاط والعساكر ومستخدى قسم الوظائف الصغيرة الملكيين التابعين له طبقا للوائم الجارى العمل بها (۱) لمدة لاتزيد عن خمسة عشر يوما

و الله المستخدان عن ذلك مقدم المدة فينبغي الاستئذان عن ذلك مقدّما من نظارة الداخلية

ولمأمور المركز الحق في اعطاء الصف ضباط والعساكر والمستخدمين الملكين بمركزه اجازة لاتزيد عن اربع وعشرين ساعة

نمرة ٣٠ الاجازات التي يعطيا المديرون رمامورو المراكر

 <sup>(</sup>١) وأجع لائحة الاجازات السومية فى القانون المالى

## مستخرج من المنشورات

الصادرة فی ۱۶ قبرایرسنة ۱۸۹۵ نمرة ۱۲۴ و ۳ مارس سنة ۱۸۹۰ نمرة ۱۳۰ و ۲۶ ستمبرسنة ۱۸۹۳ نمرة ۷۹

الاجازات مستخرج نحرة ۳۱ الصادرة في ۱۶ قبرايرسنة ۹۵ الابيازات الابيازات المستعبلة نحرة ۱۳۰ و۲۶

لایجوز للدیرین ولا المحافظین اعطاء اجازة لوکلاء المدیریات والمحافظات ومأموری المراکز والمعاونین ورؤساء أقلام التحریرات بدون استئذان النظارة عن ذلك مقدما ومعذلك فعند طروء أعذار لاتقبل التأخیر یجوز للدیر أن بصرح للوظف بالقیام بالاجازة قبل الحصول على اذن النظارة

> نمرة ۳۲ تغيب المدير<sub>ين</sub> والمحافظين

تمسسل ع

مستخرج من المنشور نمرة ٦ الصادر فى ١٦ ينايرسنة ١٨٩٦ لايجوز للديرين أوالمحافظين أنبيارحوا المديرية أوالمحافظة لأشغال خصوصية قبل وصول تصريح النظارة اليهم بالتغيب

## الفصــــــل الخامس (في المعاشــات)

# مستخرج من أحكام لواثح المعاشات

نمرة ۴۳۳ أحكام عمومية

الموظفون والمستخدمون الملكيون وضباط البوليس والكونستابلات التابعون لنظارة الداخلية الجارى على مرتباتهم حكم الاستقطاع نظير المعاش يعاملون فيا يختص بالمعاشات أو مكافات الرفت بمقتضى قوانين المعاشات الملكية وهي القانون الصادر في ٢٦ دسمبر سنة ١٨٥٤ المعروف بقانون سسعيد باشا والقانون الصادر في ١١ ينايرسنة ١٨٧٦ المعروف بقانون اسماعيل باشا والقانون الصادر في ٢١ يونيو سسسنة ١٨٨٧ المعروف بقانون توفيق باشا

أو الأمر العالى الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ المعروف بقانون عباس باشا أو الأمر العالى الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ فصاره المباشات

أو القانونين الصادرين في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ (١) و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ يخصوص المعاشات العسكرية (٦)

نمرة ٣٤ الماشات الملكية التي تربط للضياط الصكر بين الدين الدين وراحة وراحة الملكة الملكة الملكة الملكة الملكة

نمرة ٣٥ معاشات ضياط

المسكرية الذين دخلوا في خدمة

أبليش قبل ٢٠ ينأير سنة ١٨٨٣ الامر العالى الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ (١١ ربيع أوّل سنة ١٣٠٠)

الضباط العسكر يون ُالذين يؤدون خدامات ملكية يعاملور. في يختص بترتيب معاشاتهم بمقتضى قانون المعاشات الملكية اذاكان آخر خداماتهم خدمة ملكية وذلك مهما بلغت مرتباتهم

الامر العالى الصادر فى ١٢ مايو سنة ٩٠٠

لاتسرى أحكام الاصر العالى في ٢٠ ينايرسنة ١٨٨٣ على الضباط الذير... دخلوا في خدمة الجايش قبل ٢٠ ينايرسنة ١٨٨٣

> الامر العالى الصادر فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤ (٧ رمضان سنة ١٣٠١)

نموة ٣٩ الماشات المسكرية التي تربط لضباط البوايس الذين اصلهم من الجليش

مادة 1 \_ استثناء لأحكام أصرنا الصادر بتاريخ 11 وبيع الأقل سنة ١٣٠٠ (٢٠ ينايرسنة ١٨٠٠) جميع ضباط (٢٠ وأفار البوليس الذين أصلهم من سلك المسكرية سواء سبق الحاقهم بالجندرمة أو البوليس قبل جعلهما مصلحة واحدة أو بعد ذلك يعاملون في ترتيب المساش لهم أو لورثة المتوفين منهم بمقتضى لائحة

 <sup>(</sup>١) الموظفون والمستخدمون الخاضعون لأحكام قانون المعاشات العسكرية الصادرنى ٢٢ يونيو
 سنة ١٨٧٦ والدين تكون آنرخدمتهم في وظيفة ملكة يمكن احالتهم على المساش اداريا اذا كانوا
 سيتحقون معاشا كاملا (قرار مجلس النظارة الصادرق أول ما يوسة ١٩١٠)

 <sup>(</sup>٢) أنظر الطبعة الآول من القائرة المالى

 <sup>(</sup>٣) واجع في الغرة الثالية الامر العالى الصادر ف ٢٢ يونيو سسخة ١٨٩٣ بالنساء أحكام هذه المسادة فيا يختص بضباط اليوليس الذين أصلهم من الجيش ولم يصلوا الى رتبة ضابط ومعاملتهم بمقتضى تافه ن المماشات الملكية

فعيل ه الماشات ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ وذلك باعتبار مرتبات رتبهم العسكرية لاباعتبار مرتباتهم الحقيقية (١)

مادة ٢ \_ ضباط وأنفار البوليس الذين ليس أصلهم من سلك العسكرية بل الماشات الملكة التي تربط المناط أعطيت اليهم رتب عسكرية من قبيل الشرف يعاملون في ربط المعاش على حسب وعساكر البوليس قانون المعاشات الملكمة الذن ليسأملهم من الحيش

### الامر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ٣٨٩٣ ( ٨ نو الحجة سنة ١٣١٠ )

مادة ١ \_ ضباط البوليس الذين كانوا في سلك العسكرية ولم يصلوا الى رتبة ضابط يصير تسوية حقهم في المعاش بمقتضى قانون معاشات الموظفين الملكمين طبقا للامر العالى الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

مادة ٧ ــ المادة الاولى من الاحر العالى الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤ لاتسرى حينئذ على ضباط البوليس المذكورين ولكن حقهم فىالمعاش لايبتدئ الا مر . يوم ترقيتهم لدرجة ضابط بوليس وأما المدة السابقة على الحدمة فلا تحسب لهم عند تسوية هذا المعاش

### الامر العالى الصادر في ٤ مايو سنة ٦٨٩٦ ( ٤٢ نو القعدة سنة ١٣١٣ )

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤ بشأن تسوية معاش ضباط الحيش الذين يلحقون بخدمة البوليس ضباط الحيش الذين ينقلون لخدمة البوليس تستمر معاملتهم في المعاش الذي

يؤل لهم أولورتتهم بحسب قانون المعاشات العسكرية السارية أحكامه عليهم عملا بالقوانين المرعية الاحراء باعتبار ماهية رتبتهم العسكرية

ويستثنى من هذا الحكم الضباط الذين ينالون في البوليس رتبة أرقى من الرتبة التي كانوا حائزين لها في الجيش فان تسوية معاشهم تكون بحسب رتبتهم في البوليس

تحرة ٣٧ الماشات الملكية الق تربط لضباط اليونيس الذين

أصلهمن الجيش ولم يعملوا الى رتبة ضأبط

نحرة ٣٨ تسوية معاشات ضباط الحيش المنقولين للبوليس باعتبار رتبتهم فالبوليس

<sup>(</sup>۱) واجع تحت (بمرة ۴۸) الامر العالى الصادر فى ٤ ما يوسنة ١٨٩٦ الخاص بتسو ية معاش ضاط الجيش المتقولين للوليس باعتبار رتهم فى البوليس

من قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٦ يُوليو سنة ١٨٨٨ فيا يختص بالضباط الذين سرى عليم حكم القانون المذكور (١)

> (١) بناء على طلب اللجنة المسألية قرر مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ١٢ ما يوسسة ١٩٠٦ بصفة استثنائية وعلى سبيل المساعدة محالفا بذلك أحكام المواد ٢ و ٣٥ من قانون المعاشات الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ ما يأتى : الضباط الدين دخلوا الخدمة السكرية أوعادرا ، إ قبل تاريخ صمدورهذا القانون يعاملون في المعاش بحسب قانون معاشات المسكرية الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٨٧٦ والصباط الذبن دخلوا الخدمة العسكرية أوعادوا اليها بعد ٢٦ يوليو سسنة ١٨٨٨ يعاملون يدون أستثناء بحسب أحكام قانون المعاشات الصادرني ٢٦ يوليوسة ١٨٨٨

> الضباط الذين دخلوا الخدمة السكرية أوعادوا الهابين ٢٢ مايوسنة ١٨٨٤ و٢٦ يوليوسة ١٨٨٨ و يرضبون المعاملة بقانون ٢٢ جونيو سستة ١٨٧٦ يجب علمهم أن يقدموا طلبا بذلك مثبنا بايصال من المسلمة التابعين لها في ميعاد أربعة أشهر اعتبارا من ١٢ مايوسنة ١٩٠٦ تاريخ قرار بجلس النفاد المشار اليه و يكون لهيم الحق في استرداد الفرق ما بين الحــائة خصــة الذي سبق خصمه من ماهياتهم والمائة ثلاثة وَثَلَثُ وَالَّا يَسْقُطُ حَقَهِم في طلب المَعَامَلَةُ بِقَانُونَ ٢٢ جَونِيُوسَة ١٨٧٦

> الضباط الذين دخلوا الخدمة المسكرية أو عادوا الها بين ٢٢ ما يوسنة ١٨٨٤ و ٢٦ يوليو سة ١٨٨٨ وقبلوا المعاطة بحسب أحكام انذمر العالى الصادر في ٢٧ ما يوسنة ١٨٩٩ المحدد بهماهية الضباط الموجودين فيالخدمة بالسودان يجوز لهمأن يسحبوا قبولهمأ حكام الامرالمشاراليه ويطلبوا المعاملة يقانون ٢٢ يونيو سة ١٨٧٦ انمــايشترط علمم أن يقدموا طلباً بذلك مثبنا بايصال من المصلحة التابعين لها في معاد أربعة أشهر اعتبارا من١٢ما يوسنة ١٩٠٦ تاريخ قرار مجلس النظار المشاراليه ويلزمهم أن يسددوا الفرقالكائن بين الماهية التي استولوا علمها فيالسودان بمقتضى الامرالعالى الصادرف٧٧ما يوستة١٨٩٩ وبين الماهية المقررة للضباط فيمصر والأيسقط حقهم في سحب قبولم المذكور وطلب الحاملة بقانون ٢٢ جونيو سنة ١٨٧٦ أحكامالقرار السالف ذكره الصادر في ١٦٠١ما يوسنُه ١٩٠٦ تسرى فقط على الضباط الذين دخلوا الخدمة العسكرية أرعادوا المها بين ٢٢ ما يوسة ١٨٨٤ و ٢٦ يوليوسة ١٨٨٨ ولم يزالوا بالخدمة أوالاستيداع ليوم ١٢ ما يو سنة ١٩٠٦ ولا تشمل في أي حالة من الاحوال الضباط الذين رفتوا أو أحيلوا عا المعاش قيل هــذا التاريخ الاخير ولا و رثة الضباط المتوفين قبل هــذا التاريخ مهما كان تاريخ رفت الضباط (الوقائم المصرية الصادرة في ٢٦ مايوستة ١٩٠٦) أواحالتهم على المعآش أو وفاتهم

- بضباط البوليس المعاملون بقانون المعاشات المسكرية الصادر في ٢ يوليو سنة ١٨٨٨ الذين دخلوا الخامة العسكرية أوعادوا الهابرتية ضابط بين ٧٢ ما يوسة ١٨٨٤ و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ وذا نوا موجودين في الخلامة فى ١٢ مايوستة ٦٠٩ تاريخ قرار مجلس النظار يجوز لم الانتفاع بأحكام ذلك القرار اذا كأفوا قدموا طلبا بذلك في ميداد الاربعة شهور المحدمه لانحؤلاء الضباط معاملون هر وورثتهم في المساش، بحسب قوافين الماشات العسكر يقطبقا لاحكام الامرين العالمين الصادرين في ٢٠جونيوسة ١٨٨٤ و٤ مأيوسة ١٨٩٦ (مذكرة الجنة ألمالية التي وافق علها مجلس الطارف ١٠ نوفيرسة ١٩٠٩)

فعمل 7 المكاتبات

الامر العالى الصادر فى ٣٠ دسمبر سنة ١٨٩٧ (٦ شعبان سنة ١٣١٥ غرة ٣٣)

نمرة ٣٩ حياشات الضياط الموفوتين بقراوات عماد بنة

هادة 1 ـ تستمر تسوية معاش ضباط الجيش الملحقين بخدمة البوليس على محسب أحكام لواتح المعاشات العسكرية والامرالعالى الصادر في ٤ مايوسنة ١٨٩٦ انما المجلس المخصوص المشكل بنظارة الداخلية بصفة محكة من الدرجة الثانية يحكم عند الاقتضاء فيها اذاكان الضباط المرفوتون من خدمة الحكومة بقرارات تأديبية يحرمون أملا من المكافأة أو من المعاش كله أو بعضه وذلك استثناء للاحكام المدقزة في المواثق السائفة الذكر

مادة ٧ \_ يجرى مفعول هذا الامر بصرف النظر عن كل مايخالفه من أحكام اللوائح والأرامر العالية الجارى العمل بموجبها

> القانون نمرة ١٦ الصادر في ١٧ يونيوســــنة ١٩١٧ بجواز احالة ضباط البوايس على الاحتياط أسوة بضباط الجيش

محرة . \$ چوازاحالة ضباط البوليس على الاحتياط أسوة بضّاط الجش

بعد الاطلاع على قانون المعاشات العسكرية الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ وعلى قانون ٢٦ يونيو سسسنة ١٨٨٨ وعلى قانور... المعاشات الملكية الصادر فى 10 أبريل سنة ١٩٠٩

> وبناء على مُاعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ ــ يجوز احالة ضباط البوليس على الاحتياط بقرار يصدر من ناظر الداخلية

طعة ٢ ــ المدة التي يسوغ فيها ابقاء الضباط فى الاحتياط لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات فصل 7 ألمكاتبات

مادة ٣ \_ المدة التي يؤديها الضباط في الاحتياط تحسب في تسوية المعاش خدمة حقيقة

مادة ٤ ـ يسرى مفعول هذا القانون من يوم نشره بالحرائد الرسمية مادة ه ــ على ناظرى الداخلية والمالية لنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ما

> الفصيل السادس (في المكاتبات)

عرة ٤١ كيفية توزيع وظام المكاتبات بحسب تقسم هيثة العمل بالنظارة

المنشور نمرة ١ الصادر من نظارة الداخلية بتاریخ ۱۹ مارس سنة ۱۸۹۵

حنث ان هيئمة العمل بديوان النظارة قسمت الى أقسام(١) وأن الافادات المختصة بكل قسم منها يحب أن يكون لها نمرة مخصوصة فينبغي وضع نمرة متسلسلة خاصة بكل قسم من الاقسام المذكورة على كل افادة ترسل الى النظارة

# مستخرج من المنشور نمرة ٢

تمرة ٢٤ مسؤلية المديرين يختص بالمكاتبات والقبددات

الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥ يجب ارسال الافادات مر. للديريات الى المراكز التابعة اليهـ) فيما يختص والأمورين فيا بالأمن العــام بعنوان مأمورى المراكز مبــاشرة وهم يكونون مسؤلين أمام المدير عن تنفيذها وعن الأمن كل منهم في مركزه

> والمديرون ومأمورو المراكز هم مسؤلون عن أعمال الدفاتروالكشوف المنصوص عليها في الاوامر الصادرة من نظارة الداخلية (١٠)

<sup>(</sup>١) راجع نمرة ٢ في الباب الاول

 <sup>(</sup>٢) راجع قانون البوليس

فصل ٦ المكاتبات

# منشورا نظارة الداخلية الصادران في ٤ ينايرسنة ١٨٩٦

## و ۱۸۹۷ يوليه سنة ۱۸۹۷

جميع التعيينات والترقيــات والعلاوات والرفت والنقـــل والجزا آت التأديبيـــة والاجازات التي يتقرر اجراؤهما في النظارة والمصالح التبابعة اليها وكذلك سسائر المسومة أوتمليات الأوامر المختصة بأحوال أخرى تدرج في نشرة عنوانها « أوامر عمومية »

وهــذه النشرة ترســل لجميع فروع نظارة الداخلية لتنفيذ ما يرد بهــاكل منها فها يخصيه

وخلاف هذه تصدر النظارة كل أسبوع نشرة تحت عنوان «النشرة الادارية» يطبع منها العدد الكافي لتوزيعه على المديريات والمراكز والعمد وتشتمل على ماياتى

آولا \_ جميع التعليات التي تكون معرفتها ذات فائدة عامة أو التي يراد أن بكون للعمد المام بها بصفة خصوصية

ثانيا \_ الملاحظات المتعلقة الحطأ الذي يظهر في تحقيقات البوليس الحنائية وفي ضبط الوقائم والمحاضر وغيرها وكذلك نتيجة تفتيش مفتشي النظارة عمسا تهم معرفته كل مدرية

ثالثا \_ الخدمات الحليسلة التي يؤديها الموظفون والعمد والمشايخ والخفراء وكذلك الجزز آت والمكافآت النقدية بشأن الامور المتعلقة بالأمن العام

رابعا \_ التعلمات المختصة بالأبحاث المقتضى اجراؤها عن الجانين والهــــاربين من الخدمة العسكرية أوعن الاشياء والحيوانات الضائعة وكذلك أوصاف الحثث الغبر معلومة وكشف المنفيين وما أشبه ذلك

عرة ٣٤ النشرات الدورية المختصة بالاوامر النظارة بشأن

الضط

فعسسل ۷ الرتبوالنياشين

عرة عع

## الفصــــــل السابـــــــع فى الرتب والنياشين

قرار مجلس النظار الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩١١

مادة ١ \_ تمنح الرتبة أو النيشان بصفة امتياز خاص للوظف الذى استحق والنياشيزلمتخدم رضاء السلطة العليا التابع الهما رضاء يدعو الى زيادة العناية به الحكومة المكين

> مادة ٧ ـــ لايعطى للوظف رتبة أو نيشان اذا لم يكر\_ مضى على دخوله فى الخدمة أو على آخر امتياز ناله مدة ثلاث سنوات على الأقل

> مادة ٣ ـــ لا يعطى الوظف رتبة أو بيشان فى السنة التى رقى فيها لأعلا من درجته أو نال فيها علاوة ماهية

> مادة ؛ \_ يستثنى من القيود الواردة في المادتين السابقتين الموظفون الآتي ذكرهم :

> المستشارون ووكلاء النظارات ورؤساء المصالح والمحافظون والمديرون ووهلاؤهم ورؤساء المحاكم ووكلاؤهم ورؤساء النيابات وكيار الموظفين الذين تبلغ مرتباتهم السنوية ألف جنيه فصاعدا وكذلك الموظفون والمستخدمون الذين يمسالون على المماش

> ومنح هذا النيشان لا يكون خاضعا لأية قاعدة من القواعد المنصوص عنهــــا في هذا القرار

> مادة ٦ - يراعى فى منح الرتب الملكية والنيشان المجيدى من أى درجة كانت القواعد الآتية :

فصيدل ٧ الرتبوالنياشين

أولا ــ لاتعطى الرتبـة الخامسة ولا الرابعـة ولا النيشان المجيدى الحــامم لمن كانت ماهيته السنوية أقل من 128 جنيها

ثانيا \_ لا تعطى الرتبة الثالثة لمن كانت ماهيته السنوية أقل من ٢١٦ جنبها

رابعا \_ لاتعطىرتبة المتمايز ولا النيشان المجيدى الثالث لمن كانت ماهيته السنوية أقل من ٦٤٥ جنيها

خامسا \_ لاتعطى رتبة الميرميران ولا النيشان المحبيدى الثانى لمن كانت ماهيته السنوية أقل من ألف جنيه

سادسا ـــ لايمنح النيشان المجيدى الاول لمن كان مرتب وظيفته السنوى أقل من ألف وسبعائة وخمسين جنيها

# الباب الرابع ف عمـــد ومشايخ البــــلاد

نمرة 60 الشروط العمومية اللازمة لوظيفة عمدة أو شيخ

الأمر العــالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ٥٩ ١ ١ (٣٠ رمضان سنة ١٣١٢)

والمعدل بالامرالعالي الصادر في ع سبتمبرسنة ١٩٠٠

مادة ١ ــ ينبغى لمن يعين عمدة لبلد أن يكون حائزا للشروط الآتية وهى أولا ــ أن يكون بالغا من العمر خمســا وعشرين سنة كاملة (١)

ثانيا ـــ أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الاقل

ثالثا \_ أن لا يكون صدر عليه من المحاكم الحديدة بسبب جناية أو جنحة حكم قضائى يمس بحسن سيرته واستقامته ويتجاوز عن الشرط الثانى في الحفالك والبلاد التي يكون كامل أطيانها ملكا لغير أهلها

وأما البلاد التي لايوجد فيهــا خمســة أشخاص يمتلكون عشرة فدادين فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم

و يجب أن يكون المشايح أيضا حائزين للشروط الموضحة قبل وانمــا يكتفى في حقهم بأن يكونوا مالكين لخمسة أفدنة

وأما البلاد التي لا يوجد فها خسة أشخاص يمتلكون هذا القدر فيتتخب المشايح من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم

فاذا توفوت الشروط التي تؤهل لتولى العمدية أو المشيخة في حملة أشخاص على السواء كانت الافضلية لمن يعرف القراءة والكتابة

 <sup>(</sup>١) فاذا لم يوجد مرشحون لوظيفة عمدة أرشيخ متوفرة فيهم كامل الشروط اللازمة فيجوز فجمة الشياخات أن تعرض على نظارة الداخلية تعين من يقل سنة عن الخس والعشرين سنة ولا ينقص عن العشرخ ليكون عمدة أرشيخا (الامر العالى الصادرف ٣ أضطس سنة ١٩٠٣)

الغمد والمشايخ

مادة ٢ \_ تشكل فى كل مديرية لحنة لا تتخاب العمد والمشايح ساء على كشف تحرره المديرية حاويا أسماء الاشخاص المتوفرة فيهسم الشروط المطلوبة فى المادة الاولى

وتنظر هذه اللجنة فى كافة المسائل التى تعرض عليها مرب المديرية أو نظارة الداخلية بشأن العمد والمشايخ وأعمسالهم

وتجتمع مرة فى كل شهر يرب فى أوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك فيها عدا الاحوال الاستثنائية التى يطلب فيها المدير انعقادها لاعمال مستعجلة

وتتألف من المديرأو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخليـــة ومن أحد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من أعيان المديرية أو عمدها ينتخبهم المديرمن بين الاثتخاص الذين يعينون بالصفة الآتية

ينتخب عمد كل مركز من مراكز المديرية مندوبا واحدا أو مندو بين حسب المعدد الذي تحدده نظارة الداخلية و يجب تصديق النظارة على هسمذا الانتخاب فان لم تصدق عليه يعاد مرة ثانية

وتكون مأمورية هؤلاء المندوبين لســنة واحدة على أنه يجوز لنظارة الدخلية الجاؤهم سنة ثانية وعند انقضائها يتحتم تجديد الانتخاب

ولكى تكون مداولات اللجنة صحيحة يجب أن يحضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من الاعيان أو العمد على الاقل و يكون فى هسذه اللجنة نائب من المركز كاما دعت الحال لتعيين عمدة أو شيخ لاحدى اليلاد التابعة له

ويجب أن يكون حاضرا فى اللجنة أحد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحكم بجزاء من الحزا آت المنصوص عليها فى المسادة الخامسة من أحرنا هذا

 وعلى اللجنة قبل الاقرار على تعيين عمدة أن تأخذ رأى مأمور المركز فاذاكان العبد والمتابخ المطلوب تعيين أحد المشايخ فتأخذ أيضا رأى عمدة الناحية وإذاكانت البلدكلها أو بعضها تابعة لاحدى تفاتيش مصلحة الاراضى الاميرية أو الدائرة السنية فتأخذ اللجنة أيضا رأى المفتش

> ولا يكون تعيين العمد والمشايخ نهائيا الا بعد تصديق نظارة الداخلية فان لم تصادق على من انتخبته المجنـــة أعادت الاوراق اليهــا لانتخاب غبره مرم\_\_ المترشحين

> مادة ٣ \_ يكون العمدة هو الرئيس الوحيد فى بلده ومسؤلا عن عمله فيها ومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية بنساء على ماتمرضه عليها اللجنة أن تعين بطريقة المستثنائية عمدتين لبلد واحدة وللجنة أن تطلب أيضا ضم جملة كفور أو نجوع أو عزب تحت مراقبة عمدة واحد

ولاجل مساعدة العمدة على تأدية واجباته يجوز لنظارة الداخلية بنساء على ماتمرضه عليها المجنسة أن تقرر تعيين العدد اللازم من المشايخ مع صراعاة عدد سكان البلد والكفور والنجوع والعزب النابعة لها بقدر الامكان

ويكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة مأمور المركز باتحاده مع العمدة ومع صراعاة رغبة الاهالى

مادة £ ــ يكلف العمدة بصفته مأمورا من مأمورى الضبطية القضائية بكافة المسائل المختصة بالأمن السام وعليه ملاحظة العمل فى دائرة بلده بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه أيضا تنفيذ أوامر النظارات التي تبلغها اليه المدرية بواسطة المأمور

مادة و \_ (مدلة بالامر العان الصادف ٢٨ فوفبر سة ١٩١٢) . يجوز رفت العمد والمشايح بقرار يصدر من نظارة الداخلية

وفى حالة تقصيرهم فى تادية واجبات وظيفتهم يجوز للدير أن يحكم عليهم بأحمد الجزا آت التأديبية الآتية وهى :

### الانذار أو التوبيخ

العبدوالمشايخ

غرامة لاتتجاوز المائة قرش

التوقيف عن وظيفتهم فى أثناء عمل التحقيق عن أعمــــالهم بشرط أن لاتزيد مدة التوقيف عرب ثلاثة شهور الا اذا قضت الظروف باطالة مدة التوقيف فيكون تمديده بقرار يصدر من ناظر الداخلية

يجوز للدير في حالة التوقيف أن يعين من يقوم مقامهم من مشايخ البلد

واذا ظهر أن الامر الذى ارتكبه العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد من ذلك فعلى المدير أن يحيله على اللجنة المذكورة فى المادة الثانية ولهذه اللجنة بعد سماع أقوال المشهم أن تحكم عليه بالعقو بتين الآتى بيانهما منفردتين أو منضمتين الى بعضهما وهما

الغرامة لغاية ٢٠ جنيها أو الرفت

وتبلغ هذه الاحكام الى نظارة الداخلية وهى يجوز لها أن تصدّق عليهـــا أو أن تستبدلهـــا ياخف منها

مادة ٣ \_ المخالفات الواقعة مر \_ العمد والمشايخ للوائح الترع والحسور والسكك الزراعيـــة والمحافظة على جسور النيل واعدام الجراد و زراعة الدخان والتناك الخارى النظر والحكم فيها الآن بمرفة المدير أو بمعرفة لجان ادارية مشكلة لذلك الغرض (١) يكون نظرها والحكم فيها من خصائص المجنة المذكورة فى المادة الثانية من أمرنا هذا دون سواها وذلك من تاريخ صدوره

مادة ٧ ... تمنح المزايا الآتية لعمد ومشايخ البــلاد مكافأة لهم على قيامهــم بالخدامات المطلوبة منهم وهي اعفاؤهم هم وأولادهم من الخدمة العسكرية (٦٠)

<sup>(</sup>١) راجع الباب الاول من الجزء الرابع (الكتاب الثاني)

<sup>(</sup>٢) راجع الامر العالى الوارد تحت تمرة ٧٤

صرف مصاريف الانتقال اليهــم كامــا طلبوا الى مركز المديرية أو عينوا السدوللشايخ فى مأمورية خارجا عن مركزهم

> مادة ٨ ــ العمد والمشايخ المقررون الآن يستمرون فىوظائفهم الى أن يتقرر انتخاب عمد ومشايخ جديدين بمقتضى أمرنا هذا

> مادة 4 \_ اذا وقعت مشاجرة أو ايذاء أو قسوة خفيفة ولم يحصل ضرب ولا جرح يكون للعمد المعين بمقتضى أمرنا هـذا الحق في معاقبة الفاعلين بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشا أو بالحبس مدة لا متجاوز أربعا وعشرين ساعة وكذلك معاقبة من كان قادرا ورفض أو أهمل القيام بما يطابه منه العمدة من الاعمال أو الخلم أو المساعدة التي يسوغ له تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح ومع ذلك فلا يسوغ للممدة توقيع هذا الجزاء الا في ظرف الثمانية أيام التالية لوقوع الفعل الذي يستوجبه

مادة ١٠ يـ (معدلة بالامر العالى الصادر في ع سبتمبرسة ١٩٠٠)

كل قرار يصدر من العمدة يجب عرضه على مأمور المركز أو الموظف الذى يعين للقيام مقامه وعلى المأمور أو نائبه تنفيذه فورا اذا صدّق عليه

مادة 11 سيعب على العمدة منع كل مشاجرة تنشأ عن المنازعة فى حدود الاملاك ويجب على المحدود الاملاك ويجب عليه التوسط بطريقة ودّية بين الطرفين وتسوية الخلاف باتحاده مع دلال المساحة وأحد المشايخ فان لم يرض أحد الطرفين بالتسوية فيرفع شكواه الى المحكة المختصسة وعلى العمدة المحافظة على الأمن العام وابقاء الحالة على ماهى عليه الى يصدر الحكم القضائي

ويسوغ له أيضا أن يفصل مؤقتا فى كل منازعة تحدث بشأن استعمال المساقى أو المصارف التى يمتلكها الافراد فى دائرة بلده

مادة ١٢ \_ يحب أن يكون عند العمدة دفتر لقيد أحوال كل واقعة وماقوره فيها و يعطى له هذا الدفتر من نظارة الحقانية و يكون تحت سراقبتها

العمد والمشايخ

تمرة ٢٩ اعداءالعمدمن دفع الاموال الاميرية

# الأمر العالى الصادر فى ٦٦ مارس سنة ٥٩٨ ا (٢٠ رمضان ســـنة ١٣١٢)

بعد مصادقة مديري صندوق الدين العمومي

مادة 1 \_ يعنى كل عمــدة من دفع الاموال الاميرية عن خمســة فدادين من الاطيان التي يمتلكها ملكا خاصا في قرى القطر المصرى اعتبارا من أؤل يوليو ســـــــة 1۸۹۵

و يكون هـــذا الاعفاء قاصرا على الاطيان الكائنة فى نفس البلد المعين فيهـــا وعن مدة قيامه بوظيفته

مادة ٣ \_ اذا انفصل العمدة فى خلال السنة عن وظيفته لاى سبب كان فيعاد ربط الاموال على الاطيان المعفاة بمقتضى المادة السابقة من ابتداء الشهر الذى انفصل فيه عن وظيفته

- مادة ٣ ـــ اذاكانت الاطيان التي يمتلكها العسمدة في نفس البلد الجارى تأدية وظيفته فيها مربوطا عليها أموال من فئات مختلفة فيكون حسسبان ما يرفغ من المال بموجب الممادة الاولى على واقع متوسط الاموال المربوطة على تلك الاطيارنـــــ

# الأمر العالى الصادر فى أقل يوليو سنة ه ١ ٨ ٩ (٨ محرم ســنة ١٣١٣)

بعــد الاطلاع على الاحر العالى الصادر فى ٩ جمــادى الثانية ســـنة ١٣٠.٧ (٣٦ مارس سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية

نمرة 24 اعقاء العمد والمشايخ وأولادم من الخلمة

من الخدمة العسكرية وعلى المسادة السابعة من أمرنا الصادر في ٢٠ رمضان سسنة ١٣١٢ الموافق العند والمثاتج ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

> مادة 1 عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الاقسام والحارات بمصر واسكندرية ورشيد ودمياط و بور سعيد والاسماعيلية والسويس (المسؤلون كعمد ومشايخ البلاد عن تنفيذ الاواس المختصة بالفرعةالعسكرية) يتمتعون هم وأولادهم البالفون سن القرعة بالامتيازات الآتى بيانها مادام العمدة أو الشيخ باقيا في وظيفته

> > أولا ــ لا يقترعون

ثانيا \_ لا يطلبون للخدمة اذاكان سبق لهم الاقتراع

ثالثا \_ اذا كانوا دخلوا الحيش فيبقون حتى يتمموا مدة الخسدمة فيه وفى الديف لكنهم يعفون من خدمة الخمس سنوات في البوليس

مادة ٧ ــ من يموت أو يستمنى من المشايخ والعمد المنتوء عنهم فى المادة الاولى بعد بقائه فى وظيفته عشر سسنوات بالأقل بغير أن يصدر عليه حكم عن خلل فى تأدية واجباته يعفى أولاده قطعيا مر الحدمة العسكرية أما العسمد والمشايخ الذين يموتون أو يستمفون قبل مضى المشر سسنوات المذكورة بغير أن يصدر عليم حكم لحلل فى تأدية واجباتهم فتعطى لأولادهم مهلة سستة شهود ليتمكنوا فى أثنائها من دفع قيمة البدلية العسكرية

مادة ٣ ــ جميع الاحكام المنصوص عنها فىالأوامر السابقة عن اعفاء العمد والمشايح وأولادهم تكون لاغية ولا يعمل بها

# السد والمشانخ العمومية

الصادرة في أول يوليو سينة ١٨٩٥ (١)

نمسوة && شروط تعيين العمد والمشايخ

الباب الاول

(شروط عمومية في توظف عمد ومشايخ البلاد)

الفصيل الأول ( في انتخاب العمد ومشايخ البلاد )

ملدة 1 — (مأخوذة من المسادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ والوارد تحت بمرة ه ٤)

ينبغي لمن يمين عمدة لبلد أن يكون حائزًا للشروط الآتية وهي :

اقلا \_ أن يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة (٢٠

ثانيا \_ أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل

ثالثا ــ أن لا يكون صدر عليه من المحاكم المستجدة بسبب جناية أو جمحة حكم قضائى يمس بحسن سيته واستقامته

ويتجاوز عن الشرط الثانى فى الحفالك والبلاد التى يكون كامل أطيانها ملكا لمنير أهلها

وأما البسلاد التي لايوجد فيها خمسة أشخاص يتلكون عشرة فدادين فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم ويجب أن يكون المشايخ أيضا حائزين للشروط الموضحة قبل وانما يكتفى في حقهم بأن يكونوا مالكين لخمسة أفدنة

<sup>(</sup>١) هذه اللائحة مؤسسة على الامرين العاليين الصادرين فى ١٦ مارس سنة ٥ ١٨ (والواردين تحت نحرة ٥ \$ و ٦ \$)

<sup>(</sup>٢) راجع الحاشية في أسفل المسعيفة ١١٧

وأما البلاد التى لايوجد فيهـا حمسة أشخاص يمتلكون خمســـة أفدنة فيكون السدارالمثابخ انتخاب المشايخ فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم

> فاذا توفرت الشروط المؤهلة لتولى العمدية أو المشيخة فى جملة أشخاص على السواء تكون الاولو ية لمن يعرف القراءة والكتابة

مادة ٧ ... (المادة ٢ من الامر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ راجع نمرة ٤٥) تشكيل واعتمامات تشكل في كل مديرية لجنة لانتخاب العمد والمشسايخ بمقتضى كشف تحرره لجان المديريات المدرية بأسماء الأشخاص المتوفرة فيهم الشروط المهيئة في المسادة الاولى

> وتنظر هذه اللجنة فىكافة المسائل التى تعرض عليها منالمدير أو نظارة الداخلية بشأن العمد والمشكيخ وأعمالهم

> وتبحتمع اللجنــة مرة فى كل شهرين فى أوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك فياعدا الاحوال الاستثنائية التي يطلب فيها المدير انعقادها لاعمال مستعجلة

> وتؤلف من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن منــدوب من نظــارة الداخلية ومن أحـد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من أعيان المديرية أوعمـدها يتتخبهم المديرمن بين الاشخاص الذين يعينون بالصفة الآتية :

> ينتخب عمد كل مركز مرس مراكز المديرية مندو با واحدا أو مندوبين على حسب العدد الذي تحدّه نظارة الداخلية ويجب تصديق النظارة على هذا الانتخاب فان لم تصدّق عليه يعاد مرة ثانية

> وتكون مأمورية هؤلاء المندوبين لسنة واحدة ومعذلك يجوز لنظارة الداخلية إبقاؤهم سنة تانية وعند انقضائها يتحتم تجديد الانتخاب

> ولكى تكون مداولات اللجنة صحيحة يجب أن يحضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من الاعيان أو العمد على الأقل ويكون فى هذه اللجنة نائب من المركز كاما دعت الحالة لتعيين عمدة أو شيخ لاحدى البلاد التابعة له

### وتكون قرارات اللجئة بأغلبية الآراء المطلقة

العدي والمشايخ

واذا تساوت الآراء يرجح الجائب الذي فيه الرئيس

وعلى اللجنة قبل الاقرار على تعيين عمدة أن تأخذ رأى مأمور المركز فاذاكان المطلوب تعيين أحد المشايخ فتأخذ أيضا رأى عمدة الناحية واذاكانت البلد كائة كلها أو بعضها في أحد تفاتيش مصلحة الاراضي الأميرية أو الدائرة السنية فتأخذ اللجنة أيضا رأى المفتش

ولا يكون تعيين من تنتخبهم اللجنة من العمد والمشايخ نهائيا الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليه

فاذا لم تصادق النظارة على من انتخبته اللجنة تعاد الاوراق اليها لانتخاب فيره من المترشحين

مادة سم \_ (المادة ٣ من الامر العلى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ (اجع نمرة ٥٠) يكون العمدة رئيسا دون غيره في بلده ومسؤلا عرب ادارة شؤنها ومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية أن تعين بطريقة اسمئتنائية بناء على طلب اللجنة عمدتين ليلد واحدة

وللجنة أيضا أن تطلب ضم جملة كفور أو نجوع أو عزب على بعضها لتكون تحت مراقبة عمدة واحد

وتقرر نظارة الداخلية لكل بلد بناء على طلب اللجنــة العدد اللازم من المشايح ليضموا الى العمدة لمساعدته على تأدية وأجباته ويراعى فيذلك عدد سكان البلد والمكفور والنجوع والعزب التابعة لها بقدر الامكان

و يكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة مأمور المركز باتحاده مع العمدة حسب رغية الاهالي العمد والمشايخ

### - الفصيل الثاني

## (في الامتيازات المنوحة لعمد ومشايخ البلاد)

امتيازات ممنوحة خاصة للعمد

مادة ٤ \_ (المادة الارلى من الامر العال العادرف ١٦ مارس سنة ١٨٩ راجع نمرة ٤١) يعفى كل عمده مدّة قيامه بوظيفته من دفع الاموال الاميرية عن حمسة فدادين من الاطبان التي يمتلكها في نفس البلد المعين فيها

مادة و \_ (المادة ٧ من الامراامالي الصادر في ١٩ مارس سنة ١٨٩٥ والمادتان ١ و٢ من الامر العالي الصادر في أول يوليه سنة ١٨٥٥)

وعدا ذلك يخول العمد ومشايح البلاد المزايا الآتية مكافأة لهم على خداماتهم وتلك الامتيازات هي :

امتيازات.هنوحة العمدوالمشايح أَوْلًا \_ اعفاؤهم وأولادهم من الخدمة العسكرية كالآتى

(١) لا قترعوب

(ب) لايطلبون للخدمة اذاكان قد وقع عليهم الاقتراع

(ج) اذا كان أولادهم قد دخلوا الحيش فيستمرون فيه حتى يتمه وا مدّة الحدمة فيه وفى الرديف ولكنهم يعافون من خدمة الخمس سنوات فى البوليس

(د) من يموت أو يستمغى من المشايخ والعمد المنوّه عنهم بعد تمضيته بالاقل خدمة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله دون أن يحكم عليه لخلل فى واجباته يعانى أولاده كلية من الخدمة العسكرية

(ه) أما العمد والمشايخ الذين يموتون أو يستعفون قبل فوات العشرسنوات المذكورة فيمنح لأولادهم مهلة ستة شهورفي خلالها يتكنون مندفع قيمة البدلية ثانيا \_ صرف مصاريف الانتقال اليهم كاما طلبوا الى صركز المديرية وذلك

في عدا الاحوال التي يقع منهم فيها اهمال أو خلل أوكاما عينوا في مأمورية خارجة عن المركز الكائنة فيه بلدهم

ثالثاً \_ معاملتهم أسوة موظفى الحكومة المربوط لهم ماهية فيا يتعلق باقامة الدعوى عليهم بسبب مايقع منهم أثناء تادية وظائفهم مخالفا لقانون الجنايات

العمد والمشايخ

# الفصـــــل الشـالث (في الواجبات المفروضة على العمد بوجه عام)

مادة ٣ - (المادة الرابعة من الامرالعالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩ راجع عمرة ٥٠)

يكلف العمدة بكافة المسائل المختصة بالأمنالعام فىدائرة بلده وعليه ملاحظة العمل بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه أيضا تنفيذ أوامر النظارات التى تبلغ اليه بوجه عمومى بواسطة مأمور المركز الذى هو رئيسه مباشرة

مادة ٧ ـ لا يجو زللعمدة أن يترك بلده مدة تزيد عن ثمان وأربعين ساعة بدون تصريح من المأمور الذي يجوزله أن يصرح للعمدة بالتغيب مدة أسبوع بفاذا رغب امتداد مدة تغيبه زيادة عن أسبوع لسبب ضرورى وجب عليه أن يتحصل أؤلا بواسطة المأمور على تصريح بذلك من المدير الذي يعين أحد المشايخ لينوب عنه

مادة ٨ ــ لا يستدعى المدير أو المأمو ر العمدة الى المديرية أو المركز الا اذا كان حضوره فيهما ضرو ريا ولا يجوز انتقال الافى الاحوال الضرورية وله أن يستعين بواسطة الخفراء ببلده فى توصيل المخابرات الرسمية للوكز

الفصل الرابع (في الجسن الرابع (في الجسن الت)

مادة ۹ - (اللاد الخاسة (۱) من الامرالها لي الصادر في ۱ مارسسة ه ۱ ۸ راجع عرفه ع)

يجوز عزل العمد والمشايخ بقرار يصدر من نظارة الداخلية

وفى حالة تفصيرهم فى تأدية واجبات وظيفتهم يجوز للدير أن يحكم عليهــم بالجزاكت التأديبية الآتية وهى :

مسؤلية العمد أمام الادارة

> الجزأ آت التي توقع على العمد والمشايخ

<sup>(</sup>١) عدلت هذه المادة بالامر العالى الصادر في ٢٨ نوفمرسنة ١٩١٢ راجع الصحيفة ١١٩

العمدوالمشايح

الانذار أو التوبيخ

الغرامة بحيث لا لتجاوز المائة قرش

التوقيف عن وظيفتهم في أثناء عمل التحقيق عن أعمالهم

ويجوز للديرفى حالة التوقيف أن يعين من يقوم مقامهم من مشايخ البلد

وإذا ظهر أن الامر الذى ارتكبه العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد من ذلك فعلى المدير أن يحيله على الجمنة المذكورة فى المادة الثانية ولهذه المجنة بعد سماع أقوال المتهم أن تحكم عليه بالجزا آت الآتية متفردة أو منضمة الى بعضها وهى الفسرامة الى خمسائة قرش أو الحبس لفاية ثلاثة أشهر بالاكثر أو العزل انما لايجوز الحكم بالحبس الاعما يقع مرب الاتعال محالفا لنصوص قوانين ولوائح الادارة العمومية الصادرة بصفة قانونية بما فيها الاحكام المدقنة عرائلة عما الاحكام المدقنة

وتبلغ هذه الاحكام الى نظارة الداخلية وهى يجوز لها أن تصدّق عليها أو أن تستبدلها بأخف منها

و يجب أن يكون أحد وكلاء النيابة حاضرا فى اللجنة كلما اقتضى الحال الحكم فى دعوى تأديبية

مادة . 1 \_ (المادة السادسة من الامرالهاليالها درف 1 مارسة ١٨٥ دارج نمرة ٥٤) الجسنزا آت المتوص علما كل ما يقع من العمد والمشايخ شمالها الوائح الترع والجسور والسكك الزراعية فادائح عسوصية والحافظة على جسور النيل وابادة الجواد و زراعة الدخان والتنبلك الجارى النظر والحكم فيها الآن بمعرفة المدير أو بمعرفة لجان ادارية مشكلة لحذا الغرض يكون النظر والحكم فيه من خصائص لجان المديريات دون غيرها اعتبارا مرت تاريخ صدور هـذه اللائمة وإذا أهمل الشيخ في انحراج الانفار الذين يطلبون من بلده أو تمكه بدون اذن فيجوز لهذه المجان الحكم عليه بالغرامة لناية ألفي قرش بمقتضى لائمة حفظ جسور النيل

العبد والمشايخ

مادة ١٦ ـــ اذا أهمل العمدة فى تبليغ أى غالفة تقع بشأن الزراعة الخفية أوتهريب الدخان أو الحشيش يكون مسؤلا بطريق التضامن مع مرتكب المخالفة بدفع الغرامات المحكوم بها

مادة ١٢ ــ كل اهمال أو فعل جنائى يقع من العمد والمشايخ بشأن قانون القرعة يستوجب احالتهم على مجلس عسكرى

> البــاب الثــانى (فى سلطة واختصاصات العمد والمشايخ)

> > الفصـــل الاول (في اختصاصاتهم القضائية)

> > > حدودسلطة

مادة ۱۳ \_ (المادةالتاسعة من الامراليالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ راجع نمرة ٤٥)

اذا وقعت مشاجرة أو إيذاء أو قسوة خفيفة ولم يحصل ضرب ولا جمح يكون للعمدة الحق في معاقبة الناعلين بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشا أو بالحبس مدة لا تتجاوز أربعا وعشرين ساعة وكذلك معاقبة من كان قادرا و رفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الاعمال أوالخدم أو المساعدة التي يسوغ له تكليفه بها بقتضى القوانين واللوائح ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع همذا الجؤاء الافي ظرف الثانية أيام التالية لوقوع الفعل الذي يستوجبه

مادة ١٤ \_ (المادة العاشرة من الامر العالى الصادر في ١ مارس سنة ١ ٨٩ راجع نمرة ٥٤)

كل قرار يصدر من عمدة يجب عرضه على مأمور المركز للتصديق عليه وعلى المامورالمذكور تنفيذ المقاب الوارد بالقرار فورا اذا صدّق عليه مادة و 1 \_ (المادة الحادية عشرة من الامرالعالى الصادر في ١ ١ مارسة ٥ ١ ٨ وابيع نمرة ٥ ٤) المعدول لشانخ

يحب على العمدة منع كل مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الاملاك و يجب عليه التوسط بطريقة ودّية بين الطرفين وتسوية الخلاف بأتحاده مع دلال المساحة وأحد المشايخ فان لم يرض أحد الطرفين بالتسوية فيرفع شكواه الى المحكمة المختصة وعلى العمدة المحافظة على الأمن العام وابقاء الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الحكم القضائي

مادة ١٦ \_ يجوز للعمدة أيضا أن يحكم مؤقتا فيكل منازعة تحدث بشأن استمال المساق أو المصارف التي تكون ملكا لأفراد الناس فيدارة بلده وتداخله في هدده الحالة يكون من تلقاء نفسه بدون احتياج لطلب الأخصام ذلك بما أن المصلحة العامة هي المقصودة من هذا التداخل

مادة ١٧ \_ يجب أن يكون بطرف العمدة الاربسة أرانيك الآنى بيانهـــا ليقيد فيها القرارات الصادرة منه وهذه الارانيك هي :

أورنيك نمرة 1 هذا الاورنيك يضبط فيه العمده وقائعالمشاجرات أو الايذاء أو القسوة الحفيفة

أورنيك نمرة y هذا الأورنيك يضبط فيه للممدة كل رفض أو اهمال نِشأن القيام بالاعمال أو الخدم أو المساعدة التي يطلبها العمدة

أورنيك تمرة ٣ يحرر فيــه العبدة كل ما يجريه بخصوص المنازعات المتعلقة بجدود الاملاك

أورنيك نمرة ¿ يحرر فيه العمدة كل مايجريه بشأن للنازعات المتعلقة بالمساقى والمصارف

ويجب على العمدة أن يحرر فى الاورنيك نمرة ١ أو نمرة ٢ كل مخالمة ويرسله الى المركز مع المتهم في مسافة أربع وعشرين ساحة تحت مراقبة أحد الخفراء

المهدوالمشايخ وسعث أيضا الى المركز الاورنيكين نمرة ٣ ونمرة ٤ المشتملين على الاحكام الصادرة منه

مادة ١٨ \_ لايجوز للعمدة أخذ أيرسم على الاجراآت المختصة بالمخالفات أو بالمنازعات المدنية

مادة ١٩ \_ على العمدة في حالة الحكم بالغرامة أن يأمر بالحبس عند الامتناع عن الدفع بحيث لا تزيد مدّة الحبس عن أربع وعشرين ساعة

مادة ٧٠ \_ يجوز للممدة في الاحوال التي تستوجب تخفيف الجزاء تنقيص الغرامة اني خمسة قروش

مادة ٢١ ــ تنفيذ الاحكام التي تصدر من العمدة يكون بالطرق الادارية

مادة ٢٧ مـ العمدة هو من مأموري الضميطية القضائية في الجهات التي وأجباتالممد بصفتهم من مأمورىالضبطية يؤذى فيها وظيفته وبصفته هــذه يجب عليه متى علم بوقوع جنــاية أوجنحة أو مخالفة أن يخبر فورا المركز بالجناية أو الجنحة أو المخالفة التي علم بها القضائية

ويجب عليه أيضا أن يقبل التبليغات التي ترد اليه في دائرة وظيفته بشأل الحنايات والحنح والمخالفات وأن يبعث بهـا فورا الى المركز ويجب عليه أيضا أن يستحصل على جميع الايضاحات ويجرى جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليه أو يعلم بها بأى كيفيةتما وعليه أيضا أن يتخذ جميع الوسائل التحفظيمة للتمكن من اشبات الوقائع وأن يحزر عن كل ذلك محضرا يرسل للأمور مع الاوراق الدالة على الثبوت

مادة ٢٣ \_ يجوز للعمدة أن يشرع في اجراء التحقيقات الابتدائية في حالة مشاهدة الحانى متلبسا بالحناية

ومشاهدة الجانى متلبسا بالجناية هي رؤيته حالة ارتكابها أو عقب ارتكامها سرهة نسيرة ويعتر أيضا أن الحاني شوهد متلبسا بالحناية اذا اتبعه من وقعت عَلِيهِ الْجَنَايَةِ عَقَبِ وَقُوعُهَا مَنْهُ بَرْمِن قَرْيْبِ أَوْ اتَّبَعْتُهُ العَامَةُ مِعَ الصياح أو وجد فىذلك الزمن حاملا.لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أو راق أو أشياء أخرى يستدل السمد والمشايخ منها على أنه مرتكب الحنامة أو مشارك فى فعلها

مادة ٢٤ ـ يجب على العمدة فى هذه الحالة أن يتوجه بلا تأخير الى عمل الواقعة ويحزر مايلزم من المحساضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة الحمل الذى وقعت فيه ويسمع شهادة من كان-اضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

مادة ٢٥ ــ اذا شوهد الحانى متلبسا بالجناية أو وجدت قرائ أحوال تلل على الشروع فى ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعذ شديد يجوز للممدة أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه و بعد سماع أقواله انــــ لم يأت بما يبرئه يرسله فى ظرف أربع وعشرين ساعة الى المركز

مادة ٢٦ ــ ليس للعمدة الحق فى اجراء التفتيش فيمنـــازل الأفراد وانحــا خميش المناظ يجوز له فىحالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية أن يدخل فى منزل المتهم ويفتشه و يجب عليه أن يضبط كل ما يجده فيه من الاشياء التى يمكن التوصل بهـــا الى كشف الحقيقة

> مادة ٧٧ ــ تفتيش منزل أحد الانتخاص الموضوعين تحت المراقبة بمعرفة البوليس يجب أن يكون بحضور عمدة الناحية وأحد المشايخ أو بحضور النين من المشايخ في حالة تغيب العمدة

> مادة ٢٨ – يجب على العـــمدة فيا يختص بالامور المتعلقة بتهريب الملح والنطرون أن يمتثل للطلب الذي يتحورله بشأن اجراء تفتيش محلات سكر.
> الانتخاص المشتبه بوجود ملح أو نطرون مهرب فيها بمساعدة مأموري المصلحة صاحبة الشأن

مادة ٢٩ \_ يجب على الممدة مساعدة المحضرين في اعلان الاوراق القضائية مسامدة المحضرين وتنفيذ الاحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

العدوالمشايخ

مادة ٣٠ ــ اذا توجه المحضر الى عمل الحصم لاعلان ورقة ولم يجده او لم يجد خادمه ولا أحدا من أقار به ساكا معه فيجب على العمدة أن يؤشر على الاصل و يستلم الصورة وتسليمها للعلنة اليه متى حضر

مادة ٣١ \_ اذا كانت ابواب المحلات فى حالة توقيع الجيز منلقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعدّ على المحضر أو مقاومة له فيجب على العمدة اعطاء المساعدة الى ال ضر المذكور والتوقيع منه على المحضر

مادة ٣٧ ــ يجب على العمدة أن لا يعــارض فى لصق اعلانات البيع على باب سكنه سواء كان البيع بمقتضى حجز المقارات أو المنقولات

واذا كانت المين المحجوزة من العقارات الثابتة فعلى العمدة أن يسستلم صورة محضر الحجز وأن يؤشر على الاصل بالاستلام

مادة سس \_ يجوز للعمدة فى المبايعات التى تحصل بموجب أحكام قضائية ان يجرى عند الاقتضاء تقل الاشياء المحجوزة الى أقربسوق لأجل بيعها بمعوفة المحضر المكلف مذلك

> الفصـــل الثــأنى (في الاختصـاصات الادارية)

# قسم ١ ــ الأمن العمام

ملاحظة سير مادة ٣٤ مد حيث أن العمدة هو مسؤل شخصيا عن الأمن في بلده وفي الكفور أعمال الخفرة والنجوع والعزب النابعة له بما لديه من الوسائل التي يخولها له ترتيب ألحفر فلا حاجة لأعمال شياخة النوبة وتكون تأدية الحفر ليلا بمرفة شيخ الحفراء والطؤافة الدين يكونون تحت أمر العمدة ومع ذلك يجوز في كل حال للعمدة أن يكلف أحد المشايخ بمراقبة كيفية اجراء هذا العمل

مادة ٣٥ ــ العمدة مسؤل عن سمير أعمال الخفراء فى بلده وفى الكفور الصدرالمنايخ والتجوع والعزب النابعة له على مقتضى التعليات الصادرة من الحكومة فى هذا الشار .

فيجب عليه ملاحظة ما يأتى :

أ و لا \_ ان يكون عدد الخفراء مطابقا القواعد المقرية

ثانیا \_ أن یکون انتخاب الخفراء من ارشخاس الحسنی السیر

ثالث \_ أن يحصل ماهياتهم في أوفاتها

رابعًا \_ أن توزع أجرة الخفر بالعدل بين أهالي البلد

خامساً \_ أن تكون إلخفراء تحت مراقبة فعلة فيما يختص بتأدية واجباتهم

مادة ٣٦ \_ يجب على العمدة احراء الملاحظة الشديدة على نزل الشخالة للاحظة زل الشخالة الموجودة بصفة مؤقّتة بدائرة بلده

مادة ٣٧ \_ يجب على العمدة فى حالة ما اذا أقامت العربار\_ بالخيرش علاقات العديم فى أراضى المزارع أن يتحد مع شـيخ الفرقة بالنجع على تعيين المحل الذى يجب مجموعالموان على العربان الاقامة فيه

مادة ٣٨ \_ يجب أن يكون لدى العمدة كشف بأسماء بميسع الرجال التابعين لتجمه ويجب على شمسيخ الفرقة أن يبلغه فى الحال عن كل غريب يحضر لتجمه

مادة ٣٩ \_ اذ تحقق العسمدة من وجود أشخاص مشتبه في أحوالهم ضمن العربان يبلغ الامر الى المركز وهو ينظر فيما اذاكان يلزم اعتبار الشخص المذكور مشتهما فيه حقيقة وان ثبت له ذلك يعرض الامر الديرية

مادة . ٤ \_ يجب على عمدة البلد أن يخاطب شسيخ الفرقة مباشرة عن كل أمر يتعلق بعربان نجعه وفى حالة ما اذا لم يجب طلبمه يتخابر مع المركز للفصل فى الحلاف

العمد والمشايخ

وإجاتالعمد فيايتعلق بأعمال اليوستة

مادة ٤١ \_ يجب على العمدة احضار الخفراء اللازمين للحافظة بداخل مكاتب البومستة عند ما تطلب المصلحة منه ذلك على مصاريفها بحيث يكون هؤلاء الخفراء من الرجال الأمناء الصاقين

مادة ٢٤ \_ يجب على العمدة ملاحظة الخصراء فيا يختص بتحفظهم على هل المراسلات المنوطة بها سعاة الارياف وسعاة البوستة الذين يمرون في دائرة

مادة ٣٧ \_ يجب على العمدة المحافظة على صناديق المراسلات التي توجد بالارياف بحيث يمنع حصول التعدى عليها من الاهالى

مادة ٤٤ \_ يجب على العمدة أيضا مساعدة مستخدى البوسسة في اعادة طرق المراسلة والتحفظ على نقل البوستة عنـــد حصول عطل للسكة الحديد أو كسركو برى أو تعطيل الطرق في زمن فيضان النيل

> واجبات الممد ألسكة الحديد

مادة وي \_ عمدة الناحمة الذي يوجد بدائرة اختصاصه طريق السكة الحديد فها يتعلق بأعمال مكلف بحفظ هذا الطريق وسلوك التلفراف وقوائمه الكائنة بمحطة السكة الحديد ان وجد بمركزه محطة ويجب عليه بوجه عام ملاحظة عدم حصول أي ضرر لاملاك مصلحة السكة الحدمد الموحودة سلده

ويجب عليه أن يمنع كل مخالفة تقع مر. أهالى بلده بشأن لوائح المصلحة المذكورة ويمنم كل زراعة تحدث خفية في أراضيها والمرور على طريق السكة الحديد الا اذاكان هذا الطريق مستعملا كحسر للنيسل وكذلك يمنع المزارعين المجاورين من تعرية جسور السكة الحدمد

مادة ٤٦ ... يجب على العمدة أن يمنع الاهالي من سرقة مهمات المصلحة أو نهب البضائع التي تسقط من القطورآت وأن يخطر في هـــذه الحالة الاخيرة أقرب محطة المه

مادة ٧٤ \_ يجب على العمدة مساعدة مستخدى المصلحة عند حدوث أخطار بالسكك الحديدية وتقديم الانفار اللازمين اذا احتاج الام لاعمال العمدوالمشايخ

اضطرارية وخصوصا عنمه ما تكون جسور السكة الحديد مهددة بارتفاع المياه وعلى العموم يجب عليمه مساعدة مستخدى المصلحة فى كافة المسائل التي يكون لهـا علاقة بين المستخدمين المذكورين وبين الاهالى

واجبات العمد فيا يتعلق بامور الضبط مادة ٤٨ \_ يجب على العسمدة منع حمل الاسلحة النسارية وذاك فيا عاما الاشخاص المصرح لهم قانونيك والاشخاص المصرح لهم بجمسل الاسلحة المذكورة هم الاعيان ومن يمتلكون أكثر من خمسين قدانا والتجار الذين لهم عمل تجارة باسمهم والموظفون وأرباب الرتب والنياشين وكل شخص بيسده رخصة قانونيسة من المديرية

مادة 93 \_ يجب على العمدة إخطار المركز عن كل وفاة يحصل الاشتباه فيها مادة 00 \_ يجب أيضا على العمدة إشعار المركز عن وجود المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم والاشخاص المتشردين

أوّلا \_ من لم يكن له محل اقامة ثابت ولا وسائط للتعيش ولا يتعاطى عادة صناعة ولا حرفة

ثانيا \_ الشحاذون الأقوياء البنية القادرون على العمل المعتادون علىالتسؤل في الطرق العمومية

> ثالثا \_ من يسعى فى كسب معاشه بتعاطى ألعاب القار أو التنجيم يعتبر من الانتخاص المشقبه فى أحوالهم أؤلا \_ من حكم عليه لسرقة أو نصب

ثانيا \_ من وضع تحت مراقبة البوليس بحكم قضائى بسبب جنحة أو جناية وقعت منه

ثالثاً \_ من يوجد بعــد غروب الشمس متجؤلا أو خفياً بضواحى ناحية أو عزبة أو بلدة أو فى أى مكان آخريستوجب الشبهة بدون ابداء عذر مقبول عن وجوده بهذه الحالة فى الأماكن المذكورة

العمدوالمدايخ

مادة ٥١ - يجب على العمدة أرب يراقب بنوع خصوصى الأشخص الموضوهين تحت مراقبة البوليس بحيث يتبعون بكل دقة أحكام الضبط السارية عليهم وخصوصا فيا يتعلق بالزامهم بالعودة لمحل سكنهم عند غروب الشمس وعدم خروجهم قبل شروقها

مادة ٥٦ ــ يجب على العمدة أن يخطر المركز عن كل بناء عزبة يشرع فيه بدون الحصول مقدّما على قصريح من جهة الاختصاص وأن يمنع استمرار العمل مادة ٣٥ ــ يجب على العمدة أن يبلغ عن كل محل عمومى يفتح بدون رخصة. مادة ٥٤ ــ و يجب عليه ملاحظة عدم اقامة أى بناء كان على أجرار... الناحية بدون تصريح خصوصي بذلك

مادة ه ه \_ يجب على العمدة بوجه عمومى تبليغ المركز عن كل ما يحدث ببلده من الامور الغير اعتيادية مثل ظهور الجراد ودودة القطن

### قسم ٢ ـــ النظافة العموميـــة

الاعسار من مادة ٥٦ ـ يجب على العسمدة أن يعلن المركز في الحال بأى مرض يغشو الامراض وزيادة فى بلده و بكل وفاة غير عادية تحدث بين الأهالى الوفيات

الاخبار من مادة ٥٧ ـ يجب عليه أيضا أن يغبر المركز فورا بكل حيوان مشتبه فيه الحيوانات التي ونفق بمرض معد سواء المغه ذلك أو ورد له عنه أخبار من صاحب الحيوان تتفيأم الله كلف وكل يجب عليه أن يخبر المركز بعدد الحيوانات النافقة في البلد فيما اذا كان مدية هذا العدد غير اعتيادي

رفيرم الحيوانات مادة ٥٨ ــ يجب على العمدة منع القاء رمم الحيوانات النافقة بالطرق العمومية من الترع أو بنهر النيل أو بانترع أو بالخبارى أو بالبرك أو بالسواق

ويجب عليــه رفع كل جثة أو رتمة حيوان توجد فى الترع أو فى مجارى المياه الكائنة بدائرة مركزه وأن يجرى اللازم لدفن الرمة العمدوالمشايخ ملاحظة نظافة مياه الترع

مادة ٥٥ ـ يجب على العمدة منع تصريف مجار برومصارف أصحاب الاملاك الكائنة على الشواطئ في النيل او الترع المعتاد اخذ مياه الشرب منها ويجب عليه كذلك أن يمنع الإهالي من الاستحمام في الجهات المذكورة هم أو حيواناتهم من إلقاء القاذورات والكناسات ومن غسل ملبوساتهم فيها

مادة م ٣٠ \_ بحب على العمد الاعتناء بملاحظة نظافة الطرق العمومية ملاحظة النظافة الله من العمومية المنطقة النظافة التي بها المساكن والحوانيت ومنع إلقاء القاذورات أو الاوساخ في الطريق العام فالطرقللسومية و يجب عليه كذلك منع استعال الاراضي الفضاء كمستودع للقاذورات والاهتمام يجعلها محاطة ماسوار بمعوفة ملاكها

مادة 11 - ييمب على العمدة ملاحظة عدم انصال مجار يرا لجوامع والحمامات ملاحظة الشروط المحيسة في المحيسة المحيسة

مادة ٩٣ ـ يجب على العمدة منع حضر برك في بحرى البلد والعزب لتشفيل مع حفرالدك الطوب أو لعمل صناعة أخرى بها ويجب عليه أيضاً منع ايجاد همنده البرك في الجمالت الاحرى القبلية والشرقية والغربية في الاراضى التي يكون بينها وبين المساكن هسافة أقل من ١٠٠٠ مثر

مادة ٩٣ \_ يجب على العمدة ملاحظة عدم دفر الموتى في غير المقابر ملاحظة هنو المورح بها وبدون الحصول ابتداء على الاذن اللازم للدفن من اللهبور

مادة ٩٤ \_ يجب على العمدة مراقبة صيارف البلد في قيد المواليد والوفيات مراقبة اعمال دفاتر المواليد وتطعيم المحدرى في الدفاتر الموضوعة بطرفهم لهذا الصدد مع مراقبتهم أيضت والوفيات والتطعيم ويجب عليه المبدى في تحرير الكشوفات والشهادات المختصة بالمواليد والوفيات والتطعيم ويجب عليه

العمدوالمشايخ

أن يوقع على الدفاتر المذكورة مع حلاقى الناحيــة حتى يكون هذا التوقيع كفالة دالة على استيفاء الاصول اللازمة فىقيـد المواليـد والوفيات والتطعيم التىحصلت فى مدّة الشهر وهو مسؤل عن تنفيذ كافة هذه الاحكام بكل سرعة ودقة

> الاخبار بالمواليد والوفيات

مادة مى كل ولادة أو وفاة حصلت ولم يوجد من يخبر بهـــا من أقارب أو أطباء أو قوابل فيجوز لشسيخ البلد أن يشعر بهـــا مصلحة الصحة فى ظرف ثلاثة أيام من يوم الولادة أو الوفاة

### قسم ٣ ــ الرى والأشغال العمومية

المحافظة على الجسور والترع

مادة ٣٦ \_ العمدة مسؤل عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية الموجودة فى دائرة مركزه والموكولة الى عهدته

مادة ٣٧ \_ ويجب عليه ملاحظة نجاز الاعمــال الخصوصية التي تأمر بها المصلحة ذات الشأن فى دائرة بلده

مادة ٦٨ \_ يحب على العــمدة أو أحد مشايخ الناحية التي تكون حصلت فيها مخالفة أن يوقع مع مهندس المركز على محضر المخالفة

وفى حالة امتناع الشخص المتهم بمُمالقة المطلوب حضو ره أمام القومسسيون الادارى المختص بالنظر فى المخالفات من التأشير على طلب الحضور أو فى حالة غيابه يجب على العمدة أن يوقع على الطلب المذكور وقت تسليمه و يحرر وصلا بالاسسستلام

مادة ٦٩ ـ يجب على العمدة أن يقدم للديرية لغاية يوم ١٥ يوليوكشفا بأسماء الانفار المقتضى اخراجهم من البلد التي فى دائرته لاجل خفر جسور النيل مدة الفيضان ويكون هذا الكشف على قسمين متساويين وإذا تأخر أحد الانفار المندرجة بالكشف المذكور عن الخروج للنفر فعلى العمدة أن يقدّم رجلاآخر بدله فى الحال مادة ٧٠ ـــ العمدة الذي بعسهدته الأثربة أو الاحجار أو الاخشاب أو غير العمدوالمثاني ذلك من المهمات اللازمة لحفظ الترع والحسور يكون مسؤلا ازاء الحكومة اداريا اذا لم يبلفها فى حالة أخذ أو اعدام أى شئ من المهمات المذكورة

> مادة ٧١ \_ يجب على العمدة أن يبلغ عن كل مستى يصدر احداثها بدون رخصة وعن كل ساقية أو آلة رافعة أو أى آلة بخارية تستحدث كذلك بدون رخصــــة

> مادة ٧٧ \_ يجب على العمدة أن يجرى توزيع المياه على أهالى بلده بالعدل وعليه أيضا منع كل تعدّ على حقوق الفير يستوجب الشكوى

مادة ٧٣ ــ يجب على العمدة أرب يعـــمل على حفظ الطرق الزراعية ملاحثة المكك وملحقاتها بدائرة بلده فى حالة جيـــدة وكذلك الطرق العــامة المــاثة ببلده أو الزراعة الموصـــلة منها الى قوية أخرى و يجب عليه أن يمنع كل ضرر أو تعدّ يقع على الطرق المذكورة

مادة ٧٤ \_ يوقع العمدة أو أحد مشايخ البلد الذي تكون المخالفة قد حصلت في دائرته على محضر المخالفة مع مهندس المركز

ويجب علىالعمدة أن يوقع علىالتأشير المسطر بأسفل ورقةالتكليف بالحضور الدال على تسليم تلك الورقة الى الشخص المكلف بالحضور وذلك فىحالةغياب أو امتناع الشخص المذكور

مادة ٧٥ \_ يجب على العمدة أن يمنع استخراج عظام الحيوانات أوأعمال ملاحظة اعمال المخلفر بدون أخذ رخصة من نظارة الانسخال بذلك ويجب عليه أن يحطو المركز الحفر في الحال بما يستكشف من الآثارات التاريخية أو الكنوز أو الاشياء الصناعية التي يحبوه بها المرخص له بالحفر

### (قسم ٤ ـ القـــرعة)

العمدوالمشايخ تمحر يركشوفات الاحصاء

مادة ٧٦ ــ على العمدة أن يحرر بالانحاد مع مشايخ الناحية والصراف كشوفات الاحصاء عن شبان الفرعة وهو مسؤل مع المذكورين عن صحة هذه الكشوفات

ويجب عليهم أن يحررواكشفا عن الشبان البالغين سن ١٩ سنة وينقسم هذا الكشف الى ثلاثة أقسام على الوجه الاتى

- ( 1 ) القسم الاقل يشتمل على أسماء والقاب الشبان المولودين بالبلدة القاطنين بها مع توضيح أسماء آبائهم وصنائمهم
- (ب) القسم النانى يشتمل على أسماء وألقاب الشبان المولودين بالبلدة الغير قاطنين بها مع ذكر جميع الاستعلامات التي يمكن الحصول عليها فيا يختص بمحل سكناهم وصنائمهم
- (ج) القسم الثالث يشتمل على أسماء وألقاب الشـبان القاطنين بالبلدة الغير
   مولودين فيها ويشتمل كذلك على بيان محل ولادتهم

مادة ٧٧ مـ يجب على العمدة لأجل الوصول الى معرفة سن الشبان بقدر ما يمكن من الضبط أن يراجع دفاتر الجهة وأما الشسبان الذين تكون أسماؤهم غير مندرجة بها فيستدل على سنهم بهيئتهم الظاهرية و بما هو معلوم عنهم وعلى مجلس القرعة أن يجدد سن هؤلاء الشبان مع مراعاة الدقة والعدل

ماده ٧٨ ـ يجب على العسمدة أن يدرج فى الكشوفات الاحصائية جميع الشبان الداخلين فى من القرصة بدون أن يستثنى منهم من له حق المعافاة كأولاد العمد والمشايخ وحلاقى الصحة وموظفى التنصلاتات والفتهاء وطلبة العلم وغيرهم وذلك لأجل أن يحكم مجلس القرعة فى أوجه المعافاة بحسب القانون مادة ٧٩ ــ يجب على العسمدة أن يحرر بالانحاد مع نظار العزب والكفور العمدرالمثامج كشف الاحصاء عن شـــبان الترعة الموجودين بالعزب والكفور التابعة لبلده وهم مسؤلون جميعا عن صحة هذا الكشف

مادة . ٨ ـ بعد تحرير الكشوقات على الوجه المتقدم ذكره يصدير لصقها بالمحلات الأكثر استطراقا في البلد حتى تكون معلومة على قدر الامكان لدى العموم ثم تحرير منها نسخة صحيحة موقع عايها بختم العسمدة والصراف والمتناخ وترسل إلى مأمور المركز

مادة ٨١ \_ يجب على العمدة أن يبلغ المركز عمن يحضر البلده ويسموطن بها من الأغراب الداخلين فى سن القرعة وأن يدرج هؤلاء الافار فى كشوفات الإحصاء المستجدة حتى انه عند انفضاض مجلس القرعة نتخذ فى حقهم الاجراآت المنصوص علمها فى القانون

مادة ٨٧ \_ يجب على العمدة أن يخبر المركز بدون تأخير عمر لم تدرج أسماؤهم سهوا في كشوفات الاحصاء وأن يضيف هذه الاسماء على قوائم القرعة المستجدة

مادة ٨٣ ـــ بيحب على العمدة أن يبلغ المركز فورا عن كل شخص من شبائر الفرعة بيارج بلده مع عائلته

واجباتالعمد والمشابخ إزاء مجلس القرعة مادة ٨٤ \_ يجب على عمدة البلد ومشايخها أن يحضروا عمل القرعة مع الانفار المطلوبين اليها

مادة ٨٥ ــ بيمب على العمدة والمشايخ أن يقدّموا لمجلس القرعة كشوفات موقعا عليها بأختامهم ومرينا فيها حالة عائلات السبان المطنو بين للقرعة وأسمـــاء والقاب وسن أفراد عائلاتهم مع بيان المتروجات من الاناث والارامل والذكور القادر بن والفرقادرين على التكسب

العمدوالمشايخ

و بعد تمتيم أعمال القرعة يسلم المجلس الىالعمدة نسخة من القوائم موقعا عليها من رئيس المجلس المذكور وأعضائه

مادة ٨٦ \_ يجب على العمدة أن يتأكد من سن وأوصاف طلبة العلم الدينى الذين يطلبون معاناتهم من الخدمة العسكرية وقت عمل القرعة وعليه أن يتحقق ما اذاكان الطلبة المذكورون منقطعين لتعلم العاوم الدينية

مادة ٨٧ \_ يجب على العمدة أن يرسل لمجلس القرعة العسكرية السودانيين المقيمين في بلده الذين لم يسبق فرزهم وذلك لأجل معاملتهم طبقا لاحكام قانون القرعة العسكرية

مادة ٨٨ ـ يجب على العمدة أن يحضر أمام مجلس القرعة الموجود بمركزه عند ما يطاب اليه لاعطاء الايضاحات المحتصة بمسائل القرعة كالمطاعنات التي تحصل فى حقه أو فى حق مشايخ بلده أو غيرذلك فان لم يمكنه الاجابة بنفسه فله أن يستحضر من يرغب من المشايخ للاسترشاد منه عن اللازم

> واجباث العمد بعدائتهاءالذرعة وما يجب عليم تبليذ، من أحوال الاعفاءوانش ‹

مادة ٨٩ \_ على العمدة أن بيلغ المركز فورا عن أسماء من يتوفون أو تعتريهم عاهات أو أحوال تعفيهم من الخدمة العسكرية بعد عمل القرعة وتسليم قرائمها

مادة . و \_ اذا اقطع أحد الطلبة أو الفقهاء بعد معافاته من الحدمة العسكرية عن طلب العلم أو عن تلاوة القرآن الشريف واستغل بأى صناعة أخرى نعلى العمدة أن يعلن عنه المركز في الحال لاخطار نظارة الحربية عنه كما أنه يجب عليه بوجه عام أن يعلنه عن كل شخص من شبان القرعة سبقت معافاته قانونا ثم طرأت عليه أحوال تسقط حقه في المعافاة

مادة ٩١ ــ يجب كذلك على العسمدة أن يبلغ المركز عن وقوع أى طلاق بعد تشكيل مجالس القرعة أذ أن أكبر أبناء المطلقة أو أكبر أبناء أبنائها الذى يقوم بنفقتها وشؤونها شرعا هومعافى من الخدمة العسكرية فلا يعتبر حينئذ طلاق

الأم الا اذاكان حقيقيا ومثبوتا بالصفة الشرعية أى لم يكن فيه أدنى قرينة تدل السد والمشاخ على تحايل أو غش

> ففي، هـــده الحالة اذا تزوجت المطلقة بعد معافاة أكبر أبنائها أو أكبر إنـــاء أبنائها فعلى العمدة أن يبلغ المركز بذلك

> مادة ٩٢ \_ يجب على العمدة أن يخطر المركز عن أنفار القرعة الذين تشوهون عضوا من أعضائهم بأى طريقة كانت تخلصا من الحدمة العسكرية

> و وضح فى التقريرالذي يقدمه العمدة تفاصيل الحالة مع بيان أسماء الاشخاص المشاركان للاتفار المذكورين في هذا الفعل

مادة ٩٣ \_ يجب على العمدة ومن يلزم من المشايخ أن يحضروا بأنفسهم وقت طلب الانفار للخدمة بالحيش لأجلاجتناب تغيير الآنفار المذكورين بغيرهم ولأجل أن رشدوا مفتشي القرعة عن كل شخص من المطاوبين للخدمة طرأت عليه أجول بعد اقتراعه صبرته مستحقا العافاة

مادة ع م يجب على العمدة أن يهتم في البحث عرب كل صف ضابط البحث عن الهارين وضبطهم أو عسكري يرد له بلاغ عنه من المديرية بهروبه من الحيش ويجرى ضـــــطه وارساله للك

### قسم ہ ۔ قانون الانتخابات

مادة وه \_ يجب على العمدة وقت تحرير الانتخابات أن يحرركشــفا على واجبات العمدة مدة الانتحامات ترتيب الحروف الهجائية على نسختين بيين فيه أسماء المنتخبين ( بكسر الخـاء ) في دائرة مركزه

> وهذا الكشف يكون شاملا لاسمـاء جميع المصريين الذين يكونون من رعايا الحكومة المحلية البالغين من العمر عشربن سنة كاملة ويستثنى منهم العساكر الذين تحت السلاح وكذلك الاشخاص الذين يوجدون في احدى الاحوال الآتيــة التي تمنع من أهليتهم للانتخاب

العبد والمشايخ

واجبات العمدة

إزاء المساحين

(١) المحكوم عليهم بالانسمغال الشاقة أو بالسجن أو بالثنى أو بحرمانهم من حقوقهم السياسية أو بالاقامة فى جهة معينة والمحكوم عليهم أيضا لارتكاب سرقة أو احتيال أو خيانة أو انتهاك حربة الآداب

(ب) المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم فىأداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة أو لتعسميهم على أحد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية

(ج) المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

مادة ٩٦ \_ يجب على العمدة أن يعلق نسخة مر الكشف المذكور على باب منله و يرسل صورة منه الى المركز موقعا عليها بمنتمه وختم المشايخ مع المحضر المثبت استيفاء اجرا آت النشر وتحفظ الصورة الشائية بطرف العسمدة لاجل تصليحها اذا لزم الحال حسب ارشادات المدير الذي يرجع اليه المتتخبون (بكسر الخاء) الذين أهمل درج أسمائهم بدفتر الانتخاب في طلب قيدهم بالدفتر المذكور

وعند مراجعة صحة هذه الكشوف يضيف العمدة المصريين الذين يترًا آي. أنهم تحصلوا على الصفات المطلوبة قانونا ويشطب منها أسماء الاشخناص المتوفين والذين فقدت منهم الصفات المطلوبة

> الفصيل الشالث (في الاختصاصات المالية)

قسم ١ ـ أملاك الميرى الحرة

مادة ٩٧ \_ يجب على السمدة دوام المراقبة والمحافظة على أملاك الميرى لمنع تمدّى الغير عليها سواء كان بالبناء أو بالزرع أو غير ذلك واخبار الحكومة في الحال عن كل من يتمدّى عليها مادة ٩٨ \_ يجب على العمدة أن يعطى لمساحى الحكومة كافة الايضاحات السدوالمنانج التي تطلب منه وأن يساعدهم فى تأدية واجباتهم

وعليه أن يبين لهم أيضا حدود هذه الاراضى والعقارات المعتاد تأجيرها والغير مؤجرة وكذلك الاراضى التي صار نزعها للنافع العمومية وغير ذلك

مادة ــ ٩٩ ــ يجب على العمدة مساحدة مأمورى الحكومة عند مايطلبون منه ذلك لاجل تثمين أطيان وأراضي الميرى الكائنـــة بدائرة مركره وتقـــدير ماساويه من الضريبة والايجار والحتم منه على الاوراق المبين بها تثمين وأوصاف الاراضي المذكورة وعليه استلام الاطيان في عهدته لحينها تصدر أوامر الحكومة بتسليمها لمشتربها

الاعلان عن المزايدات مادة ١٠٠ ـ يجب على العمدة اعلان أهـالى البلاد عن المقتضى بيعه أو تأجيره من أملاك الميرى الحرة وتعريف الراغبين عن حدودها

مادة ١٠١ ـ يجب على العمدة الاتحاد مع مندوبي الحكومة في تسليم ما يباع من أملاك الميرى المشترير في الجهات وبالأوصاف التي عملت المباحث على مقعضاها

مادة ١٠٧ \_ يجب على العمدة بوجه عام أن يحافظ فى جميع هذه الاحوال هلي هدم مس صوالح الحكومة

قسم ٢ \_ الاموال المقررة

مادة ١٠٣ ــ يجب على العمدة مساعدة صيارف الحكومة فى تحصــــــِل علانات السد أموال الاطبـــان والعوائد والرسوم المقررة الاخرى المكلف بمحصيلها الصيارف عم السيارف

العبد والمشايخ

مادة ١٠٤ ـ وبيمب عليه تعيين من يلزم لحفظ نقود الحكومة أثساء مدة ابداع هذه النقود فى دائرته

مادة م ١٠٥ \_ بيحب على العمدة مساعدة الصيارف في تحرير المحاضر السنوية المختصة بالتغييرات التي تحدث بين واضعي البد والتصديق عليها بالصحة

مادة ١٠٦ ــ العمدة مكلف بمعاينة أملاك ضمان الصيارف وتحرير محاضر المعاينة والتوقيع عليها ثم يصدق على المحاضر المذكورة من مأمور المركز

مادة ١٠٧ \_ يجب على العمدة أن يخسبر مامورى الحكومة فى حال ما اذا كان ضمان الصديارف يتصرفون فى شئ من أملاكهم سواءكان بالبيع أو بأية طريقة تما قبل اخلاء طرفهم من الضائة

مادة ١٠٨ ــ و يجب عليه أثناء مروره فى التنتيش السنوى أت يطلب حضور المؤليز ... ومعهم الاوراد بطرف المنسدوب المرسسل من نظارة المسالية لمراجعتها

### قسم ۳ ۔ المجـــوزات

توقيعا لحجوزات الامتيازية

مادة ١٠٩ ـ يجوز تكليف العصدة أو أحدمشايخ البلد بناء على طلب أصحاب الشأن بتوقيع الحجز الامتيازى على محصولات الاطيان لاستيفاء الايجارات المتأخرة

أما الخضروات والفواكه التي يخشى عليها من التلف مدة الججز فيصدير بيمها يوميا والثمن يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالمجز وعلى الشيخ المدين لاجراء المجز أن يحور به محضرا وأن يكون حارسا للاشسياء المحجوزة أنمى يجوز له أن ينيب واحدا أو أكثر من خفراء البداد تحت مسؤليته و يعطى له فى نظير ذلك مكافاة لغاية خمسة فى المسائة من ثمن المحصولات المباعة

مادة ما ۱۱ ـ لايجوز لشيخ البلد المعين بأمر من المدير أن يمتنع بلا عذر السد رالمثانج شرعى عن اجراء الحجز فورا فان امتنع بلزم بقسمة مايتحقق نقصمه من المحصول فى مدّة تأخيره عن أجراء المجز مع مصاقبته بالعقو بات التى يسمستحقها حسب القسانون

> اذاكان لشسيخ البلد شأن فى المجزسوا، كان بعنة دائن أو مدين ولم يكن فى البلد شيخ آخريقوم مقامه فيمين المدير أحد ضباط البرليس أو أحد موظفى المديرية ليقوم بدلا عنه بالاعمال المدينة فى المواد § و . و و ۲ و ۲ من الاصر العالى الصادر فى ۷ سبتمبرستة ؟ ۸ ۸ ۵ ( )

> ولكن لايجوز في أى حال من الاحوال أن يكون الضابط أو الموظف حارس ألا "شسياء المحبوزة بل يجهب عليه أن يعين حارسا اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ( الامر السائى الصادر في 77 ما يوسنة ( 1۸۵0 )

> مادّة ١١١ ــ يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملا على بيان الاكسار المحجوزة ويجب أن توزن تلك الانمسار أو تكال على حسب نوعهــا

#### (١) الام العالى الصادر في ٧ سبتمبرسة ١٨٨٤

المسادة الرابعة ــ يازم أن يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالجز شتمناد على تعيين أحد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسؤليت، وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجز أن يحروبه محضرا وأن يكون حارسا للاكياء المحجوزة اتما يجوزله أن يستيب عنه واحدا أو أكثر من خفراء البلد تحت مسؤليته

و يعطى فى نظير ذاك لشيخ الباد لنامة خمسة فى المسائمة من تمن المحصولات المناعة ولكل من الخفراء تلائة قررش يوميا بحيث ان المديريسين القدر اللازم منهم على قدوالاحتياج الضرو دى وقيمة مايصرف للشيخ والفقراء يخصم من ثمن المحبوز

الممادة العاشرة سـ بييزــــ في الاعلان الذى يلصق محل البيع و يومه واحم المداين واحم المدين والاتمـــارواغتصولات المقصود بيمها والحلية المستحق ويتصل البيع أمام شيخ البلد الذى تعين لاجراء المجزو يسير الاستمرارطيه الى أن يستوفي الملغ المستحق

الممادة الثانية عشرة \_ يدفع الثمن الذى رسا به المزاد نقدا الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لا يراده خزينة المدرية فى أقرب وقت فان تأخر الرامى عليه المزاد عن دفع النمن ورا تبسكع المحصولات ثانيا بالمزايدة فى الحال على اسم الراسى عليه المزاد وان رسا المزاد بالاقل عماكان رسا عليه فيلزم بفرق النمن فقط منى كان مقتدرا فان لم يدفع وظهر بجزه عن ذلك بجازى على حقيضى المادة ٢١٩ مرتب قالون الدفو يات

العمد والمشايخ

مادة ١١٢ ــ قبسل ميعاد البيع بثلاثة أيام على الاقل او بثمانية أيام على الاكثر ينبنى على شيخ البلد أن يلصق على باب منزله اذن البيع الصادر من المدير بناء على طلب مريد الحجز

ويكون البيع أمام شيخ البلد الذى تعين لاجراء الحجز بعد ثمانية أيام من تاريخ وقوع الحجز باس المديرو يصير الاستمرار على البيع الى استيفاء المبلغ المستعفى

مادة ١١٣ ـ يدفع التمن الذى رسا به المزاد نقدا الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لايراده لخزينة المديرية فى أقرب وقت

مادة 112 \_ فى حالة توقيع الحجز على المزروعات التى لم تحصيمه ولم يتم اسمية واؤها يجب على الشميخ اتباع الطرق المقررة فها يتعلق بمجز الاثمار والمحصولات المنزه عها قبل

ويجب عليه أن يوضّع في محضر الججز الذى يحرره بيان قطع الاطيان ومساحاتها ` وموقعها وحدّين بالاقل من حدودها وأنواع المزروعات

> المساعدة في توقيع الحجز والبيع الاداري

مادة ١١٥ ح فى حالة توقيع الحجز الادارى لتعصيبل أموال متأخرة يجب على مندوب المديرية الذى يعين لتوقيع الحجز على المنقولات والعقارات بمشتفى أحكام الامرين العالمين الصادرين فى ٢٥ مارس سسئة ١٨٥٠ و ١٤ فوقم سئة ١٨٥ أن يستصحب الثين من المشايخ وعليهما أن يوقعا معه على الانذار المعلن الى صاحب الملك وذلك فيها اذاكان هذا الاخير أو وكيله يمتنع عن التوقيع بنفسه على الانذار المذكور أو يتعذر عليه ذلك

وكذلك عساضر الجنز والبيح الادارى يجب التوقيع عليها من الشيخين اللذين ساعدا مندوب المديرية في ذلك

قسم ۽ مد التهريب

الاخبارعزائرامة مادة ١١٦ ــ يجب على العمدة أن يبلغ المركز عرب كل زراعة دخالُ أو الل تحمل خفية وضغا المسالم الهرب تغبلك تحصل خفية كل عمدة أو شيخ يبلغ عن زراعة دخان وقعت خفيــــة أو اصطناع دخان السد والمشايخ مغشوش يكونــــــ له الحق فى ثلاثة أرباع قيمة الغرامات التى تجرى الحكومة تحصيلها وذلك من بعد خصم المصاريف

> يعطى نصف قرمة ما يتحصل من بيع الحشيش وثمن الاشياء الأحرى المحجوزة من بعد خصم المصاريف الى المخبرين الذين أظهروا المخالفة

> مادة ١١٨ ــ مسائل استحواز ونقل وحمل و بيع الملع والنطرون المهرب والهارب والنطرون المهرب والهار ود وعلى العسموم أمور التهريب والمحالفات التي تقع بشأن الموائح المقررة بخصوص الملح والنطرون والسارود وملح الهارود يكون ائباتها وضبطها بمد أة العمد ومشايخ السلد و يجب عليه أن يمنع دخول الاصمناف الملذكورة بلدائرة بلده

يخصص نصف قيمة المبالغ المتحصلة من الغرامات ومن الاشسياء والبضائع التي تضبط في أحوال تهربب الملح الى الهمهرين الذين أظهروا المحالفة

### قسم ه ـ الروزنامــة

مادة ١١٩ ـ يجب على العمد: أن يخبر الحكومة المحلية بمن يتوفى من أرباب الاعطارات المماشات فى بلده أو بمن يسافر منهم للبلاد الاجنبية بالماشات

مادة ، ١٢٠ \_ الشهادات التي تعطى في أقاب الاحيان بيان أسماء وصفات ورثة الموظفين والخدمة وأر باب المماشات المتوفين وكذلك الشهادات الدالة على الوجود على قيد الحياة أو التي تعطى للارامل أو العزاب لاثبات هاتين العختين تعنبر أساسا في تسوية أو استمرار المعاشي

#### قسم ۲ بایت المال

العمد والمشايخ

المواد ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٣ و ١٢٣ ــ استبدلت بالمادتين التاسعة والعاشرة الآتيتين بعــد من الامر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر ســــنة ١٨٩٦ بالغاء أقلام بيت المــال

يجب على مشايخ القرى أن يخبروا فى ظرف ثمان وأربعين ساعة العمدة أوشيخ الحارة بوفاة كل شخص يتوفى عن ورئة قاصرين أو غائبين أو فى حالة تستدعى المجر عليهم أو فيا اذا كانت الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها والا فيلزم بغرامة من ٢٠ قرشا الى ٥٠٠ قرش

وعلى العمدة أو شيخ الحارة أن يعلن بذلك المركز أو المديرية أو المحافظة على حسب الاحوال وعضو النيابة العمومية فى الجهات التى يكون لهـــا مندوب فيها فى ظرف ثمــان وأربعين ساعة أحرى والا فيلزم بدفع النرامة المذكورة

... ... واذا لم يوجد فى الجهسة التى بها عمل توطن المورث مندوب للنيابة العمومية فيجب على العمد أن يتحذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التى يتمتضى سرعة اتخاذها بما فى ذلك وضع الاختام اذا اقتضى الحال ومع ذلك فللنيابة حق التداخل فى هذا الامر حتى فيا عدا الجهة التى بها مركزها كلما وأت ضرورة لذلك

# الأمر العالى الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ (٧ ذوالجمة سسنة ١٣١٥)

كمسوة 9 ع اختصاص عمد البلاد في القضايا البلزئية

مادة 1 \_ يختص عمد البلاد الذين يعينهم لذاك ناظر الحقانية بناء على طلب ناظر الداخلية باء على طلب ناظر الداخلية بالحكم في المنازعات المتعلقة بالديون والمنقولات التي تتجاوز قيمتها مائه قرش صاغ الحاصلة بين أهالى ناحية واحدة أو جملة نواحى داخلة في دائرة اختصاص عمدة واحد

العمد والمشايخ

مادة ٢ \_ لاينظر العمد فيا يأتى :

أولا \_ المنازعات التي تتعلق بالعقارات على اختلاف أنواعها

ثانیا \_ المنازعات التی یکون المبلغ المدعی به فیهــا جزأ من دین تزید قیمته عن الحد المرخص لهم النظر فیه أو باقیا منه

مادة ٣ \_ بناء على طلب المدعى ولو شفاها وتوضيحه محصل دعواه برسل العمدة من يلزم لاعلان شخص المدعى عليه شفاها بالحضور أمامه في مرحاد يحقده لذلك بحيث لايقل عن ثلاث أيام مبينا اليوم والساعة اللذين تنعقد فيهما الجلسة وينفير بهما المدعى

مادة ٤ ــ اذا لم يحضر المدعى عليسه فى اليوم الذى تعين بالاعلان يصدر العمدة حكما غيابيا ولكن يجوز للدعى عليه قبل حصول شئ من اجراآت التنفيذ أن يثبت للعمدة أن له أسبابا منعته عن الحضو رأمامه فان ظهر له صحتها يحدد يوما وساعة لساع المدعوى مرة أخرى ويعن بذلك المدعى

وله الحق فى أن يعلن الشهود شفاها بالحضور أمامه وأن يكشف على الاعبان الثابتة وأن يطلب رأيا شفاهيا من الخبيرين فى أمور مخصوصة

> مادة ٣ \_ تسجل الاحكام فى دقتر مخصوص وتشتمل على ماياتى أقولا \_ أسمـــاء الخصوم واليوم الذى صدرت فيه ثانيا \_ بيان الدعوى بالاختصار

> > ثالثا \_ الاسبات التي بنيت عليها الاحكام

رابعا \_ منطوق الاحكام

وتمضى من العمدة

الغبه والمشايخ

مادة ٧ ــ بناء على طلب المدعى شفاها أو آابة يحيط العمدة علما المدعى عليه بالحكم بواسطة أحد الخفراء وينبه عليه بالحكم بواسطة أحد الخفراء وينبه عليه بأن ينفذه في ميماد قدره ثمانية أيام

مادة ٨ \_ يعين العمدة أحد مشايخ البلد للقيام بتنفيذ الحكم تحت مسؤلية الشيخ المذكور

مادة q ـ لايجوز توقيع الحجز على العقارات ولا تلى الاشياء الغيرجائز الحجز عليها بمقتضى قانون المرافعات المتبع لدى المحاكم لاهلية

مادة ١٠ \_ يقع الحجز أؤلا على الاشـــياء التي يدل عليها المدين ولا يشمل سوى مايكفي من الاشياء لسداد المبالغ المستحقة على المدين

مادة ١١ \_ يباشر شيخ البلد التنفيذ بحضور شاهدين ذكرين بالغين

مادة ١٢ ــ يحدد شيخالبلد بعد الحجز فورا يوم المبيع الذى لايجوز حصوله قبل مضى ثلاثة أيام ويعرف به أهالى البلد

مادة ١٣ ـ يحصل البيع بالمزاد بمعرفة شــيخ البلد المكلف بالبيع ويحضر مغه شاهدان ويكون البيع لداية استيفاء المبلغ المستحق

مادة 18 ـــ الثمن الذى رسا المزاد عليه يدفع حالا ليمد شيخ البلد بموجب مخالصة وعلى الشيخ المذكور أن يسلم الدائن من المبلغ الناتج ون البيع مايمى بقيمة دينه ويسلمه أيضا السند اذا اقتضى الحال ذلك ويأخذ عليه إيصالا بما يسلمه له أما الزائد من الاشياء المحجوزة ومن الثمن فيرد للحجوز عليه

مادة ١٥ ــ اذا حدثت منازعات أشاء التنفيذ فالشيخ المكلف به يرفعالامر فورا للعمدة وهو يقرر اللازم لذلك

 مادة ١٧ ــ اذا حصل حجز قضائى بمرفة أحد المحضرين بعد الحجز الموقع السمه 11 المائغ بمعرفة شيخ البلد وقرل البيع يترك الشئ المحجوز للحضر المذكور وتحصل الاحرا آت كما لو وجد حجزان قضائيان

> مافة ١٨ – يجب على العمدة أن يكون بطرفه دفتر يقيد فيــــه كل قضية وما ثم فيهــا

> > وهذا الدفتر يعرض للجنة المراقبة القضائية للتفتيش عليه

ويكون شاملا للبيانات الآتية وهي :

أسماء المصوم

الحكم الصأدر

تاريخ التنفيذ وبيان مااذاكان حصل اختياريا أوعقب حجز

بيان الأشياء المحجوزة وتاريخ البيع وقيمة ثمن المبيع وذلك فى حالة مااذاكان المجز قهريا ويجعل أيضا فى الدفتر المذكور خانة لللحوظات

مادّة 19 \_ لايجوز للشايخ والعمد أن يشــتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم الأشياء والمحصولات التي حجزت وعرضت للبيع بالمزاد العمومي بمعرفتهم

مادّة . ٢ ـــ المنـــازعات التي تقع في المدن والقرى التي لم يتقرّر فيها هـــذا النظام الخصوص يستمر الحكم فيها بمعرفة قضاة المحاكم الجزئية

مادة ٢١ ــ من تجاوز من العمد حدود سلطته يحرم مر\_\_ تأدية هــذه السلطة بمعرفة ناظر الحقانية ويجوز ايضا احالته بمعرفة ناظر الداخلية على لجــان المديريات المنتو، عنها في أمرنا الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

مادة ٢٧ \_ كافة اجراآت الدعوى وتنفيذ الأحكام تكون مجانا

# القانون نمرة ٢٦ الصادر في ١٣ دسمبرسنة ٤ ٠ ٩١

المعدوالمشايخ

( ٢ شؤال سينة ١٣٢٢ )

عرة • 🍙

مادّة ، ... عمد ومشايخ البلاد لايعتبرون من موظفي الحكومة فيما يتعلق رظاف السهد بالحكم المدوّن في المادة ١٥ من القانون المشار اليه (أي القانون النظامي الصادر في 1 مايوسنة ١٨٨٣) (١)

مادّة ٢ ــ كلعمدة أو شيخ بلد يقبل وظيفة عضو في مجلس شورى القوانين أوفى الجمعية العمومية يعتبر مستعفيا

<sup>(</sup>١) الفقرة الخامسة من المادة ١٢ من القانون نمرة ٢٢ سنة ٩ - ٩١ ( أنظر الصحيفة ١٢ )

# 

القسبراء

تدرس الآن نظارة الداخلية مشروع قانور بديد للخفر وسيظهر قريبا فلذلك قد رؤى عسم لروم درج لائحة ١٥ مارس سمنة ١٨٩٦ التي أهمل العمل بها (١)

# قرار صادر من نظارة الداخليسة

(فی ۳۰ اپریل سنة ۱۹۰۰) نمرة ۱۹ در این الخارات بوامه

> وحيث ان تأثير عمل البوليس فيما يتعلق بالأمن العسام يتوقف خصوصا على سرعة نجاز هذا العمل

وحيث ان الطريقة المتبعة الآن لدى حمد البلاد في الخسابرة مع المراكز بواسطة الخفراء يتسبب عنها تأخيرات بل وتعطيل مضر بصالح الأمن ألسام وممكن الاستعاضة عرب هدفه الطريقة بطريقة أحسن وأفيد وهي استعال المواسلات التليفونية التي بها تقتصد أجرة الخفراء المستخدمين الآن في هذا العمل قرر ما يأتي

مادة ١ \_ ينقص عدد الخفراء فى كل ناحية يصير اتصالها بالمركز التابعة له بخط تليفونى بنسبة التسهيلات التي تعود من ذلك على المصلحة

 <sup>(</sup>١) داجع العمصيفة ٩٧ من الكتاب الاول من الطبعة الثانية

النفراء الذين يستغنى عنهم الى الحسسة في المائة المقررة لمصاريف تحصيل أجرة الخفر وتخصص لسداد نفقات الاشتراك بالتلفوري

مادة ٣ \_ يجعل دفتر لدى كل من المركز وعمدة الناحيــة بقيد فيــه جميع المخـــارات التي تصدر أو ترد بواسطة التلهفون

مادة ؛ ـ على كل مدير يتقرر وضع خطوط تليفونية في دائرة مديريته تنفيذ هــــذا القرار نمرة ٥٢ لانحةعمدوشامج قنائل العربان

# الباب السادس في عمــــــد ومشايخ قبائل العربان

القانون نمرة ٣٦ الصادر في ٢٨ ديسمبرسنة ه ١٩٠٠ (٢ ذى الحجة ســـنة ١٣٢٣)

بعد الاطلاع على الاس العالى الصادر في ٢٦ مايو سسنة ١٨٨٥ المختص بعمد ومشايح قبائل العربان (١)

الباب الاول

( في النظام الاداري لقبائل العربان )

مادة 1 ــ يكون لكل فبيسلة من العربان مركز عمومى بالمديرية أو المحافظة التي يعينها ناظر الداخلية بقرار يصدر منه

مادة ٧ \_ تشكل في كل مديرية أو محافظة لجنسة عليسة النظر في مسائل العربان وتتألف من المدير أو وكيله أو المحافظ أو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومن أحد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من عمد العربان ينتخبهم المدير أو الحافظ من نفس المديرية أو المحافظة أو من المديريات المجاورة لما

مادة ٣ \_ لا تكون مفاوضات الججان المحلية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية وإثنان من العمد على الأقل و يكون حضور وكيل النيابة لازما في الحلسات التاديبية المنصوص عنها في المادة ٢٣ من هذا القانون

مادة ٤ \_ للدير أو الحافظ أربي يجع المجنة الحلية النظر في كافة المسائل المتملقة بعمد العربان أو وكالرئهم أو مشايخ الفرق أو مشايخ النقط التي يرى لزيم عرضها عليها أو للنظر في المسائل التي تقدّم اليه من نظارة الداخلية

٠ (٩) واجع صحيفة ٩ ٩ من الكتاب الاول لمجموعة اللوائح والقوا نين الاهارُّية والجنائية الطيمةالاول

. ئالہ ...\_ما

### الباب الثاني

## (فى تعيين العمد ووكلائهم ومشايخ الفرق ومشايخ النقط)

مادة ٥ \_ برأس كل قبيلة عربان عمدة واحد أو أكثر ويكونون مسؤلين عن حسن سير القبيلة

مادة ٣ ـ تعين نظارة الداخلية العمد بناء على طلب اللجنسة المحلية لمسائل عربان المديرية أو المحافظة الكائن فيها مركز القبيلة العمومى

مادة ٧ \_ يَ كُونُ لَكُلِّ عَمَــَدَةً وَكِيلَ فِي كُلُّ مَدِيرِيّةٍ أَو مُحافظة يقطنها زيادة عن ممسين فردا من قدلته أو من جزء القبيلة التابع اليه وللدير أو المحافظ أن يرخص بتميين وكيلين أو أكثر لمديرية أو لمحافظة واحدة أو أن يباشر بنفسه هذا انتميين

مادة ٨ \_ يعين المدير أو المحافظ وكلاء العمد التابعين لمديريته أو محافظته بناء على طلب عمدتها

مادة . و \_ يعين\_ المدير أو المحافظ مشايخ الفرق ومشايخ النقط الموجودة فى مديريته أو محافظته الفرقة أو النقطة وذلك بناء على طلب العمدة أووكيله التابعين\_ له

مادة . ١ \_ العمد ووكلاؤهم ومشايخ الفرق ومشايخ النقط المنصبون الآن يعتبرون كأنهم معينون بمقتضى هذا التانون لحين تعيين عمد ووكلاء ومشايخ جدد

مادة ١١ ــ لايجوز تعيين عمد أو وكلاء عمد أو مشايح فرق أو مشايح نقط من الآتى بيانهم

أولا \_ الاشخاص المحكوم دليهم بالانه فال الشاقة أو بالسجن والمحكوم عليهم في مواذ السرقة والنصب وخيانة الإمانة والتروير وإنتهاك حرمة الآداب والرشوة ثانيا ... الاشخاص الذين سبق وقهم من الوثائف أتىكانوا معينينها فى القبيلة السسربان لاهمالهم فى واجباتهم أو لاختلاصهم الأموال الاميرية أو لارتكابهم الرشوة ثالث ً... الاشخاص المحكوم عليم بالافلاس والمحجور عليم

نات \_ الا تحاص الحجوم طبيهم باد فلاس والحجور طبيهم و يذنى لمن يعين عمدة أو وكيل عمدة أن يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين ـــنة كاملة

### الباب الشالث

(فى رفت العمد ووكلائهم ومشايخ الفرق ومشايخ النقط)

مادة ١٧ \_ يجوز لناظر الداخلية رفت العمد من وظائفهم

مادة ١٣ ـ يجوز للدير أو المحـافظ رفت وكلاء العمد التابعين لمدبريته أو محافظته ويجوز ذلك أيضا للعمدة التابعين له مع مواقة المدير أو المحافظ

مادة ١٤ ـ يجوز للدير أو المحافظ رفت مثايخ القرق ومشايخ القط الموجودة الفرقة أو القطة بمديريته أو شافظته و يجوز ذلك أيضا للعمدة أو وكيله التابعين. مع موافقة المدير أو المحافظ

## الباب الرابسع (في الواجبات)

مادة 10 \_ عمد القبائل ووكلاؤهم مكلفون بضبط كل شخص تابع اليهم يكون مطلوبا لحهة من جهات الحكومة ذات الاختصاص وتسلمه الدا في ميعاد موافق ويكون مشايخ الفرق ومشايخ النقط مسؤلين في هــذا الشأن أمام العمدة أو وكله

مادة ١٦ \_ عمدة القبيلة مخير فى انتخاب محل اقامته ولكن يلزمه الحضور الى المديريات أو المحافظات كاما طلب اليها

المسمريات

مادة ١٧ ــ يكون محل إقامة وكيل العــــمدة فى نفس المديرية أوالمحافظة التابع لهــا ويكون دائمــا تحت طلب المدير أو المحافظ

ادة ١٨ \_ على عمد القبائل ووكالائهم ومشايح الفرق ومشامح النقط تنفيذ
 كافة أوامر البوليس المتعلقة بالأماكن التي يمكن للعربان أن يقطنوها وينصسبوا
 خيامهم فيها

# الباب الخمامس (في المكافآت)

مادة 19 ـ يكافأ عمد القبائل على قيامهم بالخدامات المطلوبة منهم باعفائهم من دفع الأموال الأميرية عن خمسة أفدئة من أطيانهم التي يعينونها وذلك مدّة وجودهم في وظائفهم

## الباب السادس (في العقو مات)

مادة ٢٠ ــ فى حالة تقصــير عمد القبائل ووكلائهم ومشايح الفرق ومشايح النقط يجوز للدير أو المحافظ أن يحكم عليهم بالجزا آت التأديبية الآتية :

الانذار أو التوبيخ

الغرامة لغاية مائة قرش

مادة ٧١ \_ فى الحالة المبينة فى المادة السابقة بيموز للدير أو المحافظ أن يقرر إيقاف العمد ووكلاء العسمد ومشايخ الفرق ومشايخ النقط عن وظائفهم أنساء تحقيق ماينسب اليهم

ويجوز للديرأو المحافظ فيحالة الايقاف أن يعين من يقوم مقام من يوقفه

مادة ٢٧ ــ أذا ظهر أن الافعال المنسوبة لعمدة القبيلة أو وكيله أو لشيخ العمديات الفرقة أو شيخ النقطة تستوجب جزاء أشدّ فيحيل المدير أو المحافظ المتهم على المجنة المحلية المعينة للنظر فى مسائل العربان ويحق لحذه اللجنة بعد سماع دفاع المتهم أن تحكم عليه بالفرامة لغاية خمسائة قرش وبالحبس لغاية ثلاثة أشهروبالعزل ويجوز توقيع هذه العقوبات متفردة أو منضمة الى بعضها

مادة ٢٣ ـ تصدر الأحكام السائفةالذكرمتى كانت مخصة بالعمد من المدير أو المحافظ أو من المجنية الحميلية العديرية أو المحافظة الكائن فيها مركز القبيلة العمومى ومتى كانت مختصة بوكلاء العمد تصدر من المدير أو المحافظ أو من المجنة المحلية للمديرية أو المحافظة التابعين لها ومتى كانت مختصة بمثائخ الفرق ومشايخ النقط تصدر من المدير أو المحافظ أو مرب المجنة المحلية للديرية أو المحافظة الكائن فيها الذقة أو النقطة

مادة ٢٤ ــ تعرض الأحكام التأديبية الصادرة من اللجنة على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولهما أن تخفف العقو بة أو تبرى مساحة المحكوم عليه

> مادة ٢٥ ــ يلنى الأمر العالى الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ مادة ٢٦ ــ على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

القانون نموة ٦ الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٨ ١٥ (٢٩ رجب سنة ١٣٢٦)

(٢٩ رجب سنة ١٣٢٦) والمعدل بالقانون تمرة ١ الصادر في ١١ ينايرسنة ١٩١٠ يعد الاطلاع على قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٧ وعلى القاون تمرة ٣٣ سنة ٥٩١٠ الخاص بالنظام الادارى لقبائل العربان وبناء على ماعرضه ناظر الحربية والبحرية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

نمسسوة ۵۲۳ اعفاءالعربان من الخدمة العسكرية

### في تسجيل العربان

العممر بان

مادة ١ \_ ينشأ فى نظارة الحربية سجل لجميع الأشخاص الذير\_ أصلهم من العربان منجزة الآباء و يكونون قاطنين أو متوطنين فى أية جهة من جهات القطر المصرى السارية عليها أعمال القرعة العسكرية

ويحرّر السجل لكل قبيلة وفرقة على حدتها وعلى قدر الامكان لكل مديرية على حدتها

مادة ٢ ــ كل من ينتسب من جهــة الآباء الى شخص ورد اسمــه بتعداد سنة ١٢٦٤ هجرية أو ثبت أن أصله من العربان يعاءل فيا يختص بهذا القانون كان أصله من العربان من جهة الآباء

مادة ٣ \_ ابتداء من الميعاد الذي تعينه نظارة الحربية بعد انتهاء عملية التعداد لا يعنى أحد من الخدمة العسكرية بجسب منطوق المادة ٤٥ من قانون القرعة الا اذاكان اسمه مندرجا في السجل المذكور قبل اقتراعه بمقتضى قانون القرعة

## في تشكيل لجانب التعداد

ادة ٤ ــ لوضع السحل المذكور يعمل تعداد بأسرع ما يمكن وبالكيفية
 الآتى بيانها يكون شاملا لجميع الذكور الذين أصلهم من العربان من جهة الآباء
 ويكون قاطنين أو متوطنين في أية جهــة من جهات القطر المصرى السارية عليها أعمال القرعة السكرية (مدلة بالتانون نمرة ١ الصادرة في ١١ يابرسة ١٩١٠)

مادة ٥ ــ تباشر التعداد بلمان تعين نظارة الحربية واحدة منها أو اكثر في كل مديرية وتشكل من ثلاثة من ضباط المسكرية يكون أحدهم رئيسا وثلاثة من عمد العربان تعينهم نظارة الحربية بالاتفاق مع نظارة الداخلية العسربان

لا تنظر احدى لجان التعداد فى أى عمل الا محضور الرئيس أو من تندبه نظارة الحربية عند غيابه وحضور ثلاثة أعضاء النذن منهم مر عمد العربان والثلاثة الباقون من هؤلاء العمد تعينهم نظارة الداخلية من ضن أعضاء لجنة عمد العربان فى المديرية الجارى فيها التعداد ويستمرون فى عملهم لحين الانتهاء من عمل التعداد فى تلك المديرية

مادة ٣ ــ اذاكان أحد اعضاء لحنة التداد المعين من قبل نظارة الحربية قد سبق تعيينه عضوا في اللجنة المحلية في احدى المديريات النظر في مسائل العربان فعند عمل التعداد في المديرية المذكورة يصمير تنقيص واحد من عدد العمد الذين تعينهم نظارة الداخلية عرب كل عضو تكون حالته بهذه الكفية بحيث يصير تنقيص مجوع تدد أعضاء اللجنة باسبة عدد الأعضاء الذين يكونون مذا القبيل

مادة ٧ ــ اذا توفى أحد أعضاء لحنة التعداد أو أصبح غير أهل لأت يكون عضوا فيها أو رأت اللجنة أنه لم يعد يصلح للقيام بأعماله فى اللجنة كما ينبغى فللنظارة التي عينت هذا العضو فصله من عمله وتعيين آخربدله

مادة ٨ ــ يكون التعداد قائمًا بنفسه فى كل مديرية وتجتمع لجنة التعداد فى المحلات التى تكون موافقة فى المديرية الجا بى بها التعداد

ويصير اعلان كل عمدة أو وكيل عمدة أو شيخ عربان في المديرية عن تاريخ البدء في مقد جلسات اللجنة في المديرية ومحلات انعقادها قبل الشروع في ذلك بأربعين يوما من تاريخ تسليم الاعلان لكل واحد ممر ذكروا أو لمن ينوب

مادة 4 \_ يجب على كل عضو من أعضاء اللحنــة قبل القيام بالأعمـــال أن يحلف أمام الرئيس العين على أداء عمله بالذمة والصدق

العسسريات

### سلطة لجنة التعداد وواجباتها

مادة م 1 - تنظر لجنة التعداد في جميع الطلبات التي تقدّم اليها من أشخاص بأن أصلهم من العربان من جهة الآباء أو من أي شخص ممن ذكروا في المسادة الثمانية وتفصل في أمر صحة هذه الطلبات

مادة ١٦ ــ جميع المسائل التي تعرض على اللجمة يكون القرار فيهـــا بأغلبية الآراء فاذا قساوت كان الجانب الذي فيه الرئيس مرجحا

مادة ١٢ \_ لاتنظر اللجنــة فى أى عمل إلا بحضور الرئيس أو من تنتـــدبه نظارة الحربية عند غيابه وحضور خمسة أعضاء اثنان منهم مر\_\_ ضمن أعضاء اللجنة المحلية للنظر فى مسائل العربان فى المديرية الجارى فيها التعداد

مادة ١٣ \_ للجنة التعداد أن تطلب للحضور أمامها أى عمدة أو وكيل عمدة أو شيخ عربان وأن تطلب منهم أية مساعدة أو أى استعلام حسب الاقتضاء

مادة 12 ـ للجنة التعداد أن تسمع الشهادة بعد تحليف اليمين أو بدونه وان تكلف الشهود بالحضور وان تكلف أى عمدة أو وكيل عمسدة باحضار أى فود من أفراد قبيلته تخلف عن الحضور أمامها مع سبق التنبيه عليه بذلك

مادة 10 مـ المجنة التعداد بعد مصادقة نظارة الحربية أن تنتدب من موظفى المحكومة الرسميين واحدا أو أكثر لينوب عنها فى أخذ أى شهادة أو اجراء أية تحريات يتراكى لزومها وهؤلاء الاشخاص يحول لهم عند ما ينتدبون جده الكيفية أن يستعملوا كل السلطة المنوحة للجنة بمقتضى المادتين ١٢ و ١٤ مر حدا التانوب

مادة ١٦ \_ للجنة أن ترفع الى نظارة الحربية أية مسألة ترى اللجنة لزوم حلها والفصل فيها بمعرفة النظارة

وفي هذه الحالة يعتبر القرار الذي تصدره النظارة كأنه صادر من اللبنة نفسها

### التسجيل في المستقبل

مادة ١٨ ــ ابتداء من الميعاد الذى تعينه نظارة الحربية كما سبق بيانه يجب على كل شخص يطلب قيد اسمه أو أسماء افراد عائلته بالسجل طبقا لهــذا القانون أن يقدّم طلبه لاحدى اللجان المشكلة بمقتضى المــادة التالية

مادة ١٩ \_ يعين سنويا في كل مديرية لحنة تحت رياسة رئيس مجلس القرعة في المسديرية المذكر رة تكون مؤلفة من الرئيس ومن عضوين آخرين من مجلس فرعة المديرية ومن ثلاثة من عمد العربان تمينهم نظارة الحربية

مادة ٢٠ ــ تنمقد سنويا فيهندركل مديرية لجنة تشكل طبقا للادة السابقة وتحرر كشوفا بأسماء جميعالاشخاص الذين يحضرون أمامها و يكون لهم الحق فيقيد أسمائهم فى السجلات حسب نصوص هــذا القانون مع تدوين جميع الادلة التى يتراكى لنظارة الحربية لزومها لاثبات شخصيتهم

ويجب على اللجنة أن تتبع بقدر الامكان طريقة الاجراآت التي تجربها مجالس الاقتراع المعينة بمقتضى قانون القرعة ويكون لهــا نفس السلطةالممنوحة للجالس المذكورة

مادة ٢١ \_ ليس لأى شخص الحق في قيسد اسمه في الكشف المحرر طبقا المسادة السابقة الا اذا أثبت للجنة المعينة بمقتضى المسادة (١٩) ماياتي :

أولا \_ أن أصله من جهة الآباء من شخص أدرج اسمه في تعجل محفوظ طبقا لهذا القانون ثانيا \_ أو أنه عربي من جهة الآباء

المسسربات

(١) وأنه لم يكن أبوه ولا أحد من أصوله من جهة الآباء موجودا على قيد الحياة فى أى وقت كان جاريا فيه التعداد طبقا لهذا القانور\_\_

(ب) أو أنه لم يكن هو ولا أبوه ولا أحد مر أجداده مقيا قبل الميماد المعين بالطريقة السابق بيانهــا فى أية جهة من جهات القطر المصرى جرى فيها التعداد طبقا لهذا القانون

مادة ٢٧ \_ يجب على كل لحنة معينة بمقتضى المادة (١٩) من هذا القانون أن تحرر عند انتهاء جلساتها كشفا بأسماء جميع الاشخاص الذين حضروا امامها ممن يحق لهم قيد أسمائهم في السجل طبقا لهذا القانون مع بيان الاسباب التي خولتهم هذا الحشف من رئيس اللجنة و باقى الاعضاء ثم ارساله الحق ، و يجب التوتيع على هذا الكشف من رئيس اللجنة و باقى الاعضاء ثم ارساله الحق ، و يجب التوتيع على هذا الكشف من رئيس المجنة و المحل المنون عنه في المادة الاولى من هذا القانون

## فى العمقوبات

مادة ٣٣ ـ كل محمدة أو وكيل محمدة أو شيخ عربان أهمل في القيام باحد الواجبات المفروضة عليه جذا الهانون أو في بذل أية مساعدة أو في اعطاء مايكون في استطاعته اعطاؤه من المعلومات التي يجوز طلبها منه بمقتضى هذا القانون يعتبر حربحكبا بلحريمة القصير في الواجب المنصوص عليها في المسادة (٣٠) من القانون نمرة (٣٣) الصادر سنة و١٩٠ الحاص باننظام الادارى لقبائل العربان وتسرى عليه أحكام المواد ( ٢٠ الى ٢٤) من ذلك القانون

مادة ٢٤ \_ كل من يقرر أقوالا كاذبة أو بيانات كاذبة مع علمه بكذبها امام اية لجنة معينة بمقتضى هـ ذا القانون يعاقب بالجبس مدة لاتريد عن التلاث سنوات و يجوز أن تضاف الى الحبس غرامة لا تزيد عن عشرين جنبها مصريا ويكون الحكم في ذلك من اختصاص المحاكم الاهلية

العسمريان

#### أحكام متنسوعة

مادة ٢٥ \_ ابتداء من تاريخ الصمل بهذا القانون لا تتخذ اجرا آت جنائية مطلقا بموجب قانون القرعة أو خلافه ضدة أى عمدة أو وكيل عمدة أو شيخ عربان ارتكانا على أنه قبل تاريخ العمل بهذا القانون قرر امام أحد الموظفين المنوط بهم تنفيذ ذلك القانون انوالا أو يباات كاذبة بشأن أى شخص قبل أن أصله من العربان من جهة الآباء

مادة ٢٩ \_ عند تطبيق هذا القانون على المحافظات التي ليس بها لجنة محلة للنظر في مسائل العر ان يستبدل أعضاء لجنه التعداد الذين يعينون من ضمن عمد العربان في اللجنة التي العربية بأعضاء يعينون من ضمن عمد العربان في اللجنة التي من شأنها النظر في مسائل العربان المقيمين أو المتوطنين في المحافظة

ومع مراعاة ماذكر يكون تطبيق هــذا القانون على المحافظات بنفس الكيفية · التي يجرى العمل عليها به في المديريات بقدر الامكان

وكل اشارة فى هذا الــانون الىمجلس قرعة المديرية تعتبر عند الاقتضاء شاملة للاشارة الى مجلس قرعة المحانظة

مادة ٢٧ \_ على نظار الداخلية والحتانية والحربية والبحرية تنفيذ هـ نما القادر في كل منهم فيا يخصه ويسرى العمل به بعد ٣٠ يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٧ يناير سنة ١٩٠٦ نميرة ٥٤ بعد الاطلاع على الممادة الاولى من القانون الصادر بتاريخ ٣ ذى القعدة تخميص المراكز سند ١٣٣٣ (٢٨ ديسمبرسنة ١٩٠٥) المختص قبائل العربان وعمدهم ووكلائهم العربان ومما نم الفرق والنقط

مادة 1 \_ تكون المراكز العمومية لتبائل العربان الموجودة القطر المصرى في كل من المديريات والمحافظات الآن بيانها في المواد التالية

العبسريات

مادة ٧ \_ يكون المركز العمومى للسميع قبائل الآتى بيانها فى مديرية القليوبية وهى :

العليقات . الحويطات . العيايده بحرى . جهينه . الصهب • بل بحرى. الصوالحه مادة ٧ \_ يكون المركز العمومى الثمان عشرة قبيلة الآنى بيانها بمديرية الشرقية وهي :

الهنادى. الطميلات. العبابده بحرى ، مطير. النفيعات. السعديين السهاعته أولاد موسى. البياضين ، أولاد سليان ، عبس ، المقايله ، الاخارسه. بن غازى القطاوية ، العتدين ، جهينة الشرقية . أولاد على الشرقية

مادة ع \_ يكون لمركز العمومي للقبيلة الآتي بيانها في مديرية المنوفية . القدادفه

مادة ٥ ــ يكون المركز العمومى للخمس قبائل الآتى بيانها فى مديرية الغربية وهى :

بني عون . البهجه . الضعفا البحرية . الفواخر . الهداهيد

مادة ۲ ــ يكون المركز العمومى للاحدى عشرة قبيلة الآتى بيانها في مديرية البحيرة وهي :

السننا . السناقر . أولاد على الاحمر . أولاد خاروف(هذه الاربع قبائل مكوّن منهــا قبيلة أولاد على) الجميعات . سمــالوس الدمينات . الجوابيص . التمــامة هواره . لزد . الربايع

مادة v \_ يكون المركز العمومى للقبيلتين الآتيتين بمحافظة العريش وهما : السواركه . المساعيد

مادة ٨ \_ يكون/المركز العمومىالاربعقبائل الآتى بيانهافىمديرية الجيزةوهى: النجمه ، الطرابين ، العام ، العيايده قبلى

مادة ، \_ يكون المركز العمومى للخمس قبائل الآتى بيانهما فى مديرية بنى سويف (1) وهي :

المشارقة . خويلد . السعادنه ، فزاره ، الضعفاء

<sup>(</sup>١) انظرتمرة ٥٥ بشأن اضافة قبيلة سادحة الى هذه القبائل الخس

مادة ١٠ ــ يكون المركز العمومي للسبع قبائل الآتي بيانها في مديرية المسربان

الفيوم وهي :

الحرابي والصبيحات . سمالوس . فرجان . الفيوم الرماح . البراعصه . الحوته

مادة ١١ ــ يكون المركز العــمومى الست قبــائل الآتى بيانهــا في مديرية المنا وهي :

الفوايد(1). المعازه . الفرجان . الجوازىالبيض . الجوازى الحمر . الجلالات

مادة ١٧ ــ يكون المركز العمومى للثلاث عشرة قبيلة الآنى بيانها فى مديرية أسبوط وهي :

عرب مطير . العطيات (1). الجهمة . طرهونه. العمايم . الشنابله . الداره التابعة لطرهونه . الطرشان واجلاص التابعة لطرهونه . الكالزات . العطيات قبلي (1) . العطيات التابعة للجهمه . السعادنه التابعة للجهمه . الإطاوله

مادة ١٣ ــ يكون المركز العمومى للخمس قبائل الآتى بيانهــا في مديرية جرجا وهي :

يلى . بني وأصل الرشايده . الحروبه ، الصبحه

مادة ١٤ ـ يكون المركز العسمومى للخمس قبسائل الآتى بيانهــا في مديرية قنــا وهي :

الكلاحين . العوازم . العزايزه ، الهدلاو . جهينه قبلي

مادة م م يكون المركز العمومي الاربع قبائل الآتي بيانها في مسايرية أسوان وهي :

العليقات ، قبائل العبابده وهي : العشاباب ، الفقرا والمليكاب ، العبوديين والشنانير

<sup>(</sup>١) انظر القرار الصادر بشأن الفوائد قبلي الوارد تحت نمرة ٥٥

 <sup>(</sup>٢) انظر القرار الصادر بشأن العليات قبل الوارد تحت نمرة ٦٥

العسسر يان

#### القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢ يوليوسنة ٩٠٠٦

نمرة ٥٥ بعد الاطلاع على المادة الاولى من قانون العربان الصادر بتاريخ ٢ دى القعدة والله سنة ١٩٠٠ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥)

وعلى القرار الصادر منا بتاريخ ٧ يناير سمنة ١٩٠٦ بتعيين المراكز العمومية لقبائل العربان الموجودة بالقطر المصرى

مادة ١ ــ قبيلة الفوايد الوارد اسمها في المادّة الحادية عشرة من القـــرار المشار اليــه ضمن القبائل الكائن مركزها العمومي بمديرية المنيا تعتبر بهذا الاسم (الفوايد قبلي)

مادّة ۲ \_ يضاف الى الخمس قبائل المذكورة فى المسادّة التاسعة من ذلك التوار (الكائن مركزهـــ) العمومى بمديرية بنى سويف) قبيـــلة سادســـــــة وهى (الفوايد بحرى)

## قرار صادر من نظارة الداخاية في ١٧ يونية سنة ٧٠٩٠

نمرة ٥٦ بثأن نيلة السليات تبــــــل

بعد الاطلاع على المسادة الاولى من قانون العر بان الصادر فى ٧ ذى القعدة سسنة ١٣٢٣ (٢٨ ديسمبرسنة ١٩٠٥) وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٧ يناير سنة ١٩٠٦ المتضفن تدين المراكز العمومية لقبائل العربان بالقطر المصرى

قبيلة العطيات قبلي المذكورة بالمادة الثانية عشرة من القرار المشار اليسه ضمن القبائل الكائن مركزها العمومى بمديرية أسسيوط يعتبر مركزها العمومى بمديرية جرجا

الباب السابع في البلديات

، الفصـــل الأول (في بلدية الاســـكندرية)

الفــــرع الأول ( في القومــــيون البـــلدى )

الأمرالعالى الصادر في ٥ ينايرسنة ٩٨٩٠

المقدّمة ـــ بناء على ماعرضه علينا ذاظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار نموة ٥٧ تتكيل تتكيل و يعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ، واعتصامات

و بناء على موافقة الدول على المسادة ٣١ والفقرات الاولى والثانية والثالثة القرسيون المبعث انكترية والرابعة والخامسة من المسادة ٤٠

الباب الأول

( في تشكيل القومسيون البلدي بالاسكندرية )

مادة 1 يشكل بمدينة الاسكندرية قومسيون بلدى تقرر نظامه واختصاصاته في أمرنا هذا

مادة ٧ ــ يؤلف القومسيون البلدى من ثمانية وعشرين عضوا على الوجه الآتي

> عــــد ٢ أعضاء لم الحق فى العضوية ٨ أعضاء تعينهم الحكومة

سسدد ٣ أعضاء ينتخبون (يفتح الخاء) بمعرفة دائرة الانتخاب المشكلة بمقتضى مواد ٤ الى ١١ من أمرنا هذا

٣ أعضاء ينتخبون (بفتح الخاء) بمعرفة تجار الصادرات

س « « الواردات

 ٧ « « « أرباب العقارات الكائسة بمدينة اسكندرية وضواحيها ولا يقبل فى القومسيون البلدى أكثر من ثلاثة أعضاء منتخبين (بفتح الحاء) من جنسية واحدة من الأهالى أو الاجانب

مادة ٣ \_ الستة أعضاء الذين لهم الحق في العضوية هم

أؤلا \_ محافظ اسكندرية أومن ينوب عنه

ثاني \_ النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف المختلطة أو وكيله

ثالث \_ مدير عموم الكمارك أو من ينوب عنه

رابع ـــ رئيس النيابة بمحكمة اسكندرية الأهلية أو وكيله

خامسا \_ الحكيم المعين بالاسكندرية في أعلى وظيفة تابعة لادارة مصلحة الصحة

سادسا \_ المهندس المعين بالاسمكندرية في أعلى وظيفة تابعة للاشغال العموميسة

#### ( في الانتخابات )

مادة ٤ ــ لايجوز لأحد أن ينتخب ( بفتح الحاء) الا اذا كاب منتخبا (بكسر الحاء)

حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بالنم سن حمس وعشرين سنة على الاقل ومقيم فى مدينـــة الاسكندرية أو بضواحيها بمحـــل مقيد بدفاتر الدائرة البلدية باجرة قيمتها ٧٥ حنيها ســـنو يا فاكثر ولم يكن فى حالة من أحوال عدم الأهلية المبينة بالـــادة الآتية :

مادة ٥ ـ لايسوغ للاشخاص الآتى بيانهم أن يكونوا متحنين (بالكسر) أولا ـ المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحومانهم من حقوقهم الوطنية أو المحكوم عليهم أيضا بارتكاب السرقة أو النصب أو الحيانة أو انتهاك حرمة الآداب

ثانيا. \_ المطرودون من وظائفهم الميرية سسواء كان بمقتضى أحكام فضائية أو بمقتضى أحكام مجالس التأديب لتقصيرهم فى أداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة

ثالثا \_ المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

مادة ٦ \_ الثمانية أعضاء المعينون بمعرفة الحكومة لايجوز انتخابهم الا من ضمن المنتخبين (بكسر الحاء)

مادة ٧ \_ الانتخابات يصمير اجراؤها بالقرعة حسب القوائم المخصوصة الهحررة عن ذلك وبأغلبية الآراء أغلبية مطلقة وإذا اقتضى الحال لاجراء أفستراع ثان فالانتخاب يصير اجراؤه بأغلبية الآراء أغلبية نسيبة

أمّا أعضاء الأنواع المخصوصة وهم تجار الواردات والصادرات وأصحاب العقارات فيقررون فيما بينهم قاعدة للانتخاب يصير التصديق عليها مر ناظر الداخلية وفي حالة عدم اجراء ذلك فالمحكومة أن تجسرى مباشرة تعيين مندوبين للانواع المذكورة

مادة ٨ \_ مدة توظف أعضاء القومسيون البلدى تكون أربع سنوات وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضائه ماعدا الاعضاء الذير لهم الحق فى العضوية و بعد مضى مدة السستين الأولى فالاعضاء المنفصلون يكون تعيينهم بالقرعة و بعد ذلك يكون التغير بالدور والتسلسل عسد انتهاء مأمورية الاعضاء الإعرب انتضاء مدة الأربع سنوات و يحوز تكرار انتخاب أو تعيين جميع الاعضاء المنفصلين

مادة به ــ لا يحوز لاحد من هيئة وكلاء الدول والقناصل ولا من موظفى ومستخدمى القونصلاتات أية كانت وظيفته أن يكون منتخبا ( بالكسر ) أو عضوا فى القومسيون البلدى

مادة ١٠ ـ اذا خلا محل أحد الاعضاء المتخبير فلا يصدر الشروع في اجراء انتخابات جديدة الا اذا تنهاقص عدد الاعضاء المد كورين أكثر من الربع

مادة ١١ \_ وظيفة العضو فى القومسيون البلدى تكون بدون مقابل ولا يجوز لاحد من أعضائه أن يأخذ مباشرة أو بواسطة مقاولات أو يجرى توريدات تختص بأعمال القومسيون البلدى وان حصل ذلك منه يقال من وظيفته

مادة ١٢ \_ محافظ ممينة الاسكندرية أوالموظف الذى ينوب عنه هو الرئيس لنقومسيون البلدى

أما وكيل القومسيون فيصير انتخابه في أقل جلسة تعقد بمعرفة جميع الاعضاء بالقرعة السرية بأغلبية الآراء المطلقة واذا لم ينل أحد الاعضاء في الاقتراع الاقل الأغابية المطلقة فيشرع في اقتراع ثان واذا كان في المرة الثانية تحصل النتيجة عبرا فيقتصر في المرة الثالثية على الاقتراع بين العضوين اللذين نالا في الافتراع الثاني أكثر الآراء

واذا تساوت الآراء في المرة الثالثة فيكون انتخات الوكيل بالقرعة

مادة ١٣ ــ يعتبر القومسيون البلدى بمدينة الاسكندرية كشخص مدى من رتايا الحكوبة المحلية

مادة ١٤ ـــ دائرة مدينــة الاسكندرية وضواحيهـــا هي محـــددة في الرسم." المعمول بمعرفة ناظر الداخلية المرفق بأمرنا هذا

الامر العالى الصادر في ١٩ مأ يوسنة ١٩٠١

مصل ۱ مجلس بلدی اسکندریة

مادة 1 \_ تقسد صدود مدينة الاسكندرية وضواحيه الكائنة تحت ادارة انجلس البلدى من الجمه الله المدينة المستوادة المستولة بدخول النساية في المنيا مارة تلك الحدود بطواني المكس وذلك على موجب التحديد الاتخال المدلول عليه بشر بط زنجفرى مشوب بالمسواد وشر يط ثاني أصفر على الرسم المدادو عن يارسة ١٨٩٠ الشاراليه على الرسم المدادون ما يارسة ١٨٩٠ الشاراليه

وعلى ذلك قد تحددت دائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها كما يأتى :

الحد البحرى . البعر الابيض المتوسط

الحد الشرق · خط عمودى على طريق المنتزه مارا بشرق عرّبة المندرة والبحر الابيض المتوسط الى الحد البحرى لاراضي شركة أبو قبر الزراعية

الحد القبل . من طريق أبو فير الحسر بي مارا بأراضي شركة أبو قير وأراضي ورثة فو بربات: وترعة القصر العسانى لغاية المحمودية فالشاطئ القبل لترعة المحمودية لغاية ترعة الفرخة ثم شاطئ بحسيرة مربوط

الحد الفربي · خط مارغربي بلدة الدخيلة بين بحيرة مريوط والبحر و يمرا متداده بطايبة العجمى مادة ٢ \_ يستمر تحصيل العوائد البلدية وخلافها المخصصة الجاس البلدي في داخل الحدود المقررة بأمرنا هذا

مادة ٣ - حدود مدينة الاسكندرية الجارئ تحصيل عوائد بها على الاملاك المبنية باهجارجزه من اثنى عشرجزاً بمقتضى الاسر العسائى الصادر فى ١ ٩ يونيه سنة ١٨٨٤ تمتد اعتبارا من أثول يناير يه ( . و ١ طبقة الحدود المبينة بالمسادة الاولى من أمرنا هذا

مادة ٤ ـــ المبانى الكائنــة بالجهة المتدة من طوابي المكس لغاية بلدة العنصية بدخول الضاية في المنيا والمدلول عليها في الرسم بشريط أصفر تعفي مؤقتا من عوائد الاملاك المبنية

## الباب الشاني

(في اختصاصات القومسيون البلدي)

مادة ١٥ ــ مرف اختصاص القومسيون أن يصدر وينفذ كافة القرارات المتعلقة بالمسائل والمصالح الآقى بيانها أقلا في ميانها المدينة عمرانية المدينة

ثانيا \_ ما يتعلق بتقرير وتحصيل العوائد البلدية وادارة الايرادات البلدية من أى نوع كانت

ثالثا ــ ما يتملق بفتح أو قفل أو حفظ وصيانة الشوارع والميادين والقناطر والممتزهات والجناين العمومية وتحديد تعريضة أجر العربات العمومية والدواب المعسدة للركوب أو لحمل الانتسال أو لجم العربات ومشروعات الطرق والتنظيم وبوجه محموى ما يتعلق بجيع المصالح العموميسة بالمدينية مشل المياه والتنوير والتبليط والنظافة والسويقات والاسواق والممافز والجيع ما يؤل منسه تحسين رويق المدينة أو رفاهيتها

سادسا ــ ما يتعلق بصحة المدينــة العموميـــة ما عدا الامور المتعلقـــة باختصاصات مجلس الصحة المبحرية والكورنتينات

سابعــا \_ ما يتعلق بجيع الامور الاخرى المقتضى تداول القومسيون البلدى فيها سواءكان انباعا للقوانين واللوائح أو بناء على طلب الحكومة

ثامنًا \_ كل مشروع يمختص بيناء مستجد وترميمات جسيمة أو بهـدم وعلى العسموم ما يتعلق بكافة الاعمـال التي تكون مباشرتها بمعرفة الافراد ينبغى عرضه ابتــداء على القومسـيون البلدى من أجل النظر في الشروط الصحيـة والأمن العمومي والرخصة المقتضى الحصول عليها

## الباب الشاك (أحكام متنوعة تتعلق بأداء اختصاصات القومسيون البلدي)

مادة ١٦ \_ على القومسيون البلدى أن يحضر لأئحة اجراآته الداخليــة فى خلال الثلاثة أشهر التاليـة لنشر أمرنا هــذا و يعرضها على ناظر الداخليــة للتصديق عليها منه (1)

مادة ١٧ ــ يجتمع القومسيون البلدى عادة مرة فى كل شهر بالاقل وبحالة غير اعتيادية عنسد ما يترا آك لرئيسه لزوم ذلك أو بناء على طلب محرر من ثمانيــة من الأعضاء

وفى حالة انعقاد القومسيون بصفةغير اعتيادية لايجوز له التداول الا فى الامور التى طلب انعقاده لاجلها

مادة ۱۸ ــ لناظر الداخليـة أن يعين فى اجتماعات القومسيون البلدى نائبًا عنه يكون له رأى استشارى

مادة 14 \_ يعرض القومسيون البلدى في ميعاد ثلاثة أيام مداولاته على ناظر الداخلية للتصديق منسه عليها ولا يجوز تنفيذها الا اذا صار التصديق منسه عليها أو اذاكان في بحر الثمانية أيام التي تمضى من تاريخ عرضها عليه لم يصدر منسه أمر بايقاف تنفيذها ولم يجر الناؤها في خلال الشلاثين يوما التي تمضى من تاريخ عرضها على ناظر الداخليسة تكون في خلال الشلاثين يوما التي تمضى من تاريخ عرضها على ناظر الداخليسة تكون نافذة المفعول

مادة ٢٠ ــ قرّة تنفيه الاوائح المتعلقة بالقومسيون البلدى لا تسرى على الامور المتعلقة بالحقوق الشخصية التي يسوغ دائمًا لاربابها رفعها للحاكم

 <sup>(</sup>١) واجع تحت نمرة ٥ و لائحة الاجراآت الداخلية المعمول بهاالآن الصادرة ف ١ و يويه
 سة ه ٩ و التي أننت اللائحة الصادرة ف ٩ يونيه سة ٩ ١٨٩

مادة ٢١ ــ رئيس القومسيون البلدى هو النائب عنــه فى جميع الامور المتعلقة به وعلى ذلك هو مكلف بمــا يأتى تحت مراقبة القومسيون وملاحظة ناظر الداخلية

أقرلا \_ ملاحظة الصوالح البلدية عمومية كانت أو خصوصية ثانيا \_ اتخاذكافة الاجراآت المؤذية لحفظ الحقوق البلدية ثالثا \_ ادارةالايرادات وملاحظة المحلات والمصالح المحوّلة على البلدية رابعا \_ عقد المشتروات واجراء المزادات المتعلقة بالاعمال البلدية بمراعاة ماهو مقرر بالقوانين واللوائح

خامساً للتوقيع على عقود المبايعاتوالمشترواتوالمساواة بالكيفية والشروط المنوه عنها آنفا متى كانت هذه العقود تصرح له بها بصفة قانونية

سادسا \_ عرض الميزانيـــة التي تقرر بجلسة القومســيون الى نظارة الداخلية والامر بصرف المصروفات واحتسابها من المبالغ المأذون له بها

سابعا \_ النيابة عن البلدية أمام المحاكم سواءكان مدّعيا أو مدّعي عليه ثامنا \_ عقد سلف بتصريح من الحكومة

مادة ٢٧ ــ الرئيس هو النــائب الوحيــد عن الادارة البلدية وله أن يمين و يرفت جميع موظفيها حسب القواعد التي تقرر في اللائحة الداخلية

جيع المأمو رين والمسستخدمين المعينين بالمصالح البلدية من أى" درجة كانت أو من أى طبقة يكونون متقبعين لرئيس القومسيون البلدى مباشرة

كافة مأمورى ومستخدى البلدية لايكون لهم حق فى معاش أو مكافأة من أى نوع كان من طرف الحكومة

مادة ٢٣ ــ كل مخالفة أو تقصير يقع فى تنفيذ القرارات الصادرة مر الرئيس بمقتضى مداولات القومسيون البلدى ومصدّقا عليها من ناظر الداخليــة يعاقب مرتكبها بالعقو بات المقسررة للخالفات المنصوص عليها بقانون العقو بات الاهلى وقانون العقو بات المختلط مادة ٢٤ ــ لايجوز للعامة الحضور في جلسات القومسيون

فصل ۱ مجلس بلدی اسکندریة

مادة 70 ـ المسائل التي تعرض على القومسيون البلدى للداولة فيها يصمير درجها بالجدول (المبينة فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون) بمعرفة الرئيس ولا يجوز للقومسيون أن ينظر في مسائل خارجة عرب هذا الجدول وفي حال حصول المخالفة لهذا النص يجب على الرئيس أن يفض الجلسة

مادة ٢٦ ــ لايموز للقومسيون البلدى أن يتسداول في أمر إلا اذاكان خمسة عشر عضوا من أعضائه بالاقل حاضرين في الجلسسة ومشتركين في ابداء الآراء وعند ما يكون عدد أعضاء القومسيون المجتمعين فيركاف بحيث لاتجوز المداولة فعل الرئيس أن يشرع باعادة طلب التئامه بجلسة ثانية بشرط أن لايصح انمقادها إلا بعد مضى ثمان وأربعين ساعة

ومداولات هـذه الجلسة الثانية تعتبر صحيحة مهسما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين فيها

مادة ٢٧ ــ مداولات القومسيون البلدى تتقرر بأغلبيــة آراء الاعضاء الحــاضرين واذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح ولا يجوز لعضو حاضر أن يهدى رأيا بالنيابة عن عضو غائب

مادة ٢٨ \_ لايجوز لاعضاء القومسيون أن يشــتركوا بمداولات تتعــاتى بمسائل لهم فيها صالح سواء كان عن أغسهم شخصيا أو بصفة وكلاء

مادة ٢٩ ــ من يتأخر من أعضاءالقومسيون بدون عدر مقبول عن الحضور عند طلب فى ثلاث جلسات متوالية فالرئيس أن يعلن عنه بصفة كونه مستعفيا وللرئيس أن يقيل كل عضو لم تتوفر فيه الشروط المنزه عنها فى المادة الرابعة أو يوجد فى احدى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٥ و ٩ و ١١ وللعضو المنفصل أن يرفع أحره لناظر الداخلية

فصل. ۱ مجلس بلای آسکدریة

مادة ٣٠ \_ يجوز للقومسيون البلدى أن يقسر المشروعات والرسومات والمقايسات المتعلقة بأعمال جديدة او بحفظ وصيانة المدينة التي مجموع قيمتها لايتجاوز مبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى وتعتبر قراراته صحيحة بشرط مراعاة أحكام المسادة التاسعة عشرة ناذا تجاوزت المصاريف هذا الحد لا يجوز اجراء الاعمال إلا من بعد تصديق ناظر الاشغال العمومية

مادة ٣١ ـ للقومسـون البلدى انـ يتـداول في الميزانيـة والايرادات والمصرونات الاعتيادية او الغير اعتيادية وعلى العموم في جميع المسائل التي تتعلق ببلدية المدينـة ولا يجوزله بأى صفة كانت احداث رسوم جديدة ولا تعــديل الرسوم المقررة بل له أن يعرض عما يراه فيا يتعلق بالامور الآتي بيانها

ا وَلا \_ تقرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة

ثانيا \_ احداث رسوم جديدة

ثالث \_ فتح سلف لايتجاوز مجموعهامطلقا مبلغ . . . . . ه جنيه مصرى (١٠ مع ايضاح الابواب المرغوب صرف هذه الايرادات الغير اعتيادية فيها

ولمجلس النظار دون غيره ان يقرر مايراء فيما يعرض عليه من هذا القبيل

فاذًا واقق المجلس يكون الطلب المعروض عنــه نافذ المفعول ولكنه اذاكان مخالفا لنص المعاهدات الصريح فلا يصير نافذا إلا بعد اقرار الدول عليه

ومع ذلك فلا حاجة لهــذا الافرار فيا يختص بالرســوم على المواد الاتيـــة 
« وغيرها » التي تكون مخصصة المبلدية فقط و يكون لهــا صفة بلدية محضة وهي 
الطرق (التنظيم) والبالوعات والموازين العموميــة والاسواق والمخازن العموميــة وتشييع الجنازات واعطاء أراضي للدفن في الجبانات واشــنال الطريق العــام 
والعربات العموميــة والحصوصية وعوائد الوقوف والكنس والرش والفنــادق 
(اللركاندات) والنوادي (الكلوبات) والبيوت المفروشة المعــدة للتأجير والقهاوي

<sup>(</sup>١) صار ابلاغهذا المبلغ الىمليون جنيه مصرى طبقا للامرالعالى الصادر في ١ ديسمبر سنة ١ ٩ ١ ٢

والخمارات وقهاوى الملاهى والمراقص (البائدت) والملاهى والنياترات والالعاب والمهرجانات العمومية وأسواق الموالد وبيوت المومسات وعربات الاومنيبوس والترامواى وعربات النقل والكلاب والدواب المعدّة لحمل الانقال أو للركوب أو لجز العربات « الخراخ ع

مادة ٣٧ ــ ادارة الضبط والربط منوطة بالحكومة دون سواها ولا يجوز مطالما في أى حالة من الاحوال للقومسيون البلدى النــداخل فى الاجراآت التى تتخذها ادارة الضبط والربط مهماكانت تلك الاجراآت

مادة ٣٣ ـــ لايجوز للقومسيون البلدى أن يتـــداول فى القوانين أو الاوامر العالمية أو اللوائح

والاجراآت المقررة بالتبوانين أو الاوامر العالبة او اللوائح وكذلك الاجراآت الصادر بشانها قرارات وزارية يجب تنفيدها بتمامها كما هي

مادة ٣٤ مـ لايجوز للقومسيون البلدى أن يقبسل هبة أو عطية أية كانت بمقابل أوبدون مقابل إلا بتصريح من ناظر الداخلية

مادة و م ح كل مداولة فى أمر خارج عن اختصاصات القومسيون تكون لاغمة حيمًا وكذلك كافة مداولات القومسيون الخارجة عرب اجتماعه القانوني تكون لاغمية بطبيعتها

مادة ٣٦ ــ لناظر الداخليــة أن يوقف القومسيون و يجوز فضــه بمقتضى أمِر عال يصدر بناء على تقرير يرفع من مجلس النظار

وفي حالة ايقاف القومسيون فالحكومة تقوم مقامه حيّا وتدير أعمال الادارة. البلدية إما مباشرة أو بواسطة قومسيون محصوص تعين هي أعضاءه

وتجرى الحكومة التخابات جليلة في ظرف ستة شهور

## 

مادة ٣٧ ـــ على القومسيون البلدى أن يقرر قبل حلول اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل ســنة مشروع ميزانية ايرادات ومصروفات السنة التاايــة وتكون شاملة لفصول وبنود

ومشروع الميزانية المذكورة لايكون نهائيا ومعمولاً به إلا بُعد التصديق عليه من ناظر الداخليـــة ويصدر رسميا بقرار من رئيس القومسيون البلدى مذكوراً به أنه مصدّق على مشروع الميزانية المذكورة من الناظر المومى اليه

مادة ٣٨ – اذا كان لغاية ٣١ ديسمبر لم يصر التصديق من ناظر الداخلية على مشروع الميزانية المقدّم اليه فيستمر السير فى السنة التالية على مقتضى ميزانية السنة التى انقضت الى التصديق على ميزانية جديدة

مادة ٣٩ مـ ميزانية البلدية يصيرتمر يرهاءن مدة اثنى عشر شهراتبندئ في أقل ينايروتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة أوفي أي وقتين آخرين تعينهما نظارة المالية

## (في الايرادات)

مادة ٤٠ ـ ايرادات الميزانية هي الآتية :

أولا ـ صافى ما ينحصل باعتبار نصف من واحد من الألف على قيمة الصادرات ثانيا ـ صافى ما يتحصل باعتبار نصف من واحد من الألف على قيمة الواردات (وهذه الابرادات سار تقريرها لمدة حس سوات لاغر تبدئ من تاريخ نشر أمرنا هذا) (1)

بعد مصادقة الدول

الرسوم المنزه عنها بالفقرتين أولا وثانيا من المسادة الاربعين من الامر العالى الصادر في o يناير سنة ١٨٩٠ يستمر تحصيلها من أوّل ينايرسمة ١٨٩٩ على ذمة ميزانية الفومسيون البلدى باسكندرية وإذا طلبت احدى الدول إيقاف تحصيل الرسوم المذكورة فيعصل ذلك الايقاف بشرط أنها تعلن حكومتنا يذلك قبل الميعاد بسنة

ثالثا \_ صافى ما يتحصل من أرباب الاملاك بواقع واحد فى المائة بالاكثر من قيمة ايجارات أملاكهم المبنية

رابعا \_ صافى ما يتحصل من مستأجرى الاملاك المبنية بواقع اثنين فى المائة بالاكثرمن قيمة الايجارات

رولحكومتنا باتحادها مع قومسيون البلدية تحديد الوقت الذي ينتدئ فيه تحصيل هذين الرسمين وتعيين مقدارهما بمورجب الحدود المقروة قبل) (1

خامساً \_ صافى ما يتحصــل من الرمــوم على العربات والدواب المعدة لحمل الانتــال (۲)

سادسا \_ المتحصل من جنائن النزهة ساميا \_ المتحصل من عوائد الطرق

(١) يقضى قرار النظارة السادرفى ٩ يونيوسة - ١٨٩ بأن تحصل الدائرة البلدية بالاسكندرية مل ذمة المقرمسسيون البلدى الرسم الوارد في الفقرة الثالثة الذي قدره واحد في المائة من قيمة ايجار الإملاك وذلك ابتداء من يوم تشكيل القومسيون المذكور ( ٥ ينايرسة - ١٨٩)

وقدقضى القرارالصادر من ظارة المسالة في ١٨ فبرايرستة ١٩٠٠ باجالة أعمىال موائد الاملاك المنية بمدينة اسكندرية اعتبارا من أقبل مارس سنة ١٩٠٠ على المجلس البلدت

أما الرسم المنزو عنسه فى الفقرة الرابعة فقد تضى القرارالصــادرمن المجلس البلدى بتـــأديخ ٢٤ يناير ســة ٩٨٨ بفحصيله اعتبارا من أثرل ينايرمن السنة ذاتها

وقضى قرارآشرصادرفى ٢٣ ينايرسة ١٩٠٠ من المجلس البلدى بلحصيل عوائد الانتين فى الممائة من قيمة الاجرة الحقيقية و يكون المجلس البلدى تخيرا بأن يقيع أحكام الفقرتين ٣ وع. من الممادة ع. من لائحة الاجراآت التنفيذية الصادرة في ٣ مايو سسنة ٩ ١٨٩ فى تقدير جميع المحلات بدوز استثناء المقمر بها المستأجرون وأرباب الاملاك

م... وقد صدرقرار من المجلس المذكورق أقل فيرايرسة ١٩٠٤ باعفاء المستأجرين الفني يدفعون عن سكناهم أجرة سـنوية لاتنجاوزه جنيهات مصرية من عوائد الاثنين فى المائة اعتبارا من أوّل بنايرسة ١٩٠٤ وكذا من يسكنون فى ملكهم وتكون قيمة الاجرة المفررة لذلك لاتريد عن المبلغ المتقدم

وذكر نفس القرار أن هذا الاعفاء لانشعل من يستأجرون أو يشغلون دكا كين أو محازن مخصوصة للتجارة أو الصناعة مهما كانت أجرة تلك الاماكن أوقيمة أجرتها

 (۲) الرسوم المقررة على العربات وحيوانات الجنّرالتي كانت تحصل من الوطنيين تحصل أيضا من الاجانب (قرار المجلس البلدى الصادر في ۲۱ يونيوسنة ۱۸۹۰)

نامنياً \_ صافى ما يتحصل بواقع خمسين في المسائة من صافى ايرادات دخولية اسكندرية البالغ قدره بعنمانة الحكومة ٣١٧٨٠ جنيه مصرى تاسعا \_ الابرادات الاخرى التي تتقرر بالوجه القانوني (1)

#### ( في المصروفات)

مادة ٤١ \_ ميزانية المصروفات المكافة بها البلدية هي الآتية

الرش والكنس والمياه والفاز والتنظيم والاشغال العمومية والطلمبه جيه ومرتبات الاستاليات وجنائل النزهة والدايط وصيانة المدينة وتحسين هيئنها ورونتها ومصاريف الادارة وتيرذلك

مادة ٢٦ \_ المصاريف الاعتبادية المذكورة بالمادة السابقة وقيمة مايحتمل صدور أحكام قضائية به على المجلس البلدى هى الراميسة أتماكافة المصاريف الأعرى فهى اختيارية

اذا لم يقرر القومســـون البلدى المصروفات الالزامية أو لم يقرر الا مبالغ غير كافية لحسن سير الأشغال فالمبالغ اللازمة تدرج فى الميزانية مباشرة بمقتضى قرار ناظراللباخلية

جميع الأعمال والمصروفات الذير منظورة لايجوز اجراؤها الابتصريح خصوصى من ناظر الداخالة وفى حالة لزوم اجراء أعمال غير منظورة ومستعجلة ولم يتخذ القومسيون البلدى الاجراآت المقتضية لنجازها فلناظر الداخلية أن يأمر بمباشرتها بمقتضى قرار يصدر منه وأن يدرج مصروفها فى الميزانية

مادة ٤٣ ــ في بحر الشهر الأقل من كل سنة يقدّم حساب السنة المــاضية يعد قفله مع كافة البيانات والايضاحات اللازمة الى القومســيون البلدى ليتيسر له النظر في أعمـــال رئيسه الادارية ومن بعد فحص الحسابات بمعرفة التومسيون

نعبل ١ مجلس بلدى امكندرية

يصر تقديمها الى ادارة عموم حسابات الحكومة لمراجعتها والحسابات الادارية تعلن واسطة نشرها في الحريدة الرسمية من بعد التصديق علما من ناظر الداخلية مادة عع \_ تقرر حسا إت الادارة البلدية تطبيقا للتعلمات واللوائح الصادرة من ادارة عموم حسابات الحكومة ويجوز في كل وقت من الاوقات اجراء التفتيش والمراجعة على مصالح الادارة البلدية بمعرفة مأموري الحكومة

#### (أحكام خصوصية)

مادة وع \_ ناظر الداخلية يقرر في لائحة خصوصية ترتيب وتنظيم مصلحة البلدية من حيث الادارة والتحصيلات وعلاقات القومسيون البلدي مع مصالح ابرادات الحكومة والكيفية التي على مقتضاها تجرى هذه المصالح توريد المبالغ المتحصلة على ذمة صندوق الادارة البلدية (١)

الامر العالى الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦

غرة ∧ه جديدة لقوسيون

بعد مصادقة الدول الموقعة على الوفاق المبرم بلوندره في١٧ مارس سنة ١٨٨٥ تخميص ايرادات تضاف على الإيرادات المخصصة للقومسيور، البلدى بمدينة الاسكندرية فجديد موصيور الايرادات الآتية اعتبارا من أول بناير سنة ١٨٩٦

> أ ولا \_ قيمة مايزيد من مجوع عوائد المساني بدائرة مدينة الاسكندرية عن المبلغ المتحصل في ســنة ١٨٩٥ ولاجل حسبان هـــنــــ الزيادة يقتضي أن يخصم من مجموع العوائد المذكورة جميع المبالغ المتأخرة من قبل سنة ١٨٩٦

> ثانيا \_ كافة ايرادات سلخانة الاسكندرية على جميع أنواعها في مدة الالتزام المعقود عنه اتفاق مع القومسيون البلدى بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٢ أما المبلغ المقرر للحكومة بمقتضى المادة الخامسة عشرة من الاتفاق المذكور فبيطل تحصله

<sup>(</sup>۱) راجع تحت نموة ۲ ونموة ۲ القرارين الصادرين في ۲۷ پيونيه سنة ۱۹۰۶ و ۱۹۱ پونيه سسسة و ۱۹۰

الله سنم صافى المبنع الذى يتعصل من بيع الاملاك الميرية الحرة فى دائرة مدينة الاسكندرية بحيث ان المبالغ التى تخصص لذلك القومسيون من هذا القبيل لا يمكن أن تتجاوز ٨٠٠٠ جنيه مصرى عن كل حمس سنوات الموالم والمبلغ الصافى المذكور هو عبارة عن جميع أثمان ما يباع من تلك الاملاك بعد خصم مصاريف قلم الاملاك بالاسكندرية

## الامر العالى الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٩٠٧

بعــد مصادقة الدول الموقعــة على اتفاقيـــة لوندره المبرمة فى ١٧ مارس ســــــة ١٨٨٥

مادة ١ ــ يلنى من أقرل ينكير سينة ١٩٠٣ تحصيل عوائد الدخولية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية

مادة ٢ ــ اعتبارا من التساريخ المذكور يضاف الى ايرادات المجلس البلدى ما يأتى :

أولا \_ الحصة المخصصة الآن للحكومة من المتحصل من عوائد الاملاك المبنية في دائرة مدينة الاسكندرية

ثانيا \_ متحصـــل ايجارات أملاك الميرى الحرة بعــد خصم مصاريف التحصــــيل

وزيادة على ذلك يلغى مفعول الحكم الوارد بالفقرة الثالثة من المــادة الاولى من أمرنا المشار اليه الصادر في ١٣ ينايرســنة ١٨٩٦ وهذا الحكم هو القاضى بتحديد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصرى نهاية للحصة التي تؤل في ظرف كل ٥ سنوات الى المجلس البلدى من صــافى ثمرـــ أملاك الميرى الحرة الكائنـــة في دائرة الاسكندرية

مادة ٣ \_ على ناظرى المــالية والداخليــة تنفيذ أمـرنا هــــذا كل منهـــما فيما يخصه نمرة ه ه النساء عوائد الدخولية واضافة الرادات أخرى القومسيون بلدى الاسكندرية

<sup>(</sup>١) ألغيت هذه القيود بالامر السالى الصادر في ٢٩ فوفيرسنة ٢٠ ٩ ١ والوارد هنا نجرة ٩ ع

# القــــرار الصادر من نظارة الداخليــة

بتاریخ ۲۰ ینایرسنة ۱۸۹۰

نمرة ٩٠ الانتخابات-البلدية

مادة 1 \_ يحرر محافظ الاسكندرية فى الثمانية أيام التالية لتاريخ صدور هـذا القرار دفترا من نسختين يدرج فيهما على ترتيب الحروف الهجائية أسماء جميع الذكور البالغين سن ٢٥ سنة على الأقل المقيمين فى مدينة الاسكندرية أو بضواحيها بمحل مقيد بدفاتر الدائرة البلدية بأجرة قيمتها ٧٥ جنيها سنويا فأكثر ولم يكونوا فى حالة من أحوال عدم الأهلية المبينة بعد وطنيين كانوا أو أجانب

أ وَلا \_ المحكوم عليهم بالانسنال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالاقامة فى جهة معينــة والمحكوم عليهم أيضـــا فى سرقة أو نصب أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب أية كانت العقوبة المحكوم بها

ثانيا ــ المطرودون من الوظائف الاميرية بمقتضى أحكام قضائية أو بمقتضى أحكام مجالس الناديب لتقصيرهم فىأداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة

ثالث \_ المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

ولا يقيد في الدفتر المذكور أحد من هيئة وكلاء الدول والقناصل ولا من موظفي ومستخدى القنصلاتات أية كانت وظيفته

مادة ٢ – يعلق دفتر الانتخاب البــلدى السابق ذكره فى مركز المحــافظة وعلى سلم البورصــة الخديوية الخارجى العمومى لغاية ١٥ فبرايرسنة ١٨٩٠

مادة ٣ \_ اذا تراكى لاى أحد أنه أهمــل درج اسمه فى الدنترالمذكور فله أن يطلب ادراجه كما أرـــ لكل شخص مدرج اسمه فى الدفتر أن يطلب ادراج اسم أى شخص آخر لم يدرج اسمه أو رفع اسم شخص أدرج اسمــه بدون

حق وتقدّم هـــذه الطلبات لغاية فبراير ســــنة ١٨٩٠ لمحافظ الاسكندرية وهو يجب عليه أن يجعـــــل دفترا لتيد هـــذه الطلبات حسب تواريخ ورودها وأن يعطى بها وصولات لأربابها

وكل متتخب ( بكسر الحاء ) صارت المعـــارضة فى ادراج اسمه بالدفتريصير اعلانه بذلك بمعرفة المحافظ بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته فى ذلك

مادة ٤ \_ و يكون الحكم في هـذه الطلبات بدون مصاريف من تاريخ أول مارس سنة ١٨٩٠ لفاية ١٥ منه بمعرفة لحنة تؤلف من مندوب يعينه ناظر الداخلية وتكون له الرياسة ومن اثنين من المنتخبين ( بكسر الحاء ) يختارهما المندوب المذكور بمن لم تحصل معارضـة في ادراج أسمائهم بالدفتر و يكون أحدهما وطنيا والآخو أجنبيا

والاحكام التي تصدرها لجنة الطلبات المذكورة تكون بأغلبية الآراء فاذا تساوت فرأى الرئيس مرجح وتعلن هذه الاحكام لاربابها كتابة في محلات اقامتهم بدون مصاريف بمعرفة المحافظة في مجر الثلاثة أيام التالية لصدورها

ويجوز لارباب الطلبات أرب يستانفوا أحكام المجنة المذكورة أمام القومسيون البلدى فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ انعقاد جلسة القومسيون المذكور الاولى ويحكم هذا القومسيون فيها فى ظرف العشرين يوما التالية للمعاد المذكور ويسرى مفعول أحكام لجنة الطلبات الى أن يصدر القومسيون البلدى حكه فى شأعا

ومع ذلك لا يترتب على الطلبات ايقاف سير الانتخابات بل يصمير اجراؤها على واقع دفتر الانتخاب البلدى الذى يعلق وعلى واقع التعديلات المكن اجراؤها فيمـلين الانتخاب

ويبعث بصورة من دفتر الاتخناب النهائى الى ناظر الداخلية في ميعاد شهوين من تاريخ انتقاد جلسة القومسيون البلدى الاولى

مادة o \_ يصير تعديل دفتر الانتخاب البلدى فى كل ســـنة ويضاف عايه بمعرفة الحافظ أسمــاء الاشخاص الذين يتحقق له أنهم حاز وا الصـــفات المطلوبة قانونا ويحذف منه أسماء من توفوا ومن فقدوا الصفات المطنوبة

تمديل دفترالاتخساب المتره عنه في المسادة الخاسة مرب الفرار الصادومن النفازة في 70 يناير سنة ١٨٥٠ يكون اجراؤه في شهر دسميرمن كل سنة بعمرة محافظ مدينة الاسكندرية بالمحاده مع وكيل القومسيون وثلاثة أعضاء يعينهم القومسيون من بيزاً عضائه ولا يصير حصسول الانتخابات الا بعد نشر بالدفتر المدل بالكيفية المذكورة ( واجع القرار الصادومن القومسيون البلدي في ١٨٩٥ مايوسنة ١٨٩٥ ) المصدق عليه بقرار نفازة الداخلية الوقيع ٢٠ يوريؤسنة ١٨٩٥ )

و بعد تمديل الدفتر المذكر وريصير تعليقه بمركز المحافظة وعلى سلم البورصة الخديوية الخارجى العمومى فى كل سسنة من أول ينـــايرلفاية ١٥ منه وذلك اعتبارا من أول ينايرسنة ١٨٩١

وتقدّم الطلبات فى حق الدفتر المذكور فى كل سنة من ١٥ ينايرلفاية ٣١ منه الى وكيل القومسيون البلدى وعليه أرىب يجعل دفترا لفيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها وأن يعطى بها وصولات لاربابهـــا

وكل منتخب (بكسر الخاء) صارت المعارضــــة فى درج اسمه يصير الثلانه بذلك بمعرفة وكيل القومسيون البلدى بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته فى ذلك

ويحكم القومسيون حكما باتا في هذه الطلبات في كل سنة من أقل فبراير لغاية ١٩ منـــــه

مادة ٩ \_ يكون اتخاب السنة أعضاء الذين ينتخبون (بانفتح) للقومسيون البلدى بمعرفة دا ردالا تخاب في اليوم والساعة والمحل التي يعينها محافظ الاسكندرية قبل يوم الانتخاب بثمانية أيام على الاقل و يصدير اجراء الانتخاب المملد كور بالقرعة حسب القوائم المخصوصة المحررة عن ذلك و باغلبية الآراء أغلبية مطلقة وإذا اقتضى الحال لاجراء افتراع ثان فالانتخاب يصدير اجراؤه بأغلبية الآراء أطلبة نسبية

فصل أ مجلس بلدى اسكندرية

ولا يجوز لاحد الاشتراك فى الانتخاب مالم يكن اسمه مندرجا فى دفتر الانتخاب البلدى ولا يجوز للمتخب (بكسرالحاء) أن يبدى رأيه الا بنفسه وتذكرة الانتخاب التي يحررها كل منتخب (بالكسر) لا يجوز أن تشتمل الاعلى عدد الاعضاء المقتضى انتخابهم واذا أدرج اسم دفعتين فى تذكرة واحدة فلا يحسب الا برأى واحسد

والتذاكر الخالية من وضع اسم فيها لاتحسب ضمن الآراء في تقرير الأغلبية المطلقة وتناط ادارة الانتخاب بلجنة انتخاب تؤلف من أربعة منتخبين (بالكسر) من المقيدة أسماؤهم بدفتر الانتخاب ويعرفون القراءة والكتابة ينتخبون بمعرفة المنتخبين الحاضرين وقت افتتاح الانتخاب الذي يكون اجراؤه في الساعة المعينة مهما كان عدد المنتخبين الحاضرين ومن مندوب يعينه ناظر الداخلية وتكون له الرياسة وتختار اللجنة لها كاتبا من ضحن أعضائها

و يتخذ مندوب الداخلية بصفة كونه رئيسا للجنة الانتخاب الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

مادة v \_ لايجوز للتتخبين (بالكسر) الاشتفال بأمور خلاف انتخباب أعضاء القومسيوري البلدى وهم ممنوعون من كل مشاقشة ومداولة ولايجوز نلمافهم الحضور في جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح

مادة ٨ \_ على رئيس لحنة الانتخاب أن يذكر المنتخبين (بالكسر) المجتمعين بما نص ياحكام الامر السالى القاضى بتشكيل القومسيون البلدى فيا يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء آرائهم بالذمة غير قاصدين سوى منفعة مدينة الاسكندرية

مادة و \_ المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب فان لم يراع مانص بالمحادة السابعة من هذا القرار بكل دقة فعلى الرئيس أن ينبه بحفظ النظام فان لم يصغ اليه فله أن يفض الجلسة ويؤجلها الى ساعة أخرى وله أيضا ان لم يبق في المكانه انفاذ القانون أن يستمد قوة عسكرية من المحافظ

مادة 1. على رئيس لجنة الانتخاب أن يثبت وقت الشروع في الاعمال ساعة افتتاح الانتخاب ويبين للمنتخبين ( بالكسر ) الحاضرين أن الصندوق اللازم وضع تذاكر الآراء فيه خال و يغاقه بمفتاح يحفظ بطرفه وينبغي عليه أيضا أن شعت ساعة اففضاض الانتخاب

مادة 11 \_ ينبغى أن يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل ويحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معا واجب أثناء الانتخاب فان لم يوجد هـذا المدد فالرئيس يستكمه من المنتخبين ( بالكسر) الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يعينه من الأعضاء أن يقوم مقامــه وان غاب الكاتب مؤقتا فالرئيس يعين مكانه أحد الأعضاء

مادة 17 مد للجنسة الانتخاب أن تحكم حكما قطعيا فى كافة المشاكل التى تحدث بشأن عملية الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص بالمسادة التالنة والعشرين من هذا القرار وعليها أن تبين مستندات الحكم وتكون مذا كراتها سرية ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

مادة ١٣ ــ أحكام المجنة المذكورة تكون بأغلبية الأراء فاذا تساوت فرأى الرئيس مرجح ويشار الى ذلك بالمحضر

ويشتمل المحضر أيضا جميع الطلبات والاحكام ومع ذلك فان خلاعن ذكر المشاكل التي تحدث والاحكام التي تصدر فلا يعتبر ذلك سببا لابطال الانتخاب مادة 12 مد يكون أخذ الآراء سرّا من الساعة واحدة بعد شروق الشمس الى قبل الغروب بساعة و يبتدئ أعضاء اللجنة بصفة كونهم منتخبين (بالكسر) باعطاء آرائهم

مادة 10 ــ المنتخبون (بالكسر) الذين يجهلون الكتابة يعطون آراعم شفاها بعين الشروط المقررة للقرعة السرية وفى هــذه الحالة يصــير قيد آرائهم فى قائمة قرين اسم كل منهــم و يكون القيــد بمعرفة كاتب اللجنة بملاحظة أحد أعضائها الذي يختاره المنتخب (بالكسر) وللــذكور أن يعطى رأيه بحيث لايســمعه غير الكتب والعضو الذي يختاره

العمل ١ اسكندرية

مادة ١٦ ــ لا يجوز لأحد أن ينتخب (بفتح الحــاء) إلا اذاكان منتخبا مجلس بلدي (بكسر الحاء)

مادة ١٧ \_ الآراء المعلقــة على شرط باطلة وتتداول لجنة الانتخاب قطعيا في الحال في صحة أوابطال الانتخابات مع عدم الاخلال بمـا نص بالمــادة الثالثة والعشرين من هذا القرار

مادة ١٨ ــ لا مكث الانتخاب إلا يوما واحدا انما اذا طرأت أحوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره أو نهوه فيمكن تأجيله الىاليوم الثانى ويعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك بالطريقة التي تقررها اللجنة

مادة ١٩ ــ متى تم أخذ آراء المنتخبين (بالكسر) الحاضرين يعلن رئيس اللجنة انهاء عملية الانتخاب ويوقع هو وأعضاء اللجنة على قائمة الانتخاب ثم يؤخذ فى تحقيق عدد الذين أعطوا آرآءهم ويعلن رئيس اللجنة ذلكحالا للجمعية ثم تفرز الآراء بحضور المتتخبين (بالكسر) الموجودين

مادة ٧٠ ــ اذا تساوت الآراء بن شخصين فتكون الأظبية لمن تعينه القرعة ويكون سحب القرعة بمعرفة رئيس لجنة الانتخاب

وإذا صارا نتخاب أكثر من ثلاثة أعضاء من جنسية واحدة فلا يكون الانتخاب صحيحا الا للثلاثة أعضاء الذين نالوا أكثر الآراء فاذا تساوتالآراء فتتبع القاعدة المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة

مادة ٢١ \_ يعلن رئيس اللجنة أسماء أعضاء القومسيون البلدي الذينوقع عليهــم الانتخاب ثم يمضى رئيس اللجنة وجميع أعضائها قبل انفضاض الجلســة على محضر الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة معكافة أوراق الانتخابات فى الثمانية أيام الى ناظر الداخلية وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من رئيس اللجنة ومن أعضائها عطارقتها للاصل بطرف المحافظ

مادة ٣٢ ـ يرسل ناظرالداخلية بدون تأخيرالى كل من أعضاء القومسيون البلدى المنتخبين (بالفتح) شهادة باتتخابه اذا كارب حائزا للصفات التي تؤهله للانتخاب وتجوز هذه الشهادة للمضو المنتخب (بالفتح) أن يؤدى وظائفه ويعتبر بمقتضاها انتخابه صحيحا مالم يصدر حكم يخالف ذلك

مادة ٢٣ ــ كل طعن في صحة الانتخابات يقدم فى الثمانية أيام الى رئيس القومسيون البلدى والاكان لاغيا ولهذا القومسيون أن يحكم فيه حكما قطعيا مادة ٢٤ ـــ على محافظ الاسكندرية تنفيذ هذا القرار

نمرة ۹۱ كيفية المخاب نائبي أر باب العقارات في قومسيون بلدى اسكندرية القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٧ أغسطس سنة ١ . ٩ ١ مادة ١ \_ تعتمداللائحـة المتعلقة بكيفية انتخـاب نائبى أرباب العقارات فى القومسيون البلدى الاسكندرى المرفقة بهذا القرار مادة ٧ \_ على محافظ اسكندرية تنفيذ هذا القرار

#### لأنحسية

مادة ٢ ... يقرر دفتر المنتخبين (بكسر الحاء) من أرباب الاسلاك في كل سنة بمعرفة قومسيون مشكل من سعادة المحافظ ومن وكيل القومسيون البلدى ومن عضو معين من القومسيون ومن عضوين يتخبهما أرباب الأملاك ويبق الدفتر معلقا في مركز المحافظة وعلى سلم البورصة الخديوية من ويناير الى ٢٠ منه السنة التالية

وتقدم الطلبات من ٢٠ يناير لغاية ٣١ منه الى وكيل القومسيون البلدى وهو يجعل دفترا لقيدهذه الطلبات حسب تواريخ ورودها و يعطى بها وصولات لأرباب

وکل منتخب (بالکسر) حصلت المعارضة فی ادراج اسمه بالدفتر من منتخب (بالکسر) من أرباب الاملاك یکون اسمه مندرجا فیه یصیر اعلانه بذلك بمعرفة وکیل القومسیون البلدی بدون مصاریف وله أن یبدی ملحوظاته فی ذلك

ويحكم القومسيون حكما باتا في هذه الطلبات من أقل فبرايرلغاية ١٥ منه

مادة ٣ \_ لايجوز لاحد أن ينتخب (بالفتح) الا اذاكان منتخبا (بالكسر)

مادة ٤ \_ يشرع فى الانتخاب فى اليوم والمحــل اللذين يعينهما محــافظ الاسكندرية قبل يوم الانتخاب بثمــانية أيام على الأقل

ويحصل الانتخاب بالاقتراع السرى و بأغلبيةالآراء أغلبية مطلقة فاذالم تتوفر هذه الاغلبية يصير اجراؤه باقتراع سرى ثان باغلبية الآراء أغلبية نسيبية

ولا يجوز للنتخب (بالكسر) أن يبدى رأيه الا بنفسه

وتذكرة الانتخاب التي يحررها كل منتخب (بالكسر) لا يجوز أن تشتمل الا على عدد الاعضاء المقتضى انتخابهم فاذا تجاوز هذا العدد تحسب الاسماء الاولى فقط المحررة فى التذكرة

والتذاكر الخالية من وضع اسم فيها لا تحسِب من الآراء فى تقريرالأغلبية المطلقة

وتنكط ادارة الانتخاب بلجنة انتخاب تؤلف من أربعة متنخبين (بالكسر) من أرباب الاملاك الذين يعرفون القراءة والكتّابة يتخبون بمعرفة المتتخبين الحاضرين وقت افتتاح الانتخاب الذي يكون اجراؤه فى الساعة المعينة مهماكان عدد المتخبين الحاضرين ومن مندوب يعينه ناظر الداخلية وتكون له الرياسة وتختار هذه اللجنة سكرتبرا لها من ضمن أعضائها

مادة ٣ \_ يتخذمندوب الداخلية بصفته رئيس لحنة الانتخاب الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عماية الانتخاب

وهو منوط بالمحافظة على نظام الجمعية ويمكنه أن ينبه كلا ممن الحاضرين بحفظ النظام ويستمد عند الضرورة قوة عسكرية بواسطة مندوب المحافظة وله أن يفض الجلسة ويؤجلها الى ساعة أخرى وقت الضرورة القصوى

مادة ٧ \_ على رئيس لجنة الانتخاب أن يثبت وقت الشروع فى الأعمال ساعة افتتاح الانتخاب ويبين للتحنيين (بالكسر) الحاضرين أن الصندوق اللازم وضع تذاكر الآراء فيه خال ويغلقه بمفتاح يحفظ بطرفه

وينبغي عليه أيضا أن يثبت ساعة انفضاض الانتخاب

مادة ٨ ــ ينبغى أن يكون حاضرا وقت الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الاتمل

ويحسب السكرتير من هؤلاء الثلاثة

فاذا لم يوجد هــذا العدد وقتا تا فالرئيس يستكله من المنتخبين (بالكسر) الحاضرين

> وإن غاب الرئيس موقنا فيقوم مقامه من يعينه من الأعضاء وإن غاب السكرير موقنا فالرئيس يعين مكانه أحد الاعضاء

مادة ٩ ــ للجنة الانتخاب أن تحكم فى الحال فى جميع المشاكل التى تحدث بشأن عملية الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص بالمادة ١٦ من هذا المشروع وتكون مذاكراتها سرية

والاحكام الصادرة منها تكون بأغلبية الآراء فاذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح وعليها ان تبين مستنداتالاحكام والرئيس يتلوها علانية وتدرج فيالمحضر

هى وجميع الطلبات فان خلا المحضرعن ذكر المشاكل التى تحدث والاحكام التى تصدر فلا يعتبر ذلك سبيلا لابطال الانتخاب انمىا يجوز لصاحب اللشأن اثبات ذلك بالطوق القانونية

مادة ١٠ ـ يكون أخذ الآراء سرا من الساعة التاسعة ونصف صباحا الى الساعة الرابعة ونصف بعد الظهر و يبتدئ أعضاء اللجنة باعطاء آرائهم

مادة ١١ ــ المتتخبون (بالكسر) الذين يجهلون الكتابة يجوز لهم إعطاء آرائهم شفاها بعين الشروط المقررة للاقتراع السرى وفى هذه الحالة تقيد آراؤهم فى قائمة قرين اسم كل منهم

ويكون القيد بمعرفة كاتب اللجنة بملاحظة أحد أعضائها الذى ينحتاره المنتخب ( بالكسر ) وللذكور أن يعطى وأيه بحيث لايسسمعه الا الكاتب والعضو الذى يختـاره

مادة ١٢ ـــ الآراء المعلقة على شرط باطلة وتتداول لجنة الانتخاب في الحال وتحكم في صحة أو ابطال الانتخابات مع عدم الاخلال بمــا نص بالمــادة ١٥ من هــــذا المشروع

مادة ١٣ ــ متى تم أخذ رأىجميع المنتخبين (بالكسر) الحاضرين في الساعة المحدّدة لانفضاض الانتخاب يعلن رئيس اللجنة انهاء عملية الانتخاب

ويوقع هو وأعضاء المجنة على قائمـــة الانتخاب ثم يؤخذ فى تحقيق عدد الذين أعطوا رأيهم ويعلن رئيس المجنة ذلك حالا للجمعية وتقرر الآراء بحضور المنتخبين (بالكسر) الموجودين

مادة ١٤ \_ اذا تساوت الآراء بين شخصين تسحب القرعة بينهما

واذاكان المنتخب (بالفتح) من جنسية يكون قد حصل انتخاب ثلاثة أعضاء منهــا فينتخب (بالفتح) الشخص أوالشخصان اللذان يكونان قد نالا من بعده اكثرالاراء

مادة ١٥ ــ يعلن رئيس المجنة اسمى العضوين اللذين وقع عليهما الانتخاب ثم يمضى رئيس اللجنة وجميع أعضائها قبل انفضاض الجلسة على محضر الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة مع جميع أوراق الانتخامات فى الثمانية أيام الى ناظم الداخلمة

وتحفظ نسيخة منه مصدقا عليها من رئيس اللجنة ومن أعضائها بمطابقتها للاصل بطرف المحافظ

مادة ١٦ ... كل طعن في صحة الانخفابات يقدم في الثمانية أيام الى رئيس القومسيون البلدى والا كان لاغيا ولهذا القومسيون أن يحكم فيه حكما قطعيا و يرسله رئيس القومسيون البلدى حالا لنظارة الداخلية

مادة ١٧ \_ عند اتنهاء هذا الميصاد يرسل ناظر الداخلية الى كل مر المصور بن المشخبين (بالفتح) شهادة انتخابه اذا كان حائزا الصفات التي تؤهله للانتخاب ولم يحصل الاعتراض في انتخابه وتجوز هذه الشهادة للعضو المنتخب (بالفتح) تأدية وظائفه

أما الذين يعترض فى انتخصابهم فيؤجل انتخابهسم لحين صــــدور قرار مر\_\_ القومسيون البلدى

نمرة ۹۲ انخاب نواب نجارالواردات القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١ ٣ فبراير سنة ١ ٩٠٤ المعدل بالقرار الصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٠٥

تعتمد لائعــة انتخاب تجــار الواردات بمجلس بلدى مدينـــة الاسكندرية المرفقة مع هذا

مادة ۱ \_ (سدلة بالفرارالصادرف ۷ بونیه سنة ۱۹۰۰) المنتخبون (بالکسر) فی دائرة تجار الواردات هم الآتی بهسانهم

التجار والمديرون الاول للشركات بالمساهمة وكذا المديرون الاول الوكلاء عن محلات توريد تجارية وقرساؤها مقيمون فى خارج الاسكندرية وترد اليهم بالجملة باسكندرية مباشرة وبكيفية منتظمة بضائع مسستوردة من الخسارج لغرض من الأتية وهى :

أؤلا \_ بيعها أو تسليمها بالجملة

ثانيا به بيعها بالتجزئة وفى هذه الحالة يحب أن يكون المحل الذى يشغلونه معدا خاصة لذلك البيع ومقيدا فى دفاتر البلدية بأجرة أقل قيمتها خمسة وسبعون جنيها مصريا . ولا ينبغى أن تستهلك البضاعة المبيعة بالتجزئة أو تستعمل فى المكان الذى بيعت فيه

ثالثا ۔ استعالها فی صـناعة وفی هذه الحالة یحب أن یکون محل الصـناعة مقیدا فی دفاتر البلدیة بأجرة أقل قیمتها خمسة وسبعون جنبها مصریا

مادة م \_ لا يحــوز لأحد أن يكون متخبا ( بالكسر) إلا اذا كان اسمه واردا في قائمة الاتخابات العمومية

مادة ٣ ـــ لا يحوز لأحد أن يكون من المشخبير\_ (بالفتح) إلا اذا كان من المتخيين ( بالكسر)

مادة ؛ \_ لا يجوز الاقتراع باسم شركة من الشركات بل باسم كل مر\_ أعضائها الواردة أسماؤهم فى قائمة الانتخابات العمومية

مادة ٥ \_ ( مسلة بالقرار المسادرف ٧ يونه سنة ١٩٠٥ ) قائمة المنتخبين (بالكمر) من تجار الواردات تضمها سنويا لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تعينها لذلك اللجنة المستديمة لجمية تجار الواردات وتبتى القسائمة ملصقة في مركز تلك الجمية وفي البورصة الخديوية والبلدية والمحافظة من ١٠ يناير الى ٢٥ منسه والمطالبات يجب أن ترفع الى رئيس جمية تجار الواردات في ميعاد غايشه ٢١ يناير ويعطى الرئيس أيصالا بكل مطالبة وللتنخب (بالكمر) الذي يعارض

فى قيسد اسمه منتخب آخر أن يقدّم ملاحظاته لرئيس جمعيــــــة تجار الواردات لغاية ١٠ فبراير بعد أت يخطره ذلك الرئيس بتلك المعارضة وتفصــــــل نهائيا فى المطالبات والمطاعنات المتعلقة بقــــائمة الانتخابات لجنة جمعية تجار الواردات مــــــــ أول فبراير الى ١٥ منـــه وتنعقد برياســة مدير مأمورية فضابا الحكومة ماسكندرية

مادة ٦ \_ يشرع في الانتخابات في اليوم الذي يحسده المحافظ وفي المكان الذي تعينه اللجنة المستديمة لجمعية تجارة الواردات ويكون ذلك بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة للقترعين فاذا لم تحصــل أغلبية مطلقة في المزة الاولى يعــاد الاقتراع السرّى وتعتبر الأغلبية النسبية

وحق الاقتراع شخصى لا تقبسل فيه إنابة فاذا كان أعضاء لجنة الاتتخاب لا يعرفون أحد الحاضرين فلهذه اللجنــة أن تطلب منه شاهدين تعرفهما للاقرار على حقيقة شخصيته

ولا يجوز أن يكون فى ورقة الاقتراع أسمــاء زائدة عن المقتضى انتخابهم فاذا حصل ذلك فلا تعتبر إلا الأسماء الأول

واذا تكرر اسم فى ورقسة واحدة فلا يحتسب له بأى حال مر... الاحوال إلا صوت واحد

والأوراق البيضاء أو التي لا يكون التعيين فيها كافيا وكذا التي يعرّف فيهـــا المقترعون عن أنفسهم لا تحتسب فى الفرز وترفق بالمحضر

وتشكل المجنسة المستديمة لجمعية تجارة الواردات لجنة الانتخاب مؤلفة من خمسة أعضاء لادارة أعمال الانتخابات وهؤلاء الأعضاء يعينور. فيا يينهم رئيسا وسكرتيرا

مادة v ــ لا يدخل قاعة الانتخباب إلا المشخبون ( بالكسر ) من تجمار الواردات فقط

مادة ٨ \_ على رئيس لحنسة الانتخاب أن يتخذ الاجراآت الكافلة لحرية الافتراع وموافقة الأعمال للقواعد المقررة

وعليه نظام جلسة الانتخاب

فله أن ينبه الى النظام كل من كان حاضرا وأن يستدعى عند الاقتضاء قوة مسلحة بواسطة المحافظ وله أن يفض الجلسة ليعيدها فىوقت آخراذا دعت الى ذلك ضرورة ماسة

مادة 4 \_ على رئيس لحنة الانتخاب أن يدوّن ساعة افتتاح الاقتراع وأن يدعو الحــاضرين الى التحقق من أن صنندوق الاقتراع لا شئ فيه ثم ان يقفله بفتاح يبق معه

وعليه أن يدون أيضا الساعة التي يعلن فيها باختتام الاقتراع

مادة ١٠ ــ يجب أن يكون ثلاثة على الأقل من أعضاء لجنــة الاتتخاب حاضرين فى كل مدة أعمــال الانتخاب

ويحسب السكرتير من أولئك الأعضاء الثلاثة

فاذا نقص عدد الاعضاء المسذكورين عن ثلاثة فى أى وقت من الاوقات فعلى الرئيس أن يكمل هذا المدد من الحاضرين من المنتخبين (بالكسر)

وعلى الرئيس اذا تغيب مؤقتا أن ينيب عنــه من أعضاء المجنة عضوا ينتدبه لذلك وعليه أيضا أن يعين من أعضاء المجنــة من ينوب عن السكرتيراذا تغيب مؤتمــا

مادة ١١ ــ اذا حصل إشــكال في أعـــال الانتخاب فللجنة أن تنظر فيه فورا مع بقاء الحق في العمل بالنصوص الواردة في المــادة ١٨

وتكون المداولات سريةوتصدر القرارات بالأغلبية فاذا تساوت الآراء يرجح الرأى الذى ينضم اليــه الرئيس . ثم ينطق الرئيس بالقرارات علانيــة وتدرج فى المحضرهي وكل المطالبات فصل ۱ محلس بلدی اسکندریة ومع هذا قالب عدم ذكر الاشكال في المحضر وكذا القرارات لايمكن أن يترتب عليه بطلان أعمـــال الانتخاب

مادة ١٢ ــ بيقي الاقتراع مفتوحا من منتصف الساعة العاشرة صباحا الى منتصف الساعة الخامسة مساء

ويبدأ بالاقتراع أعضاء لجنة الانتخاب

مادة ١٣ ـ الاقتراعات المعلقة على شرط تكون باطلة

وتتداول اللجنة على الفور فى صحة الاقتراعات أو عدم صحتها وذلك بلا اخلال بنصوص المـــادة ١٧

مادة 12 ـــ ان كان جميع المنتخبين الحاضرين قد اقترعوا عند حلول وقت اختتام الاقتراع فعلى رئيس لجنة الانتخاب أن يعلن باختتام الاقتراع

وعلى رئيس اللجنة وأعضائها أن يوقعوا على قائمة الاقتراع

وبعد تمــام هـــذه الاجراآت يراجع عدد المقــترعين ويعلن به رئيس اللجنــة الحاضرين فى الحال

ثم يشرع بعد ذلك أمام المنتخبين الحاضرين فى فرز أوراق الاقتراع

مادة 10 ــ اذا تساوى عدد الأصوات لاثنين من المرشحين فيقترع بينهما بالنصيب فاذاكان المنتخب (بالقتح) أو أحد الاثنين تابعالجنسية سبق انتخاب ثلاثة منها فانه يعلن بانتخاب من يكون قد حاز بعده من جنسية أخرى أكبر عدد من الأصوات

مادة ١٦ \_ على رئيس لجنــة الانتخــاب أر... يعلن أسمــاء المتحنين (بالقتح)

ويوقع على محضر الانتخاب رئيس تلك اللجنة وأعضاؤها فورا ثم يرسل المحضر مباشرة مع جميع أوراق الانتخابات الى نظارة الداخليـة في مدى الثمـــانية أيام التاليــــة

فصل ۱ مجلس بلدی اسکندریة

وتبيق صورة ثانيــة فى مركز جمعية تجارة الواردات موقع عليهــا من رئيس وأعضاء لجنة الانتخاب يمــا يفيد أنها طبق الاصل

مادة 10 \_ ترسسل نظارة الداخلية عند ما تعسلم نتيجة الانتخابات شهادة انتخاب لكلمن الاعضاء المتخبين (بالفتح) الحائرينالصفات المطلوبة للانتخاب وتحوّل هذه الشهادة للعضو المنتخب ( بالفتح ) تأدية وظيفته الى أن يصدر قرار بما يخالف ذلك

مادة ١٨ ــ كل طعن في صحة الانتخابات يجب أن يقدم في مدى تممانية أيام الى رئيس جمعية تجارة الواردات وإلا سقط الحق فيه ورئيس هذه الجمعية برسل هـــذا الطعن مشفوعا بتقرير الى رئيس القومسيون البـــلدى ليفصل فيه القومسيون فصلا نهائيا

# القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٧ يونيوسنة ١٩٠٩(")

محرة ٦٣ المخاب قاب تجار الصدورات

بعد الاطلاع على لائحة تجار الصادرات بمدينة الاسكندرية المتمدة مرز جمية هؤلاء التجار بجلستها المنقدة فى ٢٨ مايو ســــنة ١٩٠٩ الواردة لنظارة الداخلية من رئيس الجمعية المذكورة

وبعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالى الصادر في وينايرسنة ١٨٩٠ المختص بتشكيل مجلس بلدى بالاسكندرية

تعتمد لائحة اتتخاب تجار الصادرات يجلس بلدى مدينة الاسكندرية الموققة مع هذا

# لائحة لتجار الصادرات

مادة ١ ــ المنتخبون ( بالكسر ) في دائرة تجار الصادرات هم الآتي بيانهم

أوّلا \_ التجار الواردة أسماؤهم في قائمة الاتتفابات العمومية الذين يصدّرون الى الخارج بالجملة و بكونمية متظمة بضاعة تزيد قيمتما في التصدير بموجب احصائيات الجمرك عن ١٥٠٠٠٠ جنبه مصرى فيالسنة و يكون لهم محل تجارى (مكتب أو خزن) معدّ خاصة لأشغال التصدير وواردة أجرته في دفاتر البلدية بقيمة لاتقل عن ٧٥ جنبها مصريا في السنة

ثانيا \_ للديرون الأول أو الرؤساء للشركات بالمساهمة أو المصارف المالية أو الشركات على العموم التي يكون مركوها بالاسكندرية بمن تتوفر فيهم الشروط السابقة الذكر

والشركات بالمساهمة أو المصارف المــالية أو الشركات على العموم لايكون لها الا صوت واحد في الانتخابات وتقيد هــذه الشركات باسم رئيسها أو مديرها

<sup>(\*)</sup> الوقائع المصرية تن ٣ يوليوسة ١٩٠٩ وجه ١٥٦١

تصل ١

الاؤل وفي حال حدوث مايمنعه من الحضور يجوز أن ينوب عنـــه في الاقتراع مجلس بسلمت أحد الوكلاء الواردة أسماؤهم لهذا الغرض في قائمة انتخابات دائرة تجار الصادرات اسكندرية و يجب لقيد أسماء أولئك الرؤساء أو المديرين أو الوكلاء في هذه القائمة أن تكون الله الاسماء واردة في قائمة الانتخابات العمومية كل عن نفسه

مادة ٧ \_ قائمة المنتخبين ( بالكسر ) من تجار الصادرات تضعها سمنويا لحنة مؤلفة من حمسة أعضاء تعينها لللك الجنة المستديمة لجمعية تجار الصادرات وتبقي هذه القائمة ملصقة في بورصة مينا البصل والبلدية والمحافظة من ١٠ ين ير الى ٢٥ منه

والمطالبات يجب أن ترفع الى رئيس جمعيــة تجار الصــادرات لغاية ٣١ يناير وعلى الرئيس أن يعطى إيصالا بكل مطالبة

والمنتخب ( بالكسر ) الذي يعارض في قيد اسمه منتخب آخرمن تجار الصادرات يعلنه رئيس تجارة الصادرات بذلك وله أن يقدم ملاحظاته لفاية

والمطالبات والمنازعات المتعلقة بقائمة الانتخابات تفصل فيها نهائيا لجنة جمعية تجار الصادرات من أقل فبراير الى ١٥ منه منعقدة برياسة مدير مأمورية قضايا الحكومة بالاسكندرية

مادة ٣ \_ يشرع في الانتخابات في اليوم الذي يحدّده المحافظ ببورصة ميناء البصل

ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى وبالاغلبية المطلقة للقترعين فاذا لم تحصل أغلبية مطلقة في المرة الاولى يعاد الاقتراع السرى وتعتبر الأغلبية النسبية

ولا يجوز أن يكون في ورقة الاقتراع أسماء زائدة عن عدد الاعضاء المقتضي ا تخابهم فاذا حصل ذلك فلا تعتبر الَّا الأسماء الأولى واذا تكرر اسم في ورقة واحدة فلا يحتسب له بحال من الاحوال الا صوت واحد

والاوراق البيضاء والتي تكون لاغية لاتحتسب في الفرز وترفق بالمحضر

وتدير الانتخابات لجنة مشكلة من أر بعة من المنتخبين ( بالكسر ) ومن مدير فسر ١ مأموريةقضايا الحكومة بالاسكندرية ويكون رئيسها وتعينها لجنةتجارة الصادرات المكدرية وتعين لجنة الانتخابات سكزيرا لها من بين الاربعة المنتخبين المساز ذكرهم

> مادة ٤ ـ لايدخل قاعة الانتخابات الاالمنتخبون (بالكسر) من تجار الصادرات مادة ٥ ـ يتخذ رئيس لجنسة الانتخاب الاجراآت الكافلة لحرية الاقتراع وانطباق عمليات الانتخاب على القواعد المقررة

> > ونظام الاجتماع موكول اليه

فله أن ينبه الى النظام أيا كان من الحاضر بن وأن يستدعى عند الاقتضاء قؤة مسلحة بواسطة المحافظ وله أن يفض الجلسسة ويرجئها الى وقت آخراذا دحت الى ذلك ضرورة كلية

مادة ٢ \_ على رئيس لحنة الانتخاب أرب يثبت في البداية ساعة افتتاح الاقتراع وأن يدعو الحاضرين الى التحقق من أن صديدوق الاقتراع لاشئ فيه ثم يقفله بمفتاح بهتى معه

وعليه أن يثبت كذلك الساعة التي يعلن فيها باختتام الاقتراع

مادة ٧ \_ يجب أن يكون ثلاثة على الاقل من أعضاء لجنسة الانتخاب حاضرين في كل مدّة عمليات الانتخاب ويكون السكزير من أولئسك الاعضاء الشلائة المحتم حضورهم معافى كل مدّة الانتخاب فاذا نقص عدد الاعضاء المذكورين في أى وقت عن ثلاثة فعلى الرئيس أن يكل هذا العدد من الحاضرين من المنتخبين (بالكمسر) وعند تغيب الرئيس ينوب عنه العضو الذي يعينه لذلك

وعليه أن يعين كذلك العضو الذى ينوب عن السكرتير اذا تغيب موقتا

مادة ٨ \_ نفصل لجنة الانتخابات فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فى جميع الاشكالات التى تعترض عمليات جمعيسة الانتخابات عدا مايتعلق منها بمسا نص عليه فى المسادة (١٦) من هذه اللائحة

# وتذكر أسباب القرارات في هذا الشأن

وتكون المداولة سرية ثم ينطق الرئيس بالقرار علنا

مادة ﴾ \_ تصــدر قرارات هــذه اللجنة بالأغلبية فاذا نساوت الآراء يرجم الرأى الذى ينضم اليه الرئيس ويذكركدلك فى المحضر

وتدرج جميع المطالبات والقرارات في المحضر ومع هذا فان عدمذكر الاشكالات التي تحصل والقرارات التي تصدر في المحضر لا يترتب عليه بطلان عمليات الانتخاب

مادة . 1 \_ يبقى الاقتراع مفتوحا من الساعة العــاشرة صباحا الى الساعة الثانية بمد الظهر

ويكون أعضاء لجنة الانتخاب البادئين بالاقتراع

مادة ١١ ــ الاقتراعات الدير المستوفاة البيان والمعلقة على شرط والتي يعرف فيها أصحابها عن أنفسهم تكون باطلة ولكنها ترفق بالمحضر وتتداول اللجنة فيها على الفور وتبدى رأيها بصحتها أو عدم صحتها بلا اخلال بما نص عليه في المادة (١٣)

مادة ١٢ \_ بمجرّد حلول السـاعة الثانية بعد الظهر واقتراع جميع المنتخبين الحاضرين يملن رئيس لجنة الانتخابات باقفال الاقتراع

و يمضى رئيس وأعضاء لجنة الانتخاب على قائمة الاقتراع وبعـــد تمــام هذه الاجرا آت يراجع رئيس المجنة عدد المقترعين ويعلن به جمعية الانتخاب في الحال

ثم يشرع بعد ذلك أمام المنتخبين الحاضرين في فرز أوراق الاقتراع

ادة ۱۳ ـ اذا تساوى عدد الاصوات لائتين من المترشحين فتعتبر الأغلبية
 لمن تصيبه القرعة بالنصيب ورئيس لجنة الانتخابات هو الذى يسحب الفرعة

فاذا كان المنتخب (بالفتح) أو أحد الاثنين تابعا لجنسية سـبق انتخاب ثلاثة منها فيعلن بانتخاب من يكون قد حاز بعده من جنسية أخرى أكبر عدد مر... الأصوات فصل ۱ مجلس بــــــلدی اسکندریة مادة 12 \_ يعلن رئيس لحنة الانتخاب بأسماء المتخبين (بالفتح)
و يوقع على محضر الانتخاب رئيس تلك اللجنة وأعضاؤها فورا ثم يرسل المحضر
مباشرة الى نظارة الداخلية مع جميع أوراق الانتخابات فى مدى التمانية الايام
التالية وتبقى صورة ثانية فى مركز جمعية تجار الصادرات موقع عليها من رئيس
وأعضاء لجنة الانتخاب عما يفيد أنها طبق الاصل

مادة 10 \_ ترسل نظارة الداخلية بجرد اعلامها بنتيجة الانتخابات شهادة التخاب لكل من الاعضاء المتخبين (بالفتح) الحائزين للصفات المطلوبة للانتخاب وتحتل هذه الشهادة للمضو المنتخب (بالفتح) تأدية وظيفته الى أن يصدر قرار يخالف ذلك

مادة ١٩ - كل طعن في صحة الانتخابات يجب أن يقدّم في مدى ثمانية أيام الى رئيس جمعية تجارة الصادرات والا سقط الحق فيه ويرسل رئيس هذه الجمعية الطعن مشفوعا بتقرير الى رئيس القومسيون البلدى يفصل فيمه القومسيون فصلا نهائيا

# 

نمسرة ٦٤ المأمورية البلدية والاقلام البسلدية

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٧ يونيه سنة ٤ . ٩ ١ والمعتل بالقرار الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢

# الباب الأول ( فى تخويل السلطة البلدية )

ىمىل ۱ مجلس بىسسىلدى اسكندرية

# تشكيل المأمورية البلدية

مادة ١ ... يَنتخب القومسيون البلدى من بين أعضائه عدا الرئيس والوكيل هيئة مؤلفة من سبعة أعضاء تسمى بالمامورية البلدية

و يرأس المامورية رئيس القومسيون أو وكيله فى حال غيابه وكلاهما عضوان قانونيان فى تلك الهيئة

انخاب أعضاء المأمورية ومدة عضويتهم فيها

مادة ٢ \_ أعضاء المأمورية يعينون بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة للا عضاء المشــتغلين فاذا لم تحصــلأغلبية مطلقة فى الدور الاول يعاد الاقتراع مرة ثانية ويكون التعيين بالأغلبية النسبية لمن أبدوا اقتراعهم

وفى حال تساوى علـد الأصوات يكون التعيين بالقرعة وتمــن أعضاء المأمــو رة لمدة سنة وإحدة ويجوز اعادة انتخابهم

وفى مدة الانتخابات البلدية تستمر المأمورية البلدية فى تأدية أشخالها ولكنها لانتألف حيثئذ إلا من الأعضاء غيرالخارجين

وأما الأعضاء الحارجون سواء كانوا عمر\_\_ يعينون بالانتخاب أو ممن تغينهم الحكومة فيستبدلون بأعضاء يعينهم القومسيون قبل الانتخابات

اختصاصات المأمورية البلدية بوجه العسموم مادة س \_ ( سلة باقرارالصادرف ٢٧ يونيه سة ١٩١٢ ) المأمورية هي الممشلة للسلطة الادارية والتنفيذية المستديمة للبلدية ويعاونها مدير عام

وفى حال غيــاب المديرالعام أو اعتذاره عرــــ الحضور زمنا طويلا متخذ المأمورية الوسائط اللازمة لضان حسن سير الأعمال

وعلى المديرعدا فى أحوال الاعتذار أن يحضر جلسات المأمورية ويكون له فيها رأى استشارى

## اختصاصات المأمورية البلدية بوجه مخصوص

مادة ٤ - (معدلة بالقرارالصادر ف ٢٧ يونيه سة ١٩١٢) يكون من اختصاصات المأمورية بنوع خاص الأمور الآثية وهي :

( ) المكاتبات التي له انوع من الأهمية وبالأخص من والى النظارات والمصالح وجهات الاقتضاء وملترمى الاعمال أو الاشغال العمومية ويمضى هذه المكاتبات رئيس القومسيون أو وكيله أو المدير العام

- ( ٢ ) النظر في اقتراحات الميزانية
- (٣) البحث ف جميع الاقتراحات المتعلقة بزيادة أو تعديل أى اعتماد مقرر في مصروفات الميزانية أو تقرير اعتمادات جديدة
- (ع) البحث في جميع الاقتراحات المراد بهـا زيادة أجزاء مر... مائة على الضرائب الموجودة أو تقرير ضرائب جديدة أو عقــد قرض بحسب ماهو مقرر فى المــادة (٣١) من الامر العالى الصادر فى ه ينايرسنة ، ١٨٩٠
- (ه) النظر في الحساب السنوى المشار اليه فى المسادة (٤٣) من الامر العالى المتقدّم الذكر
- (٦) البحث في مشروعات ورسومات ومقايسات أشغال جديدة أو متعلقة بالصــــيانة
  - (٧) البحث التحضيري في المسائل القضائية وابداء اقتراحات بشأنها
  - (٨) البحث في جميع المسائل الاخرى الداخلة في اختصاص القومسيون

## ( ٩ ) وضع كل تعديل في اللائحة الداخلية

- (١٠) اصدار القرارات فيا يتعلق بتنفيذ قرارات القومسيون البلدى أو بالممائل التي تحال عليها خاصة من القومسيون
- (۱۱) مساعدة الرئيس فيا تقتضية المسادة (۲۲) من الامر العسالى الصادر فى ه ينايرسنة ، ۱۸۹ و بناء على اقتراح المدير العام من تعيين وترقية المستخدمين الذين تزيد رواتبهم عن ١٤ جنيها ومتحهم الاجازات وكذا فى فصل أى عامل مقرر فى الخدمة
- (١٢) اصـــدار القرارات فى مسائل رفع العوائد والضرائب اذا كانت مبنية على أوجه قانونية ومســــائل الغرامات المتعلقة بالضرائب أو غيرهــــا ممـــا يؤثر على الايرادات البلدية وكذا فى المسائل المتعلقة بمثأخرات الضرائب أو غير ذلك
- (1£) تحقيق المطاعنات فى صحة الانتخابات ووضع التقارير المقتضى تقديمها عن ذلك القومسيون

# اختصاصات المدير العــام

مادة ٥ ــ (صداة بالقرارالصادرف ٢٧ يونيه سنة ١٩١٢) المسدير العام تعينه الحكومة بموافقة القومسيون البلدى وهو العامل المنفذ بالبلدية وهو يضع صيغة المكاتبات ويمضيها مع الرئيس ووكيله وهويضع مشروع الميزانيسة وبيار... الحسابات الشهرية والسنوية ويجسرى صرف النفقات المسرخص بها بمقتضى التقديرات الواردة فالميزانية أو بمقتضى قرارات خصوصية من القومسيون وهو يجرى هذا الصرف من تلقاء نفسه في أشغال التصليحات والصيانة لغاية مائة جنيه وأما فيا زاد عن ذلك فيكون الصرف بمقتضى قرارات من المامورية البلدية وهو

فيا لا يتجاوز الحدود المتقدمة يجرى المشتروات والمزادات العمومية و يمضى كل عقود المشترى والبيع والتسوية والاقتراض المرخص بها بحسب القواعد المقررة وبوجه العموم جميع العقود الخاصة بالبلدية و يأمر بصرف النققات من الاعتادات المقررة أصوليا ويقدم أى اقتراح للمأمورية واللجان والقومسيون و يقدم و يكفل تقديم تقارير الاقلام على جميع المسائل التي يطلب القومسيون أو المأمورية أو المابان على متارير عليها و يستشير الحجان في المسائل متى رؤيت له فائدة ذلك وله أن يختل على مسؤوليته بعض السلطة في امضاء الاوراق بالشروط المقررة في اللائحة

و يكون المستخدمون البلديون تابعين للدير العام وهو يعطيهم الاوامر اللازمة ويقترح على الرئيس تعيين المستخدمين وترقيتهم وزيادتهم وعزلم لفاية مرتب لا يتجاوز ع إجنها شهو يا ويعطى لحؤلاء المستخدمين الاجازات وأما فيا يتعلق بالمستخدمين الذين تزيد مرتباتهم عن ١٤ جنيها فهو يعرض على المأمورية البلدية بمقتضى المادة الرابعة السابق ذكرها أعلاه كل اقتراح يختص بهم ويستعمل مع جميع العالى السلطة التأديبية بالحدود المقررة فىاللوائح ويعين العالى الخارجين عن الهيئة بالحدود والشروط المعينة فى اللائحة الداخلية

# البياب الشانى ف الجان البادمة

مادة ٩ \_ يعين القومسيون بالطرق المقررة في المادة ٢ لجانا مستديمة ولهذه المجان الحق في المراقبة العمومية على أهم أمور المصلحة وهي تدرس المسائل التي تريل لها فائدة أو التي تحال عليها من القومسيون أو المأمورية وتعمل عنها تقريط للقومسيون عند الاقتضاء وتكون تحت طلب المأمورية وطلب بعضها البعض عند اقتضاء أخذ آرائها في المسائل العادية

ممل ١ مادة ٧ ــ للقومسيون أن يعين أيضًا بالطريقة المتقدمة لجانا مخصوصة على المسلم ومؤقتة لبعض الامور الخصوصية أو للتحقيق ويجوز أن يدخل فيها أعضاء استندرية من المأمورية .

مادة ٨ ــ تنتخب كل لجنة رئيسا لها من بين أعضائها و يجوز أن تنتخب له وكيلا وان تعين عضوا لوضع التقرير عند الاقتضاء

ولرئيس القومسيون ووكيله والمدير(١) أن يحضروا جلسات اللجان وأن يشتركوا ف أشغالها بصفة استشارية وذلك لغاية وقت اصدار القرار

# الباب الثالث ف الأقلام البلدية

مادة ٩ ــ تنقسم الاقلام البلدية الى الاقسام الآتية وهي : أقلام الادارة والمسالية

أقلام الهندسة

أقلام الصحة

وتشتمل هذه الاقسام فى فروعها المختلفة الأمور المنصوص عليها فى المسادتين ١٥ و ٣١ من الاس العالى الصادر فى 0 ينايرسنة ١٩٠٥ وما تصدر به قرارات فيا بعد

# المِــاب الرابــع الميزانيــة

مادة ١٠ ــ لا تعتبر ايرادات ومصروفات البلدية نهائية الا بمقتضى ميزانية العام أو بمقتضى ترخيصات اضافية مصدق عليها بالطريقة الواجبة

<sup>(</sup>١) المديرالعام (المادة ٢ من القرارالصادر في ٢٧ يونيوسة ١٩١٢)

فصل ۱ شخلس بسسندی اسکندریة

## الايسىرادات .

مادة ١١ ــ الايرادات البلدية على نوعين:

 (٢) الايرادات التي تحصلها مصالح أخرى لحساب البلدية أو المبالغ التي تعطيها الحكومة

وايرادات النوع الاول تستورد في الحزينة أو تحصل بواسطة الاقلام المــالية الحبلس المبلدي المكلفة بذلك

وايرادات النوع الثانى إنما أن تورد مباشرة فى الخزينة البلدية واتما أن تضاف لحساب البلدية فىبنك معين بالشروط التى يتفق عليها بين البلدية ونظارة المالية

#### المه\_\_\_\_ وفات

مادة ١٢ ــ أذونات الصرف التى يمضيها المدير (١) يجب أن يذكر فيها اسم من له الحق فى المبلغ ونوع المنصرف وسبب الصرف ومقــــدار المبلغ المقتضى صرفه والاعتياد المحتسب منه

ويلزم أن ترفق تلك الاذونات بالمستندات المشترطة فى لوائح عموم حسابات الحكومة وعلى الأخص بالترخيصات المنصوص عليها فىالامر العالى الرقيم o يناير سنة ١٨٩٠ وفى المسادة o من هذا القرار

مادة ١٣ \_ يضع القومسيون البلدى فى اللائحة الداخلية النصوص اللازمة لتميين مسؤلية الموظفين المكلفين مرب قبله باجرا آت الصرف و بمراقبة جميع العمليات المالية الخاصة بالايرادات والمصروفات وكذا النصوص الكافلة لانتظام

<sup>(</sup>١) المديرالسام (المادة ٢ من القرار الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢)

وضع الحسابات البلدية بالموافقة للقواعد المنصوص عليها في المادة ٤٤ من الامر مجلس بسلمى العالى الصادر في ه يناير سنة ١٨٩٠ استندرية

فصل ١

#### الحسابات

مادة ١٤ \_ يراجع حسابات البلدية عمال محاسبون يعينهم لذلك مدير عموم حسابات الحكومة وهذه المراجعة تحصل في أفلام البلدية كأسا رؤى اقتضاء ذلك للنظارة

وبلزم أن بين في الحساب السنوي للبلدية في خانات ممتازة عن بعضها وعلى حسب ترتيب فصول وبنود الميزانية مايأتي :

## في الأسيسرادات

- (١) نوع الايرادات
- (٢) تقدرات المزانية
- (٣) المبالغ التي حصلت

## في المصيروفات

- (١) بنود المصروفات الواردة في المزانية
- (٢) مقدار الاعتادات المقررة في الميزانية أو التي قررت بترخيصات فها بعد
- (٣) مقدار ما صرف من تلك الاعتمادات في أثناء العام وتعمل صورة من الحساب العمومي للبلدية علما علامة المدير (١) وممضاة من رئيس القومسيون أو من الوكيل في حال غيابه ثم ترسسل الى نظارة الداخلية في مسدى شهر ابريل من السنة التالية ومعها صورة طبق الاصل مر. \_ محضر جلسة القومسيون التي نظر فما في ذلك الحساب

وترسل فضلا عربي ذلك لنظارة الداخليسة كشوف شهرية بالايرادات والمصروفات

<sup>(</sup>١) المديرالعام (المادة ٢ من القرارالصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩١٢)

# الباب الحامس القضاما

مادة ١٥ ــ لاتقام دعوى ولا تحصل مرافعة في قضية عن البلدية إلا باذن من القومسيون البلدى

وأما الاجراكت التحفظية أو المستوجبة للسرعة فيجوز أن تأذن بها المأمورية و يعرض قرارها المتعلق بذلك على القومسيون فيأول جلسة تلىصدور ذلك القرار

## الباب السادس اللائحة الداخلة

مادة ١٦ \_ تحتوى اللائحة الداخلية على جميع الترتيبات والتفاصيل اللازمة لسمير المصلحة البلدية وعلى الإخص النصوص المتملقة بترتيب فروع وأفسلام البلدية وباختصاصات الموظفين ورؤساء الأقلام وكبار الموظفين وبقبول المستخدمين البلديين ورواتبهم وترقيتهم وباللوائح التأديبية و بتحضسير الميزانية ووضم حسابات البلدية

# الباب السابع دائرة البلدمة

مادة ١٧ ــ مرفقة بهذا القرار صورة طبق الاصلى من رسم محديد دائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها طبقا للمادة ١٤ مر الأمر العالى الصادر في ه ينايرسنة ١٨٥٠ والمادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٦ مايو سينة ١٩٠١ (١)

<sup>(</sup>١) أظرالصحيفة ١٧٧

مادة ١٨ ــ ألغي القراران الوزاريان الصادران في ١٨ مارس سينة . ١٨٩ مجلس بسلك و ١١ ينايرسنة ١٨٩٢ واستعيض عنهما بهذا القرار

ومع هذا فان نصوص ذينك القرارين التي لاتخالف نصوص هذه اللائحة تبق معمولا بها لغاية صدور اللائحة الداخلية للبلدية

مادة ١٩ – على رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية تنفيذ هذا القرار

# قـــرار مجلس بلدى الاسكندرية الصادر في ١٧ يونيه سنة ٥٠٥٥

عرة ٥٧ اللاتحة الداخلة للدنة الاسكندرية

بعد الاطلاع على قراري القومسيون الصادرين في ٣ فبرابرو ٣١ ما بو ســنة ١٩٠٥ ومصادقة عطوفة ناظر الداخلية الواردة بمكاتبة منه رقم ١١ يونيه سنة ١٩٠٥ نمرة ٣٢٩٩ حرف (ب) وعلى المادة ١٦ من الامر العالى الرقيم ه ينايرسنة ١٨٩٠

وعلى القرارات الصادرة مر ﴿ نظارة الداخلية في ١٨ مارس سينة ١٨٩٠ و ۱۱ يتابرسنة ۱۸۹۲ و۲۷ يونيو سنة ١٩٠٤

# الفصـــل الاول القومسون البلدي

مادة ١ ــ يجتمع القومسيون البلدي اعتياديا مرة في الشهر على الاقل ويكون اجتماعه في يوم الاربعاء

ويجتمع أيضا في جلسات غير اعتيادية

مادة ٢ \_ يرسل جدول أعمال الحلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية الى الاعضاء كنابة في عل اقامتهم فصل ۱ مجلس بسسطدی اسکندویة ويكون آخرميعاد لارسال جدول أعمـــال الجلسات الاعتيادية الى الأعضاء يوم السبت السابق على الجلسة

و يرسل أيضا كل جدول بالاعمال الى نظارة الداخلية و يكون ذلك باشـــارة برقية عند الاقتضاء

واذا لم يتم النظر في كل المسائل الواردة في جدول أعمال جلسة اعتبادية أوغير اعتبادية تستمر المناقشة فيها في الإيام التالية

وتفتح الجلسات في الساعة المحددة لما عند تكامل العدد القانوني مرب الأعضاء فاذا لم يتكامل بعد نصف ساعة تؤجل الجلسة ويعداد المجتاع التومسسيون في مياد أقله ثمان وأربعون ساعة وأكثره ثمانية أيام ولا تجوز المداولة عندئذ الا في المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجل الاستمرار فيها فقط و يذكر في أوراق الدعوة أن المداولات تكون صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين في تلك الجلسة المعتادة أو فيا يقبها من الجلسات عملا بالفقرة المتقدمة وذلك لغاية الاتهاء من النظر في كل مسائل الجدول

والتغيب بلا اعتسذار يذكر فى المحضر فاذا تكرر ثلاث مرات متواليات يجوز العمل بمقتضى المسادة ٢٩ من الأمر العالى الرقيم ه ينايرسنة ١٨٩٠

وتسرى هذه الاجرا آت أيضا على كل عضو يحضر مدة من الجلسة ثم ينصرف بدون رضا الرئيس

مادة ٣ \_ فى حال غياب الرئيس او اعتذاره عن الحضور الى الجلسة تحوّل اختصاصاته للوكيل

وفى حال غياب الوكيل أو اعتذاره عن الحضور يقوم بتلك الاختصاصات أكبر الاعضاء الحاضرين سنا فاذا لم يتم بها تسند للعضو الذي يليه بمواهة ترتيب السن نسل ، مادة ٤ ــ ليس لعضو من أعضاء القومسيون أن يتداخل فىالقضايا الخاصة مجلس:—لدى بالبلدية سواء بصفته محاميا أو متنازلا اليه عن الحقوق المتنازع فيها اسكندرية

مادة ه ــ ليس لعضو أن يترافع أو يعطى رأيه فى أية قضية تختص بالبلدية مالم يكن ذلك منه بلا مقابل

مادة ٦ \_ على الرئيس نظام الجلسات

وعند افتتاح كل جلسة يتلي محضر الجلسسة السابقة عليها اذا لم يكن قد وزع على الاعضاء

وتذكر فى المحضر أسماء الاعضاء الذين اشتركوا فى المداولات وكذا من تفيبوا ومن انصرفوا من الجلسسة ويدقن فيه ملخص المناقشات الهامة والفرارات التى صدرت مع بيسان عدد الاصوات التى أبديت بالموافقة عليها أو بعدم الموافقة والعضو الذى تلاعلى الهيئة تقريرا انكان

وبعد مصادقة القومسيون على المحضر يمضيه الرئيس ثم السكرتير

ويرسل الرئيس نسخة من هذا المحضر الى نظارة الداخلية في ميعاد ثلاثة أيام من المصادقة عليه

ويرسل الرئيس كذلك الى نظارة الداخلية فى ميعاد ثمـــان وأربعين ساعة من يوم انعقاد الجلسة ملخصا من القرارات الصادرة من القومسيون

ويجوز ارسال محاضر القومسيون الى الجرائد وكذا الى مرب تبين أسمساؤهم فىكشف سنوى

مادة ٧ – بعد تلاوة محضر الجلسسة السابقة ان اقتضى الحال ذلك وكذا عماضر جلسات المأمورية يبلغ الرئيس الهيئة بالقسرارات والمكاتبات والعرائض الواودة اليه بعد الجلسة السابقة وكذا بالإشارات البرقيسة والمكاتبات والعرائض أوغيرها من الاوراق الحساصة بالقومسيون عدا المكاتبب غير الممضاة وذلك كي تجرى الهيئة بشأنها ماتراه

فصل ۱ مجلس.بسسلدی اسکندریة

مادة ٨ ـ لا يجوز أرب يستعمل فى المناقشات غير اللغات المقبولة أمام المحاكم المختلطة

مادة ۽ \_ شاح الكامة بالترتيب لمرب يطلبها أؤلا فأؤلا وأما الوكيل فتكون له دائمــا أولو ية الكلام على غيره

وللعضو الذي لم يتكلم في مسألة حق الاولوية على من تكلم فيها

واذا دخل الرئيس فى مناقشة يدع مركزه للوكيل الى أن تتم تلك المناقشة و يصدر فى موضوعها قرار وعليه فى هذه الاثناء أن يراعى القواعد السارية على ماق أعضاء القومسيون

مادة ١٠ ــ يتكلم كل عضو من مكانه وعليــهأن لايخرج عـــ المسألة المطروحة في المداولة ولا يجوز له أن يلتي سؤالا على أحد زملائه

مادة ١١ ــ لايقطع الكلام على أحد مالم يكن ذلك للتنبيه الى القانون ولكل عضو أن يطلب من الرئيس التنبيه الى القانون

وللرئيس أن يســـترة الكلمة بمن أبيحت له اذا خالف نصوص اللائحة أو وقع منه مساس باللياقة أو خرج عن الموضوع

مادة ١٧ \_ اذا استمرّ عضوعلى الجلووج عن الواجب فى إحدى المناقشات بعد انذاره مرتيز\_ من الرئيس فى نفس الموضوع فعلى الرئيس أن يأخذ رأى الهيئة فى منعه من التكلم فى تلك المسألة الى آخرالجلسة

مادة ١٣ \_ يجب دائم إباحة الكلمة لن يطلب التكلم فى كيفيـــة طرح المسألة على الهيئة أو فى تنبيه الى القانون أو للاجابة على مسألة شخصية وفى هاتين الحالتين الاخيرتين يقدم الموضوع على المناقشة فى المسألة الاصلية

وعند الاقتراع تقدّم المسألة الاقلية ومسألة التأجيل والتحويرات ان وجدت بحسرسلمت على المسألة الاصلية وكذا التنقيحات في التحويرات تقدّم على التحويرات استخدية

وفى المسائل الخاصة بمنح مبالغ يبدأ بالاقتراع دائمًا على الاقتراح المتعلق بأكبر مبلغ ثم بالذي يليه مباشرة عند الاقتضاء وهكذا الى أن يصل الاقتراع الى أصغر مبلغ مقتزح منحه

مادة ١٤ ـ القومسيون أن يقرر خصوصا في مسائل اللوائح والميزانيات والعوائد أن تتجزأ المناقشة في الاقتراح فتشمله كله أؤلا ثم تتناوله مادة فمادة

مادة ١٥ ـ على من يريدون من الاعضاء اقتراح تحويرات أو تنقيحات في تحويرات أن يقدّموها بالكتّابة

مادة ١٦ ــ على العضو الذي يقدّم اقتراحا أن يمضيه و بسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون يجوز لمقدّمه أن يشرح شفاها الاسسباب التي دعت الى تقديمه فاذا أيد الاقتراح ثلاثة من الاعضاء يدرج فىجدول احدى الجلسات التالية وذلك مالم يقرر القومسيون المناقشة فيه في نفس الجلسة بسبب اقتضائه غاية السرعة وعندئذ يبلغ ناظر الداخلية برقيا بهذا القرار على الفور

وكل اقتراح لايؤيد بالطريقة المتقدّمة أو يرفض لا يجوز اعادة تقديمه الاسد ميعاد ثلاثة شهور مالم يقدم طلب بذلك بالكتابة معززا بالاسسباب وموقعا عليه من محسة عشر عضوا على الاقل

واذا تنحى الرئيس أوكان الاقتراع سريا وتساوت الآراء بشأن اقتراح تحصل المداولة فيه بالحلسة التالية

مادة ١٧ ـ يجوز لمر. \_ قدّم اقتراحا أن يستردّه في أي وقت من المناقشة ويجوز لعضو آخرأن يميد تقديم الاقتراح الذى حصل العدول عنمه بالكيفية المتقدمة فصل ۱ مجلسبسلات اسکندریة

ويبلغ السؤال للرئيس بالكتابة قبل الجلسة بيوم على الأقل

ولمقدّم السؤال أن يشرحه للقومسيون عقب احاطة الهيئة بالتبليغات القانونية مباشرة

مادة ١٩ ــ اذا طلب أربعة من الاعضاء فض المناقشــة يعرض الرئيس هذا الطلب على الآراء

وفي حال الشك يستعلم الرئيس من الهيئة قبل فض المناقشة عما اذا كانت قد اكتفت من الاستنارة في الموضوع

واذا أعلن بفض المناقشــة بناء على قرار من القومسيون فلا يجوز العود اليهـــُ بشكل آخر

مادة ٢٠ ـ بعد أن يعلن الرئيس بفض المناقشة يعرض المسألة على الآراء و يبدى أعضاء القومسيون رأيهم برفع الأيدى وذلك ما لم يطلب ثلاثة من الاعتماء أن يكون الاقتراع سريا والمسائل المعروضة على الاقتراع بهذه الصفة الاخيرة يجب أن تكتب عبارتها بحيث يمكن ابداء الرأى فيها باحدى كابتى «نعم» أو «لا»

وفى مسائل التعيينات وكل مايتعلق بالاشخاص يكونالاقتراع بالاوراق السرية والاقتراع يعقب فض المناقشة مباشرة ولا يجوز ايقافه ويكون الرئيس آخرمن يقترع

مَّادة ٢٦ \_ يجوز تحريرالمحضركله أوبعضه والمصادقة عليه فينفس الجلسة كاما رؤيت للقومسيون ضرورة ذلك

مادة ٢٧ \_ يجوز للقومسيون أن يقبل استثنائيا حضور متظلم في الجلسات أو وفود ولكن على شرط أن لاتحصل أية منافشة بجضورهم

فصل ۱ مجلس بسمادی

#### المأمورية المستديمة

مادة ٢٣ ــ المأمورية هيئة مستديمة من حيث تأديتها الأعمال

وهى تجتمع اعتباديا مرّة فى الاسبوع

وللرئيس أن يدعوها للاجتماع فى جلسات غيراعتيادية

وترسل جداول أعمالها ومحاضرها لجميع المستشارين البلديين

ومع ذلك فللهيئة أن تتداول فى مسائل مقتضــــية للسرعة ولو لم تكن واردة فى جدول الأعمال اذا كانت تلك المسائل قليلة الأهمية

مادة ٢٤ \_ اذا تغيب الرئيس والوكيل أو اعتذرا عرب الحضور يرأس المامورية أكر أعضائها سنا بالطريقة المبينة في المادة ٣

واذا انتخب عضو قانونى من أعضاء القومسيون لعضوية المأمورية فلا يجوز له أن ينيب عنه فى جلساتها الموظف المنوط بأن ينوب عنــه عنـــد الاقتضــاء فى جلسات القومسيون

وتراعى هذه القاعدة أيضا فى اللجان

مادة ٢٥ ــ لاتكون مداولات المأمورية صحيحة إلا بحضور أربعـــة على الأقل من أعضائها خلاف الرئيس

مادة ٢٦ \_ في حال تغيب أعضاء من المأمورية مدّة مستطيلة أو حصول ما يمنعهم من الحضور يشرع القومسيون بالطرق المنصوص عليها بالمادة ٢ من القرار الوزارى الرقيم ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٤ في انتخاب أعضاء ينو بورن عنهم مؤقتا وتنقضى مهمتهم بعودة الاعضاء الاصليين الى مراكرهم

مادة ٧٧ ــ اذا توفى أحد أعضاء المأمورية أو استقال يشرع القومســيون فى تعيين عضو آخربدلا منه

> مادة ٢٩ ــ يجوز لكل عضو بالبلدية أن يطلب من المديركافة الاستعلامات أو الاوراق التي يكون في اطلاعه عليها فائدة في تأدية مهمته

> مادة ٣٠ ــ لكل عضو من القومسيون أن يحضر جلسات المأمورية بدون أن يتكلم

## اللجان البلدية

مادة ٣١ \_ يعين القومســيون عدد اللجان المستديمة وأسماحها ويحدّد عدد أعضائها عند الانتخابات السنوية

وتعين اللجان بأنفسها كيفية مباشرتها للعمل

# الفصيل الثاني ف المزانية

مادة ٣٧ ــ تنقسم الميزانية الى قسمين وهما :

- (١) الميزانية الاعتيادية
- (٢) الميزانية غير الاعتيادية

مادة ٣٣ \_ لا تحتوى ايرادات الميزانيــة الاعتيــادية إلا على الايرادات الاعتيادية الحقيقية

ولا تحتوى مصروفات هذه الميزانية إلا على المصروفات اللازمة السير العادى للصلحة والاشغال

و يجب أن يكون في ضمن مصروفات هذه الميزانية اعتماد يسمى «الاحتياطى الاعتيادى» ولا يستعمل إلا اللاعتهادات الاضافية التي تقرر أثناء العام لزيادة بعض الاعتهادات الموجودة أو غيرها نما يتعلق بالميزانية الاعتيادية وما يتبق من الميزانية الاعتيادية و أتحر العام يرحل بأكله الى ايرادات الميزانية غير الاعتيادية للعام التالى له والاعتهادات التي لم تستعمل في مصروفات حصل التعهد بها من ذلك الباق ترحل الى الميزانية غير الاعتيادية أيضا وتحتسب منها ويعرض كشف تفصيل بتلك الاعتهادات على القومسيون قبل انتهاء شهرينا ير

مادة سمح \_ بجب أن تحتوى الميزانية غير الاعتيادية على مايأتي :

فى باب الايرادات \_ الزيادات التى حصلت فى الميزانيـــة الاعتيادية وغير الاعتيادية فى العام الفائت والمبالغ المتحصلة من بيع الأراضى والأملاك وغيرها من الايرادات غير المنظورة

وفى باب المصروفات \_ كلف الأشغال الحديدة مهما كان نوعها وكل نفقة أخرى غير منظورة ولا علاقة لها بالميزانية الاعتيادية

مادة ٣٥ \_ الاعتمادات التي تقسرر في أثناء العام يمكن تقسيمها الى قسمين وهما :

- (١) الاعتادات الاضافية
- (٢) الاعتادات الخصوصية

فالاعتبادات الإضافيــــة هي التي تزاد على الاعتبادات الموجودة في الميزانيــة الاعتبادية ولا تقرر إلا في الحالتين الآتيتين وهما :

أوّلا \_ في حال إمكان نفسل اعتماد من فصول وبنود أخرى من الميزانيــة على شرط أن يكون فيها وفورات حقيقية

ثانيا \_ في حال إمكان احتساب تلك الاعتمادات من مبلع متبق من الاعتمادي الاعتمادي

#### نقل الاعتادات

مادة ٣٦ ــ لرئيس المصلحة أن يتصرف على حسب الاحتياطات فىالنقل بين المبالغ المخصصة لأنواع بنــــد واحد بشرط عدم تجاوز الاعتباد الكلى المقرر لهذا البند

وأما تمل الاعتادات الأخرى فيجب أن تطلبه المأمورية من القومسيون

## الحسابات

مادة ٣٧ \_ يجب على قلم عموم الحسابات أن يقدّم لرئيس المصلحة فضلا عن الحساب السنوى ما إتى وهو :

- (١) كشف يومى بكافة الايرادات والمصروفات وكشف آخر بالعسمليات مع
   البنوك وبحالة الخزينة
  - (٧) كشف شهرى بالايرادات يحنوى على أربع خانات مبين فيها ما يأتى :
     أؤلا \_ أنواع الايراد

تانيا \_ تقديرات السنة الحارية

ثالثا \_ إيرادات السنة الى آخر الشهر المقدّم عنه الكشف

رابعا \_ ايرادات العام السابق في المدة المقابلة للذكورة

 (٣) كشف شهرى بالمصروفات المقررة في الميزانية يحتوى على ثلاث خاتات مبين فيها ما يأتى :

أؤلا ــ نوع المصروف مع بيان الفصل والبند من الميزانية

ثانيا 🗕 تقديرات مصروفات السنة الجارية

ثالثا \_ المنصرف الى آخر الشهر المقدّم عنه الكشف

رابعا \_ الحالة المالية (حساب) من أقل ينايرالى نهاية كل شهر

ويلحق بهذا الكشف بيان الاعتهادات الخصوصية أو غير الاعتيادية المرخص بها والمبالغ التي احتسبت من كل منها

وترسل صورة مر. ِ هذه الكشوفات الشهرية الأربعة الى النظارة وتقدّم للأمورية وللجنة المــالية

## الايمسرادات

مادة ٣٨ \_ يكون التوريد للخزينة العمومية بمقتضى حافظة ممضى عليها من رئيس قسم الايرادات ويمضى على الايصال رئيس المصلحة بعد أن يضع رئيس عموم الحسابات علامته عليه

وصراف أقل خزينة العموم مسؤول شخصيا عن المبالغ التي في عهدته ويجب عليه أن يقدّم ضمانا بمبلغ . ٣٠ جنيه

## المسمروفات

مادة ٣٩ ــ يكون الاذن باجراء المصروفات البلدية بمقتضى الشروط المدقزنة فى اللائحة الوزارية الأساسية

# الفصـــل الثالث ( الأقلام البلدية )

#### الادارة العموميية

مادة ٤٠ ـــ تكون الادارة العمومية المجعولة تحت ادارة مدير البلدية مباشرة شاملة لثلاثة أقسام وهي :

أؤلا \_ قسم الادارة والقضايا

ثانيا \_ قسم عموم الحسابات

ثالثا \_ قسم الايرادات

ويناط بالقسم الأوّل ماياتي :

(١) القيودات والمكاتبات العمومية

(٢) عهدة المحفوظات البلدية وحفظها

(٣) مراجعة صحة الضانات المقدمة من العال

(٤) عهدة الدفاتر ومحفوظات (دوسيات) المستخدمين

(٦) تحرير وترجمة وحفظ محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والجمان

(٧) تحرير ونشر وترتيب وحفظ القرارات واللوائع العمومية الحاصة بالمجلس السيلدي

( ٨ ) تحضير وفحص كافة العقودات والاتفاقيات

( ٩ ) درس المسائل القضائية واعطاه الآراء الاقلام فيجميع المسائل المتملقة بتغير اللوائح والعقودات وغير ذلك

(١٠) تحضير مشروعات اللوائح والقرارات

ويراس هــذا القسم مدير يحضر بصـفة سكرتير فى جلسات القومسيويت مجلس بسلمت والمأمورية والخجان

فصل ١ اسكندرة

ويناط بالقسم الثانى وهو قسم عموم الحسابات مايأتى :

- (١) قيد جميع المبالغ المدفوعة للخزينة العمومية أو الى بنك لحساب المجلس البسلدي
  - (٢) المراقبة على الخزينة العمومية
    - (٣) مراجعة أوراق الصرف
  - (٤) صرف المبالغ المأذون بصرفها بالطرق الواجبة
  - (٥) تحضير الكشوفات الشهرية والحساب السنوي
    - (٩) اعمال حسابات صندوق الاحتماطي
      - (٧) المراقبة المالية على المزايدات
- (٨) حسابات الصنف بما فيها قيد وختم جميع الدفاتر وحسابات ومراجعة المهمات التي تورد للصلحة أو تسلم منها والجرد السنوى لجميع المهمات والتأمين عليها والمخزن وتوزيع ادوات الكتَّابةُ على الأقلام
  - (٩) مراجعة كشوفات الصرف

وعلى رئيس هذا القسم أن يقدّم ضمانا بمبلغ . . . جنيه

وعليه أن يضم علامته على جميع حوافظ الدفع وعلى كل الاوراق المطلوب فيها صرف مبالغ من أى نوع كانت بما فى ذلك الترخيصات بالتوريد التي تعطى

وهو يراجع كافة اذونات الصرف ويضع علامته عليها ضمانا لضبط الحساب الوارد فيها وصحة احتسابه ووجود الاعتهاد آللازم له وذلك قبسل تقديم الاوراق لامضاء رئيس المصلحة

قصل ١ مجلس بسسلدی اسکندریة والقسم الثالث وهو قسم الايرادات يشمل نوعين

النوع الاؤل ــ الايرادات التي يحصلها المحصلون مباشرة وهي :

- (١) عوائد الاملاك المنية
- (٢) عوائد ال ٢٠/ على الايحارات
  - (٣) عوائد العربات والمواشي
    - ( ٤ ) رسوم المحاجر
      - (٥) مخالفات التنظيم
- (٦) عمل التروتوارات والشوارع بالاسفلت
  - - (٧) تنمير المنازل
    - (٨) أحرعشش المكس
    - ( ٩ ) العوائد الاخرى التي قد تقور
- والايرادات التي توردها الآن فروع المصلحة في الخزينة وهي :
  - (١) ايرادات المجزر
  - (٢) عوائد الطرق ورسوم التنظيم
  - (٣) الرسيوم الصحية (٤) الجعل المقرر على الترامواي وغيره
- ( o ) المتحصل من بيع وتأجير الاراضي والجنسائن وغيرها مر\_ الاملاك
  - الملدمة أوالحرة
  - (٦) المتحصل عما تبعه البلدية مهما كان نوعه
    - (٧) فوائد المبالغ
    - ( ٨ ) الحزاآت والغرامات فيما يتعلق بالضرائب
  - ( ٩ ) أيرادات المتحف عدا مايخص منها الحكومة
    - (١٠) المتحصلات الاخرى المقررة في المزانية

قصل ١

اسكندرية

النوع الشاني \_ الابرادات والاعانات والمرتبات التي تدفعها الحكومة 

ويديرهــــذا القسم مدير يمضي على الايصالات والانذارات والمذكرات التي ترسل الى الممولين ويضع علامته على المكاتبات المتعلقة بهذا القسم

وعلى مديرقسم الايرادات أن يقدّم ضمانا بمبلغ ٨٠٠ جنيه مصرى

#### التفتيش

مادة ٤١ \_ التفتيش تابع للـــديروتكون علاقة المفتشين معه مباشرة وهم منوطون باجراء ملاحظة عمومية على الاشسغال الخسارجية للبلدية وليس لهم أن يعطوا أى أمر للاقلام بل انهم يقتصرون على ابداء ملاحظاتهم لرئيس المصلحة

# قسم الهندسية

مادة ٤٢ \_ يرأس هـ ذا القسم باشمهندس منوط باجراء كافة الدراسات ووضع جميع المشروعات الخاصــة بالبلدية وهو يعطى أيضــا التعليمات اللازمة لأقلام المندسة وعليه ملاحظة تنفيذها

وتكونت تحت ادارته خاصة أعمال التنوير وتوزيع المياه والآلات والترام والعربات العمومية

ويكون تحت أوامره مبـاشرة فضلا عن قلم عموم الهندســـة الاقلام الآثيـة : وهي

- (١) قلم التنطيم
- (٢) قلم الطرق
- (٣) قلم النظافة
- (٤) قلم الحدائق والمغروسات

(١) يُستخل قلم النظيم بفتح وسدة وتسمية الطرق والميادين العمومية وغير خلل ١ على بسده وتقريرها وتقريرها وتعيين خطوط تنظيمها والضوائم ونزع الملكيات اللازمة لنظيمها الكندرية ومكذا و بطلبات الترخيص بالبناء والرخص اللازمة لذلك و بملاحظة المبائى الموجودة أو الجارى بناؤها و بقرارات الحدم أو الترمع وبتسوير الاراضى الفضاء و بمسائل اشغال الطرق العمومية والرخص المتعلقة بها

- (۲) يشستغل قلم الطرق بانشاء وترميم وصيانة الطرق والميادين العمومية وغير ذلك وكذا المجارى العموميسة والمجاريروالخزانات وغسل وتطهير هسذه الاخيرة والملاحظة على المجارير الخصوصية وانشاء وترميم المراحيض والمباول العمومية
- (٣) يشتغل قلم النظافة بتنظيف ورش الطرق والشوارع والميادين العمومية
   والمحافظة على نظافتها و بيع الكتاسة وادارة الاصطبلات والورش البلدية
- (٤) يشتغل قلم الحدائق والمغروسات بانشاء وصيانة الجنائر ومحلات تربية المغروسات والمنتزهات العمومية وكذا غرس وصيانة الاشجار في الشوارع والطرق وغيرذلك

## قسم الصحة

مادة ٤٣ \_ قسم الصحة ينقسم الى فرعين وهما :

- (١) الطب والصحة العمومية
  - (٢) المجزر والطب البيطري

واختصاصات الفرع الاول هي الآتية :

أؤلا \_ قيد المواليد والوفيات وتحضير الاحصائيات عن السكان

ثانيا \_ تطعيم الجدرى المجانى والمراقبة على عمليات التطعيم

ثالثا ... الاخبار عن الامراض العفنة والمراقبة عليها و وضع وتنفيذ الوسائط المقتضي اتفاذها في حال ظهور تلك الامراض بمــا فيها التشخيص والتطهير من ا فعل المجانب المقام المجانب المالية بالوسائط المقتضى اتخاذها لادارة عموم الصحة عجس بسلمه الأوبئة يجوز أن تترك العناية بالوسائط المقتضى اتخاذها لادارة عموم الصحة استندية التابعة للحكومة وطبها في هذه الحالة التحمل بالتفقات التي يقتضهما ذلك

رابعا ـــ الكشف على الموتى وملاحظة الدفن واستخراج الحثث من القبور والجانات والمراقبة على تشفيع الجنازات ووضع لابحة لهـــا

خامساً ... الاشغال لمتعلقة بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والملاحظة المستديمة على تلك المحلات وتدوين المخالفات للاوامر العالمية واللوائح الخاصة بها

سادسا ــ التفتيش والمراقبـــة على المفازات والاسواق ومحلات الجزارة والدكاكين والباعة المتنقلين و بوجه العموم على كل مايبــاع من المواد الغذائية وتنفيذ اللواع الحاصة بذلك

سابعا \_ الملاحظة على الصيادل ومستودعات الحواهر السامة

ثامنًا \_ أشغال الكشف على المومسات والعيادات المجانية

تاسعا \_ المراقبة الصحية على الحجاج والمسافرين

عاشرا \_ المراقبــة على توزيع الميــاه بالمدينة وادارة المعمل الكياوى التابع لشركة المياه

الحادى عشر \_ الكشف الطبي على عمال البلدية

وعلى وجه العموم كل ماله مساس بالصحة العمومية بالمدينة

واختصاصات الفرع الثاني المجعول تحت ادارة رئيس الطب البيطري هي :

أوّلا \_ أشــــغال المجزر أى فحص المواشى المعـــّـة للذبيح وملاحظة ذبحها ومصادرة كل لحم تظهر عدم صلاحيته للاكل وتحصيل عوائد الدبيح

ثانياً ـ الاخبار عن الامراض الحيوانية الممدية والوسائط اللازمة عند ظهورها

ثالث \_ التفتيش على الزرائب والاصطبلات

رابعًا \_ الكشف من الوجهة البيطرية على الدواب البلدية ومعاينة العلف

خامسا \_ أشغال مرض السراجة

سادسا \_ أشغال داء الكلب

سابعًى ... المراقبة على عمليات استخراج العظام وغيرها من جثث الحيوانات وعلى كل صناعة تتعلق بالذبيح كأشغال المدابغ والكرشاتية وغير ذلك ويديرهذين الفرعين موظف عالى يسمى المفتش الصحى للمينة

## متحف ومكتبة الاسكندرية

مادة ££ ... قد جعل للتحف والمكتبة بالاسكندرية نظام خاص من حيث الادارة ولو انهما من فروع المصلحة البلدية

مادة هغ ــ تدير المتحف والمكتبة بالنيابة عن القوسسيون البلدى لجنــة خصوصية تسمى «لجنة المتحف والمكتبة»

ولهذه المجنسة قسمان احدهما عبارة عن المجنة المستديمة ويتألف من خمسة أعضاء يتتخبهم القومسيون البلدى من بين أعضائه ويشتفل همذا القسم بادارة أشغال المتحف والمكتبة والثانى يشكل من أعضاء المجنة المستديمة مضافا البها اعضاء تعينهم هي بمن يؤهلهم استعدادهم ومقدار معلوماتهم ومرركهم الشخصي من المساعدة على نجاح المتحف والمكتبة واتساع نطاقهما ويحكون لمؤلاء الاعضاء الآخرين صوت استشارى في المداولات وهذا القسم الشانى يسمى «المجنة العمومية»

وتكون مهمة اللجنة العمومية هذه عبارة عن حث الافراد على تقديم الحبات للتحف والمكتبة وابدأء الآراء فى قبول أية هبة وفى كل المسائل العلمية على وجه العموم وكذا الفنية أو الاثرية التي تعرض عليها

مادة ٤٦ ــ تضع لحنة المتحف والمكتبة نظاما لاعمالها وتنتخب لها رئيسا من بين أعضائها والأعضاء يعينون لدى الانتخابات السنوية للجان البلدية

مادة ٧٧ ــ تقوم بلدية الاسكندرية بنفقات المتحف والمكتبة مع عدم تجاوز حدود المبالغ المرتبــة لذلك فى ميزانيتها و يكونــــــ اجراء الصرف بمراعاة الاحتياجات أولا فاؤلا و بقتضى القواعد المقررة لحسابات البلدية

مادة ٤٨ ـــ القومسيون البلدى بمقتضى الترخيص الممطى من نظارة الداخلية عملاً بنصوص المـــادة ٣٤ من الأمر العالى الاساسى أن يقبل الهبات من أشياء أثرية وكتب متى كان تقديمها بلا شروط محبفة بالبلدية ومع ذلك فانه يشترط فى قبول تلك الهبات أن يكون لمدينة الاسكندرية الانتفاع بها الى الأبد

## قواعد خاصة بالمتحف

ويخاطب مديرعموم مصلحة الآثار اللجنة المستديمةبواسطة رئيس/القومسيون البلدى فى كل مسألة لها صفة رسمية وهو يخاطب رئيس اللجنة المستديمة مباشرة فيا عدا ذلك من المسائل وعلى الخصوص المتعلقة بأشغال الآثار

مادة ٥٠ ـ بناء على المادة ٢ مر الأمر العالى الصادر ق ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ تكون جميع الآثار الموجودة بالمتحف ملكا للحكومة ولا يمكن امتلاكها بمضى الملةة ولا التصرف فيها بوجه من الوجوه ومع ذلك فانها لاتنقل من متحف مدينة الاسكندرية بأى حال من الاحوال عدا ما نص عليه منها في المادتين عه و هه من هذا الفصل

في الوظائف الفنية

مادة ٥١ ـ يكون تعيين ممال المتحف وفصلهم من الخلدمة من اختصاصات فعل ١ رئيس القومسيون البلدى مع مراعاة الشروط المقرّرة لغميرهم من عمال البلدية بجلس سلدى ومع ذلك فانه يقتضى طلب مصادقة مدير عموم مصلحة الصحة على التعيينات

> مادة ٥٦ \_ على أمين المتحف ترتيب وعهدة وحفظ جميع الأشياء الموجودة بالمتحف وكذا حفظ جميع الآثار القديمة الكائنة فى دائرة الاسكندرية وعليه أن يعمل فى هذا الشان بتعلمات مدير عموم مصلحة الآثار

> وجميع أعمال الحفر التي تجرى فىدائرة الاسكندرية للبحث عن الآثار تكون ملاحظتها وادارتها على أمين المتحف أو مندوبه

> مادة ٥٣ ــ لايعطى أذن بالحفر فى دائرة الإسكندرية للبحث عن آثار بحسب الإحكام التى وضعتها الحكومة الابعد موافقة رأى المجلس البلدى وتكون الافضلية لو شاء أن يبقى لنفسه موضعا طلب غيره اجراء حفر فيه

> مادة ٤٥ ــ جميع الأشــياء اليونانية والرومانية التي يعثر عليها عند اجراء عمليات حفر بواسطة لجنة متحف الاسكندرية تودع في متحف الثغر وأماالاشياء التي من عهد الفراعنة فيكون لمدير عموم مصلحة الآثار أن يأمر من تلقاء نفسه بنقلها الى متحف القاهرة بلا شرط ولا تعويص

مادة ٥٥ – جميع الاشسياء التي يحكم مدير عموم مصلحة الآثار وكذا لجنة المتحف والمكتبة بعدم نفعها لمجموعات متحف الاسكندرية تودع في مماشي متحف القساهرة باتفاق وأى الطرفين أو يجرى بشأنها ما هو متبع في المتاحف المصرية من القواعد المتعلقة بالأشياء الأثرية غير ذات النفع

فاذا بيعت الأشياء المذكورة تقيد المبالغ المتحصلة من بيمها لحساب متحف الاسكندرية

مادة ٥٦ \_ ايرادات متحف الاسكندرية عدا ما يخص منها الحكومـــة تقيد لحساب ذلك المتحف

مادة ٥٨ ــ ترفع اللجنة المستديمة للتحف والمكتبة تقريرا سنويا لمديرعموم مصلحة الآثار بواسطة رئيس القومسيون البلدى تبين فيسه ما ناله المتحف من التقدّم وكذا نتيجة الابجاث عن الآثار والمقتنيات والهبات وغير ذلك

مادة ٥٥ ــ كل خلاف بين مديرمصلحة عموم الآثار والمجلس البلدى يرفع الى ناظر الاشفال العمومية للفصل فيه قطعيا

## أش\_\_\_خال المطافئ

مادة . ٦ – أشفال المطافئ بمدينة الاسكندرية تابعة للجلس البلدى ويديرهذه الأعمال «ضابط رئيس لفرقة المطافئ » يكون تحت إمرته عمال مساعدون من صف الضباط وعمال للطافئ

وادارة هذه الاشغال وان تكن تابعة خاصة البلدية التى تتحمل بنفقات هـــذه الفرقة إلا أن العال يكونون تابعين لسلطة البوليس من حيث التعيين والنظام

## فرقة البوليس البلدية

مادة ٦١ ــ قد جعل للاقلام البلدية عدد من رجال البوليس يجوز أن يتغير بحسب مقتضيات الاشغال وذلك كي يعاونوا العال في الأشغال لـنظارجية

وتدفع البلدية روائب الرجال المذكورين ولكنهم يبقون تابعين من حيث تعيينهم ونظامهم لسلطة البوليس فصل ۱ بملس بسسطات اسکنار به

# الفصـــل الرابـع ( السمال )

## الدرجات

مادة ٣٢ ــ يدخل عمال البلدية في الأنواع الآتية وهي :

- (١) الموظفون غير الداخلين في الدرجات
  - (٢) العال الداخلون في الدرجات
    - (٣) العال تحت التمرين
  - (٤) العال غير الداخلين في الهيئة

مادة ٦٣ ـــ يعين القومســيون البلدى الموظفين غير الداخلين فى العوجات ويحدد رواتبهم بناء على ماتعرضه المأمورية

مادة عج \_ درجة العال هي الآتية :

وكيل قلم...... « ۲۲ « « ۲۹ « « مستخدمهن الدرجة الاولى « ۱۹ « « ۲۰ « «

مستحدم من الدرجه الدوي « ۱۱ « « ۱۹ » « « ۱۹ » « « « ۱۹ » « « ۱۹ » « « ۱۹ » « « ۱۹ » « « ۱۹ » « « ۱۹ » « « ۱۹ »

ر د د الثالث م م م م د د د

« « « الرابعة « ؛ « « « » » « « « « « « « «

مهندس من الدرجة الاولى من ٣٥ جنيها مصريا الى ٤٠ جنيها مصريا

ه ه مالتانية م ۲۸ ه ه م ۲۲ ه ه ه م مالتانية م ۲۲ ه م ۱۲۹ م ه

ه « د الرابسة « ۲۰ « « ۲۰ « «

ه د د اغلسة د ۱۲ د د د ۱۶ « «

درجات وظائف الأطباء هي الآتية :

فصل ۱ مجلس بسسلدی اسکندر به

طبيب من الدرجة الاولى من ٢٢ جنيها مصريا الى ٢٩ جنيها مصريا « « « الثانية « ١٦ « « « « ° « «

- H.M

ه د الثالثة د ۱۲ د د د ۱٤ « «

التعيين فى الوظائف وشروط التعيينات والترقيات وغير ذلك

مادة م- \_ الموظفون والمسيتخدمون يالمجلس البلدى تابعون مباشرة لمدير العموم مهما كان نوعهم

ويعين القومسـيون من بين أعضائه بناء على ماتعرضه المأمورية لجنة امتحان للوظائف التي مربوطها أزيد من ١٤ جنبها مشكلة من ثلاثة أعضاء ويدخل في هذه اللجنة مدير العموم ويكون له فيها رأى استشارى وتجرى اللجنة المذكورة الامتحان وترفع تقريرها الأمورية ثم تسداول معها في تعيين الطالب المقتضى عرضه على الرئيس

ويجب أن يدون دائمــا بمحضر الجلسة رأى مدير العموم في التعيين

والتعيين فىالوظائف التىمربوطها ١٤ جنيها فمَّ دونها يكون بواسطةرئيس القومسيون بناء على مايعرضه عليه مدير العموم

وهـــذه التعليات الأخيرة تحصــل اما بالانتقاء أو بامتحان تجويه لحنـــة من الموظفين يعينها مدير العموم تحت رياسته

وتكون معرفة اللغة العربية مزية للطالب ذى الدراية بها وعلى أى حال فان من يعين فى وظيفة ولم يكن له المــام باللغة العربية يجب عليه أن يتعهد بتعـــلم هذه اللغة فى ميعاد يجمد لذلك

والمامورية تعين شروط منع المستخدمين من تعاطى أشغال فى الخارج

مادة ٢٦ ــ لاينبغي أن تزيد الرواتب التي تدفع للعال ف مجموعها عن المتوسط مسلم المسمومي للدرجات المدونة في ترتيب العالم ولا يجوز في حال من الاحوال منح مجلس بسلمي ترقيات وعلاوات يكون من تتبعتها تجاوز ذلك المتوسط

مادة ٧٧ ـ بعد أرب يحدد القومسيون بناء على ماتعرضه المأمورية عدد المستخدمين في كل نوع من أنواع الدرجات عند تقريره الميزانية تعرض المأمورية وكذا مدير العموم على رئيس القومسيون كل فيا يخصه العلاوات والترقيات التي تقتضيها تلك الدرجات

والترقيات والعلاوات فىالوظائف التى مربوطها يزيد عن ١٤ جنيها يؤخذفيها دائمـا رأى مدير العموم

مادة ٦٨ ــ على كل طالب وظيفة داخلة فى الدرجات أو غير داخلة فيها أن يقدم الاو راق الآتية وهى :

- (١) شهادة الميلاد او ما يقوم مقامها
- (۲) شهادة حسن سسمير معطاة من أثنين من ذوى الاعتبار ومؤشر عليها من السلطة التابع اليها الطالب

مادة ٩٦ \_ لايمين الطالب فى الوظيفة على أى حال الا بعد الكشف عليه من القومسيون الطبي بالمجلس البلدى وانضاح جودة صحته وسلامة نظره

مادة ٧٠ ــ كل وظيفة تحلو بالمجلس البلدى يرقى اليهــ) بقدر الامكان أحد العال مع مراعاة الأهلية والاقدمية

مادة ٧١ \_ كل مســــتخدم عين لأقول مرة بوظيفة داخلة فى الدرجات يكون تعيينه فيها على سبيل التجر بة لمدّة سنة فاذا حاز الرضا عنه فى أنتائها يثبت فى ثهايتها وتسرى هــذه القاعدة على العال الخارجين عن الهيئة لدى قبولهم في وظائف مجلس للدى داخلة فى الدرجات اسكندرية

نصل ۱

مادة ٧٧ ــ لاتعطى العلاوات في نفس الدرجة الا في بداية السنة المالية وبشرط أن يكون قد مضى سنتان بالأقل على الملاوة السابقة

والترق من درجة لأخرى لايكسب حقا في نيل أقل مربوط الدرجة الأرقي ولا تعطى العلاوات الناتجة من الترق الى درجة أعلى الا بعد مضى سنة بالأقل على العلاوة الأخرة

مادة ٧٧ ـ تعطى العلاوات الستخدمين بحسب الأهلية والأقدسة ولانقبل استثنا آتللقواعد المتقدمة الابقرار خصوصي يصدر منالقومسيون بناء على تقرير يقدّم اليه من المأمورية واضحة فيه الاسباب ولا يجوز في حال من الاحوال استصدار قرار من القومسيون في تلك الاستثناآت بصفة أنها مقتضية للسرعة

## العمال تحت التمريرس

مادة ٧٤ ــ يجوز لرئيس المصلحة أن يعين تبعا لمقتضيات الاعمال بعض عمال تحت التي بن

وعليهم أن يبرهنوا على توفر الاستعدادات فيهم وباقى الشروط المطلو بةللتعيين فى الوظائف الصفرى وتكون لهم الأولو ية على سواهم للاستخدام فى وظيفة من الدرجة الصغرى عند خلوها اذا أساوت درجتهم مع غيرهم فى الأهلية والكفاءة

ويعطى للعال تحت التمرين مرتب غايته ٣ جنيهات مصرية شهريا بعد تأديتهم ستة شهور في الحدمة على الاكثر اذا حازوا الرضا التام عنهم باجتهادهم في العمل واستقامتهم وكان متوفرا من متوسط رواتب العال مايأذن بمنحهم ذلك المرتب

وفي حال ظهور عدم كفاءة العامل تحت التمرين أو عدم امتثاله لما يعطي البه من الأوامر أو اهماله في عمله يكون لرئيس المصلحة أن يفصله من الخدمة ويمحق اسمه من كشف الرواتب بلا أدنى تعويض: العال الخارجون عن الهيئة

مادة ٧٥ ــ يعين رئيس المصلحة العال الخارجين عن الهيئة مع عدم تجاوز المكندرية حدود المزانية

مادة ٧٦ ــ شروط قبول العال الخارجين عن الهيئة هي :

(١) تقديم شهادة تدل على حسن السير معطاة الى الطالب من اثنين من ذوى
 الاعتبار ومؤشر عليها من المحافظة أو من الفنصلية التابع اليها

(٢) تقديم شهادة جلسيته

ويفضل من لهم دراية بالقراءة والكتابة

مادة ٧٧ \_ لرئيس المصلحة السلطة التأديبية المطلقة على العال الخسارجين عن الهيئة وله أن يفصل من الخدمة منهم من لم يكن ذا قدرة على عمله أو يهمل فيه أو لايذعن للاوامر ولم تكن مضت عليه عشر سنوات في الحدمة

مادة ٧٨ \_ كل عامل من الخارجين عن الهيئة مضى عليه أكثر من عشر سنوات متنابعة في الخدمة لا يفصل منها الا بواسطة المأمورية أو مجلس التأديب

#### الاجازات

ويمكن اطالة الاجازة شهرا بنصف رأتب

و يجوز الجمع بين الاجازات العادية بالراتب الكامل ومع هذا فالنهاية الكبرى للاجازة العــادية التى تؤخذ فى مدى عام واحد سواء أطيلت أو لم تطل لايجوز أن تتجاوز ثلاثة شهور ونصف فى خارج القطر أو شهوين ونصف فى داخله مادة ٨٠ \_ يعطى رئيس المصلحة الاجازات العادية والمرضية للعال الداخلين 

نصل ۱ اسكندرية

وأما الاجازات للوظفين الأرقى من ذلك فالمأمورية هي التي تقرر فيها ماتراه بناء على مايعرضه عليها مدير العموم

مادة ٨١ ــ الاجازات المرضية تعطى بالشروط المدوّنة في القانون المالي للحكومة والاحوال الاستثنائية يفصل فيها القومسيون

مادة ٨٢ ـ على جميع الموظفين والمستخدمين مهماكانت درجة وظيفتهم ان يمضوا يوميا على ورقة الحضور ويستثنى من ذلك الموظفون الذين يعفيهم المديرمن الامضاء على الورقة المذكورة بسبب أن الاشغال الخاصة بهم تستدعى وجودهم في خارج المصلحة عند ابتداء مواعيد الأعمال

مادة ٨٣ \_ لرئيس المصلحة أن يعطى للعال الخارجين عن الهيئة اجازة براتب كامل لا تزيد عن ثلاثة أسابيع في السنة

مادة ٨٤ \_ كل من تغيب عن عمله من العال الخارجين عن الحيثة بعد انقضاء اجازته القانونية ولم يقدّم الاعذار الثابتة عن ذلك استحق بهذا استبعاده من الخدمة

القومسيون الطي

مادة ٨٥ ـ يعين قومسيون للكشف الطبي على كل طالب لوظيفة داخلة فترتيب العال وعلى جميع المستخدمين الداخلين فى هذا الترتيب أو الخارجين عنه فى جميع الظروف التي يعينها رئيس المصلحة

مادة ٨٦ \_ الشغالة باليومية يكشف عليهم طبيب القسم التابعين له مالم يأمر رئيس المصلحة بغير ذلك

مادة 🗛 \_ يشكل القومسيون الطبي على الوجه الآتي :

- (١) الباشمفتش الصحى رئيس
- (٢) طبيبان من البلدية يعينهما المدر

#### الشــــــغالة باليومية

مادة ٨٨ ــ الشـــخالة باليومية أو الشهرية يعينهم الرئيس الداخلة أشغالهم في اختصاصه أو من يقوم مقامه وذلك مع عدم تجاوز صدود الميزانية

وتعرض اسماء الشغالة الذين يعينون بهذه الصفة على رئيس المصلحة للصادقة على تعيينهم

والاجراآت التأديبية المقتضى توقيعها على أولئك الشغالة يعرضها رؤساء الأعمال على مدير العموم ليقررها عليهم

مادة ٨٩ \_ على طبيب القسم المطلوب من الشغال أن يشتغل فيه أرب يكشف عليه طبيا ويقدّم تقريرا عرب استعداده الشغل وعلى كل شخال قبل في المصلحة أن يقدّم تذكرة تشبيه وسوابقه من المحافظة

مادة . ٩ ـ جميع الاحوال والشروط المكن سريانهـ على العال ولم تذكر في هذه النصوص يجوز أن يتبع فيها القانون المالى للحكومة مالم يكن مخالفا لأحكام هذه اللامحة

#### الت\_أديب

مادة ٩١ – (مدلة بالقرار الصادر ف٢٢ ما يوسة ١٩١٢) العقو بات التأديبية هي الانذار وقطع الراتب لغاية و١ يوما والايقاف وتنزيل الوظيفة والعزل مع الحرمان أو عدمه من المستحق في صندوق الاحتياط أو التقاعد

والإيقاف لايجوز أن يتمدى ثلاثة أشهر ويقتضى الحرمان من الراتب أتساءه أو الحرمان الجزئى من المستحق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد لا يجوز مطلقا أن يتجاوز نصف المستحق للستخدم بصندوق الاحتياط أو التقاعد

والحرمان الكلى من المستحق في صندوق الاحتياط أوالتعاقد يجوز الحكم به اذا كان المستخدم قد عزل بسبب الرشوة أو الاختلاس أوبسبب اضرار بالاموال البلدية أو خزينة الحكومة بوسطة تصريحات كاذبة أو غير ذلك من الاعمال ضل ١ ويجوزكذلك بحسب الظروف الحكم بالحرمان الكلى المشار اليه على المستخدم مجلس-سلمت الذى صدر عليه حكم فى جناية أو جنحة اسكندرية

وفيما عدا هـــــذه الاحوال لا يكون وجه لضـــياع كامل الحقوق فى صندوق الاحتباط أو التقاعد

مادة ٩٢ \_ (مدلة بالقرارالسادرف٢٢ مايوسة ١٩١٣) يحكم بالعقو بات الآنفة الذكر مجلس مؤلف مر\_ رئيس القومسيون البلدى بصفة رئيس ومن رئيس النيابة الأهليسة ومددير عموم الكمارك وعضوين يعينهما القومسيون من أعضاء المأمورية بصفة أعضاء

وف حال تغيب الرئيس أو أحد الأعضاء المعينين. في ذلك المجلس بمقتضى وظيفتهم أو حصول مايمنعه من الحضور يعين عطوفة ناظر الداخلية من أعضاء القومسيون البلدى من يقوم مقام الرئيس أو العضو

وفى حال تغيب أحد عضوى المأمورية المعينين فى مجلس التأديب أوحصول ما يمنعه من الحضور يعين القومسيون البلدى بدلا منه عضوا آخر مث أعضاء المأفورية

ولرئيس المصلحة أن يعاقب بالانذار أو بقطع الراتب لغاية ١٥ يوما

و يطلب من المستخدم أن يقدم شفو يا أو بالكتابة مايرى له فائدة مر. الانضاحات

مادة ٩٣ \_ (معلة بالقرارالعمادرف٢٢ مايوسة ١٩١٢) للمستخدمين أن يستأنفوا كل حكم صادر من مجلس التأديب ولرئيس المصلحة هذا الحق أيضا

فاذا لم يرفع المستخدم أو رئيس المصلحة الاستثناف فى الميعاد المنصوص عليه فيا يلى فترسل أو راق التاديب لعطوفة ناظر الداخلية وله أن يأمرفى مدى شهر بن باحالة القضية على مجلس الاستثناف فصل ۱ مجلش بلدی اسکندریة وفى حال الحرمان كله أو بعضه من الحقوق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد ترفع المسألة دائمًا الى مجلس الاستثناف

مادة ٩٤ ـــ ( معلة بالفرارالصادر ف ٢٢ مايوسة ١٩١٢ ) مجلس الاسستثناف السالف الذكر هو المجلس المخصوص بنظارة الداخلية

مادة وه \_ (معدلة بالفرارالصادرف ١٢ مايوسة ١٩١٢) يجب رفع الاستثناف في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان المستخدم اداريا بالحكم و يرفع هذا الاستثناف كابة لرئيس القومسيون البلدى فيعطى ايصالا به ويجوز أن يقدم معه أو بعده ملخص بالدفاع

## 

مادة ٩٦ \_ يجوز للقومسيون أن يعدّل فى نصوص هذه اللائمة على شرط مصادقة نظارة الداخلية على تلك التعديلات

ولا يقبــل اقتراح بالتعديل الا اذا كان مقدّما من خمســة أعضاء على الأقل وكانت واضحة فيــه المواد المراد التعديل فيها وعبارة النصوص الجلديدة المقتضى عرضها على القومسيون

وقد ألفيت اللائحة الصادرة في ٩ يونيه سـنة ١٨٩٠ وكذا جميع النصوص المخالفة لمذه اللائحة الفصــــل الثانى ( في القومسيونات البلدية في الأقاليم) ( أ

الفـــــرع الأوّل (ف بلدية مدينة المنصـــورة)

الأمر العالى الصادر فى ٨ يونيو سنة ١٨٨١ (٢) ( ١١ رجب سنة ١٢٩٨ )

مادة 1 ــ قد رخص لسكان المنصورة بأن يقـــرروا عوائد ورسوما تدفع بالرغبة والاختيار على البضائم الصادرة منها والواردة اليها وذلك لاجل الاستمانة بها على تنجيز أشــــفال التبليط وانشاء البالوعات والتنوير وحفظ وصــيانة الطرق والشوارع

ومايموى تنجيزه من الاشغال يصير الحاقه وجو با باملاك الحكومةالعمومية التي لايجوز التصرف فيها

والآثار والمبانى العمومية أو المعابد والمحلات الخسيرية كالمستشفيات والتكايا ونحوها لايؤخذ منها شئ في مقابلة المصاريف المترتبة على الاشسخال التي يصسير اجراؤها في الشوارع والطرق الكائنة بها

مادة γ \_ مرخص للسكان الذين يؤدون العوائد المذكورة بأن يتتخبوا على حسب الطرق التي يتفقون عليها قومسيونا مبينة وظائفه وكيفية ترتيبه بعد

(١) ولو أن أغلب الفرارات الخاصة بتشكيل وتنظيم المجالس البلدية فى المديريات ر بالمخاب أعضائها تحتوى على قصوص منشابهة قع ذلك قد رئرى موافقة درج مايخص كلا منها من الفرارات برمته اذ قد يكون فى بصفها اختلافات طفيفة أو نصوص خصوصية ينتج عن عدم درجها اختلاف فى التفدير

(٢) كان أوقف سريان هذا الامر العالى ثم اعيد تنفيذه

فصل ۲

نموة ٦٦ تقرير رسوم اختيارية فيمدينة المتصورة

مادة ٣ ـ هذا القومسيون يتركب ١٠٠

نصل ۲ قومسيون بلدى أوّلا \_ من مدير المديرية بصفة رئيس ومن باشمهندس المديرية وحكيمباشبها المنصورة بصفة أعضاء لابد منهم وبلا مسؤلية عليهم

ثانيا \_ من ثمانية أعضاء ينتخبهم سكان المدينة

وتكون وظائف أعضاء القومسيون المنتخبين مجانا بدون مقابل ولمدة تلاث سينوات

ويجوز اعادة انتخاب أعضاء القومسيون لمدة ثلاث سنوات أخرى

مادة ٤ \_ في حالة غياب المديريقوم مقامه وكيل المديرية

القومسون منتخب له وكلا بأغلبية آراء الأعضاء الحاضر بن واذا استحصل عدة من أعضاء القومسيون على آراء بخصوص وكالة القومسيون ولمتجتمع فأحد منهم أغلبية الآراء أغلبية مطلقة يشرع في قرعة جديدة عن اسم العضوين اللذين يتحصلان في أوّل دور على أكثر عدد الآراء

فاذا انقسمت الآراء على التساوى التخبالوكالة أكبرهم سنا وينتخب الوكيل لمدّة سنة ويجوز اعادة انتخابه المرة بعد المرة ويعين القومسيون كاتب سرله بأغلبية الآراء ولايكون له رأى معدود

مادة ٥ \_ لا يجوز انتخاب أعضاء القومسيون الا من الاشخاص الدين يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة ويكون سنهم خمسا وعشرين سسنة بالاقل ويكونون قد أقاموا بمدينة المنصورة سنتين لا أقل ولا يكون صدر عليهم أى جزاء في فضيحة لهم وعار عليهم ويكون لهم أملاك بقيمة خمسين ألف قرش أقل مايكون و یکونون رؤساء بیوت تجاره ومدیری بنوك وشركات صیارف (معدة لتسلیف

<sup>(</sup>١) راجع في القرار الوارد تحت نمرة ٢٧ كيفية تشكيل القوسيون البلدى لمدينة المنصورة

نميل ٢

المنصورة

تقود بموجب رهن عقارات أو غيرهــا من الاشــياء الثمينة) ونظار ورش ووكلاء توسيونَّ بلدى قوميانيات أو من أناس حرفهم حرة شريفة (<sup>11)</sup>

لايصح الجمع بين وظيفة عضو منتخب بالقومسيون ووظيفة عموميسة أخرى عامة

مادة ٢ \_ متى نقص عدد أعضاء القومسيون عن ستة لوفاة أو لمرض من من أو لسفر مدون نبة العود أو لاستعفاء أو لأيُّ سبب آخريتمين بطريق الانتخاب مدل الاعضاء المتوفين أو الغائبين أو العاجزين عن الحضور أو المستعفين

مادة ٧ \_ بنعقد القومسيون مرة واحدة بالأقل في كل شهر ومع ذلك يجوز انعقاده على خلاف العادة بناء على طلب الرئيس متى رغب عقده ثلاثة مر الاعضاء لا أقل

وتكون مداولاته بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة

ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الااذا حضربه نصف الاعضاء الموظفين بالاقل

مادة ٨ \_ يكون من خصائص القومسيون

أوِّلا ... تقديرالعوائد المقتضى تحصيلها ومع ذلك لايجوز تحصيل العوائد المذكورة الابناء على تعهد صريح بالكتابة

ثانيا \_ استدامة تحصيل العوائد التي يكون دفعها بالرغبة والاختيار المقررة على البضائع

ثالثا \_ قبض حصة الفريضة المقررة على أرباب العقارات الكائسة على الشوارع التي يصير تبليطها وحفظها وتصليحها أوتنويرها بهمة وعنايةالقومسيون

 <sup>(</sup>١) واجع في القرار الوارد تحت نمــرة ٦٧ الفقرة المختصـــة بالانتخابات التي تعدلت بمقتضاها هذه الأحكام

قصل ۲ قومسيون بلدى المنصورة والحصــــة المذ كورة لايكون دفعها مع ذلك إلا بالرغبة والاختيار مشــل العوائد المتقدّم ذكرها

رابعا .. تحضم الرسومات ومقايسات الاشفال انتى يلزم اجراؤها وتقديمها لناظر الانشخال العمومية لأجل التصديق عليها منه ولا يجوز اجراء الاشمغال المذكورة فى أى حال من الأحوال إلا برخصة من الناظر المومى اليه

خامسا ... تقرير ميزانية في كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات وتحقيقها ونشر تقرير صنوي عن ذلك

والقومسيون المذكور يقوم بأداء وظائفه تحت مسؤليت وبدون أى تعهد ولا ضمانة من طرف الحكومة بحيث انه لايترنب على أدائه اياها أى مسؤليسة تعود على الحكومة

مادة ، ي يعين القومسيون في كل سنة لجنة دائمية تتركب من المدير بصفة رئيس وجوبا بدون مسؤليــة عليه ومن وكيل رياسة القومسيون ومن عضو يعينه القومسيون

واللجنة المذكورة تقوم بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعقد القوتوانات مع المقاولين على الاساسات التي يضعها القومسيون وتمضى على أذونات الصرف وتعين وترفت المستخدمين وبالجملة تؤدى جميع اجرا آت وأشغال الادارة

مادة . 1 \_ خزينــة العوائد والرسوم يدير أشغالحــا صراف يتعــين بمعرفة القومسيون و يكون تحت أواحره وملاحظته و يكورنـــــ هو مسؤلا عنــه دون غــــيره

مادة 11 ــ على القومسيون أن يضع لائحـة لسيره الداخليّ تكون مرعية الاجراء بعد التصــديق والاقرار عليها من مديرالدقهلية ويكون الفرض منها أن تمين على حسب القواعد المقررة في هذا الأمر شروط انتظام سير القومســون والمجنة والاجتماعات العمومية

مادة ١٢ ــ مديرالدقهلية هو الواسطة مباشرة بينالقومسيون وبين الحكومة وجهاتها الادارية من أى درجة كانت في جميع علاقاته معها

قصل ۲ قومسيون بل*دى* المنصورة

مادة ١٣ ــ يجوز ابطال القومسيون واللجنة فى أى حالة كانت بموجب قرار يصدر من ناظر داخلية حكومتنا

وفى هذه الحالة تسلم النقود التي تكون موجودة بالصندوق بعـــد تأدية المصاريف لوكيل القومسيون لصرفها فى جهة اللزوم

مادة 12 ــ على كل من ناظر الداخلية والأشسغال العموميــة تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيا يخصه و يتعلق به

> القرار الصادر من نظارة الداخلي.....ة ف ۲۲ مايو سينة ۱۸۹۳ والمعدّل بالقرار الصادر ف ۲۶ مارس سنة ۱۹۰۷

تشکیل واختصاصات مجلس,الدی المنصورة

عرة ٧٧

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ A يونيه سنة ١٨٨١ بتشكيل قومسيون بالمنصورة يناط به تقر يررسوم اختيارية للاسسمانة بها على الجراء أعمال التبليط وغيرها

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة بشاريخ ٢١ نوفمبرو ٢ دسمبر سـنة ١٨٩٣ و ١٥ ينايرسنة ١٨٩٥ بشارـــ القومسيونات المحلية المشكلة فى بعض مدن القطر المصرى

مادة 1 ـ تلفى القرارات الصادرة بتاريح ٢١ نوفبر و٢ دسمبرسنة ١٨٩٣ و١٥ ينايرسنة ١٨٩٥ فيما يحتص بمدينة المنصورة فصل ۲ قومسیون:بلدی المنصو رة

## ١ ــ فى تشكيل القومسيون

مادة ٢ \_ يشكل فى مدينة المنصورة قومسيون محلى تقرر نظامه واختصاصاته فى الأمر العالى الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٨٨٦ المشار اليه وفى هذا القرار

مادة ۳ – (مدلة بالقرارالصادر فى ۲۵ مارس سنة ۱۹۰۷) يتركب هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم :

أولاً ـ مدير الدقهلية بصفة رئيس ومفتش مدن ومبانى وتنظيم الشرق (١٠ أو من ينتسدبه لذلك ومفتش صحة المديرية أو من ينوب عنه أعضاء أصليين بمقتضى القانون

ثانيا \_ أربعــة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط المبينة فها ياتى

ثالثا \_ أربعــة أعضاء أوروبيون ينتخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط المبينة فيما يآتى

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة أعضاء عضو ينتخبه تجار الصادرات الاوروبيون وآخر ينتخبه تجار الواردات الاوروبيون ومع ذلك لايجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين من جلسية واحدة فى الفومسيون

#### ٧ \_ في الانتخابات

مادة ٤ \_ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بالغ من السـن خسا وعشرين سنة على الاقل ويدفع سنويا عوائدمبانى قدرها ٢٢ جنها مصريا أكثر أو يكون ســـاكنا فى محل بالمنصورة أجرته الســـنوية ٢٤ جنها مصريا

 <sup>(</sup>۱) راجع نحت نمرة ۷۰ الفرارالوزاری الصادر ف ۲۸ اکتوبرسة ۱۹۰۱ الفاضی باستیدال مهندس التنظم فی صفریة المجلس المحلی بیاشمهندس مدن ویانی بحری

فاكثر ويقبل سداد الرسوم الاختيارية المقررة بالامر العالى ولم يكن متصفا بأية حالة من أحوال عدم الكفاءة المنصوص عليها بالمادة الآتية :

قصل ۲ قوبسیونابلدی المنصورة

مادة ه \_ لايسوغ الاشخاص الآنى بيانهم أن يكونوا منتخبين (بالكسر) أوّلا \_ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالاقامة فى جهة معينة والمحكوم عليهـــم لارتكاب السرقة أو النصب أو الخيانة بعد ائتــان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة

ثانيا \_ المطرودون من وظائفهم الميرية سواءكان بمقتضى أحكام قضائية أو بمقتضى أحكام مجالس التأديب لتقصيرهم فى أداء واجبات وظائفهم أو اختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة

ثالثا ... المحكوم عليهم بالإفلاس والمحجور عليهم

مادة بـ عند حصول الانتخابات تجرى العمليات المتعلقة بها بواسطة لجنة تؤلف من خمسة أعضاء عضوين أورو بيبن وعضوين وطنيبن تحت رياسة المدير

وهؤلاء الاعضاء ينتخبون من بين أعيان المدينة ويعينهم ناظر الداخلية

مادة ٧ ... (معدلة بالقرارالسادرف ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

يصير تحرير كشفين للاتخابات أحدها بأسماء المنتخبين (بكسر الحاء) الوطنيين وآخر بأسمىاء المنتخبين (بكسر الحاء) الاوروبيين ويتحرر هذان الكشفان بمعرفة المجنة طبقا لاحكام المادتين الرابعة والخامسة من هـذا القرار ولتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف مايلزم

ويدرج فى كشف المنتخبين الاوروبيهن أسماء تجار الواردات وتجارالصادرات منفصلة كل على حدتها ويعتبر تاجرا فى الواردات أو فى الصادرات في ايختص باللياقة للانتخاب ليدرج اسمه ضخى أسماء كشف انتخاب الاوروبيهن كل من يتعاطى التجارة وبالجملة ويورد البضائع الى بندر المنصورة أو يصدر بضائع خارجا عنه مأدة ٨ \_ (معلة بالقرار الصادر في ٢٤ مارس سة ١٩٠٧)

فعمل ۲ قومسیودیلدی المتصورة

بعد تحرير الكشفير للذكورين بالطريقة المذكورة يصبر تعليقهما مدة سبعة أيام بجوز لأسحاب الشأن مسبعة أيام بجوز لأسحاب الشأن تقديم طلباتهم للجنة سواء كارب لدرج أسماء الاشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم في الكشف أو في الفئات المخصوصة سهوا أو شطب أسماء من درجت أسماؤهم بغير وجه حق

وبعد مضى تلك المدة لاتقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائيا في المعارضات التي تقدمت اليها ، والكشفان مع ماتكون أدخلته اللجنة عليهما من التعديل بناء على قراراتها يصير اعادة تعليقهما بالمديرية مدة سبمة أيام وحيلئذ يصير اعتبارهما يصفة نهائية

وفى شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشفى المتخين (بكسرالخاه) بمعرفة اللجنة فتضيف اليهما أسماء الانتخاص الذين صاروا حائزين للصفات المطلوبة قانونا وتشطب أسماء المتوفين والانتخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة ثم يصير تعليقهما بعد هذه المراجعة السنوية مع النظر في الطلبات المقدمة في هو مدوّن بالمادة السابعة

مادة 👂 \_ (معدلة بالقرارالصادرف ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

يصدر المدير قرارا يحدّد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير اجراء الانتخابات فيها ويعلن القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الاقل قبسل حصول الانتخاب بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندروضواحيه حسما يتراءى للدير

مادة ، ١ \_ (معدلة بالقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

لايجوز لاحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات في المحل المست لها وتطلب اللجنة منهم تحضير تذكرة انتخاب بأسماء وألقاب وصفات الاشخاص الجائزة انونا انتخابهم للجلس من ضمن المنتخبين(بكسر الماء) ويراعى أن المنتخبين

فصل ۲ قومسیون بلدی المنصورة

(بكسر الحاء) الوطنيسين لا يقترعون إلا على الأربعة أعضباء المواد انتخابهم من الوطنيين وأن المشخبين الاوروبيين لا يقترعون الا على الأربعة أعضباء المراد انتخابهم من الأوروبيين

و يجب على المنتخبين الأورو بيين العمل بالمادة الثالثة من هذا القرار القاضية بأن من ضمن الأربعة أعضاء المراد انتخابهم يلزم انتخاب عضو واحد على الأقل من تجار الواردات وعضو آخر على الأقل من تجار الصادرات

وعلى اللجنة تفهيم المتخبين (بكسر الخاء) الاحكام والنصوص المبينة في المادة الثالثة من هذا القرار وإعلان الاوروبيين منهم بأنه أذا تقدّمت تذكرة التخاب وعليما ثلاثة أسماء ليس بينها اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات يشطب الاسم الثالث حتما وأنه اذا تقدّمت تذكرة التخاب وعليما أربعة أسهاء ليس بينها اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الأخير أو الاسمان الاخيران على حسب الاحوال ويبتدأ بشطب الاسم الاخير المنافقة المنافقة عند الاقتضاء ويستمر الاقتراع مدّة أزيع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع تذاكر الانتخاب في إنائين أحدهما للاوروبيين والثاني للوطنيين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة في دفتر في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون في دفتر في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بكشفي المنتخين (بكسر الحاء) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الاناء

مادة 11 \_ (معدلة بالقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

بعد مضى الاربع ساعات السابقة الذكر يصدير قفل الاقتراع ولاتقسل أية تذكرة انتخاب بعد ذلك وتستخرج تذاكر الاقتراع من الانائين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقسترعين ثم يحرركشفان أحدها للوطنيين والآخر للاو روبيين مبينا فيهما عدد الاصوات التي تحصل عليها كل واحد من المرشحين ويبين فيا يختص بالاو روبيين أذا كان قد درج اسمه في كشف الانتخابات بصفته من تجار الواردات أو الصادرات وترتب الاسماء في الكشفين مع الابتداء بمن يكون نال أكثر الاصوات

فصل ۲ قومسیون:بلاتی المنصورة وبعد التوقيع من الرئيس وأعضاء اللجنة على الكتشفين المذكورين اللذين يجب ارفاقهما بحضر جلسة الانتخابات وارسالهما النظارة الداخلية فى بحر المانية أيام التالية ليوم الانتخاب مع جميع الأوراق المختصة بها يعنن بأن الاربعة أشخاص الذين حازوا أكثر الاصوات فى كشف افتراع الوطنيين صاروا هم أعضاء القومسيون الوطنيين وأن الشخص المرشح من تجار الواردات والشخص المرشح من تجار الصادرات اللذين حازا أكثر الاصوات فى كشف افتراع الاوروبيين صارا معتبرين عضوين فى القومسيون

وبعد ذلك يعلن أيضا بالالشخصين اللذين حازا أكثر الاصوات في كشف انتخاب الاوروبيين بصرف النظر عن التاجرين العضوين المذكورين صارا هما العضوين المتممين للاربعة أعضاء الاوروبيين

و يلاحظ بأنه اذا تحصل أكثر من اثنين من المرشحين الاوروبيين من جنسية واحدة على أكثر الاصوات فلا ينتخب للعضوية منهم إلا الاثنان المتحصلان على أكثر الاصوات و ينتخب بعل الذى أو اللذين وجدوا متحصلين على أكثر الاصوات بعدهما من جنسية ما الشخص أو الاشخاص الله في يكونون من جنسية أخرى و يكونون متحصلين على أكثر الاصوات بعد من سقطوا بهذه الكفية فاذا تساوت الاصوات بين اثنين أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتمكم الجيئة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل بينهم وتمكم الجيئة الحق في حالة حصول مغايرات شديدة في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية الحق في حالة حصول مغايرات شديدة في الفاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات الجنة التي تكون غالفة القانون

مادة ١٢ - تعلق قائمة الأشخاص المنتخبين (بالفتح) فى اليوم التالى للانتخابات على باب المديرية و يرسل رئيس اللجنة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين نسخة من القائمة المذكورة

#### ٣ \_ أحكام عموميـــة

فعیل ۲ قومسیون.بلدی المنصورة

مادة ١٣ ــ لايجوز لأحد م\_ أعضاء القومسيون أن يأخذ مباشرة أو بواسطة مقاولات أو يجرى توريدات تختص بالمدينة واذا حصل ذلك منه يقال منوظيفته

مادة ١٤ ـــ الرئيس ووكيله هو الناثب عن القومسيون فيجميع الأمور المتعلقة به ويكلف بادارة أشغال المدينة

## ٤ ـ فى الميزانية والحسابات

مادة ١٥ \_ تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلى المنصورة مبلغا معينا لمصروفات المدينة علاوة على الرسوم الاختيارية المنصوص عليها فى الاسر العالى الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٨٦

و يقرر القومسيون ميزانية المصروفات السمنوية وتخصبص المبالغ الواردة من الحكومة للفصول الآتية :

التنسوير

الماه

الكنس والرش

الأعمال ا تعلقة بتطهير المدينة كالمراحيض العموميسة والجبانات والاسواق والموالد العمومية وكذلك باقى المصروفات ذات المنفعة العمومية

مادة ١٦ ـــ تفرر الميزانية لمدة اثنى عشر شهرا تبتدئ من أوّل يناير وتنتهى في ٣١ دسمبر من كل سنة

مادة ١٧ ــ ينبغى *عرض* الميزانية على نظارة الداخلية قبـــل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها منها

مادة 1۸ ــ ينبغى عرض رسومات ومقايســات الأعمال المقتضى اجراؤها على نظارة الاشغال العمومية بواسطة نظارة الداخلية

مادة ١٩ ــ لايجوز صرف أي مبلغ أو التصرف فيه فيا لوكان خارجا عن صبق ۴ قومسيول يلدى الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من المنصو رة الرسوم الاختيارية

> مادة ٧٠ \_ تكوين تسوية المصروفات طبقاً للقواعد المقترة فيا تتعلق بالمصروفات العمومية وتقيد فيحساب غصوص وتقدم المستندات فيكل شهر الى ادارة عموم الحسابات

ويعرض على القومسيون في كل جلسة بيان المصروفات التي صرفت فيالشهر السايق

## ه \_ احراآت وقتية

مادة ٧١ ــ قومسيون محلي مدينة المنصورة الحالي يستمر في نظر وأداء أعماله مؤقتا الى أن يقوم مقامه القومسيون المشكل بهذا القرار وعقتضي الأمر العالى الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٨١

القرار الصادر من مجلس بلدي المنصورة في ٦ فبراير

سسنة ۱۸۹۸

3,5 15 الداخلية تجلس طدى المنصورة

بعد الاطلاع على تقرير الجنسة التي عينها القومسيون بجلسسة يوم ه يناير لائحة الإجراآت سنة ١٨٩٨

> ويعبد مداولة القومسيوين بجلسسته الاعتيادية المنعقدة في يوم ٣ فيراير سنة ١٨٩٨

> وبعيد الاطبلاع على المادة ١١ من الامر العالى الصادر بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٨١ القاضي بتشكيل مجلس بلدى بمدينة المنصورة

فصل ۲ ومسيون بلدى المنصد دة

## 

مادة 1 \_ قِلف قومسيون المجلس البلدى من أربعة أعضاء أوروباو بين وأربعة أعضاء أوروباو بين وأربعة أعضاء وطنيين وبصفة استشارية من مفتش صحة الدقهلية أو من ينوب عنه ومن مهندس تنظيم المنصورة وتلثم جلساته قانونيك في يوم الاثنين الأؤل من كل شهر وتفتح من الساعة التاسعة افرنكية صباحا ابتداء من أول نوفجر سنة ١٨٩٨ لغاية أبريل ومن الساعة الرابعة افرنكية مساء ابتداء من أول ما يو لغاية ٣٩ اكتوبر

واذاكان من أيام الاثنيز\_ المنوّه عنها يوم عيــد يؤجل الرئيس الجلسة الى يوم آخر

مادة م .. يقدم لاعضاء المجلس قبل انعقاد جلساته الاعتيادية وغير الاعتيادية جدول يتضمن المسائل الموضوعة موضع البحث ويرسل لكل منهم في على اقامته يوم السبت السابق ليوم الجلسة متى كانت اعتيادية ومتى كانت غير اعتبادية يحرر ذاك الجلدول في نفس تذاكر الدعوة المطلوب بها التئامهم وإذا لم يتم المجلس البحث في كل المسائل الموضحة في جدول الجلسسة سواء كانت اعتيادية أو غير اعتيادية سبق الذى لم ينظر فيه من المسائل المجلسة الآتية وتفتح الجلسات في الساعة المعينة لحامتي كان في عدد الاعضاء الحاضرين الكفاية ما التايية أى متى بلغ عددهم المجلسة أعضاء على الأقل ولكن اذا معنى نصف ما اقانونية أى متى بلغ عددهم المجلسة أعضاء على الأقل ولكن اذا معنى نصف ماء ولم يجتمع هذا العدد تؤجل الجلسة حينئذ اما لثمان وأربعين ماعة وهو اعتيادية أما المسلولات التى تدور حينئذ فلا يسوخ أن تتناول سوى المسائل المندرجة في جدول الجلسة التى تأجلت وفي هذه الحال يذكر في أوراق الدعوة المندرجة في جدول الجلسة هذه الجلاية أو بها يعقبها من الجلسات وفقا للفقرة السابعة المن ترم المداولات في عيم المسائل المندرجة في الجلول الآنف الذكر المنافرة في العقباء المنافرة في الجلول الآنف الذكر وهذا الى أن تتم المداولة في جميع المسائل المندرجة في الجلول الآنف الذكر

فصل ۲ قومسیون.بلدی المنصو رة مادة ٣ \_ اذا غاب الرئيس أو وكيل المديرية الذي يقوم مقامه برياسة المجلس وفقا للمادة أو إذا أعاقهما المجلس وفقا للمادة أو إذا أعاقهما مانع تما عن الحضو رفى الجلسة تعود جميع اختصاصات الرياسية لوكيل المجلس وإذا غاب وكيل المجلس أو حال دون حضوره مانع تما تعود تلك الاختصاصات جميعها لا كبر أعضاء القومسيون سنا ممن كانوا حاضرين الجلسة وإذا لم يقبل هذا العضو النيابة تحال لسواه مع مراعاة قاعدة الاكبر فالاكبرسنا

مادة ٤ ــ اذا عين أحد أعضاء القومسـيون من ذوى الحق وكيلا للجلس فلا يجوز أن ينوب عنــه فى عضويته الا من كان من الاعضاء الحاضرين أكبر سنا وفقا لنص المــادة السابعة

مادة ه \_ محظور على كل واحد من الاعضاء أن يكون مدافعا أومتنازلا اليه عن حقوق متنازع فيها وواقع الادعاء بها ضد المجلس البلدى

مادة ٦ \_ للرئيس أن يدعو أعضاء المجلس للالتئام وأن يفتح الجلسات ويرأسها و يعلن ختامها وله وحده أن يباشر حفظ النظام فيها

مادة ٧ \_ عند افتتاح كل جلسة يتلى محضر الجلسة السابقة وتذكر في هذا المحضر أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات التي جرت فيها وكذا تدرج في المحضر المذكور القرارات التي قررها القومسيون مع ايراد الأسباب التي سنيت عليها تلك القرارات وعدد الآراء التي واققت عليها والتي لم توافق ورأى العضو المكلف بعمل تقرير عن المسألة المبحوث فيها اذاكان من الاعضاء من كلف بمثل ذلك وبعد مصادقة القومسيون على هذا المحضر يوقع عليه من الرئيس وسكرتير المجلس وترسل صورة منه بمعرفة الرياسة لنظارة الداخلية في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة واعتادها إلى نهائيا

ومن المسموح أن تبلغ قرارات القومسيون للجرائد

وعنـــد افتتاح كل جلســـة تتلى أيضا على القومسيون محاضر جلسات اللجنـــة -الدائمية للصادقة عليها منه

فصل ۲ فومسيون بلدى المنصورة

مادة ٨ ـ بعد أن يتلى على القومسيون عضر الجلسة السابقة ومحاضر جلسات المجنسة الدائمية يعلن الرئيس للقومسيون جميع التلفرافات والمكاتبات والعرائض المختصة بالمجلس ليرى القومسيون رأيه فيها ما عدا المكاتبات التي لاتوقيع عليها فيجب ملاشانها للحال

مادة • ــ ان القرارات التى تصدر من النظارات تعلن للقومسيون فى أقل جلسة تنعقد يعد صدورها

مادة ١٠ ــ مسموح لاعضاء القومسيون أثناء المداولات في الجلسات أن يتكلموا باحدى اللغات المتكلم بها رسميا أمام المحاكم المصرية المختلطة

مادة ١١ ــ فيما خلا وكيل المجلس ليس لاحد مر... الاعضاء أن يتكلم الا بعد الاستثنان بالتكلم و يراعى فى الساح بالتكلم ترتيب الطلبات فيسمح به للاسبق فالاسبق

على أن العضو الذى لم يسمبق له التكم يقدّم فى التكلم على من سمسبقت له المناقشة فى المسألة المبحوث فيها عينها واذا اشترك الرئيس فى المداولة يتخلى عن الرياسة لوكيل المديرية وفى حال غيابه لوكيل المجلس الى أن تنتهى المسداولة فى المسائل المحكى عنها و يكون قد حصل الاقتراع عليها

ولكن عليه أن يتبع أنناء ذلك نفس القواعد النظامية المفروضـــة على الاعضاء الآخرين

مادة ١٢ \_ يتكلم الاعضاء وهم فى مكانهم وليس لهم أن يوجهوا الكلام إلا لمن ترأس الجلسة وعليهم أن لايخرجوا عن موضوع المسألة الواقعــة المداولة فيهــا فعمل ۲ فومسیوژبلدی آلمنصو رة مادة-١٣ ـ لا يحوز أن يقاطع أحد الاعضاء حين تكلمه الا اذاكن لداع تنبيه الى حفظ النظام و يسوغ لكل عضو أن يطلب اصدار مثل هذا التنبيه من الرئيس فيوقف الرئيس المتكلم عن الكلام متى خالف هذا حكم من أحكام النظام أو خرج عن حدود اللياقة أو بعد عن موضوع المسألة المبحوث فيها

مادة 16 \_ 16 اذا استمر أحد الاعضاء على السير بما يخالف واجباته في نهس المداولة الجارية بعد التنبيه عليه مرتبين بالرجوع عن مثل ذلك يستشير الأعضاء الرئيس حيثند لمعرفة مااذاكان سمينع العضو عن التكلم في المسألة الواقعة تحت المداولة طول المدة الباقية من الحلسة

مادة 10 ـ من المسموح مطلقا أن يطلب أحد الأعضاء التكم عن طلب تنبيه أحد الأعضاء الى حفظ النظام أو للجاوبة على مسألة شخصية

مادة ١٦ \_ تقدّم المسائل المختصة بجدول الجلسة أو بالتنيه الى حفظ النظام على المسائل الاصلية وتوقف المداولة فيها وكذا تتقدّم على المسائل الاصلية جميع المسائل الاقليسة . ومسائل التأجيل ومسائل التعديل اذا وجدت ويشرع بالاقتراع على هسذه المسائل ومسائل التعديل المذكورة قبسل المسائلة الاصلية وكذا تقدّم مسألة التنقيح الثانى على التعديل الاقل

أما في مسائل المرتبات فلا تعتبر طلبات تعديل المبالغ المعينة كطلب تصديل إلا اذاكان الفرض منها زيادة المبالغ المعروض عنها أؤلا القومسميون وإلا فتعة كطلب منفصل ويشرع بالاقتراع عليها بعد المسألة الأصلية اذاكانت قد رفضت حسب القواعد الآتي ذكرها بعد

وكيف كان ترتيب تقديم الطلبات فانه يبدأ دائمًا بالاقتراع أؤلا على المسألة المختصة بالمرتب الأكثر قيمة ثم يستمر الاقتراع اذا اقتضى الحال على المسألة الثانية المنطقة بالمرتب الاقتراع بعده وهكذا الى أن يتهى الاقتراع على المسألة التي قيمتها أقل من الجميع

فصل ۲ قومسيون\لدى المنصورة

مادة 17 \_\_ للقومســيون أن يقرر وخصوصا فيما يتعلق باللوائح والميزانيات والعوائد والرسوم بأن المداولة لتحزأ فتقوم أؤلا على الاقتراح جميعـــه ثم على كل مادة من موادّه

مادة ١٨ \_ على الأعضاء الذين يرومون تقــديم شئ من طلبات التعديل أو من طلبات التنقيح التابعة لما أن يرفعوا طلباتهم هذه بكتابة منهم للجلس

مادة ١٩ ــ كل من أراد من الأعضاء أن يقـــ تم اقتراحا وجب أن يوقع عليمه ويسلمه للرئيس وبعـــ تلاوته على القومسيون يسوغ لمقــ تمه أن يبدى أسباب طلبه شفاهيا فاذا صادق عليها ثلاثة أعضاء تدرج حيثت في جلول أعمال الجلسات التالية هذا الا اذا كانت المسألة مهمة جدًا فيقور القومسيون المداولة فيها فى فهس الجلسة المنعقدة حالا

وكل اقتراح لايجوز المصادقة عليه أو يرفض لايمكن تقديمه ثانية الااذا مرّت ثلاثة أشهر على طرحه لأقول مرّة ولكن بشرط أن يقدّم بشأنه طلب كتابى مبنى على أسباب واهنة وموقع عليه من ثلاثة أعضاء على الأقل

مادة ٢٠ \_ لصاحب الاقتراح أن يسترده فى أى وقت كان حين المداولة بشأنه ولكن الاقتراح الذى يترك على هذه الصورة ممكن تجديد اقامته ثانية من عضو آخر من الأعضاء

وكل سؤال من هذا النوع يعلن كتابة للرئيس فى اليوم السابق لانعقاد الجلسة على الكثير ويجوز لصاحبه أن يعطى البيانات اللازمة عنه بعسد أن تعرض على القومسيون المسائل المندرجة فى جدول الحلسة مادة ٢٢ ــ يسوغ ايقاف جلسة القومسيون مقدار ربع ساعة على الكثير فصل ٣ سواء كان ايقافها بأمر الرئيس أوبناء على طلب أحد الأعضاء متى كان طلبه فرسيون بيدى مبنيا على أمر، ثابت وصادق عليه القومسيون

مادة ٢٣ \_ اذا طلب أربعة من الأعضاء ختام المداولة في مسألة تما وجب على الرئيس أن يأخذ رأى باقى الأعضاء عليها قبسل ختام المداولة واذا كان للرئيس شك يستشير القومسيون حيثفذ للوقوف منه على ما اذا كان استوفى معلوماته فى المسألة فاذا لم توافق أغلبية الآراء على ختام المداولة تستمر المناقشة الى أن تستوفى تلك المعلومات

وأما اذا تقرر ختام المداولة بمد أخذ رأى القومسيون فلا يجوز الرجوع اليها ثانية لأى سبب كان

مادة ٢٤ \_ بعد أن يعلن الرئيس ختام المداولة يجمع آراء الأعضاء بشأنها فيبدى القومسيون رأيه بواسطة الاقتراع فيحرر الأعضاء آراءهم هذه كتابة بلفظتى « نهم أو لا » هذا الا اذا طلب ثلاثة من الاعضاء ابداء الآراء شفاهيا غير أنه فيا يختص بتعيين الخدمة وفي المسائل المتعلقة بالمستخدمين مطلقا تجمع الآراء بمقتضى تذاكر و بالانتخاب السرى وكل مسألة أخرى ممكن جمع الآراء السرية بشأنها متى طلب ذلك ثلاثة من الأعضاء وبيدى الرئيس رأيه في النهاية ويشرع بالاقتراع حالا بعد ختام المداولة ولا يجوز إيقافه

مادة ٢٥ \_ من المكن أن يحرر محضر الجلســـة ويصـــادق عليـــه في نفس الجلســة كله أو بعضه متى تراءى للقومســون ضرورة ذلك

مادة ٢٦ ــ لايقبل أى وفدكان فىجلسات القومسيون الا أن للقومسيون متى أراد أن يدعو لحضور جلساته كل شخص يرى أن حضوره مفيــد للحصول منه على ايضاحات واستعلامات عن أى موضوع كان

فصل ۲ قومسيون بلدى الم المنصورة انا الم

مادة ٧٧ \_ يحوز للقومسيون ارب يدخل اى تعديل اراده في الاحكام المدوّنة في هدف الائتحة ولكنه يشترط في ذلك أن لا يقبل أى اقتراح بهدا الخصوص الا اذا كان مقدما من خمسة أعضاء على الأقل وتوضحت فيه جليا المواد المراد تعديلها وعبارات الاحكام الجديدة المطلوب عرضها على القومسيون للاقتراح عليها

#### الفصيل الثاني

في اللجنة الدائمية وكيفية تشكيلها وجلساتها واختصاصاتها ومذة توظيفها

مادة ٢٨ ــ تشكل اللجنة الدائمية البلدية من عضوين أحدها وكيل المجلس ويرأسها رئيس المجلس نفســـه أو وكيل المديرية فى حالة غيــاب الرئيس أو اذا أعاقه مانع تما عن حضور جلساتها

واذا غاب وكيل المديرية أو منعه ،انع عن الحضور تعود رياسة اللجنة لوكيل المجلس الذى له الحق فى ذلك ويبادر القومسيون حينئذ فى أوّل جلســـة يعقدها الى تعيين عضو يقوم مقام وكيل المجلس فى عضو ية اللجنة

مادة ٢٩ ــ أن اللجنة الدائمية فيما عدا أعمالها العادية تجتمع مرة على الأقل فى الاسسبوع الواحد ويجوز لرئيس القومسيون أن يطلب التئامها بجلسـة غير اعتيادية فى غير الايام والسـاعات المعينــة لجلســاتها الاعتيادية أذا اســتدعت لاعمال ضرورة اجتماعها

أما محاضر هــذه الجلسات فتعرض على القومســيون على الصورة المبيشــة فى الفقرة الاخيرة من المادة السابعة

مادة ٣٠ ــ فى حالة تغيب الرئيس أو الموظف الذى ينوب عنـــه أو وكيل المجلس يترأس اللجنة الدائمية أكبر أعضاء القومسيون ســـنا على ماذكر فى المـــادة الثالثة من هذه اللائحة

فصل ۲ قورسیون،بلدی آلمتصورة

مادة ٣١ ــــ أذا تعين احد الاعضاء ثمن لهم الحق فى عضوية القومســيون عضوا للجنة الدائمية فلا يمكنه أن يندب عنه فى جلسات اللجنة الموظف المكلف ، عند مسيس الحاجة بأن يقوم مقامه فى جلسات القومسيون

وتسرى هـــذه القاعدة أيضا على اللجان التي يمينها القومســيون كما تسرى على اللجنة الدائمة

مادة ٣٧ \_ لاتكون مداولات اللجنة صحيحة قانونية الا أذا حضرها عضواها المنوه عنهما عدا الرئيس

مادة ٣٣ ــ اذا غاب احد اعضاء اللجنة غيبة طويلة أو اذا منعه عرب الحضور مانع تما يبادر القوسيون في أثول جلسة من جلساته الى انتخاب عضو نائب يكل بوجوده عدد الاعضاء اللازم وتنهى وظيفة العضو النائب المتخب على هذه الصورة حالما يعود العضو النائب الى وظيفته

مادة ٣٤ \_ اذا توفى أحد أعضاء اللجنة أو استقال من وظيفته يوضع حالا فى كانه أحد نؤاب الأعضاء ليقوم مقامه وفى هذه الحال يشرع المجلس فى اتخاب نائب جديد فى أقل جلسة عادية يعقدها واذا توفى أحد النواب أو استقال من وظيفته يشرع أيضا فى أقرل جلسة عادية بالتخاب نائب حضو جديد

مادة ٣٥ \_ يجوز فى أى وقت كارب لكل عضو من أعضاء القومسيون أن يطلع فى أقلام اللجنــــة نفسها على جميــع الاوراق الثى يكون قد طلبهــا من السكومر

مادة ٣٦ \_ من الجائز للجنة الدائمية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو من أعضاء القومسيون أو أى شخص آخرترى من الضرورى طلبه للحصول منه على استعلامات أو ايضاحات عن أية مسألة كانت

هادة ٣٧ ــ توزع أعمـــال المامورية بين أعضائها بمعرفتهم حسب الاتفاق الذي يتفقون عليه بحيث يناط بكل واحد منهم عمل محصوص

فصل ۲ قومسیون بلدی المتصورة

مادة ٣٨ ــ تعينت مدّة توظف المجنة الدائمية لســـنة واحدة ابتداؤها أول فبراير وانتهاؤها فى ٣١ يناير و يجوز اعادة انتخاب الاعضاء ونواب الاعضاء اذا وجدمنهم

#### فى اختصاصات اللجنة العمومية

مادة ٣٩ ــ ان اللجنة الدائمية هي العضو العامل للقومسيون فتقوم فيمباشرة الأعمال الادارية والتنفيذية عموما

وفى حالة عدم التئام القومسيون هى التى تباشر بالنيابة عنه جميع الاعمال التى يحيلها عليها مما يدخل ضمن اختصاصاتها وتستمر اللحنة فىمباشرة أشغالها أيضا عند حصول انتخابات جديدة الى أن يتم انتخاب لجنة أخرى بمعرفة القومسيون الذى يشكل جديدا

## فىاختصاصات اللجنة الخصوصية

مادة ٤٠ ـ تختص اللجنة الدائمية

أؤلا \_ بتحضير الميزانية وتجهيزها لعرضها على القومسيون للداولة فيها

ثانيا \_ بالبحث فى كل اقتراح مختص بزيادة أو تعـــــديل أى اعتهاد مفتوح فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتهادات جديدة

الشا \_ بالنظر في حساب المجلس البلدى السنوى وتقديم ملحوظاتها بشأنه رابعا \_ بالبحث في المشروعات والتصميات والمقانسات المتعلقة بالإعمال

المستجدّة أو بأعمال الحفظ والصيانة التي يكون لازما عرضها المقومسيون لاقراره عنها

خامساً \_ بالبحث التجهيزى فى المسائل والاقتراحات القضائية وغيرها ممـــًا هو من خصائص القومسيون فصل ۲ قومسیون،بلدی المنصورة سابعا \_ بتقديم الاقتراحات المختصة بتعيين وترقية ورفت مستخدمى المجلس البلدى الذين يصرف استحقاقهم من ميزانيته

ثامنا \_ بمساعدة الرئيس ومعاونته في اجراء اخصاصاته الممنوحة له

مادة ٤١ ـــ يسوغ للجنة الدائمية بناء على اقتراح أحد عضويها او اقتراحهما كليهما معا أن تدخل متى شاعت فى المواد ٢٨ وما يليها من هذه اللائحة ماشاعت من التعديلات ولكنها لا تصبح نافذة الا بعد اقتراع القومسيون عليها وتقريرها

# الفصلل الشالث (في أقلام المحلس البلدي)

مادة ٤٢ \_ أن أقلام المجلس البلدي هي الآتية :

- (١) السكرتارية
  - (٢) الطرق
- (٣) الصحة في المدينة

مادة ٣٤ \_ تختص السكرتارية بادارة عموم الاقلام البلدية وأخصها الاعمال الادارية والمالية والفضائية

مادة 23 \_ تشتمل الاعمال الادارية على عموم المكاتبات والتحريرات وتحرير يرحاضر جلسات القومسيون واللجنة الدائمية والمحفوظات وجود جميع الأملاك البلدية من منقولات وعقارات وعلى العموم اجراء جميع الامور التي تحال على القومسيون بمقتضى القوانين واللوائح أو من طرف الحكومة للماولة فيها

فصل ۲ قومسیون بلدی المتصورة

مادة وع \_ يشتمل قلم المالية على الاعمال الآتية :

(١) قبض العوائد البلدية التي تحصلها بعض المصالح لحساب المجلس البلدى
 ان كان من تلك المصالح من يجوى تحصيل تلك الرسوم

(٢) قبض العوائد التي يحصلها عمال المجلس أنفسهم

(٤) قيد وتحرير حسابات ايرادات المجلس البلدى ومصرفاته

مادة ٤٦ ــ لا تتحصـــل عوائد بلدية ولا تصرف مصروفات بحسابه الا بمقتضى ميزانية السنة أو التصريحات الاضافية لها

مادة 27 \_ يكلف السكرتير بصفة كونه رئيسا للقلم المالى بتحصيل الايرادات المتحصلة بمعرفة عمال المجلس البلدى رأسا وتلك التي ربما حصلتها مصالح أخرى المساب المجلس أيضا فيوضع عن طويقة تحصيلها نظام خصوصى فى القابل وهو مكلف أى السكرتير تحت أمر الرئيس أو حين غيابه بامر وكيل المجلس بمباشرة الابراكت القانونية اللازمة ضهد المؤلين المتأخرين فى تسديد العوائد والرسوم المطلوبة منهم وملاحظة عدم مرود الزمن على حقوق المجلس منعا من سقوطه من حتى الاقواء با وبحفظ وصيانة تلك الحقوق ويكون تحت أمر السكرتير صراف مكلف قبض الشود المتحصلة ودفع المصروفات وهو مسؤل دون سواه فى حفظ مكلف قبض القوماله ولذلك فانه ملزم بتقديم ضحانة بعين القومسيون قيمتها نقود المجلس وأمواله ولذلك فانه ملزم بتقديم ضحانة بعين القومسيون قيمتها

مادة 24 ـ والسكرتير مكلف أيضا بصدغته المذكورة بتصفية مصروفات المجلس البلدى أما أذونات الصرف الموقع عليها من رئيس المجلس أو من وكيله في غابه فيقتضى أن يتوضح فيها اسم المستحق الصرف اليمه ونوع المصروفات ومبهب الصرف ومقدار المبلغ الواجب صرفه واعتماد الميزانيسة الوجب الصرف خصها منها وينبغى أن تمكون أذونات الصرف مرفقة بالمستندات المنصوص عنها

فصل ۲ قومسیون یلدی المنصورة فى تانون عموم حسابات الحكومة وحيث أن الصراف مكتف بدفع المصروفات التي تحرر بها أذونات الصرف المبينة كيفيتها أعلاه موقع عليها من وئيس القومسيون أو من وكيله ليس الا فهو وحده مسؤل بكل مايصرف ولم تكن توفوت في صرفه الشروط والاجراآت المشروحة

مادة 23 \_ يرســـل حساب ايرادات المجلس البلدى ومصروفاته الشهرية الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المسالية فى نهــنية كل شهر وترفق معـــه جميع المستندات المتعلقة بها

مادة . ه ــ تبتـــدئ الســــنة المـــالية من أقل يناير وتنتهى يوم ٣١ دسمبر من كل عام

## 

مادة ٥١ - يعين عمال المجلس البلدى المقررون باحر الرئيس بعد تأدية الامتحان اللازم وذلك بناء على طلب الجنة الدائمية وامتحانهم بمعرفة القومسيون وتقدم المجنة للقومسيون عن كل وظيفة من مرشح واحد الى ثلاثة مرشحين مرتبين بحسب درجات استحقاقهم وشهاداتهم التى يقدونها وصفاتهم ونتيجة الامتحان الذى أدوه أمام لجنة خصوصية مؤلفة من الرئيس أو من وكيل المجلس ومن أربعة أعضاء ينتخب القومسيون اثنين منهم وتنتخب المجتنى وعلى سبيل ولمجتنة المختصوصة المؤلفة على هذه الصورة أن تضم اليها بصفة ممتحنين وعلى سبيل الاستشارة كل من رأت أن حضوره مفيد للنماية المقصودة فيقدم القومسيون للرئيس المرشح الذى يراه أكثر لياقة مر. الآحرين لتعيينه بالوظيفة المطلوبة أما الخدمة السائرة الخارجون عن هيئة المهال فيمينهم الرئيس بناء على طلب السكرير مادام لايدعو تعينهم الى تجاوز مربوط الميزانية

فصل ۲ تومسیون بلدی المنصر رة

## 

مادة ٥٦ - القومسيون مكلف بالمداولة فيا يختص بالدعاوى القضائية المتعلقة بالمجلس البلدى ولا يجوز اقامة أية دعوى كانت بدون تصريح القومسيون بعد المداولة والنظر في التقرير المرفوع من اللجنة الدائمية ويستنى من ذلك الاعمال التحفظية والاجرا آت القانونية المستحجلة التي يجوز للرئيس أو وكيله عند غيابه اجراؤها مباشرة من تلقاء نفسه ومثل هذا التصريح لازم أيضا ليتمكن الرئيس أو وكيله في حالة غيابه من الدفاع عن المجلس البلدى في القضايا المقامة ضده كدعاوى وضع اليد والدعاوى الفرعية التي تقام من المدعى عليم على المدعين أثناء الدعاوى الأصلية والقضايا التي تقام أمام قاضى الأمور المستحجلة

# القصــــل السادس (في قلم الطرق والاشــنال العموميــة)

مادة ص و يشتمل قلم الطرق والاشغال العمومية على فتح الشوارع والميادين والقناطر والمنتزمات واقفالها وصبياتها وتسميها وحرية المرور واشغال الطريق العام ومراقبة المبانى التابعة المجلس البلدى وملاحظها وتغير البيوت والبالوهات ومشروعات الطرق وعلى العموم جميع المصالح العمومية المتعلقة بالمسيسة كالمياه والنور والتبليط والكنس والرش وكل ماكان يترتب عليه نظام المدينة وتحسينها ومصلحة طلومبات الحريق والاجراآت الخاصية بالحريق جميعها وجميع المخط المشروعات والتصميات والمقالسات المتعلقة بالاشغال المسسجدة أو بالحفظ والصانة فياشرها المحلس البلدى

مصل ۲ قومسیون،بلدی المنصو رة

## 

مادة 26 ــ تشتمل أشخال هذا القلم على السويقات والأسواق والمدافن وتشييع الجنازات والسلخانات والبالوعات والحمامات العمومية وكل ماكان من الأعمال مختصا مشروط الصحة العموميسية وتنفيذ اللوائح والأوامر الصحبة ومباشرة الأعمال اللازمة لها في المدينة

## 

مادة ٥٥ \_ يجوز القومسيون أن يمين لجانا خصوصية ولجانا وقتية تتكلف بالنظر في أمر أو جملة أمور والبحث فيها أو باجراء تحقيقات خصوصيا هما من شمن الجمان دائمية كانت أو وقتية تتخب كل واحدة منها رئيسا خصوصيا لها من شمن أعضائها وتتخب عضوا منها لعمل التقرير اللازم عن كل مسألة ويحق لرئيس القومسيون ولويكله ولسكرتير المجلس الحضور في جلسات هذه الجساس بصفة استشارية والتكلم فيها والعضو المكلف بعمل القرير يقدم للقومسيون نتيجة كتابية عن المداولات التي أحيل على الجان اجراؤها بمرة: ا

مرة ٦٩ أحرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢ ٦ دسمبر سنة ٩ ١ ٨ ٩ الحوال التي نيا القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢ ٦ دسمبر سنة ٩ ١ ٨ ١ القرسيون المبدى مادة ١ ـ كل عضو من أعضاء القومسيون المبدى بالمنصورة يتخلف عن بالمنصورة مستملا الحضور المجلسات ثلاث مرات متواليات بدون أن يتحصل على اجازة قانونية ولم يقدم أعذارا مقبولة بذلك يجوز اعتباره مستعفيا بقرار يصدر من القومسيون بأغلبية الآراء

فصل ۲ قومسیون بادی المنصو رة

مادة ٢ \_ اذا أصبح أحد أعضاء القومسيون المنتخبين فى حالة عدم الاهلية المبينة بالمادة الخامسة من القرار الصادر في ٢٢ ما يو سمنة ١٨٩٦ فتصدر النظارة قرارا بسقوطه من العضوية بعد الاطلاع على الحكم النهائم الصادر عليه أو على الحكم المثبت لعدم أهليته

مادة ٣ ــ متى نقص عدد أعضاء القومسيون عن ستة أعضاء متخبين ثلاثة منهم من الاروباويين وثلاثة من الوطنيين فيصير تعيين أعضاء للراكز الخالية طبقا للسادة السادسة من الاس العالى الصادر في ٨ يونيه سنة ١٨٨١

## القـــــــرار الصادر من نظارة الداخليــــــــة فى ۲۸ أكتو برسنة ۱۹۰۱

نمرة . ٧ تشكيل قومسيون بلدى المنصورة

يستبدل مهندس تنظيم مديرية الدقهلية في عضوية المجلس المحلى بباشمفتش مدن ومبانى بحرى وفي حالة غيابه يقوم مقامه أحد مديرى الأعمال التابعين اليه وفي حالة تخلف مدير الأعمال بيموز له أن يمين مندوبا مخصوصا ينوب عنه في جلسات المجلس

# الفـــــرع الثــانی قومسیونـــ بلدی مدینة الفیوم

الامر العــالى الصادر فى ٢٢ مايو سنة ٢٠٩٠

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢١ نوفمبرسنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيون على بمدينة الفيوم وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة به ١١ و بالنظر الى النتائج الحسنة التي ظهرت في المنصورة من طريقة مساعدة الأهالى على تحسين مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم طبقا الامرالعالى الصادر في ٨ يونيه سنة ١٨٨١ القاضى بتشكيل قومسيون محلى مختلط بالمنصورة

(١) الصحيفة ١٣٢ من الكتاب الاول من الطبعة الاولى من مجموعة القوانين الادارية والجنائية

نمرة ۷۱ تحويل توسيون محلمدينةالفيوم الى تورسيون بلدى نختلط فصل ۲ قومسیون بلدی انفیوم وبناء على الطلب المقدم مر\_ أهانى مدينة الفيوم للحصول على نظام بلدى لمدينتهم مثل المتبع فى المنصورة

مادة 1 ــ رخص لسكان مدينة الفيوم بأن يفرضوا على أنضهم رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم مثل التنوير وتوريد الميانة الصالحة للشرب وردم المستقعات الموجودة بها وغير ذلك من الاعمال الصحية وتبليط أو صيانة الشوارع العمومية وغير ذلك من الاعمال المتعلقة الدلدمة

مادة ٢ \_ الاعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلة حيّا ضمن أملاك المحكومة العموميسة والآثار والمبانى العموميسة والمصابد والمحلات الخيرية (كالمستشفيات والتكايا ونحوها ) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العمومية لايؤخذ عنها شئ في مقابلة المصاريف التي صرفت لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

مادة ٣ \_ للسكان الذين يدفعون الرسوم المذكورة الحق فى انتخاب قومسيون. يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيا يل

مادة ۽ \_ يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا

اقِلا \_ ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون وهم

مدير الفيوم بصفة رئيس

مفتش مدن ومبائى قبلي أو من ينوب عنه ومفتش صحة المديرية

ثانيا \_ أربعةأعضاء وطنيون ينتخبهمالمنتخبونالوطنيون بالكيفيةوالشروط المبينة بالقرار الذى يصدره ناظر الدخلية لهذا الحصوص

ثالثا \_ أربعــة أعضاء أوروبيون ينتخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط التي ستبين بالقرار المذكور ومع ذلك لا يجوز قبول أكثر من عضو ين أو رو بيين من جنســية واحدة فى القوبسـيون

فصــــــل ۲ قومسيون بلدى القيوم

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تنتديه النظارة المــذكورة حضور الجلسات بالقومسيون المحلى و يكون صوته معدودا فى المداولة

مادة ه ــ فى حال غياب المديريقوم مقامه وكيل المديرية فاذا حصل لهذا مافه تكون الرياسة لاكبر الأعضاء سنا

و ينتخب القومسيون بأغلبية الآراءكاتب سر لايشترك في المداولة

### فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ٢ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بلغ من السن خمسا وعشر بن سنة على الأقل ويكون مقيا بمدينة الفيوم أو له محل فيها ويدفع سنويا عوائد مبان قدرها جنيهان مصريان أو يكون ساكنا في محل بمسدينة الفيوم أجرته السنوية أربعة وعشرون جنيها مصريا ويتعهد كتابة بتسديد الرسوم الاختيارية المقررة بالمسادة الاولى من أمرنا هذا ولم يكن متصفا بأية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها بالمسادة الإتبة

مادة ٧ لايسوغ للاشخاص الآتي بيانهم أن يكونوا منتخبين (بالكسر)

أولا \_ المحكوم عليهم بالأشخال الشاقـة أو بالسجن أو بالنفى أو بالحرمان من الحقوق الوطنية أو بالاقامة فى جهـة معينة وكذلك المحكوم عليهم بارتكاب السرقة أو النصب أو الخيانة بعــد الائتمـان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشـــوة

ثانيا ــ المعزولون من وظائفهم الاميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجالس التأديب لتقصيرهم فى أداء واجباتهم أو اختلاسهم مال الميرى أو لقبول الرشوة

ثالثا \_ المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

### فيمن بجوز المخابهم

مادة ٨ ـــ لايمجوز لاحد أن يكون مشخبا ( بفتح الحاء ) إلا اذاكان مشخبا (بكسر الحاء)

مادة q \_ وظائف أعضاء القومسـيون المنتمخبون هي مجـانا ولمدة ثلاث ســــنوات

ويجوز اعادة التخابهم لمدة أخرى

مادة ١٠ ــ لا يحوز لأحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى عمومية ذات مرتب أو وظيفة تابعــة وكيل قنصلاتو أو أية وظيفة تابعــة لأحد القنصلاتات بأية صفة كانت

مادة 11 م يحرم على أعضاء القومسيون أرب يشتركوا في مقاولات او تو ريدات تختص بالمديشة فاذا خالف ذلك أحد الإعضاء سقط من وظيفته بمقضى قوار من نظارة الداخلية

مادة ١٣ ــ اذا ظهرت أسباب فانونية توجب عدم أهلية أحد الاعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى ولم يكن ذلك مسلوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله فى عضوية القومسيون فيصدير سقوطه منها بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

فصـــــل ۲ قومسيون بلدی الفيوم

مادة 12 \_ اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فللقومسيون تعيين من يحل محله من الاور باويين أو الوطنيين بحسب جنسية العضو الذى خلا مركزه بحيث يكون العضو المستجد هو الذى حاز وقت الانتخاب أكثر الاصوات بيز\_ طائفته وفي حالة عدم وجوده يعين العضو الذى يليه بقائمة الانتخابات

### فى انعقاد القومسيون ومداولاته

مادة 10 \_ يجتمع القومسيون مرة واحدة على الاقل فى الشهر ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى لزوماً لذلك أو بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء على الأقل

وقرارات القومسيون تكون بأظبية أصّوات الاعضاء الحاضرين أغلبية مطلقة وفى حال انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح

ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء على الاقل

## فى المحتصاصات القومسيون

مادة ١٦ ــ اختصاصات القومسيون هي الآتي بيانها

أؤلا \_ تقدير الرسوم المقتضى تحصيلها لأجل صرف قيمتها على التنظيف العجميّ في المدينة وتحسين حالتها خسب زغبة سكانها

ثانيا \_ اتخاذ الطرق اللازمة لتحصيل هــذه الرسوم طبقا للــادة الاولى من أمرنا هذا

ثالثا حد قبض حصة الفريضة المقررة على أرباب العقارات الواقعة على حافة الشوارع التي يصير تبليطها أوسياتها أو ترميمها أوتنويرها بمعرفة القومسيون وعلى العموم من كافة الانتخاص الفين تعود عليهم فائدة خصوصسية من الاعمال التي يجربها القومسيون

فمسسل ۲ تومسیونهادی الفیوم رابعا \_ قبول الهبات التي تتبرع بها أهالى المدينة نظير الانسخال التي تعمل في صالحهم أو في الصالح العام

فى حالة عدم وجود المهندس المذكور بالقومسيون فالرسومات والمقايسات اللازم عملها يصمير تحضيرها بمعرفة المهندس المكانف الآن بتأدية أعمال المجالس المحليسة

وفى كاتا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالى مصاريفه بحسا فيها كافة النفقات التى تلزم لاتمامه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه

سادساً ـ تقرير ميزانية فى كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات ونشر تقريرسنوى عن ذلك

والقومســيون المذكور يقوم بأداء هــذه الوظائف تحت مسؤليته وبدون أى تعهد ولا صمالة من طوف الحكومة

مادة ١٧ \_ اذا أقر القومسيون مع تصديق نظارة الاشغال الممومية على اجراء أشسغال للمينة ذات أهمية ظاهرة وكانت نققاتها تزيد عن الايرادات الاعتيادية فيجوز له عقد ملفة بالمبلم اللازم بحيث لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه بعد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بدون أى تعهد ولا ضمانة من طرف الحكومة

مادة ١٨ \_ يعين القومسـيون فى كل سـنة لجنة دائميــة تتألف من المدير بصفته عضوا قانونيا ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمر\_ الاعضاء المتخبين (بفتح الحاء) أحدهما وطنى والآخر أورو باوى

وفى خالة تغيب أحدهذين العضوين غنى الحضور لسبب تما فينوب عنه فيمدة غيبابه أكبر الاعضاء الوطنيين سنا اذاكان المنفيب وطنيا أو الاوروباويين الها كان أورو ماو ما

فمسسل ۲ قومسیون بلدی الفیوم

وتقوم المجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون أو التصديق على نصوص الشروط (الكونتراتات) مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريد وتعيين أو رفت المستخدمين وبالجملة تقوم بتأدية كافة أعمال الادارة ماعدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذا بسيطا فان ذلك من خصائص المدير

مادة 19 ــ المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في حميع الاعمال المتعلقة بالقومسيون سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد

ويكاتب المدير نظارات الحكومة والمصالح العمومية على اختلافها بواسسطة نظارة الداخلية

مادة ٢٠ ــ خزينة الرسوم والعوائد يدير أشــفالها صراف يعينه القومسيون و يكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤليته

مادة ٢١ ... القومسيون الحلم يعرض فى مدة لا تتجاوز الثمـــانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا يجوز تنفيذها إلا بعـــد تصـــديق نظارة الداخلية

مادة ٢٢ ــ يجوز فض القومسيون واللجنة فى أية حالة كانت بقرار يصـــدر من ناظر الداخلية

مادة ٢٣ \_ يحرر المدير لائحـة للاجرا آت الداخلية ويجرى العمل بموجبها بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

ويكون الغرض من هذه اللائحــة تعيين شروط القومســيون واللجنة بطريقة متنظمة مطابقة للقواعد المقررة في أمرنا هذا

مادة ٢٤ ـ يلنى كل ماكان مخالف لأحكام أمرنا هــذا وعلى الحصوص الأحكام المبينة بالفرار الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ والقرارات التي صدرت بعده بتعديله أو تكيله فصـــــل ۲ قومسیون،بلدی القیوم ومع ذلك فالقومسسيون المحلى الموجود الآن بمدينة الفيوم يستمر فى أعمــــاله الى أن يصير استبداله بالقومسيون الذى يقضى بتشكيله أمرنا هذا

مادة ٢٥ \_ على ناظرى الداخلية والاشمغال العموميسة تنفيذ أمرنا همذا كل منهما فيا يخصه وعلى ناظر الداخلية نشر جميع الأحكام القانونية أو التكيلية إلتى تلزم لذلك

# القرار الصادر من نظارة الداخليـــة ف ٤ أغسطس سنة ١٩٠٢

بعد الاطلاع على المــادة ٢٥ من الامر العالى الصادر فى ٢ مايو سنة ٩٠٢ ألاتقابات الانتقابات المرح بترتيب قومسميون محلى بمدينة الفيوم ينــاط به تقر يروسوم اختيارية الانتقابات الملازمة اللدينــة بلعون أخلال بنص الامر الاعمال المالة المدنــة المدن أخلال بنص الامر العمال المدنكور

مادة 1 \_ عمليات الانتخابات يصمير اجراؤها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أورو باو بين وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخليسة تحت رياسة المديرو ينتخبون من ضمن أعيان المدينة

#### كشف الانتخابات

مادة ٢ \_ يصبر تحرير كشفين للاتخابات أحدهما بأسماء المتتخبين (بفتح الحاء) الاوروباويين والآخر بأسماء المتخبين (بفتح الحاء) الوطنيين ويحرر هذان الكشفان بمعرفة الجمنة طبقا لاحكام الممادتين ٢ و ٧ من الامر العالى الصادر ف ٢٢ مايو سنة ٢٠٨ و تتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أمملاك المبانى أساسا لتحرير الكشفين المذكورين مع اضافة وحذف مايازم

فعمسسل ۲ قومسیون بلدی الفیوم

مادة ٣ ـ بعد تحرير الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بمركر المديرية سبعة أيام وفى خلال هـ ذه المدة يجوز لاصحاب الشأد تقديم معاوضاتهم للجنة بشأن درج أسماء الاشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم فى الكشف سهوا أو شطب أسماء من درجت أسماؤهم بغير وجه حق و بعد مضى تلك المدة لائقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة فى ظرف ثلائة أيام لتحكم نهائيا فى المعارضات التي قدّت اليها

و بعد تمديل الكشوفات اذا دعت الحالة لذلك بناء على قرارات اللجنة تعتبر نهائية و يصير اعادة اعلانها بالمديرية

#### الأنفحابات

مادة ٤ ـ في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبن (بفتح الحاء) بمعرفة اللجنة فنضيف اليه أسماء الاشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا مع شطب أسماء المتوفير والاشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة

وتعلن الكشوفات التي تراجع سسنويا وينظر فى المكاتبات المقسدمة كما هو مدقن بالمسادة السابقة

مادة ٥ \_ يصدر المديرقرارا يحدد فيه المحسل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعارب القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الاقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات المدينة وضواحيها حسياً يتراكى للدير

مادة به مد لا يجوز لاحد غير المنتخبين الدخول أنساء حصول الا نتخابات في المحل الممدّ لها وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الاشخاص الممدّن ( بالكسر) من ضمن الاشخاص الجسائز انتخابهم و يراعى أن المنتخبين ( بكسر الحاء) الاجانب لا يقترعون الاعلى الاربعة أعضاء المراد انتخابهم من

الفيوم

الاجانبكما أن المنتخبين (بكسر الحاء) من الوطنيين لايقترعونكذلك إلا على الاربعة أعضاء المراد التخابهم من الوطنيين قومسيون لأدنى

ويستمر الاقتراع مدة أربعساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع

وتوضع تذاكر الانتخابات في إناءين أحدهما للاورو باوبين والثانى للوطنيين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدفتر فينفس الجلسمة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الاناء

مادة ٧ \_ بعد مضى الاربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك

وتستخرج تذاكر الاقتراع من الاناءين المذكورين ويضاهي عددها على عدد المقترعين ثم يحرر كشفان أحدهما للأروباويين والثانى للوطنيين مبينا فيهمما عدد الأصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتداء بمن يكون له أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنــة على الكشفين المذكورين ويرفقان بمحضر جلسة الانتخابات

ئم يعلن بأن الاربعة أثخاص الأول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ فيها يختص بانتخاب الأعضاء الأرباويين أنه اذا تحصل أكثر من التسين من جنسسية واحدة على أكثر الاصوات من الأروباويين فلا ينتخب الا الاثنان المتحصلان علىأكثر الاصوات وينتخب بدل الذى أو الذين وجدوا متخصلين على أكثر الاصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الاعضاء الذي أو الذين من المترشحين الآخرين من أى جنسسية أخرى يكون أو يكونون متحصــلا أو متحصلين على أكثر الأصوات بعد من سقطوا فاذا تساوت الاصوات بين شخص أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية فرجميع الاشكالات التي تحضل أثناء عمليات الأنخابات وتصغو

الاحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر ومعذلك يكون لنظارة الداخلية الحق ف-الة حصول مغايرات شــديدة الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ ــ تعلق قائمة الأشخاص المنتخبين (بفتح الحاء) على باب المديرية ويصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين

### فى الميزانيــة والحسابات

مادة ، سنم الحكومة تحت تصرف قومسسيون محملي الفيوم مبلغا معينا للصرف منه على المدينة وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والأموال المنصوص عنها في الامر العالى الصادر في ٢٣ مايوسنة ١٩٠٧

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

- (1) الانارة
- (٢) المياه
- (٣) الكنس والرش
- (٤) الاعمال المتعلقة بنظافة المدينة كالجبانات والاسواق والموالد العموميسة والمراحيض العمومية الخ

مادة ١٠ ــ يقرر القومسيون الميزانيــة لمدة اثنى عشر شهرا تبتدئ من أوّل يناير وتنتهى ف ٣١ دسمبر من كل سنة

ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبــل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافـــذة المفعول إلا بعد التصديق عليها منها

مادة ١١ ــ رسومات ومقايسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أوّلا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق طيها وكل مشروع أعمال يزيد اجمانى مصاريفه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه بمسا فيهما مسل ٢٠ كافة النفقات التي تلزم لاتمامه يجب عرضه على نظارة الاشـــفال العمومية فرسيون.بلدى التصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

> مادة ١٢ \_ لايجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيــه فيا لوكان خارجا عن الاعتهادات المخصصة للقومس..وف سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

> مادة ١٣ ــ تكورب تسوية المصروفات طبقا للقوائد المقررة فيا يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد في حساب مخصوص وتقدم السندات في كل شهر مرفقة مستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية

> يعرض على القومسيون في كل جاسة بيان المصروفات أنَّى صرفت في الشهر السابق

> > مادة ١٤ \_ تلغى كافة الاحكام المخالفة لهذا القرار

القرار الصادر من قومسيون بلدى مدينة الفيوم ف ۸ دسمبر سنة ١٩٠٣

# 

( فيما يختص بالقومسيون البلدى)

مادة 1 \_ يجتمع القومسيون البلدى فى جلسـة اعتيادية يوم الاثنين الاؤن نحرة ٧٣ من كل شهر فى الساعة الرابعة ونصف افرنكى بعد الظهر من أول اكتوبر لغاية اللائحة الداخلة ٣٠ إبريل منى الساعة السابعة افرنكى مساء من أول مايو لغاية ٣٠ ستمبر ميثالفيوم

> فاذا وافق يوم الاثنين المذكور يوم عيد يعين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتماعه

فصـــل ۲ قوسیونبلدی النیوم

مادة ٢ ـ يرسل الى أعضاء القومسيون بحلاتهم قبل انعقاد الحلسة بثلاثة أيام على الاقل جدول مبين فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفى حالة انعقاد القومسيون فى جلسة غير اعتيادية بييز فى أو راق الدعوة للحضور الامور التى طلب من أجلها انعقاده مع ذكر ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأرج وعشرين ساعة على الأقل

الله ولا يجوز للقومسيون المداولة فى أمور خارجة عمى هو مبين بجدول الجلسة الا فى الاحوال المنصوص عنها بالمــادة ١٢ من هذه اللائحة

مادة ٣ \_ تفتح الجلسات فى الميعاد المحدد متى اجتمع العسدد القانونى من أعضاء القومسيون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانونى تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل وإلى ثمانية أيام على الأكثر ويبلغ الزئيس الاعضاء ميعاد الجلسة الجديدة

وتقتصر مداولات الجلســـة الجديدة على المسائل الواردة فى جدهل الجلســـة المؤجلة

مادة ٤ \_ يمـقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقسفلها وله وحده حفظ نظام الجلسة

مادة ه \_ عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتــــاو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة

ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التلغرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا لما قضته الفقرة الثانية من المادة ١٩٠٧ من القرار الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٠٧ والمادة على مذه اللائحة

مادة ، ٣ ـــ يسوغ لاعضاء القومسيون فى أثناء المداولات بالجلسات أن يتكلموا باحدى اللغات الإوربيبة المقبولة لدى المجاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

> مادة ٨ ــ لايجوز ايقاف أحد عن التكلم فى أثناء ابداء رأيه الا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

> وللرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظاميـــة أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع

> العضو ألذى ينبه مرتين مر الرئيس ولم يكترث فللرئيس أن يستشمير الاعضاء لمعرفة ما أذاكان يمنع العضو المذكور عن التكلم فىنفس الموضوع لفاية نهاية الجلسة

مادة ، \_ يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الاصلى في المعارضات المختصة بجدول الجلسة وفي التنبيه الى صراعاة النظام وفي جواز المناقشة من عدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

مادة ١٠ \_ يجوز للقومسيون أرنب يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الأصوات تنحصر أقرّلا فى مجمل الاقتراح ثم فى مفردائه

مادة ١١ ــ الاعضاء الذين يريدون ادخال تعــديلات يجب عليهــم عرضها كتابة

مادة 17 ـ كل عضو يريد عرض اقتراح عليه أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقترح أن بيين شفاها الأسباب فاذا وافقى على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج فى جدول أعمال احدى الجلسات المقبسلة الا أذا قور القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعض المناقشة لا يمكن تجديده الابعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك افا قلم كتابة من سنة أعضاء على الأقل مبين فيه الأسباب التى تدعو الى تجديد الاقتراح

فصـــــــل ۲ قومسيون.بلدى الفيوم

مادة ١٣ ــ لكل صاحب اقتراح أن يســـترّد اقتراحه في أى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأى عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

و يجوز لطالب هــذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعــد الاعمال المنصوص عنها بالمــادة الخامسة

مادة ١٥ ـ يجوز للرئيس ايقاف الجلسـة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أســـباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومســيون ولا يجوز أن تزيد مدّة الايقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ ــ اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك

وللرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليناً كد من أنه أحاط جيدا بالمسألة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة

المناقشة التي تقرر ختامها بعد الافتراع لا يجوز الرجوع اليها فى نفس الجلسة لأى سببكان

مادة ١٧ \_ المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قـــدر الامكان بكيفية تجعــل الجواب عنهــا ممكنا بنعم أو . لا . وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون شفاها ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراحات التي تتعلق بالمســتخدمين أو اذا طلب الاقتراع السرى اثنان من الاعضاء

مادة ١٨ \_ لايجوز لاعضاء القومسيون أن يشتركوا فى مداولات أوقرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفستهم شخصيا أوبصفة وكلاء الا لتأدية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

> مادة ٢٠ ــ لايجوز لأى شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جنساته ماعدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو إيضاحات في الموضوع المتداول فيه

> مادة ٢١ ـ يحرر القوسسيون محضرا بلحساته يحتوى على أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا فى المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة فى الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الاصوات التى وافقت على هدذه القرارات أو لم توافق ، وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها و بعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموفقة عليه يمضى بمعرفة الرئيس والسكرتير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية و بلغة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية فى مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسسة و يمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد

# 

مادة ٢٧ \_ اللجنة الدائمية المنصوص عنها بالمــادة ١٨ من دكريتو ٢٧ مايو سنة ١٩٠٧ تسمى بالمأمورية البلدية

مادة ٢٣ \_ يرأس المدير المأمورية البلدية وفى حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفى حالة غيـاب المدير ووكيل المــديرية أوكان لديهــما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رياسة المأمورية لاكبرعضويها سنا ويعيز... بدله فى المأمورية بالكيفيــة المنصوص عنهـا بالمــادة ١٨ من دكريتو ٢٣ مايو سنة ١٩٠٢

فصـــــل ۲ قومسیون طدی الفیوم

مادة ٣٤ ـ تجتمع المأمورية مرة وأحدة على الاقل فى كل أسبوع ويجوز انتقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كاما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٦ ــ يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون في أى وقت أن يطلع فى أقلام المأمورية على كافة الاو راق التي يطلبها من السكرتير

مادة ۲۷ ــ يجوز لأمورية أن تدعو لحضور جاساتها أى عضو مرب القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة فى وجوده للحصول على استعلامات أو إيضاحات

مادة ٢٨ ــ لاتكون\_ قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والمضوان

مادة ٢٩ ــ وظيفة العضو المنتخب للأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تبتدئ من أول يناير وتنتهى فى ٣١ دسمبر ويجوز اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

مادة ٣٠ ــ يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ \_ اختصاصات المأمورية البلدبة هىبنوع خاص الأمور الآتية : أوّلا \_ نحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداولة فيها

ثانيا ــ البحث فركل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتهادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتهادات جديدة

ثالثا \_ النظر في الحسابات السنوية وتقديم الملحوظات

رابعا ــ النظر في المشروعات والتصميات والمقايسات المتعلقة بالاعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة المقتضى عرضها على القومسيون لاقراره عليها خامسا ــ الدرس التجهيزى في المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون

همسسی ۲ قومسیورنابلادی آغیوم سادسا ــ الاقتراحات المختصة بالتعيين والترقية ورفت المستخدمين الذين ينقدون مرتباتهم من ميزانية البلدية

سابعا \_ النطر فىنصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات للبلدية

ثامنا \_ تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الاخيرة من البند ١٨ من دكريتو ٢٢ مايو سنة ١٩٠٧

مادة ٣٧ ـ يعن الرئيس مستخدى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لحنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن ممتحنين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد المأمورية نتيجة الامتحان ولا ترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات المقدّمة منهم

### الفصـــل الشاكث في الجان المعوصية

مادة ٣٣ \_ يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لحانا خصوصيةوقتية أودائمية للنظر في أمرأو جملة أمور أولاجراء تحقيقات خصوصية والمجان الحصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة والعضو المكلف بعمل التقرير يقدّم كتابة للقومسيون نتيجة مداولات هذه اللهان

مادة ٣٤ \_ يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليهم

فعـــــــل ۲ قومسیون بلدی انسوم

### 

مادة ٣٥ ــ الاقلام هي : ــ أولا ــ السكرتارية عنه المائي المائي التنافي والصيانة راسا ــ النظافة والصحة

# قلم السيكرتارية

مادة ٣٦ ـ السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والقضائية

مادة ٣٧ \_ الاعمال الادارية تشتمل على جميع المخابرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجرد جميع الامسلاك البسلدية من منقول وثابت وعلى العسموم جميع الامور الفيرداخلة ضمن اختصاص الاقلام الاخرى

مادة ٣٨ ــ لايجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبــل التصريح من القومسيون بعــد المــداولة عنها وبعــد النظر فى التقرير المقــتم مر... المأمورية الا فى الاحوال التحفظية أو الاجراآت المســتمجلة التى يجوز للرئيس اجراؤهــا من تلقاء نفسـه

وعلى الرئيس الحصول على هــذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عرب البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاءى التي تقام عليه من المرفوع ضــدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضي الامور المستعجلة

فصـــــل ۲ قومسیون بلدی الفیوم

# القــــــلم المــالى

مادة ٣٩ \_ يدخل فى أعمال القلم الممالى أؤلا \_ تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا ـ قبض المبالغ المطاوبة للقومسيون

ثالثا 🔃 دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعا \_ حسابات الايرادات والمصروفات

مادة . ٤ \_ الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤل الوحيــد عن حفظ النقود و يجب عليه أن يقدّم تأمينا يتعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤١ \_ أذونات الصرف يحب أن بين بها اسم المستحق وبوعالصرف وسسبه ومقددار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانيسة وتاريخ التصريخ وينبنى أن تكون الاذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٣ ـــ السكرتير غليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعا فى كل شهر تقريرا عن حركة الخزينة لمرضه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل فى الشهر

# 

مادة ٤٣ ـ يشستمل قلم التنظيم على مشروعات فتح الشوارع واحداث المبادين والمنتزهات وترتيب الكباوى وصيانة الشوارع وتسميتها وحرية المرود وعمرم أشغال الطرق ومراقبة المبانى النابعة للجلس البلدى وتنمير المنسازل وعلى كافة الأعمال العمومية المتطقة بالمدينة كالمياه والتنوير والتبليط واعمال طلمبات الحريق وكافة الأعمال والاجرا آت المقتضى اتخاذها للوقاية من الحرائق الأعمال اللاجرا أت المقتضى تخوف بمراقبة الرئيس

#### قار الصحة

فصــــــل ۲ توسیون بلدی الفیوم

مادة ٤٤ \_ قلم النظافة والصحة يشـــتمل على الرش والكنس ومبـــشرة الإعـــال الخاصـــة بنظافة المدينة والصحة فيها وملاحظة الأسواق والوكائل والحبانات والسلخانات والمباول العمومية

## الفـــــرع الثالث قومسيون بلدى طنطا

تحریل قومسیون محلی طنطا الم قومسیون بلدی مختلط

#### القانون نمرة ٢٠ الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢١ نوفجبرسنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيون عملى بمدينة طنطا وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة به

و بالنظر لانتائج الحسنة التي ظهرت في مديرين المنصورة والفيوم من النظام القاضي باشتراك الاهالى في تحسير مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم طبقا للاصر العالى الصادر في ٨ يونيه سنة ١٨٨١ القاضي بتشكيل قومسيون محلى مختلط في المدينتين المذكورتين

و بنــاء على الطلب المقدّم من أهالى مدينــــة طنطا للحصول على نظام بلدى لمدينتهم مشابه للتبع في المنصورة والفيوم

مادة ١ ـ رخص لسكان مدينة طنطا بأن يفرضوا على البضائم الصادرة والواردة رسوما اختيارية لأجل الاسستمانة بها على عمسل التحسينات اللازمة لمدينتهم وانشاء المجارى والندي روتوريد المياه الصالحة للشرب وردم المستنقعات الموجودة بها وغير ذلك من الأعمال الصحية وتبليط الشوارع العمومية أو صيانتها ونحو ذلك من الأعمال المتعلقة بالبلدية

مادة ٢ ــ الأعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلة حتما ضمن أملاك مسيل ٢ الحكومة العموميسة والآثار والمبانى العموميسة والمصابد والمحلات الخبرية توسيون سنى (كالستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العموميسة طنظ لايؤخذ منها شئ في مقابلة مايصرف لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

> مادة ٣ ــ للسكان الذين يدفعون الرسوم الحق فى انتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فها يلي

> > مادة ٤ ــ يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضواكما يأتى :

أوَّلا ــ ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون وهم :

مدير الغربية بصفة رئيس

مفتش مدن ومبانى وتنظيم بحرى أو من ينوب عنـــه ومفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه

ثانيا \_ أربعــــة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكفية والشروط المبينة بالقرار الذي يصدره ناظر الداخلية لهذا الخصوص

ثالثا \_ أربعة أعضاء أورو بيون ينتخبهم المنتخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط التي ستبسين بالقرار المذكور على أنه لا يجوز قبول أكثر من عضو ين أو رو بيين من جنسية واحدة فى القومسيون

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تنتدبه النظارة المذكورة أن يحضر جلسات القومسيون المحلى و يكون صوته معدودا فى المداولة

مادة صـ فى حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية فاذا حصل للوكيل مانع تكون الرياسة لا كبر الاعضاء سنا و يعبن التومسيون بأغلبية الآراء سكرتيرا لايكون له رأى في المفاوضات

فصل ۲ قومسیون طدی مادا:

# فيمن لمم حق الانتخاب

مادة ٦ \_ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بلغ من السر. امسا وعشرين سنة على الاقل و يكون مقيا بمدينة طنطا أو يكون له محل فيها و يدفع سنويا عوائد مبان قدرها جنبهان مصريان أو يكون ساكنا في مكان بمدينة طنطا أجرته السنوية أربعة وعشرون جنبها مصريا ويتمهد كتابة بدفع الرسوم الاختيارية المقررة بالمادة الاولى من أمرنا هذا ولم يكن متصفا بأية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها في المادة الآتية

مادة ٧ ــ لايسوغ للاشخاص الآتى بيانهم أن يكونوا منتخبين (بالكسر)

أولا \_ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن والمحكوم عليهم بارتكاب السرقة أو النصب أو الخيانة بعد الائتمان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو لارتكابهم أية جناية أو جنحة أخرى ضد الشرف والاستقامة

ثانيا \_ المعزولون من وظائفهم الامرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائيسة أو قرارت مجالس التأديب لاى سبب كان خلاف التقصير في أعمالهم.

ثالثا \_ المفلسون والمحجور عليهم

### فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٨ ــ لايجوز لاحد أن يكون منتخبا (بفتح الحاء) الا اذاكان منتخبا (بكسر الحاء)

وفوق ذلك يجب على المشخب (بفتح الخاء) أن. يكون له المـــام بالقواءة والكتابة وله أملاك نابتة تبلغ قيمتها خمسهائة جنيه مصرى على الاقل

أو يكون رئيسا أو وكيلا لبنك أو محل تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون من أر ياب الحرف الحرة

> وبعد مغى مدّة السنتين الأوليين فالاعضاء المنفصلون يكون تعيينهم بالقرعة وبعد ذلك يكورن التغيير بالدور والتسلسل عند انتهاء مدة الاعضاء الآخرين بانقضاء مدّة الاربع سنوات ويجوز تكرار انتخاب جميع الأعضاء المنفصلين

> مادة ١٠ \_ لايجوز لاحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى عمومية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصلاتو أو أية وظيفة تابعة لأحد القنصلاتات بأبة صفة كانت

فاذا خالف ذلك أحد الأعضاء يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من نظارةالداخلية

مادة ١٢ ــ كل عضو يتغيب عن الحضور بجلسات القومسيون ثلاث مرات متواليات بدون أن يتحصل على أجازة قانونية أو لم يعتذر بأسباب مقبولة يجوز اعتباره مستقيلا بقرار يصدر من القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٣ ــ اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية أحد الاعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى لاتجيز انتخابه ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله في عضوية القومسيون فيصير اعلان عدم أهليته أو عدم جواز انتخابه وسقوطه من هيئة القومسيون بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة 14 ... اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فلقومسيون تعين من يحل محله من الاوروباويين أو الوطنيين بحسب جنسية العضو الذى خلا مركزه بحيث يكون العضو المستجد هو الذى حازوقت الانتخاب أكثرالاصوات بين طائفته بعد الاعضاء المنتخبين وفى حالة عدم وجوده يتعين العضو الذى يلم بقائمة الانتخابات

#### فى انعقاد القومسيون ومداولاته

نصـــــــل ۲ قومسیون بادی ماماا

مادة ١٥ \_ يجتمع القومسيون مرة واحدة في الشهر على الأقل

ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى لزوما لذلك أو بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء على الأقل

وقرارات القومسيون تكون بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين أغلبية مطلقة

. وفي حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح

· ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة إلا أذا حضرها نصف الاعضاء العاملين على الاقل

### في اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ \_ اختصاصات القومسيون هي الآتي بيانها :

أؤلا \_ تقدير الرسوم المقتضى تحصيلها لاجل صرف قيمتها على التنظيف الصحى في المدينة وتحسين حالتها حسب رغبة سكانها

ثانيا \_ اتخاذ الطرق اللازمة لتحصيل هــذه الرسوم طبقا للــادة الاولى من أمر، ا هذا

ثالثا ــ قبض حصة الفريضة المفررة على أرباب العقارات الواقعة على حافة الشوارع التي يصير تبليطها أو صيانتها أو ترميمها أو تنويرها بمعرفة القومسيون وعلى المموم من كافة الاشخاص الذين تعود عليهم فائدة خصوصسية من الاعمال التي يحريها القومسيون

رابعا ــ قبول الهبات التي يتبرع بها أهــالى المدينة نظير الاشغال التي تعمل في صالحهم خاصة أو فى الصالح العام

خامساً ب تحضير الرسومات ومقايسات الاشيغال اللازم اجراؤها بمعسوفة مهندس يجوز تعيينه لهذه الغاية ويكون تابعا القومسيون دون سواه

قومسیون ۲ قومسیون بادی ماندا

فى حالة عدم وجود المهندس المذكور بالقومسيون فالرسومات والمقايسات اللازم عملها يصير تحضيرها بمرفة باشمهندس القومسيون العالى المكلف الآر تأدمة أعمال المجالس المحلية

وفى كلنا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالى مصاريفه بما فيهما كافة الفقات التي تلزم لاتمامه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

سادسا ـــ التصــديق على نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاوليز\_\_ أو متعهدى التوويدات مع عدم الاخلال بالقيود المقررة فيا قبل

سابعاً \_ تقرير ميزانية في كل ســـنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات ونشر تقرير سنوى عن ذلك

والقومســيون المذكور يقوم بأداء هــذه الوظائف تحت مسؤوليته بدون أى تعهد ولا ضــانة من طرف الحكومة

مادة ١٧ ــ اذا أقر القومسيون مع تصديق نظارة الاشسفال العمومية على اجراء أشسفال للدينة ذات أهمية بديهية وكانت نفقاتها تريد عرب الإيرادات الاعتيادية فيجوز له عقد سلفة بالمبلغ اللازم بحيث لا تتجاوز قيمتها عشرين ألف جنيه بعد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بدون أى تعهد ولا ضمان من طرف الحكومة

مادة ١٨ مـ يعين القومسيون فى كل سنة بلحنة دائمية تتألف من المدير بصفته عضوا قانونيا ومن عضوير في يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء المنتخبين (بفتح الحله) أحدهما وطنى والآخر أو رو باوى و ينتخب علاوة على هذين العضوين عضوين آخرين من المنتخبين (بفتح الحله) أحدهما وطنى والآخر أو رو باوى لينو باعن العضوين المذكورين في هيئة اللجنة الدائمية في حالة تغييهما

فصـــــــل ۲ قومسیون بلدی طنطا

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعيين أو رفت المستخدمين و بالجلة تقوم بتأدية كافة أعمال الادارة ماعدا تنفيذ قرارات وأواصر القومسيون تنفيذا بسيطا فان ذلك من خصائص المدير

مادة ١٩ ــ المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في جميع الاحمال المتعلقة بالقومسيون سواء كانب في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد

و يكاتب نظارات الحكومة والمصالح العموميــة على اختلافها بواســطة نظارة الداخلية ماعدا المسائل الحسابية فانه يجوز له أن يخابر نظارة المالية بشائها مباشرة

مادة ٢٠ \_ خزينة الرسوم والعوائد يديرأشغالهـــا صراف يعينه القومسيون ويكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤليته

مادة ٢١ ــ القومسيون المحلى يعرض فى مدة لانتجاوز الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها والاعمال التى تريد قيمة نفقاتها عن ٢٠٠ جنيه مصرى تعرض بواسطة نظارة الداخلية على نظارة الاشغال للتصديق عليها

ولايجوز تنفيذ قرارات القومسيون إلا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ٢٣ نـ يحرر المدير لائحة للاجراآت الداخلية ويجرى العسمل بموجبها بعد التصديق علمها من نظارة الداخلية

و يكون الفرض من هذه اللائمة تعيين شروط سير القومسيون واللجنة بطريقة منتظمة مطابقة للقواعد المقررة في أمرنا هذا

 تفسیسل ؟ قونسیون بلدی ادا ومع ذلك فالقومسيون المحلى الموجود الآن بمدينة طنطا يسستمر فىأعماله الى أن يصير استبداله بالقومسيون الذى يقضى بتشكيله أمرنا هذا

مادة ٢٥ ــ على القومسيون المحلى مراعاة جميعاللواخ المعمول بها الآن أو التي تصدر فيما بعد بخصوص التنظيم أو الآلات أو استمال الافراد للطرق العمومية

مادة ٢٦ \_ على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أصرنا هــذاكل منهما فيما يخصه

وعلى ناظر الداخلية نشر جميع الاحكام القانونية أو التكيلية التى تلزم لذلك

نمرة ٧٥ الانتخابات والاعمال المسالية القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٥ م ١٩٠٥ بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من الامر العالى الصادرفي ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ المصرح بترتيب قومسيون بيندر طنطا يناط به تقر يررسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمال التحسينات اللازمة للبندر بدون اخلال بنص الامر العالى المذكور

مادة 1 \_ عمليات الانتخابات يصير إجراؤها بمعرفة لحنة مؤلفة من خمسة أعضاه عضوين أورو بيين وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخلية تحت رياسة المدير وينتخبون من ضمن أعيان البندر

#### كشف الانتخامات

مادة ٢ ... يصير تحريركشفين للائتفابات أحدهما بأسمىاء المنتحبين (بكسر الخاء) الاوروبيين والانحر بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين و يحرّر هذان الكشفان بمعرفة الجنة طبقا لاحكام المادتين ٢ و ٧ من الامر العالى الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ و تقذذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف ما يلزم

مادة ٣ \_ بعد تحرير الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصيرتعليقهما بمركز المديرية سبعة أيام

وفى خلال هذه المدة يجوز لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج توسيون بلدى أسماء الانتخاص الذين لم تدرج أسماؤهم فىالكشف سهوا وشطب أسماء من درجت طنطا أسمياؤهم بغير وجه حق وبعد مضى تلك المدة لاتقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة فىظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائيا في المعارضات التي قدّمت اليهما وبعد تعمديل الكشوفات اذا دعت الحالة لذلك بناء على قرارات اللجنة تعتسبر نهائية ويصمير اعادة اعلانها بالمديرية

#### الانتخيامات

مادة ـ ٤ في شهر دسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الخاء) بمعرفة اللجنة فتضيف اليه أسماء الاشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا مع شطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراجع سنويا وينظر فى المكاتبات المقدّمة كما هو مدوّن المادة الساقة

مادة ٥ \_ يصدر المدير قرارا يحتد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلن القرار المذكور للجمهور في مدّة ثلاتة أيام على الاقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحيها حسما يتراآي للدير

مادة 7 ــ لايجوز لاحد غير المتخبيز الدخول أثناء حصول الانتخابات فالمحل المعدلها وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الانتخاص المشخبين ( بفتخ الخاء ) من ضمن الاشخاص الحائز التخابهم ويراعي أن المنتخبين ( بكسر الحاء) الاجانب لا يقترعون الا على الاربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الاجانب كما أن المنتخبين (بالكسر) من الوطنيين لا يقترعون كذلك الاعلى الاربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع تذاكر الانتخاب فراناءين أحدهما للاوروبيين والثابي للوطنيير بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدفتر فينفس الحلسة أسماء نصل ٢ وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة المنتخبين ( بالكممر ) فوسيون بدى طنما

> مادة ٧ \_ بعد مضى الاربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذاكر الاقتراع مر\_ الاثامين المذكورين و يضاهي عددها على عدد المقترعين

> ثم يحرر كشفان أحدهما للاوروبيين والسانى للوطنين مبينا فيهما عدد الاصوات التى تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتداء بمن يكون له أكثر الاصوات و يوقع الرئيس وأعضاء الجمنة على الكشفين المذكروين و يرفقان بحضر جلسة الانتخابات و يرسلان لنظارة الداخلية فى الاسبوع الذى يلى الانتخابات مرفقين بجميع الكشوفات المختصة بها

ثم يعان بأن الاربعة أشغاص الاول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ فيا يختص بالتخاب الاعضاء الاو روبيين أنه اذا تحصل أكثر من أشين من جنسية واحدة على أكثر الاصوات من الاوروبيين فلا ينتخب الا الاثنان المتحصلان على أكثر الاصوات وينتخب بعل الذي أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الاصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الاعضاء الذي أو الذين من المترشعين من المترشعين من المترشعين أعرب سقطوا فاذا تساوت الاصوات بين شخصين أو أكثر من المترشعين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم الجنة في نفس الجلسسة وبصفة نهائية من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم الجنة في نفس الجلسسة وبصفة نهائية وجميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الاتخابات وتصدرالاحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية في حالة حصول مغايرات شعيدة الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تصديل مداولات المجنة التي تكون الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تصديل مداولات المجنة التي تكون عظافة للقانه ن

مادة ٨ \_ تعلى قائمة الاشخاص المنتخبين (بالفتيح) على إلب المديرية

فصـــل ۲ قومسیونبلدی مادا

و يصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

#### في الميزانيـــة والحسابات

مادة ، و \_ تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلى بندر طنطا مبلغا معينا للصرف منه على البندر وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والاموال المنصوص عنها فى الامر العالى الصادر فى o يونيه سنة ١٩٠٥

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

- (١) الانارة
- (٢) المياه
- (٣) الكنس والرش وحفظ وصيانة وانشاء الطرق العمومية
- (٤) الاعمال المتعلقة بغظافة البندر كالجبانات والأسواق والموالد العمومية والمراحيض العمومية الخ

مادة ١٠ ـ يقرر القومسيون الميزانية لمدة ١٢ شهوا تبتدئ من أقل ين ير وتنتهى فى ٣١ دسمبر من كل سنة ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها منها

مادة 11 \_ رسومات ومقايسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أؤلا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها . وكل مشروع أعمال يزيد اجمالى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه بما فيهاكافة النفقات التى تلزم لاتمامه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

مادة ١٢ \_ لايجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيسه فيا لوكان خارجا عن الاعتهادات المخصصة للقومسيون ســواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات مادة ١٣ \_ تكونت تسوية المصروفات طبقاً للقواعد المقسرة فيما يتعلق نصل ٢ م بمصروفات الحكومة وتقيد فى حساب مخصوص وتقدّم المستندات فى كل شهر توسيون بلدى طبطا مرفقة بمستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المسالية

> يعرض على القومسيون فكل جلســة بيان المصروفات التي صرفت في الشهر الســابق

> > مادة ١٤ ــ تلني كافة الاحكام المخالفة لهذا القرار

القرار الصادر من قومسيون بلدى مدينة طنطا في ١٥ نوفمبرسنة ١٩٠٥

الساب الأول

نمرة ٧٦ اللامحة الداخلية

فيا يختص بالقومسيون البلدى

مادة 1 \_ يجتمع القومسيون البلدى فى جلسة اعتيادية يوم السبت الاقل " لتوسيون بلت من كل شهر الساعة ع بعد الظهر من أقل اكتو برلغاية ٣٠ ابريل والساعة ه مدية طناا ونصف افرنكى مساء مر\_ أقل مايو لغاية ٣٠ سبتمبر فاذا وافق يوم السبت المذكور يوم عبد يمين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتاعه

مادة ٢ \_ يرسل الى أعضاء القومسيون مجلاتهم قبل أنعقاد الجلسسة بثلاثة أيام على الاقل جدول مبين في المسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة غير اعتيادية يبين في أو راق الدعوة للحضور الامور التي طلب من أجلها انعقاده ومع ذكر ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل

ولا يجوز للقومســيون المداولة في أمور خارجة عما هو مبين بجده ل الجلســة الا في الاحوال المنصوص عنها بالمــادة ١٢ من هذه اللائحة.

فصـــل ۲ قومسیون،بلدی طنطا

مادة ٣ \_ تفتح الجلسات في المياد المحدد متى اجتمع العسدد القانوني من أعضاء القومسيون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل والى ثمانية أيام على الاكثر ويبلغ الرئيس الإعضاء ميعاد الجلسة الجديدة

وتقتصر مداولات الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلســـة المؤجلة

مادة ــ ع يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحده فقط حفظ نظام الجلسة

ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التلفرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا لما تقتضيه الفقرة الثانية من المسادة ١٩ من القرار الصادر ف ٢٠ يونيوسنة ١٩٠٥ والمسادة ٤٢ من هذه اللائحة

مادة ٣ يسوغ لاعضاء القومسيون فى أثناء المداولات بالجلسات أن يتكلموا باحدى اللغات الاوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أهوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

مادة ٧ ــ ليس لأحد م \_\_ الاعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان و يراعى فى هــذا التصريح الاولوية فى الطلب و يكون للعضو الذى لم يتكلم فى الموضوع الحارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ \_ لا يجوز ايقــاف أحد عن التكلم فى أثناء ابداء رأيه الا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يعللب من الرئيس اصدار هذا التنبيه فصـــل ۲ قومسيون،بلدى ماماا وللرئيس أن يوقف العضو الذى يكون خالف نص القواعد النظاميــــة أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع

العضو الذي ينبه مرتين من الرئيس ولم يكترث فالرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لف ية نهاية الجلسسة

مادة ٩ ـ يتناقش القومسيون قبل تداوله فىالموضوع الاصلى فى المعارضات المختصة بجده ل الجلسة وفى التنبيه الى صراعاة النظام وفى جواز المناقشة من صمه وفى طلب التاجيل واقتراحات التعديل

مادة ١٠ ـ يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيا يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشـة وجميع الاصوات ننحصر أؤلا في مجمل الاقتراح ثم فى مفرداته

مادة 11 ـ الاعضاء الذير يريدون ادخال تعـديلات يجب عليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ - كل عضو يريد عرض اقتاح طيه أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعــد تلاوته على القومســيون للقترح أن يبين شفاها الاســباب فاذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج فجدول أعمال احدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة

وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لايمكن تجديده الا بعــد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ســـــة أعضاء على الاقل مبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٣ ــ لكل صــاحب اقتراح أن يســترة اقتراحه في أي وقت أشــاء المناقشة فيه ويجوز لاي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

فصــــل ۲ قومسیون بلدی طنطا

مادة 12 ــ لكل عضو أن يوجه سؤالا الىالرئيس وهو يجاو به عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالاعمال البلدية وكل سؤال مر .. هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الاقل

ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعــــد الاعمال المنصوص عنها بالمــادة الخامسة

مادة ١٥ يجوز للرئيس ايقاف الجلسسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أسباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الايقاف عن ربع ساعة

المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لايجوز الرجوع البهـــا فى نفس الجلسة لاى سبب كان

مادة ١٧ ــ المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قـــدر الامكان بكيفية تجمــل الجواب عنها ممكنا بنعم أو لا وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون شفاها ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراحات التي تتعلق بالمســـتخدمين أو اذا طلب الاقتراع السرى الثان من الاعضاء

مادة 10 \_ لا يجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا فى مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء الا لتأدية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ ــ لايجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة محام فى القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى فصسل ۲ قومسیون بلدی مامانا

مادة ٢٠ ــ لايجوز لأى شخص أجني عن القومسيون الحضور فى جلساته ماعدا الاحوال التى يطلب فيهــا القومســيون ذلك للحصول على استعلامات أو ايضاحات فى الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ مـ يحور القومسيون محضرا لجلساته يحتوى على أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الاصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها و بعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضى بمعرفة الرئيس والسكرير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية و بلغة أفرنكية وترسل الىنظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء مرب تاريخ الجلسة و يمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الحوائد

# الباب الثانى (فى المأمورية البسلدية )

مادة ٢٧ ــ اللجنة الدائمية المنصوص عنها بالمـــادة ١٨ من دكريتو ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ تسمى بالمأمورية البلدمة

مادة ۲۳ \_ يرأس المدير المأمورية البلدية وفى حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفى حال غياب المدير ووكيل المديرية أوكان لديهـــما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رياســـة المأمورية لأكبر عضو بها سنا و يعين بلله فى المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ۱۸ من دكريتو ه يونيه سنة ١٩٠٥

مادة ٢٤ \_ تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل فى كل أســبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

نمسل ۲

مادة ٢٦ \_ يمكن لاي عضو من اعضاء القومسيون في اي وقت ان يطلع نومسورٌ بلدى فأقلام المأمورية على كافة الاوراق التي يطلبها من السكرتير

مادة ٧٧ \_ . يجوز الأمورية ان تدعو لحضور جلساتها اى عضو من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات

مادة ٢٨ ــ لاتكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والعضوان

مادة ٧٩ ـ وظيفة العضو المنتخب الأمورية البلدية تكون لمدّة سنةواحدة تبتدئ من أقِل بنايروتنتهي في ٣١ دسمبرو يجوز اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

مادة ٣٠ \_ يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ ـ اختصاصات المأمورية البلدية هي بنوع خاص الامور الآتية : اولا - تحضر المزانية لعرضها على القومسيون للداولة فها

ثانيا ـ البحث في كل اقتراح يختص بزيادة او تعديل الاعتبادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتادات جديدة

ثالثا \_ النظرفي الحسابات السنوية وتقديم الملحوظات

رابعا .. النظر في المشروعات والتصمهات والمقايسات المتعلقة بالاعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة المقتضى عرضها على القومسيون لاقراره عليها خامسا \_ الدرس التجهيزي في المسائل القضائية والاقتراحات المختصية مها وغير ذلك لمرضها على القومسيون

سادسا ــ الاقتراحات المختصـة بالتعيين والترقية ورفت المســتخدمين الذن ينقدون مرتباتهم من ميزانية البلدية

سابعا \_ النظر فينصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين او المتعهدين بالتوريدات البلدية فصـــل ۲ قومسيونېلدی اسا ثامنا \_ تنفيذ قرارات القومسـيون طبقا الفقرة الاخيرة من المــادة ١٨ من دكريتو و يونيه سنة ١٩٠٥

مادة ٣٧ \_ يعين الرئيس مستخدى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن ممتحدين خبيرين ينتخبهما القومسسيون ولا تقيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين ويجوز لها أن تراعى في اتتخاب المرشحين الشهادات المقدّمة منهم

# الباب الثالث

#### في الجانب الخصوصية

مادة ٣٣ ــ يجوز للقومسيون أن يعين من بين اعضائه لجانا خصوصية وقتية أو دائمة للنظر فيأمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كا, مسألة

والعضو المكلف بعمل التقرير يقدّم كتابة للقومسيون بنتيجة مداولات هذه اللجار\_\_\_

ولرئيس القومسـيون الحق فى الحضــور بجلسات هذه المجان وفى هذه الحالة يكون له حق الرياسة ويشترك فى المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ ــ يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليهم

قصـــل ۲ تومسنیون بلدی طنطا

## الباب الرابع (أقسلام القومسسيون)

# قسلم السسكرتارية

مادة ٣٦ - السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والقضائية

مادة ٣٧ \_ الاعمال الادارية تشتمل على جميع المخسابرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجرد جميع الاملاك البسلدية من منقول وثابت وعلى العسموم جميع الامور النسير داخلة ضمن اختصاص الاقلام الأخرى

مادة ٣٨ ــ لايجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومســيون يعبــد المداولة عنها وبعـــد النظر فى التقرير المقــــــّـم من المأمورية إلا فىالاحوال التحفظية أو الاجرا آت المستحجلة التى يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع مر... البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضرو ريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضي الامور المستعجلة قصسل ۲ قومسیون بلدی مانطا

## 

مادة ٣٩ ـ أقرلا ـ تحصيل الرسوم والعوائد وقبض المبالغ المطملوبة للقومسيون وتوريد الجميع لخزينة البلدية

ثاني \_ حسابات الايرادات والمصروفات

ثالث \_ مراجعة أوراق الصرف والايراد

رابع \_ صرف المبالغ المأذون بصرفها قانونا من القومسيون والمأمورية

خامسا \_ تحضير الكشوف الشهرية والحساب السنوى

سادسا \_ حسابات الصنف بما فيها قيــد وختم حميــع الدفاتر وحساب ومراجعة المهــمات التي تورد للصلحة أو تســلم منها ، والجود الســـنوى لجميع المهمات والتأمين عليها والمحزن وتوزيع أدوات الكتابة على الاقلام

سابعا \_ مراجعة الضهانات التي تقدّم من العال

مادة . ٤ \_ الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤول الوحيد عن حفظ النقود و يجب عليه أن يقدّم تأمينا يتمين مقداره بمعرفة القوبسيون

مادة 21 \_ أذونات الصرف يجب أن يبير بها اسم المسستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الاذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ ــ السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسسابات أرب يضعا فى كل شهر تقر يرا عن حركة الخزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتيزي على الـ قل فى الشهر

#### نمسل ۲ بسیونهبادی

# قلم التنظيم والصيانة يناط به

مادة ۴۳ \_ أوّلا \_ وضع مشروعات فتح الشوارع واحداث الميـــادين والمنتزهات وتركيب الكبارى ومراقبة نظافة الطرق ورشها

ثاني \_ صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعيين خطوط تنظيمها والضوائم ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل زوائد التنظيم

ثالث \_ مسائل إشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعًا \_ مراقبة المبانى المتعلقة بالمجلس البلدى وتنمير المنازل

خامسا \_ حصر أزاضي المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

· سادسا ــ ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتعيين الاعمـــال التي يشتغلون فيها هم والاشتاص المحكوم عليهم بالتشفيل

سابعا \_ مراقبة الاصطبل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامنا \_ جميع الامور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنويروأعمال طلمبات الحريق وكافة الاعمال المقتضي اجراؤها للوقاية من الحريق

## قسلم الصحة

مادة ٤٤ ــ قلم النظافة والصحة يشــتمل على الرش والكنس ومبــاشرة الاعمــال الخاصــة بنظافة المدينــة وبالصحة فيها وملاحظة الأسواق والوكايل والجانات والسلخانات والمباول العمومية

تعسل ٢ قومسيون بلدى ألزازيق

## الفـــرع الرابع قومسيوب بلدى الزقازيق

القانون نمرة ٢٣ الصادر في ١١ أغسطس سنة ٥٠٠٠ نمرة ۷۷

محو يل قومسيون محلى الزنازيق ألى قومسيون بلدى Like

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢١ نوفير سنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسون محلي بندر الزقازيق وعلى ماصــدر بعــده من القرارات الخــاصة به . و يالنظر للنتانج الحسسنة التي حصلت في بندري المنصورة والفيوم من طريقة اشمتراك السكَّان فيالمساعدة على تحسين بتادرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التريفرضونها على أنفسهم طبقا للامرين العاليين الصادرين في ٨ يونيه سنة ١٨٨١ و٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ القاضيين بتشكيل قومسيون مختلط بالبندرين المذكورين

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان الزقازيق بالحصول في بندرهم على نظام بلدى ومشابه للنظام المتبع فى.المنصورة ومدينة الفيوم وطنطا

مادة ١ ــ رخص لسكان بنــ در الزقازيق بأن يفرضوا على أنفسهم رسوما اختيارية على البضائع الصادرة من بندرهم والواردة اليه لاجل الاستعانة بهاعلى عمل التحسينات اللآزمسة لبندرهم مثل المشاء المصارف والتنويروتوريد الميسآه الصالحة للشرب وردم المستنقعات أو غر ذلك من الاعمال الصحية وتبلط أوصيانة الشوارع العمومية وغير ذلك من الاعمال المتعلقة بالبلدية

مادة ٢ \_ الاعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلة حتما ضمن املاك الحكومة العمومية والآثار والمباني العمومية او المخصصة للعبادة ومحال الر والاحسان (كالمستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العمومية لا يؤخذ عنها شئ في مقابلة المصاريف التي صرفت لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

مادة ٣ \_ للسكان الذين يدفعون الرسوم المذكورة الحق في انتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما يلي

قصـــل ۲ نومسيون بلدى الزقازيق

مادة ٤ \_ يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم أوّلا \_ ثلائة أعضاء بمقتضى القانون

المدير بصفة رئيس

ومفتش مدن ومبانى تنظيم الشرق أو من ينوب عنه ومفتش صحة المديرية أو من ينوب عنه

ثانيــا \_ أربعــة أعضاء يتتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار الذى يصدره ناظر الداخلية بهذا الجصوص

و پجبأن يكون من ضن هؤلاء الاربعة أعضاء عضو ينتخبه تجار الصادرات الوطنيون وآخر ينتخبه تجار الواردات الوطنيون

ثالث \_ أربعة أعضاء أوربيون يتنخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط التي ستبين بالقرار المذكور

و يجب أن يكون من ضمن هؤلاء الازبعة أعضاء عضو ينتخبه تجار الصادرات الاوروبيون وآخر ينتخبه تجار الواردات الاوروبيون ومع ذلك لايجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين من جنسية واحدة فى القومسيون

ويجوز لاحد مفتشى نظارة الداخليــة أو من تنتدبه النظارة المدكورة حضور الحلسات بالقومسيون المحلى ويكون صوته معدودا فى المداولة

مادة ه \_ في حالة غياب المديريقوم مقامه وكيل المديرية فاذا حصلُ لهذا مانع تكون الرياسة لأكبر الاعضاء المنتخبين سنا

ويعين القومسيون بأغلبية الآراء كاتب سر لايشترك في المداولة

# فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ٦ \_ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكو ربلغ من السن خسا وعشرين سنة على الاقل ويكون مقيما ببندر الزقازيق أو له محل فيه ويدفع سنويا عوائد مبان قدرها جنبهان مصريان أو يكون سا كنا في محل ببندر الزقازيق

أجرته السنوية اربعة وعشرون جنهما مصريا أو مديرا لاحدى الفاوريقات \* فسل ٢ أو البنوك أو المحلات التجارية ويتعهد كتابة بتسديد الرسوم الاختيارية المقررة فرسيون بلدى بالمادة الاولى من أمرنا هذا ولم يكن متصفا بأية حالة من حالات عدم الاهلية الزنازين المنصوص عنها بالممادة الآتية

مادة ٧ \_ ليس للاشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب وهم

أوّلا \_ المحكوم عليهم بالاشفال الشاقة . والمحكوم عليهم بالسجن لارتكاب السرقة أو النصب أو الحيانة بعد الانتمان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو لاى حريمة أو جنعة تخدش بالشرف أو الاستقامة

ثانيا \_ المعزولون من وظائفهم الاميرية سواءكان بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجالس التأديب لاى سبب غير التقصير فى أداء وإجباتهم ثالثا \_ المحكوم عليهم بالإفلاس والمحجوز عليهم

## فيمن يجوز انتخاب\_\_\_\_م

مادة ٨ ــ لايجوز لاحد أن يكون مشخبا (بفتح الحــاء) الا اذاكان مشخبا (بكسر الحــاء)

و يجب أيضا أن يكون المشخب (بفتح الخاء) له المسام بالفراءة والكتابة وأن يكون صاحب أمسلاك تبلغ قيمتها خمسائة جنيه مصرى على الاقسل أو يكون رئيسا أو وكيلا لبنك أو محل تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون ممن يمارسون احدى الحرف الحرة

وفوق ذلك فالذى يصح انتخابه بصفة تاجرصادرات أو واردات يجب أن يكون اسمه مقيدا في قائمة الانتخاب العمومية ضمن أفراد الطائحة التابعة لها

مادة q ــ وظائف أعضاء القومســـيون المنتخبين هي مجانا ولمـــدة أربع ســــنوات

وفى كل سنتين يصير تفيير نصف أعضائه ماعدا الاعضاء الذير\_ لهم حق العضوية قانونا

فصـــل ۲ تومسیون بلدی الزقازیق

و بعد مضى مدة السنتين الاوليين فالاعضاء المنفصلون يكون تعيينهم بالقرعة وبعد ذلك يكونالتغيير بالتسلسل عند اننهاء مدة الاعضاء الآخرين عند انقضاء السنة الرابعة

ويجوز اعادة انتخاب جميع الاعضاء المنفصلين

مادة ١٠ ــ لايجوز لاحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى عمومية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصلاتو أوأية وظيفة تابعة لاحد القنصلاتات بأى صفة كانت

مادة ١١ ــ يحرم على أعضاء القومسيون ان يشتركوا فى مقاولات أو توريدات تختص بالبندر وإذا خالف ذلك أحد الاعضاء سقط من وظيفته بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٢ ـ كل عضو منتخب يتغيب عن الحضور لجلسات القومسيون ثلاث مرات متوالية بدون أن تتحصل على اجازة قانونية أو لم يعتذر بأســـباب مقبولة يجوز اعتباره مستقيلا بقرار يصـــدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضريرين

مادة ١٣ ـ اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية احد الاعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله فى عضوية القومسيون فيصير سقوطه منها بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة 12 – اذا خلا صركر أحد الاعضاء لأى سبب كار فللقومسيون أن يمين من يحل محله من الوطنيين أو الاو رباويين أصحاب تجارة الصادرات أو الواردات بحسب جنسية وصفة العضو الذى خلا مركزه بحيث يكون العضو المستجد هو الذى حاز وقت الانتخاب أكثر الاصوات بين أفراد طائفته وفي حالة عدم وجوده يتعين العضو الذى يليه بقائمة الانتخاب فعســل ۲ فومسيون بلدي الزقازيق

## فى انعقاد القومسيون ومداولاته

مادة ١٥ \_ يجتمع القومسيون مرة واحدة في الشهر على الاقل

ومع ذلك يجوز انسـقاده فى جلسات فوق العادة بنــاء على طلب الرئيس اذا رأى لزوما لذلك أو بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء على الاقل

وقرارات القومسيون تكون بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين أظبية مطلقة و في حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح

ولا تكون قرارات القومسيور. صحيحة إلا أذا حضرها نصف الاعضاء على الاقل

### اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ \_ اختصاصات القومسيون هي الآتي بيانها

أوّلا \_ تقدير الرسوم المقتضى تحصـــلها لاجل صرف قيمتها على التنظيف الصحى في البندر وتحسين حالته حسب رغبة سكانه

ثانيــا \_ اتخاذ الطرق المؤدية لتحصيل هذه الرسوم طبقا للـــادة الاولى من أصرنا هذا

ثالث \_ قبض حصة الفريضة المقررة على أرباب العقارات الواقعة على حافة الشوارع التي يصير تبليطها أو صيانتها أو ترميمها أو نتو يرها بمعرفة القومسيون وعلى العموم من كافة الانتخاص الذين تعود عليهم فائدة خصوصية من الاعمال التي يجربها القومسيون

رابعًا \_ قبول الهبات التي يتبرع بها أهالى البندر نظير الاشفال التي تعمل في صالحهم الخاص أو في الصالح العام

خامساً \_ تحضير الرسومات ومقايسات الاشــغال اللازم اجراؤهـــا وذلك بمعرفة مهندس يجوز تعبينه لهذه الغاية ويكون تابعا للقومسيون دون سواه

فصـــل ۲ قومسیون بلدی الزقازیق

وفى حالة عدم وجود المهندس المخصص المهذكور فالرسومات والمقايسات اللازم عملها يصير تحضيرها بمعرفة باشمهندس القومسيون السالى المكلف الآن بتأدية أعمال المجالس المحلية

ه فى كلتا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالى مصاريفه بما فيها كافة النفقات
 التى تلزم لاتمامه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه مقدما على نظارة الاشغال
 الممومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه

سادسا ــ التصديق على نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاوليز\_ أو متعهدى التوريدات مع عدم الاخلال بالقيودات المقررة قبل

سابعا \_ تقدير ميزانية فى كل سـنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات ونشر تفريرسنوى عن ذلك

والقومسيون يقوم بأداء هــــذه الوظائف على ذمته وتحت مسؤوليتــــه و بدون أى تعهد ولا ضمانة من طرف الحكومة

مادة ١٧ \_ اذا أقتر القومسيون مع تصديق نظارة الاشغال العمومية على البراء أشـــــغال للبندر ذات أهمية ظاهرة تزيد نفقاتها عن الايرادات الاعتيادية جازله بعد موافقة نظارة الداخلية أن يعقد سافة بالمبلغ اللازم بحيث لاتزيد عن ٢٠٠٠٠ جنيه ويكون ذلك بدون أى تعهد ولا ضمانة من طرف الحكومة

مادة ١٨ ــ يمين القومسيون فى كل لجنة دائمية تتألف من المدير بصفته عضوا قانونياً ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء المنتخبين (بفتح الحاء) أحدهما وطنى والآخرأوروبي

وَّقُ نَفُسُ الوقت الذَّى يِنتَخْبُ فِيهُ العَضُونِ اللازميزِ ِ لِلجَنْهُ الدَّامَّيَةُ وَلَـكَى يمكن اقامة مقامهما فى حالة غياجهما فالقومسيون يعين بين أعضائه لهذه النابة عضوين آخرين أحدهما وطنى والآخر أوروبي

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعيين أو رفت المستخدمين وبالجملة تقوم بتأدية كافة أعمال الادارة ماعدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذا بسيطا فان ذلك من خصائص المدير مادة 19 ـــ المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في جميع فصل ٢ الاعمال المتعلقة بالقومسسيون سواء كان من علاقاته مع الحكومة ومصالحها توسيون يلت الزقاذيق أو في علاقاته مع الافواد

> و يكاتب المدير نظارات الحكومة ومصالحها بواسطة نظارة الداخلية ما عدا المسائل الحسابية فانه يجوز له أن يخابر نظارة المـــالية بشأنها مباشرة

> مادة . ٢ \_ خزينة الرسوم والعوائد يدير أشــغالها صراف يعينه القومسيون وتكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤلينه

> مادة ٢١ ــ القومسيون المحلى يعرض فى مدة لا تتجاوز التمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها والاعمال التي تزيد نفقاتها عن ٢٠٠ جنيه مصرى تعرض بواسطة نظارة الداخليسة على نظارة الاشمال العمومية للتصديق عليها

ولا يجوز تنفيذ قرارات القومسيوري الا بعــد التصديق عليها من نظارة الداخلـــة

مادة ٢٢ ــ يجوز فض القومسيون واللجنة في أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢٣ ــ يحرر المدير لائحة للاجراآت الداخلية ويجرى العمل بموجبها بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

و يكون الفرض من هــذه اللائحة تعيين شروط سيرالقومسيور\_ واللجنة بطريقة منتظمة مطابقة للقواعد المقررة في أمرنا هذا

مادة ۲۶ ــ يلغى كل ما كان مخالفا لأحكام أمرنا هــنـا وعلى الخصوص الاحكام المدقنة بالقرار الوزارى الصادر فى ۲۱ نوفمبر ســنـة ۱۸۹۳ والقرارات التى صدرت فيها بعد بتعديله أو تكيله

ومع ذلك فالقومســـيون المحلى الموجود الآن ببندر الزقازيق يستمر في اعماله الى أن يصير استبداله بالقومسيون الذي يقتضي تشكيله أمرنا هذا

فصل ۴ قومسیون،بلدی الزقازیق

مادة ٢٥ ـ على القومسيون المحلى مراعاة جميع اللوائع المعمول بها الآن أو التى تصدر فيا بعد بخصوص التنظيم أو الطرق أو الآلات أو استعمال الافراد للطرق العمومية

مادة ٢٦ \_ على ناظرى الداخلية والاشسغال العمومية تنفيـــذ أمرنا هذا كل منهما فيا يخصه

وعلى ناظر الداخلية نشركل ما يلزم من الاحكام الڤانونية التكميلية

نمرة ۷۸ الانخابات والاعمال المالية

بعــد الاطلاع على المــادة ٣٦ من الأمر العالى الصادر فى ١١ أغســطس ســـنة ١٩٠٥ بالتصريح بتشكيل مجلس محل مختلط ببندر الزقازيق يناط به تقرير رسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمــال التحسينات اللازمة للبندر بدون اخلال بأحكام الأمر العالى المذكور

مادة ١ \_ عمليات الانتخابات يصير اجراؤها بمعرفة لجنة مؤلفسة من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخلية تحت رياسة المديرو ينتخبون من ضمن أعيان البندر

#### كشف الانتخارات

مادة ٢ – يصديرتحرير كشفين للانتخابات أحدهما بأسمىاء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين و يحرر (بكسر الخاء) الأو روبيين والآخر بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين و يحرر هـذان الكشفان بمعرفة اللجنة طبقا لأحكام المادتين ٩ و ٧ من الأمر العالى الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ وتلخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفائر حوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير الكشفين المذكورين مع إضافة أو حذف ما يلزم

وتدرج في هذين الكشفين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلة كل نصل ٢ على حدثها و يعتبر تاجرا في الواردات أو في الصادرات فيا يختص باللياقة الانتخاب كل من يتعاطى التجارة بالجملة ويورد بضائع الى بندر الزقازيق أو يصدر بضائع خارجا عنه

> مادة ٣ ــ بعـــد تحريرالكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصبر تعليقهما بمركز المديرية سبعة أيام

> وفى خلال هذه المدة يجوز لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسمىاء الاشخاص الذين لم تدرج أسمىاؤهم في الكشف أو فى الفغات المخصوصة سهوا وشطب أسماء من درجت أسماؤهم بغير وجعه حتى وبعد مضى تلك المدة لاتقبل أى معارضة وتجتمع المجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائيا فى المعارضات التى قدمت اليها وبعد تعديل الكشوفات اذا دعت الحالة لذلك بناء على قوارات المجنوب الملديرية

#### اننخىسسامات

مادة ٤ ــ في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المتحفين (بكسر الحاء) بمعرفة المجنة فتضيف اليه أسماء الاشخاص الذين حاز واالصفات المطلوبة قانونا مع شطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتملق الكشوفات التي تراجع سسنويا و ينظر في المكاتبات المقدمة كما هو مدون بالمادة السابقة

مادة ٥ ــ يصدر المديرقرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصيرفيها الجراء الانتخف بات و يعلق القرار المسذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الاقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحها حسما يقرآكي للدير

مادة به \_ لا يجوز لاحد غير المنتخين الدخول أثساء حصول الا تخسابات في المحل المعد لهـا وتطلب اللجنسة منهم تحضير قائمة بأسمـاء وألقاب وصفات

فصـــل ۲ قومــيون بلدى الزقازيق

الاشخاص المنتخبين ( بفتح الحاء ) من ضمن الاشخاص الجائز التخابهم و يراعى أن المنتخبير \_ ( بكسر الحاء ) الاجانب لايقترعون الا على الاربعــــة أعضاء المواد انتخابهم من الوطنيين

و يجب على الجميع أن يراعو أحكام المادة الرابعة من الامر العالى الصادر في 11 أغسطس سنة ه 10 القاضية بأن ينتخب من ضمن الاربعة أعضاء المراد انتخابهم واحد على الاقل من تجار الواردات وآخر على الاقل من تجار الصادرات وعلى اللهنة أن تفهم ذلك للنتخين (بكسر الحاء) وتغيرهم بأنه اذا قدمت تذكرة الانتخاب وعليما ثلاثة أسماء خالية من أسم أحد تجار الواردات أو الصادرات من أسم أحد تجار الواردات أو الصادرات من أسم أحد تجار الواردات والشم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الاخير في أنه اذا قدمت تذكرة انتخاب وعليما أربعة أسماء خالية أو الاسمان الاخيران على حسب الاحوال اذاكانا حررا خلافا لنص القانون عند الاقتضاء ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتباراً من ابتداء الاجتماع وتوضع تذاكر الانتخاب في اناءي أحدهما للاوروبيين والشاني للوطنيين بحضور وتوضع تذاكر الانتخاب في اناءين أحدهما المدور بين والشاني للوطنيين بحضور بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المتحنين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذاكرة الانتخاب في الاناء

مادة ٧ \_ بعد مضى الاربع ساعات السابقة الذكر يصدير قفل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذاكر الاقتراع مر\_\_ الاناءين المذكورين ويضاهى عددها على صد المقترعين

ثم يحرر كشفان أحدهما للاورو بيين والثانى للوطنيين.مبينا فيهما عددالاصوات التى تحصل عليهاكل واحد من المترشحين وبيين اذاكان قد درج اسمه فى كشف الانتخابات بصفته من تجار الواردات أو الصادرات

ثم يرتبون مع الابتــداء بمن يكون له أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفين المذكورير\_ ويرفقان مجضر جلسة الانتخابات ويرسلان فصـــل ۲ قومسیون بلدی الزقاز یق لنظارة الداخلية فى الاسبوع الذى يلى الانتخابات مرفقين بجيع الكشوفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الشخص المرشح من تجار الواردات والشخص المرشح من تجار الصادرات الذين حازا أكثر الاصوات هما أعضاء بالقومسيون و بعد ذاك يعلن أيضا عضو يرب بالقومسيون الشخصان اللذان يكونان حازا أكثر الأصوات بصرف النظر عن أسماء التجار المذكورين

هذا وفيها يختص با تتخاب الاعضاء الاوروبيين يلاحظ أنه اذا تحصل أكثر من الشين من جنسية واحدة على أكثر الاصوات من الاوروبيين فلا ينتخب الا الاثنان المتحصلان على أكثر الاصوات و ينتخب بدل الذي أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الاصوات بعدها من جنسيتهما العضو أو الاعضاء الذي أو الذين من المترشحين الآخرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلا أو الذين من المترشحين الآخرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلا شخص أو أكثر من المرشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة في نفس الجلسة ويسفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الاحكام بالأغلبية وتذكر في الحضروم ذلك يكون لنظارة الداخلية الحتى فى حالة حصول مغارات شديدة الغان في عليه معمول منارات شديدة الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات

مادة ٨ \_ تعلق قائمة الأشخاص المشخبين (بالفتح) على باب المديرية

ويصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاءالمنتخبين وأخرى لنظارة الداخليـــة

## في الميزانيبة والحسابات

مادة ٩ \_ تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلى بندر الزقازيق مبلغا معينا للصرف منـــه على البندر وفلك علاوة على الرسوم الاختيارية والاموال المنصوص عنها فى الامر العالى الصادر فى 11 أغسطس سنة 19٠٥

فصل ٢ قومسيون بلدى الزقازيق

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

- (1) الانارة
- (٢ المياه
- (٣) الكنس والرش وحفظ وصيانة وإنشاء الطرق العمومية
- (٤) الأعمال المتعلقة بنظافة البندر كالجبانات والاسواق والموالد العمومسة والمراحيض العمومية الخ

مادة ١٠ ـ يقرر القومسيون الميزانية لمدة اثنى عشر شهرا تبتدئ من أوّل يناير وتنتهي ف٣١ دسمبر من كل سنة ويقتضي عرضها على نظارة الداخليـــــة قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق علمها منها

مادة ١١ - رسومات ومقايسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أؤلاعلى نظارةالداخلية لفحصها والتصديق عليها وكل مشروع أعمال يزيداحمالي مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه بما فيها كافة النفقات التي تلزم لا نمامه يجب عرضيه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

مادة ١٧ \_ لايجوز صرف أي مبلغ أو التصرف فيه فيما لوكان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواءكَانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أومن التعرعات

مادة ١٣ ـ تكويف تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فها بتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد في حساب مخصوص وتقدّم المستندات في كل شهر مرفقة بمستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية

يعرض القومسيون في كل جلسة بيانــــ المصروفات التي صرفت في الشهر السابق

مادة ١٤ \_ تلغي كافة الإحكام المخالفة لهذا القرار

نصل ۲ نومسیون بلدی الزناڈیق نمرة ۷۹

اللاعة الداخلة

## 

## 

مادة \_ 1 يجتمع القومسيون المحلى في جلسة اعتيادية يوم الانسين الاول من كل شهر في الساعة الرابعة ونصف افرنكي بعد الظهر من أقرل اكتو بر لنساية ٣٠ ابريل وفي الساعة السابعة افرنكي مساء من أقرل مايو لغاية ٣٠ ستمر فاذا وافتى يوم الانتين المذكور يوم عبد يعين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتماعه

مادة ٧ - يرسل الى أعضاء القومسيون بملاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أمام على الاقل جدول مبين فيهالمسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفى حالة انعقاد القومسيون فى جلسة غير اعتيادية بيين فى أوراق الدعوة للحضور الامور الى طلب من أجلها انعقاده ومع ذكر ساعة ومكان الاجتهاع وقوزع هذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل

ولا يجوز للقومسيون المداولة في أمو ر خارجة عمى هو مهين بجدول الجلسة الا في الاحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة

مادة ٣ \_ تفتح الجلسات في الميعاد المحتد متى اجتمع العسد القانوني من أعضاء القومسيون فاذا مضي نصف ساعة من هذا المبعاد المحتد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الاقل والى ثمانية أيام على الاكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الحديدة للاعضاء

وتقتصر مداولة الحلسية الحديدة على الممائل الواردة في جدول الحلمسية المؤجسلة

فصـــل ۲ قومسیون بلدی الزقاز یق

مادة ع \_ يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها ولهوحده حفظ نظام الجلسة

مادة a \_ عنــدافتتاح جلسات القومسيون الاعتبادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة

ثم يبلغ الرئيس القومسـيون كافة التلغرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا لمــا قضته الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥

مادة ٦ \_ يسوغ لاعضاء القومسسيون فى أثث، المداولات بالجلسات أن يتكلموا باحدى اللغات الاوروبيــة المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

مادة ٧ ـــ ليس لاحد من الاعضاء أن يتكلم الا بعــد الاستئذان ويراعى في هــذا التصريح الاولوية في الطلب ويكون للمضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ \_ لايجوز إيقاف أحد عن التكلم فى أثناء ابداء رأيه إلا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

وللرئيس أن يوقف العضو الذى يكون خالف نص القواعد النظاميـــة أو لم يراع الواجب أوخرج عن الموضوع

العضو الذي ينيه مرتين مر\_ الرئيس ولم يكترث فللرئيس أن يستشـــير الاعضاء لمعـــرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لغاية نهاية الجلسة

مادة q \_ يتناقش القومسيون قبل تداوله فىالموضوع الاصلى فىالمعارضات المختصة بجدول الجلسة وفى التنبيه الى مراعاة النظام وفى جواز المناقشة مر\_\_\_\_\_ عدمه وفى طلب التأجيل واقتراحات التعديل

فصـــل ۲ تومسیون بلدی الزقاز یق مادة 1. يجوز للقومسيون أربي يقرر خصوصا فيا يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشسة وجمع الاصوات تنحصر أولا في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ ــ الاعضاء الذير يريلون ادخال تعــديلات يجب عليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ ـ كل عضو بريد عرض اقتراح عليه أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقترح أن يبين شفاها الاسبباب فاذا وافق على افتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج فى جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة إلا اذا قتر القومسيون المناقشة فيسه حلا للضرورة وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده إلا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل مبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٣ ــ لكل صاحب اقتراح أن يسترد افتراحــ في أي وقت أشاء المناقشة فيه ويجوز لأي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو فى الجلسسة الاعتيادية المقبسلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالاعمال البلدية وكل سؤال من هدذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس فى اليوم السابق للجلسة على الاقل ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة الخاسة

مادة 10 يجوز للرئيس ايقاف الجلسة متى شاء مر\_ نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أســباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تريد مدة الإيقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ \_ اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراح على ذلك

فصــــل ۲ قومسيون بلدى الزقاز يق

وللرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ايتاكد من أنه أحاط جيدا بالمسألة فان لم توافق الاغلبية تستمر المناقشة المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراح لايجو ز الرجوع اليها في نفس الجلسة لاى سبب كان

مادة ١٧ ــ المسكل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الإمكان بكيفية يجمل الجلواب عنها ممكنا بنعم أو لا وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون شفاها ولكنه يكون كتابة وسرا فى الاقتراحات التي تتعلق بالمستخدمين أو اذا طلب الاقتراع السرى اثنان من الاعضاء

مادة ١٨ ـ ساليجوز لاعضاء القومسيون أن يشتركوا فىمداولات أوقرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء الا لتادية الاستعلامات إلى يطابها الرئيس منهم

مادة 19 \_ لايجوز لاى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القوسيون أو المرافعة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى مادة ٢٠ \_ لايجوز لاى شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته ماعدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو ايضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ ـ يحر و القومسيون عضر الجلساته يحتوى على أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات المسادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الاصوات التي وافقت على هذه القرارات أولم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها و بعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضي بمهرفة الرئيس والسكرير وتعمل منسه ثلاث صور بالعربية و بلغة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة و يمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الحرائد

نصـــل ۲ توسیون بلدی الزقاز پتر

# 

مادة ٢٢ ــ اللجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكريتو ١ أغسطس سنة ١٩٠٥ تسمى بالمأمورية البلدية

مادة ٢٣ ـ يرأس المدير المامورية البلدية وفى حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المسديرية أوكان لديهما يرأسها وكيل المسديرية أوكان لديهما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رياسة المأمورية لاكبر عضويها سنا ويعين بدله في المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكريتو ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥

مادة ٢٤ ــ تجتمع المأمورية مرة واحدة على الاقل في كل اسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كاما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ ــ اذا خملا مركز عضو فى المأمورية بسبب وفاته أو استعفائه يسرع القومسيون فى اتتخاب من يخلقه فى الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٩ ــ يمكن لاى عضو من أعضاء القومسيون في أى وقت أن يطلع في أقلام المأمورية على كافة الاوراق التي يطلبها من السكزير

مادة ٢٧ ــ بيموز الأمــورية أن تدعو لحضور جلســاتها أى عضو مرّـــ القومســيون أو أى شخص آخرترى فائدة فى وجوده للحصول على اســـتعلامات أو إيضاحات

مادة ٢٨ ــ لاتكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والعضوان

مادة ٢٩ ــ وظيفة العضو المشخب الأمورية البلدية تكورن لمدة ســنة واحدة تبتدئ من أول يناير وتتتهى فى ٣١ ديسمبر ويجوز اعادة التخاب هؤلاء الاعضاء

فصــــل ۲ قومسیون بلدی الزقازیق

مادة ٣٠ ــ يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ ــ اختصاصات المأمورية البلدية هي بنوع خاص الأمور الآتية :

أؤلا \_ تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداولة فيها

ثانيا ــ البحث فى كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتهادات المفتوحة فى ميزانية المصرونات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثا \_ النظر في الحسابات السنوية وتقديم الملحوظات

رابعا \_ النظر في المشروعات والتصميات والمقايسات المتعلقة بالاعمـــال المستجدة أو درس أعمال الصيانة المقتضى عرضها على القومسيون لاقراره عليها

خامسا ــ الدرس التجهيزى فى المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بهــا وغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا \_ الاقتراحات المختصمة بالتعيين والترقية ورفت المستخدمين الذين ينقدون مرتباتهم من ميزانية البلدية

سابعا ــ النظر فىنصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات للبلدية

ثامنا \_ تتفيد قرارات القومسيون طبقا للفقرة الاخيرة من المـــادة ١٨ من دكريتو ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥

مادة ٣٧ ــ يعين الرئيس مستخدى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لحنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن منتخبين خبيرين ينتخبما القومسيون ولاتقيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات المقدمة منهم

فصـــل ۲ قومسیون بلدی الزقازیتی

### 

مادة ٣٣ \_ يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية وقتية أو دائمة للنظر فى أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية والمجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقريرعن كل مسألة

والعضوالمكلف بعمل التقريريقدّم كتابة للقومسيون بنتيجة مداولات هذه اللجان ولرئيس القومسيون الحق فى الحضو ر بجلسات هــذه اللجان وفى هذه الحسالة يكون له حق الرياسة و يشترك فى المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ ــ يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليهم

> > مادة ٣٥ \_ الاقلام هى : أولا \_ السكتارية ثانيا \_ القلم المالى ثالثا \_ التنظيم والصيانة راما \_ النظافة والصحة

# قملم السكرتارية

مادة ٣٧ ــ السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والقضائية مادة ٣٧ ــ الاعمال الادارية تشتمل على جميع المخابرات وتحوير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجرد جميع الاملاك البلدية من منقول وثابت وعلى العموم جميع الامسوال الغير داخلة ضمن اختصاص الاقلام الأحرى

فصـــل ۴ تومسيون بلدى الزقائريق

مادة ٣٨ \_ لايجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر فى التقرير المقدّم مر\_ المأمورية الا فى الاحوال التحفظية أو الاجراكت المستمجلة التى يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا فى المدافعة عن التومسيون فى الدعاءى التي تقام عليه من المرفوع صدّهم أو فى الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضى الامور المستحجلة

ثالثا \_ دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعا \_ حسابات الايرادات والمصروفات والصنف وكل مايترتب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدية المالية بطريقة خصوصية

مادة . ٤ \_ الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤل الوحيــد عن حفظ النقود و يجب عليه أن يقدّم تأمينا يتعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤١ ـ أذونات الصرف يجب أن يبيز بها اسم المستحق ونوع الصرف وسلبه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريم وينبغى أن تكون الانونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائم عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة مس رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ ـــ السكرتيرعليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعّوايد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعا فى كل شهر تقر يرا عن حركة الحزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضا حمره الخزينة مرتين على الاقل فى الشهر فصـــل ۲ قومسيون بلدى الزقازيق

## التنظ\_\_\_م

مادة ٣٣ ــ أوّلا ــ وضع مشروعات فتح الشــوارع واحداث الميادين والمنتزهات وتركيب الكبارى

ثاني) \_ صيانة الشوا رع وتبلطها وتسميتها وتعييز خطوط تنظيمها والضوايع ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل زوائد الننظيم

ثالثًا \_ مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعــا \_ مراقبة المبانى المتعلقة بالمجلس البلدى وتنمير المتازل

خامسا .. حصر أراضي المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

سادسا ــ ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتعيين الاعمـــال.التي يشتغلون. فيها هم والاشخاص الحكوم عليهم بالتشغيل

سابعا \_ مهاقبة الاصطيل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامنًا بـ جميع الامور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير وأعمال طلمبات الحريق وكافة الاعمال المقتضى اجراؤها للوقاية من الحرايق

الاعمال التي يجريها مهندس القومسيون تكون بمراقبة الرئيس

### قسلم الصحة

مادة ٤٤ ــ قلم النظافة والهيدة يشتمل على الرش والكنس ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة المدينمة وبالصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والجبانات والسلخانات والمباول العمومية الخ

فصـــل ۲ تومسیون بلدی دسهور

نمرة ۸۰ تحو يل قومسيون محلى مدينة دمنهور الى قومسيون بلدى مختلط

# الفــــــرع الخامس قومسیون بلدی دمنهور

# القانون تمرة ٧ الصادر في ٢٩ مارس سنة ٩٠٦

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢١ نوفمبرسنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيون محلى بمدينة دمنهور وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة به(١)

و بالنظر للتناهج الحسنة التي ظهرت ف مدن المنصورة والديوم وطنطا من النظام القاضى باشتراك الاهالى في تحسير مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي فرضونها على أنفسهم طبقا للامر العالى الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٨٨١ وفي ٢٢ مايو سنة ٢٠٩٠ وفي م يونيو سنة ٥٠٩٠ القاضى بتشكيل قومسيون مجلى مختلط في الثلاثة المدن المذكورة وبناء على الطلب المقدم من أهالى مدينة دمنهور المحصول على نظام بلدى لمدينتهم مشابه المتبع في المنصورة والفيوم وطنطا

مادة 1 ـ رخص لسكان مدينة دمنهور بأن يفرضوا رسوما اختيارية لاجل الاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم وانشاء المجارى والتنويروتوريد المياء الصالحة للشرب وردم المستنقمات بها وغير ذلك من الاعمال الصحية وتبليط الشوارع العمومية أو صياتها ونحو ذلك من الاعمال المتعلقة بالبلدية

مادة ٢ \_ الاعمال المذكورة تكون بعدتامها داخلة حيّا ضن أملاك الحكومة العمومية والآثار والمبانى العمومية والمعابد والمحلات الخيرية (كالمستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطوق العمومية لايؤخذ منها شئ في مقابلة مايصرف لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

مادة ٣ ــ للسكان الذير\_ يدفعون الرسوم المذكورة الحق في انتخباب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيا يلي :

<sup>(</sup>١) الصحيفة ١٣٢ من الكتاب الاول (الطبعة الاولى) من مجموعة القوانين الادارية والجنائية

فصـــل ۲ قومسیون بلدی دمنهور مادة ٤ \_ يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا كما يأتى أؤلا \_ ثلاثة أعضاء بمقتضى الفانون وهم

مدير البحيرة بصفة رئيس

ثانياً \_ أربعة أعضاء وطنيون يتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكفية والشروط المبينة بالقرار الذي يصدره ناظر الداخلية لهذا الخصوص

ثالثا ــ أربعة أعضاء أوربيون ينتخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط التى ستبين بالقرار المذكور على أنه لايجوز قبول أكثر من عضوير أوروبيين من جنسية واحدة فى القومسيون

ويجوز لاحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تندبه النظارة المذكورة أن يحضر جلسات القومسيون المحلى ويكون صوته معدودا في المداولة

مادة ٥ ـ فى حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية فاذا حصل للوكيل مانع تكون الرياسة لاكبر الاعضاء سنا و بعين القومسيون بأغلبية الآراء سكزيرا لايكون له رأى في المفاوضات

## فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ٢ \_ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بلغ من السن خمسا وحشرين سنة على الاقل و يكون مقيا بمدينة دمنهور أو يكون له محل فيها و يدفع سنو يا عوائدمبان قدرها جنيهان مصريان أو يكون ساكنا فيمكان بمدينة دمنهور أجرته السنوية أربعة وعشرون جنيها مصريا و يتعهد كتابة بدفع الرسوم الاختيارية المقررة بالمادة الاولى من هذا القانون ولم يكن متصفا بأية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها في المسادة الآتية

فصسل ۲ قومسیون بلدی دمهور

مادة ٧ \_ لايسوغ للاشخاص الآتى بيانهم أن يكونوا منتخبين (بالكسر) أولا \_ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو المحكوم عليهم بالرشكاب السرقة أو النصب أو الخيانة بعد الائتمان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو لارتكابهم أية جناية أو جنحة أخرى ضد الشرف والاستقامة نانيا \_ المعزولون من وظائفهم الاميرية سواء كان بمقتضى أحكام قصائية أو قرارات مجالس التاديب لاى سبب كان خلاف التقصير في أعمالهم

ثالثا \_ المفلسون والمحجور عليهم

### فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٨ لايجوز لاحمد أن يكون منتخبا (بفتح الحاء) الا اذاكان منتخبا (بكسر الحاه) الا اذاكان منتخبا (بكسر الحاه) وفوق ذلك يجب على المنتخب (بفتح الحاء) أن يكون له المسام بالقراءة والكتابة وله أملاك ثابتـة تبلغ قيمتها خمسائة جنيه مصرى على الأقل أو يكون رئيسا أو وكيلا لبنك أو عمل تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون من أرباب الحرف الحرة

مادة ٩ \_ وظائف أعضاء القومسيون هى مجانا ولمدّة أربع سنوات وفى كل سنتين يصمير تغييرنصف أعضائه ما عدا الاعضاء الذين لهـــم حق فى العضو ية قانونا وبعد مضى مدة السنتين الاوليين فالاعضاء المنفصلون يكون

تعينهم بالقرعة و بعد ذلك يكون التغير بالدور والتسلسل عند اتنهاء مدة الاعضاء الأخرين بانقضاء مدة الاربع سنوات ويجوز تكرار انتخاب جميع الاعضاء المنفصلين مادة ١٠ \_ لا يجوز لاحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى عموية ذات مرتب أو وظيفة قنصسل أو وكيل قنصلاتو أو أية وظيفة تابعة

بوليد لاحد القنصلاتات بأية صفة كانت ادة مد عدم ما أعضاء القدس من أد مشتكا في قالات أ

مادة 11 \_ يحرم على أعضاء القومسيون أن يشتركوا فى مقاولات أو توريدات تختص بالمدينــة فاذا خالف ذلك أحد الاعضــاء يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من نظارة الداخلية فصسل ۲ قومسیون بلدی دمهور

مادة ١٢ ـ كل عضو يتغيب عن الحضور لجلسات القومسيون ثلاث مرات متواليات بدون أن يتحصل على اجازة قانونية أو لم يعتذر بأسباب مقبولة يجوز اعتباره مستقيلا بقرار يصدر من القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٣ \_ اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية أحد الاعضاء أو ظهـر أنه حارٌ لوظيف أخرى لا تجيز انتخابه ولم يكن ذلك معـاوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله فى عضوية القومسيون فيصير اعلان عدم أهليتـه أو عدم جواز انتخابه وسقوطه من هيئة القومسيون بمقتضى قوار من نظارة الداخلية

مادة 12 ـ اذا خلا مركز أحد الاعضاء لاى سبب كان فللقومسيون تعيين من يحل محله من الاورباويين أو الوطنيين بحسب جنسية العضو الذى خلا مركزه بحيث يكون العضو المستجد هو الذى حازوقت الانتخاب أكثر الاصوات بين طائفته بعد الاعضاء المتعذبين وفى حالة عدم وجوده يعين العضو الذى يله نقائمة الانتخابات

#### في انعقاد القومسيون ومداولاته

مادة ١٥ ــ يجتمع القومسيون مرة واحدة على الاقل في الشهر

ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى لزوما لذلك أو بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء على الاقل

وقرارات القومسيون تكون بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضر بنأغلبية مطلقة وفي حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح

ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء العاملين على الاقل

فعسل ۲ قومسیون بلدی دمهور

# فى اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ ــ اختصاصات القومسيون هي الآتي بيانها :

أ وّلا \_ تقديرالرسوم المقتضى تحصيلها لاجل صرف قيمتها على التنظيف الصحى فى المدينة وتحسين حالتها حسب رغبة سكانها

ثانيا \_ اتضاد الطرق اللازمة لتحصيل همذه الرسوم طبقا للادة الاولى من هذا القانوري

ثالث \_ قبض حصة الفريضة المقررة على أرباب العقارات الواقعة على حافة الشوارع التي يصير تبليطها أو صيانتها أو ترجمها أو تنويرها بمعرفة القومسيون وعلى العموم من كافة الانشخاص الذين تعود عليهم فائدة خصوصسية من الاعمال التي يحربها القومسيون

رابعًا \_ قبول الهبات التي يتبرع بها أهالى المدينة نظير الاشغال التي تعمل في صالحهم خاصة أو في الصالح العام

خامسا \_ تحضير الرسومات ومقايسات الاشـــنال اللازم اجراؤها بمعرفة مهندس يجوز تعيينه لهذه الغاية ويكون تابعا للقومسيون دون سواه

فى حالة عدم وجود المهندس المذكور بالقومســيون فالرسومات والمقايسات اللازم عملهاً يصير تحضيرها بمعرفة المهندس المعين من قبل نظارة الداخلية

وفى كلنا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالى مصاريفه بمــا فيهــــاكافة النفقات التى تازم لاتحــامه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تثفيذه

ساد..ا ــ التصديق على نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاوليز\_\_ أو متعهدى التوريدات مع عدم الاخلال بالقيود المقررة فيها قبل

 فصل ۲ قومسیون بلدی دمنہور والقومسيون المذكور يقوم بأداء هــنــ الوظائف تحت مسؤليته وبدون أى تمهد ولا ضمانة من طرف الحكومة

مادة ١٧ ــ اذا أقر القومسيون مع تصديق نظارة الاشمنال العمومية على الجراء أشمل الله المدينة ذات أهمية بديهية وكانت نفقاتها تزيد عن الايرادات الاعتيادية فيجوز له عقد سلفة بالمبلغ اللازم بحيث لا تتجاوز قيمتها ٨٠٠٠ جنيه مصرى بعد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بدون أى تعهد ولا ضمان من طرف الحكومة

مادة ١٨ \_ يعين القومسيون فى كل سنة بلحنة دائمية نتالف من المدير بصفته عضوا قانونيا ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء المتحنين (بفتح الخياء) أحدهما وطنى والآخر أورو باوى ويتتخب علاوة على هدنين العضوين عضوين آخرين من المتخبين (بفتح الخياء) أحدهما وطنى والآخر أورو باوى لينو باعن العضوين المدذكورين فى هيئة اللجنة الدائمية فى حالة تضهما

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قوارات القومسيون وتعيين أو رفت المستخدمين و بالجلة تقوم بتأدية كافة أعمال الادارة ماعدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذا بسيطا فان ذلك من خصائص المدير

ويجوز لاحد مفتشى الداخليــة أو من تندبه النظارة المذكورة أن يحضر حلسات هذه اللجنة ويكون صوته معدودا في المداولة

وفي حالة مساواة الاصوات فيكون صوت الرئيس راجحا

مادة ١٩ ــ المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في جميع الاعمال
 المتعلقة بالقومسيون سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته
 مع الافواد

و يكاتب نظارات الحكومة والمصالح العمومية على اختلافها بواسسطة نظارة الداخلية ماعدا المسائل الحسابية فانه يجوزله أن يخابر نظارة المالية بشأنها مباشرة

فصسل ۲ قومسیون یلدی دمهور

مادة ٢٠ ــ خريسة الرسوم والعوائد يديراشغالهــا صراف يعينه القومسيون و يكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤليته

مادة ٣١ ـ القومسيون المحلى يعرض فى مدة لا تتجاوز الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية التصديق عليها والاعمال التي تزيد قيمة ففقاتها عن ٢٠٠ جنيه مصرى تعوض بواسطة نظارة الداخلية على نظارة الاشمغال للتصديق عليها

ولا يجوز تنفيذ قرارات القومسيون الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية مادة ٢٢ ــ يجوز فض القومسيون والجحنة فى أية حال كانت بقرار يصـــدر من نظارة الداخلية

مادة ٢٣ \_ يحرر المدير لامحة الاجراآت الداخلية ويجرى العمل بموجبهــا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

ويكون الفرض من هذه اللائحة تعيين شروط سيرالقومسيون واللجنة بطريقة متنظمة مطابقة للقواعد المقررة فى هذا القانون

مادة ٢٤ ــ يلمنى كل ماكان غــالفا لاحكام هذا القانون وعلى الخصوص الأحكام المدقرة بالقرارالصادر فى ٢١ نوفم برسنة ١٨٩٣ والقرارات التي صدرت بعده بتعديله أو تكيله

ومع ذلك فالقومسيون المحلى الموجود الآن بمدينة دمنهور يستمتر فى احمـــاله الى أن يصير استبداله بالقومسيون الذى يقضى.هذا القانون بتشكيله

مادة ٢٥ ــ على القومسيون المحلى مراعاة جميع اللوائح المعمول بهـــا الآن أو التى تصدر فيا بعد بخصوص التنظيم أو الآلات أو اســـتعال الافراد للطرق؟ المموميــــة

مادة ٢٦ ــ على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ هــذا القانون كل منهما فيا يخصه وعلى ناظرالداخلية نشر جميع الاحكام|لقانونية أو التكيلية التى تلزم لذلك نصسل ۲ قومسیون بادی دمنهور نمرة ۸۱ الانتخابات

والاعمال ألمالية

القرار الصادر من نظارة الداخلية في a ابزيل سنة ٩ ٩ ٩ ١ م بعد الاطلاع على المادة ٢٩ من القانون الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ المصرح بترتيب قومسـيون محلى بندر دمنهور يناط به تقرير رسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمال التحسينات اللازمة للبندر بدون اخلال بنص القانون

المذكر

مادة 1 ــ عمليات الانتخابات بعد اجرائها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنبين تعينهم نظارة الداخلية تحت رياسة المديروينتخبون من ضمن أعيان البندر

#### كشف الانتخابات

مادة ٢ \_ يصير تحريركشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المتخبين (بكسر الحاه) الاوروبيين والآخر باسماء المنتخبين (بكسر الحاه) الوطنيين وبحور هذان الكشفان بمعرفة الجنسة طبقا لاحكام المادتين ٣ و ٧ مر القانون الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٩ و و تخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوابد أملاك المبانى أساسا لتحرير الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف مايان

مادة ٣ ـ بعد تحرير الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بمركز المديرية سبعة أيام

وفى خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسماء الاشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم فى الكشف سهوا وشطب من درجت أسماؤهم بغير وجه حتى و بعد مضى تلك المدة لاتقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائيا فى المعارضات التى قدمت اليها وبعد تعديل الكشوفات اذا دعت الحالة لذلك بناء على قوار اللجنة يصير اعادة اعلانها بالمديرية مدة سبعة أيام و بعدها تعتبر نهائية

#### انتخب مات

قصسل ۳ قومسیون بلدی دمهور

مادة ٤ ـ في شهر ديسمبرمن كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الخاء) بمعرفة المجمنة فتضيف اليه أسماء الاشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونامع شطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراجع سنويا وينظر في المكاتبات المقدمة كما هو مدون بالمادة السابعة

مادة ٥ ـ يصدر المدير قرارا يحدّد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلق القســرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الاقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحها حسها يتراءى للدير

مادة ٣ \_ لا يجوز لاحد غير المنتخبين (الدخول أثناء حصول الانتخابات في المحل المعدّ لها وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الاشخاص المنتخبين (بفتح الحاء) مرب ضمن الاشخاص الحائز انتخابهم ويراعى أن المنتخبين (بكسر الحاء) الاجانب لا يقترعون إلا على الاربعة أعضاء المواد انتخابهم من الوطنيين لا يقترعون كذلك الأ على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويستمر الاقتراع مدّة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع تذاكر الانتخاب في انامين أحدهما للاوروبيين والثاني للوطنيين بحصور الرئيس و يقيد أحد أعضاء المجنة بدفتر في نفس الجلسة أسماء والقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المنتخين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الاناء

مادة ٧ \_ بعــد مضى الاربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقــتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذاكر الاقتراع مر. الاناءين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين

ثم يحرّركشفان أحدهما للاوروسين والشانى للوطنيين. ميينا فيهما عدد الاصوات التي تحصل عليهاكل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتــداء بمن يكون له أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء المجنة على الكشفين المذكورين نصل ٢ ويرفقان بمحضر جلسة الانتخابات وترسل لنظارة الداخلية فى الاسبوع الذى يلى قوسيون بلدى دمنهور الانتخاب مرفقة بجميع الكشوفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الاربعة أشخاص الاول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ فيا يحتص بانتخاب الاعضاء الاوروبيين أنه اذا تحصل أكثر من اثنين من جنسية واحدة على أكثر الاصوات من الأوروبيين فلا ينتخب الا الانتسان المتحصلان على أكثر الاصوات و ينتخب بدل الذى أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الاصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الاعضاء الذى أو الذين من المترشحين الا نحرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونونمتحصلا أو متحصلين على أكثر الاصوات بعد من سقطوا فاذا تساوت الاصوات بين شخصين أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم الجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائيسة في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الاحكام مغايرات شديدة الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات المجنة التي تكون نخالفة للقافون

مادة ٨ ــ تعلق قائمة الاشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المديرية و يصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاءالمنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

#### في الميزانيبة والحسابات

مادة ٩ ــ تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محل بندر دمنهور مبلغاً معينا للصرف منـــه على البندر وذلك علاوة على الرسوم الاعتيـادية والاموال المنصوص عنها فى القانون الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦

تعبسل ۲ توسیون بلدی درنده

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية

- (1) الانارة
- (٢) المياه
- (٣) الكنس والرش وحفظ وصيانة وانشاء الطرق العمومية
- (٤) الاعمال المتعلقة بنظافة البندر كالجبانات والاسواق والموالد العموميسة والمراحييض العمومية الخ

مادة ١٠ ــــ يقرر القومسيون الميزانية لمدة اثنى عشر شهرا تبتدئ من أوّل ينايروتنهمى فى ٣١ دسمبر من كل سنة و يقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبرولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها منها

مادة ١١ ــ رسومات ومقايسات الاعمال المقتضى اجراؤها بيب عرضها أولا على نظارة الداخليــــة لفحصها والتصديق عليها . وكل مشروع أعمال يزيد اجمالى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه بما فيها كافة النفقات التي تلزم لاتمامه بيمب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

مادة ١٣ ـــ لايجور صرف أى مبلغ أو النصرف فيه فيما لوكان خارجا عن الاعتادات المخصصة للقومسيون سواءكانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

مادة ١٣ – تكويز تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد فى حساب مخصوص وتقدّم المستندات فى كل شهر مرفقة بستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المسالية

يعرض على القومسيون فى كل جلســة بيان المصروفات التى صرفت فى الشهو السابق

مادة ١٤ – تلغي كافة الاحكام المخالفة لهذا القرار

فعسل ۲ تومسیون بلدی دمنهور نمرة ۸۲ اللاعة الداخلة فيا يختص بالقومسيون البــــلدى

مادة 1 \_ يجتمع القومسيون البلدى فى جلســة اعتيادية فى يوم الخميس من كل شهر فى الساعة العــاشرة افرنكى صــباحا فاذا وافق يوم الخميس المذكور يوم عيد فيعين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتهاعه

مادة ٧ \_ كشف المسائل برسل الى أعضاء القومسيون عجل اقامتهم قبسل المقاد الحلسة شلاتة أيام على الاقل ويشتمل الكشف المذكور على ماياتي :

أولا \_ المسائل المبينة بالمادة الخامسة من هذه اللائحة الداخلية

ثانيا \_ المسائل التي صار تأجيل المناقشة فيها الى جلسة مقبلة

ثالثا .. كل الطلبات المقدمة بالكتابة وموقعا عليها من عضوين على الاقل و يكون رئيس القومسيون استلمها قبل انعقاد الجلسسة بسبعة ايام على الاقل وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسسة غير اعتيادية يجب أن تشتمل أوراق الدعوة للحضور على الامور التي أوجبت انعقاده وعلى ذكر ساعة ومكان الاجتاع وتوزع هده التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل

مادة ٣ \_ تفتح الحلسات في الميعاد المحدّد متى اجتمع العسد القسانوني من أعضاء القومسيون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحسد ولم يجتمع من الاعضاء المدد القانوني تؤسل الحلسة الى يومين على الاقل والى ثمانية أيام على الاكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الحلسة الحديدة للاعضاء

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة

مادة ٤ ـ يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحـــده توسيون بفى حفظ نظام الحلسة

نمسال ۲ دىنپور

مادة ٥ ــ عند افتتاح جلسات القومسـيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الأخيرة

ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التلغرافات والافادات والعرايض المختصة له ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا لما قضته الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٠٦

مادة ٧ \_ يسوغ لاعضاء القومسيون في أثناء المداولات بالحلسات أرب بتكاموا باحدى اللغات الاوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السسكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فو را

مادة ٧ \_ ليس لأحد من الاعضاء أن يتكلم إلا بعـــد الاستئذان ويراعى في هذا التصريح الاولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الحارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ ــ لايجوز ايقاف أحد عن التكلم فى أثناء ابداء رأيه إلا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

وللرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظاميـــة أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع

العضو الذي ينبه مرتين من الرئيس ولم يكترث فللرئيس أن يستشيرا لاعضاء لمرفة ما اذاكان يمنع العضو المــذكورعر\_ التكلم في نفس الموضوع لغاية نهامة الحلسية

مادة ٩ \_ يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الاصلى في المعارضات المختصة بجدول الحلســـة وفى التنبيه الى مراعاة النظام وفى جواز المنـــاقشة من عدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل مادة ١٠ ـ يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصاً فيا يختص بالنظامات نصل ٢ والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الاصوات تنحصر أولا في مجل الافتراح فرسيون بلدى شم في مفرداته

> مادة ١٢ - كل عضو يريد عرض اقتراح فى الجلاسة عليه أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقتح أن بين شفاها الأسباب فاذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج فى جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة إلا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كابة من ستة أعضاء على الأفل مبينا فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٧ ــ لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أي وقت أشاء المناقشة فيه ويجوز لأي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة 12 ـ لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهويجاو به عليمه في الحال أو في الجلسة الاحتيادية المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالاعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل

ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمـادة الخامسة

مادة 10 \_ يحوز للرئيس ايقاف الجلسة متى شاء من نفسمه أو على طلب مستوفى مبنى على أسمياب من أحد الأعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يحوز أن تربد مدة الايقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ \_ اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الإقتراح على ذلك

فعسىل ٢ قومسيون بلدى دمنهور

والرئيس قبل ختام المناقشية اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليتاكد من أنه أحاطه جيدا بالمسألة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة

المناقشــة التي تقور ختامها بعد الاقتراع لايجوز الرجوع البها في نفس الجلسة لأى سهب كان

مادة 10 \_ المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان يكيفية تجعل الحواب عنها ممكنا بنعم أو لا وقاعدة الاقتراع الأصليـــة أن يكون شــفاها ولكنه يكون كتابة وسزا فى الاقتراحات التى تتعلق بالمستخدمين أو اذا طلب الاقتراع السرى اثنان من الاعضاء

مادة 1۸ \_ لا يجنوز لاعضاء القومسيون أن يشتركوا فى مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء الا تأدية الاستعلامات التى يطلبها الرئيس منهم

مادة 14 ــ لايجوز لاى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنهانزاع. مع القومسيون أو المرافعة بصفة محام فى القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

مادة .٧ \_ لا يجوز لائ شخص أجني عن القومسيون الحضور في جلساته ما عدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو إيضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ \_ يحسرو القومسيون محضرا لجلساته يحتوى على أسمى، الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصددة في الجلسة مع سيان أسسابها وعدالاصوات التي وافقت على هدف القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتساه لى فيها أو بعسمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضى بمعرفة الرئيس والسكرتير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية و بلغة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة و يمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجوائد

فعسل ۲ قومسیون بلای دمتیور

# الباب الشائى فى المأسورية البسلدية

مادة ٢٢ ــ اللجنـــة الدائمة المنصوص عنها بالمــادة ١٨ مـــــ دكريتو ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ تسمى المأمورية البلدية

مادة ٢٣ \_ يرأس المدير المأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفي حالة غياب المديرووكيل المديرية أوكان لديهـما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رياسة المأمورية لأكبر عضو بهـا سنا من المشخبين (بالفتح) ويعيز بله في المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكريتو ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦

مادة ٢٤ \_ تجتمع المأمورية مرة واحدة على الاقل فى كل أسبوع ويجوز انمقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كاما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ \_ اذا خلا مركز عضو فى المأمورية بسبب وفاته أو استعفائه يسرع القومسيون فى انتخاب من يخلفه فى الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٦ ــ يمكن لاى عضو مر\_ أعضاء القومسيون فى أى وقت أن يطلم فى أقلام المأمورية على كافة الاوراق التى يطلبها من السكرتير

مادة ٢٧ ــ يجوز للأمورية أرب تدعو لحضور جلساتهــا أيّ عضو من القومسيون أو أيّ شخص آخر ترى فائدة فى وجوده للحصول على استعلامات أو الضاحات

مادة ٢٨ ـــ لا تكون قــرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرهــــ الرئيس والمضوان المنتخبان (بالفتح)

مادة ٢٩ \_ وظيفة العضو المنتخب الأمورية البـــلدية تكون لمدّة ســـــنة واحدة تبتدئ من أقل ينـــاير وتنتهى في ٣١ دسمبرويجوز اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

فعسل ۲ قومسیون یادی دمهور

مادة ٣٠ ــ يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ \_ اختصاصات المأمورية البلدية هي بنوع خاص الامور الآتية:

أ وَ لا \_ تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداولة فيها

ثانيــا \_ البحث فىكل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثًا \_ النظر في الحسابات السنوية وتقديم الملحوظات

رابعًا \_ النظر فى المشروعات والتصميات والمقايسات المتعلقة بالاعمال المقتضى عرضها على القومسيون

خامـــا \_ الدرس التجهيزى فى المسائل القضائيـــة والاقتراحات المختصة بها وفيرذلك لعرضها على القومسيون

سادسا \_ الاقتراحات المختصـة بالتعيين والترقيــة و رفت المستخدمين الذين ينفدون مرتباتهم من ميزانية البلدية

سابعا ــ النظر فىنصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات البلدية

ثامتًا \_ تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الأخيرة من المــادة ١٨ من دكريتو ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦

مادة ٣٧ ــ يعين الرئيس مستخدى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التابتة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لمنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن متخبين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد المأمورية بتيجة الامتحان ولا يترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات المقدمة منهم

فعسل ۲ قومسیون بلدی دمنهور

## البـاب الثـالث في اللجانب الخصوصــية

مادة ٣٣ ـ يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية وقتية أو دائمية للنظر فأمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة

والعضو المكلف بعمل التقريريقدّم كتابة للقومسيور، بنتيجة مداولات هذه اللجان

ولرئيس الفومسيون الحق فى الحضور بجلسات هــذه اللجان وفى هــذه الحالة يكون له حق الرياسة ويشترك فى المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ ـ يجو ز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليهم

> الباب الرابع أقــــلام القومسيون

مادة ٣٥ ــ الاقلام هي : أولا ــ السكرتارية ثانيب ــ القلم الممالي ثائما ــ التنظيم والصيانة راسا ــ النظافة والصحة

قملم السكرتارية

مادة ٣٦ \_ السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والفضائية مادة ٣٧ \_ الاعمال الادارية تشستمل على جميع المخابرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجرد جميع الأملاك البلدية من متقول وثابت وعلى العموم جميع الامور الغير داخلة ضمن اختصاص الاقلام الأشرى

قصسل ۲ قومسیون بلدی دمنهور

مادة ٣٨ ـ لايجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها و بعد النظر في التقرير المقدّم من المأمورية الا في الاحوال التحفظية أو الاجرا آت المستعجلة التي يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلديةالدعاوى التى يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا فىالمدافعة عنالقومسيون فى الدعاوى التى تقام عليه من المرفوع ضدهم أو فىالدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التى تقام أمام قاضى الامور المستعجلة

# القسلم المسالي

مادة ٣٩ \_ يدخل فى أعمال القلم المالى أولا \_ تحصيل الرسوم والعوائد

ثانياً \_ قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالث ً \_ دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابع) \_ حسابات الايرادات والمصروفات والصنف وكل مايترتب عليــه بوجه العموم بيان حالة البلدية المــالية بطريقة خصوصية

مادة . ٤ ــ الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤل الوحيــد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدّم تأمينا يتمين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة 21 سأذونات الصرف يحب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبنى أن تكور سالا المؤتم عموم حسابات الحكومة وتكون محضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات مادة 27 سالم السوائد

وعلىالسكرتيروكاتب الحسابات أن يضعا فى كل شهر تقريرا عنحكة الخزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضا جمه الخزينة مرتين على الاقل فى الشهر فصـــــل ۲ قومسیون بلدی دمنہور

# التنظيم

مادة ٣٣ \_ أقرلا \_ وضع مشروعات فتح الشوارع واحداث الميادين والمنترهات وتركيب الكبارى

ثانيا \_ الكنس والرش وصيانة الشوارع وتبليطها

ثالث \_ تسمية الشوارع

رابعًا \_ المسائل المختصــة بوضع خطوط التنظيم والمتعلقة بالفاقد منــه والأراضي اللازمة له

خامسا \_ مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

سادسا \_ مراقبة المبانى المتعلقة بالمجلس البلدى وتنمير المنازل

سابعا \_ حصر أراضي المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

ثامنــا ـــ ملاحظة أنفار الطرق والصـــيانة وتعيين الأعمال التي يشتغلون فيها هم والأشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

تاسعا \_ مراقبة الاسطبل والحيوانات وما يتعلق بها

عاشراً ــ جميع الأمور الخاصــة بالمدينــة كالمياه والتنويرواعمــــال طلمبات الحريق وكافة الاعمال المقتضى اجراؤها للوقاية من الحرائق

# قملم الصحة

مادة ٤٤ \_ قلم النظافة والصحة يشـــتمل على ملاحظة الرش والكنس ومباشرة الأعمـــال الخاصــــة بنظافة المدينة وبالصحة فيها وملاحظة الأسواق والوكائل والجبانات والسلمناناتوالمباول العمومية

# الفرع السادس قومسیون بلدی بندر بنی سویف

فعسل ۲ قومسیون بلدی بنی سو ی**ٹ** 

# القانون نمرة ٢ ١ الصادر في ٢ أغسطس سنة ٢ • ٩ ٠

نمسرة ۸۳ تحو يل نومسيون محل بندر بنی سر يف الی تومسيون بلدی ضا ا

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٩ ديسمبرسنة ١٨٩٤ بتشكيل قومسيون محلى بمدينة بنى سويف وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة به و بالنظر المنتأئج الحسنة التى ظهرت في مدن المنصورة والفيوم وطنطا من النظام القاضى باشتراك الأهالي في تحسين مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم طبقا الامر العالى الصادر في ٨ يونيه سنة ١٨٨٦ وفي ٢٧ مايو سنة ١٩٠٧ قومسيون محلى مختلط في التلاث المذكرة

وبناء على الطلب المقدّم من أهالى مدينة بنى سويف للحصول على نظام بلدى لمدينتهم مشابه للتبع فى المنصورة والفيوم وطنطا

مادة 1 ـ رخص لسكان مدينة بنى سويف بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم وانشاه المجارى والتنوير وتوريد المياه الصالحة للشرب وردم المستنفعات بها وغير ذلك مر\_ الاعمال الصحية وتبليط الشوارع العمومية أو صيانتها ونحو ذلك من الاعمال المتعلقة بالبسلدية

مادة ٢ ــ الأعمال المذكورة تكون بعسد تمامها داخلة حتما ضمن أملاك الحكومة العمومية والآثار والمبانى العمومية والدمابد والمحلات الحبرية (كالمستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العمومية لا يؤخذ منها شئ في مقابلة مايصرف لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

مادة ٣ ــ للسكان الذين يدفعون الرسوم المذكورة الحق فى انتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيا بلى : فصــــــل ۲ قومسیون بلدی بنی سویف مادة ٤ \_ يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا كما ياتى : أؤلا \_ ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون وهم مدير بنى سويف بصفة رئيس

ثاني \_ أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار الذي يصدره ناظر الداخلية لهذا الخصوص

ثالث \_ أربعـة أعضاء أوروبيون يتخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط التي ستبين بالقرار المذكور على أنه لايجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين من جلسية واحدة في القومسيون

و يجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تندبه النظارة المذكورة أن يحضر جلسات القومسيون المحلى و يكون صوته معدودا في المفاوضة

مادة ه \_ في حالة غياب المديريقوم مقامه وكيل المديرية فاذا حصل للوكيل مانع تكون الرياسة لأكبر الأعضاء سنا و يعين القومسيون بأغلبية الآراء سكزيرا لايكون له رأى في المفاوضات

# فيمن لهم حتى الانتخاب

مادة ٣ – حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بلغ من السرب خمسا وعشرين سنة على الأقل و يكون مقيا بمدينة بنى سويف من مدة ستين أو يكون له محل فيها و يدفق سنويا عوائد مبان قدرها جنيهان مصريان أو يكون ساكنا في مكان بمدينة بنى سويف أجرته السنوية أربعة وعشرون جنها مصريا أو مديرا لاحدى الفابريقات أو البنوك أو المحلات التجارية و يتعهد كابة بدفع الرسوم الاختيارية المقررة بالمادة الاولى من هدا القانون ولم يكن متصفا بأبة من المادة الآثية

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی پنی سو یف

مادة ٧ ــ لايسوغ للا تتخاص الآتى بيانهم أن يكونوا منتخبين (بالكسر) أوّلا ــ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو المحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو الخيانة بعــد الائتمان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو لارتكابهم أية جناية أو جنحة أخرى ضدّ الشرف والاستقامة

ثانیا \_ المعزولون من وظائفهم الأمبرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائيـة أو قرارات بجالس التأديب لأى سبب كان خلاف التقصير في أعمالهم

ثالثا \_ المفلسون والمحجور عليهم

# فيمن يجوز اننخابهم

مادة ٨ ــ لا يجوز لاحد أن يكون منتخبا (بفتح الحاء) الا اذاكان منتخبا (بكسر الحاء) وقوق ذلك يجب على المتحب (بفتح الحاء) أن يكون له إلمام بالقراءة والكتابة وله أملاك تابسة تبلغ قيمتها خمسائة جنيه مصرى على الأقل أو يكون رئيسا أو وكيلا لبنك أو محل تجارى أو صناعى أو ذراعى أو يكون من أرباب الحرف الحزة

مادة به \_ وظائف أعضاء القومسيون هي مجانا ولمدة أربع سنوات مذكا ينتس به \_ به تقد نوف أعضائه داعا الأمضاء الذين له حت

وفى كل سنتين يصــــير تغيير نصف أعضائه ماعدا الأعضاء الذين لهم حق فى العضوية قانونا وبعد مضى مدة السنتين الأوليين فالأعضاء المنفصلون يكون تعيينهم بالقرعة و بعدذلك يكون التغيير بالدور والتسلسل عند انتهاء مدة الاعضاء الآعرين بانقضاء السنة الرابعة ويجوز تكرار انتخاب جميع الاعضاء المنفصلين

مادة ١٠ ــ لا يجوز لأحد أعضاء القومســيون أن يكون له وظيفة أخرى عمومية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصلاتو أفر أية وظيفة تابعة لأحد القنصلاتات بأى صفة كانت

مادة ١١ ــ يحرم على أعضاء القومسيون أن يشـــتركوا في مقاولات أو توريدات تختص بالمدينة فاذا خالف ذلك أحد الاعضاء يسقط من وظيفته ممقتضي قرار من نظارة الداخلية فمسا ۲ ینی سو یف

مادة ١٢ \_ كل عضو تنفي عن الحضور لحلسات القومسون ثلاث مرات متواليات بدون أن يتحصل على اجازة قانونية أولم يعتذر بأسباب مقبولة يجوز توسيون بلدى اعتباره مستقيلا بقرار يصدر من القومسيون بأغلبة آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٧ \_ اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية أحد الاعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى لاتجز اتخابه ولمريكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أوحدث ذلك بعد دخوله فيعضوية القومسيون فيصير اعلان عدم أهليته أوعدم جواز انتخابه وسقوطه من هيئة القومسيون بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٤ \_ اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأي سبب كان فللقومسون تعيين من يحل محله من الاوروباويين أو الوطنيين بحسب جنسية العضو الذي خلا مركزه بحث بكون العضو المستجد هو الذي حاز وقت الانتخاب أكثر الاصوات بين طائفته بمد الاعضاء المتخبين وفي حالة عدم وجوده يعين العضو الذي ملمه مقائمة الانتخامات

### في انعقاد القومسيون ومداولاته

مادة ١٥ ـ يجتمع القومسيون مرة واحدة في الشهر على الأقل

ومع ذلك يجو ز انعقاده في حلسات فوق العادة سناء على طلب الرئيس إذا رأى لزُّوما لذلك أو بناء على طلب يقدّم بالكتَّابة من ثلاثة أعضاء على الأقل

وقرارات القومسيون تكون مأغلمة أصوات الأعضاء الحاضرين أغلسة مطلقة وفي حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح

ولا تكونقرارات القومسيون صحيحة الااذا حضرها نصف الأعضاء العاملين على الأقل

## في اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ \_ اختصاصات القومسون هي الآتي سانها:

أؤلا \_ تقدير الرسوم المقتضى تحصيلها لأجل صرف قيمتها على التنظيف الصحى في المدينة وتجسين حالتها حسب رغبة سكانها

نمسل ۲

ثانيا \_ اتخاذ الطرق اللازمة لتحصيل هذه الرسوم طبقا للـادة الاولى من قومسيون بلدى هذا القانهن بنی سو یف

ثالث \_ قبض حصة الفريضة المقررة على أرباب العقارات الواقعة على حافة الشوارع التي يصير تبليطها أو صيانتها أوترميمها أوتنو يرها بمعرفة القومسيون وعلى العموم من كافة الأشخاص الذين تعود عليهم فائدة خصوصية من الأعمال التي يجريها القومسيون

رابعاً \_ قبول الهبات التي يتبرع بها أهالى المدينة نظير الأشغال التي تعمل في صالحهم خاصة أو في الصالح العام

خامسا .. تحضير الرسومات ومقايسات الاشفال اللازم اجراؤها بمعسرفة مهندس يجوز تعيينه لهذه الغاية ويكون تابعا للقومسيون دون سواه

وفي حالة عدم وجود المهندس المذكور بالقومسيون فالرسومات والمقايسات اللازم عملها يصير تحضيرها بمعرفة المهندس المعين من قبل نظارة الداخلية

وفي كلتا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالي مصاريفه بمـا فيها كافة النفقات التي تلزم لاتمامه عن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية التصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

سادسا \_ التصديق على نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو متمهدي التوريدات مع عدم الاخلال بالقيود المقررة فيما قبل

سابعا \_ تقرير ميزانية في كل سينة عن الابرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات ونشر تقرير سنوى عن ذلك

والقومسيون المذكور يقوم بأداء هـذه الوظائف تحت مسؤليته وبدون أى تعهد ولا ضمانة من طرف الحكومة

مادة ١٧ ــ اذا أقرّ القومسيون مع تصديق نظارة الاشغال العمومية على اجراء أشمال للدية ذات أهمية بديهية وكانت نفقاتها تزيد عرب الابرادات الاعتيادية فيجوز له عقد سلفة بالمبلغ اللازم بحيث لالتجاوز قيمتها . . . ٧ جنيه فســـــل ۲ قوسیون بلدی بنی سویف مصرى بعسد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بدون أى تعهد ولا ضمــان من طرف الحكومة

مادة ١٨ ـ يعين القومسيون في كل سنة لجنة دائمية تتألف من المدير بصفته عضوا قانونيا ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء المنتخبين (بفتح الحاء) أحدهما وطنى والآخر أوروباوى وينتخب علاوة على هدنين العضوين عضوين آخرين من المنتخبين (بفتح الحاء) أحدهما وطنى والآخر أوروباوى لينوبا عرب العضوين المدذكورين في هيئة اللجنة الدائمية في حالة تفسيما

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعين أو رفت المستخدمين وشسترك مع الرئيس فى حفظ النظام و بالجملة تقوم بتأدية كافة أعمال الادارة ماحدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذ إسيطا فان ذلك من خصائص المدير ويجوز لأحد مفتشى الداخلية أو من تندبه النظارة الممدذ كورة أن يحضر جاسات هذه اللجنة و يكون صوته معدودا فى المفاوضة وفي حالة مساواة الاصوات فيكون صوت الرئيس مرجحا

مادة ١٩ ــ المديرأو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة بالقومسيون سواءكان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الأفواد

م يكاتب نظارات الحكومة والمصالح العمومية على اختلافها بواسطة نظارة الداخلية ما اختلافها بواسطة نظارة الداخلية ماءدا المسائل الحسابية فانه يجوزله أن يخابر نظارة المالية بشأنها مباشرة مادة ٢٠ \_ خزينة الرسوم والعوائد يدير أشفالها صراف يعينه القومسيون و يكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤليته

مادة ٢٦ ــ القومسيون المحلى يعرض فى مدة لانتجاو زائش نية أيام جميع قراراته على نظارة الداخليـة للتصديق عليهـا والاعمـال التي تزيد قيمة نفقاتها مرب ٢٠٠ جنيه مصرى تعرض بواسطة نظارة الداخلية على نظارة الاشيخال التهديق عليها

فصـــــل ۲ قومسیون بلدی بنی سو یف

ولايجوز تنفيذ قرارات القومسيون الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية مادة ٢٢ ــ يجوز فص القومســيون واللجنة فى أية حالة كانت بقرار يصدر من نظارة الداخلية

مادة ٣٣ \_ يحرر المدير لأتحــة الاجرا آت الداخلية و يجرى العمل بموجها بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

و يكون الغرض من هذه اللائحة تعيين شروط سير القومسيون واللجنة بطريقة متنظمة مطابقة للقواعد المقررة في هذا القانون

مادة ٢٤ \_ يلنى كل ماكان نخالفا لأحكام هــذا القانون وعلى الخصوص الاحكام المدؤنة بالقرار الصادر في ٢٩ ديسمبر سسنة ١٨٩٤ والقرارات التي صدرت بعده بتعديله أوتكيله

ومع ذلك فالقومسيون المحلى الموجود الآن بمدينة بنى سويف يستمر في أحماله الى أن يصير استبداله بالقومسيون الذى يقضى هذا القانون بتشكيله

مادة ٢٥ ــ على القومســيون المحلى مراعاة جميع اللوائح المعــمول بها الآن أو التى تصدر فيما بعد بخصوص التنظيم أو الطرق أو الآلات أو استعمال الأفواد للطرق العمومية

مادة ٢٦ ــ على ناظرى الداخلية والاشــغال العمومية تنفيذ هــــذا القانون كل منهما فيما يخصه وعلى ناظر الداخلية نشر جميع الأحكام القانونية أو التكميلية التى تلزم لذلك

> نمسرة ٨٤ الانتخابات والاعمال المالية

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٩ أغسطس سنة ٢ • ٩ ٩ بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الصادر في ٢ أغسطس سنة ٢٩٠٦ المصرح بترتيب قومسيون بلدى مختلط ببندر بني سويف يناط به تقرير رسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمال التحسينات اللازمة للبندر بدور اخلال بنص القانون المستركب

مادة 1 ـ عمليات الانتخابات بعـد اجرائها بمعرفة لجنة مؤلفة من حمسة نصــل ٢ أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخلية تحت رياسة توسيون بلدى بني سويف المدير ويتخبون من ضمن أعيان البندر

#### كشف الانتخابات

مادة ٢ \_ يصدير تحدير كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المتخدين (بكسر الخاء) الأوربيين والآخر بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين ويحرد هذان الكشفان بمعرفة اللجنة طبقا لأحكام المادتين ٢ و ٧ من القانون الصادر ف ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ و لتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير الكشفين الممذ كورين مع اضافة أو حذف ما يلزم

مادة ٣ ـ بعــد تحرير الكشفين المــذكورين بالطريقة المذكورة يصمير تعليقهما بمركز المديرية سبعة أيام

وفى خلال هذه المدة يجوز لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم بالكشف سهوا وشطب من درجت أسماؤهم بغير وجه حتى وبعد مضى تلك المسدة لانقبل أى معارضة وتجتمع المجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائيا فى المعارضات التى قدمت اليها وبعد تعديل الكشوفات اذا دعت الحالة لذلك بناء على قوار المجنة يصير اعادة اعلانها بالمدرية مدة سبعة أيام و بعدها تعتبر نهائية

#### انتخامات

مادة ٤ ـ ف شهر دسمبر من كل سسنة يصدر مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الحاء) بمعرفة الجينة فتضيف اليه أسماء الاشخاص الذين حاز وا الصفات المطلوبة قانونا مع شطب أسماء المتوفين والاشخاص الذير. نقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراجع سنويا وينظر في المكاتبات المقدمة كما هو مدوّن بالمادة السابعة

فعـــــل ۲ قومسیون بلدی بی سویف

مادة ه \_ يصدر المدير قرارا يحدّد فيه المحل واليوم والساعه التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلن القرار المذكور للجمهور في مدّة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحيها حسباً يتراكى للديرية

مادة ٦ - لا يحوز لأحد غير المتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات في المحل المصد لها و تطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء والقاب وصفات الإشخاص المنتخبين (فتح الخاء) من ضمن الأشخاص الجائز انتخابهم ويراعى أن المتخبين (بكسر الحاء) الأجانب لا يقترعون إلا على الاربعة أعضاء المراد انتخابهم من الأجانب كما أن المشخبين (بالكسر) من الوطنيين لا يقترعون كذلك إلا على الاربعة أعضاء المواد انتخابهم من الوطنيين ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع تذاكر الانتخاب في إناءين أحدهما للاوروبيين والثاني للوطنيين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء المجنة بدفتر في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المشخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الاناء

مادة ٧ ــ بسـد مضى الأربع ساعات السابقــة الذكر يصير قفل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعــد ذلك وتســتخرج تذاكر الاقتراع من الأناءين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين

ثم يحرد كشفان أحدهما للاور وبيير والثانى للوطنيين مبينا فهمما عدد الأصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتداء بمن يكون له أكثر الأصوات ويوقع الرئيس وأعضاء المجنة على الكشفين المذكورين ويقان بمحضر جلسة الانتخابات ويرسلون لنظارة الداخلية في الأسبوع الذي طي الانتخاب مرفقين بجيع الكشوفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الأربعة أشخاص الأول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ فيا يختص بالتخاب الاعضاء الأوروبيين أنه اذا تحصل أكثر من اثنين من جنسية واحدة على أكثر الأصوات من الأوروبيين فلا ينتحف إلا الاثنيان

المتحصلان على أكثر الأصوات وينتخب بلل الذى أو الذين وجدوا متحصلين في لل أكثر الأصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الأعضاء الذى أو الذين توسيون بلدى من المترشحين الآحرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلا أو في سويف متحصلين على أكثر الأصوات بعد من مقطوا فاذا تساوت الأصوات بين شخصين أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتواع بينهم وتحكم اللجنة فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فى جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الأحكام بالأغلبية وتذكر فى المحضر ومع ذلك يكون لنظاوة الداخلية الحق فى حالة حصول مضايرات شديدة بالغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات المجنة الى تكون غالفة للقانون

مادة ٨ \_ تعلق قائمـة الأشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المــــــدية و يصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

#### في الميزانيمية والحسابات

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

- (١) الانارة
- (٢) المياه
- (m) الكنس والرش وحفظ وصيانة وانشاء الطرق العمومية
- (٤) الأعمال المتعلقة بنظافة البنــدر كالجلبانات والأسواق والموالد العمومية والمراحيض العمومية الخ

مادة . ١ \_ يقرر القومسيون الميزانية لمستّة اثنىعشر شهرا تبتدئ من اول يناير وتنتهى فى ٣١ دسمبر من كل ســنة ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول إلا بعد التصديق عليها منها نســــل ۲ مادة ۱۱ ـ رســومات ومقــايسات الأعمــال المقتضى اجراؤهــا يجب توسيون بلدى بن سويت بن سويت

وكل مشروع أعمال يزيد اجمالى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه بما فيهاكافة النفقات التى تازم لاتمامه يجب عرضه على نظارة الأشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

مادة ١٢ ـــ لا يحــوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيــه فيا لوكان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومســيون سواءكانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

مادة ١٣ ــ تكون تسوية المصروفات طبق القواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد في حساب مخصوص وتقدّم المستندات في كل شهر مرفقة بمستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية

يعرض على القومسيوري في كل جلسة بيان المصروفات التي صرفت في الشهر السابق

مادة ١٤ ــ تلغى كافة الأحكام المخالفة لهذا القرار

القرار الصادر من قومسيون بلدى بنى سويف فى ۲۲ أغسطس سنة ۲ ، ۹ ،

نمسرة ٨٥ اللائحةالداخلية

# الباب الاول

فيا يختص بالقومسيون البـــــــلدى

مادة ١ \_ يحتمع القومسيون البلدى فى جلسة اعتيادية فى يوم السبت الأثول مر كل شهر فى الساعة التاسعة افرنكى صباحا فى فصل الصيف وفى فصل الشاء الساعة العاشرة افرنكى صباحا فاذا وافق يوم السبت المذكور يوم عيد أو بطالة عمومية فيكون يوم السبت الثانى من الشهر

فصـــــل ۲ توسیون بلدی بنی سویف مادة ٢ ـ كشف المسائل يرسل الى أعضاء القومســيون بمحل اقامتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل ويشتمل الكشف المذكور على ماياتى : أولا ــ المسائل المبينة بالمادة الخامسة من هذه اللائحة الداخلية

ثانيا \_ المسائل التي صار تأجيل المناقشة فيها الى جلسة مقبلة

ثالثا \_ كل الطلبات المقدمة بالكتابة وموقعا عليها من عضوين على الأقل و يكون رئيس القومسيون استلمها قبل انعقاد الجلسة بسبعة أيام على الأقل و في حالة انعقاد القومسيون في جلسة غير اعتيادية يجب أن تشتمل أو راق الدعوى للحضور على الأمور التي أوجبت انعقاده وعلى ذكر ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هدذه التذاكر على الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل

مادة ٣ - تفتح الجلسات في الميماد المحدّد متى اجتمع العدد الفانوني من أعضاء القومسيون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميماد المحدّد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل والى ثمانية أيام على الأكثر ويبلغ الرئيس بيعاد الجلسة الحديدة للاعضاء

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة فى جدول الجلسة المؤجلة مادة ع \_ يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسهـــا ويقفلها وله وحده حفظ نظام الجلسة

مادة ٥ ـ عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محساصر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسسة الاخيرة ثم يبلغ الرئيس القومسيوري كافة التلفرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كثيف مصاريف الشهر السابق طبقا لما قضته الفقرة الثانية من المادة ١٩٠٦ من القرار الصادر بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٠٦

مادة ٦ \_ يسوغ لأعضاء القومسسيون فى أثناء المداولات بالجلسات أن يتكلموا باحدى اللغات الاوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجر أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

فصل ۲ قومسون بلدی فی بئی سویف الح

مادة ٧ ــ ليس لأحد من الأعضاء أن يتكلم الا بعــد الاستثذان ويراعى فى هــذا التصريح الأولوية فى الطلب ويكون للعضو الذى لم يتكلم فى الموضوع الجارى البعث فيه الأولوية على من سبقوه

مادة ٨ ـــ لا يجوز ايقاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه إلا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

وللرئيس أن يوقف العضو الذى يكون خالف نص القواعد النظاميـــة أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع

والعضو الذي بنبه مرتين من الرئيس ولم يكترث فللرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم فى نفس الموضوع لغاية نهاية الحلمســـة

مادة ٩ ـ يتناقش القومسيون قبل تداوله فىالموضوع الاصلى فىالمعارضات المختصـة بجدول الجلسة وفى التنبيه الى مراعاة النظام وفى جواز المناقشـة من عدمه وفى طلب التأجيل واقتراحات التعديل

مادة ١٠ ـ يجوز للقومسيون أرنب يقرر خصوصاً فيها يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشــة و جميع الاصوات تنحصر أقلا فبجمل الافتراح ثم فى مفرداته

مادة ۱۱ ـ الاعضاء الذير. يريدون ادخال تعــديلات يجب عليهــم عرضها كتابة

مادة ١٢ – كل عضو يرمد عرض افتراح في الجلسسة عايه أن يمضيه ويسلمه لدئيس وبعد تلاوته على القوءسيون للقترح أن يبير شفاهااالاسباب فاذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الأعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذاقدم كابة من سنة أعضاء على الأقل مبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

فصمسل ۲ قومسیون بلدی پنی سویف مادة ١٣ \_ لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أي وقت أشاء المناقشة فيه ويجوز لأي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة 12 ــ لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليــه في الحال أو في الجلســة الاعتبادية المقبلة ويشــترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصــة بالأعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلســة على الأقل . ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه لقومسيون بعد الاعمــال المنصوص عنها بالمــادة الخامسة

مادة ١٦ ــ اذا طلب عضوان خسّام المناقشــة على الرئيس أن يطلب الاقتراح على ذلك

وللرئيس قبل ختام المناقشـــة اذا وجد لديه شك أن يستشير القومــــيون ليتاكد من أنه أحاطه جيدا بالمسألة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة

والمناقشة التى تقرر ختامها بعد الاقتراع لايجوز الرجوع البها فى نفس الحلسة لأى سببكان

مادة ١٧ \_ المسائل المراد الاقتراع عليها يازم أن تكون على قدر الامكان يكيفية تجعل الجواب عنها ممكنا بنعم أولا وقاعدة الاقتراع الأصلية أن يكون شفاها ولكنه يكون كتابة وسرا فى الاقتراحات التى نتعلق بالمستخدمين أو اذا طلب الاقتراع السرّى اثنان من الاعضاء

مادة ١٨ \_ لايجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا فىمىاولات أوقرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء الا لتأدية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ ــ لايجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة محام في الفضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

فصـــــل ۲ قومسيون بلدی بنی سو یف

مادة ٢٠ ــ لايجوز لأى شخص أجنبى عن القومسيون الحضور فى جلساته ماعدا الاحوال التى يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو ايضاحات فى الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ - يحرر القومسيون محضرا لجلساته يعتوى على أسماء الاعضاء الذير صفروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الأصوات التي وافقت على هذه القرارات أولم توافق وعلى وأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا الحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضى بمعوفة الرئيس والسكرتير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية و بلغة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة و يمكر بتليغ قوارات القومسيون الى الجرائد

# الباب الثاني فالمأمسورية البسلدية

مادة ٢٢ ــ اللجنــة الدائمــة المنصوص عنها بالمــادة ١٨ مــــــ دكريتو ٢ اغسطس سنة ١٩٠٦ تسمى المأمورية البلدية

مادة ٢٣ ــ يرأس المدير المأمورية البلدية وفى حالة غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفى حالة غياب المدير ووكيل المديرية أوكان لديهما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رياسة المأمورية لأكبر عضو بها سنا من المنتخبين (بالفتح) ويعيز بله فى المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكريتو ٧ أضعطس منة ١٩٠٩

مادة ٢٤ ــ تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل فى كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كامــا رأى لزوما لذلك

مادة ٧٥ ـــ اذا خلا مركز عضــو فى المأمورية بسبب وفاته أو اســتعفائه يسرع القومسيون فى انتخاب من يخلفه فى الجلسة الاعتيادية المقبلة فصـــــل ۲ قومىيون بلدى بنى سويف

مادة ٢٦ ــ يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون فى أى وقت أن يطلع فى أقلام المأمورية على كافة الاوراق التى يطلبها من السكرتير

مادة ٢٧ ــ يجوز السأمورية أن تدعو لحضسور جلساتها أى عضو مر... القومسيون أو أيّ شخص آخر ترى فائدة فى وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات

مادة ٢٨ ــ لاتكوري قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والمضوان المنتخبان (بالفتح)

مادة ٢٩ ــ وظيفة العضو المنتخب للمأمورية البحادية تكون لمدة سمنة واحدة تبتدئ من أقل يساير وتنتهى ف ٣١ ديسمبر ويجوز اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

مادة ٣٠ ـ يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ ــ اختصاصات المأمورية البلدية هى بنوع خاص الأمورالآتية : أوّلاً ــ تحضير الميزانية لمرضها على القومسيون للداولة فيها

ثانيا \_ البحث فى كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثا \_ النظر في الحسابات السنوية وتقديم الملحوظات

رابعا ــ النظر فى المشروعات والتصميات والمقساسات المتعلقة بالأعمال المقتضى عرضها على القومسيون

خامسا \_ الدرس التجهيزى فى المسائل القضائية والاقتراحات المختصــة بها وغير ذلك لمرضها على القومسيون

سادسا \_ الاقتراحات المختصة بالتعيين والترقية ورفت المستخدمين الذين ينقدون مرتباتهم من ميزانية البلدية

نمسال ۲ يني سويف

أما الانذار وقطع الماهية لممدة لاتزيد عن الخمسة عشر يوما فيمكن الحكم قومسيون بلدى سهما بمعرفة الرئيس

أما الجزاآت باستقطاع الماهية فهي من حقوق رئيس القومسيون وحده سايعا ـ النظر في تصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أوالمتعهدين بالتورمدات للملدية

ثامنا \_ تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من دكر يتو ٢ أغسطس سنة ١٩٠٣

مادة ٣٧ \_ يعن الرئيس مستخدمي القومسون ساء على طلب المأمورية والوظائف التابتة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لحنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن منتخبين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات المقدمة منهم

# الال الالالث في اللحان الخصوصية

مادة ٣٣ ـ يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لحانا خصوصية وقتية أو دائمية للنظر في أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضلتها وتعين عضوا لوضع تقرير عرب كل مسألة

والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كتابة للقومسيون بنتيجة مداولات هذه اللجان ولرئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة يكون له حق الرياسة ويشترك في المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ \_ يجوز الجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومنسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليهم فعسسل ۲ تومسیون بلدی بنی سو یف الباب الرابع اقسلام القومسيون

> مادة ٣٥ ــ الاقلام هى : أوّلا ــ السكرتارية ثانيا ــ القلم المالى

ثالث \_ التنظيم والصيانة

رابعًا \_ النظافة والصحة

قلم السكرتارية

مادة ٣٦ \_ السكرتارية على الأعمال الادارية والقضائية

مادة ٣٧ \_ الاعمال الادارية تشتمل على جميع المخابرات وتحرير محساضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجرد جميع الاملاك البلدية من منقول وثابت وعلى العموم جميع الامور الفسير داخلة ضن اختصاص الأقلام الأخرى مادة ٣٨ \_ لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر في القرير المقدم من المأمورية إلا في الاحوال التحفظية أو الاجواآت المستحجلة التي يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع البلد أو التي تقام أمام قاضى الامور المستعجلة

فصـــــــل ۲ قومسیون بلدی بنی سو یف

ثالث ــ دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعًا \_ حمايات الايرادات والمصروفات والصينف وكل ما يترتب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدمة المالية طريقة خصوصية

مه العموم بيان حالة البلدية المسالية بطريقة خصوصية مادة ، بر السالة كن التربي الساب عالم

مادة 13 \_ أدونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الادونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات ملاة من المسابدة عن المسابدة عن المسابدة عن المسابدة المسابدة عن المسابدة المسابد

مادة ٤٢ \_ السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوايد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعا فى كل شهر تقسريرا عن حركة الخزينة لعرضه على القومسسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل فى الشهر

مادة ٤٣ ــ أولا ــ وضع مشروعات فتحالشوارع واحداث المبادير والمنترهات وتركيب الكبارى

ثانيــا \_ الرش والكنس وصيانة الشوارع وتبليطها

ثالث \_ تسمية الشوارع

رابعًا \_ المسائل المختصـة يوضع خطوط التنظــيم والمتعلقة بالفاقد منــه والاراضي اللازمة له

خامسا ــ مسائل إشغال الطريق والرخص المتعلقة بها سادسا ــ مراقبة المبسانى المتعلقة بالمجلس البلدى وتمير المنازل سابعــا ــ حصر أراضى المجلس وتسويرها وتأجدها وسمها قصـــــل ۲ قومسپوڻ بلدی بئي سويف ثامنــا \_ ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتعيين الاعمال التي يشتغلون فيها هم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

تاسعا \_ مراقبة الاسطيل والحيوانات وما يتعلق بها

عاشراً \_ جميع الأمور الخاصـة بالمدينـة كالمياه والتنوير وأعمــــال طلمبات الحريق وكافة الاعمال المقتضى اجراؤها للوقاية من الحرايق

# قسلم الصحة

مادة ٤٤ \_ قسلم النظافة والصحة يشستمل على ملاحظة الرش والكنس ومباشرة الاعمال الحاصة بنظافة المدينة وبالصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والجانات والسلخانات والمباول العمومية

## الفــــرع الســـابع قومسيون بلدى بندر المحلة الكبرى

# القــانون نمرة ٣٣ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢١ نوفمبرسنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيون محلى ببندر المحلة الكبرى وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة به

و بعد الاطلاع على الطلب المقدّم من سكان المحلة الكبرى بالحصول في سدرهم على نظام بلدى مشابه للنظام المتبع في باقي القومسيونات المحلية المختلطة

وبناء على ماعرضــه علينا ناظّر الداخليــة وبعــد أخذ رأى مجلس المديرية وموافقة رأى مجلس النظار

مادة ١ – رخص لسكان بندر المحلة الكبرى بأن يفرضوا على أنهسهم رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على مصاريف الأعمال الصحية والبلدية وعلى العموم على التحسينات اللازمة لبندرهم مشل توريد المياه الصالحة للشرب وانشاء المجارير وردم المستنقعات والانارة ورصف وتبليط وصيانة الطرق العمومية مادة ٧ – الأعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلة حما ضمن الأملاك العمومية للحكومة

مادة ٣ ــ السكان الذين أمضوا هل التعهد بدفع الرسوم البلدية ويدفعونهـــ الفعل يرخص لهم يا تتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما يلى مادة ٤ ـــ يؤلف هذا القومسيون من ثلاثة عشر عضوا وهم

(١) أؤلا ـــ المدير بصفة رئيس

وفى حال تغيب المديريقوم مقامه وكيل المديرية فاذا تغيب الوكيل تكوين الرياسة لمأمور المركز

قصــــــل ۲ قومسیون بلدی المحلة الکبرت

نمسرة ۸٦ تحويل قومسيون محلي بندر المحلة الكبرى الى قومسيون بلدى دندا فعـــــــل ۲ قومسیون بلدی انحلة الکری ثانیہ ۔ مأمور المرکز

ثالثًا \_ مفتش مبانی الحکومة أو مندو به

رابعًا ... مفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه

خامسا \_ مندوب من ديوان الاوقاف

وهؤلاء أعضاء بمقتضى القانون

 (٢) أربع أعضاء يتخبهم المتخبون الوطنون بالكفية والشروط المبينة بالقرار الذي يصدره ناظر الداخلية بهذا الحصوص

و يجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعــة الاعضاء واحد ينتخبه المنتخبون من يين تجار الصادرات الوطنين وآخر من بين تجار الواردات الوطنين

 (٣) أربعة أعضاء أروبيون ينتخبهم المشخبون الاروبيون بالكينية والشروط المبينة بالقرار المذكور

و يجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة أعضاء عضو يتعخبه المتخبون من بين تجار الصادرات الاروبيين ومع هـ ذا لايجوز قبول أكثر من عن تجار الواردات الاروبيين ومع هـ ذا لايجوز قبول أكثر من عضوين أروبيين متخبين من جنسية واحدة في القومسيون و يجوز لأحد مفتشى نظارة المداخلية أو من تندبه النظارة المذكورة حضور حلسات القومسيون و يكون رأبه استشاريا

# فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ه ــ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بلغ من السن حسا وعشرين سنة على الأقل و يكون مقيا ببندر المحلة الكبرى من سنتين على الأقل أو له محل فيــه و يدفع سننو يا عوائد مبان لايقل قدرها عن جنيهين مصريين أو يكون ساكنا في على بالبندر المذكور أقل أجرته السنوية أربعة وعشرون جنيها مصريا أو يكون ساكنا في مديرا لاحدى الفاور يقات أو البنوك أو المحلات التجارية ويتمهد كتابة بتسديد الرسوم الاختيارية المقررة بالمادة الاولى من أمن تا ممثل ولا يكون متصفا بأية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها بالمادة الآتية

قصــــــل ۲ تومسیون بلدی المحلة الکبری

مادة ٦ ـ ليس للاشخاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم أوّلا ــ المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة والمحكوم عليهم بالسجن لارتكاب السرقة أوالنصب أوخيانة الأمانة أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو لأية جريمة أو جنحة تخدش الشرف أو الاستقامة

ثانيا ــ المعزولون من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجالس التأديب لأى سبب غيرالتقصير في أداء الواجبات

> ثالثا ــ المحكوم عليهم بالافلاس أو المحجور عليهم فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٧ ـــ لايجوز لأحد أن يكون منتخبا (يفتح الحاء) الا اذاكان منتخبا (بالكسر) ويجب أيضا أن يكون المنتخب (بالفتح) ذا إلمام بالقراءة والكتابة ومن الضرورى كذلك لمن ينتخب (بالفتح) بصدفة تاجر صادرات أو واردات أن يكون اسمه واردا في قائمة الانتخابات ضمن أفراد أحد النوعين

مادة ٨ \_ وظيفة أعضاء القومسسيون المنتخبين تكون مجانية ولمدة أربع سنوات وفى كل سنتين يصبر تغيير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين لهم حق المعضوية بمتضى القانون و بعد مضى مدة السنتين الأوليين يعين بالقرعة الأعضاء الخارجون و بعد ذلك يكون التغيير بالدور والتسلسل عند انتهاء مدة العضوية في آخر السنة الرابعة

ويجوز اعادة انتخاب جميع الأعضاء الخارجين

مادة ٩ ــ لايجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له وظيفة أحرى أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصلية أو أية وظيفة تابعة لاحدى التنصليات بأى صفة كانت

مادة مهامت لايجوز لأعضاء القومسيوب مطلقا أن يشتركوا في مقاولات أو توريدات تختص بالبندر واذا خالف ذلك أحد الأعضاء سقط من وظيفته بمقتضى قرار من نظارة الداخلية مادة 11 - كل عضو منتخب يتغيب عن الحضور لجلسات القومسيون نصيرن بدى الاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو لم يعتذر بأسباب المحلة الكبي مقبولة يجوز اعتباره مستقيلا بقرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الأعضاء الحاضر من

مادة ١٢ \_ اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية أحد الأعضاء أو ظهر أنه حائر لوظيفة أحرى ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله فى عضوية القومسيون يصيير سقوطه من العضوية بمقتضى قرار من نظارة الداخلية يشار فيه الى السبب الموجب لذلك

مادة ١٣ ـ اذا خلا مركز أحد الأعضاء لأى سبب كان فالقومسيون أن يمين بدله من الوطنيين أو الاوروبيين بحسب جنسية العضو الذى خلا مركزه من يكون قدحاز أثناء الا تخابات أكثر الأصوات بعد الأعضاء الذي التخوا من النوع الذى هو منه وفي حال عدم وجوده يعين العضو الذى يليه من الكشف المبير... به تتيجة الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة ٣ من المادة الرابعة من هذا الامر في حال خلق عمل أحد الأعضاء الأوروبيين

# فى جلسات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٤ \_ يجتمع القومسيون مرة في الشهر على الاقل

ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات غمير اعتيادية بناء على دعوة الرئيس كلما رأى لزوما لذلك أو بناء على طلب بالكتابة يقدّم من ثلاثة من الأعضاء على الاقل وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند التساوى يكون صوت الرئيس مرجحا

ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل من اعضائه القائمين بوظيفتهم

#### اختصاصات القومسيون

فمــــــل ۲ قومسیون بلدی المحلة الکیری

مادة مر \_ اختصاصات القومسيون هي الآتي بيانها :

أوّلا ــ تعييز\_ وترقية وفصــل العال الذين ينقدون رواتهم من ميزانية القومسيون ماعدا الخدمة السائرة والشغالة باليومية وكدًا توقيع العقو بات التأديبية عليهم مجسب القواعد المقررة من نظارة الداخلية

ثانياً \_ تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصسة التي تفرر على أرباب الأملاك الكائنة على حافة الطرق التي يبلطها أو يرصفها القومسيون أو يشستغل بمسياتها أو ترميها أو تنويرها وعلى العموم كل مر\_ تعود عليهم فائدة بنوع خصوصي من الأعمال التي يجريها القومسيون

ثالث \_ تقرير طريقــة تحصيل الرسوم والعوائد وكذلك الاِحرا آت اللازم اتحاذها لتحصيلها

رابعا \_ ادارة ايرادات البندر

خامسا \_ أشـخال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتتوير الشوارع والميادين العمومية

سادسا ــ اتحفاذ الإحراآت المتعلقة بالتنظيف الصحى بالبنــدركالخاصــة بالمراحيض العمومية والمجاريروالجبانات والأسواق والموالد والمجزر

سابعًا \_ أشغال المياه

ثامنًا \_ أشغال المطافئ وجميع الاجراآت الخاصة بالحرائق

تاسعاً \_ وضع ميزانية القومسيون السنوية من ايرادات ومصروفات ومهاجعة الحسابات ونشر بيان صنوى عنها

عاشرا \_ وأخيراكل الأعمال التي تكلفه بها نظارة الذاخلية

والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته ومسئوليته و بلا أى ارتباط أو ضمـانة من قبل الحكومة مادة ١٦ ــ اذا قرر القومسيون اجراء أشغال للبندر غيرعادية وتزيد ففقاتها فســــل ٢ عن الايرادات الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة نظارة المالية فرسيون بدى أن يعقد قروضا لاتزيد جملتها عن أربعين أنف جنيه مصرى ولا تكون الحكومة الحملة الكبرى ضامنة لحساب القروض الا بنص خصوصي عن ذلك

> مادة 10 \_ يعين القومسيون فى كل سمنة مأمورية تؤلف من المدير بحق العضوية (رئيسا) ومن عضوين يختارهما القومسيون من بين الأعضاء المنتخبين أحدهما وطنى والآخر أوروبى

> وعند تعيين عضوى المأمورية يعين القومسيون أيضا من بين الأعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآخر أوروبى لينوبا عن العضوين المذكورين فى حال تغييهما أو حصول مايمنعهما من الحضور

> وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قوارات القومسيون وتعرض تعيين المستخدمين وتشسترك مع الرئيس فى حفظ النظام و بالجملة تقوم بكل الأعمال الإدارية ماعدا مايختص فقط بتنفيذ الأوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

> ويعضر جلسات المأمورية مأمور المركز ويكون رأيه استشاريا وفي حال غياب المدير أو الوكيل يرأس مأمور المركز المأمورية ويكون له صوت معدود في المداولة ويجوز لأحد مفتشي أو منسدوبي نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

> مادة 1۸ ـــ المسديرهو النسائب الوحيد عن القومسيون فى جميع الأعمـــال المتعلقة به ســــواء كان فى علاقائه مع الحكومة ومصالحها أو مع الأفواد ويكاتب المدير أو وكيله نظارات الحكومة ومصالحها بواسطة نظارة الداخلية

> مادة ١٩ \_ يعرض القومسيون في بحر ثمانية أيام جميع قرارته على نظارة الداخلية للتصديق عليهــا

فصـــــــل ۲ قومسیون بلدی المحلة الکېږی

مادة . ٢ \_ الأعمال التي تزيد حملة مصاريفها على مبلغ ألف جنيه مصرى تعرضها نظارة الداخلية على نظارة الأشخال العمومية للتصديق عليها ولا يجوز البت في الأعمال المستجدة أو المتعلقة بالصيانة الها كانت جملة نفقاتها لناية اتمامها تزيد عن مبلغ مائتى جنيه مصرى ولوكانت مقررة بالميزانية أو صودق عليها بالكيفية المتقدمة الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسومات والمقابسات الخاصة ما

مادة ٢١ ــ بيجوز حل القومسيون والمأمورية فىأى حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢٧ ــ على المدير أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية طيها و يكون الفرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها أعمال القومسيون والمأمورية سديرا منتظها على أساس القواعد المقررة في أمرنا هذا

مادة ٢٣ ... تلنى جميع الأحكام المخالفة لأمرنا هـذا وعلى الخصوص الأحكام المدوّنة بالقرار الوزارى الصادر في ٢١ نوفمبر سـنة ١٨٩٣ والقرارات التي صدرت فيا سد بتعديله أو تكيله ومع ذلك فالمجلس المحلي الموجود الآن ببندر المحلة الكبرى يستمر في أعماله الى أن يصير استبداله بالقومسيون المحلى المختلط الصادر بتشكيله أمرنا هذا

مادة ٢٤ ــ على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا وله أن يصدر بهذا الخصوص كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوصالتكيلية

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٣١ ينايرسنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المادة ٢٤ من القانون الصادر فى ١٤ اغسطس سنة ١٩١٠ القاضى بايجاد قومسيون بلدى مختلط ببندر المحلة الكبرى

نمسرة ۸۷ الانتخابات وا**لا**عمال المالية

#### قائم\_\_\_ة الانتخابات

مادة ۲ \_ يبدأ بتحرير قائمتين للانتخابات احداهما بأسمىاء الناخبين الوطنيين والأخرى باسماء الناخبين الأرويين وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقا لأحكام المادتين 191 وتتخذالكشوفات المادتين 197 منافقات الصادر في 18 أغسطس سنة ١٩١٠ وتتخذالكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير القائمتسين المذكورتين مع اضافة أو حذف ما يلزم

وتتضمن كل من هاتين القائمتين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلين عن بعضهما بحيث يكون كل فريق منفصلا عن الآخر

وفيها يتعلق بقيد الأسماء في قوائم الانتخاب لهاتيرن الفتين الحصوصيتين يكون كل من ترد اليه بالجملة وبكيفية منتظمة بضائع أو أصسناف غذائية برسم البندر أو داخلية القطر يعتبر تاجرا في الواردات وكل من يصدّر بالجملة وبكيفية منتظمة بضائع أو أصنافا غذائية خارج البندر يعتبر تاجرا في الصادرات

و يعتبركالتجار مديرو شركات المساهمة والمديرون الوكلاء عرض الشركات التجارية الذين لهم محل ببندر المحلة الكبرى

ولا يجوز ادراج أسمىاء الانتخاص الحائزين لصدقتى تجار الصادرات وتجار الواردات معا بحسب البيان السابق الا في احدى هانين الفنتين وعليهم بيهان رغبتهم في ادراج أسمسائها في قائمتي الانتخابات بصدفة تجار واردات أو تجار صادرات

مادة ٣ ــ بعــد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصــير تعليقهما بديوان المركز سبعة أيام

فى خلال هذه السبعة الأيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجمنة سواء كانت متعلقة بادراج أسماء الأشخاس الذين لم تدرج أسماؤهم فى القائمة أو فى الفئات المخصوصة سهوا أم كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسماؤهم بغير حق أم كانت متعلقة بطلب اجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضى تلك المدة لاتقبل أية معارضة فيا يختص بادراج الأسماء وتجتمع اللجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم فى المعارضات المقدّمة اليها

و بعد تعديل القوائم (اذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصمير تعليقهما ثانية بديوان المركز لمدة مسجمة أيام أخرى يجوز فى خلالهما لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهمم ضدد الأشخاص الذين أدرجت أسمساؤهم بضدير حق و بانقضاء اليوم السابع و بعدد أن تحكم اللجنة حكما باتا فى هذه المعارضات تعلق القائمتان المتان تعتبران نهائيتين وتبقيان معاقتين مدة ثلاثة أيام على الأقل

وفى هذه المدة الأحيرة يرسل للا شخاص المندرجة أسماؤهم فى هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الأروبيين ان كانوا أووبيين أو من قائمة الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المسادة السادسة من هذا القرار

وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

#### النخابات

مادة ٤ ــ فى شهر ديسمبر من كل سسنة يصير مراجعة قوائم الانتخابات بمرفة اللجنة فتضاف اليها أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا وتشطب أسماء المتوفين والإشخاص الذين نقدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القوائم بعد مراجعتها ويكون النظرفى المعارضات المقدمة طبقا لما هو مدقن بالمسادة السابقة

وترسل صورة من القوائم بعد مراجعتها لنظارة الداخلية

مادة ٥ ـ يصدر المدير قرارا يحدّد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها نصل ٢ اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدّة ثلاثة أيام على نوسيون بلدى الاقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديوان المركز وفي جهات البندر وضواحيه حسها يراه المدير

> وتوضع المــادة السادسة من هذا القرار برمتها فى ذيل تلك الاعلانات بعــد قرار المديرالسابق الذكر

مادة ، \_ لايجوز لأحد غير الناخبين الدخول فى المحل المعدّ للانتخابات أثناء حصولها

وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من فبـــل و يسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة

وتعلن بهذه التذاكر أسمـــاء المرشحين المتحفين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولايجوز كتّابة الاسم الواحد على السند كرة الواحدة الامرة واحدة فاذا ادرج أحد الأسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الا مرة واحدة

يقترع الناخبون الوطنيون على الأربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين و يقترع الناخبون الأروبيون على الأربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الاروبيين و يجب على كل من الفريقين أن ينتخب من ضمن الأربعة الاعضاء المراد انتخابهم واحدا على الأقل من تجار الواردات وآخر على الأقل منتجار الصادرات

اذا قدّمت تذكرة الانتخاب وعليها ثلاثة أسماء ولم يكن من ضغنها اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات فيشطب الاسم الثالث واذا قدّمت تذكرة التخاب وعليها أربعة أسماء ولم يكن من ضغنها اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الأخير أو الاسمان الإخيرات المكتوبان بسيرحق وذلك على حسب الأحوال و يكون السده بشطب الاسم الأخير المنادرج بغير حق ثم الاسم الذي قبله اذا اقتضت الحالد

فصـــــــل ۲ توسیون بلدی انحلة الکبری

يبقى الاقتراع مفتوحا من ابتداء الساعة الأولى بعد شروق الشمس الى ماقبل الغروب بساعة الا اذا ورد فى القرار القاضى بالاجتاع نص يخالف ذلك

ونوضع تذاكر الاقتراع فى اناءين أحدهما للوطنيين والثانى للاروبيين بحضور الرئيس فى نفس الجلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين فى دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلكقبل وضع التذكرة فىالاناء ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترع

مادة ٧ \_ بجرد اقفال الافتراع لاتقبـل أية تذكرة وعنـد نهاية عمليات الافتراع تستخرج التـذاكر من الاتامين المذكورين ويضاهي عددها على عدد المفترعين ثم تحرر قائمتان احداهما للوطنيين والثانية للاروبيين مبينا فهـما عدد الأصوات التي نالهـاكل واحد من المترشحين مع الاشارة أمام اسمه بأنه مندرج بقائمـة الانتخابات بصفته مر\_ تجار الواردات أو الصادرات ويكون ترتيب المنتخين بالابتداء بمن نال أكثر الأصوات

و يوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمين المذكورتين ثم ترفقان مجضر جلسة الانتفايات وترسلان مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الأه راق الخاصة بالانتفاب ثم ينادى أولا بانتخاب المرشح من نجار الواردات والمرشح من أجار الصادرات اللذين حازا أكثر الأصوات وبعد ذلك ينادى بانتخاب المرشحين الاثنين الأولين الوارد اسمهما في تبلك القائمة بعد التاجوين المذكورين هذا وفيا يختص بانتخاب الأعضاء الأوروبيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اشتخاب على أكثر من المنتخاب على أكثر من المرشحين على أكثر الأصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا فا كثر من المرشحين الآخرين من أى جلسية أخرى من يكونون قد نالوا أكثر الأصوات بعدهما شواء كان قد نالوا أكثر الأصوات بعدهما في المجتنف فا كثر فعل المجتنف المسلمة التي تلى الانتخاب وسواء حضر هؤلاء فعل المجتنف على هذه الدويع والعشرين ساعة التي تلى الانتخاب وسواء حضر هؤلاء حال في الزمان والمكان المحددين

نصــــــل ۲ قومسيون بلدى المحلة الكبرى وتحكم اللجنة فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فى جميع الاشكالات التى تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الأحكام بالأغلبية وتذكرفى المحضر

ومع ذلك ففى حالة حصول اخلال جسيم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق فى الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانور\_\_

مادة ٨ ــ تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المركز

وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلــــة

#### الميزانية والحسابات والاشمال

مادة ٩ ــ نتكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلى المختلط من :

أولا \_ الاعانة السنوية الممنوحة من الحكومة

ثانيا ... متحصل الايرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها في القانون النظامي للبلدية

ثالثًا \_ موارد البندر الخصوصية

مادة ١٠ ـــ أولا ـــ تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصدق عليه من نظارة المساليــة وتنقسم الى قسمين وهما الميزانيــة الاعتيادية والميزانيــة غير الاعتيادية

و يحب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصاتين عن بعضهما تمام الانفصال ثانب \_ يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتبادية على الدوام أقل من الايرادات الاعتبادية أو أن توازى مبلغها على الأكثر و يكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية غير الاعتبادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتبادية اعتباد لغير المنظور والمصروفات اللاعتبادية المتباد

فصـــــل ۲ قومسیون بلدی المحلة الکبری

الشا \_ يدرج في الميزانية الاعتيادية ماياتي :

(١) فى باب الايرادات الاعتبادية الايرادات التى لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد التنظيم وعوائد اشمغال الطريق العمومية وايرادات المجزر وتنقسم همذه الايرادات إلى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

(٢) في اب المصروفات الاعتيادية المصروفات التي لها صفة مستديمة وتنقسم
 هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

يدرج في الميزانية غير الاعتيادية مايأتي :

أولا \_ فى باب الايرادات غير الاعتيادية الايرادات الناتجة من وفورات الأعوام السابقة وتبرعات المصالح والأفراد وبوجه العسموم كل الايرادات التي ليس لهــا صفة مستديمة وسنوية

ثانيا \_ فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التي تستعمل لزمن غير محدود كطلمبات الحرائق والرش وسلالم الاغاثة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ ــ الأقساط السنوية التي تدفع لنظارة المــاليــة لسداد مايستدينه القومسيون مرــ السلفات يكون توزيدها تحت عنوان مخصوص في الفصسل المقابل لها من الميزانية الاعتبادية أو غير الاعتبادية بحسب الاحوال

فاذاكان التسديد لميماد خمس سنوات بالأكثر وجب ادراج الأقساط السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتبادية واذاكانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى في المصروفات الاعتبادية

مادة ١٢ ــ توضع الميزانية لمدّة اثنىءشرشهرا تبتدئ من أول ينايروتنتهى فى ٣١ دسمبر من كل سسنة و يقورها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفير ولاتكون الميزانية نافذة المفعول الابعد تصديق نظارة الداخلية طلها فصــــــل ۲ تومــيون.بلدى انحلة الكىرى مادة ١٣ ــ لايجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذاكان يخرج عن حدود الاعتهادات المفتوحة بالميزانية

مادة 12 ... تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيا يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد في حساب محصوص يقد مم في كل شهر آلى ادارة عموم الحسابات بنظارة المسالية ومعمه الأوراق والمستندات المؤيدة له و يعرض على القومسيون في كل جلسة كشف ببيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشوف شهريا لنظارة اللماخلية

مادة ١٥ ــ رسوم ومقايسات الأعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ \_ تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار

القرار الصادر من قومسيون بلدى بندر المحلة الكبرى

فی ۲۰ ابریل سسنة ۱۹۱۱

#### الفصيل الاول

#### فيا يختص بالقومسيوب البلدى

مادة 1 \_ يجتمع القومسيون البلدى فى جلسة اعتيادية يوم الاثنين الاول نمرة 🗚 من كل شهر فى الساعة ٣ و ٣٠ دقيقـة بعد الظهر فى المدة من أول اكتوبر اللائعة الداخلة لغاية ٣٠ ابريل والساعة ٣ افرنكى بعــد الظهر فى المدة من أول مايو لغاية شهر ستمبر فاذا وافق يوم الاثنين المذكور يوم عيد يعين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الأسبوع لاجتماعه

مادة ٧ \_ يرسل الى أعضاء القومسيون بمحلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل جدول مبين فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة فيراعتيادية بيين في اوراق الدعوة للحضور

الامور التي من أجلها انعقاده مع ذكر ساعة ومكان الاجتماع . وتوزع هـذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الحلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل

ولا يجوز للقومسيون المداولة فى أمور خارجة عن ماهو مدقن بجدول الجلسة الا فى الأحوال المنصوص عنها بالمسادة ١٢ من هذه اللائحة

مادة ٣ ــ نفتح الجلسات في الميماد المحدّد متى اجتمع العدد القسانوني من أعضاء القومسيون قاذا مضى نصف ساعة من هذا الميماد المحدّد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل والى تحسانية أيام على الأكثر وبيلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للاعضاء.

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة فى جدول الجلسة المؤجلة مادة ٤ \_ يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحده ضبط نظام الجلسة

مادة ٥ ـ عنــد افتتاح جلسات القومسيون. الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعــد تاريخ الجلســة الاخيرة

ثم بيلغ رئيس القومسيون كافة الناغرافات والافادات والعرائض المختصـــة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا لمـــا قضته المادة ١٤ من القرار الصادر بتاريخ ٣١ ينايرسنة ١٩١١

مادة ٢ ــ يسوع لأعضاء القومسيون فى أثناء المداولات بالحلسات أرب يتكلموا باحدى اللفــات الأوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

مادة · ٧ ــ ليس لاحد من الأعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان ويراعى فى هــذا التصريح الأولوية فى الطلب ويكون للمضو الذى لم يتكلم فى الموضوع الجارى البحث فيه الأولوية على من سبقوه المحلة الكبرى

مادة ٨ ــ توجه الأسئلة دواما للرئيس ولا يجوز ايقــاف أحد عن التكلم في ابداء رأيه الا لتنبيه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب اصدارهذا التنبيه توسيون بدي والرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظاميـــة أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع الأول والذي ينبــه مرتين من الرئيس ولم يكترث فللرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكليم فى نفس الموضوع لغاية نهاية الحلسة

> مادة ٩ ـ يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الاصلى في المعارضات المختصة بجدول الحلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة مر عدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

> مادة ١٠ \_ يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم وأن المناقشة وجمع الاصوات تنحصر أولا في مجل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ \_ الاعضاءالذين يريدون ادخال تعديلات يجبعليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ ـ كل عضو يريد عرض اقتراح في الجلسة عليه أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومســيون القترح أن بيين شفاهيا الاســباب . فاذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الأعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة إلا أذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة وكل أقتراح لم يوافق علمه ثلاثة أعضاء أورفض بعمد المناقشمة لايمكن تجديده إلا بعمد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل مبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٣ \_ لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أي وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأي عضو آخرأن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ \_ لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أوفي الجلسة الاعتيادية أي المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال

فصـــــل ۲ تومسیون بلدی المحلة الکبری

مسئلة خاصـة بالاعمال البلدية . وكل سؤال من هـذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس فى اليوم السابق للجلسـة على الاقل ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمـادة السابقة

مادة ١٦ \_ اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك ، والرئيس قبل ختام المناقشة أذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليتاكد من أنه أحاط جيدا بالمسئلة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة

والمناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لايجوز الرجوع البها في نفس الجلسة لأى سبب كان

مادة 1۸ ــ لايجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا فىمداولات أوقرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء إلا تأدية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ \_ لايمــوزلأى عضــو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أوالمرافعة بصفة محام فىالقضايا المرفوعة ضد المجاس البلدى

مادة ٢٠ ــ لايجوز لأى شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته ماعدا الأحوال التي يطلب فيها القومسـيونـــ ذلك للحصول على اســــــعلامات أو ايضاحات في الموضوع المتداول فيه نمسسان ۲

المحلة الكبرى

مادة ٢١ \_ يحرر القومسيون محضرا لجاساته يحتوى على أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة واشستركوا في المداولات وعل كافة القرارات الصادرة في توسيون بهمى الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الأصوات التي وافقت على هذه القرارات أولم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسئلة المتداول فها أو بعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضي بمعرفة الرئيس والسكرتير، وتعمل منه ثلاث صور بالعربيــة وبلغة افرنكية وترســل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكر . بيليغ قرارات القومسون إلى الجرائد

## الفصيل الثاني في المأمورية السلدية

مادة ٧٧ \_ اللجنة الدائمــة المنصوص عنها بالمــادة ١٧ مر . قانون ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠ تسمى بالمأمورية البلدية

مادة ٣٣ ـ يرأس المدير المأمورية البلدية وفي حال غيامه أوتعذر حضوره برأسها وكيل المديرية وفي حالة غياب المسدير ووكيل المديرية أوكان لديهما مانع بمنعهما عن الحضور تكون رياسة المأمورية لمأمور المركز . فان غاب هذا أومتعه مانع تكون رياسة المأمورية لأكبر عضويها المنتخبين سنا ويعين بدله فىالمأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٧ من قانون ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠

مادة ٧٤ \_ تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة مناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ ــ اذا خلا مراز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استعفائه يسرع القومسيون في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٦ \_ يمكن لأي عضو من أعضاء القومسيون في أي وقت أن بطلم في أقلام المأمورية على كافة الأوراق التي يطلبها من السكرتير

مادة ٢٧ ــ يحوز للأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو مر القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة فى وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات

مادة ٢٩ ــ وظيفة العضو المنتخب للأمورية البلدية تكون لمـــدة سنةواحدة تبتدئ من أول ينايروتنتهي في ٣١ دسمبر ويجوز اعادة انتخاب هؤلاء الإعضاء

مادة ٣٠ \_ يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ ــ اختصاصات المأمورية البـــلدية هى بنوع خاص الأمور الآتية أولا ــ تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداولة فيها

نانيا \_ البحث فى كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتادات المفتوحة فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتهادات جديدة

ثالث ... النظر في حسابات الميزانية وتقديم الملحوظات

رابع \_ النظر فى المشروعات والتصميات والمقايسات المتعلقة بالأعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة التى تحال عليها من القومسيون لعرضها عليه ثانيا للاقرار عليها

خامسا \_ الدرس التجهيزى فى المسائل القضائية والافتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا \_ الاقتراحات المختصة بالتعيين والترقية ورفت المستخدمين الذين ينقدون مريتاتهم من ميزانية البلدية وكذلك الجزاآت التي توقع على المستخدمين متى تجلوزت ١٤ يوما خصم ماهية أما الانذارات واستـقطاع الراتب عن أقل من ١٥ يوما فتكون من اختصاص رئيس القومسيون

ساجه بر النظر في نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات البلدية ثامنا \_ تنفيذ قرارات القرمسيون طبقا المادة ١٧ من الأمر العالى الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠

مادة ٣٧ \_ يعين الرئيس مستخدمى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة والوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل للمتحان من أعضاء المأمورية ومن منتخبن خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المترشحين الشهادات المقدمة منهم

#### الفصيل الثالث في اللجان الخصوصية

مادة ٣٣ \_ يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية واللجان المحصوصية أو دائمية للنظر في أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتمين عضوا لوضع تقرير عن كل مسئلة والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كتابة للقومسيون نتيجة مداولات هذه الجان ولرئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه الجان وفي هذه الحالة يكون له حق الرياسة ويشترك في المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ \_ يجوز للجان الخصوصية الاستفهام مر. رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي محتاجونها في المسائل المحال درسها عليهم

مادة ٣٥ \_ الأقلام هي أوّلا \_ السكرتارية ثانيا \_ القلم المسالى ثالثا \_ التنظيم والصيانة رابعا \_ النظافة والصحة

فعمــــل ۲ قومسيون بلدى المحلة الكدى

## قلم السكرتارية

مادة ٣٦ \_ السكرتارية تشتمل على الأعمال الادارية والقضائية

مادة ٢٠٧ \_ الأعمال الادارية تشتمل على حميع المخابرات وتحرير محاضر السالت القومسيون والمامورية والمحفوظات وجرد حميع أملاك البلدية من منقول وثابت وعلى المموم حميع الأحوال الغير داخلة ضمن اختصاص الأقلام الأخرى مادة ٣٨ \_ لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبسل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعسد النظر في التقرير المقسدم من المأمورية الا في الأحوال التحفظية أو الاجراك المستعجلة التي يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليسنى له أن يدفع عرب البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضي الأمور المستعجلة

# القلم المالي

مادة ٣٩ ـ يدخل فى أعمال القلم المالى أولا \_ تحصيل الرسوم والعوائد ثانيا \_ قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالثا \_ دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعا ــ حسابات الايرادات والمصروقات والصــنف وكل ما يترتب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدية المــالية بطريقه خصوصية

مادة . ٤ ـــ الصراف مكلف بالصرف والقبض وهو المسئول الوحيد عن حفظ النقود و يجب عليه أن يقدم تأمينا يعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤١ \_ أذونات الصرف يحب أن يبيز\_ بها اسم المستحق ونوع الصرف وسبع ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصسل الخصص له بالميزانيسة

وناريخ التصريح وينبغى أن تكون الأذونات مرفقة بالمستندات المنضوص فسل ٢ عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة مرز رئيس القومسيون فوسيون بلدى المجلة الكبرى وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ \_ السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعا فكل شهر تقريرا عن حركة الخزينة لعرضها على القومسيون وعليمها أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل في الشهو

# قلم التنظيم والصيانة

مادة ۴٪ \_ أولا \_ وضع مشروعات فتحالشوارع واحداث الميادير\_ والمنتزهات وتركيب الكبارى

ثاني \_ صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعييز خطوط تنظيمها والضوايع ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل زوايد التنظيم

ثالثًا \_ مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعًا \_ مراقبة المبانى المتعلقة بالمجلس البلدى وتنمير المنازل خامسا \_ حصر أراضي المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

سادسا \_ ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتعيين الاعمال التي يشتغلون فيها هم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

سابع .. مراقبة الاصطبل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامنــا \_ جميعالأمور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير وأحمال طلمبات الحريق وكافة الأعمال المقتضى اجراؤها للوقاية من الحرايق واشغال الطرق العمومية

والأعمال المطلوبة التي يجريها مهندس القومسيون تكون بمراقبة الرئيس

## قلم الصحة والنظافة

مادة ٤٤ مـ قلم الصبحة والنظافة يشتمل على الرش والكنس ومب شرة الاعمال الخاصة بنظافة المدينة و بالصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والحيانات والسلخانات والمباول العمومية الخ

### الفـــــرع الثامر. قومسيورب بلدى مدينة بو ر ســعيد

فعسسسل ۲ قومسیون بلدی بور سبید

# القانون نمرة ١ الصادر في ٢ ينايرسنة ١٩١١

تظرا للنتائج الراضية التي حصلت فى البنادر التي أنشــــثت فيها القومسيونات البلدية المختلطة من طريقة اشــــتراك السكان فى تحسين بنادرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أغسهم

نمسرة ۸۹ تخ تشكيل قوسيون البلد. بلدى مختلط في بور سعيد الاخ

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان بورسعيد لحصول مدينتهم على نظام بلدى مشابه لقومسيونات البلدية المختلطة الآنف ذكرها

وبناء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

هادة ۱ ـ رخص لسكان مدينة بورسعيد بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستمانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذكل مشروع يؤدى الى تحسين حالة المدينة وتكون له صبغة بلدية

وينشأ فى المدينة قومسيون بلدى مختلط

### ترتيب القومسيون البلدى المختلط

مادة ۲ ــ يؤلف القومسيون البلدى من ستة عشر عضواكما يأتي أولا \_ خسة أعضاء لهم حق العضوية قانونا وهم

- (١) محافظ القنَّال أو وكيل المحافظة عندٌ غيبته بصفة رئيس
  - (ب) مِفتش صحة مدينة بورسعيد أو من يقوم مقامه
    - (ج) أمين كمرك بورسعيد أو من يقوم مقامه
- ( ٤ ) عضوان يمثلان قومبانية الفتال تعينهما هي بموافقة نظارة
   الداخلية

ثانياً ... خمسة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص ثالث \_ خمسة أعضاء أو روبيون يتخبهم الناخبون الاو روبيون بالكيفية فسل ٢ والشروط التي ينص عليها ذلك القرار ويجب أن لايكون بين هؤلاء الخمسة قرسيونيلدى أعضاء أكثر من عضو واحد من جنسية واحدة

> رابعًا \_ عضو واحد يتعفبه مر\_ بينهم وكلاء محال الابداع والتسليم أو شركات الملاحة ويجوز أن يكون هذا العضو وطنيا أو أورو بيا بدون مراعاة البند المنصوص عليه في الفقرة السابقة فيا يختص بجنسية الاوروبيين

> ولأجل تعيين هذا العضو لايجوز أن يحضر أكثر من وكيل واحد عن كل محل من محال الايداع والتسليم أو عن كل شركة من شركات الملاحة

ويجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه المنتخبين نائبا للرئيس يكون له حق العضوية قانونا في المأمورية البلدية

ولنظارة الداخلية أنشيب عنها مندوبا يحضر جميع جلسات القومسيون و يكون رأيه استشاريا

مادة ٣ \_ حق الانتخاب يكون لكل شخص در الذكور نتوفر فيــه الشروط الآتية

أَوْلًا \_ أَن يَكُونَ قَدْ بَلِغَ مِن السن خمسا وعشرين سنة على الاقل

ثانيا \_ أن يكون مقياً فى مدينة بورسعيد أو يكون له فيها محل للاشسغال وأن يكون ممن يدينون فيها على للاشسغال وأن يكون ممن يدينون فيها عوائد أملاك مبنية لا يقل مقدارها عن جنيهبر مصريين فى السنسة أو يكون شاغلا لمسكن فيها لاتقل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنيها مصريا أو يكون رئيسا أو ممثلا لأحد البيوتات المسالية او المحال التجارية أو الصسناعية بشرط أن يدفع قيمة العوائد أو أجرة المسكن المذكورتين

ثالثاً ــ أن يتمهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها رابعاً ــ أن لايكون في أية حالة من حالات عدم الاهليــة المنصوص عليها

رابع - آن ديمون في آية حمه من حدرت صم ، مسيد ... في المسادة الآتية

مادة ٤ \_ ليس للاشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب وهم

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی پور سعید

أؤلا – المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أوالمحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو الشروع في احدى هذه الجنايات أو الجنح أو لأية جناية أو جنحة أخرى تخدش الشرف أو تخل بالاستقامة

ثانيا \_ المحكوم باعلان افلاسهم أو المحجور عليهم في م يمميز النفوا ...

فيمن يجوز انتخابهم

مادة ه ــ لا يجوز لأحد أن يكون منتخبا الا اذاكان ناخبا و يجب أيضا أرت يكون المنتخب (أولا) عارفا القراءة والكتابة (ثانيا) أن يكون مالكا لعقارات في المدينة تبلغ قيمتها خسيائة جنيه مصرى على الأقل أو أشاغلا لمسكن أقل أحرته السنوية أربعون جنيها مصريا أورثيسا أو ممثلا لأحد البيوتات المالية أو التجاربة أو الصسناعية وهو ساكن في مسكن بقيمة الايجار للذكورة أو ممارسا لاحدى الحرف العقلة الحرة

أما من يرشح للانتخاب بصفة وكيل عن عال الايداع والتسليم أو شركات الملاحة فمن الضرورى أيضا أن يكون اسمه واردا فى قائمة الانتخاب ضمن أفرادهذه الفئة ولا يجوز انتخاب المعزولين من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لأى سبب غير التقصير

مادة ٣ ـ وظيفة الأعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون مدتها لأربع سنوات الا أنه بعد انقضاء مدة السنتين الأوليين يصير تغير خمسة من الأعضاء المنتخبين بطريق القرعة و بعد انقضاء السنتين التاليتين يكون تجديد الخمسة الأعضاء الآخرين

و بعدذلك يكون التغيير بالدوروالتسلسل عندانتهاءمدةالعضو يةفى اخوالسنة الرابعة أما العضو الذى يتتخب وكلاء محال الايداع والتسليم أو شركات الملاحة فتذهى مدّة عضويته عند انقضاء السنة الرابعة

ويجوز اعادة انتحاب الأعضاء الخارجين

فصــــیل ۲ قوبسیون بلدی بورسعه مادة ٧ ــ لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصلية أو أن يكورن مستخدما تابعا لاحدى القنصليات بأية صفة كانت

مادة A ـ لا يجو ز لأعضاء القومسيون مطلقًا أن تكون لهم حصة فى المقاولات أو التوريدات التي تحصل لحساب المدينة وكل عضو يخالف ذلك المنع يسقط من وظيفته بمقتضى قوار من النظارة

مادة ٩ ــ كل عضو متخب القومسيون يتخلف عن حضور الجلسات فى ثلاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو لم يقدّم أسبابا مقبولة لمعذرته يجوز اعتباره مستقيلا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٠ ـ بطلان الانتخاب ويسقوط أحد الاعضاء المنتخبين لما لعدم الاهلية أو لعدم ملائمة الوظيفة يصدر بهما قرار من نظارة الداخلية يشار فيه الى أسباب البطلان أو عدم الاهلية أو عدم الملائمة

مادة 11 ـ اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فللقومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين أو الاروبيين أو وكيل عمل الايداع والتسليم (بحسب فئة العضو الذى خلا مركزه) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الأصوات بعد العضو أو الاعضاء المتخبين من الفئة التي هو منها و في حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة في الكشف الشامل نشائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بالفقرة (٣) من المادة التانية من هذا القانون عند ما فيلو مركز أحد الاعضاء الاروبيين

### فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ \_ يجتمع القومسيون مرة في الشهر على الأقل

ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى في ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له أربعة من الاعضاء على الأقل

فصیبل ۲ قومسیونبلدی بورسعید

وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين

وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا

ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل مر... الاعضاء القائمين بوظيفتهم

#### في اختصاصات القرمسيون

مادة ١٣ ــ اختصاصات القومسيون هي :

أقلا \_ تعيين وترقية وفصل العال الذين ينقدون رواتبهم من ميزا بيته وتوقيع العقو بات التأديبية المقررة فى اللوائح عليهم الا مايختص بالخدمة السايرة والشغالة باليومية فانهم يكونون فى جميع شؤونهم تحت نصرف الرئيس

تانيــا \_ تحديد الرســوم الاختيارية ومقدار الحصـــة التى تفرر على أر باب الاملاك الكائنة على حافة الشوارع التى يبلطها أو يرصفها القومسيون أو يشتفل بصيانتها أو ترميمها أو تنويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصى من الاعمال التى يجريها القومسيون

ثالث \_ تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم مر\_ الوسائل لتحصيلها

رابعا \_ ادارة ايرادات المدينة

خامسا \_ اشـخال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتنوير الشوارع والميادين العمومية

سادسا \_ اتخاذ الاجراآت المتعلقة بالتنظيف الصحى فى المدينة كالخاصــة بالمراحيض العمومية والمجاريروالجبانات والأسواق والموالد والمجازر

سابعــا ـــ اشغال المياه

ثامنــا \_ أشغال المطافئ وجميع الاجراآت الخاصة بالحرائق

تاسعاً ــ وضع الميزانية السنوية للمينة من ايرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوى عنها

والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته دون أن يكهن ومسيون بدي في ذلك أي ارتباك للحكومة أو ضمان علمها

> مادة ١٤ ـ اذا قرر القومسيون اجراء أشـــغال غير عادية بالمدينة وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتيادية جازله بعمد مصادقة نظارة الداخلة وموافقة رأى نظارة المالبة أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشغال

> ولا تكون الحكومة ضامنية لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتاط خصوصي

مادة ١٥ ـ الاعمال التي يجريها القومسيون تكون حيما داخلة ضمن الاملاك العموميسة

#### المأمورية البلدية

مادة ١٦ \_ يعين القومسيون في كل سنة مأمورية تؤلف من المحافظ أو من وكيله عنــد غيبته ويكون له حق العضوية قانونا (بصــفة رئيس) ومن أربعــة أعضاء مختارين من بين الاعصاء المنتخبين اثنان منهما وطنيان والآخران أروسان فاذا انتخب القومسيون نائبًا للرئيس فيكون له قانونا حق العضو مة في المأمورية وحينئذ يكون اختيار الثلاثة الاعضاء الآخرين بمراعاة جنسية نائب الرئيس بحيث تكون المأمورية مؤلفة من عضوين وطنيين ومن عضوين أوروبين

وعند تعين أربعـــة أعضاء المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الاعضاء المنتخبين أربعة أعضاء نائبين اثنان منهما وطنيان والآخران أدربيان لينوبوا عن الاعضاء العاملين المذكورين فى حالة تغيبهم أو حصول مانع لهم

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقترح تعيين المستخدمين وتشترك مع الرئيس في حفظ النظام وبالجملة تقوم بكل الآعمال الادارية الا مايختص فقط بتنفيذ الاوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويجوز لمندوب من نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأمه استشاريا

# أحكام عموميـــة

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی در سعد

مادة ١٧ ـ الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الأعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الأفواد و يكاتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الأميرية بواسطة نظارة الداخلية مادة ١٨ ـ يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة 19 \_ يقوم القومسيون بنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لايجوز البت في الاعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية المسامة بحديه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقايسات الخاصة بها

مادة ٢٠ \_ يجوز حل القومسيون فى أى حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخليــــة

مادة ٢١ ـ تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة في الحكومة مادة ٢٢ ـ لايجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ ــ على المحافظ أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعـــد تصديق نظارة الداخلية عليها

و يكون الفرض من هذه اللائحة تعين الشروط التي تسيرعليها أعمال القومسيون والمأمورية سيرا منتظا على أساس القواعد المقررة في هذا القانون

مادة ٢٤ ـ على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

وله أن يصدر بهذا الخصوص كل مايرى لزومه من اللوائح والنصوص التكيلية

فصــــل ۲ توسیون بلدی بورسید نمــرة ۹۰ الانخنایات

والاعمال المالة

القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ٢٥ يناير سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المـــادة ٢٤ مـــــ القانون الصادر فى ٢ ينايرسنة ١٩١١ القاضى بايجاد قومسيون بلدى بمدينة بورسعيد

مادة 1 \_ عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمســـة أعضاء منهم عضوان وطنيانوعضوان أروبيان تحت رآسة المحافظ أو وكيل المحافظةعند غيبته ` وهؤلاء الاعضاء تعينهم نظارة الداخلية و ينتخبون من ضمن أعيان المدينة

#### قائمة الانتخابات

مادة ٧ \_ يبدأ بتحرير قائمتين عموميتين للانتخابات احداهما بأسماء الناخبين الوطنيين والأخرى بأسمىاء الناخبين الاوربيين

وتحررهاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقا لاحكام المسادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر فى ٢ يناير سسنة ١٩١١ وتتخذ الكشوفات المقدمة من المحافظة بموجب دفاترعوائد أملاك المبانى أساسا لتبحرير القائمتين المذكورتين مع اضافة اوحذف ما يلزم

ثم يصيرتحريرقائمة ثالثة تستخرج من القائمتين الأوليين بأسمـــاء وكلاء محال الايداع والتسليم وشركات الملاحة الواردة أسماؤهم بهاتين القائمتين باعتبار وكيل واحد عن كل محل أو عن كل شركة

مادة ٣ \_ بعد تحرير الثلاث القوائم بالطريقة المذكورة يصدير تعليقها بديوان المحافظة سبعة أيام وفى خلال هذه السبعة الأيام يجوز لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج أسماء الاشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم فى قوائم الانتفابات سهوا أو كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسماؤهم بغير حتى أو كانت متعلقة بطلب اجراء أى تصحيح آحر

وبعد مضى تلك المدة لاتقبل أية معارضة فيا يختص بادراج الاسماء وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدمة اليها

قصــــل ۲ قومسیون بلدی بورسعید

وبعد تعديل القوائم (اذا دعت الحال لذلك بناء على قرارت اللجنة) يصبر تعليقها ثانية بديوان المحافظة لمدة سبعة أيام أخرى يجوز فى خلال لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد الأشخاص الذير أدرجت أسماؤهم بغير حق . وبانقضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكما باتا فى هذه المعارضات تعلق القوائم التى تعتبر نهائية وتبقى معلقة مدة ثلاثة أيام على الاقل

وفى هذه المسدة الاخيرة يرسسل للاشخاص المدرجة أسمى أؤهم فى هذه القوائم نسخة من قوائم الانتخابات مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القوائم النهائية الى نظارة الداخلية

#### انتخــــامات

مادة ٤ ـ فى شهو دسمبر من كل سنة يصير مراجعة قوائم الانتخابات بمعرفة اللجنة فتضيف اليها أسمىء الإشخاص الذير\_ حازوا الصدفات المطلوبة قانونا وتشطب أسمىء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القوائم بعد مراجعتها فى كل سنة ويكون النظر فى المعارضات طبقا لما هو مدوّن بالمادة السابعة وترسل صورة من القوائم بعد مراجعتها لنظارة الداخلية مادة هـ يصدر المحافظ قرارا يحدّد فيه المحل واليوم والساعات التى يصير فيها اجراء الانتخابات مع تخصيص جزء من الوقت لانتخاب أحد الاعضاء عن فئة الوكلاء ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام على الاقل قبل حصول الانتخابات و يكون ذلك بواسسطة اعلانات تلصق على باب ديوان الحافظة وفى جهات الملينة وضواحها حسها براه المحافظ

وتوضع المــادة السادسة من هـــنا القرار برمتها فى ذيل تلك الاعلانات بمد قرار المحافظ السابق الذكر

مادة ٦ ـ لا يحوز لأحد غير الناخبين الدخول فى المحــل المعــد للانتخابات أثناء حصولهــا نصسمل ۲ تومسیون بادی بورسمید وفى الوقت المحسدّد لانتخاب النائب عن الوّكلاء لا يجوز دخول غير الاشخاص المكتوبة أسماؤهم فى قائمة انتخاب تلك الفئة

وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبـــل و يسلمونها للجمنة الاتتحاب داخل ظروف مقفلة

وتعين بهذه النذاكر أسماء المرشحين المنتجبين بوضوح مع البيانات المذكرة بكشف الناخبيز على قدر الامكان ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الامرة واحدة فاذا أدرج أحد الاسماء أكثر من مرة فى تذكرة واحدة فلا يحسب الامرة واحدة

وحين الانتخابات العمومية يقترع الناخبون الوطنيون على الخمسة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترع الناخبون الأروبيون على الخمسة الاعضاء المراد انتخابهم من الأروبيين

لايجوز للوكلاء فيها يتعلق بانتخاب النائب عنهم أن يقترعوا الا على شخص وارد اسمه في قائمة فئتهم

ويبقى الاقتراع مفتوحا من|الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الرابعــة بعد الظهر الا اذا ورد فى القرار القاضى بالاجتماع نص يخالف ذلك

وفى الانتخابات العموميسة توضع تذاكر الاقتراع فى انامين احدهما للوطنيين والثانى للا رو بيين بحضور الرئيس وتوضع تذاكر اقتراع فئة الوكلاء فى اناء خاص بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين بدفتر بعد أن يتحقق حسب الحالة من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين العمومية أو بقائمة الوكلاء وفلك قبل وضع التسذكرة فى الاناء ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام المقترع

. مادة ٧ \_ بجرد اقفال الاقتراع لكل من فثى الناخبين لاتقبــل أية تذكرة لأية فئة وعند نهاية حمليات الاقتراع تستخرج التذاكر مرف الآنيــة المذكورة و يضاهى عددها على عدد المقترعيز\_ من كل فئة ثم تحرر ثلاث قوائم احداها

فصــــــل ۲ نومسیون بلدی بورسعید

للوطنيين والتانية للاوربيين والثالثة للوكلاء مبينا فيها عدد الاصوات التي نالهاكل واحدمن المترشحين ويكون ترتيب المنتخبين بالابتداء بمن نال أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء الجمنة على القوائم المذكورة ثم ترفق بمحضر جلسة الانتخابات وترسل مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية ايام معجميع الأوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى بانتخاب الشخص أو الأشخاص المرشحين الواردة أسماؤهم في ذلك الكشف

هذا وفيا يحتص بالتخاب الاعضاء الأروبيدين يلاحظ أنه أذا وقع الانتخاب على الشين أو أكثر من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر الافى المترشح المتحصل على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الأصوات بعده سواء كان عضوا واحدا فأكثر من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات باعتبار عضو واحد من جنسية واحدة

فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فاكثر فعلى اللجنة استدعاؤهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الاربع والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضرهؤلاء المرشحون بناءعلى هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع الجينة في عمل القرعة على أى حال في الزمان والمكان المحدّدين وتحكم الجينة في نفس الجلسة و بصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عليات الانتخابات وتصدر الاحكام بالاغلية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال جسيم تحفظ تظارة الداخلية لنفسها الحق في الناء الا تتخابات جميعها أو بعضهاأو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون مادة ٨ \_ تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المحافظة وترسل نسخة من هذا الفائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

## الميزانية والحسابات والاشغال

مادة ٩ ـ تكتون ميزانية ايرادات القومسيون البلدى من

- (١) الاعانة السنوية المنوحة من الحكومة
  - (۲) الاعانات الاخرى التي قد ينالهـــا

فعـــــــل ۲ قومسیون بلدی بورسمید (٣) متحصل الايرادات الناتجة من الرسوم والموائد المنصوص عنها فى القانون
 النظامى للبلدية

(٤) موارد المدينة الخصوصية

مادة ١٠ ــ (١) تعمل الميزانية العمومية بمقتضىالنموذج المصدّق عليه من نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية و يجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصاتين عن بعضهما تمام الانفصال

(٢) يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أفل من الايرادات الاعتيادية أو أن توازى مبلغها على الاكثرو يكون الحال كذلك بالنسسة لليزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج فى المصروفات الاعتيادية اعتباد لغمير المنظور والمصروفات اللائرية

(٣) يدرج في الميزانية الاعتبادية ماياتي :

أ وَلا \_ فى باب الايرادات الاعتيادية الايرادات التى لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والاعانات الاخرى التى تمنح للدينة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن عوائد اشغال الطريق العمومية وإيرادات الحجزر وتنقسم هذه الايرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

ثانياً \_ فى باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التى لها صفة مستديمة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

ويدرج في الميزانية غير الاعتيادية مايأتي

أولا ــ فى باب الايرادات غير الاعتيادية الايرادات الناتجة من وفورات الاعوام الساقــة وتبرعات المصــالح والافراد وبوجه العموم كل الإيرادات التى ليس لهــا صفة مستديمة وسنوية

ثانيا \_ فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التى تستعمل لزمن غير محدود كطلمبات الحرائق والرش وسلالم الاغاثة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی بورسعید

مادة ١١ ــ الاقساط السنوية التي تدفع لنظارة المالية لسداد مايستدينه القومسيون من السلفات يكون توريدها تحت عنوان مخصوص فىالفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الأحوال

فاذا كان التسديد بميعاد خمس سنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط السنوية في مصر وفات الميزانية غير الاعتبادية وإذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى في المصروفات الاعتبادية

مادة ١٣ ــ توضع الميزانيـة لمدة اننى عشر شهوا تبتدئ مر\_ أول يناير وتتنهى في ٣١ دسمبر من كل سـنة ويقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصـديق نظارة الداخلية عليها

مادة ١٣ ــ لايجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

مادة ١٤ ــ تكوير تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد فى حسىاب مخصوص يقابّم فى كل شهر الى أدارة عموم الحسابات بنظارة المسالية ومعه الأوراق والمستندات المؤيدة له

و يعرض على القومسيون فى كل جلســـة كشف بييـــان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشوف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ ــ رسوم ومقايسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ ـ تلني جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار

فعسستل ۴ تومسیون بلدی دارسعید

## القرار الصادر من قومسيون بلدى مدينة بور سعيد في ٢٦ مايو سينة ١٩١١

بعد الاطلاع على المـــادة ٢٣ من الأصرالعالى الصادر فى ٢ يتايرسنة ١٩١١ نمـــرة ٩٦ اللائحة الداخلية لأعمال المجلس البلدى توضع كما يأتى اللائمة الداخلية لأعمال المجلس البلدى توضع كما يأتى

# الباب الأول

#### فى القومسميون البلدى

مادة ١ ــ يجتمع القومسيون فى جلسة اعتيادية فى يوم السبت الأول من كل شهر فى الساعة الرابعة بعــد الظهر فاذا وافق يوم السبت المذكور يوم عيد أو بطالة عمومية فيكون السبت الثانى من الشهر

مادة ٢ - كشف المسائل يرسل الى أعضاء القومسيون بمحل اقامتهم قبل انعقاد الحلسة بثلاثة أيام على الأقل ويشتمل الكشف المذكورعلي ماياتي

أولا \_ المسائل المبينة في المادة الخامسة من هذه اللائحة الداخلية

ثانيا \_ المسائل التي صار تأجيل المناقشة فيها الى جلسة مقبلة

ثالثا سكل الاقتراصات المقدّمة بالكتابة وموقع عليها من عضوين على الأقل ويكون رئيس القومسيون استلمها قبل انعقاد القومسيون بسبعة أيام على الأقل وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة غير اعتبادية يجب أن تمستمل أوراقى الدعوى للحضور على الأمور التي أوجبت انعقاده وعلى ذكر مناعة ومكان الاجتماع وترسل الى الأعضاء قبل ميعاد الجلسة باربع وعشرين ساعة على الأقل

ولا يتداول القومسيون في مسائل غير المذكورة بجدول أعمال الجلسة الا في الحالة المنصوص غنها في المسادة (١٣)

مادة ٣ ــ تفتح الحلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من أعضاء القومسيون قاذا مصى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدث ولم يجتمع من الأعضاء العدد القانوني تؤجل الحلسمة الى يومين هلي الأقل والى ثمانية أيام

٢ . ا بورسميد

على الأكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للاعضاء وتنحصر مداولة الجلسة توسيون بدى الحديدة على المسائل الواردة في جدول أعمال الحلسة المؤجلة

مادة ٤ ــ يعــقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسهــا ويقفلها وله وحده حفظ نظام الحلسة

مادة ٥ \_ عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتبر محاضر جلسات المأمورية واللجان الخصوصية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الأخيرة ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التلغرافات والخطابات والعرائض المختصة به ثم يعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا كما قضته المادة (١٤) من القرار الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩١١

مادة ٧ \_ يسوغ لأعضاء القومسيون فيأثناء المداولات أن يتكاموا باحدى اللغات الأوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتيرأن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

مادة ٧ ــ ليس لأحد من الأعضاء أن يتكلم الا بعــد الاستئذان ويراعى في التصريح الأولوية في الطلب وللعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الحارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ ــ يوجه العضو خطابه للرئيس دائمًــا ولا يجوز ايقـــاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه الا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

والرئيس أن ينبه العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أولم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع المطروح للبحث أو تكلم في الشخصيات

والعضو الذى ينبه مرتين ولم يكترث فللرئيس أن يستشير الأعضاء لمعرفة مااذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لغاية نهاية الحلسة

مادة ٩ \_ يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الأصلي في المعارضات المختصة بجدول الحلسة وفى التنبيه الى مراعاة النظام وفى جواز المناقشة مر\_\_\_ عدمه وفى طلب التأجيل واقتراحات التمديل مادة ١٠ \_ يجوز للقومسيون أن يقسرر خصوصاً فيما يختص بالنظامات نسل ٢ والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الأصوات تتحصر أو لا في مجمل الاقتراح توسيون بلدى ثم فى مفرداته

مادة 11 - الأعضاء الذي يريدون ادخال تمديلات يجب عليهم عرضها كتابة مادة 11 - كل اقتراح يجب أن يقدم للرئيس قبل ميعاد الجلسة بسبعة أيام ويجوز مع ذلك تقديم اقتراحات بالجلسة غير أنه في هذه الحالة تقدم للرئيس بالكتابة بمضاة من المقترح وللقترح أن يشرحها شسفاها بعد تلاوتها مع بيان الأعضاء الإسباب التي دعته لهذا الاقتراح فاذا وافق على الاقتراح أربعة من الأعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات الاعتبادية المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالا وكل اقتراح لم يوافق عليه أربعة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من تمانية أعضاء على الأقل مبينا فيه الأسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة 18 ـ لكل عضو أن يوجه سؤالا للرئيس خاصب بالأعمال البلدية وكل سؤال من هسذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس فى اليوم السابق المجلسة على الأقل ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة الخامسة وللرئيس أن يجاوبه عليه فى الحال أو فى الجلسة الاعتبادية المقبلة

مادة ١٥ \_ . يجوز للرئيس ايقاف الجلسمة متى شاء من نفسه أو بنساء على طلب مستوف مبنى على أسباب من أحد الأعضاء يوافق عليه القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الايقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ ـ اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك وللرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك أن يستشير القومسيون ليناً كد من احاطته جيدا بالمسئلة فان لم توافق الإغلبية تستمر المناقشة

فعسل ۲ قومبیون بلدی بورسعید

والمناقشة التي تقور ختامها بعد الاقتراع لايجوز الرجوع اليها فى نفس الجلسة لاى سببكان

مادة ١٧ ـــ المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعسل الجلواب عليها ممكنا بنعم أو لا وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون شــفهيا ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراعات التي نتعلق بالمستخدمين أو اذا طلب الاقتراع السرى اثنان من الأعضاء

مادة 1۸ ــ لأيجوز لأعضاء القومسيون أن يستركوا في مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء الا لتادية الإستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة 19 ـ لايجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع على القومسيون أو المرافعة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى مادة ٢٠ ـ لايجوز لأى شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته ماعدا الأحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ ــ على السكرتير تدوير... مذكرة لكل جلسة باللغتين العربيــة والفرنسية تشتمل على الفرارات التي أصــدرها المجلس في تلك الجلسة وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالى للجلسة

مادة ٢٧ \_ يحرر لكل جلسة من جلسات القومسيون محضر يحتوى على أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسسابها وعدد الأصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتسداول فيها و بعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والتصديق عليه يوقع عليه من الرئيس والسكوتيروترسل منه ثلاث صور بالعربية والفرنسية الى نظارة على عضو في الداخلية في بحر أسبوع من تاريخ الجلسة وترسل صورة منه أيضا لكل عضو

فصسمل ۲ قومسیون بلدی بورسعید

#### الباب الثانى فى المأمـــورية البلدية

مادة ٢٣ ــ يرأس المحافظ المأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المحافظة وفى حال غياب المحافظ ووكيله أوكان لديهما مانم يمنمهما عن الحضور تكون رآســة المأمورية لوكيل القومسيون اذاكان معينا والاكانت الرآســة لأكبر الاعضاء المنتخبين ويكمل اذا عدد أعضاء المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة (١٦) من دكريتو ٢ ينايرسنة ١٩١١

مادة ٢٤ ... تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل فى كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كاما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ ــ اذا خلا مركز عضو فى المأمورية بسبب وفاته أو اســتعفائه فينتخب القومسيون من يخلفه فى أقل جلسة اعتيادية

مادة ٢٦ ـ يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون فى أى وقت أن يطلع فى أقلام المأمورية على كافة الأوراق التي يطلعها من السكرتير بعــــد الحصول على اذن من الرئيس

مادة ۲۷ ــ يجوز للأمورية أن تدعولحضورجلساتها أىعضو من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة من وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات مادة ۲۸ ــ لاتكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس وأربعة من الاعضاء

مادة ٢٩ ـــ وظيفة العضو المنتخب لأمورية تكون لمدة سنة واحدة تبتدئ من أقل ينايروتنهمي في ٣١ ديسمبرويجوز اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

مادة ٣٠ ـ اختصاصات المأمورية هي

أوّلًا \_ تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداولة فيها

ثانيا \_ البحث فى كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتهادات المفتوحة فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتهادات جديدة

فصـــــــل ۲ قومسیون بلدی بورسعید

ثالثا \_\_ النظر فى الحسابات السنوية وتقديم الملحوظات عنها رابعا \_ النظر فى المشروعات والترميمات والمقايسات المتعلقة بالاعمال المقتضى عرضها على القومسيون

خادسا ــ الدرس التجهيزى فى المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا ــ الافنراحات المختصة بتعيين وترقيـة ورفت المستخدمين الذين ينقدون مرتباتهم من ميزانية البلدية و بالعقوبات التأديدية التي توقع على مستخدى البلدية متى تجاوز قطع المــاهية مدة خمـسة عشر يوما أما الانذار وقطع المــاهية لمدة لاتزيد عن الخمسة عشر يوما فيمكن الحكم فيها بمعرفة الرئيس

سابعا \_ النظر في نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات البلدية

ثامنا \_ تنفيــذ قرارات القومسيون طبقاً للفقرة الاخيرة من المــادة (١٦) من دكريتو 7 ينايرسنة ١٩١١

مادة ٣١ \_ يعين الرئيس المستخدمين بناء على اقتراح المأمورية والوظائف الثابتة أو التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن شخصين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات المقدمة منهم

مادة ٣٣ ــ وللقومسيون أن يعين أيضا من بين أعضائه لجانا مخصوصة ومؤقتة لبعض الأمور الحصوصية أو التحقيق و يجوز أن يدخل فيها أعضاء من المأمورية مادة ٣٤ ــ تتخب كل لجنــة رئيسا لها من بين أعضائها وتعيزـــ عنــد نصــــل ٢ الاقتضاء عضوا لوضع تقرير للقومســيون بنتيجة مداولاتها ولرئيس القومسيون نومــيون بلدى الحق فى حضور جلسات المجان ويكون له فى هذه الحالة حتى الرّاسة ويشــــترك بورسعيد فى المداولات يصفة استشارية

> مادة ص \_ يجوز للجان الاستفهام من رئيس القومسيون عر كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليها

> > الباب الثالث أقلام القومسيون

> > > مادة ٣٩ ـ الاقلام هي السكتارية الهندسة والتنظيم النظافة والصحة

مادة ٧٧ \_ السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والقضائية والاعمال المــالية للقومسيون

مادة ٣٨ ــ الاعمال الادارية تشتمل على جميع المخابرات وتحرير محاضر الجلسات والمحفوظات وجرد جميع الاملاك البلدية من منقول وثابت وعلى العموم جميع الامور الغير داخلة ضمن اختصاص الاقلام الاخرى

مادة ٣٩ ـ لا يجوز البلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها و بعد النظر في التقرير المقدم مر المأمورية الا في الأحوال التحفظية والاجرا آت المستعجلة التي لا يجوز الرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضى الامور المستعجلة

فصــــل ۲ قوصیون بلدی بورسعید

مادة . ٤ \_ يدخل فى الأعمال المالية أولا \_ تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا \_ قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالث \_ دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

مادة ٤١ \_ الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤول الوحيد عن حفظ القود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤٢ ــ أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار الميلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الاذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٣٣ ــ السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعا فى كل شهر تقريرا عن حركة الخزيسة لعرضــه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الاتحل فى الشهر

# الهندسية والتنظيم

مادة ٤٤ \_ يدخل فى أعمال هذا القلم أولا \_ مشروعات فتح الشوارع والطرق وتسميتها

ثانيا \_ تحرير رخص اشغال الطريق

ثالث) \_ تقر يرخطوط التنظيم والنظر في طلبات البناء والرخص المتعلقة بها ووضع مشروعات الميادين والحدائق

رابعًا \_ مراقبة العارات المبنية أو الجارى بناؤها وتقرير الهدم والترميات

فصــــل ۲ قومسیون بلدی بورسیید خامسا \_ صيانة الطرق ورصفها بالمكادام وتبليطها والمسائل الخاصة بضوائع أو زوائد التنظيم

سادسا ــ أعمال الطرق على العموم والرخص الخاصة بها

سابعًا \_ ملاحظة مبانى البلدية وتتمير المنازل

ثامنا ... حصر أراضي المجلس وتسويرها أو تأجيرها أوبيعها

تاسع \_ ملاحظة الشغالة وتعيين أعمالهم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشفيل

عاشرا ـــ ملاحظة الاعمـــال العامة بالمدينة والتى تهم البلدية كالمياه والانارة وملاحظة الاعمال الميكانيكية التابعة للبلدية

#### النظافـــة والصحة

مادة 20 \_ تستمل على ملاحظة الكنس والرش ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة المدينة و بالصحة وملاحظة الاسواق والجانات والسلخانات والمباول العمومية

## الفرع التاسيع قومسيون بلدى بندر المنيا

فسسل ۲ تمسرة ۹۲ تشكيلةومسيون بدى تختلط في سدر المنا

القانون نمـــرة ٦ الصادر في ١٩١٩ ابريل سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢٩ ديسمبر ســـنة ١٨٩٤ بانشاء مجلس محلى ببندر المنيا وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس

و النظر للنتائج الراضية التي حصلت فىالبنادر التى أنشئت فيها القومسيونات الحلية المختلطة من اشتراك السكان فى تحسين سادرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم

وبعد الاطلاع على الطلب المقدّم من سكان المنيا لحصول بندرهم على نظام مشابه لنظام باق القومسيونات البلدية المختلطة

وبناء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس المديرية

مادة 1 \_ رخص لسكان بندر المنيا بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستمانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذكل مشروع يؤدّى الى تحسين حالة البندروتكون له صبغة بلدية

وينشأ فى البندر قومسيون محلى نحتلط يكون تشكيله واختصاصه كما هو ميين فيا بعــــد

## تشكيل القومسيون

مادة ٢ ــ يؤلف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم أولا ( أ ) المديرأو وكيل المديرية عند غيته بصفة رئيس

(ب) مُفتش مبانى الحكومة أو مندو به } أعضاء لهم حق العضوية قانونا (ج) مفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه }

ثانياً \_ أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبوب الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص فصـــــل ۲ قومسیون،بلدی المنیــا و يجب أن يكون ضمن هؤلاء الاربعة أعضاء عضو ينتخبه الناخبون من بين تجار الصادرات الوطنيين وآخرمن بين تجار الواردات الوطنيين

ثالث) ـــ أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور

و يجب أن يكون ضمن هؤلاء الاربعة أعضاء عضو ينتخبه الناخبون من بين تجار الصادرات الأورو بيين ومع تجار السادرات الأورو بيين ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضو بن أوروبيين منتخبين من جنسسية واحدة فى القوسيون

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تنتدبه النظارة المذكورة حضو ر جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ \_ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور تتوفرفيه الشروط الآتيــــة

أولا ــ أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الاقل

ثانيا \_ أن يكون مقيا فى بندر المنيا منسذ سنتين على الأقل أو أن يكون له فيه على للاشغال وأن يكون فه أخله على المنظال وأن يكون فى الحالتين ممن يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنهين مصريين فى السنة أو يكون ساكنا فى محل لاتقل أجرته السنوية عن أربعسة وعشرين جنها مصريا أو يكون رئيسا أو وكيلا لأحد المصارف المالية أو المحالة التي تدفع قيمة الموائد المذكورة أو تشسفل سكتا أجزاء القيمة المبينة أعلاه

ثالثا \_ أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها

مادة ٤ ... ليس للاشخاص الآني بيانهم حق الانتخاب وهم

فصـــــل ۲ قومسیون.بلدی المئیــا

أولا \_ المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب السرقة والنصب أو خيانة الامانة أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب أوالرشوة أو الشروع فى احدى هذه الجنايات أو الجنح أو لاية جناية أو جنحة أحرى تخدش الشرف أو تخل بالاستقامة

ثانيا \_ المحكوم باشهار افلاسهم وكذلك المحجور عليهم

## فيمن يجوز انتخابهم

ماده . \_ لايجوز لأحد أن يكون منتخبا الا اذا كان ناخبا ويجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا القراءة والكتابة

ومن الضرورى كذلك لمن ينتخب بصفة تاجرصادرات او واردات أت يكون اسمه واردا في قائمة الانتخابات ضمن أفراد احدى هاتين الفنتين

مادة 7 \_ وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسبون تكون مجانبة وتكون مدتها أربع سنوات وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضاء القومسسيون عدا الذين لم حق العضوية قانونا وبعد انقضاء مدّة السنتين الاوليين يصير تعيين الاعضاء ألخارجين بطريق القرعة ثم يكون التغسير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية في آخرالسنة الراحة

ويجوز اعادة انتخاب أى عضو من الأعضاء الخارجين

مادة ٧ \_ لا يحوز لأحد أعضاء القومســـون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيلا لقنصلية أو أرـــــ يكون مستخدما تابعا لاحدى القنصلات بأبة صفة كانت

مادة ٨ ــ لايجوز لأعضاء القومسيور ... مطلقا أن تكون لهم حصة فى المقاولات أو التوريدات التى تحصل لحساب البندر وكل عضو خالف ذلك المنم يسقط من وظيفته بمقتضى قوار من النظارة مادة ٩ ــ كل عضومنتخب يتخلف عن حضور جلسات القومسيون ثلاث فعسل ٢ مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدم أسسبابا مقبولة توسيون بدى المبادرة يجوز اعتباره مستقيلا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء النيا الأعضاء الحاضرين

مادة . ١ . بطلان الانتخاب وسقوط أحد الأعضاء المنتخبين اما لعــدم الأهلية أو لعدم ملائمة الوظيفة يصدر بهما قرار من نظارة الداخلية يشار فيه الى أسباب البطلان أو عدم الأهلية أو عدم الملائمة

مادة 11 \_ اذا خلا مركز أحد الأعضاء لأى سبب كان فلقومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين أو الارو بيون أو تجار الواردات أو تجار الصادرات ( بحسب العضدو الذى خلا مركزه ان كان وطنيا أو أرو بيب أو تاجر الوردات أو تاجر الصادرات ) ممر يكون قد حاز أثناه الانتظابات أكثر الأصوات بعد الأعضاء المتعجبين من الفئة التي هو منها وفي حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة في الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة الثائشة من المادة الثانية من هذا القانون عند مايخلو مركز أحد الأعضاء الأرو بيين

## في اجتماعات القومســـيون ومفاوضاته

مادة ١٢ ــ يجتمع القومسيون مرة في الشهر على الأقل

ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل

وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين

وعند تساوى الآواء يكون صوت الرئيس مرجحا ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل مرس الأعضاء

ولا تدون القرارات صحيحه الا بحصور النصف على الاهل مر. الاعتم القائمين بوظيفتهم

## في اختصاصات القومسيون

أ وَ لا \_ تمين وترقية وفصل العال الذين ينقدون رواتبهم من ميزانيته وتوقيع العقو بات التاديبية المقررة فى اللوائح عليهم الا مايختص بالخسدمة السايرة والشغالة باليومية فانهم يكونون فى جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانيا \_ تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصــة التي تقرر على أرباب الأملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يبلطها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل بصياتها أو ترميها أو تنو يرها وعلى العــموم كل مر\_\_ تعود عليهم فائدة بنوع خصوصي من الأعمال التي يجربها القومسيون

ثالث \_ تقوير طريقة تحصيل الرسوم والموائد وما يازم من الوسائل لتحصيلها رابع \_ ادارة ابرادات البندر

خامسا \_ اشغال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتنوير الشوارع والميادين العمومية

سادسا \_ اتخــاذ الاجراآت المتعلقة بالتنظف الصحى فى البندركالخاصسة بالمراحيض العمومية والحجاريروالجبانات والأسواق والموالد العمومية والمجازر

سابعا \_ أشغال المياه

ثامنــا \_ أشغال المطافى وجميع الاجراآت الخاصة بالحرائق

تا سعا \_ وضع الميزانية السنوية للبندر من ايرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوى عنها

عاشرا \_ وأخيراكل الأعمـــال الاخرى التي لهـــا صـــبغة بلدية ممــا تكلف نظارة الداخلية القومسيون بها

والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون أن يكون فى ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمــان عليها فصــــــل ۲ قومسيون بلدى المنيــا خســــل ۲ قومسیونبلدی المنیــا مادة 18 \_ اذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتبادية جاز له بعسد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الأشغال ولاتكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذاكان هناك اشتراط خصوصي

مادة ١٥ ــ الأعمـــال التي يجريها القومســيون تكون حتما داخلة ضمن الأملاك العمومية

## في المأمورية البــلدية

مادة ١٦ ـ يعين القومسيون في كل سنة مأمورية تؤلف من المدير أو من وكيل المديرية عنــد غيبته ويكون له حق العضوية قانونا (بصسفة زئيس) ومن عضــوين أحدهما وطنى والآخر أروبي يختارهما القومســيون من بين الأعضاء المتخبين

وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بينالأعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآحرأروبي لينو با عرب العضوين المذكورين في حال تغييهما أو حصول مانع لها

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقترح تعيين المستخدمين وتشـــترك مع الرئيس في حفظ النظام وبالجمــلة تقوم بكل الإعمـــال الادارية الا مايتعلق بتنفيذ الأواص والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويجوز لمفتش أو لمندوب نظارة الداخلية حضرور جلسات المأمورية ويكون رأمه استشار با

# أحكام عموميــــة

مادة ١٧ ـ الرئيس هو النائب الوحيد عر في القومسيون في جميع الأعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد ويكاتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الأميرية بواسطة نظارة الداخلية

فصـــــل ۲ قومسیون بلدی المنـــا

مادة ١٨ – يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها

ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخليـــة

مادة ١٩ \_ يقوم القومسيون بتنفيذ الأعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لايجوز البت فى الأعمال التى تزيد جملة نفقاتها لغاية اتمـامها على مبلغ مائتى جنيه مصرى الا بعــد اقرار نظارة الداخليــة على الرسوم والمقايسات الخاصة بها

مادة ٢٠ ــ يجوز حل القومسيون فى أى حالة كانت بقرار يصدرمن ناظر الداخليــــة

. مادة ٢١ بـ تكوّنُ ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة في الحكومة مادة ٢٢ بـ لايجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ – على المدير أن يضع لائحة داخلية للممل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية طيها ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها أعمال القومسيون والمأمورية سيرا منتظا مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون وعلى الحصوص مادة ٢٤ – تلنى جميع الأحكام المخالفة لحسذا القانون وعلى الحصوص الأحكام المدونة بالقرار الوزارى الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ والقرارات التي صدرت فيا بعد بتعديله أو تكيله

ومع ذلك فان المجلس المحلى الموجود الآن ببندر المنيا يستمر فى أعماله الى أن يحل محله القومسيون المحلى المختلط الصادر بشكيله هذا القانون

مادة ٢٥ ــ على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

وله أن يصدركل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكيلية

قصــــــل ۲ تومسیون بلدی المنیــا القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ١٠ مايو سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المـــادة (٢٥) منالقانون الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩١١ القاف , بايجاد قومسيون بلدى مختلط ببنمر المنيا

مادة 1 \_ عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوان نمسرة ٩٣ منهم وطنيان وعضوان أوروبيان تحت رياسة المديرأو وكيل المديرية عندغيته والاعمال المالية وهؤلاء الأعضاء تعينهم نظارة الداخلية و يتخبون من ضمن أعيان البندر

#### قاتم\_ة الانتخابات

مادة ٢ ـ يبدأ بتحرير قائتين للانتخابات احداهما بأسماء الناخبين الوطنيين والأخرى بأسماء الناخبين الاوروبيين وتحررهاتان القائمتان بمعرفة الجمنة طبقا لأحكام المادتين ٣ و ع من القانون الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩١١ و تتخذ الكشوف المقدمة من المديرية بموجب دفاترعوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير القائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف مايازم

ونتضمن كل من هاتير القائمتين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلين عن بعضهما بحيث يكون كل فريق منفصلا عن الآخر

وفيها يتعلق بقيد الأسماء فى فائمتى الانتخاب لهاتين الفتتين الحصوصيتين يكون كل من ترد اليه بالجملة و بكيفية منتظمة بضائع أو أصناف غذائية برسم البندر أو داخلية القطر يعتبر تاجرا فى الواردات وكل من يصدر بالجملة و بكيفية منتظمة بضائم أو أصنافا غذائية خارج البندر يعتبر تاجرا فى الصادرات

ويعتــبركالتجار مديرو شركات المساهمة والمديرون الوكلاء عِــــــ الشركات التجارية الذين لهم محل ببتدر المنيا

ولا يجوز ادراج اسمىاء الاشخاص الحائزين لصمةى تجار الصادرات وتجار الواردات معا بحسب البيان السابق الا فى احدى هاتين الفنتين وعليهم بيان رغبتهم فى ادراج أسمائهم فى قاتمتى الانتخابات بصفة تجار واردات أو تجار صادرات

نمــــل ۲ المنيا

مادة ٣ \_ بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصدير تعليقهما بديوان نومسيون بلدى المديرية سبعة أيام

وفى خلال هذه السبعة الأيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج أسمىء الأشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم فى القائمة أو في الفئات المخصوصة سهوا أو كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسماؤهم بغيرحق أوكانت متعلقة بطلب اجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضى تلك المدّة لاتقبل أية معارضة فيما يختص بادراج الاسماء وتجتمع اللجنة فيظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدمة اليها وبعد تعديل القائمتين ( اذا دعت الحال لذلك بناء على قرارت اللجنة ) يصير تعليقهما ثانية بديوان المديرية سبعة أيام أخرى يجوز فى خلالها لأصحاب الشأرين تقديم معارضاتهم ضــد الأشخاص الذين أدرجت أسماؤهم بغيرحق وبانقضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكما باتا في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين وتبقيان معلقتين مدّة ثلاثة أيام على الأقل

وفى هـــذه المدَّة الأخيرة يرسل للاشخاص المدرجة أسماؤهم في هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الاوروبيين ان كانوا أوروبيين أو من قائمية الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

#### الانتخب بات

مادة ٤ \_ في شهر دسمبر من كل سنة يصبر مراجعة قائمتي الانتخابات بمعرفة اللحنة فتضيف البهما أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا وتشطب اسماء المتوفين والأشخاص الذبن فقدوا الشروط المطلوية

وتعلق القائمتان بعد مراجعتهما ويكون النظر في المعارضات المقدمة طبق لما هو مدوّن بالمادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما لنظارة الداخلية

> وتوضع المـــادة السادســـة من هذا القرار بريتها فى ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المديرالسابق الذكر

> مادة ٣ \_ لايجوز لأحد غير الناخبين الدخول فى المحل المعد للانتخابات أثناء حصولها

> وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبـــل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة وتعلن بهذه التذاكر أسماء المرشحين المتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

> ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الا مرة واحدة فاذا أدرج أحد الأشماء أكثر من مرة فى تذكرة واحدة فلا يحسب الامرة وإحدة

> ويقترع الناخبون الوطنيون على الأربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترع الناخبون الاوروبيون علىالاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من|الاوروبيين

> ويجب على كل من الفريقين أن ينتخب من ضمن الاربعـــة الاعضاء المراد انتخابهم واحدا على الأقل من تجار الواردات وآخرعلى الأقل منتجار الصادرات

واذا قدّمت تذكرة الانتخاب وعليها ثلاثة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات أوالصادرات فيشطب الاسم الثالث وإذا قدّمت تذكرة انتخاب وعليها أربعة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار السادرات فيشطب الاسم الأخير والاسمان الأخيران المكتوبان بغير حق وذلك على حسب الأحوال و يكون البدء بشطب الاسم الأخير المندرج بنسير حق ثم اللاسم الذي قبله اذا اقتضت الحال

ويبقي الاقتراع مفتوحا منابتداءالساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ماقبل

ت ... وي بعد سرون سسمس ال نوسيون بلدى الفروب بساعة الا اذا ورد في القرار القاضي بالاجتماع نص يحالف ذلك المنبأ وتوضع تذاكر الاقتراع فىاناءين أحدهما للوطنيين والثانى للاو روبيين بحضور الرئيس في نفس الحلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبلوضع التذكرة فىالاناء ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترع

مادة ٧ \_ بجرد اقف ال الاقتراع لاتقبسل أية تذكرة وعند نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التذاكر من الانآءين المذكورين ويضاهي عددها على عدد المقترعين ثم تحرر قائمتان احداهم الوطنيين والثانية للاوربيين مبينا فيهما عدد الاصوات التي نالهـــاكل واحد من المترشحين مع الاشـــارة أمام اسمه بأنه مدرج بقائمة الانتخابات بصفته مر تجار الواردات أو الصادرات ويكون ترتيب المشخبين بالابتداء عن نال أكثر الأصوات

ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترفقان بمحضر جلسة الانتخابات وترسلان مباشرة لنظارة الداخلية فىظرف ثمانية أياممع جميع الأوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى أولا بانتخاب المرشح من تجار الواردات والمرشح من تجار الصادرات اللذين حازا أكثر الاصوات وبعد ذلك ينادى بانتخاب المرشحين الاثنين الاولين الوارد أسمهما في تلك القائمة بعدالتاجرين المذكورين هذاوفها يختص بانتخاب الاعضاء الاوروبيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اثنين من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثرالا في الاثنين المتحصلين على أكثر الأصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثرالاصوات بعدهما سواءكان عضوا واحدا فاكثر من المرشحين الآخرين من أىجنسية أخرى ممن يكونون قدنالواأكثر الأصوات فاذا تساوت الأصوات بين اثنين من المرشحين فأ كثر فعلى اللجنة استدعاؤهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها فىنتيجة الانتخاب وذلك فىظرف الأربعة والعشر بن ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع اللجنة في عمل القرعة على أي حال في الزمان والمكان المحدين

فصیسل ۲ قوصیون،بلدی المنیا وتحكم اللجنة فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فى جميع الاشكالات التى تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الأحكام بالأغلبية وتذكرفي المحضر

ومع ذلك ففى حالة حصول اخلال جسيم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في الغاء الاتتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانور.

مادة ٨ ــ تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المديرية

وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

الميزانية والحسابات والأشمغال

مادة ٩ ـ تكون ميزانية ايرادات القومسيون البلدى المختلط من :

أؤلا \_ الاعانة السنوية المنوحة من الحكومة

ثانيا \_ متحصل الايرادات الناتجة مر\_ الرسوم والعوائد المنصوص عنّها في القانون النظامي للبلدية

ثالثا \_ موارد البندر الحصوصية

مادة ١٠ \_ أولا \_ تعمل الميزانية العمومية بمنتضى النموذج المصدق عليه من نظارة المسالية وتنقسم الى قسمير \_ وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية ويجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال

انيا \_ يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل مر الايرادات الاعتيادية أو أن توازى مبلغها على الأكثر و يكون الحال كذلك بالنسبة لليزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتاد لغير المنظور والمصروفات النثرية

ثالثا \_ يدرج في الميزانية الاعتيادية مايآتي :

فعسسل ۲ قومسیون پلدی المنیا

(١) فى باب الايرادات الاعتبادية الايرادات التي لها صفة مستديمة كالاهافة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد التنظيم وعوائد انسخال الطريق العمومية وايرادات الحجزر وتنقسم هذه الايرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

 (٢) فى باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التي لها صدفة مستديمة وشقديم هدفه المصروفات الى فصول وشين بالتفصيل ويدرج فى الميزانية غير الاعتيادية ما إلى :

ثانيا ... فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشــترى العقارات أو المهمات الكبرى التى تســتعمل لزمن غير محدود كطلمبات الحرائق والرش وسلالم الاغافة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التى ليس لها صفة مستديمة وسنو ية

فاذا كان التسديد لميعاد خمس سسنوات بالأكثر وجب ادراج الأقساط السنوية ف مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذاكات مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى في المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ ــ توضع الميزانية لمدة اثنى عشر شهرا تبتدئ مر... أقل ينــاير وتاتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سسنة و يقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصـــديق نظارة الداخلية عليها مادة ١٣ ـــ لايجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتهادات المفتوحة بالميزانية

مادة 12 ـ تكون تسوية المصروفات طبقاً للفواعد المقررة في يتعاف بمصروفات الحكومة وتقيد فى حساب مخصوص يقدّم فى كل شهر كى ادرة عموم الحسابات سنظارة المسالية ومعه الاوراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون فى كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشوف شهريا لنظارة الداخلية

مادة 10 ــ رسوم ومقايسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أؤلا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ \_ تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار

نميسل ٢ قومسيون بلدى ىپ غر

نمسرة عه

بلدى مختلط في

ىيت غمر

# الفيرع العاشر قومسے یون بلدی بندر میت غمر

# القانون نمرة ٧ الصادر في ١٩١ ابريل سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على القرار الصادر في أول ديسمبرسسنة ١٨٩٥ بانشاء مجلس تشكيل قرمسيون محلي ببندر ميت غمر وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس وبالنظر للنتائج الراضية التي حصلت فىالبنادر التي أنشئت فيها القومسيونات المحلية المختلطة من اشتراك السكان فتحسين بنادرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان ميت غمر لحصول بندرهم على نظام مشابه لنظام باقى القومسيونات البلدية المختلطة

> ونساء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى محلس المدرية

مادة ١ \_ رخص لسكاف بندر ميت غمر بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذكل مشروع يؤدي الى تحسين حالة البندر وتكون له صبغة بلدية

وينشأ في البندر قومسيون محلي مختلط يكون تشكيله واختصاصه كما هو ميين فيا بعسد

# تشكيل القومسيون

مادة ٢ ــ يؤلف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم أولا ــ ( أ ) المدير بصفة رئيس . وعند غيبة المدير يقوم مقامه وكيل المديرية فاذا تغيب الوكيل تكون الرياسة لمأمور المركز

(ب) مفتشِ مهاني الحكومة أومندويه | أعضاء لهم حق العضوية قانونا (ج) مفتش محمة المديرية أومن يقوم مقامه (

فصــــل ۲ قومبیون بلدی میت غمر ثانيا \_ أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة أعضاء عضو ينتخبه الناخبون من بين تجار الصادرات الوطنيين وآخرمن بين تجار الواردات الوطنيين

ثالثا \_ أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط المبهنة بالقرار المذكور

و يجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة أعضاء عضو ينتخبه الناخبون من بين تجار الصادرات الاروبيين وعضو آخرمن بين تجار الواردات الاروبيين ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أروبييز\_ منتخبين من جنسية واحدة فى القومسيون

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخليــة أو من تنتديه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ ــ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور تتوفر فيه الشروط الاتيـــة

أوّلًا \_ أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل

انيا \_ أن يكون مقيا فيهندر ميت غمر منذ سنتين على الأقل أو أن يكون • له فيه عمل للاشغال وأن يكون في الحالتين ممزيد فع فيه عوائد بناء لايقل مقدارها عن جنيمين مصريين في السنة أو يكون ساكنا في محل لاتقل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنيما مصريا أو يكون رئيسا أو وكيلا لأحد المصارف المائية أو المحال التجارية أو الصياعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكنا تبلغ أجرته القيمة المينة أعلاه

ثالثا \_ أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها رابعا \_ أن لايكون فى أية حالة من حالات عدمالأهلية المنصوص عنها \_ فى الممادة الآتية

فصل ۲

قوىسيون بلدى ميت عمر

مادة ٤ \_ ليس للاشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب وهم

أولا \_ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو السجن أوالمحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الامانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو الشروع فى احدى هدف الجنايات أو الجنح أو لأية جناية أو جنحة أخرى تخدش الشرف أو تخل بالاستقامة

ثانيا \_ المحكوم باشهار افلاسهم وكذلك المحجور عليهم

# فيمن يجوز انتخابهم

مادة ه ــ لايجوز لأحد أن يكون منتخبا الا اذاكان ناخبا ويجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا القراءة والكتابة

ومن الضرورىكذلك لمن ينتخب بصفة تاحر صادرات أو واردات أن يكون اسمه واردا فى قائمة الانتخابات ضمن أفراد احدى هاتين الفئتين

ولا يجوز انتخاب المعزولين منوظائفهم الأمسيرية بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لجريمة لاتخدش الشرف مادة 7 ــ وظيفة الأعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون مدتها أربع سنوات

و فى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضاء القومسيور، عدا الذين لهم حق -العضوية قانونا

وبعد انقضاء مدّة السنتين الاوليين يصـــير تعيين الأعضاء الحارجين بطريق القرعة ثم يكون التغير بالدور والتسلسل بانتهاء مدّة العضوية فى آخرالسنة الرابعة و يجوز اعادة انتخاب أى عضو من الأعضاء الحارجين

مادة ٧ ــ لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيلا لقنصلية أو أن يكون مستخدما تابعا لاحدى القنصلات نامة صفة كانت مادة ٨ ــ لا مجوز لأعضاء القومسيون مطلقا أن تكون لهم حصة في المقاولات أصل ٢ أو التوريدات التي تحصل للحساب البندر وكل عضو خالف ذلك المنع يسقط تومسيون بلدى من وظيفته بمقتضى قرار من النظارة

مادة ٩ ــ كل عضو منتخب يتخلف عن حضور جلسات الفومسيور... ثلاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدم أسبابا مقبولة لمعذرته يجوز اعتباره مستقيلا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين

مادة ١٠ ـــ بطلان الانتخاب وسقوط أحد الأعضاء المنتخبين اما لعـــدم الأهلية أو لعدم ملاءمة الوظيفة يصـــدر بهما قرار من نظارة الداخلية يشـــار فيه الى أسباب البطلان أو عدم الأهلية أو عدم الملاءمة

مادة 11 ـ اذا خلا مركر أحد الأعضاء لأى سبب كان فللقومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين أو الأروبيين أو تجار الواردات أو تجار السادرات (بحسب العضو الذى خلا مركره ال كان وطنيا أو أروبيا أو تاجر واردات أو تاجر صادرات) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الأصوات بعد الأعضاء المنتخبين من الفئة التي هومنها وفي حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة التائشة من المادة الثانية من هذا القانون عند ما يخلو مركز أحد الأعضاء الأروبيين

## في اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ \_ يجتمع القومسيون مرة في الشهر على الأقل

ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذارأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل

ة المختصطة قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين

وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا

ولا تكون القرارات صحيحة الابحضور النصف على الأقل من الاعضاء القائمين بوظيفتهم

قصــــل ۲ قومسیون بلدی میت غمر

## في اختصاصات القومسيون

مادة ١٣ \_ اختصاصات القومسيون هي :

أ و لا \_ تعيين وترقية وفصل العال الذين ينقدون رواتبهم من ميزا نيته وتوقيع العقو بات التأديبية المقررة فى اللوائح عليهم الا ما يختص بالخدمة السايرة والشغالة باليومية فانهم يكونون فى جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانيا \_ تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصمة التي تقرر على أرباب الإملاك الكائنية على حافة الشوارع التي ببلطها أو يرصفها القومسيون أويشتغل بصيانتها أو ترميمها أو تتويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصى من الاعمال التي يجربها القومسيون

ثالث \_ تقرير طويقة تحصيل الرسوم والعوايد ومايلزم مر الوسائل لتحصيلها

رابعا \_ ادارة ابرادات البندر

خامسا \_ اشــفال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتتوير الشوارع والمبادين الممومية

سادساً \_ اتخاذ الإجراآت المتعلقة بالتنظيف الصحى فى البندر كالخاصــة بالمراحيض العمومية والمجاريروالجبانات والاسواق والموالد العمومية والمجازر

سابع \_ اشغال المياه

ثامنًا \_ اشغال المطافئ وجميع الاجراآت الخاصة بالحرايق

تاسعا \_\_ وضع الميزانية السنوية للبندر من ايرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوى عنها

عاشرا \_ وأخيراكل الاعمال الاخرى التي لها صبغة بلدي*قتطبا يَعَكَلفه ه*ظارة الداخلية القومسيون بها فصسمل ۲ قومسیون پلدی میت غمر والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤليته بدون أن يكون فى ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها

مادة 12 \_ اذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتيادية جاز له بحد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشغال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذاكان هناك اشتراط خاص

مادة ١٥ ــ الاعمال التي يجريها القومسيون تكون حمّا داخلة ضمن الاملاك العمومية

## في المأمورية البلدية

مادة ١٦ \_ يعين القومسيون فى كل سنة مامورية تؤلف من المدير أو من وكيل المديرية قانونا (بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطنى والآخرأووبى يختارهما القومسيون من بين الاعضاء المتخين

وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الاعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآخر أروبى لينوبا عن العضوير المذكورين فى حال تغييهما أو حصول مانع لها

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتفترح تعيين المستخدمين وتتسترك مع الرئيس فى حفظ النظام و بالجملة تقوم بكل الاعمـــال الادارية الا مايتعلق بتنفيذ الاوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويحضر مأمور المركز جلسات المأمورية ويكونرأيه استشاريا وفي حالنفياب المدير أو الوكيل يرأس مأمور المركز المأءورية ويكون لهصوت معدود فىالمداولة ويجوز لمفتش أو لمندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون

رأمه استشاريا

#### أحكام عموميـــة

فصـــــل ۲ قومسیود بلدی میت غمر

مادة ١٧ ـ المديرهو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد ويكاتب المدير أو وكيل المديرية نظارات الحكومة والمصالح الاميرية بواسطة نظارة الداخلة

مادة ١٨ \_ يعرض القومسيور\_ في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها

ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الابعد التصديق عليها من نظارة الداخليسية

مادة 19 ــ يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدّة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانيسة ومع ذلك لايجوز البت فى الاعمال التى تزيد جملة نفقاتها لغاية اتمامها على مبلغ مائتى جنيه مصرى الابعد اقوار نظارة الداخليسة على الرسوم والمقابسات الخاصة بها

مادة ٢٠ ــ يجوز حل القومسيون فى أى حالة كانت بقرار يصـــدر من ناظر الداخليــــة

مادة ٢١ ــ تكون ادارة الاعمال المــالية مطابقة للوائع المــالية المقررة في الحكومة

مادة ٢٢ ـــ لايجوز للقومسيون أن يتفاوض فى القوانين أو الاوامر العالية والقرارات الصادرة من النظارات

ماذة ٢٣ ــ على المدير أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية علمها

ويكون الغرض مزهذه اللائحة تعيينالشروط التيتسيرعليها أعمالىالقومسيون والمأموية سيرا منتظل مع سراعاة القواعد المقررة فى هذا القانون مادة ٢٤ ــ تلغى حميع الاحكام المخالفة لهذا القانور\_ وعلى الخصوص نصل ٢ الاحكام المدونة بالقرار الوزارى الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٩٥ والقرارات قومسيودبيدى التي صدرت فيا بعد بتعديله أو تكيله

> ومعذلك فان المجلس المحلى الموجود الآن ببندر ميت غمر يستمر في أعماله الى أن يحل محله القومسيون المحلى المختلط الصادر بتشكيله هذا القانون

> > · مادة ٢٥ ـ على ناظر الداخلية تتفيذ هذا القانون

وله أن يصدركل مايرى لزومه من اللوائع والنصوص التكيلية

القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ١٠ مايو سنة ١٩١١ م بعد الاطلاع على الممادة (٢٥) من القانون نمرة ٧ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩١١ القاضى بايجاد قومسيون عملى مختلط ببندر مبت غمر

مادة 1 \_ عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمســـة أعضاء منهم عضوان وطنيانوعضوان أرو بيان تحت رياسة المدير أو وكيل المديرية عندغيبته وهؤلاء الأعضاء تعينهم نظارة الداخلية و ينتخبون من ضمن أعيان البندر

#### قائم\_ة الانتخابات

مادة ۲ \_ يبدأ بتحرير قائمتين للانتخابات احداهما بأسماء الناخبين الوطنيين والأخرى بأسماء الناخبين الأروبيين وتحررهانان الفائمتان بمعرفة الجنة طبقا لأحكام المادتين ۳ و ع منالقانون الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩١١ وتتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوايد أملاك المبانى أساسا لتحرير الفائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف مايازم

وتتضمن كل من هاتير\_ القائمتين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلين عن بعضهما بحيث يكون كل فريق منفصلا عن الآخر

نمسرة ه. الانتخابات والاعمال المسالمة

فصـــــــل ۲ قومسیون،بلدی میت غمر

وفيا يتعلق بقيد الأسماء في قائمتي الانتخاب لهاتين الفئتين الحصوصيتين يكون كل من ترد اليه بالجسلة و بكيفية منتظمة بضائع أو أصناف غذائية برسم البندر أو داخلية القطو يعتبر تاجرا في الواردات وكل من يصدر بالجملة و بكيفية منتظمة بضائع أو أصنافا غذائية خارج البندر يعتبر تاجرا في الصادرات

ويعتبر كالتجار مديرو شركات المساهمة والمديرون الوكلاء عر\_ الشركات التجارية الذين لهم محل مبندر ميت غمر

ولا يجوز ادراج أسماء الأشخاص الحائزين لصفتى تجار الصادرات وتجار الواردات معا بحسب البيان السابق الافى احدى هاتين الفئتين وعليهم بيان رغبتهم فى ادراج أسمائهم فى قائمتى الانتخابات بصفة تجار واردات أو تجار صادرات مادة ٣ \_ مد تحرم الفائمين بالطرقة المذكرة مصدر تعلقهما بديدان

مادة ٣ ــ بعــد تحرير الفائمتين بالطريقة المذكورة يصــير تعليقهما بديوان المركز سبعة أيام

فى خلال هذهالسبعة الأيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج أسمّـــاء الأشخاص الذين لم تدرج أسمـــاؤهم فىالقائمـــة أوفى الفئات المخصوصة سهوا أوكانت متعلقة بشطب أسمـــاء من أدرجت أسمـــاؤهم يغير حق أوكانت متعلقة بطلب اجراء أى تصبحيح آخر

وبعد مضى تلك المدة لاتقبل أية معارضة في ايخنص بادراج الأسماء وتجنمع الجمنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدمة البها وبعد تعديل القائمتين (افرا دعت الحال المذك بناء على قرارات الجمنة) يصير تعليقهما ثانية بديوان المركز مسبعة أيام أخرى يحوز في خلالها لأصحاب الشأرب تقديم معارضاتهم ضد الاشتخاص الذين أدرجت أسماؤهم بغير حق و بانقضاء اليوم السابع و بعد أن تحكم الجمنة حكا باتا في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتيرب وتبقيان معلقتين مدة ثلاثة أيام على الأتحل

 فصـــــل ۲ قومسیون،بلدی میت غمر الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المــادة السادسة من هذا القوار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

#### الانتخابات

مادة ٤ ــــ في شهر ديسمبر من كل ســنة يصــير مراجعة قائمتى الانتخابات بمعرفة اللجنــة فتضيف البهما أسمــاء الاشخاص الذين حاز وا الصــفات المطلوبة قانونا وتشطب أسمــاء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القائمتان بعد مراجعتهما ويكون النظر فىالمعارضات المقتمة طبقا لمـــا هو مدوّن بالمــادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما الى نظارة الداخلية

مادة ٥ \_ يصدر المدير قرارا يحدد فيه الحمل والدوم والساعة التي يصير فيها الراء الانتخابات ويعلق القرار المدكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة المام على الإقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسيطة اعلانات تلصق على بالب ديوان المركز وفي جهات البندر وضواحيه حسب ما يراه المدير وقوضع المادة السادسة من هذا القرار برمها في أيها الماك الإعلاناية المعدر قوار المدير السابق الذكر وين المائل المركز المائل المائل الذكر وينايا من المائل الم

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی میت غمر

ويجب على كل من الفريقين أن ينتخب من ضن الاربسة الاعضاء المراد التخاجم واحدا على الاقل من تجار الواردات وآخر على الاقل من تجار الصادرات واذا قدمت تذكرة الانتخاب وعليها ثلاثة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات فيشطب الاسم الثالث واذا قدمت تذكرة انتخاب وعليها أربسة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات وآسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الاخير والاسمان الاخيران المكتوبان بغير حق وذلك على حسب الأحوال و يكون البدء بشطب الاسم الاخير المندرج بغير حق ممالاسم الذي قبله اذا اقتضت الحال

وييق الاقتراع مفتوحاً من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ماقبل الغروب بساعة الا اذا ورد في القرار القاضي بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تذاكر الاقتراع في انائين أحدهما للوطنيين والثانى للاروبيين مجمضور الرئيس فى نفس الجلسسة و يقيد أحد أعضاء المجنسة أسمساء وألقاب المقترعين فىدفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة فى الاناء ويؤشر بنقطة على قائمة الاتتخابات أمام اسم المقترع

والمحتمد الرئيسة والماعضة الجلمة على القائلين المدلونيان المرتوفيان بخصر المستهد والمحتمد الرئيسة والمستاوة عند كالشراء المعالق الدائلية واحتاظ بدناك بين المائة وتعرف المجمع المعادية المرادة المحتمدة المحتمد على على المرادة المحتمدة بالمتحتمدة بالمتحتمدة المتحتمدة ىيت غمر

المذكورين هــذا وفيما يختص بانتخاب الاعضاء الاروبيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر مري اثنين من جنسية واحدة فلا يكون للانتخباب أثر فرسيونبدي الافي الاثنين المتحصلين على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا فأكثر من المرشحين الآخرين من أي جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعلى اللجنة استدعاؤهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الأربع والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضرواتشرع اللجنة في عمل القرعة على أي حال في الزمان والمكان المحتَّدين

> وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخامات

> > وتصدر الاحكام بالاغليبة وتذكرفي المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال جسم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في الغاَّء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانوب

مادة ٨ \_ تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المركز

وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخى لنظارة الداخلية

المهزانية والحسامات والاشغال

مادة ٩ \_ تكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلى المختلط من :

. أولا \_ الاعانة السنوية المنوحة من الحكومة

ثانيا \_ متحصل الايرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها في القانون النظامي للبلدية

ثالثا \_ موارد البندر المصوصية

وألمصروفات النثرية

فصـــــل ۲ فومسیون\یادی میت غمر

مادة ١٠ ـ أولا تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصقى عليه من نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غيرالاعتيادية ويجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال نانيا \_ يجب أن تكون جلة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل مر الايرادات الاعتيادية أوأن توازى مبلغها على الاكثرو يكون الحال كملك بالنسبة للمزانية غيرالاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتاد لغير المنظور

ثالثا \_ يدرج في الميزانية الاعتيادية ماياتي :

- (۱) فىباب الايرادات الاعتيادية الايرادات التي لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومه والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد السنظيم وعوائد اشمنال الطريق العمومية وايرادات الحجزر وتنقسم هذه الايرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل
- (٢) فى باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التى لهــا صــفة مســـتديمة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصــيل ويدرج فى الميزانيــة غير الاعتيادية ماياتى :

أؤلا \_ فى باب الايرادات غير الاعتيادية الايرادات الناتجــة من وفورات الاعوام السابقة وتبرعات المصالح والافراد وبوجه الســـموم كل الايرادات التى ليس لهــا صفة مستديمة ومىنوية

ثانيا \_ فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التى تستعمل لزمن غير عمدود كطلمبات الحرائق والرش وسلالم الاغاثة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ ـ الاقساط السنوية التى تدفع لنظارة المالية لسداد مايستدينه القومسيون من السلفات يكون توريدها تحت عنوان مخصوص فى الفصل المقابل لما من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الاحوال

فاذاكان التسميد لميعاد حمس مسنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط للمسل ٢ السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذاكانت مواعيد التسديد تريد فوسيون بلدى عن حمس سنين وجب ادراج القسط السنوى في المصروفات الاعتيادية

> مادة ١٢ ــ توضع الميزانية لمدّة أشىعشر شهرا تبتدئ من أول يناير وتشهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة و يقررها القومســيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولاتكون الميزانية نافذة المفعول الا بعدتصديق نظارة الداخليةعليها

> مادة ١٣ ــ لايجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتادات المفتوحة بالميزانية

> مادة 18 \_ تكورن تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيا يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد فى حساب مخصوص يقدّم فى كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الاوراق والمستندات المؤيدةله ويعرض على القومسيون فى كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشوف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ \_ رسوم ومقايسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضهاأؤلا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ \_ تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار

امسال ۲ قومسيون بلدى كفرالزيات

تمسرة ٩٦

بلدى مختاط في

كفرالزيات

# . الفرع الحادي عشر قومسيون بلدى بندركفر الزيات

# القانون نمرة ١٨ الصادر في ١١ نوفمبرسينة ١٩١١

بعد الاطلاع على القرار الصادر في أول ديسمبرسنة ١٨٩٥ بانشاء مجلس تشكيل قوسيون محلى ببندر كفر الزيات وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس وبالنظر للنتائج الراضية التي حصلت فيالبنادر التي أنشئت فيها القومسيونات المحلية المختلطة من اشتراك السكان فيتحسين بنادرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم

وبعــد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان كفر الزيات لحصول بندرهم على نظام مشابه لنظام باق القومسيونات البلدية المختلطة

> وبناء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار و بعد أخذ رأى مجلس المديرية

مادة ١ ــ رخص لسكان بنــ دركفر الزيات بأن يفرضوا رسوما اختيارية لاجل الاستمانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على منميذكل مشروع يؤدّى الى تحسين حالة البندر وتكون له صبغة بلدية

وينشأ فىالبندرقومسيون محلى مختلط يكون تشكيله واختصاصه كماهو مبين فما بعد

# تشكيل القومسيون

مادة ٧ \_ يؤلف هذا القومسيون من اثني عشر عضوا وهم

أولا \_ ( أ ) المدير بصفة رئيس وعند غيبة المدير يقوم مقامه وكيل المديرية فاذا تغيب الوكيل تكون الرياسة لمأمور المركز

(ب) مأمور المركز (ج) مفتش مبانى الحكومة أو مندوبه \ أعضاءلهم حق العضو يةقانونا

(د) مفتش صحة المديرية اومن يقوم مقامه /

فصـــــل ۲ فومسیون بلدی کفرالزیات ثانيا \_ أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهمالناخبون الوطنيون بالكيفيةوالشروط التي ينص عايها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

ثالثا \_ أربعـة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط المبينـة بالقرار المذكور ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين منتخبين من جنسية واحدة فى القومسيون

ويجوز لاحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تئتدبه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ \_ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور نتوفر فيه الشروط الآتية أولا \_ أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين ممنة على الأقل

ثانيا \_ أن يكون مقيا في بندركه الزيات منذ سندين على الاقل أو أن يكون له فيه محل للاشغال وأن يكون في الحالتين ممن يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنهين مصريين في السسنة أو يكون ساكنا في محل لا تقل أجرته السمنوية عرب أربعة وعشرين جنها مصريا أو يكون رئيسا أو ويكلا لاحد المصارف المالية أو المحال التجارية أو الصناعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكنا تبلغ أجرته القيمة المبينة أعلاه

ثالثا \_ أن يتعهم كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسمدادها رابعا \_ أن لا يكون فى أية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنهما فى الممادة الآتية

مادة ٤ ــ ايس للاشخاص الآتى بيانهم حتى الانتخاب وهم

أولا \_ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أوالسجن أوالمحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التروير أو انتهاك حرمة الادابأو الرشوة أو الشروع في احدى هذه الحنايات أو الحنح أولأية جناية أو جنعة أخرى تخدش الشرف أو تخل بالاستقامة

ثانيا \_ المحكوم باشهار افلاسهم وكذلك المحجور عليهم

فصــــل ۲ قومسیون.بلدی کفرالز یات

## فيمن يجـــوز النخابهم

مادة ٥ ــ لايجوز لاحد أن يكون منتخبا الا اذاكان ناخبا

ويجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا القراءة والكتابة

ولا يجوز انتخاب المعزولين من وظائمهم الأميرية بممتضى أحكام فضائية أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لحريمة لاتخدش الشرف مادة على معظمة الاعضاء المتحدين للقدمسيدن تكون محالية وتكون المدارة

مادة q \_ وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون.مدتها أربع سنوات

وفى كل سنتين يصــــير تغيير نصف أعضاء القومســـيون عدا الذين لهم حق العضوية قانونا

وبعد انقضاء مدة السنتين الأوليين يصمير تميين الاعضاء الخارجين بطريق الفرعة ثم يكون التغيير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية في آخر السنة الرابعة

ويجوز اعادة التخاب أى عضو من الاعضاء الخارجين

مادة ٧ ـــ لا يجوز لاحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصـــل أو وكيلا لفنصلية أو أن يكون مســـتخدما تابعا لاحدى القنصليات بأية صفة كانت

مادة ٨ ــ لا يجوز لاعضاءالقومسيون مطلقاأن تكون لهم حصة فى المقاولات أو التوريدات التى تحصل لحساب البندر وكل عضو خالف ذلك المنع يســقط من وظيفته بمقتضى قرار من النظارة

مادة و ــ كل عضو منتخب يتخلف عن حضو ر جلسات القومسيوب ثلاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدم أسبابا مقبولة لمدرته يجوز اعتباره مستقيلا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الجاضرين مادة ١٠ \_ اذا وجد أحد أعضاء المجلس غير كفء أو غير صالح للوظيفة فسل ٢ ولم يظهر ذلك عند الانتخاب أو اذا ظهر غير كفء أو غير صالح للو ظيفة فى أثناء قرسيون بلسى العمل يصدر قراروزارى بعدم الكفاءة وعدم الملاءمة والسقوط

مادة 11 - أذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فللقومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين أو الأروبيين (بحسب العضو الذي خلا مركزه أن كان وطنيا أو أروبيا) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الاصوات بعد الاعضاء المنتخبين من الفشة التي هو منها وفي حالة عدم وجوده تؤول العضوية للى الشخص الذي يليه مباشرة في الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآحر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا القانور عند ما يخلو مركز أحد الإعضاء الاروبين

واذا تعذر اتباع الشرط المذكور أعلاه لان جميع الاروبيين الموجودة أسماؤهم في كشف الانتخاب يكونون من جنسية العضوين الاروبيين اللذين تم اتخابهما يصير انتخاب جزًى في مدة ثلاثة شهور في ميعاد يعين بقرار وزارى لانمام العدد القانوني في هدذا الانتخاب تكون الاصوات التي ينالها المرشح الذي من جنسية العضوين السابق انتخابهما تعدد لاغية ولا يعتد الا بالأصوات التي بنالها مرشح من حنسية أخرى

## . في أجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ \_ يحتمع القومسيون مرة في الشهر على الاقل

ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضم من

وعند تساوي الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا

ولاتكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الاقل مر. الاعضاء القائمين بوظيفتهم

فصـــل ۲ قومــيون؛بلدى کفر لز يات

# فى اختصاصات القومسيون

مادة ١٣ \_ اختصاصات القومسيون هي:

أو لا ــ توبين وترقية وفصل العال الذين ينقدون رواتبهم من ميزانيته وتوقيع العقوبات التأديبية المقررة فى اللوائح عليهم الا مايختص بالخدمة السايرة والشغالة باليومية فانهم يكونون فى جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانيا \_ تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقرر على أرباب الاملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يبطها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل بصيانتها أو ترميها أوتنو يرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصى من الاعمال التي يجريها القومسيون

ثالث \_ تقريرطريقة تحصيل|الرسوم والعوائد ومايلزم من|اوسائل|تحصيلها رابع \_ ادارة ايرادات البندر

خامسا ــ اشغال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصـف وتبليط وتنوير الشوارع والميادين العمومية

سادسا \_ اتخاذ الإحراآت المتعاقمة بالتنظيف الصحى فى البندر كالخاصسة بالمراحيص العمومية والمجاريروالجبانات والإسواق والموالد العمومية والمجازر سابعا \_ شفال المياه

ثامنا ــ اشغال المطافئ وجميع الاجراآت الخاصة بالحرائق

تاسعاً \_ وضع الميزانية السنوية للبندر من ايرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوى عنها

· عاشرا ـــ وأخيراكل الاعمال الاخرى التي لها صبغة بلدية ممــا تكلف نظارة الداخلية القومسيون بها

والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤ وليته بدون أن يكون فى ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها فعــــــل ۲ قومسیون:بلدی کفرالزیات مادة 18 ـــ اذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتبادية جاز له بعـــد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المــالية أن يعــقد القروض اللازمة لهـــده الاشـــغال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذاكان هناك اشتراط خاص

مادة ١٥ ــ الاعمال التي يجربهاالقومسيون تكون حتما داخلة ضمن الاملاك العموميـــة

## 

مادة ١٦ ـ يعين القومسيون فى كل سنة مامورية تؤلف من المدير أووكيل المديرية عند غيبته و يكون له حق العضوية قانونا ( بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهم وطنى والآخر أوروبي يختارهما القومسيون من بين الاعضاء المشخبين وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الاعضاء المشخبين عضوين نائيين أحدهم وطنى والآخر أو روبى لينو با عن العضوين المذكورين فى حالة تغيبهما أو حصول مانع لها

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقترح تعيين المستخدمين وتشستك مع الرئيس فى حفظ النظام وبالجمسلة تقوم بكل الأعمال الادارية الا مايتماق بتنفيف الأوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس ويحضر مأمور المركز جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا وفى حالة غياب المدير أو الويكل يرأس مأمور المركز المأمورية ويكون له صوت معدود فى المداولة

و يجوز لمفتش أو لمندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمو رية و يكون رأيه استشاريا

# 

مادة ١٧ \_ الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون فى جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان فى علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو فى علاقاته مع المخومة وللمصالح الاميرية بواسطة نظارة الداخلية

فمسل ۲ كفرالز بات

مادة ١٨ \_ يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة قومسيوذبلدى الداخلية للتصديق عليها

ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ١٩ \_ يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصانة الواردة بالميزانيــة ومع ذلك لايحوز البت في الاعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية أتمامها على مبلغ مائتي جنيه مصرى الا بعــد اقرار نظـــارة الداخلية على الرسوم والمقاسات الخاصة سا

مادة ٢٠ \_ يجوز حل القومسيون في أية حالة كانت بقرار يصدر مر. ناظر الداخلية

مادة ٧١ \_ تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائم المالية المقررة في الحكومة مادة ٢٢ ــ لا يجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين والأوامر العاليسة والقرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ \_ على المدير أن يضع لائعة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية علما

ويكون الغرض مر. \_ هــذه اللائحة تعيين الشروط التي تســير عليها أعمال القومسيون والمأمورية سيرا منتظما مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون مادة ٢٤ ـ تلغي جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الحصوص الاحكام المندونة بالقرار الوزاري الضادر في أول ديسمبر سنة ١٨٩٥ والقرارات التي صدرتفها بعد بتعديله أوتكيله

ومع ذلكفان المجلس المحلي الموجود الآن ببندركفر الزيات يستمر في أعماله الى أن يحل محله القومسبون المحلي المختلط الصادر بتشكيله هذا القانون

> مادة ٢٥ \_ على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدركل مايري لزومه من اللوائح والنصوص التكيلية

القرار الصادر مرن نظارة الداخلية فى ٢٠ نوفمبرسنة ١٩١١

نمسرة ٧٧ الانضابات والاعمال الممالة بعـــد الاطلاع على المـــادة (٢٥) من القانون نمرة ١٨ الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ القاضي بايجاد قومسيون محلى مختلط ببندركفر الزيات

مادة 1 \_ عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسـة أعضاء منهم عضوان وطنيان وعضوان أروبيان تحت رياسـة المديرأو وكيل المديرة عنــد غيبته وهؤلاء الأعضاء تعينهم نظارة الداخلية وينتخبون من ضمن أعيان البندر

#### قائمية الانتخابات

مادة ۲ \_ يبدأ بتحرير قائمتين للانتفابات احداهما بأسماء الناخبين الوطنيين والأخرى بأسماء الناخبين الأروبيين وتحرر هاتان القائمتان بمصرفة المجنسة طبقا لأحكام المادتين ۳ وع منالقانون الصادرف ۱۱ نوفبرسسنة ۱۹۱۱ نحرة ۱۸ و نتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوايد أملاك المبانى أساسا لتحرير القائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف ما يلزم

مادة ٣ ــ بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصمير تعليقهما بديوان لمركز صبعة أيام

في خلال هذه السبعة الأيام يجوز لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج أسمىء الأشخاص الذين لم تدرج أسمى أؤهم في القائمة سهوا أوكانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسمى أوهم بغير حتى أوكانت متعلقة بطلب اجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضى تلك المدّة لاتقبل أية معارضة فيا يختص بأدراج الأسماء وتجتمع المجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدّمة اليها وبعد تعديل القائمتين (اذا دعت الحال لذلك بناء على قوارات المجنة) يصير تعليقهما ثانية بديوان المركز سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لإصحاب الشأف تقديم معارضاتهم ضد

فصـــــل ۲ قومسیون،بلدی کمرالزیات

الأشخاص الذين أدرجت أسماؤهم بغير حق و بانقضاء اليوم السابع و بعد أن تحكم المجنة حكم باتا في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين وتبقيان معلقتين مدّة ثلاثة أيام على الأقل

وفى هذه المذة الاخيرة يرسل للاشخاص المدرجة أسمى ؤهم فى هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الأروبيين ان كانوا أروبيين أومن قائمة الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المساددة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

#### الانتخامات

مادة ٤ \_ في شهر ديسمبر من كل سنة يصدير مراجعة قائمتي الانتخابات بمعرفة المجمنة فتضيف اليهما أسماء الإشخاص الذير\_ حازوا الصفات المطلوبة قانونا وتشطب أسماء المتوفين والإشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القائمتان بعد مراجعتهما و يكون النظر فىالمعارضات المقدّمة طبقالمـــا هو مدتون بالمــادة السانقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما لنظارة الداخلية

مادة ٥ ـ يصدر المدير قوارا يحدّد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدّة ثلاثة أيام على الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديواف المركز وفي جهات البندر وضواحيه حسب ما يراه المدير وتوضع المادة السادمة من هدذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المدير السابق الذكر

عند مباشرة الانتخابات الجزئية المقررة بالفقرتين الثانية والثالثة من البند الثانى مرخ قانون البلدية الأساسى يصدر المدير قرارا بالاستناد على القرار الوزارى الصادر باجراء الانتخابات الجزئية وتوضح فى الاعلانات ماعدا المهادة السادسية من القرار الحالى المهادة الثانية من القانون برمتها

فصــــل ۲ تومسیون.بلدی کفرالزیات مادة ٩ ــ لايجوز لأحد غير الناخبين الدخول فى المحــل المعــد للانتخابات أثناء حصولهــا

وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتسذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة وتعلق بهذه التذاكر أسماء المرشحين المنتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الاسرة واحدة فاذا أدرج أحد الاسماء أكثر من مرة فيتذكرة واحدة فلا يحسب الا مرة واحدة

يقترع الناخبون الوطنيون على الأربعــة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين و يقترع الناخبون الارو بيون على الأربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الاروبيين

ييق الاقتراع مفتوحاً من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ماقبل الغروب بساعة الا اذا ورد في القرار القاضى بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تذاكر الاقتراع في انامن أحدهما للوطنيين والثانى للاروبيين بحضور الرئيس فى نفس الجلسة و يقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقنرمين فى دفنر بعد أن يختق من أنهم مقيدون بشائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة فى الاناء و يؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترع

مادة ٧ ــ مجمرد اقفال الاقتراع لانقبــل أية تذكرة وعنــــد نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التـــذاكر من الانامين المذكورين ويضاهي عددها على عدد المقترعين ثم تحرر قائتتان احداهما للوطنيين والثانية للاروبيين مينا فيهما عدد الاصوات التي نالهــاكل واحد من المترشحين ويكون ترتيب المنتخبين بالابتداء بمن نال أكثر الاصوات

ويوقع الرئيس وأعضاء المجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترفقان بمحضر جلمة الانتحابات وترسلار... مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الاوراق الحاصة بالانتخاب ثم ينادى بانتخاب المرشحين الاربعة الواردة أهماؤهم في كل من هاتين القائمتين هذا وفيها يختص بانتخاب الاعضاء الاروبيين يلاحظ

فصـــــل ۲ قومسیون.بلدی کفرالزیات

أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من النين من جنسية واحدة فلايكون الانتخاب اثر الافي الالتنين المتحصلين على أكثر الاصوات و يقع الانتخاب على من نال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا فاكثر من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فاكثر فعلى اللجنة استدعاؤهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الاربع والعشر برس ساعة التي تلى الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع المجدة في عمل القرعة على أى حال في الزمان والمكان المحدين

وتحكم اللجنة فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فىجميع الاشكالات التى تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكر فى المحضر

ومع ذلك ففى حالة حصول اخلال جسيم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق فى الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التى تكون مخالفة للقانور\_\_

مَادة ٨ ـ تعلق قائمة بأسمــاءالمنتخبين على باب المركز

وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرىلنظارة الداخلمسية

## الميزانيــة والحسابات والاشــغال

مادة ٩ ـ تكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلى المختلط من :

أؤلا \_ الاعانة السنوية المنوحة من الحكومة

ثانيا ــ متحصل الايرادات الناتجة من الرسوم والعوايد المنصوص عنها فى الفانون النظامى للبلدية

ثالثا \_ موارد البند الحصوصية

نصسل ۲ كفرالز يات

مادة ١٠ \_ أوّلا \_ تعمل الميزانية العمومية عقتضي النموذج المصدّق، طلم من نظارة المالية وتنقسم الىقسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية وسبور بدى ويحب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال ثانيا \_ يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتبادية على الدوام أقل من الإرادات الاعتبادية أو توازي مبلغها على الاكثرويكون الحال كذلك بالنسبة لليزانية غيرالاعتيادية ويجمبأن يدرج فىالمصروفات الاعتيادية اعتهاد لغيرالمنظور والمصروفات النثرية

ثالث \_ يدرج في الميزانية الاعتيادية ماياتي :

(١) في باب الارادات الاعتيادية الايرادات التي لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد التنظم وعوائد اشخال الطريق العمومية وإيرادات المجزر وتنقسم هذه الايرادات الى فصول بحسب نوعها وتين بالتفصيل

(٢) في باب المصروفات الاعتبادية المصروفات التي لها صفة مستديمة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

رابعا \_ يدرج في المزانية غير الاعتبادية ماياتي:

أولا \_ في باب الابرادات غير الاعتبادية الايرادات الناتجة من وفورات الاعوام السابقة وتبرعات المصالح والأفراد وبوجه العموم كل الايرادات التي ليس لهما صفة مستدعة وسنوية

ثانيا \_ في باب المصر وفات غير الاعتبادية المصروفات الخاصة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكيرى التي تستعمل لزمن غير محدود كطامبات الحرائق والرش وسلالم الاغاثة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ \_ الاقساط السنوية التي تدفع لنظارة المالية لسداد مايستدينه القومسيون من السلفات يكون توريدها تحتّ عنوان مخصوص في الفصل المقابل لها من المزانية الاعتبادية أو غير الاعتبادية بحسب الاحوال

فعمسسل ۲ قومسیون بلدی کفرالزیات

فاذاكات التسديد لميعاد خمس سنوات بالأكثر وجب ادراج الأنساط السنوية فى مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذاكاتت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى فى المصروفات الاعتيادية

مادة ١٧ ــ توضع الميزانية لمدّةائنى عشر شهوا تبتدئ من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة و يقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولاتكون الميزانية نافذةالمفعول الابعد تصديق نظارة الداخلية عليها

مادة ١٣ ــ لايجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذاكان يخرج عن حدود الاعتبادات المفتوحة بالمنزانية

مادة 16 \_ تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المفررة فيا يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد فى حساب مخصوص يقدم فى كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعمه الأوراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون فى كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشوف شهريا النظارة الداخلية

مادة ١٥ ــ رسوم ومقايسات الأعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ \_ تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی زفتی

# الفـــرع الثــانی عشر قومسیون بلدی بنــــدو ذقی

## القانون نمرة ۹ ۱ الصادر فی ۱ ۱ نوفمبر سنة ۱ ۹ ۱ ۹

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٩ ديسمبر سسنة ١٨٩٤ بانشاء مجلس نمسرة ٩٨ على بنندر زفتي وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس وسيون بلدى وبالنظرللتائج الراضية التي حصئت في البنادر التي أنشئت فيها القومسيونات توسيون بلدى تختلط في نقر المحلمة الحسوم الاختيارية

التى يفرضونها على أنفسهم و بعد الاطلاع على الطلب المقدّم من سكان زفتى لحصول بندرهم على نظام مشابه لنظام باقى القومسيونات البلدية المختلطة

وبناء على ماعرضه علينا ناظر الدَّاخلية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس المديرية مادة ١ ـــ رخص لسكان بندرزنتي بأن يفرضوا رســـوما اختيارية لأجل

مادة 1 \_\_ رخص تسخال بندروني بال يفرصوا ربسوما احتياريه لاجل الاستعانة بها على نفقات الاعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذكل . . مشروع يؤدى الى تحسين حالة البندروتكون له صبغة بلدية

## تشكيل القومسيون

مادة ٧ \_ يؤلف هذا القومسيون من اثن عشر عضوا وهم أولا \_ ( أ ) المدير بصفة رئيس وعند غيبة المدير يقوم مقامه وكيل المديرية في المديرية في المديرية المركز الرآمة المأمور المركز

المور المرکز (ب) مأمور المرکز (ب) مأمور المرکز (ب)

(ب) مامور المرتز (ج) مفتش مبانى الحكومة أو مندوبه (د) مفتش صحة المديرية أومن يقوم مقامه

فصـــــل ۲ قومسیون بلدی زقتی

انيا \_ أربعـة أعضـاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص النظام أعضاء أورو بيهان ينتخب الناخهان الاوروسون بالكفيـة

ثالثا — أربعة أعضاء أو روبيون ينتخبهم الناخبون الاو روبيون بالكيفيسة والشروط المبينة بالقرار المذكور ومع ذلك فلا يجوز قبسول أكثر من عضوين أوروبيين منتخبين من جنسية واحدة فى القومسيون

ويجوز لاحد مفتشى نظارةالداخلية أو من تنتدبه النظارةالمذكو رة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ \_ حقالا تتخاب يكون لكل شخص من الذكور تنوفرفيه الشروط الآتية أولا \_ أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل

ثانيا \_ أن يكون مقيا فى بندر زفتى منذ سنتين على الاقل أو أن يكون له فيه على للاشغال وأن يكون له فيه على للاشغال وأن يكون فى الحالتين ممن يدفع فيه عوائد بناء لايقل مقدارها عن جنيهين مصريين فى السنة أو يكون ساكنا فى محل لاتقل أجرته السنوية عن أربسة وعشرين جنيها مصريا أو يكون رئيسا أو وكيلا لاحد المصارف المالية أو المحال التجارية أو الصناعية التى تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكنا تبلغ أجرته القيمة المبينة أعلاه

ثالثا \_ أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها رابعا \_ أن لايكون فى أية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنهـــا في المــادة الآتــة

مادة ٤ ــ ليس للاشخاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم :

أولا \_ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أوالسجن أو المحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الامانة أو النزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو الشروع فى احدى هــذه الجنايات أو الجنح أو لاية جناية أو جنحة أخرى تفدش الشرف أو تخل بالاستقامة

ثانيا \_ المحكوم باشهار افلاسهم وكذلك المحجور عليهم

فصـــــل ۴ فومسيون بلدى زنة

### فيمن يجوز انتخابهــــم

مادة هـــ لا يجوز لأحد أن يكون منتخبا الا اذاكان ناخبا ويجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا القراءة والكتابة

ولا يجوز انتخاب المعزولين منوظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائيــة أوقرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لحريمة لاتحدش الشرف مادة ٩ ــ وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون منتها أربع سنوات وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين لحم حق العضوية قانونا

وبعد انقضاء مدة السنتين الاولين يصير تعيين الاعضاء الخارجين بطريق الفرعة ثم يكونالتغير بالدو روالتسلسل بانتهاء مدة العضوية في آخر السنة الرابعة و يجوز اعادة انتخاب أى عضو من الاعضاء الخارجين

مادة ٧ ـــ لايجوز لاحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل لقنصلية أو أرب يكون مستخدما تابعا لاحدى القنصليات بأية صفة كانت

مادة ٨ ــ لايجوز لاعضاءالقومسيون مطلقا أنتكون لهم حصة في المقاولات أو التوريدات التي تحصل لحساب البنــدر وكل عضو خالف ذلك المنع يسقط من وظيفته بمقتصى قرار من النظارة

مادة ٩ ــ كل عضو منتخب يتخلف من حضو رجاسات القومسيون ثلاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أو أن يقر رأسابا مقبولة لمعذرته يجوز اعتباره مستقيلا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٠ ـــ اذا وجد أحد أعضاء المجلس غيركف، أو غيرصالح للوظيفة ولم يظهر ذلك عند الانتخاب أو اذا ظهر غيركف، أو غيرصالح للوظيفه فى أثناء العمل يصدر قرار و زارى بعدم الكفاءة وعدم الملاءمة والسقوظ

فصــــل ۲ قومسیون بلدی زقتی

مادة 11 \_ اذا خلا صركر أحد الأعضاء لأى سبب كان فللقومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين أو الاروبيين (بحسب العضو الذي خلا مركره ان كان وطنيا أو أوربيا) ومن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الاصوات بعد الاعضاء المنتخبين من الفئة التي هو منها وفي حالة عمم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذي يليه مباشرة في الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مهاناة القيد الوارد بآخر الفقوة التائنة من المادة التانية من هذا القانون عند مايخلو مركز أحد الاعضاء الاروبيين

واذاتعذر اتباع الشرط المذكور أعلاه لأن جميع الارو ببين الموجودة أسماؤهم في كشف الانتخاب يكونون من جنسية العضوين الارو ببين اللذين تم انتخابهما يصير انتخاب حرئى في مدة ثلاثة شهور في ميعاد يعين بقرار وزارى لاتمام العدد التناوف في هذا الانتخاب تكون الاصوات التي ينالها المرشح الذي من جنسية العضوين السابق انتخابهما تعد لاغية ولا يعتد الا بالاصوات التي ينالها مرشح من جنسية أخرى

#### فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ ـ يجتمع القومسيون مرة في الشهر على الاقل

ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذارأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل

وتصدرقرارات القومسيون بالاغلبية المطاقة للاعضاء الحاضرين

وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا

ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل من الاعضاء القائمين بوظيفتهم

## في اختصاصات القومسيون

مادة ١٣ ــ اختصاصات القومسيون هي :

أولا \_ تعيين وترقية وقصل العال الذين بتقدون رواتبهم من ميزا بيته وتوقيع العقو بات التأديبية المقررة فى اللوائح عليهم الا مايختص بالخدمة السايرة والشغالة باليومية فانهم يكونون فى جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس ثانيا \_ تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقرر على أرباب نصل ٢ الأملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يبطلها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل فرسيون بلدى بصيانتها أو ترميمها أو تنويرها وعلى العموم كل مر\_ تعود عليهم فائدة بنوع نقق خصوصي من الاعمال التي يجريها القومسيون

ثالث به تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائدوه ايلزم من الوسائل لتحصيلها رابعا به ادارة ايرادات البندر

خامسا \_ اشغال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتنو ير الشوارع والميادين العمومية

سادسا \_ اتخاذ الاجراآت المتعلقة بالتنظيف الصحى فى البندركالحاصة بالمراحيض العمومية والمجارير والجبانات والاسسواق والموالد العمومية والمجازر سامع \_ رشغال المساه

ثامنًا \_ اشغال المطافئ وجميع الاجراآت الخاصة بالحرائق

تاسعا \_ وضع الميزانية الســنوية للبندر من ايرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوى عنها

عاشرا \_ وأخيراكل الاعمال الاخرى التى لهما صبغة بلديه بمما تكلف نظارة الداخلية القومسيون بهما والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسئوليته بدون أن يكون فى ذلك أى ارتباط للحكومة أوضمان عليها

مادة 12 \_ اذا قرر القومسيون اجراء أسخال غير عادية وكانت نقاتها تزيد عن ايراداته الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشخال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذاكان هناك اشتراط خاص

مادة 10 ــ الاعمــال التي يجريها القومســيون تكون حتما داخــلة ضمن الاملاك العمومية

#### فصـــــل ۲ قومسیون بلدی

زنتي

#### 

مادة ١٦ \_ يعين القومسيون فى كل ســنة مأمورية كؤلف من المدير أو وكيل المديرية عند غيبته ويكون له حق العضوية قانونا (بصــفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطنى والآخر أروبى يختارهما القومسيون من بين الاعضاء المتخبر

وعندتميين عضوى المأمو ريةالعاملين يعين القومسيون أيضا من بينالاعضاء المنتخين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآخر أروبي لينوبا عن العضوين المذكورين في حالة تغيجما أو حصول مانع لهما

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتفترح تميين المستخدمين وتشترك مع الرئيس في حفظ النظام وبالجملة تقوم بكل الاعمال الادارية الا مايتماتي بتنفيذ الاوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويجوز لمفتش أولمندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

# أحـــكام عموميـــة

مادة 10 \_ الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومضالحها أو في علاقاته مع الافراد و يكاتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الاسيرية بواسطة نظارة الداخلة

... مادة 10 \_ يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعسد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة 19 ... يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة فسسد ٢ الواردة بالميزانية ومع ذلك لايجوز البت في الاعمال التي تزيد حملة نفقاتها لفاية فوسيون بلسى اتمامها على مبلغ مائتي جنيه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسموم والمقادسات الحاصة بها

مادة ٢٠ ــ يجوز حل القومسيون فى أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلسـة

مادة ٢١ ــ تكون ادارة الاعمال المــالية مطابقة للوائح المــالية المقـــررة في الحـكومة

مادة ٢٧ ـــ لايجو ز للقومسيون أن يتفاوض فى القوانين والاوامر العاليــة والقرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ ــ على المدير أرب يضع لائحة داخليــة للممل بمقتضاها بعــد تصديق نظارة الداخلية عليها

و يُكون الفرض مر . \_ هــذه اللائمة تعيين الشروط التي تســيرعليها أعمال القومسيون والمأمورية سيرا منتظا مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون

مادة ٢٤ \_ تلفى جميع الاحكام المخالفة لهــنـا القانوبـــ وعلى الخصوص الأحكام المدوّنة بالقرار الوزارى الصادر في ٢٩ ديسمبرسنة ١٨٩٤ والقرارات التي صدرت فيها بعد بتعديله أو تكيله

ومع ذلك قان المجلس المحلى الموجود الآرب ببندر زفق يستمر في أعماله الى أن يحل محله القومسيون المحلى الهتلط الصادر بتشكيله هذا القانون

مادة و٢ ــ على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

وله أن يصدركل مايرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٩١ مسرة ٩٩ الانخابات بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من القانون نمرة ١٩ الصادر في ١١ نوفمبر والاعمال المالة سنة ١٩١١ نمرة ١٨ القاضي بايجاد قومسيون بلدى مختلط ببندر زقي

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی زفتی

مادة 1 \_ عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من حمسـة أعضاء منهم عضوان وطنيان وعضوان أوربيان تحت رآسة المدير أو وكيل المديرية عندغيبته وهؤلاء الاعضاء تعينهم نظارة الداخلية و يشخبون من ضن أعيان البندر

### قائمية الانتخابات

مادة ۲ \_ يبدأ بتحرير قائمتين للانتخابات احداهما بأسماء الناخبين الوطنيين والإخرى بأسماء الناخبين الاروبيين وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة المجندة طبقا لاحكام المسادتين ۳ و ع من القانون الصادر في ۱۱ نوفمبر سنة ۱۹۱۱ نمرة ۱۸ و تخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير القائمتين المذكورتين مع اضافة أوحذف مايلزم

مادة ٣ ــ بعد تحريرالقائمتين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بديوات المركز سبعة أيام في خلال هذه السبعة أيام يجوز لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج أسماء الاشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة سهوا أوكانت متعلقة بشطب أسما من أدرجت أسماؤهم بغير حق أوكانت متعلقة بطلب إجواء أي تصحيح آخر

وبعد مضى تلك المدة لاتقبل أية معارضة فيا يختص بادراج الاسماء وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدة اليها و بعد تعديل القائمتين (اذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تعليقهما ثانية بديوان المركز سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضدّالأشخاص الذين أدرجت أسماؤهم بغير حق و بانقضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم الجنة حكا باتا في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين وتبقيان معلقتين

 فصــــل ۲ قومسيون بلدى زة

#### الانتفامات

مادة ٤ ـ فى شهر يسمع من كل مسنة يصير مراجعة قائمنى الانتخابات بمعرفة اللجنة فتضيف اليهما أسماء الانتخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا وتشطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القائمتان بعد مراجعتهماو يكونالنظر في المعارضات المقدّمة طبقا لمـــا هو مدوّن بالمــادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما لنظارة الداخلية

مادة ه .. يصدر المديرقرارا يحدّد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات و يعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام على الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديوان المركز وفى جهات البندر وضواحيسه حسب ما يراه المدير وتوضع المادة السادسة من هــذا القرار برمتها فى ذيل تلك الاعلانات بعــد قرار المدير السابق الذكر

وعند مباشرة الانتخابات الجزئية المقررة بالفقرتين الثانية والثالثة من البند الثانى من قانور ... البلدية الاساسى يصدر المدير قرارا بالاستناد على القرار الوزارى الصادر باجراء الانتخابات الجزئية وتوضح فى الاعلانات ما عدا المسادة السادسة من القرار الحالى المسادة الثانية من القانون برمتها

مادة ٢ \_ لا يجو ز لاحد غير الناخبين الدخول في المحل المدد للانتخابات أثناء حصولها وعلى الناخبين أن يكونوا حاماين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل ويسلمونها لجمنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة وتعلق بهذه التسذاكر أسماء المرشمين المنتخبين بوضوح مع البيانات المسذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجو رُكابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الا مرة واحدة فاذا أدرج أحد الاسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الا مرة واحدة .

فصـــــل ۲ قومسبون بلدی زفتی

ويقترع الناخبون الوطنيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الوطنين. ويقترع الناخبون الأوربيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الاوربيين وييق الاقتراع مفتوحا من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ماقبل الغروب بساعة الااذا ورد في القرار القاضي بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تذاكر الاقتراع فى اناءين أحدهما للوطنيين والثانى للاو ربيين بمحضور الرئيس فى نفس الجلسة ويقيد أحداًعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين فى دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمةالناخبين وذلك قبل وضع التذكرة فى الاناء و يؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترع

مادة ٧ \_ بجرد اقفال الاقتراع لاتقبل أية تذكرة وعند نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التذاكر من الانامين المذكورين ويضاهي على عدد المقترعين ثم تحرر فائمتان احداها للوطنيين والثانية للاوربيين مبين فيهما عدد الاصوات التي نالها كل واحد من المرشحين و يكون ترتيب المنتخبين بالابتداء بمن نال أكثر الاصوات

ويوقع الرئيس وأعضاء الجمنة على القائمين المذكورين ثم ترفقان بحضر جلسة الانتخابات وترسلان مباشرةلنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميعالاوراق الخاصة بالانتخاب على مع جميعالاوراق الحاصة بالانتخاب ثم ينادى بانتخاب المرشمين الاربعة الواردة أسماؤهم في كل من النائمين الفائمين ملا وفيا يختص باتتخاب الاعضاء الاوربين يلاحظ أنه أثر الانتخاب على أكثر من المنتخاب الاعضاء الانتخاب على من نال أكثر في الاثنين المتحصلين على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا أو أكثر من المرشعين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات فاذا تساوت الاصوات الاصوات الاسين من المرشعين فأكثر فعلى الجمنة استدعاؤهم لعمل قرعة بينهم يكون يين اشين من المرشعين فأكثر فعلى الجمنة استدعاؤهم لعمل قرعة بينهم يكون تلى المنتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشعون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضر والمتدين الموحاد في الزمان والمكان المحدين

فصــــــل ۲ تومسیون بلدی زقتی وتحكم الجمنة فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فى جميع الاشكالات التى تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الاحكام بالأغلبية وتذكرفى المحضر

ومع ذلك ففى حالة حصول اخلال جسيم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق فى الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التى تكون مخالفة للقانوب

مادة ٨ \_ تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المركز

وترسل نسخة من هذه القائمة لكلواحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

## الميزانية والحسابات والاشمسخال

مادة و \_ تكون ميزانية ايرادات القومسيون الحلي المختلط من :

أوّلا ــ الاعانة السنوية المنوحة من الحكومة

ثانيا \_ متحصل الإيرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها في القانون النظامي للبلدية

ثالثا \_ موارد البندر الحصوصية

مادة ١٠ \_ أوّلا تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصدّق عليه من نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غيرالاعتيادية ويجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال

ثانيا \_ يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أفل مر الايرادات الاعتيادية أو توازى مبلغها على الاكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة لليزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج فى المصروفات الاعتيادية اعتماد لفسير المنظور والمصروفات النثرية

ثالثا \_ يدرج في الميزانية الاعتيادية ماياتي:

قصــــــل ۲ قومسيون بلدى زنتى

(١) فى باب الايرادات الاعتيادية الايرادات التى لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد التنظيم وعوائد اشغال الطريق العمومية وإيرادات المجزر و تنقسم هدذه الايرادات انى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

 (٢) فى باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التي لها صفة مستديمة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

رابعا \_ يدرج في الميزانية غير الاعتبادية ماياتي :

أوّلا ــ فى باب الايرادات غير الاعتيادية الايرادات الناتجــة من وفو رات الاعوام السابقة وتبرعات المصالح والافرادو بوجه العموم كل الايرادات التي ليس لها صفة مستديمة وسنو ية

ثانيا .. فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصسة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أوالمهمات الكبرى التي تستعمل لزمن غير محدود كطلمبات الحرائق والزش وسلالم الاغاثة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ ــ الاقساط السنوية التي تدفع لنظارة المالية لسداد مايستدينه القومسيون من السالفات يكون توريدها تحت عنوان محصوص في الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الاحوال

فاذا كان التسديد لميماد خمس سنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى في المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ ــ توضع الميزانية لمدة النىءشر شهرا تبتدئ من أول ينايروتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة و يقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخليسة عليها فصـــــل ۲ قومسیون بلدی زنتی مادة ١٣ ــ لايجو ز صرف أى مبلغ أو الارتبــاط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

مادة 12 سـ تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيا يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيد فى حساب مخصوص يقدّم فى كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المسالية ومعه الاوراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون فى كل جلسه كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق ورسل هذه الكشوفات شهر يا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ ــ رسوم ومقايسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أوّلا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

.ادة ١٦ ـ تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار

القرار الصادر من قومسيون بلدى زفتى في ٢٦ مارس سنة ١٩١٢

نحرة ١٠٠ اللائحة الداخلية الفصـــل الأول فيا يختص بالقومســـيون البلدى

مادة 1 \_ يجتمع القومسيون البلدى فى جلسة اعتيادية يوم الخميس التالث من كل شهر فى الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر فى المدة من أول اكتوبرلغاية ٣٠ بريل والساعة ٣ افرنكى بعد الظهر فى المدة من أول مايو لغاية شهر سبتمبر فاذا وافق يوم الخميس المذكور يوم عيسد يعين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتماعه

مادة ٢ \_ يرسل الى أعضاء القومسيون بمحلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل جدول مبين فيــه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون و فى حالة انعقاد القومسيون فى جلسة غير اعتيادية بيين فى أو راق الدعوة للحضور الامور التى من أجلها انعقاده مع ذكر ساعة ومكان الاجتماع . وتوزع هــذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل .

فعمسسل ۲ قومسیون بلدی زقتی

ولا يجوز للقومسيونالمداولة فى أمور خارجة عن ماهو مدون بجدول الجلسة الا فى الاحوال المنصوص عنها بالمسادة ١٢ من هذه اللائمة

مادة ٣ ــ تفتح الجلسات فى الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانونى من أعضاء القومسيون فاذا مضى نصف ساعة من همذا الميعاد المحتد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانونى تؤجل الجلسة الى يومين على الاقل والى ثمانية أيام على الاكثر وبيلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للاعضاء

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة فى جدول الجلسة المؤجلة مادة ع \_ يعقســـد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها و يقفلها وله وحده ضبط نظام الجلسة

مادة أن مد عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة ثم يبلغ رئيس القومسيون كافة النلغرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا لما قضته المادة 181 من القرار الصادر بتاريخ ٢٠ نوفجر سنة ١٩١١

مادة ٦ \_ يسوغ لاعضاء القومسيون فى أثناء المداولات بالجلسات أت يتكاموا باحدى اللغات الاوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكر تيرأن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

مادة v لـ ليس لاحد من الاعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان ويراعى فى هــــذا التصريح الاولويه فى الطلب ويكون للعضو الذى لم يتكلم فى الموضوع الجارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ ـ توجه الاسئلة دواما للرئيس ولا يجوز ايقاف أحد عن التكلم في ابداء رأيه الا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب اصدار هـ ذا التنبيه ، والرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع الاؤل والذي ينبه مرتين من الرئيس ولم يكترث فلارئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لغاية الجلسة ،

مادة ٩ ـ يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الاصل في المعارضات مسل ٢ المختصة بحدول الحلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جوازا لمناقشة من عدمه قوسيود بلدى وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

مادة ١٠ ــ يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الاصوات تنحصر أؤلا في مجل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ \_ الاعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كامة .

مادة ١٢ - على كل عضو يريد عرض اقتراح في الحلسة أن يمضيه ويسلمه للرئيس و بعد تلاوته على القومسيون للقترح أن بيين شفاهيا الاسمباب . فاذا واقق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الحلسات المقبلة الا اذا قر ر القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الاقل مبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجميد الاقتراح

مادة ١٣ \_ لكل صاحب اقــتراح ان يسترد اقتراحه فى أى وقت اشــاء المناقشة فيه ويجوز لاى عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة 12 ـ لكل عضو أن يوجه سؤاله الحالرئيس وهو يجاوبه عليه فى الحال أو فى الجلسة الاعتيادية أى المقبلة و يشترط ان يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالاعمال البلدية . وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس فى اليوم السابق للجلسة على الاقل و يجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمسادة السابقة .

مادة ١٥ ــ يحوز للرئيس ايقاف الحلسة متى شاء من نفسه أوعلى طلب مستوفى مبنى على أسباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الايقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ \_ اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أدب يطلب الاقتراع على ذلك ، وللرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليمه أن يستشير القومسيون لينا كد من أنه أحاط جيدا بالمسألة فان لم توافق الاغلبية تستمر المناقشة

المناقشة التي تقور ختامها بعد الاقتراع لايجوز الرجوع اليها فى نفس الجلسة لاى سبب كان

مادة ١٧ ــ المسائل المراد الاقستراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجمل الجواب عنها ممكنا بنعم أولا ، وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون شفاها ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراحات التي تتعلق بالمسستخدمين أو اذا طلب الاقترع السرى اثنان من الإعضاء

مادة ۱۸ ــ لاَيجوزلاعضاءالقومسيون أن يشتركوا في مداولات أوقرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سسواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وطدء الا لتأدية الاستملامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة 19 \_ لايجوز لاى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نراع ما القومسيون أو المرافعة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى مادة 20 \_ لايجوز لاى شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته ماعدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استملامات أو إيضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ \_ يحر والقومسيون محضرا لجلساته يحتوى على أسماء الاعضاء الدين حضروا الجلسة واشتركوا في المسداولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الاصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل صفو كلف بدرس المسألة المتسداول فيها أو بعمل تقرير عنها و بعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضى بمعرفة الرئيس والسكتير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية وبلغة افونكية وترسل الى نظارة اللهاخلية في مسافة أسبوع ابتساء من تاريخ الجلسة و يمكن تبليغ قوارات القومسيون الى الحرائد

فصـــــل ۲ قوسیون بادی زفتی

## الفصيل الثانى فى المأمورية البلدية

مادة ٢٢ ـــ اللجنة الدائمية المنصوص عنها بالمـــادة ١٦ من فانون ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ تسمى بالمامورية البلدية

مادة ٢٣ ـ يرأس المدير المامورية البلدية وفى حالة غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفى حالة غيباب المدير ووكيل المديرية أوكان لديهما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رآسة المامورية لمامور المركز . فان غاب هذا أو منعه مانع تكور في رآسة المأمورية لأكبر عضويها المتخبين سنا بعله في المأمورية بالكفية المنصوص عنها بالمادة ١٦ من قانون ١١ نوفير سنة ١٩١١

مادة ٢٤ ــ تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل فى كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كاما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٦ ــ يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون في أى وقت أن يطلع في اقلام المأمورية على كافة الأوراق التي يطلبها من السكرتير

مادة ۲۷ \_ يجوز لأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو مر التومسيون أو أى شخص آخرترى فائدة فى وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات

مادة ۲۸ ــ لاتكون قرارات المأمورية البلدية صحيحــة إلا اذا حضرها الرئيس والعضوان

مادة ٢٩ ــ وظيفة العضو المنتخب الأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تبتـدئ من أول ين ير وتتهى في ٣١ ديسـمبر ويجوز اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء .

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی زفتی

مادة ٣٠ \_ يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم مادة ٣١ \_ اختصاصات المأمورية البلدية هي بنوع خاص الأمور الآتية :

أوّلاً \_ تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداولة فيها

ثانيا ــ البحث فى كل اقتراح ينمنص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثا \_ النظر في حسابات الميزانية وتقديم الملحوظات

رابعا ـ النظر في المشروعات والتصميات والمقايسات المتعلقمة بالأعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة التي تحال عليها من القومسيون لعرضها عليه بالثاني للاقوار عليها

خامسا ــ الدرس التجهيزى فى المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا \_ الاقتراحات المختصة بالتميين والترقية ورفت المستخدمين الذين ينقدون مرتباتهم من ميزانية البلدية وكذلك الجزاآت التي توقع على المستخدمين متي تجاهزت ١٥ يوما خصم ماهية ، أما الانذارات واستقطاع الراتب عن أقل من ١٥ يوما فتكون من اختصاص رئيس القومسيون .

سابعا \_ النظر فينصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أوالمتعهدين بالتوريدات للبلدية

ثامنا ــ تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للــادة ١٦ من الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩١١

مادة ٣٣ \_ يعين الرئيس مستخدى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة والوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لحنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن متخبين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقييد بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين و يجوز لها أن تراعى في انتخاب المترشحين الشهادات المقدمة منهم

فصـــــل ۲ قومسیون یلدی زفتی

## الفصيل الثالث ف الجان الخصوصية

مادة ٣٣ - يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية وفنية أو دائية النظر في أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية والمجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة والعضو المكلف بعمل التقريرية تم كتابة للقومسيون نتيجة مداولات هذه المجان ولرئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه المجان وفي هذه الحالة يكون له حق الراسة ويشترك في المداولات بصفة استشارية مادة ٣٤ ـ يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليهم

الفصـــل الرابع أقلام القومسيون

> مادة ٣٥ – الاقلام هي: أولا – السكرتارية ثانيا – القلم المسالي ثالثا – التنظيم والصيانة راما – النظافة والصيحة

## قلم الســـكرتارية

مادة ٣٦ \_ السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والقضائية مادة ٣٧ \_ الاعمال الادارية تشستمل على جميع المخابرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجرد جميع أملاك البلدية من متقول وثابت وعلى المموم جميع الاموال الغير داخلة ضن اختصاص الاقلام الاخرى

نمسل ۲

مادة ٣٨ \_ لايجوز للبلدية اقامة أي دعوى قبل التصريح من القومسيون قوسيون بهدى بعد المداولة عنها و بعد النظر في التقرير المقدم من المأمورية الا في الاحوال • التحفظية أو الاجراآت المستعجلة التي يجو ز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أذيدفع عن البلديةالدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضرورياً في المدافعة عرب القوءسيون في الدعاوي التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوي المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضي الامور المستعجلة

### القلم المسألي

مادة ٢٩ \_ يدخل في أعمال القلم المالي أوّلًا \_ تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا \_ قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالثًا \_ دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعًا ... حسايات الايرادات والمصروفات والصنف وكل مايترتب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدية المالية بطريقة خصوصية

مادة ٤٠ ــ الصراف مكلف بالصرف والقبض وهو المسئول الوحيد عن حفظ النقود و يجب عليه أن يقدّم تأمينا يعين مقداره بمعرفة القومسبون

مادة ٤١ ــ أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغالواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الاذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عمسوم حسابات الحكومة وتكون ممضاة منرئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ \_ السكرتير طيه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكر تير وكاتب الحسابات أن يضعا في كل شهير تقريرا عن حركة الخزينة لعرضها على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الاقل في الشهر فصـــــل ۲ قومسیون بلدی زلتی

# قلم التنظيم والصــــيانة

مادة ٣٣ \_ أولا \_ وضع مشروعات فتح الشوارع واحداث الميادين والمنتزهات وتركيب الكبارى

ثاني \_ صيانةالشوارعوتبايطها وتسميتها وتعيينخطوط تتظيمهاوالضوائع ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل زوائد التنظيم

الشا \_ مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعًا \_ مراقبة المبانى المتعلقة بالمجلس البلدى وتنمير المنازل

خامسا ... حصر أراضي المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

سادسا \_ ملاحظة أنفار الطرق والصسيانة وتعيين الاعمال التي يشتغلون فيها هم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشفيل

سابع \_ مراقبة الاصطبل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامن \_ حميم الامو والخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير وأعمال طلمبات الحويق وكافة الاعمال المقتضى اجراؤها للوقاية من الحرائق واشغال الطرق العمومية والاعمال المطلوبة التي يجربها مهندس القومسيون تكون بمراقبة الرئيس

# قميلم الصحة والنظافة

مادة ٤٤ ــ قلم الصحة والنظافة يشتمل على الكنس والرش ومب شرة الاعمال الخاصة بنظافة الملدينة وبالصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والجبانات والسلخانات والمباول العمومية الخ

# الفـــرع الشالث عشر قومسيون بلدى حلوان

# القانون نمرة ٢١ الصادر في ٢٧ نوفمبرسنة ٢٩١١

کمرة ۱۰۱ تشــکیل قومســیون بلدی مختلط فی حلوان

بالنظر للنتائج الراضية التي حصلت في البنادر التي أنشئت فيها القومسيونات المحلمة الرسوم الاختيارية

التي يفرضونها على أنفسهم

و بالنظر للرغبة التى أظهرها مكان حلوان لادراكهم النصيب الأوفر مر ... الفوائد التى خصت الطبيعة بها مدينتهم بمناخها وينابيعها واجابة لطلبهم لحصول بندرهم على نظام بلدى ومجلس محلى مختلط

وبناءعلى ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

مادة 1 \_ رخص لسكان بندر حلوان بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستمانة بها ملى نفقات الاعمال الصحية والبلدية و بوجه العموم على تنفيذكل مشروع يؤدّى الى تحسين حالة البندر وتكون له صبغة بلدية

وينشأ فىالبندر قومسيون بلدى مختلط يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيا بعد

### تشكيل القومسيون

مادة ٣ ــ. يؤلف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم

أؤلا \_ ( أ ) محافظ القاهرة بصــفة رئيس وغند غيبته يقوم مقامه وكيل المحافظة

- (ب) مفتش مبانی الحکومة أو مندو به 🕴 أعضاء لهم
- (ج) مفتش صحة القاهرة أومن يقوم مقامة ﴿ حق العضو ية قَانُونَا

نصسل ۲ قومسیون بلدی حلوان ثانيا \_ أربعــة أعضــاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

و يجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أومن تنتدبه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ ــ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور تتوفر فيه الشروط الآتيــــة :

أوّلًا \_ أن يكون قد بلغ من السنّ خمساً وعشرين سنة على الاقل

• ثانيا \_ أن يكون مقيها فيبندر طوان من نستين على الاقل أوأن يكون له فيه على الاشفال وأن يكون في الحالتين عمن يدفع فيه عوائد بناء لايقل مقدارها عن جنهين مصريين في السنة أو يكون ساكنا في محل لاتقل أجرته السننوية عن أربعة وعشرين جنيها مصريا أو يكون رئيسا أو وكيلا لأحد المصارف المالية أو الحال التجارية أو الصناعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشفل سكنا تبلغ أجرته القيمة المبينة قبل

ثالثا \_ أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها رابعا \_ أن لايكون فى أبة حالة من حالات عدم الاهليــــة المنصوص عنها فى المـــادة الآتية

مادة ٤ ــ ليس للاشخاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم

أؤلا \_ المحكوم عليهم بالاشنال الشافة أوالسجن أو المحكوم عليهم لاوتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الامانة أو التروير أوانتهاك حرمة الآداب أوالرشوة أو الشروع في احدى هــذه الحنايات أو الجمنح أو لأية جناية أو جنعة أخرى تفدش الشرف أو تخل بالاستقامة

فصــــــل ۲ قومسیون بلدی حلوان

## ثانیا \_ المحکوم باشهار افلاسهم وکذلك المحجور علیهم فیمن یجوز انتخابهم

مادة ه ــ لايجوز لأحد أن يكون منتخبا الا اذاكان ناخبا و يجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا القراءة والكتابة

ولا يحوز انتخباب المعزولين من وظائفهم الاميرية بمقتضى أحكام قضائيسة أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو بلمريمة لاتخدش الشرف

مادة q ــ وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون مدّتها أربع سنوات

وفى كل سنتين يصمير تغيير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين لهم حق المضوية قانونا

و بعد انقضاء مدة السنتين الأوليين يصدير تعيين الاعضاء الخارجين بطريق الفرعة ثم يكون التغيير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية فى آخر السنة الرابعة و يجوز اعادة انتخاب أى عضو من الاعضاء الخارجين

مادة ٧ \_ لايجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيلا لقنصلية أو أن يكون مستخدما تابعا لاحدى القنصليات نأمة صفة كانت

مادة ٨ ـــ لايجوز لاعضاء القومسيون مطلقا أن تكون لهم حصة فىالمقاولات أو التوريدات التى لحساب البندر وكل عضو خالف ذلك المنح يســقط مر... وظيفته بمقتضى قرار من النظارة

مادة و \_ كل عضو منتخب يتخلف عن حضور جلسات القومسيوب ثلاث مزات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدّم أسبابا مقبولة لمعذرته يجوز اعتباره مستقيلا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية الراء الاعضاء الحاضرين مادة ١٠ ـــ اذا وجد أحد أعضاء المجلس غير كفء أو غيرصالح للوظيفة فسسل ٢ ولم يظهر ذلك عند الانتخاب أو اذا ظهر غيركفء أو غيرصالح للوظيفة فى أثناء توسيون بلدى علوان العمل يصدر قرار وزارى بعدم الكفاءة وعدم الملاءمة والسقوط

مادة 11 \_ أذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فالقومسيون اقامة البدل فيسه من الوطنيين أو الارو بيين (بحسب العضو الذى خلا مركره ان كان وطنيا أو أرو بيا ممن يكون قد حاز أنساء الانتخابات أكثر الاصوات بعد الاعضاء المتخبين من الفئة التي هو منها وفي حالة عدم وجوده تؤول المضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة في الكشف الشامل لنتأمج الانتخابات وفلك مع مراعاة القيسد الوارد بآخر الفقوة الثالثة من المادة النانية من هسنبا الفاون عند ما يخلو مركز أحد الاعضاء الاروبيين

واذا تعذر اتباع الشرط المذكور قبل لان جميع الاروبيين الموجودة أسماؤهم في كشف الانتخاب يكونون من جنسية العضوين الاروبيين اللذين تم انتخابهما يصبير التخاب جزئى في مدة ثلاثة شهور في ميعاد يعين بقرار وزارى لاتمام العدد القانونى وفي هذا الانتخاب تكون الاصوات التي ينالها المرشح الذى من جلسية العضوين السابق انتخابهما تعدّ لاغية ولا يعتد الا بالاصوات التي ينالها مرشح من جلسية أحرى

## فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ ــ يجتمع القومسيون مرّة في الشهر على الاقل

ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدّمه له ثلاثة من الاعضاء على الاقل

وتصدر قرارات القومسيون بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين

وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا

ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الافل مي الاعضاء القائمين بوظيفتهم

### فى اختصاصات القومسيون

فصـــــــل ۲ قومسيون بلدى حلدان

مادة ١٣ ــ اختصاصات القومسيون هي :

أوّلاً — تعيين وترقية وفصل العهل الذين ينقدون رواتبهم من ميزانيته وتوقيع العقو بات التاديبية المقررة فى اللوائح عليهم الا مايختص بالخدمة السايرة والشغالة باليومية فانهم يكونون فى جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانيا — تحديد الرسوم الاختيارية وبقدار الحصمة التي تقرر على أرباب الاملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يبطعها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل بصيانتها أو ترميها أو تنويرها وعلى العموم كل مرب تعود عليهسم فائدة شوع خصوصي من الأعمال التي يجربها القومسيون

ثالث ۔ تقریرطریقة تحصیل الرسوم والعوائد ومایلزم من الوسائل لتحصیلها رابع ۔ ادارة ایرادات البندر

خامسا ... أشـــفال التنظيم والطرق والكونس والرش ورصف وتبليط وتنوير الشوارع والميادين العمومية

مادسا \_ اتحاذ الإجراآت المتعلقة بالتنظيف الصحى فى البندركالخاصــة بالمواحيض العمومية والمجاريروالجبانات والأسواق والموالد العمومية والمجازر

سابعا \_ أشغال المياد

تامنًا \_ أشغال المطافئ وجميع الاجراآت الخاصة بالحرائق

تاسعا ـــ وضع الميزانية السنوية للبندر من ايرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوى عنها

عاشرا ... وأخيرا كل الأعمال الأخرى التي لها صبغة بلدية ثما تكلف نظارة الداخلية القومسيون بها والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤ وليته بدون أن يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها فصــــــل ۲ قومسیون بادی حلوان

مادة ١٤ ـــ اذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتبادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهــذه الاشــفال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذاكان هناك اشتراط خاص

مادة ١٥ ــ الأعمال التي يجريها القومسيون تكون حتما داخلة ضمن الأملاك المموميـــة

## في المأمورية البـــــلدية

المادة ١٦ \_ يعير القومسيون فى كل سنة مأمورية تؤلف من محافظ التاهرة أو وكيل المحافظة عند غيبته ويكون له حق العضورية قانونا (بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطنى والآخر أو روبى يختارهما القومسيون من بين الأعضاء المنتخبن

وعند تعين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الأعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآخر أوروبى لينوبا عن العضوين المذكورين فى حال تغيبهما أوحصول مانع لها

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقترح تعيين المستخدمين وتشـــترك مع الرئيس فى حفظ النظام وبالجمـــلة تقوم بكل الأعمال الادارية الا مايتعلق بتنفيذ الأوامر, والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويجوز لمفتش أو لمندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

## أحكام عموميسة

مادة ١٧ \_ الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد و يكاتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الأميرية بواسطة نظارة الداخلية

قصــــــل ۲ قومسیون بلدی حلوان

مادة ١٨ ــ يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعسد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ١٩ ــ يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت فى الأعمال التى تزيد جملة نفقاتها لغاية اتحامها على مبلغ مائتى جنيه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقايسات الخاصة بها

مادة . ٢ ــ يجوز حل القومسيون فى أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخليـــة

مادة ٢١ ــ تكون إدارة الاعمال المالية مطابقة للوائح الماليــة المقررة في الحكومة

مادة ٢٧ ــ لا يجوز للقومسميون أن يتفاوض فى القوانين والأوامر العالية والقرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ ــ على رئيس القومسـيونـــ أن يضع لائمة داخلية تعرض على القومسيون و يعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

ويكون الغرض من هـــذه اللائحة تعيين الشروط التي تســـير عليها أعمـــال القومسيون والمأمورية سيرا منتظما مع مراعاة القواعد المفررة فى هذا القانون

مادة ٢٤ ـ تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون

مادة ٧٥ ــ على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

وله أن يصدركل مايرى لزومه من اللوائح والنصوص التكبلية

فصـــــل ۲ قومسیون بلدی حلوان

## القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١١

نموة ۲۰۲۰ الانخخنابات والاعمال المسالمة

بعد الاطلاع على المـــادة (٢٥) من القانون نمرة ٢١ الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ القاضى بايجاد قومسيون بلدى مختلط ببندر حلوان

مادة 1 \_ عمليات الا تخاب تباشرها لحنسة مؤلفة من حمسة أعضاء منهم عضوان وطنيان وعضوان أروبيان تحت رياسة محافظ مصر أو وكيل المحافظة عند غيبته وهؤلاء الاعضاء تعينهم نظارة الداخلية و ينتخبون من ضمن أعيان البنسدر

## قائمية الانتخابات

مادة ۲ \_ يبدأ بتحرير قائمتين للانتخابات احداهما بأسماء الناخبين الوطنيين والاخرى بأسماء الناخبين الرطنيين والاحراد عالمان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقا لاحكام المادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ نمرة ٢١ و نقفذ الكشوفات المقدمة من المحافظة بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير القائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف مايلزم

مادة ٣ ــ بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصمير تعليقهما بديوان القسم سبعة أيام

فى خلال هذه السبعة الأيام يجوز لاسحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج أسماء الاشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم فى القائمة سهوا أو كانت متعلقة بسطب أسماء من أدرجت أسماؤهم بغير حق أو كانت متعلقة بطلب اجراء أى تصحيح آخر وبصد مضى تلك المدة لا تقبل أية معارضة فيا يختص بادراج الاسماء وتجتمع المجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم فى المعارضات المحتمدة البهاو بعد تعديل القائمتين(أذا دحت ألحال لذلك بناء على قرارات المجنة) يصبير تعليقهما ثانية بديوان القسم سبعة أيام أخرى يجوز فى خلالها لا محصاب الشان تقديم معارضاتهم ضد الاشخاص الذين أدرجت أسماؤهم بغير حق وبانقضاء

نَسْسِيلَ ٢ اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكما باتا فى هذه المعارضات تعلق القائمتان فرسيون بلدى فرسيون بلدى عدان عدان

وفى هـ أه المدة الاخيرة يرسل للاشخاص المدرجة أسماؤهم في هانين القائمتين بناء على طلبهم نسسخة من قائمة الناخبين الاروبيين ان كانوا أروبيين أو من هائمة الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المسادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

#### الانتحابات

مادة ٤ \_ في شهر ديسمبر من كل سينة يصير مراجعة قائمتي الانتخابات بمعرفة اللجنة فتضيف اليهما أسماء الاشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا وتشطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القائمتان بعد مراجعتهما و يكون النظر فى المعارضات المقدمة طبقا لما هو مدون بالمــادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما لنظارة الداخلية

مادة ه \_ يصدر محافظ مصرقرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات و يعلق القرار المذكور لاطلاع الحجهور عليه مدة ثلاثة أيام على الاتفاات تلصق على الاقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديوان القسم وفي جهات البندر وضواحيه حسب ما يراه المحافظ وتوضع المحددة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المحافظ السابق الذكر

وعند مباشرة الانتخابات الحزئية المقررة بالفقرتين الثانية والثالثة من البند الثانى بمري قانون البلدية الاساسى يصدر المحافظ قرارا بالاستناد على القرار الوزارى الضادر باجراء الانتخابات الحزئية وتوضح فى الاعلانات ما عدا المادة السادسة من القرار الحالى المادة الثانية من القانون برمتها فصمسل ۲ قومسیون بلدی حلوان مادة ٣ ـــ لايجوز لاحد غيرالناخبين الدخول في المحل المعــد الانتخابات (شاء حصولهـــ)

وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الافتراع التي تكون مجهزة مرف قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة وتعلق بهذه التذاكر أسماء المرشحين المنتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الا مرة واحدة فاذا أدرج أحد الاسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الا مرة واحدة

و يقترع الناخبون الوطنيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الوطنين و يقترع الناخبون الارو بيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الاروبيين ويبقى الاقتراع مفتوحا من ابتماء الساعة الاولى بعمد شروق الشمس الى ما قبل الغروب بساعة الا اذا ورد في القرار الفاضي بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تذاكر الاقتراع فى انامين أحدهما للوطنيين والثانى للاروبيين بمحضور الرئيس فى نفس الجلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء والقاب المقترعين فى دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة فى الاناء و يؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترع

مادة ٧ \_ مجمود اقفسال الاقتراع لا تقبسل أية تذكرة وعند نهاية عملسات الافتراع تستخرج التذاكر من الانامين المذكورين ويضاهي عددها على عدد المفترعين ثم تحرر قائمتان احداهما للوطنيين والثانية للاروبيين مبينا فيهما عدد الاصوات التي نالها كل واحد من المرشحين و يكون ترتيب المستخين بالابتداء بمن أكثر الاصوات

ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترفقان مجمسر جلسة الانتخابات وترسلان مباشرة لنظارة الداخلية فى ظرف ثمانية أيام مع جميع الاوراق الحاصة بالانتخاب ثم ينادى بانتخاب المرشحين الاربعة الواردة اسماؤهم فى كل من

نصــا. ۲ حلوان

هاتين القائمتين هذاإوفيها يختص بالتخاب الاعضاء الاروبيين يلاحظ أنه اذا وقعر قوسبون بلدى الانتخاب على أكثر من اثنين مر. \_ جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر الَّا في الانتسين المتحصلين على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا فأكثر من المرشحين الآخرين من أي جنسة أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعلى اللجنة استدعاؤهم بعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجها في نتيجمة الانتخباب وذلك في ظرف الاربع والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع اللجنة في عمل القرعة على أي حال في الزمار\_ والمكان المحددين وتحكم اللجنــة في نفس الحلسة و بصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخارات

وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكرفي المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال جسم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعمديل مفاوضات اللجنة التي تكويز مخالفة للقانون

مادة ٨ \_ تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب القسم

وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحدَ من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

الميزانيـــة والحسابات والأشــــخال

مادة ٩ ــ تكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلي المختلط من :

أولا ــ الاعانة السنوية المنوحة من الحكومة

ثانيا \_ متحصل الايرادات الناتجة من الرسوم والعوايد المنصوص عنها في القانون النظامي للبلدية

ثالثا \_ موارد البندر الخصوصية

نصــــل ۲ قومسیون بلدی حلوان

مادة ١٠ ــ أولا ــ تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصتقعليه من نظارة المسالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية الغير اعتيادية و يجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال

ثانيا \_ يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل من الايرادات الاعتيادية أوأن توازى مبلغها على الأكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة للبزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتباد لغير المنظور والمصروفات النثرية

التا \_ يدرج في الميزانية الاعتيادية ماياتي :

- (١) فى باب الايرادات الاعتيادية الايرادات التى لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد التنظيم وعوائد اشسفال الطريق العمومية وإيرادات الحجزر وتنقسم هذه الايرادات الى فصول بحسب وعها وتبين بالتفصيل
- - رابعًا \_ يدرج فالميزانية غير الاعتيادية مايأتي :
- (۱) فى باب الايرادات غير الاعتبادية الايرادات الناتجه من وفورات الإعوام السابقة وتبرعات المصالح والافراد وبوجه العموم كل الايرادات التي ليس لهــــــ صفة مستديمة وسنوية
- (٢) فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الحاصة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التي تستعمل لزمن غير محمدود كطلعبات الحزائق والرش ومسلالم الاغاثة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة وصنوية

تعبيسل ٢

مادة ١١ - الاقساط السنوية التي تدفع لنظارة المالية لسداد مايستدينه توسيون بلدن القومسيون من السلفيات يكون توريدها تحت عنوان محصوص في الفصل المقابل لهسا من المبزانية الاعتيادية أوغير الاعتيادية بحسب الاحوال

فاذاكان التسديد لميعاد خمس سنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتيادية وإذا كانت مواعيد التسمديد تزمد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى في المصروفات الاعتيادية

مادة ١٧ ــ بتوضع الميزانية لمدة اثنىعشر شهوا تبتدى من أول بنابر وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كلّ سنة و يقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولاتكون الميزانية نافذة المفعول الابعد تصديق نظارة الداخلية عابيما مادة ١٣ ــ لايجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذاكان يخرج عن حدود الاعتادات المفتوحة بالميزانية

مادة ١٤ \_ تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقسرية فها شعلق بمصروفات الحكومة وتقيد في حساب مخصوص يقدم في كل شهر إلى ادارة عموم الحسابات بنظارة المسالية ومعه الأوراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون في كل جلســة كشف بيبان الرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشوف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ ــ رسوم ومقانسات الأعمال المقتضي احراؤها يجب عرضها أوّلا على نظارة الداخلية لفحصما والتصديق عليها

مادة ١٦ \_ تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القوار

## الفـــــرع الثالث القومســـيونات الحليـــة

القرار الصادر من نظارة الداخلية (فى ١٤ يوليوسنة ١٩٠٩)

نمرة ۱۰۳ الغاء القرمسيون العالى للبلديات وانشاء لجنسة استشارية

بعد الاطلاع على القرار الرقيم ٤ يوليو سسنة ١٩٠٣ المعدّل بالقرار الصـــادر في ٢٢ فبرابرسنة ١٩٠٥ <sup>(١)</sup>

وبالنظر لانشاء قسم خاص بنظارة الداخليــة للسائل المتعلقة بالمجالس البلدية بالمديريات وبالمجالس المحلية

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المؤرخ في ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٩

مادة 1 \_ قد ألنى القومسيون العالى المشكل بالقرار الرقيم ٤ يوليو سنة ١٩٠٣ الممدل بالقرار الصادر في ٢٧ فراير سنة ١٩٠٥ وأنشثت من جهة أخرى سنظارة الداخلية لجنة استشارية المسائل المتعلقة بالمجالس البلدية في المديريات وبالمجالس الحليسة

مادة ٢ \_ يكون تشكيل هذه اللجنة على الوجه الآتى :

وكيل الداخلية ..... وئيس موظف منتدب من نظارة المالية .... .... ... ... عضو مدير عموم مصلحة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه ... ... « وخلف منتدب من نظارة الاشغال العمومية ... ... ... «

(١) راجع الصحيفة ٣٠٩ من الغلبة الثانية من الكتاب الاتول من مجموعة القوافين الادارية والجنائيسية

رئيس إدارة قسم البلديات والمجالس المحلية بنظارة الداخلية ...

مادة ٣ \_ يلزم أخذ رأى اللجنة أولا في المسائل الآتية :

انشاء مجالس بلدية أو محلية جديدة

الميزانيات السنوية واعتماد الحسابات والرسوم والضرائب

الضرائب الاختيارية

القروض ومنح المبالغ من نظارة المسالية سواءكانت ترد أو لا ترد. اللوائح

نقل أشغال الى عهدة تلك المجالس

مشاريع أعداد المياه والنور وفتح الطرق الجديدة والتعديل فيتخطيطات الطرق الموجودة وكل المشاريح الأخرى التي لها صفة بلدية

القضايا المقتضي رفعها أو المصالحات

وتعطى اللجنة كذلك رأيها فى كل مسألة أخرى تخص المجالس البلدية أو المحلية وتطلب نظارة الداخلية رأيها فيها

ادة ٤ \_ تجتمع اللجنة مهة في الشهر على الاقبل وكذا كلما كان عدد المسائل أو اقتضاؤها السرعة مما يدعو إلى الاجتماع

مادة ٥ ــ ألغيت جميع اللوائح والقرارات الخاضة بالقومسيون العالى

القرار الصادر من نظارة الداخليسة (ف ١٤ يوليو سسنة ١٩٠٩) نمرة £ ١٠٤ اللابحةالاساسية العالمس المحلية

بعد الاطلاع على اللائحة الأساسية للجالس المحلية الرقيمة ع يوليو سنة ١٩٠٣ وعلى القرار الصادر من مجاس النظار بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ٩٠٩ مادة 1 \_ المجالس المحلية المشكلة الآن والتي تشكل في المستقبل تكون تابعة لاحكام هذه الائحة (1)

المراقبة

مادة ٢ \_ تكون المجالس المحلية تحت مراقبة نظارة الداخلية مباشرة

تشكيل المجالس

مادة ٣ ـ يكون تشكيل كل مجلس على الوجه الآتى :

(١) عضوان لها حق العضوية وهما :

المديرأو المحافظ رئيس

مفتش الصحة بالجهة

(١) أسيوط ودمياط والسويس (قراد ٢ توفيرسة ١٨٩٣)

بنها رشيين الكوم وقنا (قرار ٢٩ ديسمبرسة ١٨٩٤)

سوهاج (قرارأول ديسمبرستة ١٨٩٥)

الاقصر (قراره ديسبرسة ١٨٩٦)

اسوان وجرجا والجيزة ومنوف (قرار ۽ ديسمبرسة ١٩٠٠)

رشید ودسوق وسمنود وطهطا وملوی ومتغلوط (قرار ۲۶ دیسمبرستة ۱۹۰۵)

السنبلاوين وسنورس واخميم واسنا (قرار ١٥ ينايرسنة ١٩٠٧)

مينا القمح وأبوتيج (قرار ١ ١ ينايرسة ١٩٠٨)

المعارية (قرار۱۲ ما يوستة ۱۹۰۸)

للا ويبا (قرار ۱ ينايرسة ١٩٠٩)

البلينا ربلقاس (فرار۲۸ يناپرستة ۱۹۱۲)

شربين وطلمنا وفوه وكفرالشيخ وادفو (قرار ٤ فبرايرسة ١٩١٣)

والقومسيونات المحلية السابق تُسَسكتها في المتعفورة والفيوم وطعنا والزقازيق ودمبور و بني سويف والمحلة الكبرى وزقى والمنيا ومبت غمر وكفر الزيات بالقرارات الصادرة في ٢١ نوفمر سسة ١٨٩٣ و ٢٩ ديسمبرسة ١٨٩٤ وأول ديسمبرسة ١٨٩٥ قد تحولت الى قومسيونات بلدية بختلطة (واجع الفصل النافئ)

ا ما القرمسيون الجمل الذي تشكل في حلوان بالقرار الصادر في أول ديسمبر سنة ٥ ٩ ٨ ٥ نقد ألغي ابتداء من ٢ ١ مارس سنة ٥ • ٩ ١ بالقرار الصادر في ١٣ مه ثم تشكل فيها قومسسيون بلدى مختلط (راجع الفرع الثالث عشر من القصل الثاني)

والفومسيون المحلى الذى تشكل فىبلميس بالفرارالصادر فى ١٦ ينايرسنة ١٩٠٩ صارحله بالقرار الصادر فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٩ (٢) أر بعة أعضاء ينتخبون بالطرق المبينة فيما بعد

و يجوز لمندوب من نظارة الداخليــة أن يحضر و يكون له رأى استشارى وفى حالة تغيب المدير أو المحافظ يحل محله وكتله

وفى المدن غيربنادر المديريات يكون مأمور المركز عضوا قانونا فى المجلس ويرأس الجلسات فى حال حدوث مانع من حضور المدير أو الموظف الذى يقوم مقامه

وفى المدن غيربنادر المديريات أو المراكز تعين نظارة الداخلية الموظف الذى نحقل اليه اختصاصات مأمور المركز

#### الاختصاصات

#### مادة ٤ \_ اختصاصات العالس هي :

- (١) تعيين وترقية وفصل العال الذين ينقدون رواتبهم من ميزانية المجلس
   وكذا توقيع العقو بات التأديبية عليهم بحسب القواعد التي تقررها نظارة الداخلية
  - (٢) تحصيل الرسوم الخاصة بها والتي تخصص لها و إدارة ايرادات المدينة
- (٣). أشغال التنظيم والطرق والكنس والرش وكساء الأرضيات وتنوير الطرق والمادين العمومية
- (٤) الاجراآت المتعلقة بالتنظيف الصحى للدينة كالخاصبة بالمراحيض العمومية والمجارير والجبانات والأسواق العمومية والموالد والمجازر
  - (٥) أشغال المياه
  - (٦) أشغال المطافئ وكل الاجراآت الخاصة بالحرائق
- (٧) وضع ميزانية الايرادات والمصروفات كل سينة للدينة ومراجعة الحسابات ونشر تقر يرسنوى عن خلاصة سير الأعمال
- (A) وأخيراكل الأشغال التي تنوط المجلس بها نظارة الداخلية و يؤدّى المجلس اختصاصاته على مسئوليته وعاتقه بلا أدنى ارتباط أو ضمان من قبل الحكومة

مادة ه ـ إذا قرر المجلس نفاذ أشسغال غير اعتيادية تربو نفقاتها على موارد ميزانيته فيجوز له مع مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يمقد قروضا لا تتجاوز جملتها عشرين ألف جنيه مصرى

#### الانتخابات

مادة ٢ – المنتخبون (بالكسر) هم كل الذكور البالفين ٢٥ ســـــنة الذين يدفعون ســنويا على الأقل جنهين مصريين بصفة عوائد أملاك مبلية أو أربعــة جنهات مصرية بصفة مال أطيان في دائرة المدينة وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون المنتخب (بالكسر) مقيا في المدينة

وفى المدن غير الملزمة بدفع عوائد الأملاك المبنية يقوم الملك الذي أجرته ٢٤ جنبها مصريا فى السنة مقام دفع الجنبهين بصفة عوائد سنوية

مادة ٧ ــ لايكون من المنتخبين من يأتى ذكرهم :

(١) رجال القنصليات وكل موظف أو مستخدم تابع اليها بأية صفة كانت

 (٢) المحكوم عليهم بالأشخال الشاقة أو السجن ومن يحكم عليهم في سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو إخلال بالآداب العمومية أو فسق أو أية جنابة أو جنحة أخرى تحس الشرف أو الأمانة

(٣) من يعزلون من وظائف الحكومة سواء بحكم قضائى أو بقرار من أحد
 إلى التادب الأى سبب آخر غير الاهمال

(٤) المعلن إفلاسهم أو المحجور عليهم

مادة ٨ \_ لايكون أحد من المنتخبين (بالفتح) الا اذاكان من المنتخبين (بالكسر)

مادة q ـ تكفل عمليات الاتتخاب لجنة من أربعة أعضاء برياســة المدير أو المحافظ أو من يممل محلهما

وهؤلاء الأعضاء تعينهم نظارة الداخلية بنــاء على ما يعرضه المدير أو المحافظ و ينتقون من بين الأعيان بالمدينة وتجدّد اللجنة كلما لزم انتخاب أعضاء للجالس المحلية

مادة ١٠ ـ تضع المجنة قائمة المنتخبين (بالكسر) بالموافقة لأحكام المادتين (٣) و(٧) من هــذه اللائحــة وعلى أساس القائمة بالأسمــاء التي تعطيها المديرية أو المحافظة مستخرجة من دفاتر عوائد الأملاك والأموال

مادة ١١ ــ القـائمة التي توضع بالكيفية المتقدّمة تعلق مدة ســــبعة أيام في ديوان المديرية أو المحافظة أو المركز

وفى مدى هذه الأيام السسبعة يجوز لأولى الشأن تقديم مطالباتهم سواء لقيد أسمـا، فى القائمة تكون قد أغفلت منها أو لمحو أسمـاء أدرجت فيها بلا وجه حتى و بعد هذا الميعاد لاتقبل أية مطالبة

وعندئذ تجتمع اللجنة وتبتّ بصفة نهائية في المطالبات المقدّمة

وبعـــد التعديل فى القائمة عند الاقتضاء بحسب قرارات اللجنة تصـــير نهائية وتعلق من جديد بديوان المديرية أو المحافظة أو المركز

مادة ١٧ ـ ثم يشرع فى الانتخاب وبيلغ الى علم الجمهور قبسل ذلك بثلاثة أيام على الأقل اليوم والساعة والمحل المعينة لهــذا الغرض بأن يلصق إعلان على باب المديرية أو المحافظة أو المركز وفى المواضع الأخرى من المدينة وضواحيها التى يمى المديرأو المحافظ ضرورة الاعلان فيها

مادة ١٣ ـ عند اجتماع المنتخبين (بالكسر) تطلب المجنة من كل منهم أن يحضر ورقة مكتو با عليها أسماء وألقاب وصفات من ينتفيهم من القائمة السابق الكلام عليها فى المادة (١١) و يرغب فى انتخابهم لعضوية المجلس ويبيق الاقتراع مفتوحاً مدة أربع ساعات من ابتداء الاجتماع

ويقيد أحد أعضاء اللجنة في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد التحرى عمــا اذاكانوا مدرجين بالطريقة الواجبة في قائمة الانتخابات

وتوضع أو راق الاقتراع في صندوق بحضور الرئيس

مادة 12 \_ عند انقضاء الأربع ساعات المتقدم ذكرها يقفل الاقتراع -ولا تقبل بعـــد ذلك أية ورقة ثم تخرج أوراق الاقتراع من الصـــندوق ويقابل عددها على عدد المقترعين

وتعمل قائمة عمومية يذكر فيها عدد الأصوات التي نالها كل من المترشحين ثم يرتب المترشحون في كشف بحسب ترتيب الأصوات التي حصلوا عليها مع الابتداء الأكثر أصواتا

. و يمضى هذا الكشف الرئيس وأعضاء المجمنة ثم يرفق بمحضر جلسة الانتخابات و يعلن بانتخاب الأربعة الأول لعضوية المجلس

واذا تساوى عدد الأصوات التي نالها اثنان أو أكثر من المترشحين تعمل بينهم قرعة بالنصيب

و تفصل اللجنة في نفس الحلسة في الاشكالات التي تحصل أشاء عمليات الانتخابات و يكون حكما نهائيا و تصدر الفرارات بأغلية الآراء وتذكر في المحضر و يبقى الحق مع ذلك لنظارة الداخلية في حال وقوع خلل خطير أن تلغى الانتخابات كلها أو بعضها أو أن تمثل في قرارات اللجنة التي تكون خالفة للقانون مادة ١٥ \_ تلصق في اليوم الشاني على باب المديرية أو المحافظة أو المركز قائمة بأصماء المنتخبين (بالفتح)

ويرسل رئيس اللجنة نسخة من هذه القائمة الى كل منهم

#### أحكام عموميــــة

مادة ١٦ ــ مدة عضوية الأعضاء المنتخين للجلس هى سنتان والأعضــاء المنقضسية مدة عضويتهم يجوز اعادة انتخابهم ويكون استمرادهم فى العضوية صحيحا الى حين استبدالهم

مادة ١٧ \_ المحلات التي تخلو من الأعضاء المشخبين يعين لها ممن نالوا أكثر الأصوات من المترشحين بحسب الكشف الذي سبق الكلام عليه في المادة (١٤) مادة ١٨ \_ كل عضو منتخب يصبح فى حالة من أحوال عدم الأهليسة المنصوص عليها فى المادة (٧) الآنفة يعلن عن سمقوطه من العضوية بقوار وزارى وكذا تكون الحالة بالنسبة لمن تزول عنه شروط القابلية للانتخاب المفروضة فى المادة (٦)

مادة 19 ــ يجوزكدلك أن يعلن بقرار وزارى سقوط الأعضاء من العضوية الذين لايحضرون جلسستين متعاقبتين من جلسات المجلس بلا حصول على إجازة أصولية و بلا إبداء أسباب للاعتذار مقبولة

مادة ٧٠ \_ القرار الوزارى المنصوص عليه في المادتين السابقتين يكون صدوره من تلقاء نفس النظارة أو بناء على ما يعرضه المدير أو المحافظ أو المجلس نفسه وذلك بعد الاطلاع على الأوراق المثبتة لعدم الأهلية القانونية لعضوالمجلس أو عدم قابليته للانتخاب أو تغيبه بلا ابداء الأسباب وبعد دعوته بالطرق الواجبة للحضور وإبداء أقواله وتقديم الدفاع عن نفسه سواء بذاته أو بالكتابة وهذا القرار لايقبل الاستثناف

مادة ٢٦ ــ القرار الصادر بسقوط عضو المجلس من العضوية بنصكدلك على استبداله بالموافقة للمادة (١٧) السالفة

مادة ٢٢ \_ يكون أداء مهمة أعضاء المجلس بلا مقابل

. وليس لأحد منهــم أن يدخل مباشرة أو بواسطة فى مشروعات أو توريدات المدينة والا يسقط من العضوية بقرار وزارى يصدر على مقتضى المادة (٢٠)

> مادة ٢٣ ــ يجوز حل المجلس بقرار من نظارةالداخلية فاذا انحل يشرع فى التخابات جديدة فى مدى ثلاثة شهور

مادة ٢٤ \_ يجتمع المجلس في جلسات اعتيادية مرة في الشهر على الأقل

وتدرج المسائل المطلوب مداولته فيهما بجدول الأعمال ولا تحصل مداولة في أية مسألة أخرى قبل أن تنفذ المسائل الواردة بالجدول

ويجتمع المحلس فى جلسسات غير اعتيادية كلسا رأى الرئيس ضرورة ذلك أو طلب الاجتماع ثلاثة من أعضائه بالكتابة ولا يجوز للجلس فى الجلسات غير الاعتيادية أن يشتغل بمسائل غير التى دعى للاجتماع من أجلها

ولا يقبل حضور الجمهور في الجلسات

مادة ٢٥ ــ لاتكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور أربعـة من الأعضاء في الحلسة من بينهم الرئيس وباشتراكهم في الاقتراع

مادة ٢٦ \_ تصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين

وفى حال تساوى عدد الأصوات يرجح العدد الذى من بينه صوت الرئيس

مادة ٢٧ ــ مع الاحتفاظ بمــا سيذكر في المادتين (٣٩) و(٤٠) الآتيتين يكون الرئيس هو النائب وحده عرب المجلس في كل الأعمال الخاصة به سواء في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو مع الفير

ويكاتب الرئيس النظارات والمصالح العمومية بوساطة نظارة الداخلية

وفى المدن التى ليست بنادر مديريات تناط بالمأمور ادارة أشغال المدينة وكذا امضاء واستلام المحررات وأما العقود والقوتتراتات الخاصة بالمجلس فيمضيها المدير أو الوكيل في حال غياب المدير

#### اللجنة المستديمة

مادة ٢٨ ــ تكون في كل مجلس لجنة مستديمة مشكلة على الوجه الآتي :

المديرأو المحافظ أو وكيلهما في حال غيابهما رئيس

وفى المدن التى ليست سنادر مديريات تكون الرياسة للأمور فى حال غباب المدير ووكيله

 (۲) عضوان يختارهما من بينهم الأعضاء المدينون بالانتخاب في هيئة المجلس ويجوز لمندوب عرب النظارة أن يحضر جلسات اللجنة و يكون له فيها رأى استشارى

مادة . ٣ \_ يجوز للجلس فى حال تغيب أو اعتذار عضوى اللجنة المستديمة أن يمين من يحل محلهما

مادة ٣١ \_ تجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل فكل أسبوع وللرئيس فضلا عن ذلك أن يدعوها للاجتماع كلما رؤيت له ضرورة ذلك

مادة ٣٧ ــ تشرف المجنــة على العلل وتراقب مباشرة بوجه العموم على سير كل أشغال المدينة التابعة للجلس وتضع جداول أعمال الجلسات

> وهى تحضر الميزانية وكذاكل المشاريع المنوطة بها من قبل المجلس وفضلا عن هذا فهى المشرفة على تنفيذ قرارات المجلس

#### الميزانية والحسابات والأشغال

مادة ٣٣ \_ تتكون ميزانية ايرادات المدينة من الاعانة التي تجعلها الحكومة سنويا تحت تصرف المجلس المحلى ومن الموارد الخاصة بكل مدينة كأثمان المياه والتنوير ورسوم إشــــغال الطرق العمومية و إيرادات المجزر والتنظيم ومشاركة السكان في بعض نفقات الإشـــغال البلدية والوفورات الناتجـــة مرــــ الأعوام السابقة والضرائب الاختيارية وغير ذلك

مادة ٣٤ - (١) الميزانية العمومية تعمل بمقتضى النموذج المصدقة عليه نظارة المالية وهي تنقسم الى قسمين هما « الميزانية الاعتيادية » و « الميزانية غير الاعتيادية» و يجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلة تمام الانفصال (٢) يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية تقل دائما أو على الكثير توازى جملة الايرادات الاعتيادية وتكون الحال كذلك بالنسبة لليزانية غير الاعتيادية و يجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتاد لغير المنظور والمصروفات الجزئية

(٣) يدرج في « الميزانية الاعتبادية » ما يأتى :

أولا \_ فى باب « الايرادات الاعتيادية » الايرادات التى لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من ثمن المياه والتنوير ورسوم إشغال الطرق العمومية وإيرادات المجزر والتنظيم وتقسم همذه الايرادات الى فصسول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

ثانيا \_ فى باب «المصروفات الاعتيادية» المصروفات التى لها صفة مستديمة وتقسم هذه المصروفات الى فصول وتهين بالتفصيل

ويُدرج في « الميزانية غيرالاعتيادية » ما يأتى :

أولا \_ فى باب «الايرادات غير الاعتيادية» الايرادات الناتجة من وفورات الأعوام الســابقة وعطايا المصــالح والأفراد و بوجه العموم كل الايرادات التى ليست لهــا صفة مستمرة وسنوية

ثانيا \_ فى باب « المصروفات غير الاعتيادية » المصروفات الخاصـة بانشاء الطرق والحدائق ومشترى العقارات أو المعدّات الكبرى التى تستعمل زمنا غير محدود كطلمبنات الحريق والرش وسلالم الاغاثة والآلات وبوجه العموم كل المصروفات التى ليست لهـا صفة مستديمة وسنوية

مادة ٣٥ ــ الدفعات السنوية التي تدفع لنظارة المالية لسداد السلفات التي تعطى للجلس تورد بعنوان محصوص في الفصل المقابل لهما من الميزانيــة الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الأحوال

فاذا كارب الدفع على خمس سنوات بالكثير وجب ايراد الدفعة السنوية في مصروفات الميزانيـــة غير الاعتيادية واذا قسط الدفع على مدّة تزيد عن خمس سنين وجب أن تدرج الدفعة السنوية في المصروفات الاعتيادية

مادة ٣٦ ــ توضع الميزانية لمدّة ١٢ شهرا تبتدئ من أول بناير وتتنهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها المجلس المحلى ثم تعرض على مصادقة نظارة الداخليــة ولا تكون الميزانية نافذة المفعول إلا بعد تصديق نظارة الداخلية

مادة ٣٧ \_ لايجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه بما يخرج عن حدود الاعتهادات الواردة بالميزانية

ادة ۳۸ ـ لايجوز أن يشترى المجلس المحلى من الأفراد أو يبيع عقارات
 الا بعد أن تقدر قيمتها اللجنة المستديمة المثار اليها بالمادة (۲۸)

ولا يمكن بحال من الأحوال أن تباع عقارات المجلس المحلى بأقل من الثمن المقدر لهــا

مادة ٣٩ ــ ترســل قرارات المجلس المحل فى مدى ثمــانية أيام الى نظارة الداخلية ولا تكون نافذة إلا بعد مصادقة هذه النظارة عليها

مادة . ٤ ـ الأشغال الجديدة أو أشسغال الصيانة التي لتجاوز جملة شفاتها مائتى جنيه مصرى لايجوز ولوكانت واردة فى الميزانية ومصدقا عليها بالكيفية المبينة بالمدادة السابقة أن يشرع فيها إلابعد أن تصادق نظارة الداخلية على الرسومات والماليسات الخاصة بها

مادة 21 ــ لا يجوز اعطاء أى راتب أو أية مكافأة لعال المــــديريات أو المحافظات أو المراكز من الاعتهادات المخصصة للمدن إلا بقرار خصوصى من نظارة الداخلة

ويعرض على المجلس فى كل جلسة بيــان الايرادات والمصروفات عن الشهر المنقضى ثم يرسل هذا البياد انظارة الداخلية

مادة 27 مد قد ألفيت كل القرارات السابقة الخاصة بترتيب واختصاصات ومير المجالس المحلية الباب الشامر... المجالس الادارية الدينية

الفصيل الأول الطوائف الملة ١١٠

الأمر العــالى الصادر فى ١٤ مايوسنة ١٨٨٣

۷ رجب سينة ۲۰۱۰ (۲)

والمعلل القانون نمرة ٨ الصادرفي ٣١ دسمبرسة ٨٠٩ والثقانون نمرة ٣ الصادرفي ١٢ فرايرسنة ١٩١٢ (٣)

اطلعنا على هذه اللائمة التى وضعت لاجرا آت وسمير المجلس الذى شـكل لادارة مايتعلق بطائفة الأقباط الأرثوذ كسيين على مقتضى ماأشير بأمرنا الصادر فى ٤ جادى الأولى سنة ١٣٠٠ (١٨ مارس سنة ١٨٨٣)

لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي

الباب الأول

في ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

مادة ١ \_ يشكل مجلس عمومى لجيع الأقباط بالقطر المصرى للنظر فى كافة مصالحهم الداخلة فى دا"رة اختصاصاته التى ســتبين فى المواد الآتية دون غيرها و يكون مركزه فى مصر بالدار البطريركية

نمرة م ١٠٤ ترتيبواختصاص مجلس الاقباط الارثوذكسيين العموى

 <sup>(</sup>١) قد صار الكلام في هذا الباب عن الطواخف الملية المصرية وليس عن الطواغف الملية المثانية التي له انظام في تركيا والمعترف بها من الباب الصالى

<sup>(</sup>٢) أم يدرج الأمرالمالى الصادر في ١ ما يوسة ١٨٨٣ الا في النسبة الدر بية من الجمريدة الزخمة (٣) على المجلس المنا القانون لأتحة داخلية لنظام (٣) على المجلس أن يضع على نها الموادن لاتحة داخلية لنظام أعماله و يعرضها على الحكومة التصديق عليها وكذلك يجب عليه في خلال هدفه المندة أن يعرض على الحكومة الشروط والقواعد التي يضعها لنظام المخال العام ما الموادعة (الأحكام المؤتخة المنسوص عنها في المسادة ٤ من القانونو نمرة ٣ سة ١٩١٦)

مادة ٢ - (معدلة بالقانون نمرة ٢ العادرف ١٢ فبراير سنة ١٩١٢) يتألف المجلس العلم المذكور مر. النمى عشر عضوا يعين أد بعة منهم من رجال الاكليروس بمعرفة العلم الطريرك و بعين النمانية المباقين يكون بطريق الانتخاب فى جمعية عمومية برأسها البطر برك و يكون عدد أعضائها مائة وخمسين بالأقل

مادة ٤ ــــــ (معدلة بالقانون بمرة ٨ الصادرف ٣١ دسمبرسة ١٩٠٨) ينتخب الحجلس أحد أعضائه وكيلا لهرأسه في حال غياب أو حصول عذر للبطريرك ولمندوبه

مادة ه \_ يكون تعيين الأعضاء والنواب لمدة خمس سنين تبتدأ من تاريخ الانتخاب

مادة ٣ \_ قبل انتهاء مدة الخمس سنين المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من أبناء الطائفة لا تتخاب أعضاء ونواب لمدة خمس سنين أخر سواء كانوا من الاعضاء والنؤاب السابقين أو غيرهم مع مراعاة مايقرر في المادة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير العرض للحكومة عن أسماء من صار انتخابهم لصدور الامر السالى باعتادهم ، انما يجب على المجلس الذي يكون موجودا أن يستمر على أداء العمل حتى يتم تعيين الاعضاء والنؤاب الآخرين

مادة ٧ ـــ يشــترط فيمن يجوز انتخابه عضوا أو نائب أن يكون من رعايا الحكومة وليس منزمرة العسكرية تحت السلاح أو امدادية أو مستودعا ولا ممن يخلون في القرعة وأن يكون سنه ثلاثين سسنة بالأقل وأن يكون من المندوبين في الأمور والمصالح ومن ذوى الاستقامة والشرف

فصــــل ۱ الطوائف المليسة

## الباب الشانى فى اختصاصات المجلس

مادة ٨ – (منمة بالقانون نمرة ٣ الصادر ف ١٢ نبايرسة ١٩١٢) يختص المجلس المسذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالاوقاف الخميرية التابعة الاقباط عموما وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وفقرائهم ومطبعتهم وكافة المواد المعتاد نظرها بالبطو يكخانة

ويستننى من حكم هذه المسادة وما يليها من المواد جميع أديرة الرهبان الكائنة خارج مدينة القاهرة وضواحيها فيكون النظر فى أمر أوقاف هذه الأديرة وترقية رجال الاكليروس بها وانشاء المسدارس اللازمة لها من اختصاص البطريرك وأربعة ينتخبهم من رؤساء الأديرة وعلى البطريرك والمنتخبين معه الاهتام بشؤون هذه الأديرة وضبط أوقافها وتحسين إيراداتها وصرفها فيا يعود عليها بالمنفعة والرقى حسب شروط الواقفين

وعلى رؤساء الاديرة تقديم حسابات سنويا للبطريرك

أما الاديرة الكائنة بمدينة القاهرة وضواحيها فالنظر فى جميع شؤونهـــا وفى مسائل الاوقاف وخلافها الحاصة بها يكون من اختصاص المجلس أسوة ببـــافى المسائل الداخلية التي من اختصاصه الواضحة بالباب الناني من اللائحة

مادة ٩ \_ يختص المجلس فيما يتعلق بالاوقاف بما يأتى :

أؤلا \_ حصر جميع الاوقاف الخيرية الموقوفة على الكتائس والاديرة والمدارس وغيرها وقيدها بسجل مخصوص

ثانيا \_ جميع المجيح والتقاسيط وسائر مستندات الملكية المتعلقة بتلك الاوقاف وحفظها بالبطر يكخانة من بعد تسجيلها بسجل مخصوص

ثالثا \_ طلب كشوفات ببيان المتأخرات والموجودات والنقود التابعــة لتلك الأوقاف

رابعا \_ الاستحصال على حسابات عن ألايرادات والمصروفات للنظر فيها وقف أصله عراعاة شروط الواقف

خامسا \_ ادارة الاوقاف المذكورة واجراء مايؤول منه تحسين حالتها والنظر فها يلزم لهــا من انشاء وتصليح والترخيص باجراء مايري لزومه من ذلك

مادة ١٠ \_ من وظائف المجلس فيما يتعلق بالمدارس اجراء ما يأتى :

أوّلا \_ تعيين عدد التــــلامذة الذين يمكن قبولهم في كل مدرســـة وسن من يقبل منهم وتعيين العلوم والفنون واللغات التي يصير تدريسها وانتخاب الكتب التي يصير استعالها في التدريس بعد عرضها على نظارة المعارف والتصديق علما منها وبالجملة على سائر الترتيبات التي تلزم . انما تعيين الدروس والكتب التي يصير استعالها في المدارس الدينية يكون بمعرفة المجاس الروحاني المنوه عنه في المادة السابعة عشرة

ثانيا \_ مراقبة سير النظار والمعلمين والمعلمات وملاحظة تقدّم التلامذة وملاحظة تنفيذ مايقرر من الترتيبات

ثالثا \_ النظر فها يتعلق بالايرادات المخصصة أو التي تخصص للدارس وربط المصروفات اللازمة لهما نحو مرتبات عموم المستخدمين وغيرها

رابعًا \_ اختبار التلامذة باه تحانات عمومية كانت أو خصوصة

خامسا \_ افتتاح مدارس ومكاتب جديدة ومدارس دينية وايجاد كتبخانات وترتيب وتنظيم مايكون موجودا منها

سادسا \_ كافة مايتعلق بادارة المدارس خلاف ماذكر آنفا

مادة ١١ .. تكون كافة المدارس القبطية تحت ملاحظة نظارة المعارف

مادة ١٧ \_ يختص المجلس فها يتعلق بالمطبعة باجراء ما يؤول منه الانتفاع سا بحسب قائدن المطبوعات

مادة سرر \_ من وظائف المجلس فيما يتعلق بالفقراء أجراء ماياتي :

فسنستل. ١ الطوائف المايسة أوّلاً ــ حصر وجمع الايرادات المخصصة للفقراء

ثانيا \_ توزيعها على المحتاجين بالعدل والانصاف وصرف مايرتب لكل منهم فى الاوقات اللازمة

ثالثا ــ صرف ما يلزف لدفن المعدمين وتربية أيتامهم بقدر الامكان

رابعاً ــ البحث والنظر فيما يترتب عليه زيادة تلك الايرادات وتحسسين حالة الفقراء واجراء مايؤدى لذلك

مادة ١٤ ـ يختص المجلس فيما يتعلق بالكتائس والأديرة بمـا ياتى :

أقلا \_ حصر عدد الكتائس وقسمها وخدمتهــا وعدد الاديرة والرهبات وغيرهم الموجودين فيها الآن والذين يوجدون فيها فى المستقبل

ثانيا \_ حصر الأمتعدة الموجودة بتلك الكنائس والأديرة بما فيها الكتب وقيدها بسجل البطريكخانة في عهدة من يلزم وحفظ الزائد منها بالبطريكخانة على ذمة جهته وكذلك قيد ما يستجد مر هذا القبيل في المستقبل بالسنجل المذكور

ثالثا \_ تجديد سجلات بكل كنيسة يقيد بها من يتعمد أو يتزوج أو يتوفى وملاحظة اجراء القيد بالسجلات المذكورة على الدوام وطلب كشوفات عن ذلك فى كل شهر لقيدها بسجل عمومى معدّ لذلك بالبطر يكخانة

رابعا ـــ المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيســة المتعلقة بقبول الرهبان بالأديرة ورسامة القسس وترقيهم للرتب الكنيسية ومراقبة سيرهم

مادة ١٥ \_ على المجلس أن يشكل قلما للادارة بالبطريكخانة ويعين له من يلزم من المديرين والعال سواء كانوا من الاكليروس أو من غيرهم ويخصص لهم حدودهم وواجباتهم

مادة 19 ــ (مدلة بالقانون نمرة ٣ الصادرق ١٢ فبرايرسة ١٩١٢) من وظائف المحبلس المذكور أيضا النظر فيما يحصب ل بين أبناء الملة مر.. الدعاوى المتعاقمة

فمسل ١ بالا الطوائف الملية مع

الاحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذى صار نشره
 مع قوانين المحاكم المختلطة إنما مسائل المواريث لانتظر الا باتفاق جميع أولى
 الشان عليها

وعليه أيضا ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطر يكخانة ولكى تكون مقيدة معمولا بها يلزم الختم على مايسجل منها بختم المجلس

مادة ١٧ ــ (سدلة بالفانون نمرة ٣ الصادرف ١٢ فبرايرسة ١٩١٢) النظر فى الأمور الدينية المحضة والفصسل فى الدعاوى التى تقدّم على الاكليروس بحسب قانون الكنيسة يكون من اختصاص لجنة تشكل من الاعضاء الاكليريكسيين بالمجلس الملى تحت رياسة البطريرك

مادة 1۸ ـ يجوز للجلس تعيين قومسسيونات من طرفه من ضمن أعضائه أو من غيرهم وتكليفها بالاعمال التي يرى له لزوم احالتها عليها من الاعمال التاخلة في دائرة اختصاصاته

مادة 19 \_ وكذلك بجوز البجلس أن يرتب بجالس فرعيسة بالجهات المهمة التي يرى ازوم تعيين مجالس فيها وتعيين عدد أعضاء كل مجلس منها وحدود اختصاصاته بشرط عدم الحروج عن الحسدود المقررة في هذه اللائحسة و يتولى رياسية كل مجلس الأسقف أو الرئيس الروحاني الذي يعينه حضرة البطريرك بالاتحاد مع المجلس العمومي أما الاعضاء فيصير انتخاجم بمعرفة جمعية تركب بمن ينزم من أهالي الحهمة المراد تشكيل المجلس فيها تحت رياسة من يعين رئيسا للجلس المذكور

مادة ٧٠ ــ متى تنم انتخاب أعضاء كل مجلس من المجالس المذكورة يقدم كشف بأسماء من صار انتخابهم للجلس العمومى للعرض عنهم للحكومة وصــدور الاوامر اللازمة للجهة المعينين فيها بمعرفتهم واعتمادهم نصـــل ۱ العلوائفالماليــة

#### الباب الشالث

### فى نظام جلسات المجلس وكيفية عقدها وفي المداولة

مادة ٢١ ـ نظام الجلسة وجميع الآراء منوطان بالرئيس

مادة ٢٢ – (مدلة بالقانون نمرة ٣ السادر ف ١٢ فيراير سن ١٩ ١٢) يجتمع المجلس مرة في كل أسبوع و يكون اجتماعه صحيحا مني تكامل فيه خمسة من الأعضاء غير الرئيس بحيث يكون من بين الخمسة أربعة من المشخبين من الطائفة وللبطر برك عقد المجلس في جلسمات غير عادية في غير المواعيد المقررة وذلك كاما دعت الضرورة كما أنه اذا طلب خمسة من الاعضاء عقد المجلس لعرض مسألة مستعجلة وجب على البطر برك أو وكيل المجلس عقده في المال

مادة ٣٣ مـ يلزم أن تكون الجلسمة مركبة من جميع الأعضاء والرئيس انما عند المداولة في المسائل المهمة تكون الجلسة مركبة من الأعضاء والنؤاب ومع ذلك يصبح في الحالتين انعقاد الجلسة متى حضر الثلثان

مادة ٢٤ ــ اذا رأى أحدالأعضاء أن لايتيسرله الحضور فى الجلسة يجب عليه اخبار مر\_\_ دعاه للحضور من الرئيس أو الوكيل قبل يوم الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل كى يدعى النائب عنه ليقوم مقامه

مادة ٢٥ ــ اذا اقتضى الحال انعقاد جلسة غير اعتيادية يجب على الرئيس أو وكيله فى حالة غيسابه أن يدعو المجلس للاجتماع قبل اليوم المعين بيوميز\_\_\_ بالأقل\_\_\_\_\_

مادة ٢٦ ــ لا يرخص لأحد خلاف أرباب المجلس فى الدخول فى محــله حال انعقاده مالم يكن بطلب منه

مادة ٧٧ ــ لا تجوز المداولة فى المجلس فى جمسلة أمور معا بل يجب رؤية الأمور بالدور والنمر باعتبار تاريخ ورودها أو رفعها له انمــا يسوغ له نظر الأمور المستعجلة بدون صراعاة ذلك مادة ٢٨ - تكون المساولة في المجلس على النظام الآتي وهو أنه بعد أن المباولة في المجلس على النظام الآتي وهو أنه بعد أن العلواف الملية تعرض المسئلة على المجلس يسأل الرئيس الأعضاء عما يراه كل منهم فيها مبتدئا في توجيه السؤال بآخرهم في الجلسة وبعد تمام جمع الآراء بهذه الكيفية يصدر القرار بما اتحدت فيه الآراء أو بما وفقت له الأغلبية

مادة ٢٩ – (معلة بالقانون نمرة ٣ الصادرف ٢ ١ فبرايرسة ١٩١٢) قرارات المجلس التي تصدر منه بصورة قانونية في دائرة اختصاصه واجبة التنفيذ متى صدرت التماد الآراء أو الأغلبية

وعلى الرئيس القيام بتنفيذها فورا هو أو من يقوم مقامه واذا لاحظ البطريرك ان المجلس تعدى اختصاصه فى نظر مسألة من المسائل فله أن يرفع الأمر الى ناظر الداخلية الذى له فى هذه الحالة بعد الاتفاق مع ناظر الحقانية أن يوقف تنفذكل قرار يخالف أحكام اللائحة

مادة ٣٠ ــ تحور محاضر الجلسات فى دفتر مخصوص بمعرفة مـــ ينتخبه المجلس لذلك من الأعضاء أو النواب و يوقع عليها هو والرئيس أو الوكيل

مادة ٣١ ــ اذا حضر في الجلســة عدد شــفع وانقسمت الآراء ولم تتوفر الأغلبية لأحد الأنسام فيرجح رأى القسم الذى ينضم اليه رئيس الجلسة

مادة ٣٧ ــ اذا غاب الرئيس أو وكيله فى الوقت المعيز\_ للاجتماع يتولى رياسة المجلس موقتا من ينتخبه المجلس من الأعضاء

مادة ٣٣ \_ اذا استعفى أو توفى واحد أو أكثر من الأعضاء أو النؤاب فى أثناء مدّة الخمس سمنين جاز للجلس أن ينتخب بدلهم بمعرفسه متى كان عدد المستمفين أو المتوفين فى آن واحد لايزيد على ثلاثة ويصير العرض عمن ينتخب وبعد صدور الأمر بالاعتهاد يعين للمدة الباقية من مدّة السلف

مادة ٣٤ ــ من يستعفى من المجلس لسبب غير مقبول ناشئ عن مجردارادته لا يجوز انتخابه في الدفعة التالية

## البــاب الرابــــع أحكام ختاميـــة

مادة ٣٦ ــ يعتبر ابتداء مدّة الخمس سنين فيا يختص بالأعضاء والنواب الذين تقدّم انتخابهم على تحريرهذه اللائحة من تاريخ صــدور الأمر العالى عليها من الحضرة الفخيمة الحديوية

مادة ٣٧ \_ كل من رأى من أبناء الملة أمرا نافعا مما يتعلق بالاختصاصات الموضحة في هذه اللائحة يجوز له تقديمه للجاس للنظر فيه

مادة ٣٨ ــ اذا ظهر مر الاختبار والتجربة بعد الاجراء بموجب هذه اللائحــة لزوم تعديل شئ منها أو اضافة علاوات عليها يعرض عن ذلك للحكومة وبعد صدور الأمر بالاعتماد يتبع الاجراء

فسسل ١ الطوائف الملية

## الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ٧ · ٩ ١ ٢١ ذى القماة سنة ١٣١٩

بعد الاطلاع على الفرمان الهايوني الصادر في شهر دسمبر سنة ١٨٥٠ القاضي يجعل الانجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها

نمرة ١٠٥ تشكيل مجلس عمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين

وبعد الاطلاع علىالارادة الخديوية السنية الصادرة فى ؛ يونيو سنة ١٨٧٨ بتعيين وكيل لهذه الطائفة فى القطر المصرى ( توفى من عهد قريب )

وحيث انه من الضرورى تعيين الشروط اللازم توفرهـــ) فيمن يكون عضوا إلطائفة المذكورة تعيينا أدق وأوضح ممـــا هو عليه الآن وايجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة في ادارة شؤون هاته الطائفة

## الباب الأول أحكام أوليـــة

مادة 1 \_ تعتبر بصدفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسسيحية ذات نظام في القطر المصرى ماعدا الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معروفة رسميا لها سلطات ذات اختصاص بمواد الأحوال الشخصية وما عدا الهيآت التي تكون تابعة لهيئة دينية أكبرمنها لها نظام في هذا القطر

مادة ٢ \_ لا تعتبر بصفة كنيسة انجيلية معترف بها الا التي يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقا لأمرنا هذا

مادة ٣ \_ يعتبر بصفة انجيل وطنى من كان من رعايا العثمانييز\_ متوطنا أو مقيا عادة فى القطر المصرى وحائزا لأحد الشروط الآتية وهى :

أولا \_ أن يكون عضوا أو متشيعاً لكنيسة انجيلية معترف بها

ثانيا \_ أن يكون معروفا شخصيا بصفة انجيلي بالكيفية المقررة بأمرنا هذا

ثالثا \_ أن يكون انجيلي الاصل من جهة الأب على الأقل وأن لايكون فقد صفته هذه بدخوله عضوا في هيئة دينية أو طائفة غير مسيحية أو غير انجيلية فىمىسىل 1 العلوائف المليسة

## البــاب الثــانى ترتيب وتشكيل المجلس العمومى

مادة ٤ ــ يشكل مجلس عموى لطائفة الانجيليين الوطنيين يؤلف مر مندوبين من الكنائس الانجيلية المعرف بها التي يكون ناظر الداخلية خؤلها الحق في انتخاب أو تعيين مندوبين في المحلس المذكور

مادة ه ــ مندو بوكل كنيسة انجيليةممترف بها أونخول لها الحق فى الاستنابة عنها بالمجلس العمومى ينتخبون أو يعينون وينفصلون طبقا لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة

ويلزم أن تكون هسذه القواعد قاضية فى كل حال من الأحوال بتغيير جميع المندوبين فى مدة لانتجاوز الشمائى سينوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة او بالتناوب مع مراعاة الأحكام التى تخول لهم الحق فى اعادة انتخاب أو اعادة تعييم فى حالة انتخاب المندوبين لا تخول هسذه القواعد حق الانتخاب الا لاعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم اذا كان من بين أعضائها غير وطنيين أما فى حالة التعيين فيجوز تخويل حق اجراء التعيين لأية سلطة مسلطات الكنيسة وطنية كانت أو غير وطنية متى قضت الضرورة بذلك

مادة ٦ \_ يشترط فيمن ينتخب أو يعين بصفة عضو بالمجلس العمومى أن يكون حائزا للشروط الآتية وهي :

أولا \_ أن يكون انجيليا وطنيا ذكرا بالغا من العمر ثلاثين سنة على الأقل ثانيا \_ أن لايكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح أو من الرديف وأن لايكون تحت أحكام قانون القرعة العسكرية

ثالثا \_ أن لا يكون حكم عليه مطلقا بعقوبة جنائية وأن لا يكون حكم عليه أيضا بسبب سرقة أو اغتصاب أو نصب أو انهاك حرمة الآداب

رابعا \_ أن لا يكون مفلسا

مادة ٧ ــ انتخاب أو تعييز \_ مندوبي المجلس العمومي يعرض على ناظر فعسل ١ ماده ٧ - ١ عاب او سير التخب المراقة التخاب شخص التخب المواقعة المبالة التخاب شخص التخب المعادة الداخلية التحاسديق عليه وكل مسألة متعلقة بعدم قابلية التخاب شخص التخب أوعن مندوبا وبما يحصل في الانتخاب أو التعيين من المخمالفات أو الحطأ في الشكل ولم يكن نص على حلها في القواعد التي نبه على وضعها في المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المشار البه

مادة ٨ ... يؤلف المجلس العمومي من وكيل الطائفة ونائبه ومن اثني عشر مندوبا ينتخبون بمعرفة الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية ومن مندوب ننتخب ععرفة الرسالة الهولاندية يقلبوب وذلك مدون الاخلال بحق الانتداب الذي يجوز تخويله فيا بعد لكنائس أخرى بمقتضى نصوص المسادة الرابعة

مادة ٩ ــ على ناظر الداخلية عند التصريح لكنيسة انجيلية بايجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومي أو عند التصريح لكنيسة بازدياد مندويها أن راعي عدد أعضائها أومتشميمها الوطنيين وله أن يراعى عدد القسس الوطنيين الموجودين بالكنيسة وأهميتهم أو مقدار عدد النائبين عن الوطنيين في ادارة شؤونها

مادة ١٠ \_ لايجوز تخويل احدى الكتائس أكثر من مندويين اثنين إذا وجد أن النسبة بين عدد مندويها وبين جملة عدد المندوبين بالمحلس العمومي يتجاوز النسبة بين عدد أعضاء ومتشيعي هذه الكنيسة الوطنيين وبين حملة عدد الاعضاء والمتشيعين الوطنيين لكافة الكنائس التي لهما مندوبون بالمجلس

ومع ذلك اذا كان في العمد الناتج عن هذه النسمة كسور فالكسم يحسب بواحد وتوصلا لتطبيق هذه المادة يعين ناظر الداخلية عدد الاعضاء والمتشيعين الوطنيين للكائس مع مراعاة كافة مايكون لديه من البيانات

مادة ١١ \_ لا يخول ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق في الاستنابة عنها بالمجلس العمومي ولا يصرح بزيادة عدد مندوبي أية كنيسسة الابعد أخذ رأى المحلس العمومي مادة ١٢ ... مصاريف المجلس العموى تقوم بها الكنائس التي لها مندوبون فصل ١٠ فيه وذلك بنسبة عدد مندو بيها وفي حالة عدم قيام كنيسة بالتمهدات المذكورة العوائف الملية يجوز لناظر الداخليـة بناء على طلب المجلس العثومي أن يحرمها مرس حقهما في الانتداب

### الباب الثالث الوكيل والنائب

مادة ١٣ ـــ وكيل الطائفة يكون حيّما رئيسا للجلس|العمومى وعليه أن يتولى رياسة جميع الحلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضوا بالمجلس العمومى

مادة 15 ـــ يقوم النـــائب مقام الوكيل فى أعمـــاله فى حالة موته أو تغيبه أو انفصاله عن وظيفته أو عدم قدرته على تأديتها

مادة ١٥ ــ ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة المجلس العمومى لثمان سسنوات ويجوز اعادة التخابهما و يكون اختيارهما من بين أعضاء المجلس أومن الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف . ولا يجوز التخاب أحد وكيلا أو نائبا الا اذا كان حائزا للشروط المقررة للتعيين بصفة عضو بالمجلس الممومى و يصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية

مادة ١٦ \_ اذا انتخب أحد أعضاء المجلس العمومى وكيلا أو نائب فيكون تعيين خلفه بالمحلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلق بسبب عرضى

مادة ١٧ ــ يعزل ناظر الداخليــة الوكيل أو النائب اذا تراكى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومى لأنه فقد الشروط التى تؤهله لعضوية المجلس أو لأنه أصبح غير كفــه لتأدية وظيفته

مادة ١٨ ــ اذا خلت وظيفة الوكيل أو النائب لأى سبب غير القضاء المدّة فيلتخب المجلس العمومى خلقا له حائزا للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية وبيقى هذا الخلف الى أن تنقضى المدّة التي كان معينا لهــا الوكيل أو النائب

ضيسل ا الطوائف الملية

# البـاب الرابـــــع فيا للجلس العموى وما عليه من الواجبات

مادة ١٩ - ينختص المجلس العمومى بمنح عنوار... (كنيسة انجيلية) لكل هيئة دينية مكوّنة لكنيسة انجيلية بالمعنى الوارد في المادة الأولى ومؤلفة من أعضاء ومتشيعين يكون البعض منهم على الأقل وطنيين

ويراعى المجلس عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الأعضاء أو المتشيعين الوطنيين بالكنيسة كما أنه يراعى حالة نظامها والمدة التي يحتمل استدامته فيها مادة ٢٠ مد يختص المجلس العمومى أيضا بمنح لقب انجيل وطنى لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب انجيلى من الديانة المسيحية المتوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصرى ولم يكونوا من الأعضاء أوالمتشيعين لكنيسة انجيلية معروفة رسميا وداخلة في التعريف الوارد في المادة الثانية من أمرنا هذا

ويتخذ المجلس سجلا لقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسميا بصفة انجيليين طبقا لأحكام هذه المــادة

مادة ٢١ .. يختص المجلس العمومى بساع وفصل جميع المسائل المتعلقة بادارة الأوقاف الخبرية أو بالاحوال الشخصية التى تقع بين كنائس انجيلية أو بين انجيلين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهمنده المواد على أن هذا الاختصاص لايتناول أية مادة من المواد التى لا يمكن الفصل فيها الا باحضار أشخاص غير انجيلين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل المواريث الخالية عن الوصيدية الا في حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضي أمام المجلس المذكور

مادة ٢٧ ـ يتبع المجلس العمومى فى مواد الأحوال الشخصية التى مر اختصاصه النصوص القانونية المعمول بها في الكتائس المعروفة رسميا بصفة كنائس انجيلية بموجب أمرنا هذا ومع ذلك فانه لايترتب على أى نص من هذه النصوص ولا على أى حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومى طبقا لها الزام أحد من

مادة ٢٣ ــ التصريح بعقد إكليل الزواج بين الانجيليين الوطنيين يسوخ اعطاؤه بمعرفة المجلس العمومى لكل رئيس كنيسة انجيلية ليس لها فسس ماذونون بناء على طلب هذه الكنيسة

مادة ٢٤ \_ يتخف المجلس سجلا لعقود الزواج التي تحصل بين الانجيليين الوطنييز ويضع القواعد اللازمة لارسال شهادات الزواج المقتضى تسسجيلها فى السجل المذكور

وتمطى فى كل وقت ملخصــات من هذا السجل لكل من يطلبها نظير دفع رسوم تقور بعد

مادة ٢٦ ـ يضم المجلس العمومى قواعد بشأف الاحراآت الواجب التباعها والرسوم المقتضى تحصيلها بسبب قيامه بالأعمال المخوّلة له بأمرنا هذا ويسوغ له مر . وقت لآخرأن يعدّل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف اليها ما يرى اضافته

وكذلك يجوز له بالأخص بدون مساس بما له من السلطة العاتمة المخولة له بهتضى هذه المادة أن يحيل اختصاصه على لحان مؤلفة من بعض أعضائه سواء كان في جهات مخصوصة أو لنوع محصوص من القضايا وتكون همذه الاسالة بمقتضى لاتحمة يجوز له أن ينص فيها أن القرارات التي تصدر مها تكون قابلة أو غير قابلة للاستثناف أمام المجلس العمومي بأجمعه

مادة ٧٧ \_ كل لائمة وضعها المجلس العمومى أثناء تأدية وظائفه المخوّلة له بموجب أمرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها

#### . فصسل ۱ الطوا ثف المليمة

## البــاب الخــامس أحكام خناميـــة

مادة ٢٨ ـــ الكنيستان الآتى بيانهماتعتبران بموجب أمرنا هـــذاكنيستين انجيليتين وهما:

الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية

الرسالة الهولاندية في قليوب

مادة ٢٩ \_ يبدأ المجلس العمومى في أعماله من التاريخ الذي يحدّده ناظر الداخلية بحيث يكون هذا التاريخ قريب بقدر الامكان من تاريخ انتخاب المندوبين الأولين من المجلس العمومى للكانس المبينة في المادة الثامنة مرزاهذا أمرناهذا

مادة .٣ \_ يتحب المجلس العمومى فى اجتماعه الاقل وكيلا ونائبا بيقيان فىالعمل لغاية ٣١ دسمبرسنة ٩ . ٩ رويقوم النائب الحالى بوظيفة وكيل وبوظيفة نائب الى أن يصدق على الانتخاب المذكور

مادة ٣١ ... القرارات التي تصدر من المجلس العمومي في مادة من المواد الداخلة في اختصاصاته المخوّلة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناء على طلبه بمعرفة الادارة

مادة ٣٧ \_ على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذاكل فيما يخصه

فعــــــل ۱ الطوائف المليـــة

# القانون نمرة ٧٧ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٥٠٥

#### ۲۱ رمضان سسنة ۱۳۲۳

نمرة ۱۰۹ تشكيل مجلس اداري لطائفة الارمز الكاثوليك

بعـــد الاطلاع على الفرمان الهايونى الصادر من الباب العالمى لمطران الأرمن الكاتوليك بالاستانة بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٢٤٦ (٦ ينايرسنة ١٨٣٠)

و بعد الاطلاع على الفرمان الهايونى الصادر من الباب العالى لبطريرك الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى بتساريخ ٢٣ شسعبان سسنة ١٢٩٦ (١١ أغسسطس سنة ١٨٧٩)

وبعد الاطلاع على العريضية المقدمة من أعيان طائفية الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى بالاتحاد مع مطرانهم

وبناء على ماعرضه علينا ناظرا الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ \_ صدق على القانون النظامى لطائفة الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى الملحق بأصرنا هذا

مادة ٧ \_ على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ أصرنا هذا كل منهما فيمايخصه

القانون النظامي لطائفة الأرمن الكاثوليك بمصر

الفصـــل الأول ف تشكيل مجلس الادارة

مادة 1 مـ يشكل بكل من مدينتي القاهرة والاسكندرية مجلس ادارة لطائفة الأرمن الكاثوليك مؤلف من عشرة أعضاء تسعة منهم علمانيون وأحدهم من الاكليريكيين فمجلس القاهرة يرأسه المطران أو من ينوب عنسه ومجلس الاسكندرية يرأسه النائب أو من ينوب عنه

مادة ٧ \_ ان الأعضاء العلمانيين لمجلس القاهرة ينتخبون بأكثرية نسبل ١ الطواف اللبة الأصوات بين ذوات ومعتبرى الطائفة بالقاهرة وأعضاء مجلس ادارة الاسكندرية العلمانيون ينتخبون كذلك بين ذوات ومعتبري الطائفة بالاسكندرية ويكون الانتخاب بالجمعية العامة التي تنعقد في كل من المدينتين المذكورتين طبقا المادة ٢٧ منهذا القانون لمدة ثلاثسنوات مع جواز اعادة انتخابهم أماالعضو الاكليريكي اللازم لمحلس القاهرة فيعينه المطران والعضو الاكليريكي اللازم لمجلس الاسكندرية يعينه المطران أيضا بناء على طلب النائب وهذا التعيين يكون لمدّة ثلاث سنوات مع جواز تثبيتهما بعد هذه المدّة

مادة ٣ \_ لايجوز انتخاب أحد بصفة عضو في مجلس الادارة الا اذاكان مائزا للشروط المبينة في المسادة (ra) التي تؤهله لأن يكون عضوا بالجمية العامة ويجب أن يكون سن الأعضاء ٢٥ سنة كاملة على الأقل

مادة ٤ \_ اذا خلت وظلفة أحد الأعضاء العلمانيين فمنتخب خلفا له أخد المترشحين الدين لم يجر انتخابهم ممرس حازوا أكثربة الأصوات وقت الانتخاب ويبق هذا الخلف الى أن تنقضي المدّة التي كان معينا لهما سلفه

مادة a \_ ينتخب مجلس الادارة وكلا له من أعضائه العامـــانيين وهـــذا الوكيل يترأس على المجلس وعلى اللجان المنؤه عنها في المسادتين السابعة والثامنة وذلك في غياب المطران والنائب العـام بالقاهرة أو النائب بالاسكندرية أومن ينوب عنهم بصفة رسمية

مادة ٢ ــ لكي تكون قرارات المجلس قانونية يجب أن يحضر بالمذاكرة ستة أعضاء على الأقل بمــا فيهــم الرئيس وتصــدر القرارات بأغلبية الأصوات واذاً انقسمت هــذه الأصوات الى قسمين متوازيين فتكون الأرجحية للقسم الذى يُحازله الرئيس ويجرى اتباع هذه الأحكام في اللجان المنصوص عنها بالمسادتين السابعة والثامنة

مادة ٧ \_ كل من مجلس القاهرة والاسكندرية بعين منويا من أعضائه لحنة مركبة من حسة أعضاء لتفصل فالمسائل المنوه عنها بالمادة السادسة عشرة فلجنة القاهرة يترأس عليها النائب العام ولحنة الاسكندرية يترأس عليها النائب نحســــل ١ أو من ينوب عنهما ولا تعتبر قرارات هاتين اللجنتين قانونيـــة الا اذا كان حاضرا العراضــاللبــة بالمذاكرة ثلاثة أعضاء على الأقل

> مادة ٨ \_ يتحد فى كل عام مجلسا القاهرة والاسكندرية لينتخبا لجنسة يكون من اختصاصها الفصل بصفة استئناف فى القرارات التي تصدر من لجني أول درجة فهذه اللجنة يترأس عليها المطران أو من بنوب عنه وتكون مؤلفة من ثمانية أعضاء يختار ون من بين أعضاء مجلسي القاهرة والاسكندرية أو من الحارج اذا احتاج الحال لذلك بحيث يكون لحؤلاء معلومات أو خبرة خصوصية بالمواد الشرعية التي يحال على اللجنة الفصل فيها وقرارات لجنة الاستئناف هذه لاتكون قانونية الا اذاكان حاضرا بالمذاكرة خسة أعضاء على الأفل

> مادة ۽ \_ يلتئم مجلس الف هرة بدار البطرنكانة وعجلس الاسكندرية بدار النيابة كاما اقتضى ذلك حسن سير مصالح الطائفة وانما يصــير التئامهما بدون اعلان مرة في كل شهر على الأقل في اليوم والساعة اللذين تعينهما هذه المجالس

> مادة . ١ كافة الانتخابات والتعيينات المنصوص عنها بالمواد السابقة تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها

> مادة 11 \_ يستمر الأعضاء على تأدية وظائفهم لحيز التصديق على التخاب الخلف

# 

مادة ١٢ \_ يباشر المجلس جردكافة ممتلكات الطائف م عفارات ومنقولات مما يختص بالكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والجمعيات الجبرية الخ الخ

فسمسل المجاهدة الجود يشمل أيضاكافة مستندات الملكية وكل ماكان من حقوق العال المستوفى العمل ويجرى تعديله فىكل سنة اذا اقتضى الحال ذلك الحال ذلك

مادة ١٣ \_ يتخف المجلس كافة الطرق الضرورية لحسن ادارة الممتلكات المذكورة و يصمد قراراته بشأن المشتروات والمبيعات والمبادلات والايجارات والأبنية والترميات الخ

مادة 16 ـ يتم المجلس بأن يكون العمل بغاية الانتظام بسجلات المعمودية والزواج والدفن المختص بكل كنيسة

مادة ١٥ ــ يعين المجلس الجعل السـنوى الذى يلتزم بدفعه للبطركخانة أو للنيابة كل أرمنى كاتوليكى وطنى يريد أن يكون له حق الاشتراك بجعيات الطائفة العمومية وهذا الجعل لايمكن بأى حال من الاحوال أن يتجاوز الخمسين قرشا

مادة ١٦ \_ تختص اللجان المنوه صها في المادتين السابعة والثامنة بفصيل حميع المسائل المتعلقة بادارة الأوقاف الحبرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين الأرمن الكاثوليك الوطنيين وكذلك المسائل المختصية بهم فيا يتعلق بهسذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أي مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها الا باحضار أشخاص تابعيز للموائف أخرى أمام اللجنة بصيفة خصوم في الدعوى ولا مسائل المواريث الخالية عن الوصية الا في حالة مااذا قبل الخصوم التقاضي أمام اللجنة المذكورة

مادة ١٧ \_ يضع المجلس لائحة نختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتعيينات والمرتبات وواجبات وتأديب العال والموظفين

مادة 1۸ \_ يضع المجلس لائمة بشأن الاجراآت الواجب اتباعها وتعريفة الرسوم المقتضي تحصيلها بسبب قيامه بالاعمال المختلة له بهذا القانون

مادة ١٩ ــ هاتان اللائحتان والتعريفة تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها وكذلك كل تعديل يصاف اليها فيا بعد مادة ٢٠ ـــ القرارات التي تصدر من لجان الاحوال الشخصية في مادة نسما ; من المواد الداخلة في اختصاصاتها المخوّلة لها بهذا القـــانون تبلغ وتنفــذ بالطرق الطواف اللجانف اللجة الادارية بناء على طلب أصحاب الشأن وتحت مسؤليتهم

# الفصيل الشالث في الجمات العموسة

مادة ٢١ - تلتم بكل سنة جمعية عمومية من أعضاء طائفة الأرمر في الكاثوليك فالاعضاء المقيدة أسماؤهم في البطر كانة بالقاهرة يجتمعون فيها تحت رياسة المطران أو من ينوب عنه يوم الاحد الثاني من شهر فبراير الساعة العاشرة صباحا أما الاعضاء المقيدة أسماؤهم في النيابة بالاسكندرية فيجتمعون فيها تحت رياسة النائب أو من ينوب عنه يوم الاحد الثالث من شهر يناير الساعة العاشرة صباحا والفرض من هذا الاجتاع هو

أولا \_ سماع تلاوة التقرير عر\_ السنة المـاضية وفحض حساباتهـا والتصديق علمها

ثانيا \_ المداكرة فى كل المسائل أو الاقتراحات التى تهم الطائفة أما أصوات الانتخابات عن قسم الاسكندرية فتقدّم لقسم القاهبرة الذي يختص بتقرير نتيجة الانتخابات نهائيا

مادة ٢٧ \_ كل من قسمى القاهرة والاسكندرية ينتخب الاعصباء اللازمين لمجلس ادارته ويجوز لكل منهما المذاكرة فى كل المسائل والاقتراحات التى تهمه بنوع خصوصى

مادة ٢٣ ــ تعمل الميزانية السينوية باتفاق مجلسي ادارة الطائفة و بعبد اجتماعهما مرة أو أكثر اذا ازم الحمال لذلك و يجب تفريرها قبل ٣١ ديسمبر ليتسنى لكل أعضاء الطائفة الذين لهم حق الاجتماع بالجمعية العمومية أن يطلعوا عليها سواء كان بمركز البطركانة أو بدار النيابة بالاسكندرية

١ ا

مادة ٢٤ ـ لكل مر عجلسي ادارة القاهرة والاسكندرية أن يستدعى الموائف أللية أعضاء الطائفة لجمعيات عمومية غير اعتيادية كلسا اقتضت ذلك مصلحة الطائفة وبهذه الحالة يجب أن توضح جليا المواد المتراأى لزوم البحث فيها

مادة ٧٥ ـ لا يحق لأحد الدخول بالجمعيات العموميــة الا اذا كان حائزًا للشروط الآتية

أ قر لا \_ أن يكون أرمنيا كاثوليكيا من رعايا الحكومة المحلية بالغا من العمر واحدا وعشرين سنة على الأقل

ثانيا \_ يجب أن يكون اسمه مقيدا بدفاتر البطركانة أو النيابة من مدة سنتين على الأقل وأما عن السنتين الاوليين التابعتين لصدور هذا القانون فيكتفي الحال بأن يكون اسمه مقيدا بالدفاتر المذكورة

ثالثًا \_ أن يدفع الجعل السنوي المنصوص عنه في مادة ١٥

رابعًا .. أن لا يكون حكم عليه مطلقاً بسبب جناية أو جنحة ممايخل بشرفه خامسا \_ أن لايكون محجورا عليه أو مفلسا

مادة ٧٦ \_ لاتكون مداولة الجمعية العمومية قانونية الا أذا اجتمع فيها على الأقل سواءكان شخصيا أو بطريق الاستنابة ثلثا الأعضاء الواردة أسمآؤهم بدفاتر البطركانة أو النيابة ممن توفرت فيهم الصفات المنصوص عنها بالمادة السابقة واذا لم يتحصل بالاجتماع الأول على العدد المذكور فيباشر بعمل اجتماع ثان وما يصدر من القرارات في هذا الاجتماع الأخير يكون قانونيا مهما بلغ عدد الأعضاء الحياضرين

مادة ٧٧ ــ أعضاء الطائفة الذين لهم حقالا تتخاب وغير متيسر لهم الحضور شخصيا فىالجمعيات العمومية سواءكان بالنظر لاقامتهم خارجا عن القاهرة أوعن الاسكندرية أولأى سبب آخر يجوز لهم أنينتدبوا عضوا آخرمن أبناء الطائفة بدلا عنهم ويخولوا له حقوقهم لهذا الغرض بواسطة أفادة ترسل منهم للرئيس نسسل ۲ مشایخ الطوق

# الفصـــل الثاني

# مشايخ الط\_\_\_رق

نمرة ١٠٧ تشكيل مجلس للنظر في أمور مشايخ الطرق

القرار الصادر من رياسة مجلس النظار بتاريخ أول يونيه سنة ٢٠٠٠ القرار الصادر ف ١٩٠٠ كتوبرسية ١٩١٠

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة للنظر فى لائحة مشايخ الطرق المصدق عليها بقرار من مجلس النظار في ۱۷ ذى الحجة سنة ۱۳۱۲ (۱۰ يونيه سنة ۱۸۹۵) وتعديل بعض موادّها

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المنعقد فى يوم الاثنين ٥ ربيع الأول سنة ١٣٢١ (أول يونيه سنة ١٩٠٣) تحت رياسة الحضرة الخديوية الفخيمة بالتصديق على التعديلات التى رأت اللجنة ادخالها فى اللائحة المذكورة

مادة ١ \_ تعيين مشايخ الطرق ورفعهم من وظائفهم أو توقيفهم لمدّة معينة والفصل فى منازعاتهم الخاصة بالطرق والحكم فى الشكاوى التى نتوجه عليهم فى هذا الصدد يكون بمعرفة مجلس مخصوص يشكل بالصورة المنصوص عليها فى المدة الثالثة

مادة ٧ \_ عن ل مشايخ الأضرحة والتكايا والسجاجيد وتنصيب بدلهم يكون على الوجه الآتي

أولا \_ التكايا والاضرحة التى ليس لها ماهيات ولا مرتبات لا من ديوان الأوقاف ولا من الحكومة والسجاجيد يكون الفصـــل فيها وتعيين البدل بمعرفة المحلس المنصوص عنه بالمـــادة الثالثة

ثانيا \_ التكايا والأضرحة التي لها ماهيات أو مرتبات من ديوان الأوقاف أو من الحكومة مهماكانت تلك المساهيات والمرتبات يكون على حسب المدقن بلائحة ديوان الاوقاف الصادر بها الأمر العالى في ١٣ يوليه سنة ١٨٩٥

ثالثا \_ التكايا والأضرحة التي لها نظار شرعيون يكوىن تعيين الشيخ فيها مشايخ ألطرق برأى الناظروان وجد شرط واقف يجرى فيه حكم الشرط

مادة ٣ \_ يتألف المجلس المذكور من شـيخ مشايخ الطرق المعين من قبل الحناب الخديوى بصفة رئيس وأربعة أعضاء من مشايخ الطرق ينتخبهم الرئيس من بين ثمـانية أشخاص من مشايخ الطرق تلتخبهم جمعية عمومية يحضرها خمسة وعشرون شيخا على الأقل من مشآيخ الطرق بأغلبية الآراء

اذا لم يتكامل العدد المقرر في الجلسمة الاولى يؤجل عقد الجمعية العمومية لجلسسة أخرى ويعلن بها المشايخ الغائبون وفي هذه الجلسة الثانيسة يكون انعقاد مجلس النظار الصادر في ٢٧ اكتو برسة ١٩١٠ ــ ٢٤ شوال سنة ١٣٢٨)

وتكون الانتخابات بديوان عافظة مصرتحت رياسة المحافظ وتجدد فيكل ثلاث سنوات مرة وكذلك الها مست الحاجة عند تعيين بدل من يستعفي أو يتوفي مادة ٤ ـ اذا طرأ على الرئيس عذر فعليمه أن ينيب عنه أحد الأعضاء ل ماسة الحلسة

مادة ٥ ــ اجراآت المجلس وأحكامه تكوين بالتطبيق للقواعد المصطلح عليها في الطرق بشرط عدم الخروج عن أحكام الشرع الشريف

وكل ما يصدره من القرارات بمنع عمل أو الالزام به على حسب الاصول الشرعية يسرى على كل من يعنون بعنوان الصوفية

مادة ٧ ـ ينعقد المجلس في كل شهر مرة مالم يقتض الحال اجتماعه بطلب رئيس المجلس أو بطلب يقدم للرئيس من ثلاثة من الأعضاء

مادة ٧ ــ من يتأخرمن الأعضاء عن أوبع جلسات في السنة بغير عدر يعدّ مستعفيا وينتخب غبره

مادة ٨ \_ أذا أختصم أحد المتداعيين أحد الأعضماء فيقرر المجلس بقاءه أو استعاضته يغيره من الأعضاء في الدعوى مادة 4 ــ سماع القضايا في المجلس يكون كسماعها في مجلس القضاء الشرعى نسسنل أ و بحسب ترتيبها في الورود ولا تقدّم دعوى على أخرى الا اذا تعذر اتمامها

مادة ١٠ ـ بعد سماع القضايا واستيفائها تحصل المداولة بير أرباب المجلس وتصدر الأحكام بأغلبية الآراء بقرار مصدق عليه منسه و يتولى الرئيس تنفيذه وعند الاقتضاء يصدير توسط جهة الحكومة فى أمر التنفيذ مع مراعاة ماورد فى المادة الثانية

مادة ١١ ـ على الرئيس ضبط نظام الجلسات

مادة 17 \_ لاتؤخذ رسوم مطلقا على القضايا التي تنظر أمام المجلس الصوفي أو وكلاء المشـيخة أو مشايخ الطرق ولا تؤخذ رسوم أيضا على التعيينات مهما كان نوعها

مادة ١٣ \_ المخالفات المتعلقة بالصوفية التي تكون بين رجال الطريفة الواحدة يفصل فيها شيخ الطريقة وللتخاصين حتى استثنافها أمام المجلس الصوفي المذكور بالمادة الثالثة

أما التي تكون بين رجلل طرق محتلفة فكان منها فى القاهرة ينظر فيها أمام المجلس الصوفى وماكان منها فىالاقاليم ينظر فيها بمعرفة وكلاء المشيخة وللتخاصين حق الاستثناف أمام ذلك المجلس

مادة 14 ـــ الدعاوى المتعلقة بالصوفية التي تقام من أهل الطرق على أحد المشايح يكون نظرها والفصل فيها بمعرفة المجلس

مادة ١٥ ـــ مشامخ الطرق الحاليون لاتجرى عليهم أحكام الانتخاب ماداموا في وظائفهم

مادة ١٦ ــ تسرى أحكام هذه اللائحة من تاريح نشرها بالحريدة الرسميــة مادة ١٧ ــ على نظارة الداخلية تنفيذ هذه اللائحة

فسل ۳ الماحدالدينيـــة

# الفصـــل الثالث الماهد الدينية العاهد الدينية العلمية الت

# القانون نمرة ١٠ الصادر في ١٣ مايوسنة ١٩١١

بناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس النظار وموافقة المجلس المشار اليه وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين نمرة ١٠٨ تانونابلمالازهر والمعاهد الدينيـــة العلميةالاســــلامية

### الباب الأول

ف الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفى الرياسة الدينية العامة وفى الادارة

# الفصـــل الأوّل في الجامع الأزهر والمساهد الأخرى

مادة 1 ــ الجامع الأزهر هو المعهد الدينى العلمى الاسلامى الاكبر والماهد الأحرى هر :

معهد مدينة الاسكندرية

معهد مدينة طنطا

معهد مدينة دسوق

معهد مدسة دماط

وكل معهد يؤسس في القطر المصرى بارادة سنية

(١) الوقائع المصرية في ١٠ يونيه سنة ١٩١١ ملحق

مادة ٢ \_ الفرض من الجامع الأزهو والمعاهد الاخرى هو القيام على حفظ نعسل ٣ الشريعة الغزاء وفهم علومها ونشرها على وجه يفيد الأثمة وتخريج علماء يوكل الماهدالدينيسة اليهم أمر التعاليم المدينية و يلون الوظائف الشرعية فى مصالح الأثمة و يرشدونها الى طرق السعادة

> مادة ٣ ــ تكون مدرســة القضاء الشرعى قسها ملحقا بالجامع الأزهر وتبقى . حافظة لنظامها المقرر لها في قانون ٢٥ فبرابرسنة ١٩٠٧

ويحل مجلس الازهر الأعلى محل ناظر المعارف العمومية فى جميع الاختصاصات التي له الآن بمقتضى القانون المشار اليه

وتفصل ميزانية المدرسة عن نظارة المعارف ويخصص لهــا باب مستقل في ميزانية الحكومة العمومية وتجرى طبها الأحكام المتعلقة بها

ويبق موظفو المدرسة من مستخدمي الحكومة

# الفصـــل الثاني ف الرياسـة الدينيـة العامة

مادة ٤ ــ شيخ الحامع الازهرهو الامام الأكبر لجميع وجال الدين والرئيس العام للتعليم فيه وفى المحاهد الاحرى والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين باللسبة الى مزينتمى لجميع المعاهد من أهل العلم وحملة القرآن الشريف وكذا من كان من أهل العلم وحملة القرآن الشريف من غير المصريين

مادة ه ــ شيخ الجامع الازهر بصفته رئيس المجلس الأعلى هو المنفذ الفعلى العام لجميع القوانين واللوائح والقرارات المختصة بالحامع الازهر والمعاهد الاخرى

وأرباب الوظائف فىجميع المعاهد تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره طبقا لمــا هو مقرر في هذا القانون

# الفصـــل الشاكث في الإدارة العامة

فىسسىل ۳ المعاهدالدينيسسة

مادة ٣ \_ يكون لكل مذهب من المذاهب الاربعة بالجامع الازهم شيخ وكذا يكون لكل معهد من المعاهد الاخرى

ويجوز عند الاقتضاء تعيين وكلاء للجامع الازهر, ولباقي المعاهد ويكون لهم جميع الاختصاصات التي للشايخ في حال غيابهم الرسمي

مادة ٧ يكون لكل قسم من أقسام التعليم بالجامع الازهر المنصوص عليها بالمــادة السادسة والعشرين من هذا القانون شيخ ومراقبون وكتبة

و يجوز ايجاد هذه الوظائف فى المعاهد الاخرى بقرار من مجلس الازهر الأعلى اذا اقتضت أحوال التعلم ذلك بعد أخذ رأى مجلس ادارة المعهد

مادة ٨ \_ يكون بالحامع الاؤهر مجلس يسمى مجلس الازهر الأعلى وتنشأ مجالس ادارة الازهر ولمهدى الاسكندرية وطنطا

مادة 
 <lu>

شيخ السادة الحنفية

« « المالكية

« الشافعية

« « الحنابلة

مديرعموم الاوقاف المصرية

ثلاثة ثمن يكون فى وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصــفات الملائمة لحالة الحامع الازهم والمعاهد الأخرى

و يكون تعيينهم بارادة سنية بناء على قرار من مجلس النظار

نصل ٣ الماهدالدينيسة وفى غياب شيخ الجامع الازهر ينوب عنه فى الرياسة شيخ السادة الحنفية مادة ، 1 \_ يختص مجلس الازهر الأعل بما ياتى :

أؤلا ـ وضع الميزانية العمومية للجامع الأزهر والمعاهد الاخرى

ثانيا \_ النظر فى انشاء الماهد الدينيــة العلمية الاســـــلامية والحلق بعض المعاهد الصغرى بالتي هي أكرمنها أو تغييرتبعيتها

ثالث \_ النظر فى فصل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة رابعــا \_ النظر فى انشاء بحالس ادارة للعاهد التي ليس لها مجالس ادارة

خامسا \_ وضع النظامات العامة للتدريس والامتحانات

سادسا ... التصديق على تقرير الكتب التي تدرّس بالحامع الأزهر, والمعاهد الأمرى

سابعا ـــ النظر فى ترشيح مشايخ المصاهد الاخرى والوكلاء وترقيتهم وتقلهم وفصـــــلهم

النظر في ترشيع أعضاء بجالس الادارة

عاشرا ــ النظر فى طلب منح كساوى التشريف العلمية لمستحقيها إناء على قرارات مجالس الادارة

مادة ١١ \_ ينعقد مجلس الازهر الأعلى بالحسامع الازهر مزة في كل شهر على الأقل بدعوة من الرئيس

ولشيخ الحامع عقده أكثر من ذلك ان دعا الحال

وينعقد أيضا عند الاقتضاء تحت رياسة سمؤ الحضرة الفخيمة الخديوية

مادة ١٢ ـــ قرارات مجلس الازهـر الأهل تكون بأغلبية الآراء وان استوى الفريقان فالأرجمية للفريق الذي فيه الرئيس

. الماهدالدينيسة

ولا تصح مداولته الا اذا حصر الحلسة ستة من الاعضاء سوى الرئيس

مادة 17 \_ يؤلف مجلس ادارة الازهر تحت رياسة شيخ الجامع وبعضوية ستة من الاعضاء واحد من علماء الشافعية وواحد من علماء الشافعية وواحد من علماء المساكية وواحد عن علماء المساكية وواحد يختاركل ستنين من علماء أحد المذاهب المذكورة باللحور واثنان ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقيسة التعليم وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكونا من الحائزين للصسفات الملائمة لحسالة الجامع الازهر والمعاهد الاحرى ويكون تعيينهما بالكيفية المبينة في المسادة التاسعة

وفى غياب شيخ الجامع الازهر ينعقد المجلس تحت رياســــة وكيل المشــيخة وفى غيابه ينعقد تحت رياسة أكبر الأعضاء العاماء سنا

مادة 12 \_ يؤلف كل من مجلس ادارة معهد الاسكندرية ومعهد طنطا تحت رياسة شيخه وبعضوية أحد عاساء الحنفية وأحد علماء الشافعية وأحد علماء المالكية بالمعهد وواحد ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكون من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجلمع الازهر والمعاهد الاخرى

ويكون تعيينه بالكيفية المبينة في المادة التاسعة

وفى غياب شيخ المعهد ينعقد المجلس تحت رياســـة وكيل المشيخة وفى غيابه منعقد تحت رياسة أكرالاعضاء العلماء سنا

ولشيخ الحامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الأعلى أن يرأس بنفسه عند الاقتضاء أي مجلس ادارة في المعاهد الاخرى

مادة ١٥ \_ يشترط فيمن يعين عضوا في مجالس الادارة من العلماء :

أولا \_ أن يكون من أرباب كسوة التشريف من الدرجة الاولى أو الثانية ثانيا \_ أن يكون أمضى مدة أقلها عشر سنوات بصفة مدرّس فى الحــامع الإزهر أو المعاهد الاخرى فان لم يوجد بالمعاهد الاخرى من يكون حائرا لكسوة التشريف من الدرجة نسل ٣ الاولى أو الثانية أو من لم يكن أمضى مدة عشر سنين بصفة مدرس يكتفى بمن الماهمالتينية يكون حائزا لكسوة التشريف من الدرجة الثالثة أو بمن يكون أمضى فى التدريس مدة أقلها خمس سنين

مادة ١٦ \_ تختص مجالس الادارة بما يأتي :

أولا \_ تحضير الميزانية الخاصة بكل معهد

ثانياً \_ تقرير تعيين المراقبين والكتبة وكذا ترقيتهم ونقلهم وفصلهم

ثالث \_ تقرير تعيين المدترسين والموظفين الغير المذكورين في الوجه السابق. وترقيتهم ونقلهم وفصلهم

رابعا \_ تقريركتب الدراسة

خامسا \_ توزيع العسلوم على المدرّسين وتعيين المساجد أو الاماكر\_ التى تخصص للدراسة وتعيين عدد الدروس التى يكلف بهاكل مدرّس وساعة ومكان كل درس

سادسا ــ تقر يرالقواعد التي يكون بموجبها ضبط الطلية وحسن سير الأعمال وكل ماله علاقة بالادارة الداخلية

سابعا \_ تقرير طريقــة توزيع ما يرد من النقود للعهد من قبيل الايرادات الدائمة للتصديق على ذلك من مجلس الازهر الأعلى

مادة ١٧ ـــ ينعقد مجلس الادارة مرّة فى كل أســــبوع على الأقل بدعوى من الرئيس وله عقده أكثر من ذلك ان اقتضى الحال

مادة 1۸ ـ تصح مداولات مجلس الادارة متى حضر ثلاثة من أعضائه سوى الرئيس وتكون القرارات بالاغلبية وان تساوى الفريقان فالأرجمية للفريق الذى فيه الرئيس

مادة 19 ــ رئيس مجلس الادارة هو المنوط به الادارة العمومية في معهده وتنفيذ قرارات المجلس وله تعيين وترقية ونقل وفصل الحدمة الخارجين عن هيئة

مادة ٢٠ ـ يعين للتفتيش بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى العــــد اللازم من المفتشين ويكونون تابعين لرئيس مجلس الازهر الأعلى

وينشأ فى الجامع الازهر وفى كل معهد له مجلس ادارة قلم كتاب فيه العــدد الكافى للقيام بالأعمال الخاصة به

ورئيس قلم الكتاب في كل معهد هو كاتب مجلس ادارته

واذا غاب رئيس الكتاب يندب رئيس المجلس منهم من يقوم مقامه

ويعين لمجلس الأزهر الأعلى كاتب خاص

مادة ٢١ \_ يكون الحاق بعض المعاهد الصغرى بالتي هي أكبر منها أو تغيير تبميتها وكذا فصـــل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الازهــر مباشرة وانشاء مجالس الادارة بمقتضي ارادة سنية

مابدة ٢٧ ــ انتخاب وتعيين شيخ الجامع الأزهر منوطان بنا و بأمر منا وتعيين مشاخ المذاهب بالأزهر ومشايخ المعاهد الأخرى والوكلاء وأعضاء مجالس الادارة العلماء يكون بارادة سنية بناء على عرض شيخ الجامع الأزهر بصنفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى مع مراعاة مانص عنه بالوجهين السابع والثامن من المادة العاشرة و بالفقرة الثانية من المادة الآتية

ومدة العضوية فى مجالس الادارة سنتان ويجوز اعادة تعيين الاعضاء أنفسهم مادة ٣٣ ــ يختار شسيخ الحامع الأزهر من كبار العلمساء المنصوص عليهم في الباب السابع من هذا القانون

ويختار شيخ كل مذهب من بين فقهائه الذين هم من كبار العلماء المذكودين ويختار مشايخ المعاهد الأحرى والوكلاء من العلماء الحائزين للشروط المبينة فى الفقرتين الاولى والثانية من المسادة الخامسة عشرة مادة ٢٤ ـــ علماء كل رواق وعلماء كل حارة ينتخبون شيخهم فان لم يكن نسســـل ٣ ف الرواق أو الحارة علماء يكون الانتخباب للمستحقين وذلك مع مراعاة شروط. الماهدالدينيـــــة الواقفين وطبقا لمـــا يقرر في اللائحة الداخلية

# البــاب الثــانى فى العلوم وفى زمن الدراسة والمسامحات

## الفصيب الأول

في العلوم التي تدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى

مادة و ٧ ـ العلوم التي تدرس في الحامع الأزهر والمعاهد الأخرى هي الآتية: (علوم دينية) التجويد ، التفسير ، الحديث ومصطلح الحديث ، التوحيد ، الفقه ، أصول الفقه ، الاخلاق الدينية ، السيرة النبوية ، التوثيقات الشرعية ، الاحرا آت القضائية

(علوم اللغة العربيسة) النحو والوضع · العرف ، المعانى ، البيان ، البديع آداب اللغة ، الانشاء ، العروض والقوافي ، الحط ، الاملاء ، المطالعة .

(علوم رياضية وغيرها) المنطق ، آداب البعث ، الحساب ، الهندسة ، الرسم ، الجبر، التاريخ ، تقويم البلدان ، دروس الأشياء ، خواص الأجسام ، قواعد الصحة ، التاريخ الطبيعي ، الهيئة ، الميقات ، نظام الادارة والقضاء والأوقاف والمجالس الحسبية ، التربية العلمية ، التربية العملية .

ويجوز للجلس الأعلى أن يؤخر البدء بتعمليم المواد الآتية أو بعضها ريمًا تم معدّاتها وهي :

التجويد . التوثيقات الشرعيـــة . الوضع . آداب اللغــة . الحبر . دروس الإشباء . قواعد الصمحة . التاريخ الطبيعى. الهيئة . الميقات . النربية العلمية . التربية العملية ضـــــل ٣ مادة ٢٦ ــ ينقسم التعليم فى الجامع الازهـر والممــاهد الأنحرى الى ثلاثة الماهدالدينيــــة أقســام

أقلى وثانوى وعال

مادة ٧٧ \_ العلوم التي تدرس في القسم الأولى هي :

(علوم دينية) الفقه . التجويد . التوحيد . السيرة النبوية . الأخلاق الدينية

(علوم اللغة العربية) النحو . الصرف . المطالعة . الانشاء . الاملاء . الخط. (علوم رياضية وغيرها) تقويم البلدان . الحساب . الهندسة . الرسم . التاريخ.

دروس الاشياء ، خواص الاجسام ، قواعد الصحة ، التاريخ الطبيعي ،

مادة ۲۸ ــ العلوم التي تدرس في القسم الثانوي هي :

(علوم دينية) التوحيد ، الاخلاق الدينية ، الفقه مع حكة التشريع . التوثيقات الشرعية ، التفسير ، الحديث ،

(َعلوم اللغة العربية) النعو والوضع . الصرف . المطالعة . المعانى . البيان . البديع . الانشاء .

صادم رياضية وغيرها) المنطق . آداب البحث . التاريخ . الحســاب .

الهندســـة . الجبر . الهيئة . الميقات . خواص الاجســـام . قواعد الصحة . التاريخ الطبيعي .

مادة ﴿ ﴿ أَ لَا العالِمِ التِي تَدْرُسُ بِالقَسْمِ العالَى هي :

(علوم دينية) التوحيد . الفقه مع حكمة التشريع . أصول الفقه . التفسير . الحديث ومصطلح الحديث . الاجراآت القضائية .

(علوم اللنسة العربية) المعسانى . البديع . العروض والقافية . آداب اللغة العربية .

(علوم رياضية وغيرها) المنطق . نظام الفضاء والادارة والأوقاف والمجالس الحسيية . التربية العلمية . التربية العملية .

> مادة ٣١ ــ بعد تقريرعدد الدروس لكل مادة أقل ســنة لايجوز تنقيص دروس أي مادة تقرر لها درسان اثنان

# الفصيل الشاني

### في زمن الدراسية والمسامحات

مادة ٣٣ ــ مدة التعليم فى كل قسم خمس سنين على الأقل وسبع سنين على الاكثر فى الاحوال المنصوص عليها فى المــادة التاسعة والأربعين

مادة ٣٣ \_ تبتدئ السنة الدراسية في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى من اليوم الحادى عشر من شهر شوّال و تنتهى فى اليوم العشرين من شهر شعبان

مادة ٣٤ ــ تمطل الدروس فى الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ويســامح الطلبة فى الأوقات المعينة بعد :

> من ٢١ شعبان لغاية ١٠ شؤالِ من أول يؤليو لغاية أغسطس (مسامحة صيفية)

> > عشرة أيام للعيد الكبير

ويقرر مجلس الأزهر الأعلى مدة العطلة للواسم الحصوصية فى كل معهد فاذا وقعت المواسم والاعيــاد فى شهر يوليو وأغسطس فلا تعطل الدروس مدّة أخرى

لكن اذا تداخل آ حرشهر شعبات أوشهر رمضان أو أوائل شهر شـــقال فى الشهرين المذكورين فيقرر المجلس ابتداء مدّة الدراسة ونهايتها محيث لا تزيد مدّة المطلة على ثلاثة أشهر ونصف ولا تنقص عن شهرين ونصف

نهــــــل ۳ مادة ۳۵ ــ يــر الماهدالدينيـــــة ومسامحة العيد الكبير مادة ٣٥ ـ يعلر . ﴿ بِالحريدة الرسمية ابتداء وانتهاء المسامحات العموميــة

مادة ٣٦ ــ لا يجوز تعطيــل الدروس يوما أو بعض يوم في غير الأحوال المنصوص عليها الا بأمر من شيخ المعهد لأسباب استثنائية ثبين في الأمر المذكور

مادة ٣٧ ــ لا يجوز أن تزيد ساعات التدريس عن سبع ساعات في كل يوم

الالالا في الامتحانات والشهادات

الفص\_\_\_ل الأول في الامتحانات

مادة ٣٨ ــ شيخ الحامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى هو المدير العام لاعمال الامتحانات والشهادات في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وله أن يراقبها أيضا بمن يندبه من الموظفين بعد تصديق مجلس الأزهر الأعلى مادة ٣٩ \_ الامتحانات التي يجب إجراؤهــا في الحامع الأزهر والماهد الأخرى هي الآتية:

أولا \_ امتحان النقل من سنة الى أخرى

ثانيا \_ الامتحان الاؤلى

ثالثا \_ الامتحان الثانوي

رايما \_ الامتحان العالى

مادة . ٤ الامتحان واجب على جميع طلبة كل سـنة من سـنى الدراســة بالحامع الأزهر والمعاهد الأخرى ماعداً المحرومين منه بمقتضى مايقرر في اللائحة الداخلسة وكل طالب لم يتقدم الى الامتحان بغير عذر مڤيول يعتبر ساقطا و يعامل بغص. فصحص ۴ المسادة التاسعة والأربعين

> مادة ٤١ ـــ الأحوال التي يقبل فيها عذر الطالب في تأخيره عن دخول أي امتحان تقرر في اللائحة الداخلية

> مادة ٢٤ ــ اذا تخلف الطالب عن امتحان النقل أو أحدالامتحانات الأولى أو التانوى أو العالى فى المواعيد المحدّة لمرض أو مانع قهرى فلمجلس الادارة أن يميز امتحانه فى أوّل السنة الدراسية التالية

> مادة ٣٧ \_ يكون الامتحان الأولى والثانوى بالمعهد الذى درس فيه الطالب وأما امتحان شهادة العالمية فيكون في الجامع الأزهر

> مادة ٤٤ ـــ الامتحانات الأقلى والثانوى والعــالى تكون تحريريا وشــفهيا و يكون الامتحان تحريريا فقط فيا عدا ذلك

> > تبين كيفية الامتحانات التحريرية والشفهية باللائحة الداخلية

مادة و ع \_ الامتحان السخوى يكون في مقرر السنة الحاصل فيها الامتحان وامتحان الشهادات فى كل قسم يكون فى مقرر السسنة المذكورة وفى العسلوم الدينية وفى علوم اللغة العربية المقررة للقسم الحاصل قيه الامتحان

مادة ٤٦ ـــ امتحان النقل يكون في آخر السنة الدراسية والامتحانات الأولى والثانوي والعالى تكون في المواعيد التي يقورها مجلس الأزهر الأعلى

مادة ٧٧ \_ تكون الامتحانات أمام لجان تؤلف لذلك

مادة ٤٨ \_ ينتخب مجلس الأزهر الأعلى أعضاء الامتحان العالى ويضع لهم التعليات التي يراها بمراعاة مانص عليه في هذا الباب

و ينتخب مجلس ادارة كل معهد أعضاء لحان امتحان النقل والامتحانيز\_\_ الاتلى والثانوي وبيمب التصديق على ذلك من مجلس الأزهر الأعلى

مادة ٤٩ \_ المدة التي يغتفر للطالب اعادة الدروس فيها سنتان ف كل قسم من الأقسام الثلاثة بمبيث ان الطالب لا يعيد دروس السنة الواحدة أكثر من مرة ومن لم ينجح في امتحان سنة الاعادة يرفت

نسب ۳ المامدالدينيسة

أنماً يجوز لمجلس الادارة أن يقرر بقاء الطالب الذى سقط مرتين فى الامتحان العالى سسنة ثالثة بشرط أن لا يكون ذلك موجبا لاطالة مدّة الدراسة أكثر من احدى وعشد بن سنة

مادة . ٥ \_ اذا مسقط الطالب فى امتحان النقل من سنة الى أخرى أو فى المتحان احدى الشهادتين الأقليسة أو الثانوية فى علم واحد أو علمين على الأكثر فلمجلس الادارة أن يقرر امتحانه فيا سسقط فيه قبل ابتداء الدراسة فى السسنة الثالية وذلك اذا كان له من الأحوال الخصوصية مايقتضى هذا الاستثناء

مادة ٥١ ــ من أقام فى الجامع الأزهر أو فى أحد المعاهد الأخرى أقصى المدة المحتدة لأى قسم من الأقسام الثلاثة ولم يحصل على شهادة هذا القسم يمحى اسمه من السجلات وتقطع مرتباته التى كانت له بمقتضى كونه منتسبا

ومع ذلك بياح له الدخول فى الامتحانات لنيل الشهادة التى سسقط فيها ولا يسمح بامتحانه لنيل شهادة أعلى منها واذا سسقط مر،تيز\_ فلا يسمح بامتحانه بعد ذلك

ولا يجوز أن يقبل فى امتحان بعد مضى مستين من تاريخ سقوطه السابق مادة ٥٣ مـ يجوز لفسير طلبة الحامع الأزهر والمعاهد الأخرى أن يدخلوا فى الامتحان لنيل احدى الشهادات طبقا لما هو مقرر فى هذا الباب و بمراعاة ما تاتى :

أقلاً ۔ أن يمتحن طالب نيل احدى الشهادات الثلاث في حميم العلوم المقرر تدريسها فى القسم الذى يطلب نيل شهادته

ثالثا ــ أن لا يقبل منه امتحان شهادة العالمية الا اذا كان حائرًا للشهادة الثانوية مادة ٣٥ ــ يشترط لنجاح الطالب في الامتحان ما يأتي :

المقرر لنهايتها الكبرى ٣٠ أو ٤٠ ( راجع الحدول الآتي)

> ثانيا .. أن لا ينقص متوسط درجاته في العلوم الأخرى عن ثمانية وأن لاتنقص درجته في أيّ علم منها عن أربعة (راجع الجلمول الآتي)

> ولا تشترط نمرة السماوك ونمرة المواظبة بالنسمبة للطلبة الذين يمتحنون لنيل شهادة العالمية ولا للطلبة الذين يدخلون في الامتحان طبقا للسادة السابقة

## بيان النهاية الكبرى والنهاية الصغرى في درجات امتحان العلوم

| النهاية<br>الصغرى | النهاية<br>الكبرى | العسلوم  |
|-------------------|-------------------|--|
|                   |                   |  |
| ٤٠                | ٥٠                | سلوك   |
| ۳٠ .              | ٤٠                | مواظبة   |
| ۲٠                | ٤-                | توحید ,,,                                      |
| ۲٠                | ٤٠                | فقه مع حكمة التشريح                            |
| ۲٠                | ź٠                | أصول الفقه                                     |
| ٧٠                | , £1              | تفسير  |
| ٧٠                | ٤٠                | حلیث   |
| ۲٠                | ٤٠                | نحو ووضع وصرف ومطالعة                          |
| ۲٠                | ٤٠                | انشاء  |
| 17                | 4.                | توثيقات شرعية                                  |
| 14                | <i>y</i> .        | نظام القضاء والإدارة والاوقاف والمجالس الحسبية |
| 17                | W.                | اجراآت قضائية                                  |
| -17               | ۳.                | معان   |
| 14                | <b>7</b> **       | بيان   |
| 17                | ۳۰.               | املاء  |

# نوسل ٣ (تام) بيان النهاية الكبرى والنهاية الصغرى في درجات امتحان العلوم الماداله برسة

| النهاية<br>الصغري | النهاية<br>الكبرى | العيساوم                               |
|-------------------|-------------------|--|
| المبعري           | المرازي           |  |
| ۱۲                | ۳.                | سبية نبوية وأخلاق دينية                |
| ۱۲                | ٣.                | منطق بر بر بر بر بر بنطق               |
| 14                | ۳۰                | تربية علمية وعملية                     |
| 14                | ۳.                | حساب                                   |
| 14                | ۳.                | تاریخ طبیعی                            |
|                   | ۲٠                | تجويد                                  |
|                   | ۲٠                | آداب اللغة                             |
|                   | ۲۰                | آداب البحث                             |
| •                 | ۲٠                | بلاهم                                  |
|                   | ۲.                | عروض وقوافي الد                        |
|                   | ۲.                | هيئة                                   |
|                   | ۲٠                | ميفات                                  |
|                   | ۲.                | تاریخ                                  |
|                   | ۲٠                | تقويّم البلدان                         |
|                   | 7.                | خط نا                                  |
|                   | 4.                | رسم                                    |
|                   | ۲٠                | هندسة                                  |
|                   | ۲۰                | ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
|                   | ۲٠                | دروس أشياء                             |
|                   | ۲.                | خواص الاجسام                           |
|                   | ۲.                | قواعد الصحة                            |

و يجب امتحان طالبي الشهادة الاولية في حفظ القرآن كله وأن ينال الطالب نصــــل ٣ عشرين درجة على الاقل من أربعين والا يعتبر ساقطا في الامتحان كله الماهدالديليـــــة

# الفصـــــل الشـــانى فى الشهادات

مادة وه ... الشهادات ثلاثة أنواع: شهادة أولى ... شهادة أولية وهى لمن أتموا الدراسة في القسم الأولى وشهادة ثانوية وهى لمن أتموا الدراسة في القسم الثانوي وشهادة العالمية وهى لمن أتموا الدراسة في القسم العالى مادة هه ... من تجح في الامتحان الأقلى ينال الشهادة الأقلية ومن نجح في الامتحان الثانوي ينال الشهادة الثانوية ومن نجح في الامتحان الثانوي ينال الشهادة الثانوية

مادة ٥٦ \_ يرتب الناجحون في الامتحانات على حسب درجاتهم التي نالوها والدرجة التي يكون بموجها الترتيب هي التي تتحصيل مع جمع متوسط درجات العلوم الدينية ومتوسط بموع متوسطى علوم اللغة العربية والعلوم الرياضية وينشر كشف الترتيب المذكور بالجريدة الرسمية بالنسبة لمن نالوا الشهادات مادة ٥٧ \_ توضع الشهادات الأؤلية أو الثانوية على نموذج يقرّزه مجلس الأزهر الأعلى ويوقع عليها من شيخ الحامع الأزهر وتحتم بختم المشيخة

مادة ٥٨ – يصدر بشهادة العالميـة بيورولدى عال بناء على طلب شيخ الجامع الأزهـر

مادة ٥٩ ــ الحائزون للشهادة الأولية يكونون أهلا لأن يدرجوا ضمن طلبة القسم الثانوي وكذلك يكونون أهلا لوظائف التعليم فى المكاتب التحضيرية النابعة للجاسم الأزهـر والمعاهد الأحرى وفى الكتانيب نمسل ٣ والحائزون للشهادة الثانوية يكونون أهلا لأن يدرجوا ضمن طلبة القسم العالى الماهدالدينية وكذلك يكونون أهلا للتميين في وظائف مدرسي الخط والاملاء. وفي الوظائف الكتابية في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفي المحاكم الشرعية والأوقاف والخطابة والإمامة والوعظ والماذونية

مادة ، ٧ \_ الحائزون لشهادة العالمية يكونون أهلا لما تؤهل له الشهادة الثانوية وللاحتراف بالمحامة أمام المحاكم الشرعية وللتعيين فى وظائف التدريس بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفىالمساجد لتعليم العامة وفى الوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية أذاكانوا حتفيين

# الباب الرابع

في الطلبة والمدرسين والموظفين

# الفصـــــل الأول

في قبـــول الطلبـــة وواجباتهم

مادة ٦١ \_ يشترط في قبول الطالب في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ما ياتى:
أ و لا \_ أن لا ينقص سنة عن عشر سنوات ولا يزيد عن سبع عشرة سنة
ثانيا \_ أن يكون عارفا القراءة والكتابة بدرجة تؤهله للطالعة في الكتب
ثالثا \_ أن يكون حافظا لنصيف القرآن الكريم على الأقل وعليه حفظ
القرآن كله عملا سنص المكدة الثالثة والخمسين

رابعًا \_ أن يكون خاليا من الأمراض

خامسا \_ أن يقدم شهادة بحسن سـيرته اذا كان قد بلغ عمره أربعــة عشر عاما كاملة

مادة ٣٣ ـ يجوز قبول العميان ضمن طلبة الجامع الأزهر, والمعاهد الأعرى و يتلقون من العلوم مايناسب حالتهم بحسب مايقرره مجلس الأزهر, الأعلى

ويجب أن تستوفى فيهم بقية شروط القبول وأن يكونوا حافظين للقرآن كله مادة ۲۳ \_ شروط انتساب الغرباء في الحامع الأزهر يقروها مجلس الادارة الماهدالدينية. وكذلك الامتحانات التي يجب عليهم أن يؤدوها ونوع الشهادة التي يمنحونها

> مادة ٦٤ ـ يجوز قبول الطالب في غير السينة الأولى من القسم الأوّلي بالشروط الآتمة

> أؤلا \_ أن يجوز الطالب الامتحان فى جميع مقرر السنين السابقة على الســـنة التي يطلب الدخول فيها أمام لحنة يعينها مجلس الادارة من المدرسين ثانيا \_ أن يكون حافظا لنصف القرآن

مادة مى \_ لايسوغ لأحد أن يدخل فى القسم الثانوى الا اذا كان حائزا للشهاداة الأولية وأدّى الامتحان في علوم السنة أو السنوات السابقة على التي ربد الدخول فيها

ولا يسوغ لأحد أن يدخل في القسم العالى الا اذا كان حائزًا للشهادة الثانوية وأدى الامتحان في علوم السينة أو السنوات السابقة على التي يريد الدخول فيها مادة ٣٦ ــ لايجوز قبول أى طالب في سنة من السنوات طبقا لما هو مقرر في المادتين السابقتين اذا كان سنه زائدا عنالسن المقرر للسنة التي يربدالدخول فيها باعتبار نهاية السن المقرر لهسا

مادة ٧٧ \_ الطلبة مكلفون بمراعاة النظام والمحافظة على ماهو مقرر في هذا القانون وما يقرر في اللائحة الداخلية وقرارات مجلس الازهر الأعل ومجالس الادارة وأوام المشيخة

مادة ٦٨ ــ الطلبة ممنوعون منعا باتا من الاشتراك في أية مظاهرة ومن كل اجتماع يوجب التشويش على الدروس أو الاخلال بالنظام

وأما الاحتفالات المألوفة عادة فلا تعد من المظاهرات

وهم ممنوعون أيضا من اعطاء أخبار للجرائد ومن ابداء ملاحظات بواسـطتها ومن أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لأية جريدة كانت ولا يجوز لهم مكاتبتها الا في المسائل الدينية والعامية

#### فصيل ٣ الماهدالد نيية

# 

مادة ٩٩ ــ يجب أن يكون المــدرس تحت تصرف مجلس الادارة في جميع مايكلفه به من الدروس أو الأعمال الأخرى المتعلقة بالتعليم

فاذا امتنع بغير عذر مقبول عن أداء عمل كلف به بعد انذاره من قبل المشيخة رفت وقطعت مهتباته

مادة ٧٠ ــ كل عالم من غير المتقاعدين انتخب التدريس فى علم من العلوم المقترة فى الجامع الأزهر والمعاهد الأشرى المبينة فى المسادة الحامسة والعشرين ولم يقبل ولم يكن له عذر مقبول لدى مجلس الإدارة يمحى اسمه من سجل المدرسين وتقطع جميع مرتباته

مادة ٧١ ـــ المدرس أو الموظف الذى جاء دو ر ترقيته فى معهد غير الذى هو فيه ولا يقبل النقل يفقد حق الترقية فى الدور الذى طلب نقله فيه

مادة ٧٧ ــ المدرسون والموظفون ممنوعون منعا قطعيا من الاحتراف بأية حرفة فى الخارج غير حرفتهم التي هم فيها

ولا يجوز لهم أن يشتغلوا بالتعليم ف الخارج ولا أن يقبلوا وظيفة كذلك الاباذن خاص من مجلس الادارة

ولا يرخص مجلس الادارة بمــا ذكر الا فى خالة الضرورة الشـــديدة بشرط بيان ذلك فى المحضر

وكل مدرس أو موظف يوظف لدى الحكومة فى أية وظيفة برفت حتما من الممهد الذى كان يدرس فيسه وتقطع مرتباته ولا يجوز تكليفه بدروس فى نظير مكافأة أو بدونها إلا بقرار مرب مجلس الادارة وبشرط قبول الجهة التي صار الموظف تابعا لها

ويجب تصديق مجلس الأزهر الأعلى على ماذكر

مادة ٧٣ ــ المدرسون والموظفون ممنوعون من الاشتراك فى أية مظاهرة نســــل ٣ ومن مكاتبة الجرائد فى غير المسائل العلمية والدينية ومن اعطاء أخبار اليها مباشرة الماهدالدينيـــــة أو مالواميطة

وأما الاحتفالات المألوفة عادة فلا تعدّ من المظاهرات

مادة ٧٤ ــ على المدرســين والموظفين أن يكونوا خاضــعين لجميع اللوائح والقرارات والأوامر المختصة بالتعليم وبالنظام

# البــاب الخــامس ف الاجازات

## الفصـــل الأول في اجازات الطلبة

مادة ٧٥ \_ لايسوغ لأحد من الطلبة أن يتغيب عن المعهد الذي يتلتى العلم فيه في غير أوقات المسامحات المقزرة الا باذن كتابي من المشيخة التابع لها

مادة ٧٦ ــ اذا تغيب الطالب بغيراذن أو تأخرعن الحضور للدرس بعد القضاء أيام المسامحات أو بعدانقضاء المدّة المرخص له بها ولم يكن له عذرمقبول فلمسيخة عقو بته باحدى العقو بات الأربع الأولى المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة والثمانين

مادة ٧٧ ــ اذا بلغت مدّة الفيية شهرا ولم يكن للطالب عذر مقبول ولم يكن قد أخير المشيخة بسبب الفيية يرفت وتقطع مرتباته فى سنة الغيبة واذا انتسب فى السنة التالية يعتبر معيدا لدروسه

وكذلك يرفت وتقطع مرتبائه اذا تكررت غيبته بدون اذن وبغير عذر مقبول ثلاث مرات فأكثر فى السسنة الواحدة وبلغ مجسوع مدد التأخــير فى المرات الثلاث شهرا مادة ٧٨ \_ اذا مرض أحد الطلبة وكانت حالته تستنزم الراحة أو المعالجة في الخارج جاز لشيخ المعهد أن يرخص له باجازة مرضية لاتتجاوز ثلاثة اشهر بناء على شهادة طبية من طبيب المشيخة التابع لها الطالب أو من طبيبه الخاص بشرط تصديق طبيب المشيخة عليها

ويصح تمديد متسها بالشروط المذكورة

فان زادت مدّة الإجازة عن سنة أشهر قطعت مرتبات الطالب و يق منتسبا مادة ٧٥ \_ لشيخ المعهد أن يرخص كتابة للطالب باجازة استثنائية لاتتجاوز مدّتها خمسة عشر يوما بناء على طلب بالكتابة من الطالب أو ولى أمره ان كان له ولى أمر منى تمن أن الاسباب الداعة لذلك قو بة

## الفصـــــــل الشــــــــــل فى اجازات المدرســــين والموظفين

مادة ٨٠ ـ يجوز للدرسين والموظفين الحصول على اجازات استثنائية لمدة لاتتجاوز أسبوعا واحدا بشرط أن لايتكردنلك أكثرمن مرتين في السنة

مادة ٨١ ــ ويجوز لهم أن ينـــالوا اجازة مرضــية لمدّة أكثرها ثلاثة أشهر بمراءة الشروط المنصوص عليها في المـــادة الثامنة والسبمين

ويصح تمديد مدتها بالشروط عينها

مادة ٨٣ ــ كل مدرس أو موظف تأخر عن العود الى العمل المكلف به بعد انتهاء المسامحة أو الاجازة المرضية أو الاستثنائية المرخص له بها يحرم من مرتبه ابتداء من اليوم الخامس لانقضاء المسامحة أوالاجازة اذا قدّم عذرا مقبولا والا فمن اليوم التالمي فاذا بلغت مدّة التأخير شهرا من دون اخطار وعذر مقبول يرفت وتقطع مرتباته فعل ٣ مادة ٨٣ ــ يكون الترخيص بالاجازات لمدرسي وموظفي الجامع الأزهر الماهدالدينية والمعاهد الاخرى فيا زاد عرب أسبوع بأمر من شيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الأعل

ولا يرخص لأحد مدرسي المعاهد الأخرى أو موظفيها باجازة الا بعـــد أخذ رأى شيخ المعهد التابع له المدرس أو الموظف

مادة ٨٥ ـــ يقرر مجلس الازهر الاعلى مدّة الاجازة الاعتيــادية التي يجوز الترخيص بها للموظفين والكتبة مع مراعاة القواعد المدقزة فى هذا الباب

وكذلك يقور مدّة الاجازات المرضية التي يسوغ الترخيص بها بمرتب كامل أو بنصف مرتب أو بدون مرتب كما يقور المدّة التي يجب بعدها رفت المدرس أو الموظف

# الباب السادس ف التأديب

# 

مادة ٨٦ ـ تأديب الطلبة والمدرّسين والموظفين من خصائص مجالس
 الادارة ويقدمون للجلس المختص بتقرير من المشيخة التابعين لها

ولشيخ الجامع الازهر, بصفته رئيس مجلس الازهر, الاعل أن يأمر باحالتهم فى المغاهد الاخرى على مجلس التأديب مباشرة أذا تبين له مايقتضى ذلك

مادة ٨٧ \_ كل واحد ممن ذكروا في المادة السابقة خالف حكما من أحكام أو قرارات مجلس الازهر الأعلى أو مجالس الادارة أو أوامر المشيخة أو تعدى على غيره بالاذي أو ارتكب أمرا يخل بالنظام أو بالمروءة وشرف العسلم والدين يعاقب تأديبيا

مادة 🗛 ـ العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الطلبة هي : التوبيخ على انفراد أو بحضور الطلبة

الطرد من الدرس مدة أكثرها أسبوع

الانذار

قطع الجراية لمدة أكثرها ثلاثة أشهر

قطع الحراية مؤبدا

الاخراج من المساكن التابعة للعهد لمدة أكثرها ثلاثة أشهر أو مؤبدا تقليل أو الغاء اغتفار اعادة الدروس

محو الاسم من السجلات مدة أقلها سنة مع الحرمان من الامتحانات الرفت

ولشيخ الجامع الازهر ومشايخ المعاهد الاخرى توقيع العقوباتالاربع الاولى وللدرسين توقيع العقو بتين الاوليين مع مراعاة أن الطَّــرد من الدرس لا يكون الا من الدرس الذي حصلت فيه المخالفة

مادة 🗛 🗕 العقوبات التأديبية التي يحكم بها على المدرسين وبقية الموظفين الداخلين هيئة العال هي :

الانذار

قطع المرتب لمدة أكثرها خمسة عشر يوما الايقاف بلا مرتب لمدة أكثرها ثلاثة أشهر فصل ۳ المعاهدالدينيسة

تنقيص الراتب

الانزال من درجة الى التي دونها

الرفت

مادة ٩٠ ــ بيحوز لشسيخ الجامع الازهر ومشايخ الماهد الاخرى توقيع العقو بتين الاوليين

مادة ٩١ \_ تأديب الخدمة الخارجين عن هيئة العال يكون بمعرفة شيخ المعهد مادة ٩٣ \_ محو الاسم والرفت يقتضميان عدم قبول المحكوم عليمه في أى معهد آخر

# الفصـــل الشاني

### في الاسمستثناف

مادة ٩٣ ـ يجوز للدرسين والموظفين دون غيرهم أن يستأنفوا الأحكام الصادرة عليهم من مجالس الادارة بالايقاف وتتقيص الراتب والانزال من الدرجة والرفت

مادة ٩٤ ــ يرفع الاسستثناف الى مجلس الأزهر الأعلى بعريضة يقدمها المحكوم عليه شاملة لبيان أوجه تظلمه من الحكم بيانا كافيا

مادة وه \_ المدة التي يجوز فيها رفع الاستثناف ثمــانية أيام من تاريج علم المحكوم عليه بحكم مجلس الادارة

مادة ٩٧ ــ يحكم مجلس الأزهر, الأعلى فى الاســـتثناف المرفوع اليــه بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وأوجه تظــلم المحكوم عليه المبينــة فى عريضــــة الاستثناف أو التى يقدمها بمذكرة خاصة

فسسل ۳ الماهدالدينيـــــة

وله أن يسمع أقوال المحكوم عليه اذا تراكى له ذلك

مادة ٩٨ \_ يجوز لشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى أن يستأنف الأحكام الصادرة من مجالس التأديب في ظرف شهر من تاريخ صدورها

# الفصـــل الثالث أحكام تأديية أخرى

مادة ٩٩ ـ ينعقد مجلس الأزهر الأعلى بهيئة مجلس تأديب خاص للنظر فيا ينسب لمشايح المعاهد الأخرى والوكلاء والحكم عليهم بالنقل أو باحدى العقو بات المنصوص عليها في المــادة التاسعة والثمــانين

وينظر المجلس فىذلك بناء على تقرير يقدم اليه منشيخ الجامع الازهـر بصفته رئيس مجلس الأزهـر الأعلى

مادة ١٠٠ ــ الموظفون بارادة سنية يجوزفصلهم كذلك بناء على طلبشيخ الحامع الأزهر يصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى

ويجوز لمجلس الأزهر الأعل أيضا فصل الموظفين الآخرين والمدترسين بدون احالتهم على مجلس التأديب اذا وجد مايقتضى ذلك

ولمجالس الادارة فصل مشايخ الأروقة ومشــايخ الحارات الذين يزيد مرتب الواحد منهم على عشرة جنبهات فى الشهر

ولشيخ الحامع الأزهر ولمشايخ المعاهد الأخرى فصل من لم يزد مرتبه منهم عن ذلك

مادة 1.1 \_ اذا وقع من أحد العلماء أيا كانت وظيفته أومهيته مالايناسب وصف العالمية يحكم عليه من شيخ الجامع الأزهر باجماع تسعة عشر عالمل معه من هيذا القانون باخراجه من ورة العلماء المنصوص عليها في الباب السابع من هيذا القانون باخراجه من زمرة العلماء

ولا يقبل الطعن في هذا الحكم

فسسل ٣ ويترتب على الحكم المذكور محواسم المحكوم عليه من سجلات الحامع الأزهر الماهدالدينيـــة ماهد الأخرى، وطرده من كما يناء: - ا والمعاهد الأخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته في أية جهة كآنت وعدم أهليته القيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غر دينية

# الباب السابع

في هشة كار العاساء

مادة ١٠٧ \_ يكون بالحامع الأزهر ثلاثون عالما اختصاصيا لكل واحد منهم بالأزهر كرسي خاص في الحل الذي يخصص للتــدريس العام بمعرفة شيخ الحامع الأزهر

ويجوز أن يوجد البعض منهم في المعاهد الأخرى بصفة شيخ المعهد أو وكيله مادة ١٠٣ ـ يطلق على العلماء الثلاثين المذكورين في المـــادة السابقة اسم ( هيئة كار العلماء )

مادة ١٠٤ \_ الفنون التي يختص كل عالم من هيئة كبار العلماء بواحد منها هي الآتية:

- (١) الفقه وأصول الفقه
- (ب) الحديث ومصطلح الحديث
  - (ج) تفسير القرآن الكريم
    - (د) علوم اللغة العربية
      - (هـ) التوحيد والمنطق
- (و) التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية

حريجو زأن يختص الواحد بفنين اثنين ولا يعتبر بالنسسبة للعدد أو المرتب الا فن واحد منهما باختيار صاحبهما . نسمسلى ٣٠ مادة ١٠٥ ــ يكون للسادة الحنفية احد عشركرسيا والسادة الشافعية تسعة الماهدالدينيسة وللسادة الممالكية تسعة وللسادة الحنابلة كرسي واحد

مادة ١٠٦ ــ يشترط أن يكون للفقه ثلاثة كراسي للحنفية واثنان لكل من الشافعية والمــالكية وواحد للحنابلة

ويجب أن يخصص ثلاثة كراسى لعلوم اللغة العربية وكرسيان على الأقمل لكل واحدة من المجموعات الأربع الباقية وهي التفسير ثم الحديث ثم التوحيد والمنطق ثم التاريخ والسيرة النبوية والإخلاق الدينية

> مادة ١٠٧ \_ يشترط فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء أولا \_ أن لايكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة

ثانيا \_ أن يكون قد مضى عليــه وهو مدرس فى الحــامع الأزهـر والمعاهد الاخرى عشر سنين على الأقل منها أربع على الأقل فى القسم العالى

ثالثاً \_ أن يكون قد ألف كتاباً فى أحد العـــاوم المذكورة فى المـــادة الراسة بعد المـــائة وأن يكون قد منح الجائزة العلمية المنصوص عليها فى المـــادة الثانية والعشر بن بعد المـــائة من هذا القانون

رابعا \_ أن يكون معروفا بالورع والتقوى وليس في ماضيه مايشين سمعته

مادة ١٠٨ ـ يكون تعيين كبار العلماء بارادة سنية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بعد الانتخاب بأغلبية سستة عشر من هيئة كبار العلماء ويبقون في وظائفهم ماداموا قادرين على أداء العمل المكلفين به

مادة ١٠٩ ـ يعطى كل عالم دخل ضمر كبار العلماء راتبا شهريا قدره عشرون جنيها وينعم طيه بكسوة التشريف من الدرجة الاولى ان لم يكن حائزا لهــا من قبل

مادة ١١٠ ـ يجب على كل من حضراتهم أن يلقى فى كل أســـبوع بالجلمين الأزهر أو بالمعهد الموجود به ثلاثة دروس على الأقل فى العلم الخصيص هو به وأن يكون الله الدرس فىوقت يتمكن فيه العدد الأكبر من العلماء من حضوره نصيبل ٣ وله أن يلق درسا عاليا آخر فى غير العسلوم المنصوص عليها في المسادة الرابعــــة المعاهدالديليــــــة صد المسائة

> مادة ١١١ – يضع شيخ الجامع الأزهر مع من يختاره من هيئة كبارالعلماء نظام الوعظ والارشاد وقواعدهما ويصدرها الى الجهة المختصة لتنفيذها

> المادة 117 ساترجع هيئة كبار العلماء في نظامها وسميرها وسائر مايتعلق بها الى لجنة تؤلف تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر من سستة علماء تنتخبهم الهيئة وما تقرزه يجب اتباعه معملاحظة ماهو متعلق بالنظام العام الازهر من نصوص هذا القانون

مادة ١١٣ ـ تتألف هيئة كبار العلماء أقل مرّة من العلماء الذين ينتخبهم مجلس الأزهر الأغلى مع عدم مراعاة نص المادة الثانية بعد المائة بالنسبة لاكمال العدد ثلاثين ونص المادة السابعة بعد المائة بالنسبة لاستيفاء الشروط

# الباب الشامن في الميزانية والكتب ومراقبة الأوقاف والكساوى

# الفصـــل الأول في المزائية

مادة ١١٤ \_ تكون ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الأحرى مستقلة ومنقسمة الى قسمين الأول للإيرادات ويكون شاملا لبيانها بالتفصيل والثانى لبيان المصورفات نوعا نوجا

و يعرضها شيخ الحامج الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأمل على الحصرة الفخيمة الحديوية التصديق عليها فســــل ٣ مادة ١١٥ ـــ لا يجوز اســــنهال ملغ مخصص لامر معين في المنزانيــة لغير المعاهداك. الماهداك. الم

مادة ١١٦ ــ يبطل توزيع بدُلُ الكساوى بالطريقة التي كانت متبعة قبل صدورهذا القانون ويضم المبلغ الى الميزانية

وكذلك يضم الى الميزانية كل مبلغ ينحل عن أولاد العلماء وكمل مبلغ ينحل من مثمن الغلال القابل للانحلال

مادة ۱۱۷ ــ لايجوز الجمــع بين راتبين مقررين فى الميزانيـــة ماعدا مرتب شيخ الجامع الأزهـر بصفته أيضا من كبار العلماء

مادة ١١٨ ـ يضع مجلس الازهر الأعلى لائحة لتقاعد الموظفين والمدرسين بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى ويخصمص فى الميزانية المبلغ اللازم لذلك وكذلك يخصص فيها مبلغ لأولاد العلماء

ويضع لائمة شاملة لبيان القواعد التي يجب مراعاتها فى كيفية صرف المرتبات وبقية المصروفات المقردة فى الميزانية وبيان الجهة التى تكون فيها النقود وبيان أوامر الصرف واستماراته وغير ذلك من القواعد المختصسة بتنفيذ الميزانية وضيط حساباتها طبقا لمل هو مدون بالمواد السابقة

# الفصيل الشاني في الكتب وفي لحنه الكتب

 مادة ١٢٠ ـ تمنع قراءة التقارير بالجامع الازهر والمعاهد الاحرى منعا باتا نسل ٣ ولا يجوز قراءة الحواشي الا في القسمين النانوي والعالى بعد اقرار المجلس الأعلى العاهدالدينيسة

> مادة ١٢١ ـ يؤلف مجلس الازهر الأعلى لجنسة من أربعة من أعضائه برياسسة شيخ الجامع الازهر لفحص الكتب التي يقدمها مؤلفوها وتقرير ماتستحقه من المكافأة

> ويضم اليها شيخا معهدى الاسكندرية وطنطا واثنان يختاران من كبار علماء الفن المؤلف فيه الكتاب ان كان موضوعه علما مر\_ العلوم المختصة بها هيثة كبار العلماء

> فان كان موضوع الكتاب علما من العلوم الحديثة ضم اليها انسان كذلك من الاختصاصيين في هذا العلم

> مادة ۱۲۲ ــ يخصص مبلغ سنوى لايقل عن خمسائة جنيه لايجاد جوائر لايقل مبلغ الواحدة منها عن عشرة جنيهات ولا يزيد عن مائة تعطى لمن يؤلفون كتبا في العلوم التي تدرس بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى يتقرر نفعها طبقا لما هو مدوّن في المواد الآتية

> مادة ١٢٣ \_ على لجنة مكافآت الكتب أن تلاحظ فى تقرير نفعها ما يأتى : أولا \_ أن لا يكون الكتاب مخالفا للمقائد الدينيـة وأن تكون عبارته علمية خالية من التعقيد

> ثانيا \_ أن يكون ترتيب وتبويبه مطابقا لمقتضى قواعد التعليم من دوب تشويش ولا اضطراب

> ثالثا \_ أن لاتقرر مكافأة على كتاب ترى فائدة من تدريسه اذا كان مخالف في ترتيبه وتبعد عام للكتب التي سبق تقرير مكافأة عليها وتقرر تدريسها مادة 172 \_ تفضل كتب فقه المفه المواحد اذا اتفقت مع كتب المذاهب الاحرى في التبويب والترتيب دون غيرهما تما سبق تقرير مكافأة عليه

فسمال و مادة ١٢٥ مـ يجوز تقرير مكافأة لمؤلفي كتب يتقرر نفعها للجامع الازهر الماهدالدينيسمة والمعاهد الأسرى بوجه عام ولو لم تخصص للتدريس

مادة ١٢٦ \_ للجنة أن تضع نموذج ترتيب الكتب التي ترى نفعا من تأليفها وتوضح مضامينها العامة وتنشرها للكافة لينسجوا على منوالهـــ

ولمجلس الازهر الأعلى أن يكلف اللجنــة بوضــع ثمــاذج الكثب التي يرى تأليفها والنشرعنها

# الفصـــــــــل الشـــالث في مراقبة نظار الأوقاف

مادة ١٢٧ \_ لحجالس الادارة مراقبة نظار الأوقاف فيها هو غمصص من ربعها للجامع الازهر والمعاهد الأخرى

ولشيخ الحامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى ولمجالس الادارة ومجلس الأزهر الأعلى عند الاقتضاء أن يأمر بمقاضاتهم للحصول على حقوق الجامع الأزهر والمعاهدالأخرى وذلك بدون اخلال بما لديوان الأوقاف العمومية من الحقوق والاختصاصات المقررة في اللوائج والقوانين

مادة ١٢٨ \_ يؤلف مجلس الأزهم الأمل لحنة لفحص حجيج الأوقاف التي للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى فيها مرتبات حالاً أو مآلا من أى نوع كانت وحصرها فى دفتر خاص والنظر فى طريقة توحيد المرتبات

مادة 179 - تختص اللجنة المذكّورة أيضا بالنظر فى ابدال الجرايات بنقود ووضع القواعد التى يترتب بمقتضاها البدلالنقدى لمن يستحقه من الطلبة والعلماء بشرط عدم مخالفة شروط الواقفين بحيث لايحرم واحد من هـذا البدل أن لو كان يستحق الجراية مادة ١٣٠ ــ يأخذ شيخ الحامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الازهر الاعلى ضميدل ٣ رأى مجالس الاتدارة في نتيجة أعمال اللجنة قبل أن تقررها ثم يقدمها بعد الاقرار الماهدالديد...ة عليها الى مجلس الأزهر الأعلى وما يتقرر منه فيذلك بعرض على الحضرة الفخيمة الحديوية للتصديق عليه بارادة سلية

> مادة ۱۳۱ ــ متى تقور ابدال الجراية بنقود يستمر صرف مايترتب منهـــا شهريا طول السنة

# الفصــــــــل الرابــــع في كساوى التشريف

مادة ١٣٢ ــ يضــع مجلس الازهر الأعلى الشروط اللازم توفوها فى العلماء لنيل كساوى التشريف العلمية ويصدر بذلك ارادة سنية

مادة ١٣٣ ــ تمنح كساوى التشريف للعلماء غير الموظفيز\_\_ فى المصالح الأميرية باراهة سلية بناء على طلب شــيخ الجامع الازهر بصــفته رئيس مجلس الازهر الأحل بعد اقرار المجلس المذكور

وأما بالنسبة للموظفين فى المصالح الاميرية فان تقرير استحقاقهم للكساوى المذكورة ومنحها لهم يكون بساء على طلب رؤساء الدواوين التابعين لهـــا بعـــد أخذ رأى شيخ الجامع الأزهر

مادة ١٣٤ ـــ لا تمنح كسوة التشريف لغسير العلماء الحائزين لشهادة العالمية و يستثنى من ذلك القضاة الشرعيون

مادة ١٣٥ ــ تغريركساوى التشريف المظهرية ومنحها يكون بمحض اوادة الحضرة الفخيمة الخديوية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر

#### فعمسل ۳ المعاهداله ينيسة

# البـاب التاســـع أحكام عموميـــة

مادة ١٣٦ \_ العالم هو من بيده شهادة العالمية

وكذا كل من ثبت له هذا اللقب قبل العمل بهذا القانون بالتطبيق لنصوص القوانين السابقة أو بالقدم

مادة ١٣٧ \_ تبين أسماء العلماء المنتوه عنهم فى الفقرة الثانية مر المادة السابقة فى اللائحة الداخلية مع ايضاح القوانين التى حازوا هـ ذا اللقب بناء على مادون فيها

مادة ۱۳۸ ــ يجب أن تراعى شروط الواقفيز\_\_ فى جميع ماتقرره مجالس الادارة ومجلس الازهـر الأعلى

وكذلك يضع اللائحة الداخلية العمومية للجامع الازهر والمعاهد الاخرى

مادة ، ١٤٠ ـ يضم مجلس ادارة الازهر النظامات الخصوصية لطلبة الأروقة والحارات وغيرهم ممن لهم نظامات أو قوانين خاصة بهم

ويجب على كل حال أن لاتخرج تلك النظــامات الخصوصــية عمـــا تجب مراعاته فى الجامع الازهـر من النظام العام بمقتضى هذا القانون

مادة ١٤١ ــ يقرر مجلس الازهر الأعلى ترتيب درجات المدرّسين والموظفين وكيفية تميينهم وترقيتهم وتصدر بذلك ارادة سنية

 مادة ١٤٣ – على مشايخ اقسام الجامع الازهر ومشايخ الماهد الانعرى نسب ٣ أن يقدّمواكل سنة لشيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الأعلى الماهدالدينية تقريرا بما وصل البه ارتقاء التعليم المنوطة بهم ادارته ومتضمنا جميع ملاحظاتهم ومقترحاتهم المختصة بالنظام والتعليم والمدترسين وبقية الموظفين

> ويرفع شيخ الجـامع الازهر الى الحضرة الفخيمة الخديوية تقريرا عاما عن سير التعليم ودرجة ارتقائه فى الجامع الازهر والمعاهد الاخرى

> مادة ۱۶۶ ـ ينظر مجلس الازهر الأعلى فى كل تعــديل براد ادخاله على هذا القانون قبل عرضه على مجلس النظار

> > الباب العاشر في الاحكام الوقتيــــة

مادة ١٤٥ ــ من بيده الآن شئ من المرتبات ولم ينل وظيفة من الوظائف بالجامع الازهـر والمعاهد الاخرى بق له مرتبه الى أن ينحل عنه

مادة ١٤٦ ــ المرتبات الشهرية أو السنوْية التي كان أصلها من مرتبات الازهر وخرجت منه بأوامر سابقة على أن تبقى فى أعقاب أربابها تعود للازهر متى مات واحد منهم بلا عقب

مادة ١٤٧ ... تنظر مجالس الادارة في شؤون أولاد العلماء الذين يقبضون الآن مرتبات عن آبائهم فمن ثبت لها منهم أنه مشتغل بالعلم حق الاشتغال أبقته على مرتبه الى أن يؤدّى الامتحان طبقا لنصوص هذا القانون ومتى نال الشهادة ودخل فى صف العلماء صار حكه حكم حاملى الشهادات ويقطع مرتبه

`` ومن لم يكن مشــتغلا أو لم يكن مواظبا وطلب منه الاشــتغال أو المواظبة ولم يشتغل قطعت مرتباته

نسبل ۳

الماهد الدينيسة

و يراعي في ذلك كله أقصى السن المقرر للدراسة

مادة 18۸ ـ اذا مات أحد من أولاد العلماء الذين لهم مرتبات عن والدهم وترك أولادا فلا حق لهم في شئ مما كان مرتبا لأبيهم ولو كانوا مشتغلين بطلب العلم مادة 18۹ ـ يبطل تمييز مخصصات الازهر من حيث الموتبات الى مال حكومة ومال أوقاف ولا يكون هناك بعد الآن مرتب جديد لعالم يهيق كله أو بعضه لورثته الا ما يتقرر بشأن ذلك في لائحة التقاعد المنصوص عليها في المادة عشرة بعد المائة من هذا القانون

مادة . ١٥٠ ــ العلماء الذين لاتسسمح لهم وظائفهم أو أوقاتهم بالانقطاع للتدريس ويكون منوطا بهم تدريس بعض العلوم مجانا أو فى مقابل مكافأة وقتية أو مستمرة يقرون على ماهم عليه بقدر الحاجة اليهم

ولا يمين أحد منذ الآن بهذه الكيفية الا للضرورة القصوى وبشرط رضاء المصلحة التي يكون موظفا فيها

#### الفصيل الشاني في أحكام وقتية خاصة

مادة ١٥١ ــ اســـتثناء من النصوص السابقة تطبق الاحكام الآتيــة على طلبة الحامع الازهر المنتسبين فيه وقت وجوب العمل بهذا القانون

مادة ١٥٢ ــ العملوم التي تدرس في الجمامع الازهر للطلبة الموجودين به وقت وجوب العمل بهذا القانون ماعدا طالحي الانتساب في السنة الاولى الذين يقبلون بالتطبيق لنصوصه هي الآتية :

أوّلاً \_ السلوم الدينية وهى الفقه وحكمة التشريع والتوثيقات الشرعيسة وأصول الفقه والتفسير والحديث ومصطلح الحديث والسيرة النبوية والأخلاق الدينية والتوحيد 
> ثالثا \_ العلوم الرياضية وغيرها وهى المنطق وآداب البحث والحساب والجبر والجفرافيا والتاريخ ومبادئ الهندسة

> مادة ١٥٣ ـ يخصص مجلس ادارة الجامع الأزهر لكل سنة العلوم التي تدرس فيها والمدرسين الذين يدرسونها ويضع جدولا بأوقات الدروس وعدها في كل يوم و يراعى في ذلك تخصيص أوسع الأوقات لتدريس العملوم الديلية وكذلك يرتب الطلبة في السنين باعتبار السنوات التي يكونون قضوها في طلب العمل المهال يوقت وجوب العمل بهذا القانون ويجوزله بناء على طلب يقدم من الطالب نفسه أن يضعه في سنة أدنى من السنة التي يجب وضعه فيها طبقا لهذه القاعات.

مادة 108 ـ يعين مجلس الادارة من بين العلماء المدرسين بالجامع الأزهر مر \_ يكل اليهم تفقد سديرالتندريس وإنتظام الطلبة وله أن يعفيهم من جميع الدروس المكتفين بها أو من بصفها

وذلك بدون اخلال بوسائل المراقبة الأخرى

مادة 100 ــ على العلماء المعينين لمراقبة التدريس وانتظام مسير الدروس أن يتعهدوا الطلبة وقت تلقيهم إياها ويقدموا لمجلس الادارة فى كل خمسة عشر يوما تقريرا بمــا يتبين لهم من حالة التدريس وانتظام الدروس فى أوقاتها وقيام المدرسين والطلبة بمــا هو واجب عليهم

مادة ١٥٦ – على مجلس الادارة أن يتخذ جميع الوسائل المؤدية الى مايراه نافعا للتدريس من الوسائل التي يشير بها المراقبون أو التي يستنبطها من تقاريرهم

مادة ١a٧ ــ يخصص مبلغ فى الميزانية لشراء ما يلزم من أدوات الدراســـة والكتب لتصرف الى الطلبة الفقراء عجانا

ولا يعطى لواحد منهم من الكتب الا ماهو مقرر تدريسه بحسب السنين

مادة ١٥٩ ــ يكون امتحان التلامذة السنوى فىالكتب وفى المقاديرالمقرر تدر بسها فى السنة

مادة ١٩٠ ــ النهــاية الكبرى لدرجات الامتحانــــ الســنوى عشرون والصغرى اثنا عشر وكل طالب لم ينل النهاية الصغرى فى كل علم من علوم السنة يعتبرساقطا

مادة ١٩١ ـ يترتب على سقوط الطالب فى الامتحان السنوى عدمالترخيص له بحضور دروس السنة التالية

وعليه أن يؤدى الامتحان مرة ثانية فى نهاية السنة الثانية فاذا لم ينجح أيضًا عمى اسمه من سجلات الأزهر

وان نجح جازله تلتى دروس السنة التى تلى سنته

ولا يجوز أن يتكرر ذلك أكثر من ثلاث مرات لطلبة قسم شهادة الأهليــة ولا أكثر من مرتين لطلبة قسم شهادة العالمية

#### في امتحان الشهادات

مادة ١٦٢ ــ ينقسم امتحان الشهادات الى قسمين

القسم الأقول يكون بعد مضى ثمـان سـنوات على الأقل واحدى عشرة سنة على الأكثر من وقت الانتساب بالحـامع الأزهر, ويكون في الفقه والتوحيــد والمعانى والبيان والبديع والنحو والصرف وشئ من التفســـير والحديث والســـيرة النوية والحساب والحط والإملاء والانشاء

والتانى بعد مضى اثنتى عشرة سـنة على الأقل وسبع عشرة سنة على الأكثر مر\_ التاريخ المذكور أيضا ويكون فى جميع العلوم المبينة فى المـادة الثانيــة والخمسين بعد المـائة والامتحان واجب على كل طالب قضى في الأزهر احدى المدتين المذكورتين فسل ٣ مع مراعاة ماهو منصوص عليه في المادة السابقة والمادة الثالثة والخسين بعدالمائة المعاددالدينية مادة ١٦٣٠ ـــ من نجح في الامتحان المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة يعطى شهادة تسمى (شهادة الأهلية) وهي تؤهله لأن يستمر في الدراسة الى أن ينال شهادة العالمية مع مراعاة ماهو مدوّن في المادتين الثانية والسنين بعد المائة والسادمة والستين بعد المائة

وكذلك يكون أهلا للتعيين فى الوظائف المنصوص عليها فى المـــادة التاسعة والخمسين مع مراعاة نص المـــادة السادسة والستين بعد المـــائة

مادة ١٦٤ \_ من بحصوف الامتحان النهائي بنل شهادة العالمية وتؤهله الشهادة المذكورة للهو منصوص عليه في المادة الستين مع مراحاة نص المادة السادسة والستين بعد المائة مادة ١٦٥ \_ اذا أقام طالب أقصى المدة المحددة لأى قسم من القسمين المذكورين في المادة الثانية والستين حد المائة ولم يحصل على شهادة هذا القسم يحى اسمه من السجلات وتقطع مرتباته التي كانت له بمقتضى كونه منسبا

مادة ١٩٦ ــ طلبة الامتحان لنيل شهادة الأهلية والعالمية الذين أتموا دراسة السنة الرابعة عند وجوب العمل بهذا القانون يعافون من الامتحان فيمواد الانشاء وآداب البحث وتقويم البلدان والتاريخ والهندسة والتوثيقات الشرعية الا اذا رغبوا الامتحان على مقتضى ماهو منصوص عليه في هذه الأحكام الوقتية

وأما الطلبة الذين انتهت مدة دراستهم بالحامع الأزهر والحامع الأحمدى قبل وجوب العمل بهذا القانون فيعافون أيضا من الحساب والحبر

ومن أدى الامتحان على مقتضى هذه الأحكام الوقتية يفضل على غيره مادة ١٦٧ ــ تلنى القوانيز\_ والأوامر والارادات السنية المبينة بالملحق المرفق بهذا القانون

مادة ١٦٨ \_ على رئيس مجلس نظارنا تنفيذهذا القانون ويتم العمل يجميع نصوصه في أول السنة الدراسية المتداخلة في ستى ١٣٢٩ — ١٣٣٠ (١٩١١ – ١٩١٢)

فصــــل ٣ إلماهدالدينيــــة

# ملحق بقانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

| النصب وص الملغاة |   |
|------------------|---|
|                  |   |
|                  | , |

| ارادة سنية بالموافقة على أعادة العمل يمتمنعي قانون سنة ١٩٣٦ تدريجا أبجهم<br>المؤدة سنية باعجاد نظام مؤنت للمسير على موجه بالجامع الازهر في السنة التي تبطئ<br>من ١١ شوال سنة ١٩٣٨ وهجرية | سته ١٠٨٨)<br>ارادة سنة بابقاق العمل مؤفتا في الازمر بالنظام الجديد والرجوع الى قوانيز<br>سنة ١١٧٧ مستة ١١٧٤ |   | الله الله الله  |
|--|---|---|---|
| :::  | (1  |   | 222   |
| = : 0  | 3.5   | , 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1,  | \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$                                |
| (۱۰ کتور<br>(۲۷ سیتسیر   | (۲۰ فيليد   |   | (۲ فسهاير<br>(۲۶ مارس<br>(۱ اکتوبر  |
| 1447 5   | (19.9 En 2/4 F.) 1884 En  | (1444 & 24.11) 17.0 &   | コマ・マグ   |
| ؛ غسوال سنة ۱۳۲۷ (۱۹ کنوبر سنة ۱۹۱۰)<br>۲۴ رىضان سنة ۱۳۲۸ (۲۷ مېشىمر سنة ۱۹۱۰)   | 717   | ۱ مسئر سنة ۱۹۱۱ (و ايناي من ۱۹۰۸) ا داعه الأدواء عن ۱۹۱۱ (ا يناي من ۱۹۰۸) ۱ داعه الأدواء عن ۱۹۱۹ (ا يناي من ۱۹۰۹) ۱ داعه الما (الما فيزي من ۱۹۹۸) ۱ مصرو من ۱۹۱۹ (الما فيزي الما | ۲۲ فتی القعدة سنة ۱۲۸۸ (۴ فسیرای سنة ۱۸۸۵)<br>۲ جادی افارتی سنة ۱۳۰۳ (۲۵ مارس سنة ۱۸۸۵) |

الجزء الشانى المحاكم الجنائيـــــــة

الحاكم الجنائية الباب الأول

فى النظام القضائى فى مواد العقوبات

الفصـــل الأول (ف محاكم الجنايات الاهليــة)

الفررع الأول

(في المحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية ومحكتي الاستثناف والنقض والابرام)

نمرة ۱۱۰ تشكيل محاكم الجنايات والجنح والمخالفات

مستخرج من الاهم العالى الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ (٩ شعبان سنة ١٣٠٠)

والمملل بالقانون نموة ه الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ والقانون نموة ٥ الصادر في ١٢ يناير سنة ٥ - ١٩ والقانون نموة ٢٤ سنة ١٩١٣

مادة و \_ (سعلة بالقانون نمرة ٢٤ سنة ١٩١٣)

ترتب محكمة ابتدائية في كل من المدن الآتيــة وهي مصر وطنطا والزقازيق والمنصورة واسكندرية و بني سويف وأسيوط وقنا

مادة ٨ \_ (معدلة بالقانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٤)

يشكل فيدائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جرئية يحدّد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها قمرار يصدر من ناظر الحقانية ١١٠

<sup>(</sup>۱) صدر قرار من نظارة الحقائية في ۲۱ ابر يل سنة ۱۹۱۰ بشكيل محكمة بزئيسة في السريش تشمل دائرة اختصاصها كل محافظة العريش • وكان قد صدر أمر عال قبـــل ذلك بتاريخ ۱۷ ابر يل سسنة ۱۶۰ بالغاء المحكمة المخصوصة بجهة العريش المشكلة طبقا للامر العالى الصادر في ۲۸ ابر يل سنة ۸۸۹۸ (الصحيفه ۳۲۸ من الكتاب الاول من الطبقة الثانية من هــــنـه المجموعة ) والامر العالى الصادر في ه يوتيو سنة ۹۰۹۹

نسل ، وتركب كل من هذه المحاكم مر قاض ينتدبه ناظر الحقانية من المحكة عاكم الجنايات الابتدائية ولناظر الحقانية أن ينتدب فى مديتى مصر والاسكندرية قاضيا أو الاهاية عاكم الجنايات جملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بمضردهم ودون سواهم من القضاة الحزئيين فى جميع المخالفات التى تقع فى هاتين المدينتين (١)

مادة . . . (معدلة بالفانون نمرة ٥ سنة ٤ - ١٩) تشكل محكة استئناف في مدينة مصر مادة . . . . . (معدلة بالفانون نمرة ٥ سنة ٥ - ١٩ والفانون نمرة ٥ سنة ٥ - ١٩) تصدر الاحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة الا في حال انعقاد المحسكمة بهيئة محكمة نقض وابرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجانايات فان الاحكام تصدر من خمسة قضاة

وعنـــد ما تنعقد المحكمة بهيئة نقض وابرام للنظر فى حكم صادر مر محكمة الاســـــثناف يجوز أن يكون ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه

الاختصاص مادة 10 ـ تحكم المحاكم المذكورة فى المواد المستوجبة للتعزير (٢) بأنواعه فيمواد اللقراء المختلفات أو الجنح أو الجنايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة (٣) بمقتضى لاتحة ترتيبها انما المواد الجنائيسة المستازمة القتل قصاصا يستفتى فيهاكما هو مصرح فى قانون تحقيق الجنايات

 <sup>(</sup>١) منذ تشكيل محاكم المراكر في مدينتي مصر والاسكندرية أصب ح قضاتها قضاة مخالفات النظر
 في جميع المخالفات ما دما ما يختص النظر به منها بالمحاكم الجزئية

<sup>(</sup>٢) قد رأينا لزوم التنبيه هنا بسفة عمومية الى أن جميع الأحكام المتعلمة. باختصاص الحاكم فى الحواد الهدنية والتجاوية قد أسقطت فصدا من النصوص المتدرجة فى هذه المجموعة واننا اقتصرنا على إياد الاحكام الوارد فيها اختصاص الحاكم المذكر رة فى مواد العقو بات

<sup>(</sup>٣) أنظرنمرة ١٢١

فصل ا محاكم الجنايات الاهلية محاكم الجنايات

مادة ١٧ – (مدلة بالقانون نمرة ه سة ١٩٠٤) قواعد اختصاص المحاكم تعين في قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات

مادة ٢٧ ــ تصدر الأحكام باسمنا بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه الاحكام اللائحة و بالقوانين

مادة ٢٨ ــ كافة الأحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم أرب تتبع القوانين المصرية التي ستنشر وكذلك الاوامر واللوائح الجارى العمل بموجها الآن متى كانت أحكامها غيرغالفة لنص القوانين المذكورة والأوامر واللوائع التي تصدر وتنشر فيا بمد بحسب القواعد المقررة (١١

وكل اتفاق خصوصى خالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومى والآداب،اطل لا يعمل به

مادة ٢٩ ـ أن لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل

مادة ٣٠ ــ (سداة بالقانون نمرة ٥ سـة ١٩٠٤) لاجل أن تكون الأحكام واجبة تنفيذالا حكام الثنفيذ يلزم فيا عدا طرق تنفيذ الأحكام في المواد الجنائية المنصوص عنها خاصة في قانوات تحقيق الجنايات أن تكون مشمولة من طرف المحكمة الصادرة منها بصيفة التنفيذ الآتية وهي :

> مادة ٣١ ــ تنفيذ الأحكام يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ ولا دخول لجهات الادارة فيــه انمــا يحب طيما المساعدة اذا طلبت منها بشرط أن لا يترتب على تلك المساعدة تداخلها فى التنفيذ ولا مسؤليتها فيه

 <sup>(</sup>١) أنظر في الكتاب الثانى الفصر ل الخاص بكيفية مدور القوانين والدوامح وتطبيقها بواسطة المحما كم

# الفـــــرع الشــائي في المحاكم المخصوصة في مواد الجمنع والمخالفات

# الامر العــالى الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٨٩١ (٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٨)

مادة 1 \_ يسوغ للديرين النظر في جميع المخالفات التي تقع في بندر المديرية أو في مده الأحوال في محل آخر يوجدون فيه أثناء المرور و يكون تابعا للديرية وفي هذه الأحوال يحكمون بالغرامة لغاية ، ١٠ قرش ديواني و بالحبس لغاية أسبوع على حسب قانون المقويات مع مراعاة أصول وقواعد الاجراء المقررة في قانون تحقيق الجنايات ما مراعاة أصول وقواعد الاجراء المقررة في قانون تحقيق الجنايات ما مراعاة أصول وقواعد الاجراء المقررة في قانون تحقيق الجنايات

مادة ٢ ـ يزول هــذا الاختصاص عن المديرين اذا أحيلت الدعوى على قاضى الأمور الجزئية بمقتضى اعلان يرسل له قبل أن يطلب المتهم للحضور للحكم عليه من المديرين

مادة ٣ \_ يجب على المديرين أن بياشروا هــذه الوظيفة القضائية بأنفسهم ولا يجوز لهم أن ينتدبوا لها الوكيل ولا أي مستخدم آخر بالمديرية

> الامر العالى الصادر فى ١ ٢ دسمبر سنة ١٨٩٧ (٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣١٠)

مادة 1 \_ يختص محافظ القصير (١) بالنظر والحكم نهائيًا فى الافعال الجنائية التى تستوجب العقوبة بالفرامة الى مائة قرش أو بالحبس الى سبعة أيام

مادة ٢ ــ الافعال الجنائية التي ليس من اختصاص محافظ القصير الفصل فيها بمقتضى أمرنا هذا يكون نظرها والفصل فيها بمعرفة محكمة قنا الجزئية أومحكمة قنا الابتدائية على حسب الاحوال

مادة ٣ \_ كل ماكان مخالفا لأمرنا هذا يعد لاغيا ولا يعمل به

(١) لتحويل المحافظة الى مأمورية فالمأمورالآن هوالمختص بالنظروالحكم

فسسل ا محاكم الجنايات الاهلية هما كم المخالفات نمرة ١١١

اختصاص المديرين في مواد المخالفات

تموة ۱۱۲ اختصاص محافظ القصير عاكم المنايات الاملية محا كمالحقالفات

# الأمر العالى الصادر في ٢٩ يونيه سنة . . ٩٩ (٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨)

نمرة ١١٣ أختصاصات مأموري ومعاولي محاكم بها

مادة ١ \_ عن كل من مأمور الواحات البحرية عدرية المنيا ومأمور الهاحات الداخلة ومعاون الواحات الخارجة بمديرية أسيبوط مأمورا للضبطية القضائية ويحكم كل منهم نهائيا في دائرة سلطته في المخالفات والقضايا المدنية الواحات وتتكيل والتجارية التي لانتجاوز قيمة المدعى به فيها العا وخمسهائة قرش صاغ

ويكون تعيينهم بمعرفة ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحقانية

مادة ٢ ــ تشكل بالواحات البحرية بمديرية المنيا محكمة مؤلفة من مأمور هذه الواحات بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان الجهة يعينهما ناظر الحقائية بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشكل أيضا عكمة مؤلفة من مأمور الواحات الداخلة بمديرية أسبوط بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان الحهة يعينهما ناظر الحقانية بالاتحاد مع ناظر الداخلــة

وتشمل دائرة هذه المحكمة الواحات الداخلة التابعة للديرية المذكورة ويكون مركزها بناحية موط

وتشكل كذلك عجمة مؤلفة من معاون الواحات الخارجة بمديرية أسيوط بصفة رئيس ومن اثنيز من أعيان الجهة يعينهما أيضا ناظر الحقانية بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الواحات الخارجة التابعة للديرية المذكورة ويكون مركزها بناحية الخارجة

وتحكركل من الثلاث الحاكم المذكورة حكما انتهائيا فيالمواد المدنية والتجارية التي لتجاوز قيمة المدّعي به فيها ألف وخمسهائة قرش صاغ ولا تزيد عن خمســـة آلاف قرش

سل ۱

وتحكم حكما ابتدائيا يجوز استثنافه في الجنح المعاقب عليها بمقتضي المواد ٢٢٠ ما كما بلغايات و ٢٨١ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٣٠٠ من قانون العقوبات (١) الاطبة

ويرفع الاستثناف لمحكمة بنى سويف الابتدائية فيما يتعلق بالواحات البحرية محاكم الخنالفات ونحكمة أسيوط الابتدائية فيما يتعلق بالواحات الداخلة والخارجة

ويقوم بأعمىال النيابة العموميــة في ذلك لدى المحكمة المشكلة في الواحات البحرية بمديرية المنيا معاون هذه الواحات ولدى المحكتين المشكلتين للواحات الداخلة والخارجة بمديرية أسيوط ضابط بوليس كل من هذه الواحات

مادة ٣ ـ يكون لدي كل من المحاكم المذكورة ولدى أولئك المأمورين والمعاون دفتر يشتمل على البيانات الآتية وهي :

أسماء الحصوم

موضوع الطلب أو النهمة ذكر مستندات الحصوم بالاختصار

الحكم المسادر

وتقسم الدفاتر المذكورة الى قسمين يخصص أحدهما للقضايا المدنية والتجارية وثانيهما للقضايا ألحنائية

مادة ٤ \_ الاحكام التي تصدر يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التي بنيت طيها ويوضع طيها تاريخ صدورها وتمضى أوتختم منالمأمور أو من المعاون في الحالة المبينة في المسادة الاولى ومن الثلاثة الأعضاء المؤلفة منهم كل من هاته الهاكم الثلاث في الالة المبينة في المادة الثانية

مادة ٥ ـ اعلان وتنفيذ الاحكام الصادرة طبقا المادتين الاولى والثانية من أمرنا هذا يكونان بالطرق الادارية بأن يكلف المأمور أو المعاون أو رئيس المحكة الذين أصدروا الحكم أحد مشايخ الملينة أو القرية التي يلزم أن يحصل فها الاعلان أو التنفيذ بمباشرة ذلك بدون مراعاة القواعد المقررة لمثل هدفه الإجراآت في قانون المرافعات

<sup>(</sup>١) المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٧٦ من قانوني العقو بات الجديد

فصــــل ۱ محاکم الجنایات الاهلة مادة ٣ ــ يقوم بالاعمال الكتابية فى كل مر\_ المحاكم السالف ذكرها من يعينه لذلك رئيس المحكمة من الكتبة الموجودين بخدمة الحكومة

مادة ٧ ــ تعرض الدفائر المذكورة في المــادة الثالثــة على لجنــــة المراقبة عاكم المراكز القضائية المشكلة بنظارة الحقائية للتفتيش عليها

مادة ٨ \_ ألغي كل ما كان نخالفا لاحكام أمرنا هذا

مادة ۽ \_ على ناظري الداخليــة والحقانية تنفيذ أمرنا هـــذاكل منهما فيما

نصله

# الفـــرع الشالث (ف عاكم المراكز)

القانون نمرة ٨ الصادر في ١٤ فيرايرسنة ١٩٠٤

نمرة 114 انشاءمحاكمالمراكر

والمعدل بالتانون نمرة ٩ الصادر في ٩ بونيوسنة ١٩٠٦ والقانون نمرة ٩ الصادر في ٢ مايوسنة ١٩٠٧

بعد الاطلاع على الاصر العالى الصادر في ٩ شعبان ســـنة ١٣٠٠ (١٤) يونيه سنة ١٨٨٧) بترتيب المحاكم الاهلية

و بعد الاطلاع على قانون العقو بات وتحقيق الجنايات الصادرين بأمرين منا في هذا اليوم

مادة 1 ـ يجوز تشكيل محاكم تسمى «محاكم المراكز» بمقتضى قرار يصدره ناظر الحقانية بالانفاق مع ناظر الداخلية

مادة ٧ تعين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المرا كر بقسوار من ناظر الحقانيســة (١)

 <sup>(</sup>١) لم ترفائدة من درج قرارات تظارة الحذائية المتعلقة بدائرة اختصاص المحاكم الله كورة في هذه المجموعة

الاختصاص

ويقوم بالاعمــال فيها قاضي المحكمة الجزئية الموجودة بالجهــة أو أحد قضاة معاكم الخنايات المحكة الابتدائية الذي ينتدبه ناظر الحقانية لهذا الغرض خاصة (١) عاكم المراكز

مادة ٣ \_ تختص محكمة المركز بالنظر والحبكم في جميــع المخالفات وكذلك فالمسائل الجنائية في الجمنع المبينة في الملحق المرفق بهذا القانون

وتختص هــذه المحاكم دون غيرها بالنظر في جميع المخالفات التي لايجوز الحكم فيها بغمير الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف أما في غيرهمذه المخالفات وفي الجنح المنوه عنها في الفقرة السابقة فيشــــترك القاضي الجزئي ممها في هــــذا الاختصاص

ويكون لمحكة المركز فى الجرائم التي من اختصاصها النظر فيهاكل السلطة التي للقاضى الجزئى دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية مهما بلغ الحد الاقصى للعقوبة المقررة في القانون ( عدلت الفقرة بالقانون نمرة ٦ سسنة ١٩٠٧)

مادة ٤ ـ يضم ناظر الحلقائية في تعلمات يصدرها الى النيابات وتبلغ الى الحرائم التي تكون كلتا المحكتين مختصة بالنظر فيها

تعقدجلسة يومية بمدينة الفاهرة في كل من قسمي عامدين والسيدة زينب ومدينة الاسكندرية في قسم المنشية للحكم سريعا فى قضايا المخالفات والجنح التى من شأنها أن ترفع لمحكمة مركز وتستلزم سرعة الفصل فيها كقضاً با التشرد والسكر البين بالطريق العام وغيرها (القرار الصادر من نظارة الحقائية في ٢٨ فبراير (19-0 =-

تعقد جلسات أسبوعية مخصوصة في محكمة عابدين الجنزئية بالقاهرة وفي محكمة المنشية الجنزئية بالاسكندرية تقدم لها قضايا الجنح والمخالفات التي من اختصاص القاضي الجزئي ومن اختصاص محاكم المراكز المرفوعة ضد أشخاس يقلُّ عمرهم عن خمس عشرة سسنة (القراران الصادران من نظارة الحقانية . نی ۲۸ مارس و ۸ مایوستهٔ ۵ ۰۹۰)

ويرسل هؤلاء المجرمون الاحداث الى اصلاحية الاحداث

<sup>(</sup>١) قد حددت أيام جلسات محاكم الراكز بالقرار الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥

مادة ٥ - (معدلة بالقانون نمرة ٩ سة ١٠٠١) في القضايا التي ون اختصاص محكة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء فها يختص باجراء عما كم الجايات التحق به المداد الم التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أوبتنفيذ الاحكام وحق رفع الاستثناف عاكم المراسح من يعينهم لهذا الغرض ناظر الحقانية من مأموري الضبطية القضائية (١)

> ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين اجراء النفتيش أو الضبط المنصوص علمما في الفقرةين (ب) و (ج) من المادة (٣٠) من قانون تحقيق الحنايات ولا أن يصدروا أمرا بالسجن

> وزيادة على ذلك لايمنع أمرالحفظ الصادر منأحد هؤلاء المأمورين مناقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة شكلف من المدعى المدني

> مادة ٦ ــ متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الاعمال بناء على المادة السابقة أن قضية تا يجب بمقتضى التعليات المنصوص عليها فى المــادة الرابعة أن لاترفع الى محكمة المركز فعليه أن يرسلها الى النيابة وهى ترفعها الى المحكمة الحزئية أو تأمَّر مأمور الضبطية تتقديمها الى محكمة المركز

> ويجوز للنيابة أن تتولى من تلقاء نفسها السير في أيّ قضية موجودة بينأيدي البوليس في أمة حالة كانت علما تلك القضية

> مادة ٧ ــ اذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز جاز لهـــا فى أية حالة كانت عليهــا تلك القضـــية أن تحيلها على أحَّـــ مأمورى الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز

> مادة ٨ \_ يحب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت المها على النيامة العمومية لتعطيها السير اللازم اذا رأت :

> أوَّلا \_ ان العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لحسامة الحريمة ثانيا \_ ان القضية تما يجب تقديمه إلى المحكمة الحزئية بمقتضى أحكام هذأ القانون أو التعلمات المنصوص علما في المادة الرابعة

> > ثالثا \_ ان هناك محلا لتحقيقها بمعرفة النيابة

<sup>(</sup>۱) انظر عرة ۱۳۲

أحكام عمومية

نسسل ، مادة ۹ سـ تسرى أحكام المواد ۱۶۱ و ۱۶۲ و ۱۶۶ من قانون تحقيق عاكم المنافات الجنايات حتى في مواد الجنح على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام محكة الاهنة عاكم المراكز أو الذين يحضرون و يتنعون عن أداء الشهادة

مادة ١٠ م يجوز لناظر الحقانية أن يقضى بقرار يصدره بأن أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالاعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لايممل بها أمام محاكم المراكز إلا مع التعمديلات التي يرى فيهما فائدة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الممادة 159 من القانون المذكور

الاختصاص مادة 11 ـ لناظر الحقائية قرار يصدره أن يخول لجميع محاكم المراكز أو فالمواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص والتجارية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص والتجارية في نيائيا

مادة ١٢ ما لناظر الحقانية بدلا من أن يشكل محكة قائمة بذاتها فى بلد به محكة جزئية أن ياصر بقيد جميع القضايا الجنائية التى من شأنها أن تقدّم الى عكمة من محاكم المراكر فى جدول خاص بها

وتتبع نصوص هذا الفانون من حيث تحقيق الفضايا المقيدة فى هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الاحكام كما لوكانت هذه الفضايا مقيدة فى جدول محكة من محاكم المراكز

مادة ١٣ ــ أعمال الكتبة والمحضرين فى المواد الجنائيــة يقوم بها فى محاكم المراكز الموظفون الذين يعينهم لهذا الفرضناظر الحقانية بالاتفاق.مع ناظر الداخلية

مادة 12 ـــ مأمور و الضبطية القضائيــة المنتدبون طبقا للـــادة الخامســـة يكونون تحت ملاحظة النيابة العموميــة فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم يمقتض هذا القانون

مادة 10 \_ على ناظرى الداخلية والحقانية كل فيها يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من 10 ابريل سنة 1904 فسسل ۱ هاکر الحایات الاهایه محاثر المراکز

#### ملحسسسق (معدل بالقانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٧)

| ون المقو بان | مواد تا |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         |          |
|--------------|---------|-------|-------|--------------|-------|-------|-------|------|--------|--------|----------|---------|----------|
| فقرة أول     | 117     |       | •••   | ,            | •••   | •••   | ***   | كومة | 4      | ظفی    | حد مو    | ملي أ   | التعدى   |
|              | 114     |       |       |              | مته   | بقاوه | أو.   | ۇمة  | S.L    | لمنى ا | مد موة   | على أ-  | التعدى   |
| فقرة أولح    | 111     | ***   |       | ***          |       | 3)    | 30    | )    |        | 39     | 29       | 30      |          |
|              | 18.     | ***   |       | <b>u 0 0</b> | ***   | *11   |       | ***  | ***    | ***    | . الخ    | الآثار  | تخريب    |
|              | 4.4     | ***   | ***   | ***          | e+h   | .11   |       | 464  | -q 0 = |        |          | .,. (   | الضرب    |
|              | ۲•۸     |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         | الجارح ا |
|              | 777     | مة)   | جنعا  | ولا          | مناية | ں -   | م ليا | الته | سسا    | ىل الم | كان الف  | (اذا آ  | القذف    |
|              | 440     |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         | السب     |
| 4400         | 377     | ريا   | مصم   | رشا          | ين ة  | عشر   | لة و: | ئىس  | عن     | بمتها  | اتريد قر | شياء لا | سرقة أ   |
|              | ۳.۷     |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         | محلات    |
|              | 4-4     |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         | تخریب    |
|              | 414     |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         | تسميم    |
|              | ۳۱۳     |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         | هددم     |
|              | 410     |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         | الحريق   |
|              | ٣٢٢     |       |       |              |       |       |       |      |        |        |          |         | التهاك   |
|              | 277     |       |       |              |       |       |       |      |        |        | 20       |         |          |
|              | 770     | ***   | e 8 a | a 16 0       | 0.54  | ***   |       |      |        |        | 33       |         |          |
|              | 477     | • 6 • |       | *8*          |       | 44+   |       |      |        |        | 30       |         |          |
|              | 45.     | 0 U P | ***   |              | ***   | ***   | ***   | 4    |        |        | _        | -       | الفعل ال |
|              |         |       |       |              |       |       |       |      |        |        | تقع في   |         |          |
|              |         |       | ين    | تشرا         | لا ر  | لتعاق | لی ا  | العا | لامر   | کام ا  | مَا لأح  | م عال   | ماية     |

القرار الصادر من نظارة الحقانية في ٢٧ ابريل سنة ٤ . ٩ ١ والمعدل بالقرارين الصادرين في ٢٠ دسمرسة ١٩٠٤ و ٢ اكتوبرسة ١٩١١ ·

فصــــل ۱ محاکم الحنایات الاملة عاكر المراك

بعد الاطلاع على المادة ١٠ والمادة ١٣ من قانون ١٤ فبرايرسنة ١٠٠٤ (محاكم المراكز) الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

عرة ١١٥ تحسويو محاضر الجلسات

مادة ١ \_ لا يحب على الكاتب عند تحريره محاضر جلسات محاكم المراكر إلا راعلانا تالتكليف اثبات مضمون الشهادات تحت ملاحظة القماضي حتى في الاحوال المنصوص

أُعلانات الأحكام عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤٦ وفي المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنايات

مادة ٧ - (معدلة بالقرارالصادري ٢٠ دسمرسة ١٩٠٤) يجوز في المواد الجنائية أن يكون إعلان كل تكليف بالحضور أمام محكة المركز واعلان أي حكم صادر منها بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية أو أحد صف ضباط البوليس

مادة ٣ - (ألغيت بالقرار الصادر في في ١١٢ كتو برسة ١٩١١) (١)

نمزة ١١٦ مجالس تأديب الكنبة

القرار الصادر من نظارة الحقانية في ١٨ يناير سنة ٥٠٥ ١

مادة ١ \_ مجالس تأديب الكتبة الملحقين بالمحافظات والمديريات للاشتغال بأعمال محاكم المراكز أو بالقضايا المقيدة بالجدول المخصوص تشكل كما يأتى :

أؤلا ـ المحافظ أو المدير التابع له الكاتب المحال على مجلس التأديب بصفة رئيس ثانيا \_ فيما يتعلق بالمحافظات والمديريات التي بها محكمة كلية . رئيس النيابة وفيما يتعلق بالمحافظات والمديريات الأخرى.النائب القائم بادارة النيابة الموجودة بالحهة يصفة عضو

الشا \_ مندوب من نظارة الداخلية

<sup>(</sup>١) واجم تحت نمرة ١٣١ القرارالصادر في ١١ اكتوبر سمعة ١٩١١ بشأن سيرالاعمال في قلم السوايق

نمرة ۱۱۷ الرسوم فىالمواد الجنائية

#### القانون نمرة ٥ الصادر في ١٢ مايوسنة ٣ . ٩٠

مادة ١ ــ يؤخذ رسم فى المواد الجنائيـة التى من اختصاص محاكم المراكز باعتبار خمسة قروش صاغ على كل ورقة سواء كانت المادة غالفة أو جنحة وإذا كانت الأوراق محررة من أصل وصورة فلا يؤخذ رسم ما على الصورة

ماد ٢ ـ في حالة الادعاء بحق مدنى أمام محكة مركزية فالمبلغ الذي يجب على المدعى به أن يودعه يجوز تحديده بمعرفة أحد مأمورى الضبطية القضائية المميين لتادية وظيفة النيابة العمومية لدى المحكة وللذعى بالحق المدنى طلب تحديده بمعرفة القاضى واذا نفد هذا المبلغ في الرسوم التي استحقت واقتضى الحال دفع تكلة في أثناء الدعوى فتحدد هذه التكلة بالكيفية المبينة آنفا

مادة ٣ ــ على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ويكون العمل بموجبه بمجرد نشره بالجريدة الرسمية

# الفـــــرع الرابع (محاكم الحنايات)

القانون نمرة ؛ الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٠٥ من ١١٨ تشكيل بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل عاكم المنايات على لائمة ترتيب المحاكم الأهلية

و بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم المذكورة

# الباب الأول (في الاختصاص والترتيب)

فصيصيل ۱ عماكم الجنايات الاهلية عماكم الجنايات

مادة ١ .. الافعال التي تعد جناية بمتضى القانون تحكم فيها محاكم جنايات مادا ما يكون الحكم فيه مرب خصائص محاكم فيصوصة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٥

مادة ٢ م تنعقد محاكم الحنايات في كل جهة بها محكة ابتدائية

هادة ۳ ـ تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة مر مستشارى محكمة الاستثناف مع مراهاة أحكام المادة الآتية

ويجوز أن يكلف مستشار ومحكمة الاستئناف بالقضاء فيمحكمة جنايات مصر

واذا حصل مانع لأحدالمستشارين المعينين للمورمعين من أدواراندةاد محكة الجنايات (يعينه رئيس الجنايات (يعينه رئيس محكة الاستثناف) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكة الاستدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكة بالانفاق مع رئيس المحكة الابتدائية

فصدل ۱ محاکم الجنایات الاهلیة محاکم الجنایات

# الباب الشاني (ف مواعيد انعقاد محكمة الحنايات)

مادة ٥ ـ تنعقد محاكم الجايات كل شهر مالم يصدر قرار من ناظر الحقانية يخالف ذلك

ويجوزله أن يامر بانعقادها في أدوار أخر فوق العادة

مادة ٦ - يحمد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر على الاقل بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس محكة الاسمستثناف وينشر في الحريدة الرسميسة

مادة ٧ \_ جدول قضايا الدوريعد طبقا للــادتين ٢٢ و ٢٤

مادة ٨ \_ توالى محكمة الجنايات جلسانها الى أن تتتهى القضايا المقيدة بالجدول مالم يطرأ مانع

#### الباب الثالث

(في الاحالة على محكمة الجنايات)

#### أوامر قاضي الاحالة

مادة 
 <lu>

ويتدب لهذا الفرض في كل محكة ابتدائية بقرار يصدره ناظر الحقانية قاص أو أكثر للاحالة و يجوز لحؤلاء الفضاة النقل حسب مقتضيات المصلحة

مادة ١٠ ـ تقدم القضية لقاضى الاحالة بتقريرتحرره النيابة بيين فيمه جليا الأفعال المسندة للتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانوني لهذه الافعال

وترفق بهذا التقريرقائمة بأسماء شهود الاثبات تبين فيها جليا الافعال التي يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها

فصـــل ۱ محاكم الجنايات الاهلية محاكم الجنايات

وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين

مادة 11 سـ يفصل قاضى الاحالة في القضية المحالة عليه بالكيفية المقدمة بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات التي يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتبهم أو المدافع عنه ويعلن الخصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الاقل ويصدر أمره في ظرف ثمانيسة أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه

مادة ١٢ ــ اذا راى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جناية وأن الدلائل المقسدمة كافية يأصر باحالتها على محكمة الجنسايات بالكيفية المدقزة فى البساب الرابع

واذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنعة أو خالفة يعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا ومع ذلك اذا كانت فيها جنعة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر باحالتها على محكة الجنايات في نفس الأمر الذي يصدر بشأن الجناية واذا لم يرأثراتا لجريمة أو لم يجد دلائل كافية التهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويامر بالافراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر

ويجوز له اعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق معينا المواضح التى يلزم اجراؤه بشأنها سىرأى ف.ذلك فائدة ويجوز له أيضا أن يجرى بنفسه تحقيقا نكيليا

مادة ١٣ – يجوز للنائب العمومي الطعن أمام محكة الاستثناف منعقدة بهيئة محكة الاستثناف منعقدة بهيئة محكة تقض وابرام في الامر الصادر من قاضي الاحالة بعسدم وجود وجه لاقامة الدعوي أو في الامر الصادر منه باعادة القضية الى النيابة لأن الإفعال المسندة الى المتهم لاتخوج عن كونها جنعة أو نخالفة ولا يجوز هذا الطعن الا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها

فســــل ۱ محاثم الجنايات الاهلية محاكم الجنايات

ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمانية عشر يوماكاملة من باريح الامر

و يحكم فيه بالسرعة

ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العموميــــة قبل الحلسة شلاثة أيام كاملة

مادة 14 ـ تحكم المحكمة السابق ذكرها فى الطعن بعد سمـــاع أقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه

فاذا قبل الطعن تعيد المحِكمة القضية الى قاضى الاحالة معينة الجريمة المكونة لها الافعال المرتكبة

مادة ١٥ ــ الاوامر التي تصدر من قاضي الاحالة تكون غير قابلة لطمن تا وهــذا في غيرما جاء في أحكام المــادتين ١٤ و ١٤

ومع ذلك فالاص الذى يصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بناء على عدم كفاية دلائل الجرم لا يمنع من اعادة الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبــــل انقضاء المواعيـــد المقررة لسقوط الحق فيها طبقا للــادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات

#### (في الحبس الاحتياطي)

مادة ١٦ \_ عند ما تقدّم قضية لقاضى الاحالة يكون هو دون غيره مختصا بالحكم فى الحبس الاحتياطى فيجوز له فى كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذى لم يقبض عليه أو الذى أفرج عنه مع الضانة كما يجوز له أن يأمر بالافراج مع الضانة عن المتهم المقبوض عليه

#### (في الشهود)

مادة ١٧ ــ عندما يصدر قاضى الاحالة أمرا بها يكلف المنهم أو المدافع عنه بأن يقدم له فى الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهاداتهم أمام محكة الجنايات

نصيل ١

ويأمر باعلان هؤلاء الشهود من قبــل النيابة العمومية بالحضور أمام محكمة عاكم الجنايات الجنايات ما لم ير بعــد سمــاع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد من طاب عاكم الجنايات حضورهم المطل أو مجرد النكاية

و يجوز لقاضي الاحالة أن يزيد في هاته القائمة فيما بعــد بناء على طلب المتهم أسمىء شهود آخرين ويجب اخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيمه بثلاثة أيام على الاقل

مادة ١٨ ـ شهود النفي الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة المذكورة بالمادة السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد ايداع مصاريف سفرهم بقلم الكتاب

مادة ١٩ \_ يجب على المتهم والمدعى بالحقوق المدنيسة أن يعلن كل منهما الآخر بواسطة أحد المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل بقائمة الشهود المعلنين من قبلهما وأن يعلنا بها النيابة بتقرير يحور بقلم كتاب المحكمة

مادة ٢٠ \_ أسماء شهود الاشبات التي لم تدرج في القائمة المذكورة بالمادة (١٠) تعلن للتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل

مادة ٢١ ــ اعلان الشهود بالحضور يكون قبــل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل غير مواعيد مسافة الطريق

ويترتب حتما على تكليف شاهد بالحضور أمام محكة الحنايات في جلسة معينة وجوب حضوره فى كل جلســـة تليها من جلسات نفس الدور الذي يمكن أن تنظرفيه القضبة

# (في تحديد دور الانعقاد)

مادة ٢٣ \_ عند ما يصدر ناضي الاحالة أمرا بالاحالة على محكمة الجنايات يحدَّد دور انعقاد جلسات الحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعا التعاليم الصادرة فى ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية فصيـــل ١ محاكم الجلايات الاهلية محاكم الجنايات

و يحدّد فى آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ميعادا لايجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبق أشساءه ملف القضسية فى قلم كتاب المحكمة حيث يسوغ للــدافع : الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم

وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الايام الثلاثة من النطق به

مادة ٢٣ \_ اذا صدر أمر الاحالة ولم يكن حدد تاويخ لافتتاح دو رمحكة الجنايات يعلن هذا التاريخ للتهم من قبل بثانية أيام كاملة

مادة ٢٤ ــ ملف كل قضية صدرفيها أمر احالة يسلم فى الوقت اللازم مر... قاضى الاحالة الى رئيس المحكمة الابتدائيـة وهو يبلغه الى المستشارين المعينين لدور انعقاد محكمة الجنايات الذى أحيات عليه القضية

وعلى رئيس المحكة الابتدائية أرب يعدّ جدول قضايا كل دور من أدوار انعقاد محكة الجنايات بعد أخذ رأى قضاة الاحالة

#### ( في المدافعين )

مادة ٢٥ ـ عند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكة الابتدائية طبقا للـادة ٢٤ يعين من تلقاء نفســه مدافعاً لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنـــه

مادة ٢٦ ــ اذاكان لدى المدافع المعين من قبــل رئيس المحكمة الابتدائية أعذار أو موانع يريد التمسك بها يجب عليــه ابداؤها له بدون تأخير واذا طرأت عليه بعد فتح دو ر الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنايات

فاذا قبلت يمين رئيس المحكة الابتدائية أو رئيس محكة الجنايات مدافعا آخر وفيا عدا حالة العذر أو المانع المثبوت أصوليا يجب على المدافع المعين من قبل رئيس الحكمة أن يدافع عن المتهم فى الجلسة أو يدين من يقوم مقامه والا حكم عليه من محكة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جديها مصريا مع عدم المساس باقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال

ما فرابلغانات أن يحضرف الجلسة الأهابة محاكم الجانات مادة ٢٧ ـــ للحامى المعين من قبل رئيس المحكمة أذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن وطل تقدر هذه الاتهار

أن يطلب تقدير أتعاب له متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الاتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه

مادة ٢٨ ــ المحامون المقبولون فى المرافعة أمام محكمة الاســـتثناف أو أمام المحكمة الابتدائيــة الكائنة فى الجمهة التى تتعقد بهــا محكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات

#### (في القضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق)

مادة ٢٩ ـ اذا رأى قاضى التحقيق بعد تحقيق قام به أن فى القضية جناية ثابتة شوتاكافيا على شخص أو أكثر يصدر أمرا باحالتها على محكة الحنايات متبعا الاحكام الواردة فى هـذا البـاب فيا يتعلق بقاضى الاحالة بدلا من السير طبقا لاحكام الباب الرابع من الكتاب التانى من قانون تحقيق الجنايات

# الباب الرابع ( فى أوامر الاحالة )

مادة ٣٠ ـ بيين أمر الاحالة الافسال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفصيلات اللازمة لايقاف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة وعمل وقوعها والمحبى عليمه وكيفية ارتكابها أو الشئ الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الادانة

ويصف الجـريمة إتما باعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكتونة لهـــا من جهة ارتباطها بالافعال ويذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها

مادة ٣١ ــ يصـــدرعن كل جريمة موجهــة على شخص واحد أمر احالة خاص بها الا فيا نصت عليه المواد الاربم الآتية ضــــل ۱ محاكم الجنايات الاهلية محاكم الجنايات

مادة ٣٧ \_ اذا كانت الافعال المتعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكؤن مجموعا غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الافعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد فى أمر احالة وإحد

مادة ٣٣ \_ اذا وجد شك فى وصف الافسال المسـندة الى المتهم فكافة الجوائم التي يمكن ترتبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر احالة واحد كما يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر احالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الجيرة

مادة ٣٤ \_ اذا اتهم شخص بارتكاب عدّة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخرجرية منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الاولى جاز أن يصدر ضدّه أمر احلاً واحد بشأن هذه الجرائم جميعها

مادة ٣٥ ــ اذا كانت الافعال المتحاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غيرقابل للتجزئة واتهم عدّة أشخاص بالاشتراك فيارتكابها يجموز اصدار أمر احالة واحد ضــقــهم جميعًا حتى لوكانت الافعال الموجهة على كل واحد منهم مكوّنة لجرائم مختلفة

مادة ٣٩ \_ يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم اصلاح كل خطأ ماذى أو تدارك كل شهو فى عبارة الاتهام مما يكون فى أمر الاحالة

مادة ٣٧ \_ يجو ز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المبينة فىأمر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لاتوجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق

مادة ٣٨ \_ اذا كان ماقى أمر الاحالة من الحطأ أو السهو الذى تداركته محكة الجنايات بمقتضى المادة ٣٩ مر \_ شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاصه يجب عليها إما تأجيل القضية لجلسة آتية أو الأمر بمحاكته فى الدور المقبل من أدوار انمقادها ضل ١ وكذلك يكون الحال كلما عدّلت المحكمة النّهمة بمقتضى المــادة ٣٧ وكان عالم لبنايات التعديل اذا لم تؤجل القضية موجبا للاضرار بالدفاع عن المنهم أو بسير الدعوى الأهلة عاكم المنايات وفيما يغاير ذلك من الاحوال يجب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع عاكم المنايات

مادة ٣٩ \_ اذا عدّلت محكة الجنايات في التهمة بموجب المادة ٣٧ بعد سماع شهادة الشهود بجوز استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع أقوالهم بشأن هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت المحكة لزوما لذلك

مادة . ٤ \_ يجوز لمحكة الجنايات في الحكم بالعقوبة أن تغير وصف الافعال المبينة في أمر الاحالة بغير سمبق تعديل في النهمة ولكن بمراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ فقط وفي هذه الحالة لاتحكم المحكة بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أسر الاحالة

ويجوز أيضًا بدون سبق تعديل فى التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريّة نزلت اليها الجسريّة الموجهة عليه فى أمر الاحالة لعسدم اثباب بعض الافعال المسندة أو للافعال التي أثبتها الدفاع

وإذا كانت التهمة علىجريمة ارتكبت جازعقاب المتهم علىالشروع فيارتكابها

# الباب الخامس

#### ( في الاجراآت بالجلســة )

مادة ٤١ ـــ يستحضر المتهم الى الجلســة بغير قيود ولا أغلال إنمــا تجرى عليه الملاحظة اللازمة

ولا يجوز ابعاده عن الجلســـة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك

مادة ٢٢ ــ و يجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

مادة ٤٣ \_ يتلوكاتب المحكمة أمر الاحالة

مادة ٤٤ ـ بعد تلاوة أمر الاحالة يشرع في الاجرا آت اللازمة كالمبين خطا الجالمات عالم الجالمات النافي من الكتاب النالث من فانون تحقيق الجانات الاهلة الاهلة عالم الم يخالفها نص من النصوص الآتية

مادة وع \_ يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب مايحص كلا منهم أن يعارض في ماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم طبقا للواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة إلا مانص عليه في المادة الآتية

مادة ٤٦ \_ يجوز للحكة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له أو تستحضر أى ورقة جديدة يرى فائدتها ويجب على مر دعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف اليمين

مادة ٧٧ ــ اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكة الجنايات أو حضروا وامتنعوا عرب الاجابة تتبع في شأنهم القواعد المدقية في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات

والعقوبة التي يحكم بها على الشماهد الذي تخلف عن الحضور في أقل مرة تكون غرامة لاتزيد عن أربعين جنيها مصريا واذا تخلف عن الحضور بعدطلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيها أو بالحبس مدة لا تحاوز شهرا واذا حضر وامتنع عن الاجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيها أو بالحبس مدة لا تحاوز شهرين

مادة ٤٨ ـــ تشرع المحكمة فى المداولة فورا بعد اقفال باب المرافعة مادة ٤٩ ـــ يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجمهة الموجودة فى دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه

فاذا لم يبد رأيه فيميعاد الثلاثة الأيام التالية لارسال الاوراق اليه تحكم المحكة في الدعوى نصل 1 مادة . ٥ \_ اذا رأت الحكة أنه ثبتت على المتهسم التهسمة المبينة في أمر مماكم الجنايات الاحالة أو جنساية أو جنحة أخرى مما تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها الاطب ة عاكم أبنايات في المادة . ٤ تقرر ادانته وتحكم عليه بالعقوبة الممدونة في القانون

وفى عكس ذلك تحكم ببراءته ويفرج عنه فورا ان لم يكن محبوسا لسبب آخر وعلى كل حال يجب أن يفصل فى نفس هــذا الحكم فى التضمينات التى قد يطلبها بعض الخصوم من بعض

مادة ١٥ ــ ينطق بالحكم فى الجلسة نفسها أو التى تليها على الأكثر ويوقع عليــه قبل اففال دور الانعقاد وعلى كل حال يكون التوقيع فى ظرف ثمانية آيام من يوم النطق به

مادة ٥٧ \_ يجوزالطعن بطريق النقض والابرام فى أحكام محاكم الجنايات بالطرق المنصوص عليها فى المواد من ٢٣٧ الى ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات مادة ٥٣ \_ المتهم الغائب تحكم فى غيبته محكة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات

#### الباب السادس

#### (أحكام وقتيـــة وغير ذلك)

مادة عه ـ أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للحاكم الجنائية الحالية قبل أقل شهر فبرايرسنة ه١٩٠ وذلك مع مراعاة أحكام الممادة الآتية

وأقل دور مر... أدوار انعقاد كل محكة من محاكم الجنايات يكون فى شهر مارس سنة ١٩٠٥ مالم يؤجله ناظر الحقانية الى الشهر التالى

مادة ٥٥ ـ يجوزلن اظر الحقانيـة أن يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم الجنايات فى جهة واحدة أو أكثر الى أن يصدر قرار جديد فصل ا محاكم الجنايات الاهليسة محاكم الجنايات

وكل قرار يقضى بتشكيل محاكم جنايات جديدة يجب أن تحدد فيه المواعيد التي تحكم من ابتدائها فى القضايا الجنائية التى لم تكر\_\_ رفعت للحاكم الحاليـــة فى تلك المواعيد

مادة ٥٦ ـــ المسواد من ١٩٠ الى ٢١٤ و٢٢٦ و٣٢٧ و٢٤٣ من قانون تحقيق الجنايات لاتسرى على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنايات

مادة ٧٠ ــ على ناظر الحقانية تتفيذ هذا القانون

نمرة 119 اختصاص محاكم الجنايات بالنظر فىالجنايات والجنح التى تقع بواسطة القانون نمرة ٧٧ الصادر في ١٦ يونيوسنة . ١٩١٠ بعد الاطلاع على قانون تحقيق الحنايات

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ع سنة ه١٩٠ القاضي بتشكيل محاكم

الجنايات وبناء على ماعرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شو رى القوانين وبعد أخذ رأى مجلس شو رى القوانين

مادة 1 \_ الحنايات والحنح التي تقع بواسطة الصحف أوغيرها من طرق النشر تحكم فيها عماكم الحنايات ويكون حكمها غير قابل للاستثناف

مادة ٢ \_ تقدم الدعوى الى المحكة بالطرق المنصوص عليها فىالمادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات وتتبع فىالمرافعات نصوص ذلك القانون المقررة أمام المحاكم الابتدائية فى مواد الجمنح

مادة .٣ ــ على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هــــذا و يعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

# الفــــرع الحــامس محاكم الاخطاط

فصل ۱ محاکم الجنا یات الاهلیسة محاکمالاخطاط

# القانون نمرة ۱۱ الصادر فی ۸ یونیو سنة ۱۹۱۲

۲۲ جمادي الثانية سنة ١٣٣٠

والمعدل بالقافون نمرة ١٩ الصادر في ١٥ ما يوسنة ١٩١٣

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهليــة وعلى القوانين المعمول بهـــا أمام المحاكم المذكورة

نمرة ۱۲۰ قانون محساكم الاخطاط

وبناء على ماعرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

ف تشكيل محاكم الأخطاط ودواثر اختصاصها

مادة 1 \_ تشكل محاكم تسمى محاكم الاخطاط بمقتضى قرار أو قرارات يصدرها ناظر الحقانيــــة

# فى تأليف محاكم الأخطاط

مادة ٣ ـ ـ تؤلف محكمة الحط من خمسة من الأعيـان يكون أحدهم رئيسا ويكون تعيينهم يقرار من ناظر الحقانية وانتخابهم بالكيفية المبينة في المــادة السادســة وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم الرئيس

مادة ٤ ـ لايجوز ندب أحد عضوا بمحكمة الخط ما لم يكن حائزا للشروط الآتيــة : فصل ۱ محاکم الجنایات الاعلیسة محاکمالاخطاط

- (١) أن يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة على الاقل
  - (٢) أن يحسن القراءة والكتابة
  - (٣) أن تكون له أملاك في ألخط
  - (٤) أن يكون معروفا في الخط بالنزاهة والوجاهة
- (٥) أن لا يكون موظفا بالحكومة ولا ضابطا فى الجيش العامل ولا مأذونا و يجوز بصفة استثنائية ادراج أسماء العمد والمشايخ فى القوائم المنصوص عليها فى المادة التالية
- (٦) أن لا يكون محكوما عليه بعقو بة لجناية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو تفالس

مادة • \_ يحربسنو ياكل من النائب العمومى والمديرورئيس المحكمة الابتدائية قائمة لكل خط شاملة أسماء عشرة على الأكثر وستة على الاقل من أعيان تكون متوفرة فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة وترسل تلك القوائم من نظارة الحقائية الى نظارة الداخلية لابداء ما يكون لديها من الملاحظات وإذا تعذر وجود العدد المعلوب من أهالى المركز

مادة ٣ ــ يصدر ناظر الحقانية في كل سنة قرارا بتعيين الاعيان الخمسة الذين تتألف منهم محكة الحط و يكون اختيارهم من بين الاعيان المبينة في القوائم المذكورة المسادة السابقة

ويمين ذلك القرار الاعيان الثلاثة المندوبين للحكم

مادة ٧ \_ اذا غاب أحد أعضاء محكمة الخط يندب القاضى الجزئ بدله أحد الاثنين الباقيين من الخمسة فان كان النائب هو الرئيس يبين القساضى في قوار الندب من يقوم مقامه

مادة ٨ \_ اذا خلا محل أحد الاعضاء الخمسة المنتخبين طبقا للاذة السادسة انتخب من يحل فيسه من بين الأعيان المسذكورة أسماؤهم فى القوائم المنصوص عليها فى المادة الخامسة بقرار من ناظر الحقائية

مادة 4 \_ (سدلة بالقانون نمرة ١٩ سنة ١٩١٣) مدّة اشتخال الأعيائ تتنهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويجوز تجديد للهجم

#### في الاختصاص

1 1 معاكم الجنايات الأهليسة

مادة ١٠ \_ تختص محكمة الخط بالحكم النهائي في جميع المواد المدنية مُعَاكِمَالَاخِطَاطُ وَالْتَجَارِيَةُ الْأَتَّيَةُ :

أ وَلا \_ الدعاوي الخاصة بأموال منقولة اذا كان المدّعي به فيها لا يزيد عن خمسائة قرش

ثانياً ... الدعاوي المتعلقة بطلب أجرة الانفار والصــناع اذا كان المدّعي به فيها لايزيد عن ألف قرش

ثالثًا \_ الدعاوي المتعلقة بالاتلاف الحاصل في أراضي الزراعة أوفي الثمار أو في الحاصلات سواء كان يضعل انسان أو حبوان اذا كانت قيمة التعويض المطلوب لا تزيد عن ألف قرش

رابعا ... الدعاوي المتضمنة طلب أجرة المساكن والاراضي اذاكان المدّعي مه فيها لانزيد عن ألف قرش وكانت الاحرة السنوية لا تزيد عن ألفي قرش

خامسا \_ الدعاوى المتعلقة بملكية أو ايجار أو استعال المواشي التي لاتزيد قسمتها عن ثلاثة آلاف قرش

سادسا ــ الدعاوي المتعلقة نشركة زراعة اذا كانت قيمة المدّعي به لا تزيد عن ثلاثة آلاف قرش

سابعا ــ كل قضية يتفق الحصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتحكم فيها حكا اتمائب

مادة ١١ \_ تحكم محكمة الخط حكم انتهائيا في المسائل المتعلقة بفصل حدود الاطيان والانتفاع بمساقى الرى والمصارف الخصوصية باعادة الشئ الى أصله وتحيل النظرفى الموضوع الى الجهة المختصة

مادة ١٢ \_ تحكم محكة الخط حكما قابلا للاستئناف أمام القاضي الجسزئي في المسائل الآتية :

أ وّ لا ... الدعاوى العينية التي لا تزيد قيمتها عن ألف قرش

ثانيا \_ الدعاوى المتعلقة بملكية السواق أوالانتفاع بها مهما كانت قيمة فسي المسلم المدعى به فيهيا

الأملية ثالث \_ الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذاكانت قيمة المدعى به تزيد عن بجاكم الاعيماط ثلاثة آلاف قرش ولا تتجاوز ستة آلاف قرش

> رابعا ــ الدعاوى المتعلقة باعادة وضع اليد على العقار متى كانت مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم يمض عليه أكثر من شهر قبل رفع الدعوى

مادة ١٣ \_ لرئيس محكمة الخط أن يامر باتخاذ الاجراآت التحفظية

مادة 12 \_ لاتكون محكمة الخط مختصــة بالنظر فى الدعوى إلا اذا كان المدعى والمدعى عليــه متوطنين أو مقيمين فى دائرة اختصاص محكمة من محاكم الاخطاط

مادة 10 ــ تحكم محكة الخط فى جميع المخالفات التى لا يعاقب عليمــا بغير الغرامة التى لاتتجاوز خمسة وعشرين قرشا وتحتص أيضا بالحكم بهذه العقو بة أو . بالحبس لمدّة لاتزيد عن اربع وعشرين ساعة :

أوّلا \_ على من وقعت منــه مشاجرات بسيطة أو ايذاء أو قسوة خفيفة اذا لم ينشأ عن ذلك جرح

ثانيا \_ على كل من كان قادرا ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الاعمال أو الخدم أو المساعدات التي يسوغ تكليفة بها بمقتضى القوانين واللوائح

ويجوز استثناف الأحكام الصادرة بالحبس أمام القاضي الجزئي

مادة ١٩ ــ يكون لمحكمــة الخط ولرئيسها فى المسائل التى من اختصاصهما النظر فيهاكل السلطة التى للقاضى الحزئى لكن لايجوز الحكم بالحبس لأكثر من أربع وعشرين ساعة أو بغرامة تزيد عن خمسة وعشرين قرشا

مادة ١٧ ــ تراعى محاكم الاخطاط فى تطبيق القوانين العادات المحلية التابتة التي لاتخالف قواعد العدل والقانون الطبيعي

#### في حضور الخصوم وفي الصلح

عاتم الجنايات مادة 10 \_ يحضر الحصوم أمام محكمة الحط بأنفسهم ولا يقبل حضور الاطبة وكلاء عنهم الافي الاحوال التي تبين في لائحة الاجراآت المنصوص عليها في المادة الرابعة والعشر بن

مادة ١٩ ـ يجب على محكة الخط أن تسمى فى الصلح بين الحصوم فى جميع القضايا المدنية والتجارية حتى التى تدخل ضمن اختصاص القاضى الجزئى فاذا لم يتم الصلح نظرت المحكة المذكورة فى القضايا التى من اختصاصها وأحالت الأخرى الى الحكة الجزئية

#### في المرافعات

مادة ٢٠ \_ الادلة التي تقبل أمام محاكم الاخطاط هي :

أقرلا بـ الاقرار

ثانيها \_ الاوراق الرسمية أو العرفية

ثالث \_ الشهود

رابعا \_ القرائن القاطمة

خامسا \_ اليمين

مادة ٢١ ــ يجوز لحكة الخط من تلقاء نفسها أو بناء على طالب الخصوم أن تكلف الخصم المراد تحليفه بيمين مخصوصة مع احترام عقيدته الدينية متى رأت أن ذلك آكد في الاثبات

مادة ٢٧ \_ يجوز لحكة الحط أن تمهل المدين فى أداء الدين الى آجال لايتجاو زمجموعها ثلاثة أشهر وذلك مع الكفالة أو بدونها

و يحوز أن تكون المهلة الى المحصول المقبل وذلك في الاحوال الاستثنائية

مادة ٣٣ \_ تعمل المحاكم الحزئية بنصوص المادة السابعة عشرة والمواد من عشرين الى اثنين وعشرين من هذا القانون عند النظر فى الاستثنافات التي ترفع اليها ضد الأحكام الصادرة ابتدائيا من محاكم الاخطاط مادة ٢٤ \_ يضع ناظر الحقانية لائحة لاجرا آت المرافعات والتنفيذ في القضايا للمستررة التي من اختصاص محاكم الأخطاط النظر فيها يصدرها أمر عال بعد أخد رأى محاكم المخلسة الاهلسة على شعورى القوانين و يصدرها الآن ناظر الحقانية مؤقتا بموافقة مجلس النظار عما كمالاخطاط المي وقت الشروع في توسيع نشر تلك المحاكم ويضع أيضا تمر يفة للرسوم القضائية أمام تلك المحاكم بالطريقة عينها وتقدر الرسوم بحيث لا تزيد عما ينى بالمصاريف اللازمة لسعر عماكم الاخطاط

#### في أحكام متنوعة

مادة ٢٥ – (مدلة بالقانون نمرة ١٩ سنة ١٩ ١٣) للقاضى الجزئى دائما أن يرأس جلسات أى محكمة من محاكم الاخطاط التي فى دائرة اختصاصه وحينئذ ينتحى أحد عضوى المحكمة بالدور والاحكام التي تصدر من محكمة الخط وهي مؤلفة بهذه الصفة تكون غير قابلة للاستئناف

مادة ٢٦ \_ يلنى القانون تمرة ٨ سسنة ١٩٠٤ المتملق بجماكم المراكز في كل مركز أنشئت فيه محاكم أخطاط ويبطل كذلك سريان المادتين التاسعة والعاشرة والفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة المتعلقة باختصاص العمد في المواد الجنائية من الامر العالى الصادر في ١٦ مارس سسنة ١٨٩٥ وكذا الامر العالى الوقيم ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ المتعلق باختصاصهم في المواد المدنية

مادة ٧٧ ــ اذا لم يجدد القرار المنصوص عليه فى المادة الثالثة بيطل سريان هــذا القانون و يقوم القاضى الجزئى مجميع الاحمال القضائيــة فى مركزه و يرجح اختصاص العمد المذكور فى المــادة السابقة كماكان

مادة ٢٨ ــ لايعمل بهذا القانون في عواصم المديريات ولا في المحافظات مادة ٢٩ ـ يجب على قاضى المحكمة الجزئية أن يقيم في المركز الذي فيه محكمته مادة ٣٠ ـ على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانور كل فيا يخصه و يجب العمل به من أقرل يوليه سنة ١٩١٢

# الفصيل الثاني (ف محاكم الجنسايات المختلطسة) (١١

فعـــــل ٢ المحــاكم الجنائية المختلطة

# الكتاب الثاني من لانحــــة ترتيب المحاكم

تمرة ۱۲۱ المحام الجنائية فيايختص بالمتهمين من الاجانب

. الممل بالامر العالى الصادر في ٢٩ مارس سنة ٤٠٠ و والقانون نمرة ٢٣ الصادر في ٢ دسمبر ســـــــة ١٩٠٦

# الباب الأول (في محاكم المخالفات وعماكم الجنايات)

# الفـــرع الأول (ف تشكيل تلك المحاكم)

مادة ١ ـــ القاضى الذي يحكم في المخالفات الواقعة من الاجانب يكور... من قضاة المحكة الاجانب

مادة ٢ - (معلة بالامر العالى الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠) أودة المشورة التي تعرض عليها مواد الجنح والجنب يات تكون مركبة من ثلاثة قضاة أحدهم من الاهالى واثنان من الاجانب

<sup>(</sup>١) تختص المحاكم المختلطة دون غيرها بالحكم فى كافة الدعارى الواقعة فى المواد المدنية والتجارية بين الاهكالى والاجانب أوبين الاجانب المختلفى التيمية ما عدا ما يتعلق بالاحوال الشخصية وتحكم إيضا فى فاقة دعارى الحقوق العينية المتطقة بالمقار الواقعة بين الاهالى والاجانب أو بين الاجانب سواء كافوا مختلفى النبعية أد من تبعية دولة واحدة

والمسائل المختصة بالاجانب فيا يتعلق بالاحوال الشخصية وكذلك محاكمتهم على ما يقع منهم من الجنح والجنا يات تكون من اختصاص المحاكم القنصلية التابعين اليها

أما فى مواد المقو بات فلا تنظر الحاكم المختلفة الا فى الخيالفات التى تقع من الاجانب وفى بعض الجذم والجنا يات المتعلقــة بادارة القضاء ولم ندرج هنا الا الجزء المختص بذلك من لائمة ترتيب المحاكم الهنظمة فان النصوص الواردة فيه تتملق بموضوح هذه المجموعة

مادة ٣ – (معلة بالقانون نمرة ٢٣ سنة ١٩٠٦) محكة الجنيح تكون مركبة من فصل ٢ ثلاثة قضاة أحدهم من الاهالى واثنان من الاجانب ومن أربعة عدول أجانب المحاكم الجنائية المختلطة المختلطة المختلطة عدول أجنبيا

وأما اذا كان المتهم من الاهالى أو كانت الدعوى العمومية مقامة على أجانب وأهالى معا فيكون نصف العدول من الاهالى

مادة ٤ ـــ (مدلة بالفانون نمرة ٢٣ سة ١٠٠) محكمة الحنايات تركب من ثلاثة مستشارين أحدهم من الاهالى واثنان من الاجانب

والاثنا عشر محلفا يكونون من الاجانب اذاكان المتهم أجنبيا أما اذاكان من الاهالى أوكانت الدعوى مرفوعة على أجانب وأهالى معا فيكون نصف العدول من الاهالى

ويكون نصف العسدول والمحلفين مر تبعية دولة الجانى بناء على طلبه وفى حالة ما اذا كانت قائمة أسماء المحلفين أو العدول الذين من تبعية دول الجانى لا تحتوى على المقسدار الكافى لتمام النصف فعليسه أن يختار الدولة التي يعينون منها لاتمام العدد المطلوب

مادة • \_ اذاكان المدعى عليسه بالجناية أكثر من واحد فلكل منهسم أن يطلب عددا من المحلفين أو العدول التابعين لدوته مماثلا للمدد الذي يطلبه الآخر بحيث لا يترتب على ذلك زيادة فى المقرر من عدد أولئك المحلفين أو العدول فاذا لم يتيسر ذلك لكل من المدعى عليهم بالنسبة لمجموع العدد المقرر يعين بطريق القرعة من لا يتمكن منهم من الحصول على ذلك

الفـــرع الثاتي

في اختصاص المحاكم المذكورة

مادة ٣ - (مدلة الامر العال الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠) تختص المحساكم المختلطة بالحكم فيها يأتي

أو لا \_ قضايا المخالفات الواقعة من الاجانب

ثانيا ــ الدعاوى المقامة على مرتكبي الجنح المنصوص عليها في الباب التاسع فســـل ٢ ثانيا بـ الدعاوى معدمه سى عرب بى . المماكم الجنائية من قانون العقو بات فى حالة وقوع التفاليس المختلطة وعلى المشاركين لهم فيها ثالث \_ الدعاوى المقامة على مرتكبي الجنايات والجنح الآتى بيانهـــا وعلى

المشاركين لهم فيها

مادة ٧ \_ تختص المحاكم المذكورة بالحكم في الجنايات والجنح المبينة بعــد اذا وقعت في حق القضاة أو وكلاء الحضرة الخديوية أو المحلفين أو المأمورين الموظفين بالمحاكم في أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها

- (١) النهكم بهم بالحركات أو الكلام أو التهديد
- (٧) قذف أوسب واحد ممن ذكر بشرط التفوه به إما بحضوره أو في داخل المحكمة أو بنشره اعلانات تلصق بالطرق أو بكتَّابة أو بطبع أو بنقش أو باشارة
- (٣) فعل الأذى بمن ذكر سواء كان بضرب أو جرح أو قتـــل اختيارى بفكر وتصميم سابقين أو بدونهما
- (٤) أذيتهم أو تهديدهم للحصول على اجراء أمر غير حتى أو غير قانوني أو لمنعهم من اجراء حق أو أمر قانونى
- (a) تعدّى أحد مأمورى الحكومة باستعال سطوته على أحدهم بهذا القصد
  - (٦) الشروع مباشرة في رشوة أحد ممن ذكر
- (v) التوصية من طرف أحد مأمورى الحكومة لاحد القضاة لمنفعة أحد المتداعير

مادة ٨ ــ الجنايات والجنح الواقعة مباشرة معارضــة لتنفيد الاحكام والاواس القضائية وهي

(١) الهجوم أوالمقاومة بشدّة أو بضرب أو نحوه مضادة للقضاة في وظائفهم أو للأمورين الموظفين بالمحاكم فى حال كتابتهم أو إجرائهم شيأ بالطريقة القانونية لاجل تنفيذ الاحكام أو الاوامر القضائية أومضادة للحافظين على الضبط والربط أو المأمورين به المكلفين بالمساعدة في التنفيذ نسسل ۲ المحما لم الجنائية المختلطة

- (۲) حصول التعدى من أحد مأمورى الحكومة لمنع التنفيذ بسطوته
   (۳) سرقة الاوراق الشرعية للغرض المذكور
- (٤) كسر الاختام الموضوعة من احدى المحاكم أو اخفاء أو سرقة الاشــــياء المحجوزة بناء على أمر أو حكم صادر من المحكمة
- (ه) هروب المسجونين الذين حبسوا بناء على أمر أو حكم وكذلك كل فعل ترتب عليه مباشرة هروبهم
- (۲) ــ اخفاء المسجونين الذين هربوا من السجن وكان سبسهم بأمر أو حكم مادة ۹ ــ الجنسايات والجنح التي تنسب للقضاة أو المحلفين أو المأمورين الموظفين بالمحاكم اذا حصلت الدعوى عليهم بأنهم ارتكبوها حال إسراء وظائفهم

الموطفين بامحا ثم ادا حصلت الدعوى عليهم وبهم اربحبوها حان اجراء وطاعهم أو من باب النعدى منهـــم ارتكانا على تلك الوظائف سواء كانت من الجنايات أو الجنح العــادية التي يمكن نسبتها اليهم في الاحوال المذكورة أو من الجنايات أو الجنح الحصوصية الآتية

- (١) صدور الحكم بالجور لغرض أو لعداوة
  - (٢) الارتشاء
  - (٣) عدم الاخبار بمن شرع في ارشائهم
    - ( ۽ ) السکوت عن الحق
    - ( ٥ ) معاملة الناس بالشدّة والقسوة
- ( ٢ ) الدخول في مسكن أحد بدون اجراء الرسوم القانونية
  - (٧) الالزام بدفع مالا يلزم
  - (٨) اختلاس مال الميرى
  - ( ٩ ) وضع أحد في السجن بدون وجه قانوني
    - (١٠) تزوير الاحكام والأوراق

مادة ١٠ ـــ المراد بالمأمورين الموظفين بالمحاكم المذكورين بالبنود السابقة رؤساء المحاكم والكتبة الحالفون لليمين والمترجمون الممينون بها والمحضرون الموظفون لا من تطرأ اناطته من المحكمة باعلان شئ أو باجراء أمر من متعلقات المحضرين ولفظ القضاة نشمل العدول أيضا

# الباب الشانى فيا يتبع اجراؤه بالخالفة لنصوص قانون تحقيق الجنايات(١٦

نمسل. ٢ المحاكم الجنائية المختلطة

## الفـــــرع الأول (في اقامة الدعاوي)

مادة 11 – متى حصل الاخبار من طرف أحد الفنصلاتات بنسبة جنعة لأحد القضاة أو لأحد المأمورين الموظفين بالمحاكم يجب على الحكومة أن تصدر الأوامر اللازمة الى وكيل الحضرة الحديوية وهو يكون ملزما باقامة الدعوى بناء على ذلك الاخبار

مادة ١٢ ــ يجب تحقيق جميعالدعاوى المتعلقة بالجنايات والجنح ثم عرضها على أودة المشورة بالمحكة

مادة ١٣ ــ يجب أخبار قنصــــل الدولة التابع لها المدعى عليه بدون مهلة بالدعوى المقامة على تابعه بالجناية أو الجنحة

# الفـــرع الثاني (ف تحقيق الدعاوي)

مادة 14 \_ تحقيق الدعوى والمرافعة الشفاهية فيها يكون حصولها باحدى اللغات الرسمية التي يعرفها الجانى

مادة 10 ــ اجراء التحقيق على أحد الأجانب وادارة المرافعات الشــفاهية قبيل الحكم يكونان منوطين بأحد القضاة الأجانب سواء كانت الدعوى متعلقة بمادة من مواد الخالفات أو الجنايات أو الجنح

 <sup>(</sup>١) المادة ٣ من القانون تمرة ٦ السادرى ٢٤ دسمبرسة ١٩٠٦ ألفت من عنوان الباب الثانى العبادة الاكتمية التي كانت واردة فيه وهى «مما يتعلق بالاحكام فى المخالفات والجنم والجنايات الواقعة من الاجانب»

فسل ۲ المحاكم الجنائية : الختلطة : مادة ١٦ ـ اذا لم يكن للتهـم بجناية أو جنحة مدافع عنــه يَمين له مدافع بمعرفة المحكمة عند استجوابه والاكان التحقيق لاغيا

مادة 17 ب المتهم المسجون تحت الشبهة يسلم الى قنصل الدولة التابع اليها عقب استجوابه وفى ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر من وقت ضبطه الى أن يثبت وجود محلات لائقة السجن بالقطر المصرى مالم يأذن القنصل بحجزه فى سجن الحكومة

مادة 10 ــ الشاهد الذي يمتنع من المجاوبة أمام القاضى المأمور بالتحقيق أو أمام المحكمة يجوز الحكم عليه بالسجن ملة من أسبوع الى شهر في مواد الجنح أو الى ثلاثة أشهر في مواد الجنايات أو الحكم عليه في أى الحالتين بغرامة من الحكمة وش صاغ ديوانى الى ٥٠٠٠ قرش ديوانى والحكم بذلك يصدر على حسب الأحوال إما من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستثناف

مادة 19 ... الشهود الذين يجو زتجر يحهم هم الاقارب للدعى عليه مر... الطبقة السفلي والإخوة والأخوات والأصهار من الدرجات المذكورة والازواج ولو في حالة الطلاق انما اذا سممت شهادة أحد ممن ذكر لم يحصل تجريحه من وكيل الحضرة الخديوية أو من المدعى بالدعوى المدنية أو من المترجى بالدعوى المدنية أو من المترجى فلا يترتب على سماحها بطلان العمل

مادة ، ٧ ــ. اذا اقتضى الحال فى أثناء التحقيق الدخول فى محل المدعى عليه للكشف فيحصل الاخبار بذلك الى قنصل الدولة التابع لهـــا المدعى عليه ويحرر محضر بالاخبار المذكور تسلم صورته الى القنصلاتو وقت الاخبار

مادة ٢١ ــ لايسوغ الدخول ليلا في ممل بدون حضور القنصل أو مندوبه أو تصريح منه بالدخول في غيته الا في حالة مشاهدة الجانى حين تلبسه بالحناية أو في حالة الاستفاثة من داخل المحل

# الفـــرع الشألث

(ف تسوية التنازع في الاختصاص بالحكم في المواد الجنائية)

مادة ٧٧ \_ يحصل اطلاع القنصل أو مندوبه على أوراق التحقيق فى قلم كتاب المحكمة قبــــل الاجتماع أودة مشورتها بثلاثة أيام و يجب أن يعطى الى القنصل ما يطلبه من صور الأوراق و إلاكان التحقيق لاغيا

مادة ٢٣ \_ اذا ادّعى قنصل المتهم بعد اطلاعه على الاوراق أن الحكم فى الدعوى من خصائصه وانها واجبة احالتها الى محكة القنصلاتو ونازعته فىذلك المحكة المصرية فيحال الفصل فى مسألة الاختصاص لمجلس يتركب من قاضيين مر محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية يعينهما رئيس محكة الاستثناف المذكورة ومن قنصلين يتتخبهما قنصل الدولة التابع لها المتهم

مادة ٢٤ \_ اذا اتفق حصول تحقيق دعوى بمعرفة قاضى التحقيق المسين من طرف المحكمة المصرية وحصوله أيضا بمعرفة التنصل فى آن واحد وكان كل منهما مصرا على اختصاص عما كمنه بالدعوى وجب انعقاد المجلس المبين فى البند السابق لأجل الحكم فى مسألة الاختصاص بناء على طلب أحدهما

ولا تصع المنازعة من قاضى التحقيق فى الاختصاص اذا كانت الجناية أو الجنحة المدعى بها بأوصافها في طلب الجنحة المدعى بها بأوصافها في طلب التحقيق الذى يحصل للقاضى من وكيل الحضرة الحديوية مع مراعاة أنواع الجنايات والجنع الداخلة فى اختصاص المحاكم المصرية السابق بيانها أما اذا أقام القاضى أو وكيل الحضرة الحديوية أو المأمور الموظف بالمحكمة الواقعة فى حقه الجناية دعواه بها أمام محكة القنصلاتو ظها الحكم فيها بغير منازعة فى الاختصاص

مادة ٢٥ \_ للحكمة التي يحصـــل الاقرار على اختصاصهــا بعــد استيفاء الاجراآت المبينــة سابقا أن تحكم في الدعوى ولا وجه لها بعــد ذلك في التنحى عن اختصاصها بها فسسل ۲ المحاكم الجنائية المنادة فسسل ٣ المحاكم إلحنائية المنطقة

#### الفـــــرع الرابع ( في المرافعـــة أمام محكة الجنايات )

ماذة ٢٦ ــ بعد انتهاء المرافعــة الشفاهية أمام محكة الجنايات وتقريرصيغة الاسئلة اللازم توجيهها الى المحلفين يجب على رئيس المحكة أن يلخص الدعوى والأدلة المهمة التي للتهم أو عليه

#### الفـــرع الخامس

( في استثناف الاحكام الصادرة بعقاب الجاني والطعن فيها )

مادة ٢٧ ـــ الاحكام الصــادرة من محكة المخالفات متى كانت من الجــائز استثنافها تستأنف بمحكة الجنح

مادة ٢٨ \_ الطمرف في الاحكام الصادرة في مادة جنائية متى كان جائزا بمقتضى قانون تحقيق الحنايات ينظر بمحكة الاسستثناف بجلسة تنعقد من قضاة بقدر العدد المعين للحكم في المواد المدنية

انمــا لا يجوز لقضاة الاســـتثناف المشتركين في الحكم المطعون فيه أن ينظروا في مسئلة الطعن

### الفـــــوع السادس (ف تحرير قائمة المحلفين وانتخات العدول)

مادة ٢٩ \_ تحور قائمة المحلفين الاجانب بمدفة القناصل في كل سنة ولهذا يرسل كل قنصل الى أقدم القناصل قائمة محتوية على أسماء الذين يرى فيهم اجتماع الشروط اللازمة من رعايا دولته لاجل أن يكونوا محلفين ويجب أن يكون سنهم ثلاثين سنة وأن يكونوا أقاموا بالقطر المصرى سنة واحدة بالأقل

مادة ٣٠ ــ تحرر القائمة القطعيــة بمعرفة جمهور القناصــل من القوائم التى قدمت من كل قنصــل ويكون تحريرها بطريقة الحذف من الاسمــاء المدرجة بها حتى ييتى عدد المحلفين مائتين وخمسين من غير زيادة مادة ٣٧ ــ العدول اللازم وجودهم فى محاكم الجنح ينتخبون بمعرفة جمهور القناصل من قائمة المحلفين

مادة ٣٣ \_ عدد العــدول المذكورين يكون ستة مر\_ كل دولة بالأقل واثنى عشر بالاكثر

مادة ٣٤ ــ اذا لزم الحكم فىجنحة باحدى المحاكم الابتدائية فىبلدة لايوجد بها العدد اللازم من العدول الاجانب فعلى محكة الاستثناف أن تعين لها العدول اللازمين من المحكمة القريبة لها

مادة ٣٥ \_ من يتأخر من العدول أو المحلفين عن الحضور الى المحكة لاداء وظيفته يحكم عليه من المحكمة الابتدائيــة أو من محكمة الاســـتثناف على حسب الاحوال بغرامة من مائتى قرش ديوانى الى أربعــة الاف قرش الا اذا كان له عذر قانونى

# الفـــــرع الســابع (ف تنفيذ الأحكام)

مادة ٣٦ ــ المحكوم عليه بالسجن يحبس بسجن قنصله اذا طلب القنصل ذلك الى أن يتحقق وجود محلات لائقة للسجن بالقطر المصرى

مادة ٣٧ \_ اذا سجن المحكوم عليه في سجر الحكومة لوفاء جزائه يكون لفنصل الدولة التابع اليهـــا المسجون الحق في الكشف على محل السحن وتحقق حائـــــه

مادة ٣٨ \_ اذا حكم على أحد من الاجانب بالقتل يسوع لنائب الدولة التابع اليها ذلك المحكوم عليه أن يطلبه ولهــذا يجب أن يعطى للنائب المذكو ر الوقت الكافى بين اصدار الحكم وتنفيذه لاجل أن يعرف عن رغبته في طلب المحكوم عليه وعدمها

 الفصـــل الشالث (في الحاكم المخصوصة في مواد الجنايات)

الفـــــرع الأول (في مجلس سيوه)

الأمر العالى الصادر في ٢٥ مايو سنة ٧٩٨ (١)

مرة ١٠ م يرتب في مركز سيوه مجلس تشتمل دائرة اختصاصه واحة سيوه تشكل علمي يبيوه و المتعلم يبيوه و بلدة أم الصغير و بلدة أم الصغير فياغت المراكة المتعلم المراكة فياغت المراكة المتعلم ا

> مادة ٣ \_ يمكم المجلس المذكور في المواد المستوجبة التعزير بأنواعها من المخالفات أو الجناح أو الجنايات التي تقع من جميع سكان سسيوه المحلية بمقتضى العادات والقواعد المتبعة في تلك الجهة

> مادة ٤ \_ يستمر الفصل فيا يقع بين الاهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية بطريق التحكيم وللجلس أيضا اذا رفعت اليه دعوى من هـذا التبيل أن يحكم فيها بمقتضى قواعد العدل و بموجب عادات تلك الجمهة

> مادة ٥ \_ أعضاء مجلس سسيوه تنتخبهم جمعية عمومية مؤلفة مر مشايح وأعيان سيوه وهذا المجلس يركب من أربعة أعضاء من عائلات الشرق وثلاثة من عائلات الغرب وواحد من قرية أغرمى

> مادة ب \_ أعضاء المجلس يحلفون أمام المأمور قبل اشتغالهم بوظيفتهم بأنهم وقدينها بالذمة والصداقة

<sup>(</sup>١) صدرهذا الامر باللغة إلعربية

نسل ٣ مادة ٧ ـ يتسترط فيمن يعير عضوا في المجلس أن يكون سنه احدى الهاكم المنصوصة وعشرين سنة بالأقل وأن يكون حكم عليه بحكم في مواد الجنايات مخل بالشرف

مجلس سيوه

مادة ٨ \_ يلبث أعضاء المجلس فىوظيفتهم حمس سنوات متواليات لايعزل أحد منهم فى أثنائها الا بحكم تأديبي أو بناء على استعفائه وعند خلق وظيفة أحد الاعضاء وكذلك عند انقضاء الخمس سنوات المقررة بعقد المأمور جمعية عمومية من مشايخ العائلات وأعيانها لا تتخاب عضو للوظيفة الخالية أو لتجديدا تتخاب جميع الاعضاء و يسوغ اعادة ا تتخاب الاعضاء الموجودين حيلئذ كلهم أو بعضهم

مادة ٩ ــ اذا خالف أحد أعضاء المجلس نظام الجلسة أو وقع منه فيها أمر يستوجب العقاب يلتئم المجلس جهيئة تاديبية لمحاكمته

مادة ١٠ ـ العقو بات التأديبية التي ترتب على أعضاء المجلس هي التو بيخ والانذار أو الغرامة عن كل مخالفة لنظام الجلسة وكل فعل يزرى بشرف الاعضاء أو يخل بكال حريتهم في آرائهم يكون جزاؤه عزل مرتكبه

مادة ١١ \_ يجب على مشايخ عائلات سيوه متى بلغهم حصول واقعة فى دائرة عائلتهم أن يقبضوا على الفاعل وأن يخبروا المأمورية فورا وعليهـــم أيضا جمع الاستدلالات والبيانات واجراء التحريات الموصلة للمهمل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم أو يعلمون بها بأى كيفية وعليهم كذلك اتخاذ الوسائل التحفظية ومساعدة موظفى الحكومة فى جميع ما يطلب منهم لاجل اثبات الوقائع

مادة ١٢ ... عند ما يبلغ المأمورية حصول واقعة يجب على رجالها الشروع فورا فى اجراء التحقيقات لاثبات الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذى وقعت فيه ويجوز لرجال المأمورية بمساعدة مشايخ العائلات تفتيش منزل المتهم أو أى منزل يحتمل وجود أسلحة فيه أو أشياء أخرى مثبتة للتهمة

مادة ١٣ ـــ يعقد المأمور المجلس سريعا وتقدم اليه أو راق التحقيق لمحاكمة المتهم وبعد سمــاع أقواله وشهادة الشهود يصدر المجلس حكمه انحاكم المخصوصة في مواد الجنايات محاكم منعتجارة الرقيق مادة ١٤ ــ لا يجوز حضور أحد في المجلس غير أعضائه وذوى الشأرف فى القضية ولا يستعمل الاعضاء غير اللغة العربية في مدلولاتهم وأحكامهم

مادة ١٥ ــ تنفيذ الاحكام يكون بواسطة المأمورية بمساعدة مشايخ العائلات

مادة ١٦ ــ تقيد الاحكام الصادرة من مجلس سيوه فى دفتر مخصوص يحفظ بديوان المأمورية ويؤشر فيه بالتنفيذ بعد حصوله . وفى كل شهر يستخرج منه ملخص القضايا التى حكم فيها وتبعث به المأمورية للديرية

مادة ١٧ ـــ لاتؤخذ رسوم على القضايا التي تنظر في مجلس سيوه أما الغرامات التي يحكم بها من الحبلس فتحصيلها وحفظها وصرفها يكون بواسطة المأمورية تحت ملاحظة المديرية

### الفـــرع الشانی (ف محاکم منسع تجادة القیسق)

الامر العالى الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦

نموة ۱۲۳ نظام واجوا آت معا كم منع تجاوة الرقيـــــق

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الوفاق المعقود بين حكومتي بريطانيا العظمي ومصر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق(١)

و بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة <sub>1</sub> \_ الانعال المخالفة لقانون الجنايات والجمنح المتعلقة بالاسترقاق تحال على محكة تشكل من خمسة من قضاة محكة الاستثناف الأهلية يكون منهم|ثنان على الأقل من القضاة الأورباويين<sup>(٢)</sup>

و یکون انتخاب هؤلاء الفضاة فی کل حالة علی حدثها بقرار من ناظر الحقانية یعین فیه رئیس هذه المحکمة

<sup>(</sup>١) راجع الوفاق المذكور في الكتاب الثاني.

<sup>(</sup>٢) راجع الوفاق المذكور في الكتاب الثاني

مادة ٧ \_ تشمل دائرة اختصاص هذه الحكة القطر المصرى وملحقاته

قسسل ۳ المحاكم المخضوصة فى مواد الجنايات

مواد الحابات ماعدا الحهات النابعة لمصر فى جنو بى أسوان وموانى البحر الأحمر وسواحله عماكم المشكلة لها محكمة مخصوصة ولا تدخل مدينة السويس فى دائرة هذه المحكمة سن تجارة الرقيق المخصوصة

#### ويعين ناظر الحقانية الجهة التى تتعقد فيها المحكمة

مادة ٣ ــ اذاكانت القضية صالحة لأن ترفع الى الجلسة بعير تحقيق تمهيدى فتقدم فى الحال الى ناظر الحقانية وهو يعقد المحكمة فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ وصول الطلب اليه

و يعقد ناظر الحقانية هذه المحكمة إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب قلم عتق الرقيق أو بناء على طلب قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه

وتبين في الطلب الجناية أو الجنمة مع كافة الظروف التي حصلت فيها

مادة ٤ ــ اذاكان الحكم في القضية يستازم تحقيقا ابتدائيا فيشرع فيه حالا قلم عتق الوقيق أو مندو بوه ويكون لهمذا القلم ولمندو بيه كافة الاختصاصات المخولة لمأمورى الضبطية القضائية في قانون تحقيق الحنايات وفيها عدا أحوال التلبس بالجناية لا يجوز لهم القبض على متهم أو تفتيش أى منزل الا بترخيص من اظرا الحقانية أو ناظر المداخليسة أو محافظ سواكن على حسب الجلهة التي يجب حصول القبض أو التفتيش فيها

ويجب على مندوب قلم عتق الرقيق المكلف باجراء التحقيق أن يخبر في الحال المدير أو المحافظ ويكون لكل منهما الحق فى حضور التحقيق ولكن لا يترتب على غيابهما إيقافه أو عدم صحته

مادة ه سـ تكونجلسات هذه المحكة علنية والمرافعات شفاهية ولكن للحكة أن تقبل تلاوة مســتندات مكتوبة ويقوم أحد مندوبى قلم عتق الرقيق باثبات التهمة ويجوز للتهمين أن يستعينوا بأحد المحامين نعب تسل ٣٠ وتسمع أوّلا شهود الاثبات ثم شهود النفى وتصدر الاحكام فى الجلسة نفسها الحاكم المحمومة ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه وتبلغ بمجرد اصدارها الى ناظر الحقانية لتنفيذها فسواد الجنايات

محماكم منع تجارة الرقيق

أما اذا كان الحكم صادرا من مجلس عسكرى فبرفع الى من يكون أمر بعقد المجلس وتتبع أحكام القانون العسكرى فيا يحتص بتأييد الحكم

مادة ٣ ـ الانعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالاسترقاق ترفع الى مجلس عسكرى اذا كان وقوعها في موانى البحر الأحمر (ماعدا مدينة السويس) وفي سواحله التابعة للقطر المصرى وملحقاته وفي المنطقة البحرية المحددة في المادة الثامنية من الوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة محدد في المنابعة الاكومة المصرية في جنوبي اسوان

مادة ٧ \_ يشكل هذا الجياس العسكرى من خمسة على الأقل من ضسباط الحيش المصرى يعينهم السردار ويعين أيضا رئيس المجلس

مادة ٨ – يتبع المجلس العسكرى أيضاً أحكام أمرنا هــذا بشأن المحكة المخصوصة متى أمكن سريان هذه الاحكام عليه

مادة و \_ يجوز لكافة ربانى السفى الحربية الانكليرية أو الطرادات المصرية أن يطلبوا انعقاد المجلس العسكرى المذكور وذلك علاوة على الذين نص عليهم فى المسادة الثالثة

مادة . 1 \_ الاجراآت الواجب على السفن المصرية اتباعها في موانى البحر الاحر الفروج منها والقيد أسماء ملاحيها وركابها تكون مطابقة لما هو مقرر في عقد مؤتمر بروسل وتدين في ملحق حرف (ب) الذي يعتبر جزأ مكلا للوفاق المعقود بن المحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥

#### الفــــرع الثالث

(فى المحكمة المخصوصة المختصة بالحكم فيما يقع من الاهالى من التعدّى على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال )

# الامر العالى الصادر فى ه ٢ فبراير سنة ه ١ ٨ ٩ (

مادة ١ - تشكل محكة مخصوصة لتحكم في الاحوال الحصوصية المبينة في المادة السادسة الآتية فيا يقع من الأهالي من الجنايات والجنح على عساكر او ضباط جيش الاحتلال أو على بحرية المراكب الحربية الانجليزية الراسية في احدى الموانى المصرية وتعقد هذه المحكة جلساتها في الجهة التي وقعت فيها الجناعة أو الجنعة

مادة ٢ \_ تؤلف هذه الحكة كما يأتي

ناظر الحقانية بصفة رئيس

المستشار القضائي

قاض انجليزي من محكمة الاستثناف الأهلية يختاره ناظر الحقانية

مر يكون قائمًا بأعمــال المحاماة والقضاء في جيش الاحتـــلال بالقاهرة أو الاسكندرية

من يختاره فاظر الحقانية من رئيسي محكتي همر أوالاسكندرية الابتدائيتين مادة ٣ ـ ضبط المتهمين يكون بناء على أمر حكدار بوليس مصرأوحكدار بوليس اسكندرية أو مندوبهما واجراء التحقيق يكون أيضا بمعرفتهما أو بمعرفة مندوبهما

> مادة ٤ ــ ترفع الدعوى لجلسة طنية بالمحكمة بمجرد اتمــام التحقيق وتكون المرافعة شفاهية و يختار البوليس محاميا لاثبات التهمة

نعبت ۳ محاکم نی مواد الجنایات

> نمرة ۱۲٤ تشكيل المحكمة راجرا آنها

فســــل ۳ المحاكمالمخصوصة فالمواد الجنائية ويسوغ للتهمين أن يستعينوا بمن يدافع عنهم ويبدأ بسماع شهود الاثبات ثم شهود النفى

وتراعى المحكمة الأحوال المقسررة في قانون تحقيق الجنايات المتبع في المحاكم الاهلية متى كانت تلك الاصول لا تعبق سرعة السعر في الدعوى

محاكم ضبط وربط الصحراء الشرقية

وتصدر الأحكام فى نفس الجلســة التى رفعت اليها الدعوى ولا يقبل الطعن فيها بأى وجه كان وتكون واجبة التنفيذ فى الحال

مادة ه ـــ لا تكون المحكمة المخصوصـة مقيدة بأحكام قانون العقو بات بل تحكم بمجازاة مرتكبى الجنايات والجنح بالعقو بات التى ترى لزوم الحكم بها بما فيها العقوبة بالقتل

مادة ٣ \_ يبقى الحكم فى الجنايات والجمع التى تقع من الاهالى على عساكر او ضباط الجيش الانجليزى مر خصائص المحاكم الاهليسة ولا ترفع للحكة المخصوصة الا فى الاحوال الخصوصية التى يقدم عنها الى ناظر الخارجية طلب من قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى بناء على طلب الجنرال قائد جيش الاحتلال وبعد الاتفاق معه

الفـــــرع الرابع

(محاكم ضبط و ربط الصحراء الشرقيسة) (١)

القانون تمرة ٩ الصادر في ٢٠ يونيه سنة ٧٠٠

(٩ جمادي الاولى سينة ١٣٢٥)

مادة 1 \_ الجرائم التي تقع بمنطقة المناجم التي بالصحواء الشرقية وبالطرق الموصلة اليها وكذلك الجرائم التي تقع بهذه الصحراء متعلقة بأعمال المناجم يجوز احالة النظر فيها بحسب نوعها إما على عماكم الجنبايات أو المحاكم الجزئيسة

نمرة ١٢٥ الجرائم التي تقع ف منطقة المناجر

 <sup>(</sup>١) نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في ٧ ستمبرسة ١٩٠٧ وأحكامه غير معمول بها الآن بسبب إلفاء مصلحة المعادن

نسسل ٣ أو المركزية التي تعين بقرار يصدر من ناظر الحقانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية الحام المخسوسة الحام المخسوسة والحام المخسوسة والمحكة الحام التعلق التي يحال عليها النظر فيها وتحقق الجوائم المذكورة بعيز الطريقة التي تحقق المحراءالشرقية بها فيما لوكانت ارتكبت بدائرة اختصاص محكمة الجنايات أو المحكمة الجزئية ألى ترفع اليها

مادة ٢ - يجوز لمآمورى الضبطية القضائية بمن يكونون من رجال الضبط والربط المخصصين للناجم التى في الصحراء الشرقية تحقيق كل جريمة تقع في منطقة المناجم المد كورة أو الطرق الموصلة اليها وكذلك كل جريمة تقع في حدد الصحراء متعلقة بأعمال المناجم بدون توقف على أمر النيابة المنزه عنه بالمحادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات ويكون لهم الاجل ذلك كافة السلطة المخولة المنوبطية القضائية في حالة مشاهدة الجافي متلبسا بالجناية اذا كانت الجريمة من المنصوص عنه في المادة ٣٩ من قانون تحقيق الجنايات المذكور ويجوز لهم خلافا لما تقتضيه المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات المذكور جوز المتهم المتحقيق مدة لا تتجاوز أربعة أيام غير مسافة الطريق ما لم يصدر من النيابة أمر يخالف ذلك فاذا حجز المتهم أكثر من أربع وعشرين ساعة وجب طيهم اثبات الأسباب في المحضر ومع ذلك لا يجوز لهم احراء القبض بموجب هذا القانون على متهمين أو تفتيش منازل إلا في الصحراء الشرقية بسبب الجرائم التي تقع في منطقة المناجم أو الطرق الموصلة اليها أو بسبب جرائم متمالة بأعمال المناجم

مادة ٣ ـ على مأمور الضبطية القضائية الذي يعمل بمقتضى هذا القانون أن يكلف عند ما يرسل للنيابة متهما مقبوضا عليه كل شاهد إثبات أو نفى بالحضور أمام النيابة معهيان اليوم والساعة اللذين يحدّدهما لذلك والشهود الذين يتخلفون عن الحضور يعاقبون بالمقوبة المقررة فى المادة ٨٥ من قانون تحقيق الجنايات

مادة ع ـ اذا رأى مأمو ر الضبطية القضائية الذى يعمل بمقتضى هـذا الحاكم المخموصة الحاكم المخموصة في الواد الجنائية القانون أن جنحة أو مخالفة ثبرتا كافيا على شخص غير مقبوض عليه جاز في الواد الجنائية النظام الادارى لله أن يحيل بنفسه هـذا الشخص على الحكة المختصبة وفي هـذه الحالة يكلفه النظائي الادارى بالحضو رأمامها وكذلك كل شاهد إثبات أو في فاذا لم يحضر المتهم وثبت انه سيا أعن بالحضو راعلانا صحيحا تنظر الدعوى بقدر الامكان كما لوكايت حاضرا و يعتبر الحكم حضوريا ، ومع ذلك اذا صـدر الحكم بالعقوبة لا يبتدئ ميعاد الاستثناف إلا من يوم اعلان الحكم الى شخص المتهم

مادة o \_ على ناظرى الحقانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيا يخصـــه

### الفـــــرع الخـــامس شـــبه جزيرة سينا

نمرة ۱۲۹ نظام شهجزيرة سينا الادارى والقضائي القانون نمرة ه ١ الصادر فى أوّل يوليو سنة ١٩١١

(ه رجب سنة ١٣٢٩)

بعد الاطلاع على قانون العقو بات

وبناء على ماّعرضه علينا ناظر الحربية وموافقة رأى مجلسالنظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

# الباب الأول

في مريان القانون

مادة 1 \_ تسرى أحكام هذا القانون على جميع شبه جزيرة سينا عدا ما يدخل منها فى دائرة اختصاص محافظة العريش وما عدا جهتى عيون موسى والطور

فعــــل ٣ المحاكم المخصوصة في المواد الجنائية

فىالمواد الجنائية التظام الادارى والقضائى لمحافظة سسينا

### الباب الشاني في النظام الاداري

مادة به يه تبقى ادارة محافظة سينا تابعة لناظم الحربية دون غيره ولذلك يكون له عليها من السلطة مالكل واحد من النظار وعليه أن ينيط اداراتها بضابط يعينه لهذا الغرض ويلقب بالمحافظ

مادة ٣ \_ يكون للمافظ داخل حدود هــذه المحافظة جميع الاختصاصات التي للدير في مديريته

مادة ٤ \_ لناظر الحربيسة عدا الاختصاصات المنوحة له بمقتضى المادة الثانية أن يصدر بعد موافقة مجلس النظار قرارات لحفظ النظام والأمن العام في المحافظة المذكورة وتنشر هسذه القرارات في الجريدة الرسمية ويجوز أن يحمل سريانها قاصرا على جزه من المحافظة فقط كما يجوز أن يقرر عقوبتي الحبس والغرامة لما يقع غالفا لأحكامها الاأنه لايجوز بحال من الأحوال أن تزيد مدة الحبس عن شهر ولا أن يزيد مقدار الغرامة عن خمسة جنهات مصرية

# البـاب الثــاكث فى النظــام القضائى فى الحـــاكم واختصاصها

مادة ٥ \_ يعين ناظر الحربيــة من بين الموظفين المكلفين بادارة المحافظة مأمورين قضائيين يناط بهم القيام بالأعمال الاتية بعد (١)

مادة ٧ \_ تشكل مجافظة سينا ثلاثة أنواع من المحاكم وهي

(۱) محاكم جزئية يؤلف كل منها من مأمور قضائى بصفة رئيس ومن
 اثنين صلول

<sup>(</sup>۱) أصدرت نظارة الحربية فى ۳۰ أغسطس سنة ۱۹۱۱ قرارا بأسماء بالموظفين الذين يسيون مأمو ربن تضائبين وهم مقتش المحافظة وملاحظ الاشفال العسكرية وناظر نحل وصابط بوليس العريش وناظر العريش وناظرالطور . وقسد قضى جسنة القرار بأن موظفى محافظة العريش وجهتى عيون موسى والطور لاتعطى لهم هذا السلطة كمامورين قضائبين الاخارج الحدود الادارية لتلك المصافظة والجمعين

فالمواد الحنائية

(۲) محاكم خصوصية يؤلف كل منها من المحافظ أو مأمور قضائى يندب بمعرفته بصفة رئيس ومن ثلاثة عدول

الظامالاداري والقضأل لحافظة

(٣) محكمة عليا تؤلف من المحافظ أو مأمو رقضائي يندب بمعرفته بصفة رئيس ومن اثنين من المأمورين القضائيين بصفة عضوين ومن خمسة عدول

مادة ٧ ـ يحرر المحافظ في طل سنة كشفا بأسماءعدول يحتارون من بين أعيان كل جهة ويختار العدول لكل قضية من ذلك الكشف بمعرفة المحافظأو رئيس المحكة ويكون فلك الاختيار بطريق الاقتراع ويشترط أن لايختار من قبيلة كل خصم أكثر من واحدفى المحاكم الجزئية أوالحاكم الخصوصية ولا أكثرمن اثنين في المحكة العليا مادة ٨ ـ يكون للعدول رأى استشارى فقط و يجب تدوين آرائهم ف محضر

الجلسمة ولهم في جميع الأحوال أن يوجهوا بواسطة الرئيس أمسئلة الى الشهود. أو الى المتهم

مادة ٩ ـ الخصوم في جميم الاحوال طلب رد واحد أو أكثر من العدول واذا رأى الرئيس قبول أسباب آلرد بعد أخذ رأى أعضاء الحكمة والعدول الذين لم يطلب ردّهم وجب عليه اختيار غير مر . ردّوا بالطريقة المنصوص عليهما ف المادة السامعة

مادة . ١ \_ المحاكم الجنزئية غير محتصة بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليهـــا القانون بعقوية جناية

والمحاكم الخصوصية غير مختصة بالنظرفي الجرائم ألتي يعاقب عليهما القانون بعقوبة الأعدام أو بعقوبة الاشغال الشاقة

وماعدا ذلك فحميع المحاكم مختصة بدون قيد بالنظر في كل حريمة ترتكب داخل حدود محافظة سينا وتكون واردة في قانون العقوبات أو في هـــذا القانون أو في القرارات التي يصدرها ناظر الحربية طبقا للمادة الراجة

مادة ١١ \_ للحكمة أر \_ تجازي بالعـقوية المنصوص عنها قانونا أو باي عقوية أقل منها عن كل حريمة من الجرائم المختصة بالفصل فيها أنما لايجوز المحكمة الجزئية أن تحكم بالحبس لأزيد من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة

سل ۳ المحاثم المخصوصة الظامالاداري والقضائي لمحاضلة

جنبهات مصرية كما لايجوز للحكمة الخصوصية أن تحكم بالحبس لأزيد من سنة فالمواد الجنائية واحدة أو بغرامة تزيد عن ٥٠ جنبها مصريا

مادة ١٢ ـ تحكم المحاكم بناء على طلب الخصوم أو بموافقة أغلبية المدول بالعقوبات التي تقضي بها العوائد المحلية الثابتة بدلا من العقوبات التي يجوزُ لهـــا الحكم بها بمقتضى المادة السابقة اذا كان ما تقضى به العوائد المذكورة غير مخالف للعدالة والآداب

### (في التحقيق وفي الاجراآت التي نتبع في المواد الجنائية)

مادة ١٣ \_ اذا رأى مأمو رقضائي من بلاغ قدم له أو من أي طريق آخر وقوع حريمة فعليه أن يشرع في اجرا آت التحقيق التي يري لزومها وله منوع خاص أَن يأمر بتفتيش المنازل وأن يسمع شهادة كل شخص يرى فائدة في سماع شهادته وله أن يحضر أمامه كل شخص توجّد دلائل قوية على اتهامه ليسمع أقواله

مادة ١٤ ــ اذا ظهر للأمور القضائي أن ماأبداه المتهم من الدفاع غير مثبت لبراءته جاز له أن يبقيه محبوسا لمدّة لاتزيد عن شهر واحد إلا بأذن من المحسافظ ولا عن ثلاثة أشهر إلا بأذن من ناظر الحربية

مادة م١ \_ اذا رأى المأمور القضائي بعــد التحقيق أن لاوجه لإقامة الدعوى وجب الافراج عن المتهم فورا

وإذا وجد وجها لاقامتها وكانت الحريمة قليلة الأهمية وجب عليه أن يشرع في تقديمها للحكمة الجزئية للحكم فيها في أقرب زمن ممكن . أما اذا كانت الحريمة ` ذات أهمية ورأى أن العقو بات التي يجوز للحكمة الجزئية الحكم فيها منفردا غير كافية وجب عليه احالة القضية على المحافظ لتنظر بمعرفة احدى المحكتين العليتين مع ملاحظة مانص عنه في المادة العاشرة

مادة. ١٦ \_ يصدر ناظر الحربية بموافقية ناظر الحقيانية قرارا شاملا للاجراآت التي تتبع أمام المحاكم في المواد الجنائية فصل ۳ المحاكم المخصوصة فىالمواد الجنائية النظام الادارى

(في اختصاص المحاكم في المواد المدنية)

مادة ١٧ ــ يكون للحاكم المشكلة بمقتضى هذا القانون اختصاص فى المواد المدنية والتجارية بالكيفية الآتية :

والفضائى لمحافظة سينا

(١) يجوز للحكة الجزئية أن تحكم فى كل دعوى مدنية أو تجارية لا لتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرين جنيها

(ب) يجوز للحكمة الخصوصية أرب تحكم فى كل دعوى مدنية أو تجارية
 لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها مائة جنيه مصرى

(ج) يجو ز للحكمة العليا أن تحكم ف كل دعوى مدنية أو تجارية مهماكانت قيمة المذعى به فيها

ويجوز في حميع الاحوال رفع المنازعات المدنية والتجارية باتفاق الخصوم الى عكة يكون نصاب اختصاصها أقل من قيمة المدعى به واذا رفعت أمام احدى الهاكم الحكمة العلما دعوى هي من اختصاص محكة أدنى جاز للحافظ أو من ينوب عنه من تلقاء نفسه احالة الحصوم على الحكمة الأدنى

مادة ١٨ \_ تحكم المحاكم فى المواد المدنيسة والتجارية بمقتضى قواعد العدل والقانون الطبيعي مع مراعاة ما لا يخالفها من العوائد المحلية التابتة

#### (في الشهود)

مادة ١٩ ــ لكل مأمور قضائى أن يكلف بالحضــور الشهود الذين يرى فائدة فى سماع شهادتهم سواء كان ذلك فى الدعاوى الحنائية أو الدعاوى المدنيــة أو التجارية

مادة ٢٠ ـ يكون تكليف الشهود بالحضور على يد شخص يندب لذلك الغرض بمعرفة المأمو ر القضائي وعلى الأخص لمشايخ القبائل

وعلى كل شيخ كلفه المأمور المذكور بتكليف شاهد بالحضور أب يحضره أمامه فى الميعاد الذى حدّده لذلك فاذا أهمل جوزى بغرامة لاتزيد عن أربعة جنبهات مصرية

سل ٣ المحاكمالمخصوصة النظام الاداري والقضأأ كمنحافظة

مادة ٢١ \_ يجب على الشهود أن يحلقوا اليمين وذلك مع عدم الاخلال بما ... با مستوسد القضائي وللحاكم من الحق في سماع أقوال أي شخص على سبيل الاستدلال. في الموادالمنائية للأمور القضائي وللحاكم من الحق في سماع أقوال أي شخص على سبيل الاستدلال. متى رأى أو رأت فائدة في ذلك

مادة ٢٢ ــ اذا تخلف شاهد عن الحضور بعد تكليفه بذلك قانونا أوحضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز الحكم عليه حكما انتهائيا لايستأنف بغرامة لا لتجاوز أربعة جنيات مصرية

> فاذا حضر بعد ذلك وأبدى عذرا مقبولا عوفي من الغرامة (في طرق الطعن في الأحكام)

مادة ٢٣ ــ يجوز للحافظ في جميع الأحوال مر. ِ تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم أن يلغي أو يعدل أي حكم صادر بعقو بة من محكمة جزئية ويجوزله في المواد المدنية أو التجارية بناء على طلب أحد الخصوم أن يلغي أو يعدَّل أي حكم صادر من محكة جرثية

وهذا وذاك في خلال الثلاثين يوما التالية لصدور الحكم

مادة ٢٤ ــ يجوز لناظر الحربية من تلقاء نفسه أوبناء على طلب المحكوم عليه من الخصوم أن يلغي أو يخفض الأحكام الصادرة بالعقو بة في المواد الحنائية من احدى محاكم الدرجتين العليتين المشكلتين بمقتضى هذا القانون وذلك فيخلال الثلاثة الأشهر التالية لصدورها ويقدم الطلب المذكور الى المحافظ وهو يبلغه الى الناظر ولا تصير بأي حال من الاحوال الأحكام الصادرة بعقو بات مقيدة للحرية لمدة تزيد عن سنتين نهائية الا بعد موافقة الناظر المشار اليه

#### (في طلب الدعاوي)

مادة ٧٥ \_ اذا رأى ناظر الحقانية أن احدى الدعاوى الحنائية يحب بسبب صفة المتهم أو المجنى عليمه فيها ومراعاة لصالح العدالة أن يكون الحكم فيها بمعرفة احدى المحاكم الحزئية العادية أو احدى محاكم الجنايات وجب عليــــه احالتها على النيابة ليصير تحقيقها والحكم فيها بنفس الطريقة التي تتبع بالنسبة للجرائم التي تقع فسل ۳ المحاكم المخصوصة فى المواد الجنائية النظام الاداري والقضائي لمحافظة فدائرة اختصاص اقرب محكمة جزئية وفى هذه الحالة تعتبر جميع إجرا آت التحقيق التى سبقت ذلك كأنها قد أجريت بمعرفة أحد مأمورى الضبطية الفضائية مندو با من قبل النيابة

و يجوز للحافظ أو من ينوب عنــه أن يحيل على ناظر الحقانية بواســطة ناظر الحربية كل قضية يروســطة الطربية كل قضية يرى وجوب تطبيق هذه المــادة عليها و فى هذه الحالة يجب عليه إلى أن يصــدر قرار الناظر بشأنها والاحالة واجبة اذاكان المتهم من غيرسكان محافظة سينا وقدّم له طلبا بللك قبل انعقاد المحكمة المرفوعة أمامها اللدعوى

مادة ٢٦ ــ لناظر الحقانية أيضا أن يطلب كل دعوى مدنيــة أو تجارية و يحيلها على احدى المحاكم الجزئية العادية أو احدى المحاكم الكلية و يكون ذلك بناء على طلب يقدم من أحد الخموم الى المحكة المرفوعة أمامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ الى الناظر و يجب أن يكون تقديم الطلب قبل المرافعة

وفى هذه الحسالة يجوز للحكمة أن تأمر باتخاذكل الاجراآت الوقتية التى ثرى لزوم اتخاذها مراعاة لصالح العدالة الى أن يصدر قرار الناظر بشأن الدعوى

#### (في الصلح في المواد الجنائية)

مادة ٢٧ \_ يجوز للحكة فى أى حالة كانت عليها الدعوى أن تقبل الصلح فى المواد الحنائيــة اذا رضى به مر\_\_ أضرت به الحريمة وكان من رأى أغلبية العدول أنه موافق للعوائد المحلية

مادة ٢٨ \_ يجوز للحكة في حالة قبول الصلح أن تحكم على الأثيم بعــقو بة الا أنها 'تتخذ الصلح ظرفا محقفا للعقو بة

و يجوز ابقاء المثهم محبوسا الى حين القيام بجيع شروط الصلح مادة ٢٩ ـــ يترتب على القيام بشروط الصلح انقضاء الدعوى العمومية ( في التنفيذ )

مادة ٣٠ \_ يكون تنفيذ الاحكام في كل من المواد الجنائية والمواد المدنية أو التجارية بمعرفة المحافظ أو مأمور قضائي مندوب من قبله

مادة ٣١ \_ يجوز الاكراه البدني لتنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامات في المواد الجنائية ويترتب على الاكراه المذكور ابراء ذمة المحكوم عليه بواقع عشرة قروش عن كل يوم قضاه في الاكراه

ولا يجوز بحال من الأحوال أن تزبد مدّة الاكراه عن تسعين يوما

مادة ٣٢ \_ كل حكم بالاعدام يجب عرضه علينا طبقا لأحكام المادة ٢٥٨ من قانون تحقيق ألجنايات

مادة ٣٣ \_ الأحكام القاضية بعقو بات مقيدة للحرية يجوز تنفيذها خارج حدود المحافظة وإذا تراكى للحافظ تنفيذ حكم خارج حدود المحافظة وجب عليه إخبار ناظر الحربية ليتخذ الاجراآت اللازمة لذلك

مادة ٧٤ ـ يصــير تنفيذ الاحكام الصــادرة في المواد المدنية أو التجارية بطريق الحجزعلي ما للخصم الحكوم عليه من الأموال المنقولة وبيعها

مادة ٣٥ ــ اذا رأت المحكمة أن الخصم المحكوم عليه بالتعو يضات أو بمــا يجب رده امتنع عن تنفيذ الحكم مع قدرته على القيام بما حكم به جاز لها مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة أن تحكم عليه بالاكراه البدني الى أن يقوم بالدفع أو الرِّد على حسب الأحوال

ولا يجوز بحال من الأحوال أن تزيد مدّة الاكراه المذكورعن ثلاثين يوما مادة ٣٦ \_ على ناظري الحقانية والحربية تنفيذ هذا القانون كل منهما فها يخصه ويجب العمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

فصل ۳ المحاكم المخصوصة فى المواد الحنائية النظام الادارى والقضائي لمحافظة

فصل ۽ النيابة العمومية الاهلة

## 

الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ (٩ شعبان ســــنة ١٣٠٠)

نمرة ۱۲۷ تشــکيل قـــلم النائبالصومی واختصاصاته

مادة 18 \_\_ يترتب بالمحاكم الأهلية قلم نيابة عمومية يتولى رياسته ناشب عمومي مادة 0 \_ يترتب تحت ادارة النائب السمومي القدر الكافى من الوكلاء بحاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الحدمة المكلفين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي

مادة ٥٩ ــ تعيين جهة اقامة كل من الوكلاء يكون بمعرفة ناظر الحقـانية بعد أخذ رأى النائب العمومي (١)

ملدة . ٩ \_ على النائب العمومى ادارة الفسبطية القضائية واقامة الدعاوى الجنائية والتأديبية (٢٧) إما بنفسه أو بواسطة وكلائه ولمحاكم الاستثناف تكليف قلم النائب الممومى باقامة الدعوى الجنائية أو التاديبية وكذلك للحاكم الابتدائية تكليفه باقامة الدعاوى التاديبية فيا يتعلق بالمأمورين الموظفين بها

مادة ٦٦ \_ موظفو الحكومة المأمورون قانونا بأعمـــال الضـــبطية القضائية يكونون تحت ادارة قلم النائب العمومي فيا يتعلق بالمأمورية المذكورة

 <sup>(</sup>۱) راجع تحت نمسرة ۱۲۸ منشور ظارة الحقانية الصادر فی ۲ ديسمبرسسة ۱۸۹۹ بتمين
 جهات اقامة ركاده النائب العمومی

<sup>(</sup>٢) واجع بنمرة ١٢٨ قرار مجلس النظار الصادر في ٨ ابر يل سنة ه ١٨٩ بشأن أعمال النيابة

الاهلية

واللوائح (١) و يجب عليه اخبار ناظر الحقانية بالامور المخالفة التي يراها وبكافة النابةالسوسة المسائل التي يقتضها التفتيش المكلف به

مادة ٧٣ \_ لقلم النائب العسمومي ادارة الأعمال المتعلقة بنقود الحماكم وملاحظة وتفتيش صندوق الامانات والودائع ولكرب لا يجوز خروج هذه الامانات والودائع من الصندوق الا بمقتضى آمر من المحكمة أو من أحد قضاتها وعلى القلم المذكور أيضا ملاحظة وتفتيش أقلام الكتبة والمحضرين مع بقائها تحت ادارة رؤساء الحاكم

ويجوزله أن يطلب ممن يتعلق به ذلك اتخاذ الاجراآت التي يتراآى لهلزومها في هذا الشأر · \_

مادة عج \_ بيجب على النائب العمومي أن يحضر هو أو وكلاء بالنيابة عنــه في جلسات أي محكمة من الحاكم الأهلية عند النظر في القضايا الواجب دخوله فيها بمقتضى القوانين وله أن يحضر أيضا في الجمعيات العمومية التي تعقد مالحاك

مادة م ٦٠ ـ أعضاء قلم النائب العمومي قابلون للانفصال عن وظائفهم وهم تابعون لرؤسائهم ولناظر الحقانية فقط

ويجوز مع ذلك للحاكم أن تقدّم لناظر الحقانيــة أى شكوى في حق النائب العمومي اذاً وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فاذا كان الأمر واقعا من أحد وكلائه تكون الشكوي اليه

مادة ٦٦ \_ سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكوب تعيينهم بمعرفة ناظر الحقانية أو النائب العمومي على حسب الاحوال ولا يكوبون تابعير الا للنائب العمومى تحت أمر ناظر الحقانية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعوفة من يعينهم

<sup>(</sup>١) راجع في الكتاب الثاني فيالكلام عن السجون اختصاصات النائب العمومي فهايختص باستعال حق الملاحظة المشاراليها أعلاه

قسسل ؟ النيابة العموميسة الاهليسة نمرة ١٢٨ فأعمال النيابة العمومية وعلاقاتها مرجهات الادارة

# القرار الصادر من مجلس النظار بتاریخ ۸ ابریل سنة ۱۸۹۰

مادة 1 ــ النائب العمومى وأعضاء قلم النيابة تابعورـــ لناظم الحقانيــة وملزمون باتباع التعليات التي تصدر لهم من النظارة

وعلى النظارة أن تراقب على الدوام أقلام النيابة سواءكانت فى مراكر المحاكم الكلية أو فى مراكر المحاكم الكلية أو فى مراكر المحاكم الكلية أو فى مراكر المحالم المكلية أو فى مراكر المحالم المواقبة المراقبة القضائية كما هو الآن و يستمر المفتشون الأهالى الملحقون بلجنة المراقبة على مباشرة الأعمال المناطة بهم الآن ويجوز لناظر الحقانية أن يزيد مددهم عند الاقتضاء

و يسوغ لناظر الحقانية أن يزيد عدد أعضاء اللجنــة ومفتشيها وأن يعين (١) خصائص كل من هؤلاء المفتشين

مادة ٢ \_ يعين ناظر الحقانية عدد وكلاء النيابة على حسب ماتستارمه حالة الأعمال و يعين لكل منهم محل افامته بناء على رأى النائب العمومي

<sup>(</sup>١) شكلت بلمة المراقبة القضائية بالقرار الصادر ف ١٦ فيرا يرسمة ١٨٥١ وتؤلف من المستشار القضائي بنظارة الحقائية رالمستشار الخديوي بنظارة الداخلية والثائب العمومي لدى المحاكم الاهلية ومن يرى ناظر الحقائية ضرورة في حضووهم بصفة أعضاء (كنص تجرار ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ المذكور بداليه)

واختصاصات هذه المجمّة هي مراقبة السير العام لادارة الحسام الابتدائية والمأموريات القضائيــة وتقديم تقارير عن ذلك لناظم الحقانيــة تبين فيها ما يظهر لها من الامور المفايمة للنظام وليس لهـــا أية سلطة تشهيدية

فســــل ، النيابة العمومية الاهليـــة

الله ي يناط به أعمال النيابة في مراكز المدير يات باق نيابات المحاكم الجزئية الداخلة في دائرة اختصاص المديرية المدين لهــا هذا فضلا «عن كونه مسؤولا في ادارة النيابة في سائر المديرية» وعن كافة الاعمال التي من اختصاص النيابة الصوبية والضسبطية القضائية في مواد الجنايات و يكون تابعا مباشرة النائب العمومي وهذا يستمر تحت ادارة ناظر الحقائية

وطلامة على ادارئه الاعسال بالطريقة المبية سابقا فانه يكلف بتقديم قضايا الجنايات واستثناف الجنح التي تقع فى المديرية للحاكم المختصة بالنظرفها

أما رؤساء النيابات الحاليون فيستمرون فى وظائفهم ولكنهم يقتصرون فى مواد الجنايات على ادارة الهدير ية النى فيها محكمتهم وكذلك الشأن بالنسسة لمحافظتى مصر واسكندرية فتنحصر ادارة رئيسى النيابة فيهما على تحقيق الجنايات وإقامة الدعارى التى تقع فى دائرة المحافظتين المذكورتين و يكون لهما فيهما ادارة الضبطة القضائية (منشور نظارة الحقائية الصادر فى ۲ دسمبرسة ١٨٩٦ مرة ١٨٩٦)

ويختص النائب المومى اليه بادارة الضبطية القضائية فيا يتعلق باقامة الدعوى فى الجنع والجنايات سواءكان ذلك بنفسه أو يواسطة وكلائه

ويازم أن تكورب العلاقات متواصلة بين النيابة العمومية وبين مامورى الضبطية القضائية ولا بد من دوام حسن الارتباط بينهسما وحصول المشاركة في العمل تحت ادارة النيابة المسؤولة عن الدعاوى وذلك توصلا لظهور الحقائق

واذا وقعت جناية أو جنحة فى أحد المراكز وجب على مأمور المركز أن يشعر النيابة بالواقصة ويشرع فورا فى التحقيق ويثبت حالة التهسمة واذا حضر أحد أعضاء قلم النائب العمومى الى محل الواقعة يبذل له المساعدة واذا لم يحضر أحد تم التحقيق ثم يرسل الاوراق بتمامها لقلم النياية بالمحكمة المختصة بالدعوى

وعلى قلم النيابة فى الدعاوى المهـــمة أن يتفق مع المديرين أو المحـــافظين على الطرق والوسائل التي توصل لمعرفة الجانين

مادة ٣ ــ اذا رغب المدير أو المحافظ في أثناء مباشرة النيابة ومأمورى الضبطية القضائية لعمل التحقيق في المواد الجنائية أن يؤخذ رأيه سواء كان عن الطرق التي يلزم انحاذها لمعرفة الجانيز أو عما اذا كانت الدعوى صالحة لتقديمها للحكة أو لقاضى التحقيق أو عن الاشخاص الذين تقام عليهم الدعوى وجب على النيابة أن ترسل له أوراق الفضية بتمامها وعلى المدير أو المحافظ أن يرد الأوراق للنيابة في ميعاد لا يتجاوز خمسة أيام

فصل ٤ النيابة العمومية الاهليسة و بعد الاطلاع على أوراق القضية بمعرفة المدير أو المحافظ اذا لم يقع الاتفاق بينه و بير النيابة على احدى هذه المسائل الثلاث وجب على النيابة أن تمتنع عن كل عمل مخالف لرأيه وترفع الاس لناظر الحقانية وهو يفصل فى الخلاف بغير تأخير

مادة ٥ \_ يجب على النيابة عند نظر الدعوى في المحكة أن تقيم الأدلة على التهمة وتطلب الحكم بالعقوبة عليها مالم تظهر في أثناء الجلســـة أدلة جديدة نافية لها انتقصر على بيان الأحوال التي حدثت وتكل أمرها للحكة وتترك لها الفصل قطميا في وقائع الدعوى لما لهما من الحق دون غيرها بمقتضى القانون في الحكم بالعقوبة أو بالنراءة أياكانت أقوال النيابة وطلباتها

مادة ٧ \_ يجب على أعضاء قلم النائب العمومى بصفة كونهم مدعين عموميين أن يقتصروا على طلب معاقبة الجانين ويتركوا للاخصام أمر المدافعة عن أنفسهم وخصوصا رفع الاستئناف لطلب البراءة أو تخفيف العقوبة

مادة ٧ ــ لماكانت اقامة الدعوى على الموظفين بسبب ما يقع منهم في أثناء تأدية وظائفهم مما يترتب عليه اضطراب في أعمال المصلحة النابين لها يجب على النيابة قبل اقامة الدعوى على أحد الموظفين أن تتفق مع الجههة الرئيسة التابع لها الموظف أو المستخدم وإذا حصل خلاف ترفع النيابة الامر لناظر الحقائية وهو يتفق مع الناظر الحقائية ويصدر قراره في ظرف محسة عشر يوما من يوم المخابرة في المسالة مع الناظر المشار اليه

وتتبع هذه الاجرأآت كذلك فيا يختص بالخفراء ومشايخهم (المنشور نمرة ٣٥ الصادرف ٢٤ أبريل سنة ١٨٩٧)

فعسسل ٤ النياية الممومية الاهليسة نمرة ١٢٩ تساون جهات القضاء والادارة في التحريات

الحنائية

المنشور الصادر مر. سعادة ناظر الحقانيـــــة الى النيابة العمومية لدى الحاكم الأهلية (بــــاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٥ – ٢٥ شؤال سنة ١٣١٢)

انه وان كان بلفت النيابة العموميــة قرار مجلس النظار الصـــــادر ف ٨ ابريل ســـــة ١٨٩٥ يرى ناظر الحقانيــة لكى لا يبق محل للخلاف أو التأويل أن يزيد المواضيع الآتية شرحا وايضاحا

ان النيابة العمومية لا تزال هى القابضة على زمام ادارة الضـــبطية القضائية ويبق لهــا الحق فى اجراء التحريات فيما يحصل من الوقائع الجنائيــة وفى اقامة الدعوى العمومية

ولم كان النائب عن السلطة التنفيذية في الاقاليم أقدر بمن سواه على مساعدة التيابة بما يفيدها لما له من المعرفة بأهل لجهة التي فقض اليه أمر ادارتها والوقوف على ما يجرى فيها بما يجعل مشاطرته للنيابة في أعمال التتحقيقات الجنائية أمرا طبيعيا لابد منسه فأصبح مكلفا بالاشتراك مع النيابة في هذه التتحقيقات وترى النظارة أنه لابد في الحصول على فوائد هذه المشاركة في العمل من التأكيد على أعضاء النيابة لوجوب الالتئام والوفاق مع المديرين والمحافظين حتى تتجد بذلك طرق البحث عن الجانين والوقوف عليهم ولا يفوت مع ذلك هؤلاء الاعضاء طرق البحرون دون غيرهم لحركة هذه التحقيقات القضائية والمسؤولون دون ساهم عن نتأنجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها وتعلقها بوظائههم سواهم عن نتأنجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها وتعلقها بوظائههم سواهم عن نتأنجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها وتعلقها بوظائههم

واذا طلب المسدر أو المحافظ من النيابة أثناء مباشرتها لتحقيق أى دعوى أن ترسل البه أوراقها لفحصها وجب على النيابة أن تبادر بارسالها البه وأن تبعث اليه بأحد أعضائها ليقوم بابداء البيانات التى ربما يحتاج المدير أو المحافظ للوقوف عليها وبعسد فحص أوراق الدعوى اذا أشار باتحاذ بعض وسائل فيها تمهيد لمعرفة الجانيز وجب على النيابة العموميسة أن تتخذ الاجرا آت التى أشار بها

قعمسىل ؛ النيابة العمومية الأهليسة وللنظارة وطيد الامل فى أن عرى الاثنئام والوفاق ستكون وثيقة بين النيابة والمديرين وان وجهتهم ستكون منصرفة الى البحث عن ذوى الشرور وأرباب الحرائم وبهذا تتنى أسباب الحلاف ودواعى الشقاق

وأما النيابة فلا تمتنع عن تنفيذ مايشير المديرالي وجوب العمل به مر.
الاجرا آت الا اذا رأت أنها عديمة الفائدة كلية أو منافية لمقتضيات العدالة الاجرا آت الا اذا رأت أنها عديمة الفائدة كلية أو منافية لمقتضيات العدالة الملزاك فيا يتعلق بالأمور القضائية وتلك الاختصاصات هي التي كانت مخولة لهم من قبل بمقتضي القانون بصفتهم من مأموري الضبطية القضائية ولم يكونوا مداومين على العمل بها حتى الآن فبمجرد حصول الجناية يجب على المأمور أن يشرع في التحقيق ويشعر النبابة وتكون رجال البوليس (الضبط) تحت أواممه ويستجمع الأدلة التي يمكن الحصول عليها وليس في ذلك ما يمكن أن يرى فيمه تشيط لهمة رجال النيابة أو داع لتقليل نشاطهم فانهم لا يزالون المنوطين بخقيق تكل دعوى جنائية حتى تحال على قاضي التحقيق أو الحكة

و يجب على المأمور متى حضر أحد أعضاء النابة أرب يعرض عليه كافة الاعمال التي أجراها وأن يقوم هو أو من يحل محله من رجال الضبط بتنفيذ ما يأمرهم به بصفته مديرا للضبطية القضائية والتحقيقات الحنائية وعلى النابة قبل اقامة الدعوى على موظف أو مستخدم بحصوص ما يقع منه في أثناء تأدية يقع الاتفاق بينهما في هذا الحصوص ترفع الامر لناظر الحقائية إذا رأت أنه من ضروريات المحافظة على المدالة اقامة الدعوى العمومية هذا إذا لم يكن الموظف أو المستخدم تابعا لنظارة الحقائية والا فترفع الامر للنظارة المشار اليها بطلب المستخدم تابعا لنظارة الحقائية والا فترفع الامر للنظارة المشار اليها بطلب التصريح باقامة الدعوى

فصـــــل ٤ النيابة العمومية الاهليـــة

أما أعمال أعضاء النيابة في مرافعاتهم أمام المحاكم فقد حدها القانون صراحة في هدف العبارة (ويشرح التهمة) وليست النيابة الاخصا أقيم لرفع الدعوى العمومية باسم الهيئة الاجتماعية ولا يوجد في النصوص القانونية ما يسوّع لها أن تطلب براءة متهم كما شوهد حصول ذلك في العمل من زمن فير بعيد واذا كانت الادلة القائمة على المتهم فيركافية لاثبات التهمة عليه لا شك أنه لا يتمين عليها أن تشدفي طلب الحمح عليه بالعقوبة بل الواجب الذي يفرض عليها في مثل هذه الظروف أن تكل الامر الى الحكة لتفصل فيه بما تراه اذهى الحمح دون سواها

## الامر العالى الصادر فى ١٨ فبراير سنة ٥٩٥ (١٨٩ شعبان سنة ١٣١٧)

مادة ١ \_ يشكل فى النيابة العمومية بمحكة الاستثناف الاهلية قلم للسوابق تحت ادارة النائب العمومي

مادة ٢ \_ على ناظر الحقانية عمل اللوائح اللازمة لسير القلم المذكور

القرار الصادر من نظارة الحقانية في ٢ اكتو بر سنة ١٩١١ (!)

قرار وزاری بشأن قلم السوابق

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٨ فبرا برسنة ١٨٩٥ القاضى بتشكيل قلم للسوابق وعلى القرارين الوزاريين الصادرين في ٧ أبريل سنة ١٨٩٥ و ٢٥ أكتو برسنة ١٩٠٤ (٢٪ بشأن قلم السوابق وعلى المادة الثالثة من القرار الوزارى الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٤ بشأن محاكم المراكز (٣)

نمرة ۱۳۰ تشكيل فاصف السوابق فىالنيابة العددمة الاهلة

السوابق فىالنياة العمومية الاهلية

نمرة ١٣١٠ لايحة نسير أعمال قلم السوابق

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٨ اكثو برسة ١٩١١ صحيفة ٢٧٩٩

<sup>(</sup>٢) أَ فَظُرُ ٱلصَّعِيمَة ٣٧٧ من التَكَابِ الاول الطبعة الثانية من هذه المجموعة

<sup>(</sup>٣) أنظر عرة ١١٥

مادة ١ ــ ترسل لقلم السوابق وتحفظ به صحيفة لكل من الاحكام الآتية : (١) الاحكام الصادة في الحنامات أو في حاث أنه من نظ تنا المدر عماك

(١) الاحكام الصادرة فى الجنايات أو فى جرائم أخرى نظرتها احدى محاكم الجنايات

(ب) الاحكام الصادرة في الحنح من المحاكم الحزئية

(ج) الاحكام الصادرة فى السرقات والتشرد والجنح المعاقب عليها بمقتضى قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٤ والاحكام الصادرة فى الجرائم الاخرى بالحبس لمدة شهر فأكثر من احدى محاكم المراكز

مادة ٣ \_ يؤخذ وصف الجريمة فى الصحيفة من الحكم الصادر بالعقو بة وتؤخذ البيانات الهيزة لشخصية المحكوم عليه من الحكم وورقة التشييه ومحاضر التجميق والجلسة الاأنه لايذكر فى البيانات المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه بعقوبة وهو مسمى باسم آخرالا اذا ثبت بمقتضى الحكم أنه هو نفس الشخص الذك سبق الحكم عليه

مادة ٤ \_ عند ماتكون الصحيفة خاصة بحكوم عليه أخذت بصمة أصابعه أشاء التحقيق أو بعد صدور الحكم يرفق بها ان أمكن عند ارسالها لقلم السوابق ورقة فيش تتحقيق شخصية المحكوم عليه وتوضع رموز بصمة الاصابع على الصحيفة بمعرفة قلم تحقيق الشخصية قبل حفظها بقلم السوابق

فهمـــــل ٤ النيابة العمومية الاهلية

مادة ٥ \_ تحفظ الصحف التي ترد لقلم السوابق على الترتيب الهجائى لأسماء المحكوم عليهم

مادة ٦ \_ توضع فى غلاف وإحد الصحف الخــاصة بجرائم مختلفة ارتكبها مجرم وإحد اذا حكم عليه فيها وهو مسمى باسم واحد

مادة ٧ ــ اذا ثبت بمقتضى حكم بالعقوبة أو شهادة قلم تحقيق الشخصية أن شخصا تكرر الحكم عليه بأسماء مختلفة فتوضع الصحف الخاصة به فى غلاف واحد تحت اسم واحد مع الاشارة الى المحرد (الحكم بالعقوبة أو شهادة من قلم تحقيق الشخصية حسب الاحوال) المثبت شخصيته وتوضع تحت كل من الاسماء الإخرمذكرة تشير الى الاسم الذى حفظت تحته الصحف

مادة ٨ ـ (١) اذا ألغت أو عدلت محكمة النقض والابرام حكماً له صحيفة يقلم السوابق

- (ب) أو قبض على مجرم محكوم عليه غيابيا في جناية أو قدم نفسه
  - (ج) أوعملت معارضة فى حكم غيابى له صحيفة بقلم السوابق

ترســل لقلم السوابق مذكرة بمــا حصل وتسحب صحيفة الحكم الأصلى من القلم المذكور

مادة 9 \_ يعطى موظفو قلم السوابق على نموذج مصدق عليه من ناظر الحقانية بناء على طلب السلطة القائمة برفح الدعوى الممومية أو بالتحقيق فى أية مسألة جنائية ايضاحات جميع الاحكام الصادرة بالمقوبة التى لهاصحف محفوظة بقلم السوابق ضدّ أى شخص أو أشخاص مذكورة أسماؤهم فى هذا الطلب

وتشمل الايضاحات التي تعطى كل الاحكام الصادرة بالعقوبة التي لها صحف ضدة هذا الشخص تحت اسم أو أسماء غير الاسماء المذكورة فى الطلب مع الاشارة الى المحرر (الحكم بالعقوبة أو شهادة من قلم تحقيق الشخصسية حسب الأحوال) الذي اعتبر أن هذه الصحف خاصة بالشخص المسمى فى الطلب

مادة ١٠ اذا أرفق طلب استعلام بمتضى المادة السابقة بورقة فيش بصحة أصابع المتهم فعلى موظفى قلم السوابق قبل ارسال رد الاستعلام المطلوب أن يتحققوا من قلم تحقيق الشخصية عما اذا كان هناك أحكام بالعقوبة لها صحف محفوظة بقلم تحقيق الشخصية ضدّ المتهم تحت اسم أو أسماء غير الاسم المذكور في الطلب وفي حالة الابهاب يبحث في قلم السوابق تحت هذا الاسم أو هذه الأسماء فان وجدت أحكام لها صحف في قلم السوابق تحت هذا الاسم أو هذه الأسماء ووجد أنها خاصة بالمتهم تذكر ضمن الايضاحات التي تعطى مع الاشارة الى الشهادة المثبتة للشخصية المعطاة من قلم تحقيق الشخصية

مادة ١١ ـ تعطى الايضاحات المطــــاوبة بنــاء على أى طلب بمقتضى المادة ٩ فى ظـرف ثمان وأربعين ساعة من ورود الطلب لقلم السوابق وذلك اذا لم توجد أسباب خصوصية يصدق عليها النائب العمومى

مادة ١٢ ــ فيما عدا ما ذكر من المادتين 4 و ١٠ لا يعطى استعلام عن الأحكام الصادرة بالعقو بة المحفوظة بقلم السوابق ضدة أى شخص الابناء على طلب يقدم للنبابة أو لقلم السوابق مباشرة من ذلك الشخص عن نفسه أو بناء على حكم قضائى أو طلب سلطة عمومية مصدق عليه بأمر بالكتابة من النائب المسمومي

و يؤخذ عن كل ايضـــاحات تعطى بناء على طلب الشخص صاحب الشأن مباشرة رسم قدره ٢٠ قرشا صاغا تدفع وقت تقديم الطلب

مادة ١٣ \_ صحف الاحكام الصادرة بالعقو بات الجنائية وصحف الأحكام في الجوائم الواردة بالمحادة ٥٠ أو بالحادة ٥١ من قانور \_ العقو بات وصحف الاحكام التي أوقف تنفيذها بمقتضى المحادة ٥٢ من قانون العقوبات تسحب فقط من قلم السوابق بعد اثبات أن المجرم توفى أو أنه قد بلغ من العمر ٧٥ سنة ان كان حيا

فصـــــل ٤ النيابة العمومية الاهلية

مادة 18 \_ فيا عدا ماذكر في المادة السابقة يمكن سحب صحيفة من قلم السوابق اذا مضت مدة الخمس سنين من تاريخ الحكم بالعقوبة وكانت العقوبة بالغرامة أو بالحبس لمدة تقل عن سمنة واحدة أو من تاريخ انقضاء العقوبة ان كانت بالحبس لسنة فأكثر الا أنه اذاكان هناك أكثر من حكم واحد لها صحف ضد مجرم واحد (سواء كانت محفوظة تحت اسم واحد أوأسماء مختلفة) لاتسحب صحيفة الا بعد أن تسحب جميع الصحف بمقتضى نصوص هذه المادة والمادة السابقة

مادة 10 \_ بالنسبة للقضايا التي نظرت فى أؤل درجة أمام محكة مركزية تحسرر وتحفظ طبقا للنصوص السابقة صحف للاحكامالتي صسدرت منذ أول أغسطس سنة ١٩٠٧ وتقع تحت منطوق الفقرة (ج) من المادة الأولى من هذه اللائحة

مادة ١٦ \_ يلخى القراران الوزاريان الصادران بشأن قلم السوابق فى ٧ ابريل سنة ١٨٩٥ و ٢٥ اكتو برسنة ١٩٠٤ وتلغى المادة ٣ من القرار الوزارى الصادر ف ٧٧ ابريل سنة ١٩٠٤ بشأن محاكم المراكز

مادة ١٧ ــ على النائب العمومي ننفيذ هذه اللائحة

فعسل ۱ في التهمير من الأهالي ا لباب الشانى فى الاجرا آت القضائيــــة فى المواد الجنائيـــــة

الفصل الأول في المتهابي من الأهالي المسلمة الفضائيسة الضائيسة (في التحقيق)

تمرة ۱۳۲ قانون تحقيق الجنابات الجديد القانون نمرة ٤ الصادر في ١٤ فبراير سنة ٤٠٩ ( ( ٧٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ ) مالمدل بالفانون نمرة ٣ السادرف ١٢ يتايرسة ٥٠٥

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى 12 يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالى المؤرخ ١٣ نوفير سنة ١٨٨٣ الأمر العادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمنتضاه الآن أمام الحاكم المذكورة مادة ١ سديستعاض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العسمل به الآن بقانون تحقيق الجنايات الموقع عليه من فاظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمر ناهذا (١١) مادة ٢ سديسمل بالقواعد المختصة بالاجرا آت المنصوص عليها فى القانون الحديد فى جميع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفى كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكة بعدهذا التاريخ ابتدائية أواستثنافية وكل حكم يصدر بعدالتاريخ المذكور من أية محكة ينفذ طبقالا حكام القانون الجديد مادة ٣ سعل ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمر نا هدا الذى يجب العمل مادة ٣ سعل مادة ١٠ الريل سنة ١٩٠٤

 <sup>(</sup>١) لم تراو وما لان ندرج في هذه الطبعة سوى الكتاب الاول من قانون تحقيق الجنايات الجديد بشأن التحقيق الابتدائي لان هذا الكتاب هو الذي يهم البوليس بنوع خصوصى

فسبسل أ ف المتهميز من الأهالي

## قانوب تحقيق الجنايات الأهسلى

## الكتاب الا ول ف التحقيق الابتدائي

## الفصــــــل الأول (قواعد عمومية)

مادة ١ \_ لايجوز توقيع العقو بات المقررة قانونا للجنايات والجنح والمخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك

مادة ٧ \_ لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية

مادة س \_ مأمورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت ادارتهم

مَّدة ٤ \_ يكون من مأموري الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم أعضاء النبابة

وكلاء المديريات والمحافظات

حكمدارو البوليس فى المديريات والمحافظات ووكلاؤهم رؤساء أقلام الضبط

مأمورو المراكز والاقسام معاونو المديريات والمحافظات

معاونو البوليس والملاحظون

رؤساء نقط البوليس

نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية

فسل أ ف المهمين من الأهال العمد والمشايخ الذين يقومور... بالأعمال فى حال غياب العمد أو حصول مايمنعهم من القيام بالأعمال مشايخ الخفراء

جميع الموظفين المختل لهم هذا الاختصاص بمقتضى أصرعال إما فى عال معينة أو بالنسبة لجرائم نتعلق بالوظائف التي يؤدونها(١)

مادة ٥ ــ لا يحوز لأحد بغير أمر من المحكة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تمت ملاحظة الضبطية الا في الأحوال المبينة في القوانير... أو في حالة تلبس الجاني بالجنابة أو في حالة الاستفائة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق

(١) مفتشو خفر السواحل (الامر العالى الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٧)

ضابط خفر السواحل في مرمى مطروح (الامر العالى الصادر في ١٨ مارس سنة ١٨٩٩)

الأمنا والمتشون والمنتشون الثوانى بمسلمة الآنار (الفانون نمرة ١٤ الصادر ف١٦ مريوسة ١٩١٣) مأمور الواحات البحرية ومأمور الواحات الداخلة ومعاون الواحات الخارجة (الامر العالم الصادر في ٢٩ يونيوسة ٩٠٠ ١)

مديره ويركلاء مديرى البسجون الذين تشديهم النيابة (المسأدة ٢٣ من لائحة السجون الصادرة في ٩ فهرايرسنة ٩٠١]

مفتشو الآلات البخارية (الاص العالى الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٠١)

، عدد ضياط القرعة (المادة ٣ ٣ ١ من قانون القرعة الصادرف ٤ نوفيرسة ٢ - ١٩)

مفتشو ووكلاء مفتشى أطبء بيطرية مصلحة الصحة (القانون نمرة ٦ العمادر في ٢٦ يونيو. سـنة ١٩٠٣)

رؤساء نخونجية المحطات (القانون بمرة ١٠ الصادرف ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٦) صولات اليوليس (القانون بمرة ١٥ الصادرف ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٠)

صولات البيطر بون العامون مجره ۵ العامداري " المستصفى مسته ؟ ؟ ؟ ) الاطياء البيطر بون التابعون خبلس بلدي الاسكندرية(القانون نمرة ۷ الصادرف ۲ ما يوسنة ۲ • ۹ ) موظفو محافظة سسينا (المسادة ٥ من القانون نمرة ۱۵ الصادرسنة ۹ ۹ ۱ و قرار نظارة الحربية

الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١١)

## الباب الثاني (في الضائي (في الضائية )

فسل ۱ ف المهمين من الاهالي

مادة ٦ ــ يجب على كل من علم فى أثناء تأدية وظائفه من موظفى الحكومة أو مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى جهات الادارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فورا

مادة ٧ \_ وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بالأمن العــــام أو يترتب عليها تلف حياة انســــان أو ضرر لملكه يجب عليه أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد مأمورى الضبطية القضائية ويجب عليه أيضا في حالة تلبس الجانى بالحناية وفى جميع الأحوال المـــانلة لها أن يحضر الجانى أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأمورى الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك أن كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطا

مادة ٨ \_ مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية هى رؤيته حال ارتكابها أوعقب ارتكابها أوعقب ارتكابها ببرهة يسيرة ويفتير أيضا أن الجانى شوهد متلبسا بالجناية اذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب أو تبعته العامة مع الصياح أو وجد فى ذلك الزمن حاملا لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أحر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك فى فعلها

مادة ﴾ \_ يجب على مآمورى الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التى ترد اليهسم فى دائرة وظائفهم بشان الجنايات والجنات والمخالفات وأن يبعثوا بهما فورا الى النيابة العمومية بالمحكمة التى من خصائصها الحكم فى ذلك

مادة ١٠ ـ و يجب عليهم وعلى مرةوسيهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات و يجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائم التى يصيد تبليغها اليهم على الوجه المتقدّم بيانه أو يعلمون بها بأى كيفية كانت وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من شوت الوقائم الجنائية و يحرووا بجيع ذلك محضرا يرسل الى النيابة العمومية مع الاوراق الدالة على النبوت

نعـــــل ۱ فى المتهمين من الأهالى مادة 11 - يجب على مأمور الضبطية القضائية فى حالة تلبس الجانى بالجناية أن يتوجه بلا تأخير إلى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذى وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

مادة ١٢ ــ و يجوزله أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعــة أو عن التباعد عنــه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضا أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة

مادة ١٣ ــ وإذا خالف أحد من الحــاضرين أمر المأمور المذكور بعــدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر

مادة 12 ــ تحكم محكمة المخالفات على من خالف فيا ذكر بالمــادة السابقة بالحبس مدة لاتتحباوز أسبوعا أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكون حكمها بذلك بناه على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها

مادة 10 ــ اذا شوهد الجانى متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدلل على وقوع الجناية منه أو على الشروع فى ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعدّ شديد أو اذا لم يكن للتهم محل معين معروف بالقطر المصرى يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه و بعد سماع أقواله ان لم يأت بما يعرئه يرسله فى ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة فى استجوابه فى ظرف أربع وعشرين ساعة

مادة ١٦ \_ ويجوز ايضا لمأمور الضبطية القضائية فى الحالة المبينة فى المادة السابقة أن يصدر أمرا بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن حاضرا ويذكر ذلك فى المحضر

مادة ۱۷ \_ يسلم الامر بالضبط والاحضار لأى محضر أو لأى مأمور من مأمورى الضبط والربط

فصل ۱ فی المتهمبزی من الاهالی

مادة 1۸ ــ يحوز لمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم و يفتشه و يجب عليه أن يضبط كل مليهده في أى محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه اسستعمل في ارتكاب الجناية و يمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحرر محضرا بما يحصل من هذه الاجراآت

مادة ١٩ ــ و يجب عليه أيضا أن يضبط الاوراق التي توجد بمحل المتهم مادة ٢٠ ــ الاشياء التي تضـــبط توضع فى حرز مغلق وتربط و يختم عليها و يكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء وتذكر المهادة التي حصل لأجلها الضبط

مادة ٢١ ــ الاشياء المضبوطة التي لايطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك

مادة ٢٧ ــ اذا كان الشئ المضبوط ممى يتلف بمرور الزمرف أو يستلزم حفظه نفقات تستنرق قيمته فللنبابة العمومية أن تبيعه بطريق المزاد العمومى متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفيهذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالثمن الذي بيع به

مادة ٢٣ \_ يجوز لمأمورى الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن فتشوا من أزل الاشخاص الموضويين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور حمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالاعمال في حال تغيب العمدة وشيخ آخروفي المدرب يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

مادة ٢٤ ــ يجوز لمأمور الضميطية القضائية أن يستمين بمن يلزم من أهل الحيرة والاطباء وأنب يطلب منهم تقريرا عن المواد التي تمكنهم صمسناعتهم فمسل ۱ في المتمون من الاهالي من ايضاحها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف يمينا أمامه على أنه يبدى رأيه بحسب ذتمته

. مادة ٢٥ ــ اذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية فى وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأمورى الضبطية القضائية فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالحناية فله أن يتممه أو يأذن الأمور المذكور باتمــامه

مادة ٢٦ \_ يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الفسبطية القضائية ببعض الاعمال التي من خصائصه

مادة ٢٧ ــ اذا اقتضى الحال توجه مأمورى الضسبطية القضائية الى محل الواقعة لاجراء التحقيق فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالحناية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك

مادة ٢٨ ـــ لمأمورى الضبطية القضائية فى أثناء مباشرتهم التحقيق فى حالة مشاهدة الحانى متلبسا بالجناية أو فى أثناء اجراء عمل مختص به بنساء على توكيل أن يستمينوا بالقوة المسكرية مباشرة

## الباب الشالث

مادة ٢٩ ــ اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدّم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبيط أو من أى اخبار وصل البها وقوع جريمة فعليها أن تشري في اجرا آت التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها البهم بذلك

نصسل ۱

مادة ٣٠ \_ ( أ ) للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية فالتهبيب أوجنحة أو انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية لذلك من الامالي

(ب) يسوغ أيضا للنيابة العمومية أو لمن انتدبته مر. مأموري الضبطية القضائية أن ينتقل في مواد الحنايات والجنح الى الاماكن الاخرى التي يتضع من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على اذن بالكتابة من قاضي الامور الجزئية

(ج) يجوز للنيابة العموميــة في مواد الجنايات أو الجنح بعد حصولهـــا على الاذن المذكور في المادة السابقة أن تضبط لدى مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل العرقيةمتي رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة

(د) يصدر القاضي الحزئي الإذن المذكور في الفقرين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسمـاعه ان رأى لزوما لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش ف محلاته أو ضبط الأوراق والمخاطبات المتعلقة مه

مادة ٣١ \_ يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بخبير ويجب على الشهود وآلخبير أن يحلفوا اليمين وذلك مَعَ عدم الإخلال بما للنيابة من الحق في سماع أي شخص على سبيل الاستدلال و مدون حلف بمن متى رأت فائدة في ذلك

مادة ٣٢ ـ يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب يحرّر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

مادة ٣٣ ـ اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على بد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الإجابة يعاقب بمقتضى مادتى ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون

العقوبات المدقية في المسادتين المذكورتين يصدر الحكم بهأ حسب الاصول المعتادة من قاضي الامور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها ضـــــل ۱ فى المتهميزـــــــ من الاهالى مادة ٣٤ ــ ( أ ) يجوز للتهم وللمدعى بالحق المدنى أنب يحضرا في كافة اجرا آت التحقيق وللنيابة العمومية أن تجرى التحقيق في غيبتهما متى رأت لزوم ذلك لاظهار الحقيقة

(ب) لوكلاء الحصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السبابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا الا اذا أذن لهم المحقق

(ج) يسمع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه وتكتب أقواله
 في محضركما تكتب شهادة الشهود

مادة ٣٥ ــ اذاكانت الواقعــة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحيس فللنيابة العمومية الحق فى اصـــدار أمر بضبط واحضار المتهم الذى توجد دلائل قوية على اتهــامه

وعليها أن تستجو به فىظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالاحضار

مادة ٣٦ \_ ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم في الأحوال الآتية أولا \_ اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأمورى الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون

ثانيا \_ اذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور

الله \_ اذاكانت الواقعـة جناية أو جنعة جائزاً أن يحكم من أجلها بالحبس مدّة سنتين على الأقل أوكانت جنعة مر\_ الجنح المنصـوص عليها فى المواد ٨٨ و١٦٠ و١٤٨ و١٦٢ و١٩٢ و١٤٠ و٢٤٩ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٨ و٣١٠ و٣٢٠

ولا يجوز النيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم إلا بعد الاذن بذلك وكتابة من القاضي الجزئي

نصــل ١ مر الأهالي

ويجب أن إيستجوب المتهم في ميعاد الاربع وعشرين ساعة التاليــة لتنفيذ فالمتمين الأمر بالحبس عليه

مادة ٣٧ \_ لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغير إذن من القاضي الخزيُّ نافذ المفعول الالمدّة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصـــل النيابة في أثناء هذه المدّة على اذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها وللتهــم الحق في أن تسمع أقواله أمام القاضي وعليه أن يقدّم بذلك طلبا للنيابة أو لمأمور السجر\_\_ فىاليّومين التاليين للقيض عليه

وإذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرا بحبسه تبتدئ هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها

مادة ٣٨ \_ اذا صدر الأمر بالحبس بناء على الاذن به من القاضي الجزئي يجوز للتهم اذا لم يكن استجو به القاضي المذكور أن يمارض فيهذا الأمر أمامه بتقديمه ألى النيابة العموميسة أو الى مأمور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب مادة ٢٩ \_ كل أمر صادر بالحبس لايكون نافذ المفعول الالمدّة أربعــة

عشر يوما مالم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة وللتهم الحق في أن تسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدّم بذلك طلبا قبل انتهاء مدّة الأربعة عشر يوماً بثلاثة أيام كاملة على الأقل

مادة ٤٠ \_ تراعى الأحكام المقرّرة في المواد ٥٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ والفقرة الأولى من المسادة ٢٠٣ في أوامر الضبط والاحضسار وأوام الحبس التي تصدرها النيابة العمومية بمما خولت من السلطة المقررة في المادة ١٠٢

مادة ٤١ ــ للنيابة العسمومية أن تفرج في أيّ وقت عن المتهسم مؤقتا مع الضهانة ولقاضي الامور الجزئية أيضا أن يقرّر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى فىذلك أحكام المواد ١١٠ و١١٣ و١١٤ و١١٥ فعستان - ۱ في المهميزين من الاهالي مادة 27 ــ (1) اذا رؤى للنيابة العموميـــة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الحنايات من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم نقامه

(ب) الامر الذى يصد بحفظ الأوراق يمنع من العود الى اقامة الدغوى المحمومية الا اذا ألغى النسائب العمومى هذا الأمر في مدّة الثلاثة الشهور التالية للمحمومية الا اذا ألغى النسائب القضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة المحموى أدلة جديدة على حسب ماهو مقرّر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧

مادة ٤٣ ـــ اذا رأت النيابة العسمومية أن جناية أو جنحة أو نحالفة ثابتة شبوتاكافيا على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للمكمة المختصـــة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها

ومع ذلك يجوز لهـــا فى مواد الجنايات وفى جنح التزوير والتفاليس والنصب والخيانة أن تحيل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت لزوما لذلك

مادة 24 ــ اذا رفعت الدعوى الىالمحكمة فالممتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وسجنه أن يطلب الافراج عنه من الفاضى أوالمحكمة التي رفعت اليهاالدعوى ويحكم الفاضى في هذا الطلب أوتحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع ألهوال النيابة المممومية ولا يجوز الطعن في هذا الحكم

مادة وع – (عدلت بالقانون السادر في ١٢ ينايرسة ١٩٠٥ كما يأتي)

يجوز لدائرة الجننايات بمحكمة الاستثناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ماهو مدون في المـــادة ٣٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

فسل ا في المتهمين من الأهالي

## الباب الرابع (في الصلح في مواد المخالفات)(١)

مادة ٤٦ ... يجوز الصلح فى مواد المخالفات الا فى الأحوال الثلاثة الآتية أولاً .. يجوز الصلح فى مواد المخالفات الا في الأحوال الثلاثة الآتية ثانيا \_ اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية ثالثا \_ اذا كان الشخص الذى وقعت منه المخالفة قد حكم عليه فى مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح فى خلال الثلاثة الاشهر السابقة على وقوع المخالفة المسوية اليه

مادة ٤٧ ـ الشخص الذى تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يحب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال فى مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأقل عمل من الاجراآت فى الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشا مصريا يأخذ به قسيمة إما الى خرينة المحكة وإما الى النيابة وإما الى أيّ مأمور من مأمورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحقانية

مادة ٤٨ ــ فى الأحوال التى يقبل فيها الصلح لنقضى الدعوى العموميــة بدفع مبلغ الصلح

وعلى ذلك ليس لمن أضرت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمـة بتكليف منه مباشرة بل له فقط حق فى رفع دعوى مدنية بطلب التعويض

 <sup>(</sup>١) هذه الاحكام حلت محل أحكام الامرين العالمين الصادرين في ١١ فبرايرو ١٤ اكتو بر
 سة ٩٩ ١ المتديمين في التحاب الاتول الطبعة الاولى صيفة ٩٩٩

فسل 1 في المهمين من الاهالي

### البـاب الخــامس (فى الشكاوى وفى المدعى بالحقوق المدنية)

مادة عني الشكاوى التي لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعدّ مر... قبيل التبليغات

مادة . ه \_ ولا يعتبر المشــتكى أنه مدّع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكوى أوفي ورقة مقدّمة بعدها أواذا طلب في احداهما تعويضا تما

مادة ٥١ ــ كل شكوى أو ورقة لتضمن الدعوى من أحد بحصول صرر له و يصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية

مادة ٥٧ \_ يجوز للدى بالحقوق المدنية فى مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه الى المحكة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام

مادة ٥٣ \_ يجب على المدعى بالحقوق المدنيـــة أن يعين له محملا في البلدة الكائن فيهــا مركز المحكة المختصــة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيا فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكة و يكون ذلك صحيحا

مادة ٤٥ \_ يجوز لكل مر ادى حصول ضرر له من جناية أو جنحة أو غالفة أن يقدّم شكواه بهذا الشأن ويقيم نفســه مدعيا بحقوق مدنيـــة فى أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

مادة ٥٥ ــ يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أى حالة كانت طيها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعو يضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه

مادة ٥٠ \_ يكون الاجراء فيا يتعملق بالتضمينات فى الأحوال التى تفضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الأحكام المقررة فى الشريعة المذكورة إنما لانتبع هذه الأحكام الا فى حق الأشخاص السارية عليهم

فعمد ۲ ف المتهون الإخانب

الفصـــــــل الشانى فى المتهمين الأجانب

الفـــــرع الأول (اجراآت البوليس)

التعليات الصادرة في ٢٨ اكتوبرسنة ١٨٩٣

مادة ١ ـ عند تقديم شكوى من شخص تابع لدولة أجنبية عرب جناية أو جنحة اتهم بارتكابها شخص أجنبي آخر فعل ضابط البوليس أن يحيل المستكى الى قنصلاتو الدولة التابع لها الشيخص المتهم إلا اذا كانت الحادثة محلة بالنظام العام مما تستدعى توسط البوليس فيها

وإذا كانت الحادثة نحالفة بسيطة فعلى ضابط البوليس أن يحرر محضراً بضبط الواقعة ويرسله الى رئيسه ليتصرف به

ويجب أن يوضح في المحضر المذكور تفصــــيلات الحادثة ويذكر فيه أسمـــاء الشهود الذين يتراكى أن شهادتهم تؤيد وقوع الحريمة

تحرير يحاضر المخنالفات بمعرفة رجال البوليس ضد أشخاص من الاجانب يجب أن يشتمل على جميع التفصيلات والظروف التي لها علاقة بالمخالفة - وبيان كل ما رآه المحقق بنفسه أو صلمه من شهادة الشهود والابضاحات الوافية عن المتهم بحميع للبيانات الكافلة لنجاح الدعوى العمومية

(منشور نظارة الداخلية الصادر في ٦ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٩)

مادة ٢ \_ في أحوال التلبس بالجناية أو عندما تكون الحادثة جنائية كالقتل والسرقة بالاكراه وما شاكل ذلك فعلى الضابط أن يحرر محضرا بضبط الواقعة ليرسل بواسطة رئيسه التابع له مباشرة الى القنصلاتو التابع لها المتهم واذا كانت الحادثة تكدر الأمن العام فعملى ضابط البوليس أن يتخسذ الاحتياطات اللازمة لاعادة النظام ومنع الاضطراب

نسل ۲ فالتهميز الأجانب

اذا اقتضت الحالة الدخول الى مسكن المتهم أو غيره من تبعة الدول الأجنبية لمعاينة محل الواقعمة وجب حتما أن يكون ذلك بحضور أحد موظفي القنصلاتو التابع لها صاحب المنزل

مادة ٣ \_ اذا قدمت شكوى مر في شخص تابع لدولة أجنبية عن جربمة ارتكبها شخص من رعايا الحكومة المحلية فعلى ضابط البوليس أن يتخذ الاحراآت التي يُحريها في المسائل الاعتيادية ويجب دائمًا امضاء الشكوي من الشخص

مادة ٤ ـ اذا قدم أحد رعايا الحكومة المحلية شكوى عن حريمة ارتكب شخص تابع لدولة أجنبية فعلى ضابط البوليس عند ماتكون تلك الحادثة مخالفة بسيطة أنَّ يتبع فيها منطوق الفقرتين الأولى والثانية من المـــادة الاولى

وأما اذا كانت جناية أو جنحة فعليه أن يتبع مانص في المـــادة الثانية

ضبط المتهم والاجرا آت الابتدائية

مادة ٥ ــ يمكر. القاء القبض على كل شخص تابع لدولة أجنبية في حالة لحناية أوجنحة ارتكما

اذا وقعت شمهة قوية ضد أحد التبعة الأجنبية بكونه مرتكبا فعلا جنائيافعلى ضابط البوليس أن يخابر بطريقة غير رسمية القنصلاتو التابع لها فاذا لم تمانع بضبطه بادر الضابط المذكور لاجراء ذلك حالا وجعله تحت تصرفها بدون أقل تأخير

عند ضبط المتهم في حالة النلبس بالجناية يجب أن يؤخذ توا الى قره قول القسم ثم يرسل الى القنصلاتو التابع اليها في ظرف ٢٤ ساعة

مدّة الأربع والعشرين ساعة هـذه تحسب من وقت القاء القبض على المتهم الى وقت تسلَّيمه الى القنصلاتو

لاينتظر ضابط البوليس مضي مدّة الأربع والعشرين ساعة لتسملم المتهم الى القنصلاتو بل حال ماتنتهي الاجراآت القانونية بخصوصه يجب أرساله حالا الى القنصلاتو مع محضر ضبط الواقعة

فسل ٢ فى المتهميز الإجانب

اذا طلبت القنصلاتو ارسال الشخص المتهم اليها فيجب تسليمه لها بدون تأخير و يستمر الضابط في اجراء التحريات اللازمة لاستكشاف الحقيقة وعنمد استيفائها ترسل الى القنصلاتو

مادة ٣ \_ في أحوال القتل أو الاصابة يجب عند الامكان طلب حضور طبيب القنصلاتو التابع لها الشخص المتهم لاجراء الكشف الطبي

مادة ٧ \_ في المديريات التي لايوجد بها وكلاء قناصـــل يجب أن المديرية تعلن القنصلاتو الغرافيا ثم ترسل المتهم اليها في ظرف ٢٤ ساعة

مادة ٨ \_ اذا كانت الجريمة من نوع القسل أو الاصابة الحطرة وكان كل من المصاب والحاني من رعايا الدول الاجنبية فعلى ضابط البوليس أن يحطر القنصلاتات التابعين اليها تلغرافيا بواسطة المدير أو المحافظ و يبتدئ في الحال بضبط الواقعة وجم الادلمة

مادة و \_ اذا تصادف حضور قنصل المتهم الى محل الواقعة للتحقيق وكان ضابط البوليس مباشرا ضبط الواقعة فعليه أن يسلم الى القنصل المحصر الذى حرره والشخص المتهم أيضا اذا كان مضبوطا ويستمر ف تحرياته للوقوف على الحقيقة ثم يرسلها بالكتابة الى القنصلاتو بواسطة المدير أو المحافظ

مادة . 1 \_ الاروام و بالاجمال جميع الاشخاص الذين من بلاد الدولة العلية لايجوز الاقرار على تبعيتهم لدولة أجنبية إلا متى أثبتوا دعواهم أو اذا كان سبق معرفتهم بصفة رعايا الدول الاجنبية

لايقبل مستند لاثبات الانتماء الى دولة أجنبيـــة الا ما كان تحريريا فمجرد قول الشخص شفاها بكونه أجنبيا لايعول عليه مطلقا

اذا حصل اشتباه بخصوص انتماء المتهم فعلى ضابط البوليس أن يحيل المسألة الى المحافظ أو المدير التابع له ويرسل له الشخص المضبوط لتحقيق صحة دعواه اذا سلم لاحدى الفصلاتات بناء على طلبا متهم يدعمانه أجنى ومضت المدة المحددة لتقديم أوراق انتماده أرداق المحددة لتقديم أوراق المدادة المحددة لتقديم أوراق المدادة المحددة لتقديم انتمام المدة المدادة المحددة لتقديم المدة المدادق المحددة للمدادة المدادة المحددة للمدادة المحددة للمدادة المحددة المحددة المحددة المدادة المحددة للمدادة المحددة المحددة

فصل ٢ فىالمتهميز الاجائب

الدخول

في المساكن

مادة ١١ ــ لا يجوز لضابط البوليس أن يدخل فى مساكن تبعة الدول الاجنبية بدون موافقة القنصلاتو الا اذا استفاث به أحد من الداخل أو حدث حريق أو طوفان أو صرح له صاحب الدار بالدخول

متى صرح أحد الاجانب لضابط البوليس بالدخول الى منزله فيقتضى أر. يؤخذ منه قول كتابي بذلك اذا أمكن

تشمل كلمة (مسكن) البيت المأهول مع مايتبعه من الملحقات كالجنينة والحوش وماكان منها محاطا بالأسوار وما شاكلها وأما باقى الاملاك فلا تدخل تحتم ولا يسوغ مطلقا توقيف البوليس عن تنفيذ اجواآته فى المحلات الحارجة عن بيوت السكن وملحقاتها

فى الأماكن التى تبعد عن مركز القنصلاتو أقل من تسع ساعات يجب على ضابط البوليس أن يطلب المساعدة من القنصلاتو ولا يشرع في عمل قبل ما يحضر القنصل أو يشرع في عمل قبل ما يحضر القنصل أو يشرع في عمل قبل الحكومة الحلية فلا يمضى أكثر من ست ساعات على وصول الخبر اليه حتى يقوم الى محل الواقعة وبذلك لانتأخر اجرا آت الحكومة الحلية أكثر من ع ساعة فى الأماكن طلب الحكومة الحلية أن يدخل بمساعدة ثلاثة من المنسائخ والعمد مساكن تبعة الدول الأجنبية بدون حضور مندوب القنصلاتو ولكر في ذلك لا يكون الا في الأحوال المستعجلة لتفتيش المنسازل بقصد جمع أدلة الاشبات في حوادث في الأحوال المستعجلة لتفتيش المنسازل بقصد جمع أدلة الاشبات في حوادث الجنايات الآتية وهي القتل والحريق والسرقة باستمال أسلحة وسرقة المنازل ليلا والعصيان بالسلاح واصطناع العملة الزائفة سواءكان مرتكب الجريمة تابعا لدولة أجنبية أو الهكومة الحلية وسواءكان فعل الجناية داخل منزل أحد الأجانب أو خارجه أو في أي محل آخر

على صَابِط البوليس الذى يطلب منه اجراء ماذكر سابقا وعلى العمد والمشامج الذين يساعدونه فى ذلك أيضا أن يحرروا محضرا بتفصــيلات اجرا آتهم و يرسلوه الى رئيسهم لتقديمه حالا الى أقرب قنصلاتو بواسطة المدير أو المحافظ

فسل ۲ في المتهميزي الاجانب

ويجوز لعساكر وضباط البوليس أن يدخلوا فى المحـــلات العمومية وبيوت العاهرات فى الأحوال المنصوص عليها فى اللوائح(١)

المحلات العمومية : يجور للبوليس الدخول فى المحلات العسمومية ( ماعدًا محل السكن الخصوصى ) وذلك فى الاحوال و بالشروط الآتية

- (١) ضباط البوليس ومأمورو الضبطية القضائية بجوز ثم الدخول فى جميع المحلات الممومية بقصه.
  اثبات ما يتمع نخالفا لنصوص أمرنا هذا أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أى شخص بيحث عمد الموليس و يكث عند البطانين أو أحد هذه المحلات
- (۲) يجوز لانفارالبوليس الدخول في المحلات العمومية عند حدوث مشاجرة أو تعد أو أي أمر
   يخل بالنظام العمومي أو لضيط من يشاهد متليسا بالجناية
- (٣) لكل رجل من رجال الفترة العمومية الدخول في أى محل عمومى يطلب دخوله فيسه لمنساسية وتوح أمر مخل بالنظام أو الادغائة
- (٤) يجوز الضباط وأنفار اليوليس الذين تعينهم المحافظة أو المديرية لهذا الفرض أن يدخلوا في المراجح ومحلات لعب الحيول (سولية ) وقاحات الاجتماع ومحلات الفرجة والمراقس الممودية لاجل تأييد النظام فيها (الائحة المحلات العمومية الضادرة في ٩ ينا يرسة ٩ - ٩ ا المادة ٢٠)

بيوت العاهرات \_ يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا في بيوت العاهرات لضبط المخــالقات التي تقع بشأن هذه اللائحة وبـــوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طيبا

ويجوز للنسباط والانقار الدخول فيها أثناء البيل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أى أمر آخر يخل بالأمن العام أو لاجل ضسبط من يكون من الجانيز\_\_ جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستناثة بهم

رلا يجوز للبوليس أن يضبط أى شخص أجنبي بوجد عادة أر عرضا فى بيت من ببوت العاهرات الا فى الاحوال المنصوص عليا فى اللوائح الجارى العمل بها فيا يختص بالاجانب

(اللائحة الصادرة في ١٦ نوفبرسة ه ١٩٠ المادة ٢٢)

مادة ١٢ \_ اذا التجأ الحانى الى منزل أحد تبعة الدول الأجنبية وتوقف التابع المذكور في تسليمه وجب على ضابط البوليس أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحفظ المنزل برحاله بحيث لايتمكن الحانى من الهروب ثم يطلب مساعدة القنصلاته في ضبطه

<sup>(</sup>١) راجع هذه الوائح برمهًا في النصوص الخاصة بهذه المحلات في الكتَّاب الثاني

ف المتهمين الاجانب نمرة ١٣٤ ايباد الاجانب

نمـــل ٢

## 

انه نظرا لوقوع بعض أمور خطيرة تتعلق بالأمن العام مما قد استلفت نظر الحكومة المصرية التى آلت على نفسها الاهتهام بكل ما يختص بالراحة العمومية ووجهت جل رغباتها الى تأييدها بكافة الوسائل اللازمة قد دعا سسعادة راغب باشا القائم بأعمال نظارة الخارجية بالنيابة حضرات القناصل للاجتاع لديه في النظارة بالاسكندرية في يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٦٦ في الساعة العاشرة صباحا النظارة بالاسكندرية في يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٦٦ في الساعة العاشرة صباحا الضروري للحكومة أن تبعد من القطر الاجانب الذين ليس لهم وسائل تعيش ويكون سلوكهم مضرا بالآداب والأمن العام وطلب منهم مساعلتها وأعلمهم بأشما مستعمة لاحاطة تنفيذ الابعاد بما يكفل حصوله مع مراعاة المجاملة والاصول التانونية اللازمة كما أن سعادته سأل القناصل المذكورين ابداء رأيهم فيا يختص عبذه الكفالة

فبعد المداولة في ذلك اتفق حضرات القناصل مع سعادة راغب باشا على أنه في حالة لزوم الإبعاد تتفق الحكومة قبل اجرائه مع القنصسل صاحب الشأن فان لم يتفقا يعرض الخلاف على لحنة مؤلفة من القناصل للنظر في الامر فاذا تراكى لحل ضرورة الابعاد فيصدير اجراؤه بمعرفة القنصل ذى الشأن مع عدم المساس بالحقوق المقررة في المعاهدات وتؤلف المجنة المذكورة من تسعة أعضاء تتفق المحكومة مع القنصل المذكور على انتخابهم وتحكم بأغلبية الآراء

<sup>(1)</sup> لا يوجد فى القوانين المصرية فيا يختص بابعاد الاجانب لما يقع مهم من الامو ر المتعلقة بالأمز العام غير نص همذا القوار الصادر تديما بموافقة وكلاه العمل عليه وقد وأينا أوفقية ابراده هنا لذان حقوق الحكومة المصرية واضحة فيه وقد احترفت بها محكمة الاسمئتاف المختلطة فيا بعد فصارت نافذة المقصل

فسل ٢ في المتهمين الإحاث

نمرة ١٣٥ الجنايات والجنح التي تحال على الفنصلاتات

#### الفــــرع الثانى اقامة القنصــلاتات للمعوى العموميــة

#### المنشور نمرة ۱۰۸ الصادر من نظارة الداخلية ف ۱۳ دسمبر ســـنة ۱۸۹۳

قد تبين للنظارة مما و رد من بعض الجهات أن كشيرا من الجرائم التي يتهم بارتكابها الاجانب ضد أشخاص من رعايا الحكومة المحليسة و يحال النظر فيها على القنصلاتات التابع اليها المتهمون لا تقام الدعوى بشأنها على المتهم مالم يقدةم الشخص الذى ارتكبت الجريمة ضده تقريرا للقنصلاتو مباشرة عن شكواه ويدفع لها تأمينا عن رسوم القضية

ونظراً لكونهذه الحالة تؤول غالباً لعدم محاكمة مرتكي تلك الحرائم بسبب تقصير أو عجز فوى الشأن عن اجراء ما ذكر مع ما يترتب على ذلك من المساس منظام الأمن والراحة المعومية قدحرت المخابرة من هذا الطرف مع نظارة الحارجية بقصد الحصول على مايكفل تذليل الصعوبات الحاصلة في نهو القضايا التي من هذا القبيل

فاجيب منها بتاريخ ٢١ اكتو برسنة ١٨٩١ نمرة ٧٥ أنها أرسلت منشورا لحضرات القناصل الحفرالية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥ باسستلفات أنظارهم لهذه الحالة التي لاتخلو من المحذو رات وطلبت التنبيه على القنصلاتات التابعة لم بماشرة تحقيق الفضايا بجرد اشهارها من دوائر الحكومة الحلية بحصوصها و بعثت لهذا الطرف بمذكرة فرنساوية العبارة مشتملة على الملاحظات التي أبداها في هذا الخصوص كل من القنصلاتات الجزالية لدول ألمانيا وابنسا والبرازيل والدا يجارك توفيسا وانكلترا وايتاليا والفلمنك والبرتفال وأشارت بأن قنصلاتات اليونان اتباها لقوانين حكومتها هي التي تجرى تحقيق مثل تلك القضايا متى أخبرتها الحكومة المحلية بها بدون أن يقيم المجنى عليهم أنفسهم بصيفة مدّنين بحقوق مدنية وأن امتناع بعض القنصلاتات الانحرى عن اجراء تحقيق القضايا المذكورة من تلقاء نفسها مبنى على أن قوانين حكوماتها لا تسرّع لها ذلك

وحيث ان تلك المذكرة قد تضمنت ميان القواعد القانونية المتبعة نحوالقضايا الآنف ذكها مقنصلاتات الدول المشار الها بالقطر المصرى فاقتضى تحريرهذا المنشور لجميع جهمات الادارة مصحوبا بترجمة المذكرة المحكي عنهمآ العلوميسة بتفصيلات ذلك جيدا ودوام مراقبة اتباع تلك القواعد واذا عامت أي جهة بحصول ما لا ينطبق عليها تبادر بابلاغ الآمر للداخلية تفصيلا لأجل النظرفيه واتخاذ مايلزم من الوسائل المؤدية لملافاته حفظا للنظام العام

تنبيه 🔃 راجع فيا يأتى بعد ترجمة المذكرة المنزّوه عنها الوارد فيها ملخص القواعد المتعلقة بالاجرا آت المتبعة بأهم القنصلا آت في القطر المصرى في المواد الجنائية

وها يجب ذكره هنا فيا يختص بنظر القضايا الجنائية التي ترفع الى القنصلاتات بان المحاكم القنصلة بمصر ماعدا محكتي بريطانيا العظمي واليونان التيزب من اختصاصهما النظر في الجنايات لاتحكم الا في الجنح التي تقع من رعاياها وتحيل مرتكبي الجنايات منهم على المحاكم الكائنة في بلادها

## الإجراآت المتبعة بالقنصلاتات في مواد الجنايات والجنح التي يرتكها الاجانب ضد رعايا الحكومة المحلية

## ألمانيا

بناء على قانون العقو بات الالماني المتخذ أساسا لسمير القضايا التي ترفع أمام قناصل ألمانيا في مصر يجب على المحكمة القنصلية التي تقدم لها شكوى صَّد من يتهم من رعاياها بارتكاب جنحة ضد أحد رعايا الحكومة المحلية أن تنظر السداء فيا أذا كانت الشكوى لها مساس بالصالح العام فاذا ظهر للقنصل ذلك يتعين عله حمّا بصفته مدعيا عموميا أن يتخذ الاحراآت القضائية في كل شكوى تقدّم ضد أحد الرعايا التاسن اليه

مأيحل بالأمن العام فاذا ثبت من النظر في الشكوي أنه لم يحصل مايخل بالأمن العام ولا بالراحة العمومية بسبب ارتكاب تلك الحنحة وجب على القنصلاتو بناء على قوانينها المدنة بأن يودع أن تمتنع من كل تداخل رسمي في صالح من ارتكبت الجنحة في حقه وهذا يجب عليه في مثل هــذه الحالة توصّلا لمحاكمة ومعاقبة الفاعل الادعاء بحقوق مدنيــة أمام المحكمة القنصليـة وذلك بجرد بيان طلبائه أمام كنشليرأو كاتب القنصلاتو بتقديم ثمهادة فقر

فصــــل ۲ في المتهمين الاجانب

(الحالة الأرلى) فبالوحصل مايخل بألامن العام ـــ الاجرا آت التي تخذها المحكسة القنصلية من تلقاء تفسيأعند تقديم شبكوي لها (الحالة الثانية) فيا اذا لم يحصل

يجبعلى المشتكي الادعاءبالحقوق عشرة ماركات (۱۲ فرنکا)ر یعافی من هذا التأمين

فهـــــل ۲ في المتهميزـــــ الاجانب

المحالة عليها القضية أما التامين الذى يجب ايداعه في هذه الحالة فهو عشرة ماركات فقط (أى ١٢ فرنكا) تدفع مقدما القنصلاتو نظير ماتستازمه الدعوى مر المصاريف فيا يصد ولكنه يرد الى المشتكى بجود صسدور الحكم في صالحه فاذا أثبت الشخص الذى وقعت ضدة الجنعة فقره وعدم امكانه دفع هسذا التأمين بمقتضى شهادة صادرة من جهة الاختصاص وجب على المحكمة من باب الحقوق المتبادلة أن تعافيه من ذلك

#### النمسا والمجسسر

لا يدفع تامين ولا قنصلاتو هذه الدولة لا تطالب رَعايا الحكومة المحلية بدفع تأميز أو تقديم يزم المستكي بأن عريضة لحماكمة رعايا النسا أو المجر المتهمين بارتكاب جنحة ضدهم وذلك فيا يدخل فالفضية عدا الحالة التي لا يمكن اجراء التحقيق فيها الا بناء على طلب المدعى بألحق المدنى مسدد الاف كا هو نص المادتين ٤٨٧ و ٤٩٧ من قانون العقو بات النمساوى

الاحوال المتصوص المستحديث المراح و ٢٩٩ من الاول المتحديث المستوى عليه المستوى عليه المادتين وعلاوة على ذلك فان قنصداتو القاهرة قالت أن المتهمين في قضايا الجنع ٢٨٤ و ٤٩٧ من التي لم ينص عليها في قانون العقو بات النمساوى يعاملون بمقتضى الاحكام الغماوى الادارية المتبعة في النمسا والمجر الغماوى

### فسيسرنسا

اذا لم يدعل المشتخي تجرى الفنصلاتو التحريات إما من تلقاء نفسها أو بناء على بلاغ أو شكوى بانق المدق المنق المنقلة المنق المنقلة المنق المنقلة المنق المنقلة المنق المنقلة المنق المنقلة المنقل

الدعوى أما أذا ادمى المديخ بالحقالماني ربيب بدوريت تحقيق أو اجراء التحقيق ثم تقديم القضية للحكمة القنصلية للحكم فيهما طرالقاضي تديم القضية لديمة القضية لديمة

وهى ملزمة بالحمَج وفيها يختص بالمحاكم الفنصلية الكائنة بمصر متى رأى قاضى التحقيق وجوب نب الحكم في بلاغ أو في شكوى شرع في الاجراآت التي هي من اختصاصاته بدون فسل ٢ ف المتميزي الاجانب

الزام المشتكي بالادعاء بحقوق مدنية أما اذا رأى القياضي عدم وجوب النظر فى القضية المقدّمة له ولم يحصل الادّعاء بحقوق مدنية فيكون لمن أرتكب في حقه الحنحة النظرفيا اذاكان يريدالادّماء بحقوق مدنية وفى مثل هذه الحالة تطلب القناصل من الحكومة المحلمة أحمانا اخبار صاحب الشأن عاله من الحق ف تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة التي متى قدّمت لها القضية بهذه الصفة وجب عليها الفصل فيها

يلزم تقديم شكوى بريطانيا العظمي

ليس المشــتكي ملزما بتقــديم عريضة أو دفع تأمين وليس عليــه الا توريد رسم تمغة عند صدورا لحكم ومع ذلك يتجاوزعن هـ ذا الرسم اذا أورى المحافظ في أفادته للقنصل ان الأخصام هم في حالة فقر (١)

أما فيما يختص بوجوب حصول الحاكمة بمعرفة القنصلاتو أي من تلقاء نفسها فذَّلك لم ينص عليه في القوانين الانكليزية ولا يمكن الشروع في المحاكمة الا بناء على طلب المشتكي، (الحالة الاولى)

الطالب

أذاحصل مايخل مسائل الجنح التي يقضي قانون العقوبات الايطالى بوجوب محاكمة الفاعل فيها بمعرفة القنصلاتو ومن تلقاء نفسهما يشرع فى تحقيقها بناء على طلب النيابة العمومية بجرد عامها بالحادثة سواءكان ذلك بوآسطة الحكومة المحلية أو بواسطة المرتكب في حقه الجنحة أو بأي واسطة أخرى فاذا أراد هذا الادعاء بحق مدنى فعليه أن يدفع تأمينا يفي بالمصاريف

عند وقوع جنحة يحتم القانون فيها على من ارتكبت ضدّه تقديم شكوى صريحة لآيشرع في الأجراآت مادامت هذه الشكوى لم تفقر ولو بلغت ادارعمل مايخل الحكومة الحلية الحادثة لان التبليغ في عرف القانون الايطالي لا يكون مقسام الشكوى التي يجب على الشخص الذي لحقه الضرر أن يقدّمها بنفسه أو بواسطة فلابدن تمكري شخص مصرح له قانونا بتقديمها وفي هذه الحالة يطلب التأمين عن المصاريف سإحبالنانوين القضائية من المشمتكي سواء ادعى أولم يدع بمقوق مدنية ولكنه لو صرح بتنازله عن هذه الحقوق تسستمر الاجراآت وتدفع الحكومة المصاريف مقدما

(١) واجع الفقرة الثانية من المنشور الصادر في ١٤ كتو برسة ١٩٠٧ المدرج هنا في النمرة التالية

ولكرب لايذنع تأمين خلاف رسم التمنسة ويصسير الرسم عند تقديم شهادة فقر

بالراحة العمومية تطلب النساعة العمومية المحاكمة من تلقاء نفسها وإذاأراد المشتكي الادعاء بحقوق مدنية وجبعليه أن يدنع تأحينا (الحالة النانية) بالأمن العكم بل حصل اضرارخاص

تأمين يدفع مقدما

سواء ادعى أولم يدع بحقوق مدنية

ريمني من هذا التأمين من يقدم

شهادة فقر

نمسل ۲ في المتهمين الاجانب

البوليس

ومتى انتهت القضية يلزم بها المتهم اذا صدر الحكم عليه أو المشتكي اذا برئ المتهم وعلى كل حال أي اذا كانت القنصلاتوهي التي أقامت القضية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى الأفراد جاز لصاحب الشأن اذا كان فقيرا الحصول على إعفائه من المصاريف القضائية بتقديمه الى كنشلارية القنصلاتو شهادة صادرة من جهة الاختصاص باثبات فقره

بناء على نص حديث بخصوص التعدّى الذي يقع على عساكر البوليس تشرع التعدى على عساكر قنصلاتو أيطاليا فيالتحقيق بناء على مجرد تقرير من المحافظ بدون حاجة الى تقديم شكوي من العسكري ولا مصاريف (١)

#### الدانم\_\_\_\_لك

تنظر القنصلاتات الشكاوي والبلاغات التي يقدمها البها رعاياا لحكومة المحلية ضدّ رعايا الدانيمرك وذلك بدون الزامهم بدفع تأمين مقدّم

#### هـــولاندا

موظفو القنصلاتات الهولاندية الذين لهم سلطة قضائية ينظروين من تلقاء أنفسهم في الجنح التي تقع من رعاياهم

#### البورتفال

اذاكانت الشكاوى التي ترفعها رعايا الحكومة المحلية ضد رعايا دولة البورتغال مبنية على أساس متين وأثبت الذين لحقهم ضرر بسببها فقرهم تصدرالقنصلاتو الجنرالية أمرا باقامة الدعوى بدون أدنى مصاريف على المدعين

 <sup>(</sup>۱) يؤخذ هذا النص من حكم صادر في مادة جنحة بشأن حادثتين حكمت فيهما محكمة إيطاليـــا القنصلية بالقاهرة في ٣١ ما يوسنة ١٨٩٧ وقد اعترفت بمناسبة هذه القضية بأن عساكر البوليس المصرى هم أثناء تأدية وظائفهم من مأمورى الحكومة وهذه الصفة لم يكن مسلما بها لهم قبل وقدو ود في قانون العُقوبات الايطالى أن جنح التعدى على مأموري الحكومة ومقاومتهم أثناء تأدية وظائفهم تنظر فيهما المحكمة من تلقاء نفسها أي بدون شكوي من المتعدى عليه

نمسل ٢ في المتهمين الاجانب

#### البراز يل

نمرة ۱۳۳ الفضاياالتي تقدم لفنصلاتات اليونان

منشور نظارة الداخلية نمرة ٧ ٨ الصادر في ١ ٤ كتو برسنة ٧ • ٩ ٩ م عند تقديم قضية من احدى جهات الادارة الى قنصلاتو دولة اليونان ذات الاختصاص عن جريمة جناية أو جنمة وقعت من يونانى ضد أحد أفراد الأهالى أو أحد الموظفين أثناء تأدية وظيفته يطلب من القنصلاتو تحديد المياد اللازم لحضور المجنى عليه وشهوده للقنصلاتو ومتى حددت هذا المياد يكلفون بالحضور المها فيه بلا تأخير لانجاز النظر في القضايا التي من هذا القبيل

القضا بالتي تقدم تقتصلاتات دولة بريطا باالعظمي

يكلف المجنى عليه بأن يتوجه بنفسه لمحكة القنصلاتو ويرفع شكواه اليها شفهيا وهى بعسد سماعها للشكوى تعلن المتهم أو تأمر بضبطه عندالاقتضاء وتكلف المدعى أيضا حقب تبليغ دعواه بدفع رسم التمقة المختص بالاعلان ويمكن التجاوز عن هذا الرسم متى أورى محافظ الجهة أو مديرها للقنصلاتو ذات الشأن أن الحجنى عليه فى حالة فقر لاتمكنه من دفع الرسم المذكور

واذا كان المجنى عليهم من رجال البوليس أثناء تأدية وظائفهم يعافون من الرسم المحكى عنه

#### قسسل ۲ فرالتهمین الاجانب

ثمرة ۱۳۷ الاجراآت في المخالفات التي تقع من الاجانب

# الفــــرع الشاك (الاجراآت المتبعة أمام المحاكم المصرية)(١)

الكتاب الشانى من لائمة ترتيب المحاكم المختلطة تختص المحاكم المصرية (المختلطة) بالحكم فى الدعاوى المتعلقة بالمخالفات القاضى الذى يحكم فى المخالفات الواقعة من الاجانب يكون من قضاة المحكمة (الامتدائية) الأجانب

> الكتاب الشانى . من قانون تحقيق الجنايات المختلطة

> > البــاب الأوّل في محكــــة المخــالفات

مادة ١٣١ \_ تحال القضايا على قاضى المخالفات بأمر يصدر من أودة المشورة أو بناء على تكليف المذعى عليـــــــ مباشرة بالحضور أمامه من قبـــــل وكيل الحضرة الخديوية أو من قبل المذعى بالحقوق المدنية

نمرة ۱۳۸ اسرا آت المحاكم المختلطة في مواد المختلطة في مواد المحاكم ال

وقد ورد فى الباب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة السابق درجه برمته (راجع الصحيفة ٢٠٠) تقرير أحكام خاصة بمما يقبع فى الجرائم الخصوصية بالمخالفة لمواد قانون تحقيق الجنايات الذى رأينا انه لافائدة من درجه هنا .

<sup>(</sup>١) منعا لتطويل قد صار الاقتصار على إبراد نصوص قانون تحقيق الجنايات المختصة فقط بالحكم فى المختالفات التي تقم مر ... الاجناب وبسقوط السقو بة بالمدة الطويلة و بعض نصوص أخرى عامة وأسـقطت سائر الابواب المختصة بالحكم فى مواد الجنايات والجنح التي ليست من اختصاص المحساكم المختلفة قانه لايهمنا منها الا ماورد فيها متعلقا بالجرائم التي تقع مباشرة على ادارة القضاء وتختص المحاكم المذكورة بالتطرفيا

تضبيل ٢ في المتهوير الإجانب

مادة ١٣٢ ــ ميعاد الحضور أربع وعشرون ساعة بالاقل خلاف مواعيـــد مسافة الطريق وتذكر التهمة في ورقة التكليف بالحضور وبنود القانون القاضية

مادة ١٣٣ \_ يجوز للقاضي دائما بناء على طلب الاخصام أو وكيل الحضرة الخديوية أن يأمر قبسل انعقاد الجلسة بجيع الاثباتات أوالتحقيقات المختصرة التي تستازم السرعة

مادة ١٣٤ \_ اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور أولم يرســل وكيلا عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم عليه في غيبته

مادة ١٣٥ ــ تقبل المعارضة فىالثلاثة الأيام التالية لاعلان الحكم فىالغياب خلاف مواعيد مسافة الطريق وتستلزم ضمنا التكليف بالحضورق أقرب حلسة يمصل المقادها

وتحصل المعارضة بالتقريربها فى فلم كتاب المحكة ويجب اعلانهـــا للدعى بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ولا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية

مادة ١٣٦ ... يتلي بالجلسة ما يوجد من المحاضر بشرط أن تكون الك الجلسة علانية والاكان العمل لاغيا ويصير استماع شهادة الشهود المحضرين

وتوجه الأسئلة أؤلا من الخصم الذي أحضر شهوده ثم من باقى الالحصام على التوالي

ويجوز دائمًا للتهم توجيه أسئلته في الآخرالي الشهود الذين لم يحضرهم ويسوغ دائمًا للرئيس أن يوجه من القاه نفسه الأسئلة التي يريدها

وله أن يحكم وحده بدون اصدار قرار حكم فىالأسئلة التى يصير رفطها لكونها خارجة عن الموضوع

ثم يسمع القاضي نتائج الأقوال والايضاحات النيبيديها كل من وكيل الحضرة الخديوية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم الذي يلزم أن يكون دائما آخرمن يتكلم ويلزم أن ببين في مضبطة الحلسة ان الاجراآت السالف ذكرها صاراستيفاؤها

نســـــل ۲ فى المتهميزـــــــ الاحانب

مادة ١٣٧ ــ الشهود إما يكلفون بالحضور وإما يحضرهم الاخصام مادة ١٣٨ ــ يصير توقيع الحكم في الجلسة عينها أو في الجلسة التالية لها لابعد

مادة ١٣٩ ــ فى مواد المخالفات للوائح الضبط والربط تعتمد المحاضر التى يحرّرها المأمورون المختصون بذلك الى أن يثبت ضدها

مادة 12. ـ تستحلف الشهود الذين يبلغ عمرهم أكثر من ست عشرة سنة على أنهم يشهدون بالحق ولا ينطقون بسواه ويسئل كل منهم عن اتصافه بحال من الأحوال التي تستوجب ردّ شهادته وعما اذاكان في خدمة أحد الأخصام

مادة 121 ــ الاقارب على عمود النسب والاصهار على هذا النحو والاخوة والاخوات والاصهار الذين في درجتهم يجوز ردّهم عن الشهادة دون سواهم فلا تسمع شهادتهم اذا حصل التجريح فيها قبل أدائها وأما اذا سمعت شهادتهم بدون سابقة تجريح فلا يترتب على سماعها بطلان العمل

مادة ١٤٢ ـ يقيد كاتب المحكة أسماء الشهود وألقابهم وصنائعهم ومحلاتهم وإقرارهم بالقرابة أو المصاهرة أو الخدمة للاخصام

مادة ١٤٣ ــ اذا كانت الحالة مما تستوجب الحبس فيقيــد الكاتب المذكور شهادات الشهود ويحفظ ورقة قيدها مصدّقا عليها من القاضى اذا حكم بتلك المقوبة

مادة ١٤٤ \_ اذا كانت الحالة لاتدل على غالفة ولا على شــبهة جنحة ولا جناية لزم القاضى أن يحكم يعراءة المتهم

ومع هذا يسوغ له أن يحكم فيا يطلبه الأخصام بعضهم مر... بعض متبعا فى ذلك حدود اختصاص محكة الأمور الجزئية

مادة 180 \_ اذا كان هناك شسبهة جنحة أوجناية لزم القاضى أن يقرر عدم اختصاصه بها ويحيل الأخصام على وكيل الحضرة الخديوية ويرسل اليه الأوراق وعلى الوكيل المذكور أن يحيل القضية على المحكمة التي هي من خصائصها أو على قاضى التحقيق نصل ٢ فى المتهميز الاحانب مادة ١٤٦ ــ كل حكم بعقو بة يجب أن تذكر فيه المــادة التي اســتوجبت تلك العقو بة وأن يندرج فيه نص القانون المستند اليه والاكان الحكم لاغيا

مادة ١٤٧ ــ يجب على كاتب الجلســة أن يجرى امضاء مضبطة الأحكام في اليوم التالى لتوقيعها والا ألزم بغرامة قدرها مائة قرش ديواني

مادة ١٤٨ ــ الحكم بالعقو بة يصــدر من قاضى المخالفات بعد سماع أقوال وكيل الحضرة الخديوية

مادة ١٤٩ \_ يسعى في تنفيذ الحكم وكيل الحضرة الخديوية أو الخصم المحكوم له كل فيا يخصه

مادة . ١٥٠ ــ الأحكام الصادرة بعقوبة الحبس يجوز الطعن فيها دون غيرها بطريق الاستثناف

مادة ١٥١ \_ يحصل الاستثناف بالتقرير به لفلم كتاب المحكة في ظرف الثلاثة الأيام التالية لصدور الحكم ان كان صادرا في حالة النعبة بعد معارضة أو صادرا بمواجهة الأخصام أو التالية لانقضاء أجل المعارضة في الحكم الصادر في الغيب

مادة ١٥٧ ... يرفع الاســـتثناف الى محكة الجنح بواسـطة وكيل الحضرة الخديوية وهو يكلف الأخصام بالحضور أمامها بميماد ثلاثة أيام كاملة

مادة ١٥٣ ــ في المواعيد السالف ذكرهـا التي تضاعف اذاكان الحكم التي تضاعف اذاكان الحكم الصادر قابلا للاستثناف ولا تبتدأ مدتها الا من صدور الحكم من محكة الجنح بطريق الاستثناف يجوز لكل من وكيل الحضرة الخديوية والمحكوم عليــه أن يرخ تظلمه الى محكة الاستثناف في الأحوال الثلاثة الآتية التي يكون عليها فقط مدار المرافعات وهي

أوّلا \_ اذاكان الفعل الثابت في الحكم ليس من المخالفات ولا من الأفعال التي تستوجب عقوبة

فصــــل ۲ فی المتهمیزی الاجانب

ثانيا \_ اذاكان تطبيق القانون على الفعل الثابت بالحكم واقعا فى غير موقعه ثالثا \_ اذاكان هناك بطلان أصلى فى اجراآت المرافعة أو فى الحكم

مادة ١٥٤ \_ تقضى محكمة الاستئناف فى النظلم بعد سماع أقوال وكيل الحضرة الخديوية والأخصام أو وكلائهم

ففي الحالة الاولى تحكم ببراءة المتهم

وفى الحالة الثانيــة لتبع نص القانون اذا كانت المــادة عبارة عن محالفة وإذا كانت أجسم من ذلك تحيل القضـــية على المحكمة التى هى من خصائصها أو على أحد قضاة التحقيق

وفى الحالة التالشـة تحيل القضــية على محكمة المخالفات لتوقيع حكم جديد فيها بمعرفة قاض آخر

و يحصل النظلم بالتقريريه فى قلم كتّاب المحكمة ويكلف المدعى عليه بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة قبل الحلسة

ومع وجود التظلم يبتى الحكم فيما يتعلق بالتضمينات على ماهو عليسه أنما يجوز الطعن فيه بالطرق المبينة بالمباب الرابع من هذا الكتاب

مادة 100 \_ بيجب على قاضى المخالفات أن يرسسل الى وكيل الحضرة الحديوية فى كل ثلاثة أشهر كشفا بيان الاحكام الصادرة منه فى مدة الثلاثة الإشهر السابقة فنسل ٢٠ ف المتهمين الاجانب

# الباب الرابع ف أحكام عمومية لجميع محاكم العقوبات

مادة ٢٦١ ــ مايقع من البطلان فى الاجراآت السابقة على أنعقاد الجلسسة تجت الدعوى به قبل أداء شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة الشفاهية ان لم يكن هناك شهود والا سقط حتى الدعوى به

ولا يجوز الطعن فى الأمر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر فى أصل الدعوى انم المتهم أن يدعى بأن المادة التى انبنت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقـــو بة

مادة ٢٩٧ ــ اذا برئت ساحة المحكوم عليهم فى غيابهم بناء على معارضتهم للحكم الصـــادر فى غينتهم يجوز فى جميع الأحوال الزامهـــــم بمصاريف الدعوى ومصاريف حكم الغياب

مادة ٣٩٣ \_ اذا حكم على متهم بجناية و بعد ذلك حكم على متهم آخربنفس تلك الحناية وكان بين الحكين تناقض بحيث يكونان في حد ذاتهما دليلا على براءة أحدهما فيصير ايقاف تنفيذ الحكين المذكورين ويجوز لوكيل الحضرة الخديوية والمحكوم عليهما أن يطلبوا في أى وقت كان من محكة الاستثناف الفاء الحكين والحالة القضية على محكة أخرى

واذا مات أحد المحكوم عليهما عينت محكة الاستثناف مر... يقوم مقامه في الدعوى

مادة ٢٩٤ \_ يجوز أيضا طلب الناء الحكم واحالة التضية على محكة أشرى اذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المسدعى قتله حيا أو اذا تبين زور واحد أو أكثر بمن شهدوا على المتهم وحكم عليه بالتزوير بشرط أن تيقن عكمة الإستثناف في هذه الحالة الاخيرة أن شهادة الزور قد أثرت على عقول أرباب الحكم

فسسل ٢ في المتهميز الاجانب

مادة ٢٦٥ ـ للتهمين الحق دائما في طلب تعيين أحد الافوكانية للدافعـة عنهم ويصير تعيينه بمعوفة رئيس المحكمة المنوطة بالحكم في القضية

مادة ٢٩٦ \_ اذا وقعت جنبعة أو مخالفة من أحد فى الجلســــة وجب أن يحكم فيهـــا فى نفس تلك الجلســة حال انعقادها ان كانت من خصائص المحكة يقطع النظر عمـــا هو مذكور ببند ٢٤٩

وأما اذاكان الواقع جناية أوكانت المحكة غبرمختصة بالحكم فيه فيصير احالتها على وكيل الحضرة الخديوية

وعلى كل حال يحرر رئيس المحكمة محضرا بمضميه كاتب المحكمة و يأمم الرئيس بحبس الجانى ان كان لذلك وجه

مادة ٢٦٧ ـ يكلف بالحضور الاشخاص المسؤلون في الحقوق المدنيــة فى نفس المواعيد التى يكلف بالحضور فيها المتهم

مادة ٢٦٨ – اذا رفع أحد طلبه الى محكة مدنية أو تجارية لا يجوزله أن يرفعه الى محكة العقوية بصفة مدع بالحقوق المدنية ويلزم المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع للحكة مبلغ المصاريف التي صرفت والتي ستصرف حسبا يقدّره قاضى التحقيق أو رئيس المحكة بحسب الاحوال

ويلزمه أيضا أن يدفع المصاريف التي يستلزمها الحال فى أثناء المرافعة ويجرى تقديرها بالمنابة المذكورة انما فى حالة اقامة الدعوى بحكة الجنايات يقبل الاستئناف بالأوجه المبينة بقانون المرافعات المدنية فيا يصدر من الاحكام فى التضمينات بين المتداعين فى الحقوق المدنية ويكون الاسستثناف أمام الكمة المبينة بالقانون المذكور

مادة ٢٦٩ ــ المسائل الفرعية التي تتفرّع من الدعاوى الاصلية عند المرافعة فيها بالحلسة يحكم فيها على وجه الاستمجال بعد سماع أقوال وكيل الحضرة الخديوية

مادة ٢٧٠ ــ اذا حصل التحقيق في القضية الواحدة بمعرفة قاضيين من نصيل ا قضاة التحقيق أو رفع الامر فيها الى محكتين ولم يتعين من يختص مها بساء على الدابت الدفع بوجه اقامتها في جهتين فلمحكة الاسستثناف أن تعيز بناء على الياس طالب التعجيل من الاخصام من يجب تسليم أوراق القضية اليسه من القاضيين أو من الحكتين وهو الذي يختص بالقضية

#### الباب الخامس في فوات العقوبة بالمدة

مادة ٢٧١ ــ العقو بة المحكوم بها فىجناية تفوت بمضى عشر سنين هلالية ابتداؤها من يوم تاريخ صدور الحكم بها

مادة ٧٧٧ \_ العقوبة المحكوم بها في جنحة تفوت بمضى ثلاث سنين

مادة ٣٧٣ ــ العقوبة المحكوم بها فى مخالفة تفوت بمضى ســـنة كاملة واذا · كان الحكم نما يجوز فيه المعارضة أو الاستثناف فتبتدأ السنة المذكورة من اليوم الذى يصير الحكم فيه انتهائيا

مادة ٢٧٥ ــ اجرا آت التحقيق تمنع من فوات الدعوى بالمدة ولو فى حق الاشخاص الذين لم يدخلوا فى اجرا آت التحقيق

مادة ۲۷۳ ــ اذا فاتت العقوبة بالمدة صار الحكم الصادربها انتهائيا مادة ۲۷۷ ــ الدعوى بالتضمينات المبنية على مجترد جناية أو جنحة أو مخالفة لاتجوز اقامتها بمحاكم العقو بات بعد فوات الدعوى العمومية بالمدة

وإذا أقيمت بمحكمة العقوبات قبــل أنقضاء المدة يترتب على ذلك عدم فوات الدعوى العمومية بمضى المدة

الجزء الشالث فی قانورن العقوبات

قانون. العــــقو بات

الباب الفـــــرد في المقـــوبات القضائيـــة

القانون نمرة ٣ الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ (٢٧ ذى القمدة سنة ١٣٢١)

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى 16 يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى الأمر العالى المؤرخ فى 17 نوفبرســـنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة

مادة ١ ــ يستماض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الآن بقانون العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأصرنا هذا ١٦

أما فها يختص بمسائل العود ال ارتكاب الجرائم (الباب السادس مر... قافون العقوبات) فيراجع القانون نمرة ه الصادرف ١ ١ يوليوسة ٨ - ١ ١ بشأن المجربين المتادين علىالاجوام (الوارد فىالكتاب الثانى فى باب السجون) الذى قضى بسجنهم فى سجن خصوصى أى لهذا الغرض

نموة ١٣٩ تنفيذأحكامقانون المقربات الاهلي الجديد

 <sup>(</sup>۱) لم ر لازما في هذه الطبعة غير درج الكتاب الرابع من قانون العقو بات الجديد الخاص بأنواع « المحمالفات »

نسل ١ مادة ٢ \_ يجوز للقاضى في مواد الجنيح والمخالفات المنصوص عليها في الأوامر الجرائم التي تنفع العلمية السابقة على صدور أحريا هذا أن يخفض العقوبة من الاعال طبقا للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هي :

أؤلا \_ للقاضى اذا كانت العقوبة هى الحيس والغرامة معا أن يحكم باحدى هاتين العقوبتين فقط

ثانيا \_ وله أن يخفض الغرامة الى أقل من الحدّ الأدنى المقرر لهـــ قانونا بشرط أن لاتفل عن خمسة قروش

السا \_ وله كذلك أن يخفض مدة الحبس بشرط أن لاتقل عر. أربع وعشرين ساعة

ولاتسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها في لائحة الجمارك

مادة ٣ ـ على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤ فعســـل ۱ أبلحرائم التي تقع من الاهالي

### قانون العقوبات الأهلى \_\_\_\_ \_\_\_\_ الكتاب الرابـــع في المخالفات

(المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية)

مادة ٣٢٨ ــ يجازى بغرامة لا نتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا

أ قرلا ــ من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا اذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفرا أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجمل المرور غير مأمون المــارّ ين أوتوجب مضايقته وكذا من يفتصبه بأى كيفية كانت

ثانيا ــ من أهمل فى وضع مصباح على المواذ أوالأشياء التى وضعها أوتركها فى طو يقى عام أو على ا لفو التى عملها فيه

ثالث ً من يعرض بضائعه أو يبيعها فى المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو فى غير الأوقات المعينة بمعرفته لذلك

رابعًا ... من غسل فى طريق عام عربات معدّة للركوب أو النقل أو بهائم معدّة المجر أو للعمل أو للركوب

خامسا ــ من قطع جسر ترعة أومستى للعــموم حتى المرور عليه ولم يحتط لمرور الناس بوضعه ممتزا أو اتحاذه أى وسيلة أخرى

مادة ٣٢٩ \_ قالعو الاسنان أو بائعو العقاقير أوالدجالون والمشعوذون الذين يشتغلون بصناعتهم فى الطرق العمومية بلا اذن يعاقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنها مصريا أو بالحبس مدّة لاتزيد عن أسبوع

(المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية)

مادة . ٣٣٠ \_ يجازى بغرامة لانتجاوز حمسة وعشرين قرشا مصريا

أوّلا \_ من أنذرته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنعمن ذلك أو أهمل فيه نسل 1 ثانيا ــ من ألتي في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المساترين اذا الجرائم التي تقع سقطت عليهم من الاهال

رابعا \_ من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادير\_ أو المحلات العمومية أو الغيطان شيأ من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدى اللصوص أو غيرهم من الاشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصادر أيضا لجانب الحكومة

مادة ٣٣١ \_ يجازى بغرامة لا نتجاوز خمسة وسبعين قرشا

أؤلا \_ من أهمل فى تنظيف أو اصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التى تستعمل فيها النار

. ثانيا بي تهمن كان موكلا بالتحفظ على مجنوب في حالة هياج فأطلقه أوكان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأفلته

ثالثا \_ من حرش كلبا واثبا على ماز أو مقتفيا أثره أو لم يردّه عنه اذاكان الكلب فى حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر

مادة ٣٣٢ ــ يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها واحدا مصريا

أوّلاً \_ من ألهب بغير إذن سواريخ أو نحوها فى الجهات التى يمكن أن ينشأ عن إلهــابها فبها اتلاف أو أخطار

ثانیا \_ من أطلق فی داخل المدن أو القری طبنجة أو بندقیة أو علبة ناریة أو ألهب فیها مواد أخری مفرقعة

مادة ٣٣٣ \_ يجازى بغرامة لانتجاوز جنبها مصريا أو بالحبس مدّة لاتزيد عن خمسة أيام

أؤلا \_ من حصل منه فى الليل لفط أو غاغة مما يكذر راحة السكان ثانيا \_ من وقع منه فى الجنازات عويل أو ولولة مما يكذر راحة السكان فصـــــــل ۱ الجرائمالتي تقع من الاهالي (المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية)

مادة ٣٣٤ ــ يجازى بفرامة لانتجاوز خمسة وعشر بن قرشا مصريا أقلا ــ من ألمق أو وضع فى طريق عمومى قاذورات أو أوساخا أو كناسات أو مياها قذرة أو غير ذلك بمــا يتصاعد منه مايضر بالصحة

ثانيا \_ من وضع فى الممملن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية

ثالثا \_ كل من مرّ من القصابين أو غيرهم بلحم البهائم أو جنتها داخل الملن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المسارين

مادة ٣٣٥ ـ يجازى بغرامة لا تتجاو زجنيها مصريا كل من ألق في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو موادّ أخرى مضرة بالصحة العمومية

مادة ٣٣٩ \_ كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شئ من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في الأسواق مؤانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها

مادة ٣٣٧ \_ يجازى بهذه العقوبة أيضا

أوّلا .. كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أوتحت حواسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبها في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر باخبار الجمهة المختصة بذلك ثانيا .. كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشى السليمة مع

ثانياً \_ كل من ترك حيواناته المصابه تخالط عيرها من المواسى السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك

ثالثاً \_ كل مر\_ خالف بأى كيفية كانت نص اللوئح الصادرة في هــــذا الخصوص

#### (المخالفات المتعلقة بالآداب)

مادة ٣٣٨ ــ يمازى بغرامة لا تتجاوز جنبها مصريا أو بالحبس مدة لا تزر عن أســـوع

أوّلا \_ من اغتسل فى المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد فى طريق عمومى وهو بهذه الحالة

ثانيا \_ من وجد بحالة سكريين فى العلوق العمومية أو فى المحلات العمومية ثالثا \_ من وجد فىالطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرّض المارين على الفسق باشارات أو أقوال فان كان المحرّض المذكو رلم يبلغ اثنتى عشرة سنة كاملة يجازى أبواء بالعقو بات المقررة فى هذه المسادة

رابعا \_ من أغرى الاطفال على الشعاذة فى الطرق العمومية أوفى المحلات العموميـــة

أحكام هذه المـادة فافدة على الاجانب رعلى الاهالى معا (كالامر العـالى الصادر في ٢ أغسطس سنة ٩٠٠ با بناء على قرار الجمية السومية بمحكة الاستئناف المختلطة المثر زو ١٩ يونيه سنة ١٩٠٦

### (المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية)

مادة ٣٣٩ ــ يجازى بغرامة لاتتجاو زجنيها مصريا

أولا \_ من امتنع أو أهمل في أداء أعمال أو مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج او غرق أو نيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطوريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو ضجيج عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائى

ثالثا ... من امتنع من قبول عملة البلادالاهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مفشوشة

 فعسمال 1 ابغرائم التي تقع من الاهالي

#### (المخالفات المتعلقة بالأملاك)

مادة . ٣٤ ــ بچازى بغرامة لاتتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا

أولاً \_ من دخل فى أرض مهيئة للزرع أو مبدورة أو فيها زرع أومحصول أو مر منها بمفرده أو ببهائمه أو دوابه المعدّة للجز أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تتزمنها وكان ذلك بغير حق

ثانیا \_ من رمی أحجارا أو أشیاء أخری صلبة أو قاذورات علی عربات أو بیوت أو مبان أو محوطات ملك غیره أو علی بساتین أوحظائر

ثالثا \_ من رمى فى النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى الميـــاه الاحرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزجم مجارى تلك المياه

مادة ٣٤١ ـ يجازى بغرامة لا تتجاو زجنيها واحدا مصريا

أوّلا \_ من قطع الخضرة النابتة فىالمحلات المخصصة للنفعة العمومية أو نزع الإثربة منها أو الاحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأنونا بذلك

ثانيا \_ من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الالواح الموضوعة على الشوارع أو الأبنية

ثالثا \_ من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعـدّة لانارة الطرق العمومية وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيا منها أو من أدوانها

مادة ٣٤٧ ــ بيجازى بغرامة لا تتجاوز جنبها واحدا مصريا أو بالحبس مدة لاتزيد عن أسبوع

أوّلا ــ من تسهب عمدا في اتلاف شئ من منقولات الغير

ثانيا \_ مر\_ تسبب في موت أوجرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو باهماله أو عدم التفاته أو عدم مراحاته للوائح

ثالثا \_ من رعی بغسیرحتی مواشی أیا کانت أو ترکها ترعی فی أدض بهــا محصول أو فی بستان (المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس)

<del>نص</del>ل ا الجرائم التى تقع ما من الاهالى أو مق

مادة ٣٤٣ ـ من وجدت عنده بلا سبب فانونى موازين أو مكاييل أو مقاييس مزقرة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدّة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بفرامة لاتزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدّة لاتتحاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها

#### (المخالفات المتعلقة بالأشخاص)

مادة ٣٤٤ \_ من ألق بغير احتياط قاذورات على انسان يجازى بدفع غرامة لاتزيد عن خمسين قرشا مصريا

مادة ۳۶۹ ـ يجازى بعقو بة لانتجاو ز جنيها مصرياً من ترك أولاده الحديثي السن أو المجانين الموكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات مادة ۳۶۷ ـ يجازى بغرامة لاتزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبسمدة لاتتجاوز أسبوعا

أولاً \_ من ابتدر انسانا بسب غير على أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر ممين

ثانيا \_ من وقعت منه مشاجرة أو تعذ وإيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أوجرح (الخالفات المنصوص عنها في اللوائم الخصوصية)

مادة ٣٤٨ ـ من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات المقرية في تلك جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقرية في تلك اللوائح بشرط أن لاتريد عن العقوبة المقررة للخالفات فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حيّا انزالها البها

فاذا كانت اللائحـــة لاتنص عن عقوبة تما يجازى من يحـــالف أحكامها بدفع غرامة لاتزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا فسل ٢ الجرائم التي تقع من الاجانب

# الفص\_\_\_ل الثانى فى الجرائم التى تقع من الأجانب

الفـــــرع الأول في الجنايات والجنح الخصوصية المتعلقة بالقضاء (١)

نحرة ١٤٠ منتخرج من قانون العقو بات المختلط (٢) نحرة ١٤٠ العنوبات الترقيمكم العنوبات الترقيمكم العنوبات الترقيمكم أو ١٤٠ ألفطلة أولا \_ الجنايات والجنح التي تقع على القضاة وأعضاء قلم النائب العمومي بها الما كالمختلفة في مواد الجنايات ومأموري المحاكم أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها

مادة ١ ــ التعدّى بالاشارة أوالقول أو التهديد

( 1 ) على القضاة وأعضاء قلم النائب العمومى ـــ الحبس من ثمــانية أيام الى ستة أشهر ـــ وفى أثناء الحلسة ـــ الحبس من ستة أشهر الى سنة

(ب) على مأمورى المحاكم ــ الفرامة من مائة قرش الى ثلاثمائة قرش

مادة ٢ الافـــتاء

 (۱) اذاكان الامر المفترى به مستوجبا لعقوبة جنائية ـ الحبس من سنة الى ثلاث سنى

<sup>(</sup>۱) أن هذا الجزء المستخرج من قانون العقو بات المختلط عن العقوبات المقربة للجنايات والجنح المتطقة مع على قضاة المحلم المختلطة أو مأمورجهاأو بشأن تنفيسة الاحكام أى الجنايات والجنح المتطقة التي تقع على قضاء خاصة والتي يكان شبكا في المستقة المقربة و المحلم كما المدور المقيم و المحربة بالمستة ١٨٥٣ الذي وضعه القوبسيون الدولى الذي كان شبكل في الاستانة النظر في مقرحات الحكومة المصرية بشأن القضاء المختلط في مواد العقوبات كان القوايين المقربيون المذكر أنواع الجنايات والجنح المذكرة على هذا الوجه (واجع شرح بوديل بك على القوانين المصرية حصيفه ٥١ – OVI)

(ج) اذاكان المسند هو عيب معين لا أمر حقيق وكارب ذلك في غيبة القاضى و بواسطة النشر ـ الحبس من أربع وعشرين ساعة الى شهر والغرامة من مائة قرش الى ثلاثمــائة قرش

مادة ٣ ــ فعل الاذي

- (١) الضرب البسيط ـ الحبس من ستة أشهر الى سنتين
- (ب) اذا نشأ عنه جرج أو مرض \_ الحبس من ستة أشهر الى سلتين
- (ج) مع سبق الاصرار في همذه الحالة الأغيرة ما الحبس من سنتين الى اربع سنير
- (د) اذا نشأ عنه عجز عن الاشغال مدة تزید عن عشرین یوما ـ الحبس من سنتین الی أربع سنین
- (ه) مع سبق الاصرار في هذه الحالة الأخيرة ــ الحبس من سنتين الى ست سنيز\_\_
- (و) اذا نشأ عنه فقد أو انفصال عضو ــ الاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى ست سنين
- (ز) مع سبق الاصرار فى هذه الحالة الاخيرة \_ الاشــغال الشاقة من ست سنين الى عشرين سنة
- (ح) القتل عمدا بدون سبق اصرار ـ الاشغال الشاقة لمدّة محمس عشرة سنة
- (ط) القتل مع سبق الاصرار ــ الاعدام (لا يحكم بالاعدام على المتهم الا اذا أقر أو شوهد وقت ارتكابه الجناية)
- (ى) الشروع فى القتل مع سمبق الاصرار أو بدونه ــ الاشمخال الشاقة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة

مادة ٤ \_ فعل الأذى والتهديد المحصول على اجراء أمر غيرحتي أو منع نسب ٢ المرام التي تقع من ستنه الى نحس عشرة سسنة والحرمان من من الاجانب اجراء أمرحق \_ السجن من سنتين الى خمس عشرة سينة والحرمان م الحصول على كل رتبة ومن التوظف بآية وظيفة أميرية

> مادة ٥ \_ تجاوز الموظفين حدود وظائفهم بهذا القصد \_ الحبس من شهر الى ستة أشهر . وإذا ترتب على ذلك صدور حكم ثبت عدم حقيته من مخاصمة المحكوم عليمه للقضاة مد الحبس من ثلاثة أشهر الى تمانية عشر شهرا أو النفي من ستة أشهر إلى ثلاث سئين

> مادة ٦ ... الشروع في الرشوة .. الحبس مدة سنة والحرمان مدة ست سنين من كل رتبة أو خدمة أميرية أو مرتب أو معاش

> مادة ٧ \_ التوصية من طرف أحد مأموري الحكومة لأحد القضاة لمنفعة أحد المتداعين \_ الغرامة من ١٠٠٠ قرش الى خمسة آلاف قرش

> وإذا ترتب على ذلك صـــدور حكم غيرحق أو امتناع من الحكم ــ الحبس من خمسة وأربعين يوما الى ثلاثة أشهر أو النفي من شهرين الى ستة أشهر

> > ثاني \_ الجنايات والجنح التي ترتكب لمنع تنفيذ الأحكام

مادة ١ ــ المقاومة

(١) المقاومة البسيطة ــ الحبس من عشرة أيام الى ستة أشهر

(ب) المقاومة باسلحة \_ الحبس من سنة أشهر الى سنتين

مادة ٧ \_ تجــاوز الموظفيز\_ حدود وظــاتفهم لمنع التنفيـــذ ـــالحبس ثلاث سنن

مادة ٣ \_ سرقة الاوراق القضائية للغرض المذكور

(١) اذا كان الفاعل أحد الأفراد \_ الحبس من ستة أشهر الى سنتين

(ب) اذا كان الفاعل الحافظ للاوراق \_ الحبيس من سينة الى ثلاث سنين ودفع غرامة موازية لقيمة شهر من ماهيته 4 h

(ج) اذا سرقت الاوراق من الحافظين لها مع اكراههم .. الانسخال الشاقة مؤقتا من ثلاث سنين الى حمس عشرة سنة

فصـــــل ۲ الجرائم التي تقع من الاجانب

مادة ع \_ فك الاختام

ِ ( أ ) اذا كانت الاختام موضوعة فى مواد جنائية ــ الحبس من ستة أشهر الى ســــنة

- (ب) اذاكان الفاعل هو الخفير ــ الحبس من سنة الى ست سنين
  - (ج) في باقى الاحوال \_ الحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر
  - (د) أذاكان الفاعل هو الخفير \_ الحبس من ستة أشهر الى سنة

مادة ه \_ اختلاس الاشياء المحبوزة

(أ) اذاكان الفاعل غير المحجوز على أشيائه (وتعتبر هذه الحالة كالسرقة) ــــ الحيس من ثلاثة أشهر الى سنة

(ب) اذاكان الفاعل هو نفس المحجوز على أشيائه (وتعتبر هذه الحالة كمالة من ائتمن فحان) ــ الحبس من شهرين الى سنتين ودفع غرامة توازى ربع قيمة مايرة

مادة ٣ ـ هرب المسجونين

(1) اذا كان الهارب محكوما عليه بعقو بة مؤقتة فيعاقب بنصف العقوبة الاصلية فاذا كانت العقوبة الاصلية النمى فيستوفى ما يكون باقيا منها في أحد أما كن السجن

- (ب) اذا كان الهارب متهما \_ الحبس من ستة أشهر الى سنة
- (ج) اذاكانت العقوبة مؤبدة \_ يستبدل النفى بالسجن والسجن بالاشغال الشاقة
- (د) الفعل الذي يكون الهروب مترتبًا عليه مباشرة ــ الحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر

واذا أعطيت الى الهاربين أسلحة ليستعينوا بها على الهروب مع الاكراه فاذا كان الفاصل لذلك المأمور بالمحافظة عليهم فى مقابلة أخذه منهم هدية أو وعدهم له بشئ ـ الاشمال الشافة مؤقتا وإذا كان الهارب محكوما عليه بالاعدام أو بعقوبة بدنية مؤبدة غير النفى أو كان متهما بجناية تستوجب الحكم عليه بهذه العقوبة ـ الاشغال الشافة مؤقتا من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة

واذاکان محکوما علیه أو متهما فی موادّ أخری ــ السجن مؤقتا من ثلاث سنین الی خمس عشرة سنة

( ه ) اخفاء الهاربين في مواد الحنايات ... الحبس من سنة أشهر الى ستين اخفاء الهاربين في مواد الجنح \_ الحبس من شهر الى سنة أشهر

ثالث \_ الجنايات والجنح التي تنسب للقضاة وأعضاء قلم النائب العمومى ومأمورى المحاكم

مادة ١ \_ صدور الحكم بالجور لغرض أو لعداوة

( † ) اذا ترتب على ذلك صدور حكم بعقو بة لامحل لهـــا \_ الحبس مر... ستة أشهر الى سنة

(ب) في سائر الاحوال الأخرى \_ الحرمان من كل رتبة أو وظيفة

مادة ٧ \_ الارتشاء \_ السجن المؤقت والحرمان من كل رتبـــة أو وظيفة ودفع غرامة توازى قيمة الهدية أو الشئ الموعود به

وإذا كان المرتشى قاضيا في المواد الجنائية \_ السجن لمدة أقلها مسعشرة سنة

مادة ٣ \_ عدم الاخبار بالشروع فى الرشوة \_ لم ينص على هذه التهمة الا لأنها تكفى بنفسها للحاكمة اذا أخذت العطية أو سند التعهدبها ولا يكون المقاب الا اذا حصل الارتشاء فعلا

مادة ع \_ الامتناع عن الحكم \_ الغرامة من ٨٠٠ الى ٢٠٠٠ قرش مادة ه \_ معاملة الناس بالشدة والقسوة \_ الحبس من ثمانية أيام المسنة مادة ٦ \_ الالزام بدفع ما لا يازم \_ السجن المؤقت من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة

مادة v الدخول فى المنازل بدون اجراء الرسوم القانونية ـــ الحبس من ستة أشهر الى سنة

مادة ۸ \_ اختلاس مال المیری \_ السجن منخمس سنین الی خمس غشرة ســــنة

مادة ، \_ السجن بدون وجه قانونی \_ الحبس من سستة شهور الی ثلاث سنین

مادة . ١ .. تزويرالأحكام والأوراق ــ السجن من عشر سنين الى خمس عشرة ســـنة

يجوز عند قبول الظروف الموجبة للتخفيف تنزيل العقو باتكما يأتى :

الاعدام الى الأشغال الشاقة مؤقتا من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة الأشغال الشاقة مؤبدا الى السجن المؤقت

الأشغال الشاقة مؤقتا أو السجن المؤبد الى الحبس مدّة سنتين على الأقل النى المؤبد الى النمى المؤقت أو الى الحبس مدّة سنة على الأقل

النفى المؤقمت والسجن المؤقمت والحــرمان مرــــ الرتب والوظائف والحقوق المدنية الى الحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين

وفى حالة الحبس فى موادّ الجنح يحكم بأقل المدة بل يمكن النزول الى غرامة قدرها خمسة قروش

121 30

# الفــــرع الشاني (في الخالفات)

# الفصـــل الرابع

من قانون العقو بات المحاكم المخططة

الدنو استويات التي تمكن الدنون المنويات التي تحسة وعشرين قرشا بالما لم المختلطة المختلطة المختلطة المختلطة المنويات في الداختاطة المنويات في الداختاطة التنوير مع في الداختاطة التنوير مع التيريزيك المتريزيك ملزوميتهم بذلك بناء على الأواص الصادرة من الضبطية في هذا الخصوص الابانب

ومن يزحم الطريق العام بوضـعه أو بتركه فيــه بد*ون* ضرورة أي شئ يضر بأمنية المرور أو يعطل عنه

ومن كان مرخصا له بوضع مهسمات أو أى شئ في الحسارات أو الميادين العمومية أو في عمل حفر في المحلات والشوارع المطروقة لأجل ترميم البالوعات أومجارى المياء أوغيرها من الأعمال الأخرى فأهمل ولم يجعل عليها مصهاحا لإنذار المسازين ومنع وقوع أى خطركان

ومن خالف اللوائع الصادرة من الضبطية المشثملة على الأمر بترميم أو هدم الأبنية المشرفة على السقوط

ومن ألق فى الطريق العام كناسات أو غيرها من الإشياء المزاحمة أو التي يحدث. عنها أبخرة مضرة بالصحة

ومن ألق في الطسريق من غير احتياط أشـــياء من شأنها جرح المـــارين اذا وقعت عليهم

وبالحملة كل من لم يمتثل لمـــا هو مدقن في لائمة صادرة من الدائرة البلدية فيما يتعلق بجدود وظائفها (١)

<sup>(</sup>١) راجع في الماب التمهيدي من الكتاب الثانى الامر العالى الصادر في ٢١ بناير سسة ١٨٨٩ بعد موافقة الدول الذي خول فيه العاكم المختلطة تحت شروط مخصوصة تعلميتي لوائح الضسيط الصادرة من الحكومة المصرية على الا"جباب أسوة الوطنين

فصـــــل ۲ الجرائم التي تقع من الاجانب

مادة ٢٣٣٧ ـ يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى خمســـة وعشرين قرشا وبالحبس من أربع وعشرين ساعة الى ثلاثة أيام

كل من أهمل فى نتظيف أو اصلاح مداخن ورشته أو فرنه أو معمله الذى توقد فيه النار ومن أشمل بغير اذن سواريخ أو نحوها من المواد البارودية فى جهة من جهات البلدة أو فى محلات ينشأ فيها عن اطلاق الاشياء المذكورة خسارات ومن أطلق من داخل مدينة أو قرية بندقية أو علبة نارية أو طبنجة

مادة ٣٣٣ - يجازى بدفع غرامة من ثلاثين قرشا ديواني الى مائة قرش كل من أهمل من أصحاب الخانات أو اللوكاندات أو المساكن المفروشة المعدّة للسكنى بالاجرة فى قيد أسماء من يسكن عنده فى دفتر منتظم أو قصر فى تقديم الدفتر المذكور فى الوقت المحدّد الى جهة الاقتضاء

ومن يجرّى خيلا في الجهات المطروقة

ومن أطلق أحد المجــانين أو الحيوانات المؤذية أو المفترســـة ممـــاكان منوطا بالتحفظ عليه

ومن امتنع من قبول مسوكات الحكومة بالقيمة المقدّرة لهـــا

ومن امتنع أو أهمل بلا عذر مقبول أن يفعل الاعانة أو المساعدة التي طلبت منه أوكان قادرا عليها في حالة حدوث عارض أو انقــــلاب أو غرق مركب أو حالة فيضان ماء أو حالة حريق أو نزول نوائب أحر وكذا في حالة قطع الطريق أو حصول نهب أو فعل جناية أو صراح عام

مادة ٣٣٤ ـ يعاقب بدفع غرامة من ثلاثين قرشا ديوانيا الى مائة قرش و بالحبس من أربع وعشرين ساعة الى خمسة أيام فصــــــل ۲ الجرائم الى تقع من الاجانب من رمى عمدا أحجاراً أو أشياء أخرصلبة أو قاذورات على أحد ولم تصــــبه او على بيوت أو مبان أو محيطات أو بساتين لشخص آخر

ومن دخل في غيط مهيئ الزراعة أو مبذور أو مستور بالزرع أو مرّ منه بدون أن يكون له الحق في ذلك

مادة ۳۳۵ \_ بیمازی بدفع غرامة من خمسین قرشا دیوانیا الی خمســة وسبعین قرشا

من أورث عمدا تلفا لأمتعة مملوكة لآخر

ومن تسبب بعدم احتياطه في قتل أو جرح حيوانات أو مواش مملوكة لآخر سواءكان باطلاقه المجانيز\_ أو الحيوانات المؤذية أو المفترســـــــة أو بجبره تلك الحيوانات أو المواشى على سرعة الجلوى أو باتعابها بالأحمال المفرطة الثقل و برمى أحجار أو أشياء أخرصلبة أو بحفر حفرة في أى عمل كان

مادة ٣٣٩ \_ يعاقب بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش و بالحبس من ثلاثة أيام الى أسبوع

من يفعل بدون سبب لغطا أو ولولة أو غاغة موجبة لتكدير راحة السكان أو ينزع أو يمزق عمدا الاعلانات الملصوقة بأمر الحكومة

مادة ٣٣٧ \_ زكدلك يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش

من يترك مواشى ترعى فى أرض محاطة أو مزروعةأو محتوية على محصودات أو محصولات أو فى كروم أو بساتين مملو كة لآخر

مادة ۲۳۳۹ \_ يجازى بدفع غرامة من خمسين قوشا ديوانيا الى مائة قوش من وجد عنده فى حانوت أو دكان أو سويقات أو أسواق أو مواسم صنج أو موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة وكذلك من استعمل شيئا مما ذكر مخالفا لمما تقترر بالقوانين المتبعة وتضميط هذه الموازين والمكاييل والمقاييس المزؤرة لحانب الحكومة

الجرائم التي تقم من الاعبانب مادة . ٣٤ \_ يعاقب بالحبس من ثلاثة أيام الى أسبوع وبدفع غرامة من خسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش

مر · \_ أتلف الطرق العامة أو الميادين أو مواضع التنزه أو مواضع أخرمعدّة للنافع العامة أو اغتصبها

ومن فعل مشاجرة أو مشاتمة ليست علائية ولم تحتو على نسبة أمر معين وستبين في اللوائم التي تصدر بخصوص الحوادث الغير منصوص عليها بالبنود السائقة عقو به كل مخالفة تطرأ بدون أن لتجاوز حدًّا من حدود العقو بات المقرّرة تخفيفها بتنزيلها الى الحد المذكور

#### قواعد عموميية

نمرة ١٤١ مكرية فىالتلروف المخففة المقوية

حسة قروش ديوانية

ضعل ٢

مادة ٣٤١ ... اذا ظهر من أحوال القضية الواقع فيها المحاكمة مايوجب حصول رأفة القضاة بالمحكوم عليه فالعقوبة يصدر تعديلها على الوجه الآتي . . . . . وفي موادّ المخالفات لا يجوز أن تكون العقوية أزيد من الحد الأدني المقرر قانونا لعقوبة المسادة الحاصلة قيها المحاكمة ويجوز تخفيفها لحدغرامة تبلغ

راجع فها تقدم بصحيفة (٦٨٢) القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٦ القاضي بسر يان أحكام المادة ٣٣٨ من قانون العقو بات الاهلي الجسديد على الاجانب أسوة بالوطنيين في مواد الاغتسال على حالة منافية للحياء سدوالسكر البين في العلوق العمومية والتحريض على الفسق واخراء الاطفال على الشحاذة

( تم الكتاب الاول ويليه الكتاب الثان )

فهــــــرس تاریخی

|       |               | 3.5 0 5  |                 |          |
|-------|---------------|--|-----------------|----------|
| صعيفة | نمر<br>المواد |  | تاریخ           | ــــة    |
|       |               | القرار الصادر بالاتفاق مع وكالاء الدول بشأن إبعاد الأجانب                            | ۲۸ ابریل        | 1877     |
|       | 174           |  |                 |          |
|       |               | الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة  | يناير           | 1477     |
| 777   | 1 2 1         | الكتاب الثاني من قانون تحقيق الجنايات المختلط (في أجرا آت)                           | »               | 1477     |
|       | مكررة         | الحاكم في مواد المخالفات)  |                 |          |
|       |               | مستخرج من قانون العقو بات المختلط: _   | >>              | ۲۸۷۱     |
| ٩٨٥   | 12.           | عقوبات الجنايات والجنح الخصوصية في القانون المختلط                                   |                 |          |
| 741   | 121           | العقو بات في مواد المخالفات في القانون المختلط                                       |                 |          |
| ٧٢    | 1             | أمر عال بتعداد المصالح التابعة لنظارة الداخلية                                       | ۱۰ دسمبر        | ۱۸۷۸     |
|       |               | أمرعال بالتصريح لسكان المنصورة بتقرير رسوم اختيارية                                  | ۸ يونيو         | 1441     |
| 721   | 1             |  |                 |          |
|       |               | قرار نظارة الداخلية بمنع مستخدى الحكومة من اعطاء                                     | ه نوفمبر        | 1441     |
| 44    | 10            | أخبار للجرائد  |                 |          |
|       |               | أمر عال بشأن المعاشات الملكية التي تعطى للضباط العسكريين<br>الذين يؤذون خدامات ملكية | ۲۰ یناپر        | ۱۸۸۳     |
| 1.4   | 72            | الذين يؤذون خدامات ملكية   |                 |          |
| ۸۳    |               | أمر عال بشأن تعيين المحافظين والمديرين (مستخرج)                                      | ۱۰ ابریل        |          |
|       |               | القانون النظامي المختص بتشكيل وتأليف مجالس المديريات                                 | أول مايو        | ١٨٨٢     |
| ٣     | 1             | ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية  |                 |          |
|       |               | قانون انتخاب أعضاء مجالس المدير يات ومجلس شوري القوانين                              | »               |          |
|       |               | والأعيان المندوبين بالجمعية العموميــة   |                 |          |
| ٥٠٧   | ١٠٤           | أمرعال بتشكيل المجلس العمومى لطائفة الأقباط الأرثوذكس                                | ۱٤ مايو         | ۱۸۸۳     |
|       |               | أمر عال بشأن ترتيب المحاكم الاهلية (مستخرج): -                                       | ۱٤ يونيو        | ۱۸۸۳     |
| ٥٧٣   | 11.           | (١) المواد المختصة بتشكيل وأعمال محاكم الحنايات والجنح والمخالفات                    |                 |          |
| 779   | 177           | (٧)المواد الحاصة بتشكيل واختصاصات قلم النائب العمومي                                 |                 |          |
| ۲٠    |               | أمرعال بشأن شروط انتخاب أعضاء الجمعية العمومية (حاشية)                               | <b>۲۹</b> ستمبر | 1447     |
| ٧٧    | ٤             | M. Asthirt and also a second   | ۳۱ دسمبر        |          |
|       |               |  |                 | , ** * 1 |

|       |             | 6.5.05-4   |                  |  |
|-------|-------------|--|------------------|--|
| معيفة | ا<br>المواد |  | تاريخ            | ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
|       |             | أمر عال بشأن المعاشات العسكرية التي تربط اغداط البوليس   | ۳۰ يونيه         | ١٨٨٤                                   |
|       |             | الذين أصلهم من الجيش والمعاشات الملكية التي تربط لضباط   |                  |  |
| 1-1   | 44          | وعساكر البوليس الذين ليس أصلهم من الحيش  |                  |  |
|       |             | أمرعال بشأن المجزالا متيازى لعدم دفع ايجار الا ملاك أوالاطيان  | ۷ ستمبر          | ١٨٨٤                                   |
| 189   |             | (المواد المختصة بتدنميذ الحجوزات بواسطة مشايخ البلاد) ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ                   |                  |  |
|       |             | أمر عال بشأن تعيين مشايخ إلالاد أو غيرهم من الموظفين لتنفيذ  | ۲۳ مايو          | 1440                                   |
| 129   |             | الحجوزات الامتيازية (لائحة العمدوالمشايخ) المسادة ١١٠  |                  |  |
|       |             | أمر عال بشأن تعيين الموظفين والمستخدمين التابعين لنظارة  | ۲۱ فبرایر        | 1444                                   |
| ۸۳    | \ \ \ \     | الداخلية (مستخرج)  |                  |  |
| 1.8   |             | أمراك بشأن مصاريف استقال الموظفين التابعين الظارة الداخلية   | ۱۷ مارس          |  |
| ٧٧    |             | أمن عال بتحديد سلطة المحافظين والمديرين  | ١٢٠ أغسطس        |  |
| 171   |             | أمر عال بتشكيل قومسيون لمدى الاسكندرية   | ه يناير          |  |
| 144   | ١,٣٠        | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات لبلدية اسكندرية  | » Yo             |  |
|       |             | قرار نظارة الداخلية بتحديد الوقت الذي يبتدئ فيه تحصيل  | ۹ يونيه          | 144.                                   |
| 140   |             | عوائدالا ملاك التي يقررها قومسيون بلدى الاسكندرية (حاشية)  |                  |  |
|       | 1           | قرار مجلس بلدى الاسكندرية بتعصيل الرسوم المقررة على  | » Y1             | 144+                                   |
| ۱۸۰   | "           | الحيوانات والعربات من الأجانب أسوة بالوطنيين (حاشية)   | ١٦ فبرأير        |  |
|       |             | قرار نظارة الحقانية بشأن لجنة المراقبة القضائية (حاشية)<br>أمر عال الختصاص المديرين بالحكم في مواد المخالفات | ه يوليه          |  |
| ο γ.  |             | أم عال المتمام ما فنا النب الكف المالالا   | ۱۲ دسمبر         |  |
| ٥٧٠   | 1111        | أمر عال باختصاص محافظ النصير بالحكم في مواد المخالفات ا  | 1                | 1                                      |
| 41    | 1 11        | أمر عال بشأن الاحراآت التأديبية الحاصة بموظفي البوليس  | ۲۹ مايو<br>۱۰۹ · | 1                                      |
| ٨١    | " /         | أمر عال بشأن تعيين وكلاء المحافظات والمدير يات   | آؤل يونيو        | 1                                      |
|       |             | أمر عال بشأن المعاشات الملكية التي تعطى لضباط البوليس  | » ۲۲             | 1144                                   |
| -11   | 1           | الذين أصلهم من الحيش ولم يصلوا لرتبة ضابط  |                  |  |
| 70    | 177         | عليات بشأن أجراآت البوليس فيما يقع من المتهمين الأجانب   | ۱۲۸ کتوبرا       | 1144                                   |

| 111                  | 0.5 05 4   |           |      |
|----------------------|--|-----------|------|
| نمر اصحيفة<br>المواد |  | تاریخ     | -    |
| و                    | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في أسيوط  | ۲۱ نوفمبر | 1495 |
| ٤٩٧                  | ودمياط والسويس (حاشية ؛  |           |      |
| ٤                    | منشور نظارة الداخلية باختصاصات رجال اردارة بالأقاليم   | » A       | 1492 |
|                      | أمر عال بتعديل الدكريتو الصادر في ٢٩ مايو ســ ة ١٨٩٣   | ۲۳ دسمبر  | 1495 |
| 44 1                 | بشأن الاجرا آت التأديبية الخاصة بموظفي البوليس   |           |      |
| j                    | قرار من نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في بنهما،  | » 74      | 1145 |
| £4V                  | وشبين الكوم وقنا (حاشية)   | Ì         |      |
|                      | وشبين الكوم وقنا (حاشية) منشور نظارة الداخلية بشأن الاجازات المستعجلة التي يطلبها  | ١٤ فبراير | 1440 |
| 1.4 41               | كار موظفي الأقالمي   | ŀ         |      |
|                      | أمر عال بتشكيل قلم السوابق في نيابة محكمة الاســـتثناف   | » 1A      | 1440 |
| 777 17.              | الاهلية  | ļ         |      |
| !                    | أمر عال بتشكيل محكمة مخصوصة للحكم فيما يقع من التعدى   | » Yo      | 1440 |
|                      | على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال   |           |      |
| 1.4 41               | منشور نظارة الداخاية بشأن اجازات موظفي الاقاليم  | ۳ مارس    | 1440 |
| 117 60               | قانون العمد ومشايخ البلاد  | » 17      | 1440 |
| 177 27               | أمر عال بشأر اعفاء العمد من دفع الأموال الأميرية   | » 17      | 1440 |
| 117 81               | المنشور نمرة ١ من نظارة الداخلية بشأن المكاتبات  | » 14      | 1440 |
| VV 8                 | المنشور في قريع من نظارة الداخلية نشأن الموظفين والمكاتبات   |           | 1490 |
| 114 51               | المنشور نمرة ٢ من نظارة الداخلية بشأن الموظفين والمكاتبات<br>واختصاصات جهات الادارة بالأقاليم وسلطة المديرين<br>التأديبية والاجازات التي يعطيها المديرون ومأمو.و المراكز | ' '' ''   | 1/10 |
| 1.5 41               | التأديبية والاحاذات التي يعطها الماريون ومأمورو المراكر  |           |      |
| 1.4 4.               |  |           |      |
|                      | قرار مجلس النظار بشأن أعمال النيابة العموميسة وعلاقاتها مع   | ۸ ابریل   | 1440 |
| 771 177              | جهات الادارة   |           |      |
|                      | منشور نظارة الحقانية بشأن تعاون جهات القضاء والادارة   | » Y•      | 1490 |
| 778 179              | في التحريات الجنائية المسام  | i<br>I.   |      |

| صعيفة | غر          |  | اريخ     | ī   | نـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
|-------|-------------|--|----------|-----|--|
| ٧٨    | المواد<br>٥ | منشور نظارة الداخليــة لتذكيرجهــات الادارة بواجبـــــــــــــــــــــــــــــــــــ   |          |     | 1890                                   |
|       |             | المنشور نمرة ٢٥ من نظارة الداخلية بشأن اعتبار عمد ومشامخ<br>البلاد من الموظفين الذين لايجوز للنيابة اقامة الدعوى عليهم<br>الا بشروط معلومة ، راجع الفقرة ٧ من قرار مجلس النظار | <i>»</i> | 40  | 1140                                   |
| 141   | 174         | الصادر فی ۸ ابریل سنة ۱۸۹۰   | مايو     | 10  | 1440                                   |
|       |             | قرار قومسيون بلدى اسكندرية بشأن تحصيل الرسوم البلدية<br>(راجع حاشية المادة ١٥ من الامر العالى الصادر بتشكيل  | >>       | 74  | 1140                                   |
| 144   | év          | أمر عال بشأت اعفاء العمد والشائخ وأولادهم من الخدمة  | يولية    | أول | 1140                                   |
| 172   | 1 ~         | اللائحة العمومية عن كيفية تعيين العمد والمشايخ   | 20       | ))  | 1490                                   |
| £4V   |             | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيون عمل في سوهاج (حاشية)  |          |     | 1190                                   |
| 1.4   |             | قرار نظارة الداخلية بتشكيل مجالس التأديب المختصة بموظفيها  |          |     | 1140                                   |
| ١٠٤   |             | قرار مجلس النظار بشأن انتقال حكداري البوليس  | ))       | 19  | 1440                                   |
| 118   |             | منشور نظارة الداخلية بشأن نشر الأوامر العمومية   | يناير    | ٤   | 1447                                   |
| ۱۸٤   |             | أمر عال بالتصريح لبلدية اسكندرية بالاستمرار على تحصيل<br>الرسوم المقررة على الصادرات والواردات (حاشية)   |          |     | 1847                                   |
| ۱۸۷   | ٨٥          | أمر عال بشأن تخصيص ايرادات جديدة لقو سيون بلدى الاسكندرية  |          |     |  |
| 1./   | يس ا        | المنشور نمرة r منظارة الداخلية بشأت تغيب المديرين<br>والمحافظين  | >>       | 17  | 1847                                   |
| 714   | 7 ' '       | 11 . 1 " 1 " 1 " 1 " 1 " 1 " 1 " 1 " 1 "   | »        | ۲۱  | 1497                                   |
| ٨١    |             | قرار مجلس النظار بشأن انتخاب ضباط البوليس  | i .      |     | 1447                                   |

| γ.   | 1            | فهـــرس الايعى   |            |      |
|------|--------------|--|------------|------|
| صيفة | الم<br>الماد |  | تاريخ      | ā    |
|      |              | المنشور نمرة ٢٨ من نظارة الداخلية بشأن المدّة المحدّدة لتقديم<br>أوراق شوت تبعية المتهمادولة أجنبية (راجح حاشية المادة ١٠                              | ۱۲ مارس    | 1747 |
| 707  | 1 pp         | من تعليات البوليس الصادرة في ٢٨ أ كتو برسنة ١٨٩٣)  |            |      |
| 11+  |              | أمر عال بشأن تسوية معاشات ضباط الجيش المنقولين للبوليس   | ۽ مايو     | 1841 |
|      |              | المنشور تمرة . ه من نظارة الداخلية بشأنخدمة ضباط الجيش   | » ź        | 1881 |
| ٨٤   |              | في البوليس في البوليس  |            |      |
| 707  |              | قرار نظارة الداخلية بتشكيل واختصاصات محلس محلى المنصورة  |            | 1/47 |
| 40   | 17           | قرار مجلس النظار بمنع مستخدى الحكومة مر. شراء أو<br>استفجار أطيان في دائرة وظائفهم   | ۲۷ يونيه   | 1847 |
| ۱۰۸  |              | المنشور نمرة ٧٩ من نظارة الداخليــة بشأن الاجازات التي   | ۲٤ ستمبر   | 1847 |
|      |              | قرار عجلس النظار بتصديل المسادة ۲ من قرار مجلس النظار<br>الصادر في ۲۷ يونيه سسنة ۲۸۹۱ بشأن منع مستخدى  | » ۲٦       | 1/47 |
| 40   | ۱۷           | الحكومة من شراءً او استئجار أطيان في دائرة وظائفهم   | 1          |      |
| 104  |              | أمرعال بالغاء مصلحة بيتالمال(مستخرج): راجع المادتين<br>4 و ۱ د بشأرب وأجبات العمد ومشامخ الحوارى فى مواد<br>التركات والمواد ۱۲۱ الل ۱۲۶ من لائمة العمد | ١٩ نوفمبر  | 1/47 |
|      |              | المنشور نمرة ١٦٣٥ من نظارة الحقانيــة بتحديد مســـئوولية<br>رؤساء النيابات وتوبين محل اقامة كلمنهم (راجع الفقرة ٢                                      | ۲ دسمبر    | 7887 |
| ۱۳۲  | ۱۲۸          | مَن قرار عُجلس النظار الصادر في ٨ أبريل سُنة ١٨٩٥)   |            |      |
| ٤4٧  |              | قرار نظارة الداخلية بشكيل مجلس محلي بمدينة الاقصر (حاشية)  | » <b>4</b> | 1447 |
| 77.  |              | المنشور نمرة ١٠٨ من نظارة الدخليــــة بشأن الاجراآت التي<br>تتخذها القونصلاتات في إلحنايات والجنح المحالة عليها  | » ۱۳       |      |
| 454  |              | أمر عال باعتبار ضباط خفر السواحل من ضباط الضبطية<br>القضائية (حاشية)   | ۱۳ . يناير | 1/14 |
|      |              | المنشور ترة وس باحتبار الخفراء ومشايخهم من الموظفين المنؤه عنهم  | ۲۴ ابریل   | 1447 |
| 744  | ۱۲۸          | فى المادة ٧ من قرار مجلس النظار الصادر في ٨ ابريل سنة ١٨٩٥   | 0.5, 16    | 1111 |

| صحيفة | نمر<br>المواد |   | بخ     |          | ب    |
|-------|---------------|---|--------|----------|------|
|       |               | أمر عال بتشكيل مجلس بسيوه ونظامه واجرا آته فيما يختص<br>بالمواد الجنائية  | مَايو  | 70       | 1497 |
| 717   | 177           | بالمواد الجنائية بالمواد الجنائية   | -      |          |      |
|       |               | منشور نظارة الداخلية بشأن اصدار النشرة الادارية المختصة   | يوليه  | 4-0-     | 1447 |
| 112   | ٤٣            | بأعمال البوليس  |        |          |      |
| 111   |               | أمر عال بشأن معاشات الضباط المرفوتين تأديبيا  | 1      |          | 1447 |
| 404   | ٦٨            | لانحة الاجراآت الداخلية لةومسيون بلدى المنصورة  |        | - 1      | 1848 |
|       |               | المنشور نمرة ٢٩ من نظارة الداخلية بشأرب تحرير محاضر   | مارس   | ٦        | 1848 |
|       |               | المخالفات ضد الأجانب . راجع حاشية المـــادة الأولى من   |        |          |      |
| 708   | ۱۳۳           |   |        |          |      |
|       |               | أمر عال نشأن اختصاص عمــد البــلاد في المنــازعات التي<br>لا تتحاوز قيمتها ١٠٠ قرش  | أبريل  | ۲۸       | 1848 |
| 104   | ٤٩            | لا تتجاوز قيمتها ١٠٠ قرش  |        |          |      |
|       |               | قرار نظارة الداخلية بشأن تشكيل مجلس التأديب في محافظتي  | مايو   | 17       | 1444 |
| 1.4   | 77            | دمياط والعريش   |        |          |      |
|       |               | قــرار بلدية اسكندرية بتحصيل الرسم المســتحق على قيـمة<br>الايحارات اعتبارا من أول ينايرسنة ١٨٩٩ (حاشية)                              | يناير  | 72       | 1444 |
| 1/10  |               | الا يجازات اعبارا من اول بنايرسنه ١٨٩٩ (حاسيه)  | مارس   |          |      |
|       |               | امر عال باعتبار ضابط خفر السواحل فى مرسى مطروح من<br>مأمورى الضبطية القضائية(حاشية)   | 1      | -        |      |
| 724   | ***           | ما مورى الصبطية القصائية (حاسية)  | دسمبر  |          |      |
|       |               | ورار نظار دالداخلية بسال الإحوال التي يعتبر فيها عضو فومسيول  |        |          |      |
| 777   | 79            | قرار نظارةالداخلية بشأن الاحوال التي يعتبر فيهاعضوقومسيون<br>بلدي المنصورة مستقيلا<br>قرار مجلس النظار بشأن منع اعطاء الاخبار للجرائد |        | W.I      | 1144 |
| 4 £   | 17            | مور جسن المعار بسال المع العماد الإحبار جرائد   |        |          |      |
|       |               | قرار بلدية اسكندرية بشأن تحصيل رسم على قيمة الايجارات   | يناير  | 77)<br>: | 19   |
| ۱۸۰   | •••           | (حاشية)   |        |          | . ,  |
|       |               | قرار نظارة المالية بشأن احالة أعمال عوائد الأملاك المبنية   | فبراير | ۱۸       | 14   |
| ۱۸٥   |               | بملينة اسكندرية على مجلسها البلدى (حاشية)   | ,      | -        |      |
|       |               | أمر عال بتعديل الكتاب الثاني من لائمية ترتيب المحاكم  | ا مارس | rsi      | 14   |
| 7.2   | 171           | المختلطة في المواد الحنائية   |        | }        |      |

| A 4.1 |             | مسرن دريي  |              |      |
|-------|-------------|--|--------------|------|
| صعيفة | غر<br>الماد |  | تاريخ        |      |
| ١٥٧   |             | قرارنظارة الداخلية بشأن استعل التليفون في المراسلات بين البلاد                         | ۳۰ ابريل     | 14   |
|       |             | أمر عال بشأن معاشات ضباط العسكرية الذين دخلوا فىخدمة                                   | ۱۲ مايو      | 19   |
| 1.4   | 40          | الجيش قبل ۲۰ ينايرسنة ۱۸۸۳   |              |      |
|       |             | أمر عال بشأن الطعن في الانتخابات للجمعية العمومية ولمجلس                               | ١١ يونيه     | 14   |
| ۸۵    |             | شورى القوانين  |              |      |
| ٧٠    |             |  |              | 14   |
| ٥٧٧   | 117         | أمر عال بشأن تشكيل محاكم فىواحات المنيا وأسيوط   | ( '          | 19.0 |
|       |             | أمر عال باعتبار مأموري الواحات البحرية والداخلة ومعاون                                 | » Y4         | 19   |
| ٥٧٧   | 117         | الواحات الخارجة من مأمورى الضبطية القضائية   |              |      |
|       |             | قرار نظارتي الداخلية والحقانيسة بشأن المستندات الواجب                                  | » <b>*</b> • | 14.0 |
| 71    |             | تقديمها على من يريد اعتباره مصريا  |              |      |
| 171   |             | أمر عال بتعديل المادة ١٠ من قانون عمد ومشايخ السلاد                                    | ۽ ستيبر      |      |
|       |             | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في اسواب                                    | ع دسمبر      | 14   |
| £4V   |             | و جرجا والجيزه ومنوف (حاشية)   |              |      |
| ۸٥    |             | أمر عال بتعديل مدّة الخدمة العسكرية  | ۸ دسمبر      | 1    |
|       |             | المادة ٢٣ من لائحة السجون باعتبار مدير و وكلامديري السجون                              | ۴ فبرایر     | 14.1 |
| 454   |             | الذين تنتدبهم النيابة من مأموري الضبطية القضائية (حاشية)                               |              |      |
| 44    |             | أمر عال بشأن العقو بات التأديبية (حاشية)   | ۲۳ مارس      | 14+1 |
|       |             | أمر عال باعتبار مفتشي الآلات البخارية من مأموري الضبطية                                | ۱۳ ابریل     | 19.1 |
| 754   | ***         | القضائية (حاشية)   |              |      |
|       |             | أمر عال ببيان حدود مدينة الاسكندرية (راجع المادة ١٤                                    | ۱۹ مايو      | 14-1 |
| 177   |             | من الامر العالى الصادر بتشكيل القومسيون البلدي)  | L d          |      |
| 140   |             | قرار نظارة الداخلية بشأن كيفية انتخاب نائبي أرباب العقارات<br>في قومميون بلدى اسكتدرية | √ أغسطس      | 14-1 |
| . , " | ''          | قرار نظارة الداخليـــة باستبدال مهندس التنظيم في عضوية                                 | ۲۸۱ کتو بر   | 44.4 |
| TVE   | ٧٠          | القومسيون البلدى بالمنصورة بباشمهندس مدن ومبانى بحرى                                   | 771 SE       | 1741 |
| 1     | , ,         |  | - 1          |      |

| صحيفة | نمر<br>المواد |  | تاریخ             |      |
|-------|---------------|--|-------------------|------|
|       | 31,541        | أمر عال باعتبار رؤساء أقسام ومفتشى السكة الحديد من   | ۱۷ ینسایر         | 14.4 |
| 724   |               | مأموري الضبطية القضائية (حاشية)  |                   |      |
| ٥١٦   |               | أمر علل بتشكيل المجلس العمومى لطائفة الانجيليين الوطنيين   | أولءارس           | 14.4 |
|       |               | منشور نظارة الداخليـــة بشأن الحجر على مستخدمى الحكومة<br>في بيع المطبوعات                                     | ۱۸ مايو           | 14.4 |
| 47    | ۱۸            | في بيع المطبوعات   |                   |      |
|       |               | أمر عال بتحويل قومسيون محسلي مدينة الفيوم الى قومسيون  | » ۲۲              | 14.4 |
| 445   | V1            | بلدی مختلط این   | , ,               |      |
|       |               | أمر عال باعتبار مهندسي بلدية الاسكندرية المنوط بمراقبة   | ١٦ يونيو          | 14.7 |
| 454   |               | الآلات البخارية من مأمورى الضبطية القضائية(حاشية)<br>قرار نظارة الداخليــة بشأن طرق الانتخاب والأعمال المسالية | ۽ أغسطس           |      |
| 781   | ٧٢            | بقومسيون بلدى الفيوم   |                   |      |
| ٨٥    |               | مستخرج من قانون القرعة العسكرية (بشأن الحدمة فى البوليس)   | ع نوفير           | 19.7 |
| .,    | ' '           | المادة ١٣٢ من قانون القرعة العسكرية باعتبار ضباط القرعة  | غ نوفمبر<br>غ «   | 14-7 |
| 754   |               | من مأموري الضبطية القضائية (حاشية)   | l i               |      |
|       |               | أمر عال بشأن الغاء عوائد الدخولية واضافة ايرادات أخرى الى  | » ۲۹              | 14-4 |
| ۱۸۸   | l             | قومسيون بلدى الاسكندرية  |                   |      |
|       |               | أمرعال بشأن معاملة الملكيين المتطوعين لخدمة البوليس أسوة   | ۲۲ دسمبر          | 14.4 |
| 11    |               | برجال الجيش  |                   |      |
|       |               | قرار مجلس النظار بشار مستخدى الحكومة الذين يعطون   | ∨ مايو            | 14.1 |
| 41    | 10            |  | أول بدني          |      |
| 944   | 1.0           | قرار مجلس النظار بتشكيل مجلس لأرباب الطوق  | أول يونيو<br>۲۲ « | 14.0 |
|       | ]             | أمر عال باعتبار مفتشي ووكلاء مفتشي بيطرية مصلحة الصحة من مأموري الفبيطية القضائية (حاشية)                      | " ' '             | וירו |
| 727   |               | ملخص منشور مجلس النظار بمنع موظفي الحكومة من التداخل   | » ۲٦              | 14:4 |
| 47    | ٧.            | في الاكتتابات العمومية والخصوصية   | . " '             | 11.1 |
| 111   |               | القانون عرة ٩ بشأن تعيين عمد ومشايخ البلاد (حاشية)   | ۴ أغسطس           | 14.4 |
|       |               |  |                   |      |

| ,     | -              | 6.5.07-4  |          |    |       |
|-------|----------------|---|----------|----|-------|
| صحيفة | تمر:<br>المواد |   | اریخ     | ī  | ســـة |
|       |                | قرار نظارة الداخلية بتعديل تشكيل مجاس التأديب بديوان عموم   | نوقمبر   | 9  | 14.1  |
| 1.4   | 77             | النظارة   |          |    |       |
| 4۸٥   | ۷۳             | لائحة الاجراآت الداخلية لقومسيون بلدى مدينة الفيوم          | دسمبر    | ٨  | 14.4  |
|       |                | القانون نمرة ١ بشأن المحلات العمومية (راجع المادة ٢٠ منها   | ناير     | 4  | 14.8  |
| ۸۰۲   |                | بشأن دخول البوليس في هذه المحلات في أحوال معينة)            |          |    |       |
|       |                | قرار من نظارة الداخلية باعتماد لا تحسة التخاب تجار الواردات | فبراير   | ۱۳ | 14.8  |
|       |                | فی قومسیون بلدی اسکندریة                                    |          |    |       |
| ٥٧٣   |                | القانون نمرة ه بتعديل دكريتو ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ الخاص        | »        | ١٤ | 19.5  |
| ( ' ) | )              | بتشكيل الحاثم الإهلية                                       |          |    |       |
| ٥٧٩   |                | القانون نمرة ٨ بانشاء محاكم المراكز                         | »        | ۱٤ | 19.8  |
|       |                | القانون نمرة ٤ بالموافقة على قانور تحقيق الجنايات الأهلى    | >>       | ١٤ | 19.2  |
| 721   |                | الحديد (في الضبطية القضائية والتحقيق)                       |          |    |       |
|       |                | القانون نمــرة ٣ بالموافقة على قانون العقوبات الأهلى الجديد | <i>»</i> | 18 | 14.6  |
| 777   |                |   |          |    |       |
|       |                | قرار قومسيون بلدى الاسكندرية باعقاء المستأجرين الذين        | »        | 17 | 19.8  |
|       |                | يدفعون ايجارا يقل عن ه جنيات من ضريبة الاثنين               | !        |    |       |
| 140   | ***            | في المائة (حاشية)   |          |    |       |
| . 1   |                | قرار نظارة الحقانية بشأنالاجراآت أمام محاكم المراكز         | أبريل    | 27 | 19.5. |
| 4.4   |                | قرار نظارة الداخلية بتشكيل مأمورية بلدية اسكندرية           | يوثيه    | 20 | 14.6  |
| . }   | . [            | القانون مرة ٢١ باعتبار عمد ومشايخ البلاد مستعفين اذا قبلوا  | دسهر     | ۱۳ | 14.8  |
| 107   |                | وظيفة عضو فىمجلس شورى القوآنين أوفى الجمعية العمومية        |          |    |       |
| • •   |                | قرار نظارة الحقانية بتعديل القرار الصادر في ٢٧ أبريل        | »        | ۲۰ | 19.8  |
| eA£   | 110            | سنة ١٩٠٤ بشان الاجراآت أمام محاكم المراكز                   |          |    |       |
| ٥٨٥   | ۱۱۸            | القانون نمرة ٤ بتشكيل محاكم الجنايات                        | پناير    | ۱۲ | 14.0  |

| 3.3 + 3 + |               |  |               |      |
|-----------|---------------|--|---------------|------|
| حصيفة     | نمر<br>المواد |  | ٹاریخ         | ســة |
|           |               | القانون نمرة ٥ بتعديل دكريتو ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الخاص   | ۱۲ ین ایر     | 14.0 |
| ٥٧٣       | 11.           | بتشكيل المحاكم الاهلية المحالم   |               |      |
| 701       | 144           | القانون نمرة ٦ بتعديل المادة ٥٥ من قانون تحقيق الجنايات الإهلى   | » 17          | 14.0 |
| ۰۸۰       |               | قرار نظارة الحقانية بتعيين أيام جلسات محاكم المراكز (حاشية)  | » \o          | 19.0 |
| ٥٨٤       | 114           | قرارنظارة الحقانية بشأن تشكيل مجالس تأديب كتبة محاكم المراكز   |               | 14.0 |
| 754       |               | المادة v من القانون نمرة p باعتبار موظفي وعمال الجمارك<br>من مأموري الضبطية القضائية (حاشية)                             | ۲۷ فبرایر     | 14.0 |
|           |               | قرارنظارة الحقانية بتعيين جلسة يومية بمصر والاسكندرية لقضايا<br>الجنع والمخالفات الداخلة ضن اختصاص محاكم المراكز (حاشية) | » YA          | 19.0 |
| ۰۸۰       |               | قرار نظارة الحقانية بتعيين جلسة أسبوعية بمحكمة عابدين الحزئية  | ۲۸ مارس       | 19.0 |
| ۰۸۰       |               | بمصر لحاكمة المجرمين الاحداث (حاشية)   |               |      |
| ٧٣        |               | أمر عال بالحاق الدفترخانة المصرية بنظارة المالية (حاشية)   | ١٧ ابريل      | l .  |
|           |               | قرار نظارة الحقانية بتعيين جلسة أسبوعية بمحكة المنشية الحزئية  | ۸ مایو        | 19.0 |
| ۰۸۰       | ***           | بالاسكندرية لحاكة المجرمين الاحداث (حاشية)   |               |      |
|           |               | القانون بمرة ٢٠ بتحويل قومسيون محلى طنطا الى قومسيون   | ه يونيه       | 14.0 |
| 498       | 1 75          | بلدى مختلط   | » Y           | 14.0 |
| 144       | } 78          | قرار نظارة الداخلية بتعديل لائحــة انتخاب نواب الواردات<br>في قومسيون بلدي اسكندرية                                      |               | 17.0 |
| Y         |               | قرارقومسيون بلدى اسكندرية الحاوى للائحة اجرا آته الداخلية  | » 1Y          | 14-0 |
| , ,,,     | ,             |  | )) <b>۲</b> • |      |
| 4.1       | Yo            | قرار نظارة الداخليـة بشأن الانتخابات والأعمال المالية<br>بقومسيون بلدى طنطا  |               |      |
|           |               | القانون نمرة ٢٣ بتحويل قومسيون محلي الزقازيق الى قومسيون   | ١١أغسطس       | 14.0 |
| 710       | VV            |  | ۱۵ نوفیر      | 14.0 |
| ۳.0       | ٧٦            | لائحـة بيوت العاهرات (المــادة ٢٧ التي تجيز دخول رجال  | » 14          |      |
| ۲٥٨       | 174           |  | 7 4           | . 3  |

|            |               | 0,0 0,0  |              |      |
|------------|---------------|--|--------------|------|
| 4 4,50     | نمر<br>المواد |  | تاریخ        | 12   |
| ٥٢٣        | 1.7           | القانون نمرة ٣٧ بالموافقة على اللامحة النظامية لطائفة الارمن<br>الكاثولك بالقطر المصرى | ۱۸ توفیر     | 14.0 |
| <b>444</b> |               | قسرار نظارة الداخلية بشَان الانتخابات والأعمال المسالية<br>بقومسيون بلدى الزقازيق      | » ۲۲         | 14.0 |
|            |               | أقرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في رشيد                                    | ۲۶ دسمبر     | 19.0 |
| 194        |               | ودسوق وسمنود وطهطا وملوى ومنفلوط (حاشية)   |              |      |
| 104        |               | 5 0. 5   | » YA         | 14.0 |
| 114        | σ٤            | قرار نظارة الداخلية بتخصيص المراكز العمومية لقبائل العربان                             | ۷ يٺاير      | 19.7 |
| ۳۲۷        | 71            |  | ۲۲ فبرایر    |      |
|            |               | قرار مجلس النظار بمنع موظفي ومستخدمي الحكومة مر  | ۱۹ مارس      |      |
| 17         | 14            | الاشتغال عند الافراد والشركات الخ  |              |      |
| بهما       | ۸.            | القانون نمرة ٢ بتحو يل قومسيون محلّى دمنهور الى قومسيون<br>بلدى مختلط                  | » ۲ <b>۹</b> | 14.7 |
|            |               | قزار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والاعمال المالية                                   | ۹ ابریل      | 14.7 |
| 757        | ۱۸۱           | فى قومسيون بلدى دمنهور   |              |      |
| ۳٤٧        | ٨٢            | <ul> <li>قرار قومسيون بلدى دمنهور الشامل للائحته الداخلية</li> </ul>                   | ۸ مايو       | 19.4 |
|            |               | قرار مجلس النظار بشأن معاشات الضباط الذين دخلوا الحدمة                                 | » 17         | 14.7 |
|            |               | أوعادوا اليها بين ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤ و ٢٦ يوليوسنة١٨٨٨                                   |              |      |
| 111        |               | ا (حاشیه)  | 1            |      |
| 040        | 117           | القانون نمرة ه بشأن الرسوم في المواد الجنائية أمام محاكم المراكر                       | » 17         | 14-4 |
| 177        | 00            | <ul> <li>قرار نظارة الداخلية بشأن قبيلة الفوايد</li> </ul>                             | ۲ يوليه      | 14.4 |
|            |               | القانون نمرة به بتعديل القانون الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤                            | » 40         | 14.7 |
| ۱۱۸۰       | 115           | ا نشآن محاكم المراكز   | - 1          |      |
| 724        |               | القانون نمرة ، ١ باعتبار مخزنجية المحطات من مأمورى الضبطية القضائية (حاشية)            | » To         | 14.7 |
|            |               | ا القانون عرة ١٢ بتحو يل قومسيون محسلي بني سويف الى                                    | ا ا أغسطس    | 14.7 |
| 404        | ۸۳            | ا قومسيون بلدى مختلط ب با  |              |      |

| حصيفة | نمر<br>المواد |  | تاريخ        | ســـة |
|-------|---------------|--|--------------|-------|
|       | 144           | أمرعال بسريان أحكام المادة ٣٣٨ من قانون العقو بات<br>الاهلى الجديد في مواد المخالفات على الاجانب                                   | ٧ أقسطس      | 14.7  |
|       |               | قرار نظارة الداخليــة بشأن الانتخابات والأعمال المالية   | ıı <b>4</b>  | 14.7  |
| 777   | ٨٤            | فی قومسیون بلدی بنی سویف   | [            |       |
| 411   | ٨٥            | قرار قومسيون بلدى بني سويف الشامل للائمته الداخلية   | » ۲٦<br>» ٣٠ | 14.4  |
|       |               | القانون نمرة 10 باعتبار صولات البوليس مر. مأموري   | » 4.         | 19.4  |
| 754   |               | قرار قومسيون بلدى بنى سويف الشامل للائحته الداخلية<br>الشانون نمرة 10 باعتبار صولات البوليس مرس مأمورى<br>الضبطية القضائية (حاشية) | 1            |       |
|       |               | مذكرة اللجنة المالية وقرار مجلس النظار بشأن معاشات ضباط  | ١٠ ئوفېر     | 14.4  |
|       |               | الجيش الذين دخلوا خدَّمة البوليس بين ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤  |              |       |
|       |               |  |              |       |
| 111   |               | القانويت عرة ٢٣ بتعديل الكتاب التاني من لائحة ترتيب  | ۲۴ دسمبر     | 14.4  |
| 7.0   | 171           | الحاكم المختلطة في مواد الجنايات   | 3,11 - 14    | 1 1 1 |
| , -   | ,,,,          | تا بنال الله المات تذكر قد مات ما تفال الحدد   | ۱۵ ین پر     | 14.11 |
| ٤٩٧   |               | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في السنبلاو ين<br>وسنورس واخميم واسنا (حاشية)   | اها يت       | 17.4  |
|       |               | وسوري واسيم واست (معسيه)   |              |       |
| 704   | \<br>4v       | قرار نظارة الداخلية بتعديل تشكيل قومسيون بلدى المنصورة   | ۲٤ مارس      | 14.7  |
| الخ   | 5             |  |              |       |
| ۰۸۰   | 2             | القانون نمسرة ٦ بتعديل قانون ١٤ فبراير سسنة ١٩٠٤ بشأن  | ۲ مايو       | 14.4  |
| ا الخ | 3115          | ا عام المراكز  |              |       |
|       |               | القانون نمسرة ٧ باعتبار الحكاء البيطريين التابعين لمجلس بلدى   | » Y          | 14.4  |
| 754   |               | الاسكندرية من مأمورى الضبطية القضائية (حاشية)  |              |       |
| 177   | ٥٦            | قرارنظارة الداخلية بتخصيص المركز العمومي لقبيلة العطيات قبلي   | ١٧ يونيه     | 14.4  |
| 719   | 170           | القانون نمرة ٩ بشأن ضبط و ربط المناجم التي بالصحراء الشرقية  | » Y·         | 14.7  |
|       |               | منشور نظارة الداخلية بشأن القضايا التي تحال على قنصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  | ١١٤ کتوبر    |       |
| 770   | 177           | دولة بريطانيا العظمى وقنصلانو دولة اليونان   |              |       |
| 44    |               | أمر عال بشأن انتخاب المنتدبين للانتخاب   | ۱۲ نوفمبر    | 14.4  |
| 77    |               | أمر عال بشأن انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين   | ١٩ديسمبر     |       |
|       |               | أمر عال بشأن انتخاب الأعيان المنتديين للجمعية العمومية   | » 17         |       |
| . 77  | ' '''         | المر مال بالك الكاف الا عيال المستدين عجمعية العمومية  |              | אירון |

|       | •                | 6.5-65-   |                |      |
|-------|------------------|---|----------------|------|
| حصيفة | أثمر .<br>المواد | -   | تاریخ          | ستة  |
| ļ     |                  | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في منيا القمير<br>وأبو تيج (حاشية)   | ۱۱ ينساير      | 14-8 |
| £9V   |                  | وابو تبج (حاشية)<br>قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيون محلى فى المطرية دقهلية<br>المسلم المسلم المسل | ۱۳ مايو        | 14.4 |
| ٤٩٧   |                  |   |                |      |
| ٦٧٧   |                  | القانون نمرة ه بشأت تخصيص سجن للجرمين المعتادين على الاجرام (حاشية)   | ۱۱ يوليو       | 14.4 |
| 178   | ٥٣               | القانون نمرة ٢ باعفاء العربان من الخدمة العسكرية  | ۲۲أغسطس        | 14.4 |
|       |                  | منشور نظارة الداخليمية نمرة ٧٤ بشأن واجبيات المديرين  | ۱۳ دسمبر       | 14.4 |
| ۸٠    |                  | والمحافظين في مسائل الأمن العام (مستخرج) أمر عال بتخويل ناظر الداخلية الحق في تعيين بدل لوكيل   | » 41           | 14.4 |
| ٨٤    | 1.5              | نظارة الداخلية وقت غيابه  |                |      |
| ٧٤    |                  | أوامر ادارية من نظارة الداخلية باختصاصات ديوان العموم   | 17e 19"        |      |
| ٥٠٨   | 1.8              | القانون نمرة A بتعديل الامر العالى بشأت مجلس الاقباط الاروذكس العمومي   | ·» ۳1          | 14.4 |
| ٧٤    | . ٢              | أمر ادارى من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم<br>« « « « « « « « (حاشية)  | ١٠يناير        | 14.4 |
| ۷٥    | •••              | ال ال المالية   |                | 19.4 |
| ٤٩٧   |                  | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات عملية فى تلا وببا<br>(حاشية)   | רו «           | 14-4 |
| ٧٤    | ۲                | أواصر ادارية من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم  | او څو د ابراير | 4    |
| 17    | <u> </u>         | القانون نمرة ٣ بتعديل القانون النظامي وجعل جلسات مجلس   | ۳ مارس         | 14-4 |
| 147   | 1                | شوری القوانین والجمعیة العمومیة علنیة (المادتان ۲۹ و ۳۸)<br>من القانون النظامی)   |                |      |
|       |                  | قوار نظارة الداخلية بالموافقة على لائحة انتخاب مندوبي تجار  | ۲۷يونيه        | 19.4 |
|       | 77               |   |                |      |
| 10    | 1                | القانون نمرة ١٨ بتعديل المسادة ٢٦ من القانون النظامي  | ه يوليو        |      |
| 79    | 177              | القانون نمرة ١٩ بشأن تعيين وتأديب الخفراء   | p 11           | 14.4 |

|          |     |   |                   |     | • •  |
|----------|-----|---|-------------------|-----|------|
| جه وأله  | 111 |   | اریخ              | V   | _ة   |
| ,<br>{40 | 1.1 | قرار نظارة الداخلية بالفاء القومسيويت العالى وتشكيل لجنة  | يوليو             | 18  | 19-9 |
| 197      | ١٠٤ | قرار نظارة الداخلية الحاوى للائحة الاساسية للقومسيونات المحليسة المحليسة                            | 1)                | ١٤  | 14-4 |
| £47      |     | قرار نظارة الداخلية بحل قومسيون لبيس المحلي (حاشية )  | أغبطس             | ١٢٩ | 14.4 |
| ٤        |     | القانون نمرة ٢٢ بتعديل القانون النظامي  | ستمبر             | 14  | 14.4 |
| ۲۳       |     | قرار نظارة الداخلية الحاوي للائحة سيرأعمال مجالس الديريات   | يناير             | À   | 1411 |
| ١٦٤      | ۳٥  | القانون نمرة ١ يتعديل القانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٨ بشأن اعفاء<br>العربان من الخدمة العسكرية              | ,s                | 11  | 141+ |
| ۳۱       |     | اللائمة الداخلية لمجلس شورى الفوانين  | فبراير            | ٣   | 141+ |
| ٧٢       | 141 | أمر ادارى بالحاق ادارة محاسبة نظارة الداخلية بادارة عموم<br>الحسابات بالمسالية (حاشية)              | »                 | ٣   | 141: |
| ٧٤       | ۲   | أوامر ادارية من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم  | و17ء کا<br>بارس ا | . } | 341- |
| ٤٥       | ••• | اللائحة الداخاية للجمعية العمومية   | ابريل             | ٧   | 141: |
| ٥٧٣      | *** | أمر عال بالغاء الحكمة الخصوصية في العريش (حاشية)  | 39                | 17  | 141- |
| ٥٧٣      | ••• | قرار نظارة الحقانية بتشكيل محكمة جزئية فىالعريش (حاشية)   | 3)                | 44  | 141" |
| 1.4      | *** | قرارمجلس النظار بشأن الموظفين الذين أصلهم من الجيش (حاشية)  | مايو              |     |      |
| 097      | 114 | القانون نمــرة ٢٧ بشأن رفع الدعوى العموميـــة في المخالفات<br>ضد قانون المطبوعاتأمام محكمة الجنايات | يونيو             |     | ,    |
|          |     | قرار نظارة الداخليـة بشأن العقوبات التأديبية التي يمكن  | أغسطس             | 1   | 141. |
| ١        | 45  | توقيعها على مستخدمى القومسيونات البلدية المختلطة خلاف<br>قومسيون بلدى الاسكندرية                    |                   |     |      |
| 1 • 1.   | Y0  | قرار نظارة الداخليــة بشأن العقو بات التأديبية التي يمكر<br>توقيعها على مستخدمي المجالس المحلية     | 39                | 1   | 41.  |
| 447      | ۰۸۶ | القانون نمرة ٣٣ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط فالمحلة الكعرى  | 3)                | 12  | 147. |

| * 1          | ,             | مهدران دریای  |            |  |
|--------------|---------------|---|------------|--|
| جعيفة        | نمر<br>المواد |   | تاریخ      | ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ,            |               | قرار مجلس النظار باضافة فقرة الى المادة ٣ من لائحة مجلس       | ۱۲۷ کتو پر | 141.                                   |
| ٠٣٠          | 1.4           | مشايخ الطرق   |            |  |
| 444          | ۸٩            | القانون نمرة ١ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط فيبورسعيد            | ۲ يناير    |  |
|              |               | القانون نمــرة ٢ بشأن الشروط التي على مندوبي مركزي الدر       | » 17       | 1411                                   |
| 44           |               | وأسوان فيمجلس مديرية أسوان استيفاؤها (حاشية)                  |            |  |
| ٠.           |               | قرار نظارة الداخلية بشأرب الانتخابات والأعمال المساليسة       | » Yo       | 1411                                   |
| £ . 0        | 4.            | نى قومسيون بلدى بورسعيد                                       |            |  |
| 110          | 22            | قرار مجلس النظار بشأن الانعام بالرتب والنياشين                | » Yo       | 1411                                   |
|              |               | قرار نظارة الداخلية بشأرب الانتخابات والأعمال المسالسة        | » ۳1       | 1411                                   |
| ۳۸۲          | 1             |   |            |  |
| ٧٤           | ۲             | أمر ادارى من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم                 | ۳ ابریل    | 1411                                   |
| ٤٢.          | 44            | القانون نمرة ٣ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط في المنيا            | » 14       | 1911                                   |
| £4,5         | 48            | القانون نمرة ٧ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط في ميت غمر           | ١٩ ابريل   | 1411                                   |
| ٣٨٩          | ۸۸            | قرار قومسيون بلدى المحلة الكبرى الشامل للاتحتهالداخلية        | » Y-       |  |
| ٧٤           | Y             | أمر اداري من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم                 | ۳ مايو     | 1411                                   |
|              |               | قرار نظارة الداخليمة بشأن الانتخابات والأعمال المماليمة       | » \•       |  |
| <b>\$</b> 44 | 14            | فی قومسیون بلدی المنیا  |            |  |
| :            |               | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والأعمال المسالسة         | » 1.       | 1411                                   |
| 221          | 10            | بن قومسيون بلدى ميت غمر                                       |            |  |
| .04.4        | 1.4           | القانون بمرة ١٠ بشأن الحامع الأزهر والمعاهد الدينية الاسلامية | » ۱۳       | 1411                                   |
| 7211         | 2 <b>4 %</b>  | قرار ڤومسيون بلدي بور سـعيد الشامل للإئمته الداخلية .ــ       | » ۲4       | 1411                                   |
| . * - :      |               | قرار مجلس النظار بشأن مصاريف سفروانتقال ضباط ورجال            | أول يوليو  |  |
| 11:0         | -44           | البوليس   |            |  |
| 771          | 177           | القانون نمرة ١٥ بشأن نظام شبه جزيرة سينا الادارى والقضائي     | 30 X)      | 1411                                   |
| . : 1        | 1.            | قرار نظارة الحربية باعتبار بعض موظفي شبه جزيرة سينا من        | . ٣ أخسطس  |  |
| 724          |               | مأموري الضبطية القضائية (حاشية)                               |            |  |

|       |               | 0.0   |                   |       |
|-------|---------------|---|-------------------|-------|
| صحيفة | تمر<br>المواد |   | تاريخ             | ž     |
| 787   | - 1           | قرار نظارة الحقائية بشأن قلم السوابق  | ۲ اکتوبر          | 1411  |
|       |               | قرار مجلس النظار بشأرب مصاريف سفر وانتقال صولات   | ۸ نوفبر           |       |
| 1.0   | 74            | البوليس   |                   |       |
| ٤٤٨   | 47            | القانون نمرة ١٨ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط فى كفر الزيات   | » 11              | 1911  |
| 173   | 4٨            | القانون نمرة ١٩ بتشكيل قومسسيون بلدى مختلط في زفتي  | » 11              | 1411  |
|       |               | قرار نظارة الداخلية بشأرب الانتخابات والأعمال المساليسة   | ۲۰ نوفېر          | 1411  |
| ٥٥٤   |               | فى قومسيون بلدى كفر الزيات  |                   |       |
|       |               | قرار نظارة الداخلية بشأرب الانتخابات والأعمال المساليسة   | » ۲•              | 1411  |
| ٤٦٧   | 44            | فی قومسیون بلدی زفتی  |                   |       |
| £AY   | 1.1           | القانون نمرة ٢١ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط في حلوان  | » ۲V              | 1411  |
|       |               | قرار نظارة الداخليـــة بشأن الانتخابات والأعمــــال المـــاليـــة<br>في قومسيون بلدى حلوان                      | ۷۷ «<br>۱۰ دیسمبر | 1411  |
| ٤٨٩   | 1.4           | فی قومسیون بلدی حلوان   |                   |       |
|       |               | قرار نظارة الداخليـــة بتشكيل قومسيونات محليــة في البلينا  | ۲۸ینایر           | 1417  |
| 194   | 111           | و بلقاس (حاشية)   |                   |       |
| 0 · V | ļ., 6         | القانون نمرة ُ٣ بتعديل اللائمة الأساسية للجلس العمومي لطائفة ُ<br>الاقباط الارثوذ كس                            | ۱۲ فبرایر         | 1414  |
| الخ   | )             |   |                   |       |
|       |               | قرار قومسيون بلدى زفتى الشامل للائحته الداخلية  | רץ אונייט         |       |
| 720   | 1 40          | قرار مجلس بلدى الاسكندرية بتعديل قراره الصادر في ١٢)<br>يونيو سنة ١٩٠٥  | ۲۲ ما يو          | 1414  |
| الخ   |               |   | » ۲4              |       |
| ٧٩    | }             | أمر ادارى من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم أ   |                   |       |
| 09/   | 1             | القانون نمرة ٨ بشأن محاكم الأخطاط   | ۸ يونيو           |       |
| 111   | ٤٠            | القانون نمرة ١٦ بجواز احالة ضباط البوليس على الاستيداع ا  | » 17              | 1     |
| / -   |               | القانون نمرة ١٧ بتعيين الأمناء والمفتشين والمفتشين الثواني  | ·» 17             | 11717 |
| 721   | 1             | · بمصلحة الآثار من مأموري الضبطية القضائية (حاشية)  | , » *V            | 1917  |
| 41    | 7 71          | قرار نظارة الداخليــــة بتعديل قرارها الصــــدر في ٢٧ يونيو)<br>سنة ١٩٠٤ بشأن تشكيل المأمورية ببلدية الاسكندرية |                   | 1     |
| الخ . | )             | سه ١٩٠٤ نسان سيش سموريه ببلديه الاسميدرية   | 1                 | j     |

| فهسوس تاریخی   |               |
|--|---------------|
| عر الله الم  | سنة تاريخ     |
| القانون عرة ٢٢ الخاص بنظام مدرسة البوليس والادارة ١٤١ ممر                                      | ۱۸۱۲ ۱۸ یولیو |
| أمر عال بتعديل المادة ه من قانون العمد والمشايخ بين المادة المادة                              | ۱۹۱۲ ۲۸ نوفیر |
| أمر عال بابلاغ ميلغ سلفة بلدية الاسكندرية الىمليون جنيه  | ١١٩١٢ غ دسمبر |
| أمر اداري من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم ٢  | ۲۹ ۱۹۱۳ ینایر |
| قرار نظارة الداخلية بشأن تشكيل قومسيونات محلية في طلخا<br>وشريين وفؤه وكفر الشيخ وادفو (حاشية) | ۱۹۱۳ ٤ فبراير |
| القانون نمرة ٢٤ بتعديل الأمر العالى الصادر في ١٤ يونيو   | ۱۹۱۳ ۱۵ مایو  |
| سنة ۱۸۸۳ بشأن تشكيل المحاكم الاهلية  | » 10 1417     |
|  |               |

(1-1/1917/0082/6-6)









